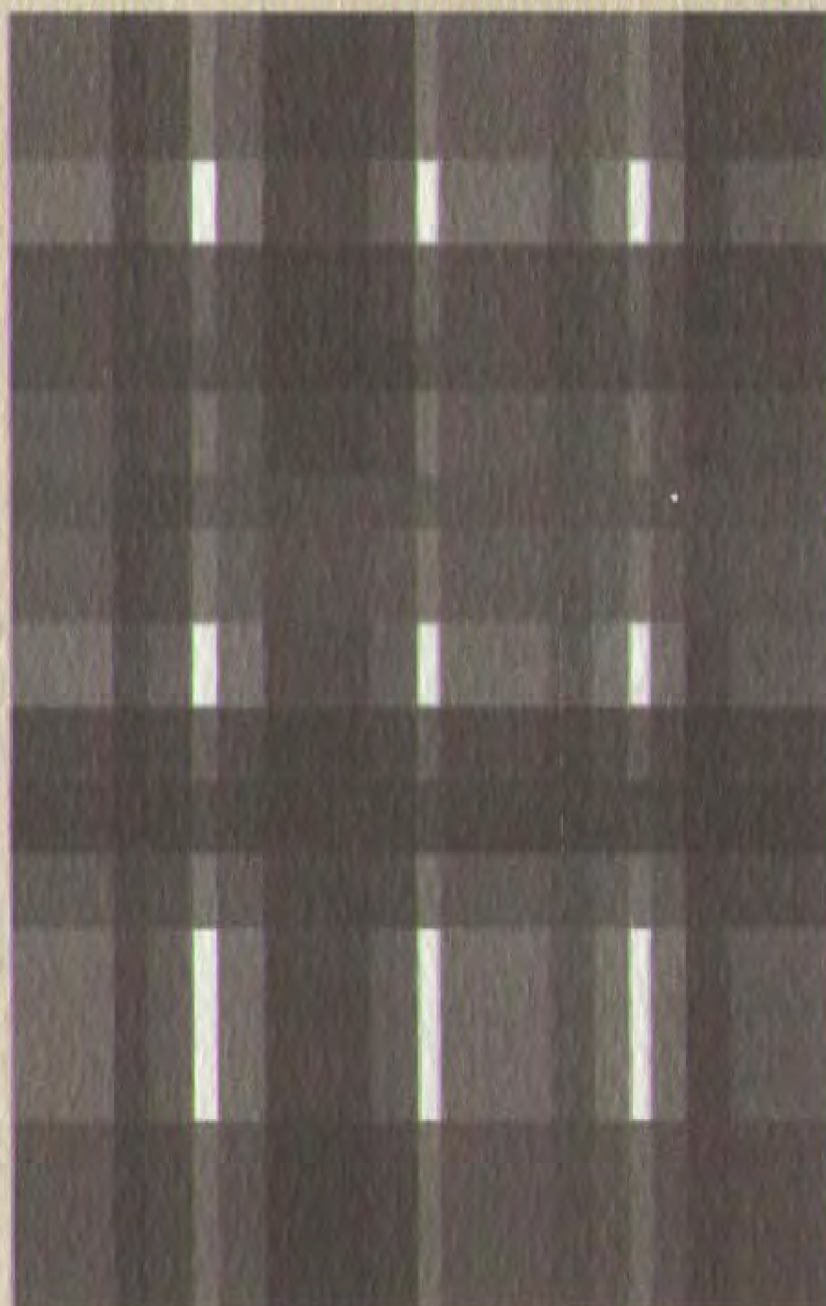
عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



تاريخ المخابرات

من الفراعنة حتى وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA)

تأليف: وولفغانغ كريغر
ترجمة: عدنان عباس علي

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE

Caliente.COM

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

تاريخ المخابرات

من الفراعنة حتى وكالة الأمن

القومي الأمريكية (NSA)

تأليف: وولفغانغ كريغر
ترجمة: عدنان عباس علي



أبريل 2018
459

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 582 - 2

العنوان الأصلي للكتاب

Geschichte der Geheimdienste

Von den Pharaonen bis zur NSA

By

Wolfgang Krieger

C.H. Beck

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رجب 1439 هـ ـ أبريل 2018

المحتوى

مقدمة المؤلف

أثار هروب الموظف التقني في جهاز المخابرات الأمريكية إدوارد سنودن، في صيف العام 2013، إلى الصين أولا، ثم إلى روسيا، ضجة دخلت التاريخ باسم «فضيحة وكالة الأمن القومي الأمريكية NSA». وسبب هروب سنودن اندلاع هزة قوية عصفت بالسياسة الألمانية وبعملية الانتخابات التشريعية، التي كانت ألمانيا تتهيأ لها، وتقف على أبوابها. وإذا كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) هي، في المقام الأول، الجهاز الأشهر لدى الرأي العام العالمي، باعتباره الجهاز المكلف بالتجسس على العالم الخارجي، فإن هذه الفضيحة سلطت الأضواء على وكالة الأمن القومي National Security Agency، المعروفة

«إن المهمات العسكرية التقليدية، والواجبات العادية المكلفة أجهزة المخابرات الوطنية بتنفيذها في العالم الخارجي توسعت؛ فأمست تتضمن واجبات ومهام أخرى تدخل في إطار سياسة الأمن الدولية»

اختصارا بـ NSA . فتسريب سنودن وثائق سرية تتعلق بنشاطات هذه الوكالة إلى الصحافة، أزاح، بنحو مفاجئ وبدفعة واحدة، النقاب عن مدى وكثافة ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية، على مستوى العالم أجمع، من عمليات تنصت على الناس وعلى مكالماتهم الهاتفية، واختراقات لأجهزة الكمبيوتر ووسائط التواصل الاجتماعي.

والملاحظ هو أن هذه الوكالة لا تحصر نطاق عملياتها في التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة للإرهاب، وفي دول أخرى تهدد أمن الولايات المتحدة فقط، بل تتجسس، أيضا، على مواطنين عاديين، أمريكيين وأجانب، وتتقصى عناوينهم وترصد بياناتهم، وتتتبع رسائلهم، لتحفظها في أجهزة تخزين عظيمة القدرة، كي تستخدمها عند الحاجة. وبما أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد اعترف بنفسه وبصريح العبارة، بأن عمليات التجسس هذه، «أمر في غاية الأهمية، بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية»، لذا تنتفي الحاجة إلى السؤال عن صدقية الأسرار التي سربها سنودن إلى الصحافة.

بيد أن الثقة بصدقية التسريبات لا تمنع، طبعا، من الاختلاف بشأن القيمة السياسية التي ينطوي عليها التجسس على ما يدور في شبكة الإنترنت. فمن ناحية تتبلور، بنحو متزايد، توجهات ترمي إلى استخدام هذه الوسيلة التكنولوجية الجديدة باعتبارها صيغة حديثة من صيغ إدارة الحروب، أعني إقدام دول كثيرة - وليس الولايات المتحدة الأمريكية فقط - على استخدام الكمبيوتر لشن حرب تدور رحاها في الشبكة العنكبوتية cyber warfare. ومن ناحية أخرى، وعلى خلفية إمكانية اختراق الاتصالات الشخصية ووسائط التواصل الاجتماعي بالسبل الإلكترونية، يتساءل الكثير من الأفراد، وبفزع يتفاقم من يوم إلى آخر، عما إذا كان في الإمكان، أصلا، حماية حقهم في احترام سرية خصوصياتهم. فإضافة إلى أجهزة المخابرات المختلفة، تجمع الشركات الخاصة، أيضا - وبكثافة لا يمكن للمواطن العادي تصور أبعادها - بيانات ومعلومات تخص زبائنها. وفي أغلب الأحيان، تجمع هذه الشركات المعلومات والبيانات، من دون معرفة الزبائن، ومن دون حصولها

على موافقتهم الصريحة. وبهذا المعنى فإن ما يحدث عند تنفيذ متطلبات الدخول في شبكة الإنترنت أو عند تنظيم حساب في الشبكة العنكبوتية، أو في حالة الضغط على خانة «الخدمة المجانية» المتداولة في الإنترنت، تعبيرا عن «موافقة» الشخص المعني على الشروط، التي يفرضها عليه الطرف الآخر، ما هو في الواقع إلا ضحك على الذقون من الناحية القانونية. فمستخدِمو الشبكة العنكبوتية يستسلمون هاهنا استسلاما يكاد يكون تاما لأصحاب المليارات من غوغل وفيسبوك أو مايكروسوفت. أضف إلى هذا، أن هذه الشركات تحظى بمساندة الحكومة الأمريكية أيضا، علما بأن هذه الحكومة قد تحولت، هي نفسها، إلى إمبراطورية معلومات وبيانات هائلة السعة - كما سيتبين في الفصل الأخير من هذا الكتاب. وهكذا فإن للهيمنة الأمريكية على عالم الإنترنت شقين: شقا تشرف عليه شركات القطاع الخاص، وشقا آخر، تقف خلفه الدولة الأمريكية ذاتها، وتشكل وكالة الأمن القومي الأمريكية ركنا أساسيا من أركان تدخل الإدارة الأمريكية.

وفي خضم الغضب على فضيحة وكالة الأمن القومي الأمريكية، ينسى المرء بسهولة أن الأجهزة الأمنية الحكومية، أي جهازي الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية المختلفة، تمارس دورا حيويا في حماية مجتمعاتنا الراهنة، وصيانة الرفاهية التي نُحسد عليها. فغني عن البيان أن استخدام الكمبيوتر لشن هجوم على الشبكة العنكبوتية، يمكن أن يُعطل مصانع توليد الطاقة وأنظمة المرور ووسائل الاتصالات، والمصانع والمصارف والمستشفيات وما سوى ذلك من مجالات حيوية كثيرة. إن امتلاك أجهزة أمنية واستخباراتية مؤهلة تأهيلا جيدا، أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى إحباط هذه الهجمات والتصدي لها في مهدها. أضف إلى هذا أن مخاطر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، التي تنسب إلى المتطرفين الإسلاميين، تحتم التوسع في طاقات وكفاءات أجهزة المخابرات والأمن. فمن أجل التصدي لمثل هذه المخاطر، في الوقت المناسب، لا مندوحة عن الحصول على وسائل تجسسية ومؤسسات مناسبة، قادرة على التحرك عالميا، وأقل من الشرطة والجيش عرضة للانكشاف والظهور العلني في الحياة العامة.

فانتهاك الاتفاقيات والمعاهدات الوقائية الدولية يحدث، عادة، في الخفاء؛ كما يتعين الأخذ في الاعتبار أن الإرهاب والجرائم المنظمة أمست متشابكة وعابرة للحدود الدولية. من هنا، نحن لسنا في حاجة إلى تأكيد أن انتهاكات الحقوق الأساسية للمواطنين تعد من جملة الأمور التي لا مندوحة عن متابعتها بنحو مستتر، وكشفها بلا اعتبار لسيادة حكومات ديدنها ممارسة القمع والإجرام. على صعيد آخر، يجب تأمين سلامة بعثات السلام الدولية، وإلقاء القبض على المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتسليمهم، تبعا لذلك، لهذه المحاكم، كي ينالوا جزاءهم العادل. ومعنى هذا كله، هو أن المهمات العسكرية التقليدية، والواجبات العادية، التي تكلف أجهزة المخابرات الوطنية بتنفيذها في العالم الخارجي، قد توسعت، فأمست تتضمن واجبات ومهام أخرى، تدخل في إطار سياسة الأمن الدولية. إن هذه الأجهزة أضحت مطالبة - أيضا - بإحباط الجرائم والهجمات غير المرئية التي تتعرض لها الشبكة العنكبوتية بنحو متزايد.

ويتعين، في الوقت ذاته، الانتباه إلى الجانب الآخر من الميدالية، أعني الأخذ في الاعتبار الجانب البشع والجبان الذي يصاحب عمليات التجسس من حين إلى آخر. فأجهزة التجسس تركت، منذ قديم الزمن، الانطباع بأنها أداة قمع وانتهاك لكرامة هذا المواطن أو ذاك. ومع أن هذه الحقيقة تنطبق على الأنظمة الديكتاتورية، بنحو مخصوص، فإنها تحتل حيزا معتبرا في تاريخ الأنظمة الديموقراطية أيضا. إن هذه الموضوعات تشكل، أيضا، المادة التي يدور حولها هذا الكتاب المخصص لاستعراض ودراسة تاريخ المخابرات وعمليات التجسس منذ العصر القديم وحتى العصر الراهن، مرورا بحقبة الحرب الباردة.

ولكن، كيف تعمل يا ترى هذه المؤسسات المهمة، وغير المرئية عادة، وهي تنفذ مهماتها في إطار السياسة الأمنية؟ ومَنْ يضمن، في دولة تحترم دستورها وقوانينها، وتراعي حريات مواطنيها، وتتمسك بأسس نظامها الديموقراطي، نعم، مَنْ يضمن أن تواصل هذه المؤسسات، عملها في إطار

القانون، وألا تُكلفها حكوماتُها تنفيذ مهماتٍ غير قانونية أو عملياتٍ غير مشروعة؟ وإذا كان الكثير من الأمثلة التاريخية يشير إلى احترام هذه المؤسسات للقوانين، غير أن واقع الحال يشهد، أيضا، على أن وقائع تاريخية مختلفة تشير إلى أن بعض المؤسساتِ الأمنية، لم تحترم، أو نادرا ما احترمت قوانين بلدانها.

والأمر المفرح، هو أن شروط البحث في هذه المسائل، قد تحسنت بنحو ملموس منذ نهاية الحرب الباردة. فالولايات المتحدة الأمريكية بنحو مخصوص، كانت من جملة الدول، التي أتاحت للمهتمين فرصة الاطلاع على بعض ما بحوزتها من محفوظات سرية (أرشيف) تتعلق بحقب التاريخ المختلفة، وتغطي الزمن الذي سبق نهاية الحرب الباردة. علما بأن من بين هذه المحفوظات محفوظات تتميز بأنها مرتبة وفق تطور الحرب الباردة زمنيا، أي وفق تطور أحداثها عبر السنين. أما بالنسبة إلى الفترة الزمنية التي تلت نهاية الحرب الباردة، فإن الملاحظ هو أن هذه المحفوظات غير كاملة. ولحسن الحظ، نجحت تحقيقات برلمانية كثيرة ومهمة في إكراه الحكومات على الكشف، إلى حد بعيد، عن معلومات وقرارات مهمة جدا. إن هذا المصدر المهم يسمح لنا بإمعان النظر في أعماق عالم المخابرات الحالي. ولا مندوحة هاهنا، عن الإشارة إلى لجان التحقيق الأمريكية المخصصة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001 الإرهابية، ولملابسات الحرب أيضا التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في العام 2003. على صعيد آخر، سمح الرئيس الروسي بوريس يلتسين للمهتمين بالاطلاع على جزء مثير من المحفوظات. لكن، ويا للأسف، لم يواصل خلفاؤه في الحكم العمل بسياسته. أما في الدول الأخرى، من أوروبا الشرقية، فإن الملاحظ هو أن هذه الدول لم تفتح بالكامل أرشيف أجهزة المخابرات التي عرفتها تلك البلدان خلال عقود الحكم الشيوعي. وتشكل ملفات جهاز أمن الدولة التابع لحكومة ألمانيا الشرقية، حالة استثنائية، فالاطلاع على هذه الملفات متاح للباحثين إلى حد بعيد الآن. الأمر المؤسف هو أن قيادة جهاز أمن الدولة أوعزت في الساعات الأخيرة من عمر دولة ألمانيا الشرقية إلى موظفي الجهاز بإتلاف بعض هذه الملفات، وذلك

حماية للحقوق الشخصية. وحتى الصين الشعبية نفسها، أتاحت للمهتمين الاطلاع على نسخ منتقاة من بعض أرشيفها. من ناحية أخرى، كان جهاز المخابرات الألماني قد بدأ قبل بضع سنوات نقل ملفات قديمة إلى الأرشيف الفدرالي الألماني(*)، وذلك رغبة منه في تسهيل عمل الباحثين. كما أجاز للجنة مؤرخين مستقلة حق الاطلاع على ما بحوزته من ملفات، وذلك لتمكين أعضاء هذه اللجنة من تسليط الضوء على تاريخه، منذ نشأته وحتى العام 1968 (علما بأن مؤلف هذا الكتاب هو أحد أعضاء هذه اللجنة). وعلى خلفية هذه الحقائق، لم يعد بإمكان المرء الزعم بأن الظروف لا تسمح للباحث بدراسة تاريخ المخابرات بصورة علمية، بحجة أن الاطلاع على المصادر الخاصة بهذا الشأن أمرٌ غير ممكن أصلا (بالنسبة إلى جمهور المواطنين). فهذا الزعم لم يعد يعبر عن الحقيقة منذ أمد طويل.

ويحق للمرء أن يقول، بلا تردد، إن الباحثين أخذوا منذ سبعينيات القرن العشرين يطورون رؤية جديدة، إلى حد ما، في دراستهم لتاريخ المخابرات، وفيما ينشرون من مؤلفات تتناول هذا الموضوع. ويلحظ المرء هذه الرؤية الجديدة، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بنحو مخصوص، وفي إسرائيل وكندا وأستراليا وهولندا وإسبانيا في الآونة الأخيرة. من ناحية أخرى، تشارك ألمانيا بدراسات مهمة، تتناول تاريخ جهاز أمن الدولة في ألمانيا الشرقية. بيد أن الأمر الذي يؤسف له هو أن هذه الدراسات لا تسترعي اهتماما دوليا يُذكر، ولا تحظى كثيرا بتقدير المؤرخين الألمان. وغني عن البيان أن الطبعة الشعبية لهذا الكتاب لا تسمح لنا بالإشارة، في قائمة المراجع، إلى هذه المؤلفات والدراسات الألمانية والأجنبية الجيدة. وهكذا، تعين الاختصار إلى أبعد حد ممكن، في الهوامش وفي الإشارة إلى المراجع. وعلى الرغم من هذا كله، سيحاول الكتاب، بالقدر الممكن، إتاحة الفرصة للقارئ لأن يقف على فحوى الرؤية الجديدة في دراسة وتدوين تاريخ الجاسوسية، فهذه الرؤية الجديدة لم تحظَ، في ألمانيا، بالاهتمام المناسب بعدُ.

(*) التابع منذ العام 2014 لوزارة الثقافة الألمانية. [المترجم].

وخلافا لجل الأدبيات التاريخية، بما في ذلك المؤلفات المنشورة حديثا في خارج ألمانيا، اخترتُ لنفسي، هاهنا، منظورا يبتعد كثيرا عن البحث في الأمور من وجهة النظر الوطنية. بيد أني، مع هذا، صرفت النظر كارها عن التطرق إلى أقاليم مهمة في العالم، وعن البحث في مجالات، هي - في مجال اختصاصها - مهمة جدا. فأجهزة الأمن الداخلي سيجري تناولها، في هذه الدراسة، بشكل هامشي فقط؛ ولأن الترابط القائم بين اختصاصها واختصاصات الشرطة والجهاز القضائي، مجال واسع، يفضي الخوض فيه إلى متاهات لا يمكن تذليلها بنحو هامشي. كما تركنا في هذه الدراسة، جانبا، التجسس الاقتصادي، سواء مارست ذلك الحكومة أو القطاع الخاص، وذلك لأن الخوض فيه كان سيأخذ حيزا كبيرا، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ التطورات التقنية والمسائل التجارية، وعمليات التجسس، التي تخللت ذلك التاريخ الطويل. ولهذه الأسباب مجتمعة، ركز الكتاب جهوده على العمليات المخابراتية، الدائرة في الدول الحديثة، وعلى عمليات التجسس، التي دارت في الدول والإمبراطوريات السابقة على نشأة الدول الحديثة، علما بأن أجهزة التجسس التابعة لشركات أهلية تزداد أهمية من يوم إلى آخر، وأن لها جذورا تاريخية كثيرة، ومتنوعة. وعند اختيار الشواهد والأمثلة التاريخية، لم نعر اهتماما كبيرا للأسماء المشهورة والقصص المثيرة في تاريخ التجسس، بل ركزنا اهتمامنا على مسائل ذات نفع كبير وأهمية متميزة في تعميق الإلمام بعمل أجهزة المخابرات عبر التاريخ.

وأود الإشارة إلى أن كثيرا من آرائي ومقولاتي قد نُوقشت على مدار سنوات كثيرة مع مؤرخين ألمان وأجانب. وانتفعت كثيرا بأحاديث ونقاشات مسهبة دارت، تارة، في رحاب حلقة تاريخ المخابرات، التي كنتُ أحد مؤسسيها (والتي ذاع صيتها عالميا، منذ العام 1993، باسم International Intelligence History Association، الجمعية الدولية لتاريخ المخابرات) وتارة أخرى، في رحاب مؤتمرات علمية كثيرة جرى تنظيمها في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنرويج والسويد وإسبانيا وهولندا.

وأدت الأحاديث الكثيرة التي أجريتها مع رجال مخابرات سابقين وحاليين (بمن في ذلك رجال مخابرات من الاتحاد السوفييتي [سابقا] ومن دول أخرى في أوروبا الشرقية) دورا كبيرا في إثراء إحاطتي بالموضوع وفي تعميق فهمي للأمور. على صعيد آخر، شاركتُ في جلسات جمعية قدماء المحاربين في جهاز الأمن الوطني الفرنسي القديم، أي الجمعيات المسماة Amicale des Anciens des Services Spéctiaux de la Défence Nationale. وأود في هذا السياق، أن أشكر الدكتور الطبيب أندره فابوا والعقيد هنري دبرون على ترحيبهما الحار بي في رحاب هذه الجمعية، التي يسرت لي التعرف على أناس كانوا قد عملوا في صفوف المقاومة الفرنسية في حقبة الاحتلال، الذي تعرضت له فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، أو شاركوا في معارك دارت رحاها في الهند الصينية أو في الجزائر. واستفدت كثيرا من نقاشاتي مع زملائي أرنست ماي (من جامعة هارفرد) ولوك جونسون (من جامعة جورجيا) وكريستوف أندرو (من جامعة كمبردج) ومايكل هيرمن (من جامعة أكسفورد) وموريس فايس وبيير ميلالاندر (من معهد الدراسات السياسية في باريس). فلهم مني جزيل الشكر.

كما أتوجه بالشكر إلى دار C.H.Beck للنشر، وإلى الدكتور شتيفان فون دير لاهر على مراجعته مخطوطة الكتاب، وعلى تشجيعهم لي على خوض غمار التاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى، على الرغم من أن تخصصي هو التاريخ الحديث. وأعترف، بكل سرور، بأن طلبتي في جامعات ميونخ وماربورغ وتورنتو وباريس قد أثروا المحاضرات والحلقات الدراسية بمناقشاتهم القيمة وملاحظاتهم الذكية، ويسعدني أن بعضهم قد اختار التخصص في تاريخ المخابرات.

وأخيرا، وليس آخرا، لا يفوتني طبعا، أن أشكر أسرتي على صبرها ودعمها المتواصل، وكلي أمل أن يحظى الكتاب برضاها.

وقد راعت الطبعة الثالثة التطورات الحديثة في مجال المخابرات، فتضمنت فصلا يتناول الهجمات التي تتعرض لها الشبكة العنكبوتية، وقائمة ترشد القارئ إلى مصادر رئيسة منتقاة.

دراسة تاريخ المخابرات... المناهج والأسباب

إن ونستون تشرتشل هو الذي أذاع على الملأ العبارة الذكية القائلة: «مَنْ يرغب في استبيان ما يضمره المستقبل، فلا مندوحة له عن أن ينظر إلى الماضي البعيد». ولم يقصد تشرتشل بعبارته هذه القول إن المنقبين عن الآثار هم من أكثر الناس قدرة على التكهن بما يخفيه المستقبل. إن مغزى مقولته هو أن الزمن الراهن لا يقدم أمثلة مناسبة وشواهد كافية للتكهن بتطور التاريخ. ولا مندوحة للمرء عن أن يوسع مدلول العبارة، فيستنبط منها أن المعارف المستقاة من التجارب الفردية ومن معايشات المجتمع الوطني ومن توجهات وممارسات الدولة القومية لا تكفي، بمفردها، للتكهن بما يضمره المستقبل بأي حال من الأحوال. وتأسيسا على هذه الحقيقة لا يجوز للألماني على سبيل المثال أن يدرس التحديات

«من حقائق الأمور أيضا أن المبادئ الأساسية الدارجة - ليس في عالم السياسة فقط، بل والسائدة، من حين إلى آخر، في المجالات العسكرية أيضا - لا تخلو من أوجه شبه متعددة، عند المقارنة بين ما كان سائدا في الدول المختلفة، التي عرفها التاريخ القديم، وما هو دارج في الدول الراهنة»

الآنية والمستقبلية التي تتعرض لها السياسة الأمنية، والأنشطة الاستخباراتية، انطلاقا من معايير وتجارب ألمانيا فقط.

حقا من الصعوبة بمكان المقارنة بين أساليب المخبر الميداني، الذي كان الإسكندر المقدوني يرسله إلى خلف خطوط الأعداء، وأساليب التجسس القائمة على استخدام الأقمار الاصطناعية وتكنولوجيا الكمبيوتر. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن المبادئ الأساسية الدارجة ليس في عالم السياسة فقط، بل السائدة، من حين إلى آخر، في المجالات العسكرية أيضا، لا تخلو من أوجه شبه متعددة، عند المقارنة بين ما كان سائدا في الدول المختلفة، التي عرفها التاريخ القديم، وما هو دارج في الدول الراهنة. وتنطبق هذه الحقيقة على العنصر البشري بنحو مخصوص. على سبيل المثال فإن المشاعر المتناقضة التي يكنها المرء للجاسوس لم تتغير قط على مر العصور، فهي تتجاذبها الثقة والاطمئنان تارة، والريب والظنون تارة أخرى. فالتغيرات التي تطرأ على سلوك بني البشر تظل محدودة جدا، مقارنة بالتغيرات التي تطرأ على بيئته، أي التي تطرأ على محيطه المادي. وتتحد هذه السلوكيات البشرية والخصائص المنبوذة، المتجسدة - بنحو مخصوص في التعطش إلى السلطة والطمع والحسد والغيرة والكذب والخيانة - مع غريزة العدوان الكامنة في النفس البشرية، فتفضي من ثم إلى الحروب واستخدام العنف. وهكذا، فمن دون الإحاطة علما بهذه الخصائص لا قدرة للمرء على فهم خصائص العمل الاستخباراتي، أو على معرفة كنه المهاوي والمخاطر التي تتهدد هذا العمل.

وثمة مقولة - زائفة بكل تأكيد - تزعم أن المرء لا يستطيع الركون إلى معلومات وملفات أجهزة المخابرات، وذلك لأن صدقيتها أمر ليس بالإمكان اختباره. بيد أن دراسات كثيرة متخصصة في مسائل المخابرات فنّدت هذا الزعم. فقدرة أجهزة المخابرات على ممارسة الخداع والتضليل محدودة فعلا؛ إنها لا تستطيع غسل أدمغة الجميع. على صعيد آخر، إننا لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن كل مؤرخ مرموق أو خبير متمرس في علم الاجتماع مهيأ أساسا لإزاحة الستار عن مناحي الخداع والتضليل ومحاولات غسل الأدمغة، وعلى دراية باهتمام الشركات والجماعات والطوائف الدينية، و«مشاهير العصر» وبسطاء الناس، بأن تُذاع عنهم أخبار حميدة ومعلومات تُحسن صورتهم، وليس أخبارا تُسيء إلى سمعتهم، فالمؤرخ المرموق والخبير المتمرس

يعيان، على سبيل المثال، أن الانهيار المالي الذي تعرضت له «وول ستريت» في أكتوبر 2008، كان إلى حد بعيد حصيلة انعدام الشفافية وتعرض جمهور المستثمرين لعمليات تضليل مختلفة. ومعنى هذه الحقائق أن المرء ليس في حاجة إلى أساليب جديدة لاختبار صدقية أجهزة المخابرات، فالأساليب المتاحة تفي، إلى حد بعيد، بالشروط الضرورية لتقييم مصداقية هذه الأجهزة بالموضوعية اللازمة.

ولكن، ما أجهزة المخابرات يا ترى؟ إن هذا الموضوع لم يُتَنَاول، حتى الآن، بالقدر المطلوب، ومن ثم فإن ما كُتب عنه لا يمكن اعتباره نظرية محكمة واضحةَ المعالم[1].

وبعض الأمريكيين يُعرفون أجهزة المخابرات، بنحو مقتضب جدا، فيقولون:

Intelligence is information about the enemy.

«وظيفة المخابرات تكمن في جمع المعلومات عن العدو».

ولا ريب في أننا، هاهنا، إزاء تعريف مقتضب ومنقوص. إن التعريف العملي لأجهزة المخابرات يكمن في القراءة المتأنية لماهية الموضوعات التي تهتم بها أجهزة المخابرات. ولا مندوحة للمرء، في هذا السياق، عن الإشارة إلى أربعة موضوعات رئيسة:

1 - جمع المعلومات عن الخصم (وعن القوى المنافسة والأطراف الصديقة أيضا).

2 - التأثير المستتر في مجريات الأمور.

3 - حماية جهاز المخابرات الوطني من هجمات أجهزة المخابرات الأجنبية.

4 - وأخيرا، وليس آخرا، التسلل إلى أجهزة المخابرات المعادية.

وإذا ما تمعن المرء في المجالات الثلاثة الرئيسة التالية:

1 - الدفاع عن الوطن ضد أعداء أجانب.

2 - تسوية النزاعات الداخلية، والصراعات المحلية.

3 - والنظام الضريبي المطالب بتمويل نفقات السلطة السياسية.

عندئذ يظهر للمرء بوضوح، وفي الحال، أن نجاح السلطة في تنفيذ المهمات المكلفة بها يتوقف على توافر ما تحتاج إليه من معلومات تخص كل واحد من هذه المجالات. وبقدر تعلق الموضوع بمجال الأمن الخارجي، لا يتحرج المرء أبدا من التجسس؛ أي من سرقة وسلب ونهب المعلومات مستخدما مختلف أساليب العنف.

وغني عن البيان أن المعلومات التي تتوصل إليها أجهزة المخابرات هي أكثر حاجة إلى التوضيح والتأويل من كل ما لدى الحكومات من معلومات أخرى. أضف إلى هذا أن هذه المعلومات يجب أن تخضع لعمليات فحص واختبار دقيقة للتأكد من سلامتها والاطمئنان إلى صدقيتها. فتضليل الخصم بنحو مقصود - من خلال تزويده بمعلومات زائفة، أي من خلال ما يطلق عليه الفرنسيون introxication، أي «تسميم» عقل الخصم - هو من أقدم عمليات التمويه الدارجة في سياسات الدول. من ناحية أخرى، وفي أغلبية الحالات، لا تتصف المعلومات المُقدمة من أجهزة المخابرات بالكمال، أي أنها نادرا ما تكون جاهزة لتلبية حاجة رجال الدول أو المسؤولين الحكوميين. ويمكن الاستعانة هنا بمثال طبيب مطالب بإسعاف مريض في وضع حرج، من غير معرفته بما عليه المريض من وضع صحي عام. كما يمكن توضيح الأمر بمثال آخر بنحو أكثر دقة من خلال الاستعانة بمثال محقق في الشرطة الجنائية، مقتدر في أداء مهمته عادة، لكنه أضحى في إحدى المرات مكرها على تقديم متهم إلى القضاء، معتمدا على حيثيات غير موثقة وإثباتات غير كاملة. لكن، كما هو شائع، فإن المحقق الاستشاري شارلوك هولمز (*)، كان هو وصديقه الطبيب وطسون قد برعا في حل أعقد القضايا، على الرغم من عدم امتلاكهما الدلائل والبراهين الكافية للدلالة على تفاصيل الجريمة.

وبعد التغلب على معضلة الحصول على المعلومات، وعلى مشكلة اختبار صدقية هذه المعلومات وتحليل محتواها، يأتي دور التطبيق العملي لحصيلة المعلومات التي جُمعت. وغني عن البيان أن هذا التطبيق العملي أمر مهم جدا. ويتحدث الأمريكيون في هذا السياق عن actionable intelligence، قاصدين بذلك معلومات جهاز المخابرات المؤهلة لأن تكون القاعدة التي تُتخذ في ضوئها القرارات المختلفة[2]. وأخيرا وليس آخرا، فإننا لسنا في حاجة إلى تأكيد أن صانع القرار السياسي هو الطرف الذي يعطي الأوامر الخاصة بجمع معلومات معينة. وهكذا، نكون قد بيّنا - بالخطوط العريضة - مغزى ما يُسمى بلغة رجال المخابرات «الحلقة المخابراتية» (intelligence cycle).

(*) الشخصية الخيالية، التي اختلقها قلم الطبيب الأسكتلندي آرثار كونال دويل. [المترجم].

على صعيد آخر، يشمل عمل رجال المخابرات تلك النشاطات أيضا، التي لا علاقة لها بـ «الحلقة المخابراتية»؛ لأن هذه النشاطات لا يراد منها جمع معلومات معينة، بل تهدف إلى التوغل في داخل المجال التابع لسيادة الخصم. ويطلق المرء على هذه النشاطات مصطلح «العمليات المموهة أو السرية»، أو (covert action) بالإنجليزية أو action أو الحرب السرية (guerre secrète) بالفرنسية. وإذا ما أراد المرء استخدام لغة علم الاجتماع، فسيمكننا الحديث عن سلوك مُحَوَّر أو مُحَوَّل عن أصْلِه، يجري تحقيقه ليس من خلال اختلاق معلومات زائفة مموهة فقط، بل من خلال محاباة ورشوة وابتزاز أفراد أو مجموعات ذات شأن مهم. وتؤدي التحويلات النقدية وإمدادات السلاح والتزود بالبضائع دورا معتبرا بكل تأكيد في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه. وتندرج تحت مصطلح العمليات المموهة أو السرية عمليات من قبيل التدخل المباشر في الشؤون السياسية والعسكرية في دول أجنبية معادية، علما أن هذا التدخل يتحقق إما بواسطة أفراد يتحدرون من الدولة المتدخلة أو أجانب (يتواطأون مع الدولة الأجنبية كسبا للمال في أغلب الحالات). وليس نادرا أن يوظف المرء الأقليات الدينية أو العرقية أو جماعات تحركها أسباب أيديولوجية معينة. وكما هو شائع، ففي القرن العشرين كانت هذه الجماعات، عادة، إما شيوعية العقيدة وإما مناهضة للأيديولوجية الشيوعية، فالأمر كان يتوقف على أيديولوجية الخصم المطلوب مكافحته والتصدي له. وجرت العادة هنا على استخدام فرق شبه عسكرية لتنفيذ أعمال تخريبية أو هجمات أو عمليات اغتيال لقادة العدو. على صعيد آخر، قد يجري في هذا الشأن استخدام قوى مسلحة مدربة على خوض حرب العصابات أو قوى مسلحة ملثمة يجهل العدو ماهية هويتها.

وتعتبر حماية جهاز المخابرات الوطني ضد هجمات مخابرات الدول المعادية من أقصى الضرورات بالنسبة إلى عمل أجهزة المخابرات. والحال، ليست ثمة صعوبة في الوقوف على السبب الذي يجعل هجوم جهاز المخابرات على المخابرات المعادية من أفضل السبل، ليس للحصول على ما لدى هذا الجهاز من معلومات تخص الدولة الأم فقط، بل لتعطيل نشاطاته المخابراتية أيضا. فبما أن الخائن الناشط في جهاز المخابرات الوطني هو نفسه لاعب محترف، لذا ليس يسيرا اكتشافه. إن مَنْ قرأ رواية جون لوكاريه John le Carré الموسومة Tinker Tailor Sildier Spy (سمكري

خياط جندي جاسوس)، يقدِّر، بلا أدنى شك، تعقيدات «اللعبة» - الفظيعة في أغلب الأحيان – التي سادت، إبان الحرب الباردة، بين أجهزة مخابرات القوى العظمى[3].

ومَنْ الجواسيس، يا ترى؟ في المعجم نقرأ أنهم عملاء (الدولة). وليس ثمة شك في أن هذا التعريف يفضي بنا إلى مصطلح متعدد الألوان والمغزى، فعميل شركة تأمين على الحياة أو عميل مكتب سياحي مثلا، لا علاقة له، طبعا، بالموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه. فكل ما يجمع بينهم لا يزيد على أنهم جميعا يعملون بالوكالة عن مؤسسة معينة. من هنا، يقتضي الأمر منا أن نسأل: ماذا يفعل الجاسوس في حقيقة الأمر؟ إنه يتلصص على أسرار الدول المعادية لمعرفة أسرارها أو أسرار حكامها، أي أنه يتلصص للحصول على معلومات حكومية يصعب الحصول عليها عادة.

وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا، ينطوي تحديد الفارق بين الجاسوس والخائن على شيء من التعقيد. ففيما يُرْسَل الجاسوس إلى الدولة المستهدفة، يقطن الخائن هناك أصلا، أي في الدولة المستهدفة، وحيث توجد أسرار الدولة الأجنبية – أعني أنه يقطن أصلا، على سبيل المثال وليس الحصر، في محيط إقامة قيادة الدولة المعادية وبالقرب من قيادتها العسكرية وفي محيط جهاز مخابراتها. من ناحية أخرى، ثمة أفراد يعرفون المهمات المكلف الجاسوس بتنفيذها، ومن ثم فإنهم يتواطأون معه، ويقدمون له المساعدات المطلوبة. ويندرج ضمن مقدمي هذه المساعدات رؤساء العملاء ومختلف الأفراد، الساهرين على تهيئة سبل الحصول على المعلومات المنشودة. فعلى سبيل المثال فإن الجاسوس الذي يحيا بهوية مزيفة، أو الخائن الموجود في مركز الحكم، لا يمكن لأي منهما التحرك والترحال بكامل الحرية، والتحدث مع كل فرد، وإيصال معلوماته (الخطية منها بنحو مخصوص) إلى مسؤوله بصورة شخصية. فلممارسة هذه المهمة، لا مندوحة له عن الاستعانة بساعٍ، وربما بتنظيم يضم أفرادا من هذا القبيل، أعني يضم سعاة يتكفلون بإيصال المعلومات المكلف هو نفسه بجمعها. ولهذا السبب، توجد «خلايا عملاء» أو «خلايا تجسسية»، تضم أفرادا يحمي ويساعد بعضهم بعضا.

وبهذا النحو، نكون قد حددنا وضعين يتجاذبان عمل الجواسيس عادة: أولا يعاني الجاسوس حيرة شديدة؛ لأن ولاءات مختلفة تتجاذبه. فحيال مصالح وطنه الأم فإن عليه أن يكون مخلصا إلى أقصى حد ممكن، لكنه، بصفته خائنا، مجبر على

التخلي عن الإخلاص للذين وثقوا به واطمأنوا إليه بكامل الثقة وبغاية الاطمئنان. والأمر الثاني، هو أن الجاسوس يعرض نفسه لمخاطر جمة؛ لأن هناك أفرادا على اطلاع بما يمارس من أعمال إجرامية. وفي الحالات العادية، لا يستطيع الجاسوس ممارسة عمله من غير الاستعانة بهؤلاء المساعدين الذين، هم بدورهم، على أتم استعداد لإفشاء سره وتسليمه إلى السلطات، تفاديا لتعرضهم للقصَاص ورحمة بأنفسهم وإنقاذا لحياتهم على سبيل المثال.

وهكذا نكون الآن قد بلغنا الجانب الأخلاقي في الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه. فنحن لا نسأل هنا عما إذا كان التجسس أو الخيانة تصرفا مبررا أخلاقيا أو لا، وعما إذا كان التجسس أو الخيانة تصرفا ينبغي إدانته واحتقاره، أو أنه تصرف يستحق الاحترام. إن الجواب عن هذا السؤال يتوقف على الخصائص الأخلاقية التي يتمتع بها الطرف الذي يعمل لمصلحته الجاسوس أو الخائن، وعلى ماهية الطرف المراد التصدي له ومكافحته. ولتوضيح المقصود بهذه الإشارة دعنا نتحدث، على سبيل المثال، عن الأشخاص الذين عملوا في زمن سابق، في جهاز أمن الدولة في ألمانيا الشرقية (سابقا)، والأشخاص الذين أجازوا لأنفسهم أن يكونوا خونة يعملون لمصلحة جهاز أمن الدولة من خارج حدود ألمانيا الشرقية. والملاحظ هو أن الجدل السائد في صفوف الرأي العام يعكس موقفين متضادين كلية، ولا حل وسطا بينهما أبدا. فبينما يطالب بعضهم بضرورة إحالة الأشخاص الذين تعاونوا مع جهاز أمن الدولة بصفة غير رسمية - بصفتهم مخبرين - إلى القضاء لينالوا القصاص، وبحتمية اجتثاثهم من الوظائف ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى المجتمع، يصر البعض الآخر، وأولئك الأشخاص بنحو مخصوص، الذين كانوا عملاء جهاز أمن الدولة التابع لألمانيا الشرقية (سابقا) على أنهم قدموا خدمات «عادية» لدولة كان معترفا بها بحكم القانون الدولي وقتذاك. لا بل إن البعض من هؤلاء الأشخاص يزعمون أن خيانتهم، أو تجسسهم، ساهم في استتباب السلم في حقبة الصراع الذي دار وقتذاك بين المعسكرين الغربي والشرقي. إن المحاكم الألمانية أقرت فعلا، بعد العام 1990، أن الأفراد الذين خدموا جهاز أمن الدولة بصفتهم من مواطني ألمانيا الشرقية، مارسوا عملا «عاديا»، ماداموا لم يمارسوا أعمالا كانت القوانين السائدة في ألمانيا الشرقية تعتبرها جرائم أو جنايات تستحق العقاب. وخلافا لذلك، تعرض

الأفراد الذين خدموا جهاز أمن الدولة، انطلاقا من أراضي ألمانيا الغربية، للعقوبات القانونية. وهكذا، لم تترك الشرعية، أي الفقه القانوني، أي خيار آخر على ما يبدو، على الرغم من أن أصحاب الشأن ربما أحسوا فعلا بالظلم الفادح الذي نشأ عن القاعدة القانونية التي انطلق منها القضاة.

وخلافا لهذا، ليس ثمة شك في أن المرء يقيّم الجواسيس أو «الخونة» - الذين كانوا قد نذروا أنفسهم لمكافحة الديكتاتورية النازية في ألمانيا أو لمحاربة الاتحاد السوفييتي (سابقا)، أو ما سوى هذا وذاك من أنظمة مستبدة - بنحو مختلف كلية؛ وذلك لأن مبادئ الإنسانية، ومتطلبات السلام العادل، تتمتع بمنزلة أعلى، وبأهمية تفوق بقية الاعتبارات الأخلاقية. فمن مسلمات الأمور أن مقاومة الاستبداد حق ثابت في الفقه الأوروبي على أدنى تقدير. بيد أن الأمر الواضح هو أن وجهة النظر هذه لم تُنفذ دائما في الواقع العملي، كما هو واضح من مثال قضائي آخر مستقى من التاريخ الألماني التالي لنهاية الحرب العالمية الثانية، أي مستقى من التاريخ الألماني الذي أعقب استسلام ألمانيا. فمن ناحية اعتبرت الدولة الأشخاص الذين حاولوا اغتيال هتلر في العشرين من يوليو العام 1944، أبطالا، استحقت عائلاتهم التمتع بعناية خاصة شملتهم بها مرافق الدولة، في ألمانيا الغربية على أدنى تقدير، ومن ناحية أخرى، نراها قد رفضت الاعتراف بالمساعدات القيمة التي قدمها «الخونة»، لأجهزة المخابرات الغربية في كفاحها ضد النظام النازي. فهم، على سبيل المثال، لم يُسمح لهم بالعمل ثانية في صفوف السلك الديبلوماسي، أو في وزارة الخارجية، أو في الدوائر الحكومية الأخرى. وإذا ما صادف أن صُرفت للبعض منهم تعويضات نقدية، فإن الأمر الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن هذه التعويضات كانت شحيحة. وهذا أمر يكاد يكون مفروغا منه في الواقع، إذا ما نظر المرء إلى هذه الظاهرة بعين العقل، فمنفذو محاولة الاغتيال، أعني الضابط كلاوس فون شتاوفنبرغ ورفاقه، كانوا في نظر معظم الألمان «خونة» - وظلوا يُعتَبرون «خونة» حتى بعد مضي عقود عديدة على محاولتهم اغتيال هتلر.

على صعيد آخر، طوى النسيان كلية تقريبا، أول موظف في المخابرات الألمانية دفع حياته ثمنا لعدائه للنازيين، أعني ضابط الجيش الألماني الفريق فرديناند فون بريدوف الذي اغتالته وحدات من الجناح العسكري للحزب النازي المعروفة اختصارا بـ «فافن أس أس» (Waffen SS) في يونيو من العام 1934، والذي كان قد تولى، خلال الفترة

الواقعة بين العامين 1929 و 1932، قيادة المخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الألمانية. والملاحظ أن المسؤولين شيدوا له في برلين، في مايو من العام 2008، نصبا تذكاريا. ومعنى ذلك أن هذا الضابط قد حظي بشيء من التقدير في وقت متأخر جدا. وعلى كل حال، فإن الأمر الذي لا مندوحة عن الإشارة إليه هو أن البيان الصحافي، المنشور يوم 16 مايو العام 2008، وصف الفريق فرديناند فون بريدوف بعبارة تفيد بأنه كان «مؤمنا أشد الإيمان بمبادئ جمهورية فايمار» - ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن هذه العبارة قد انطوت على معنى مبهم وغامض ومغزى مشوه في وصف سجايا هذا الرجل الجدير بالاحترام والتقدير. وعلى كل حال أشار قائد ثكنة برلين إلى أن بريدوف كان من جملة ضباط الجيش الألماني الذين عقدوا العزم على تنفيذ انقلاب عسكري للحيلولة دون وصول هتلر إلى منصب مستشار الرايخ الألماني.

ولأن مزايا الجواسيس الأخلاقية تثير الريب في كثير من الأحيان، نشأ التصور بأن أجهزة المخابرات يجب أن تضم الصفوة من المهنيين. ويعثر المرء عند الكاتب والفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو Montesquieu (1689 - 1755) على قول يستشهد به كثيرون، مفاده أن مزاولة هذه المهنة يجب أن تبقى حكرا على أشخاص ينسجم سلوكهم مع مقياس رفيع من مقاييس السلوك الحسن (الجنتلمان حقا وحقيقة). ومن حقائق الأمور أن قادة العملاء كانوا يتحدرون من فئة اجتماعية رفيعة المنزلة؛ وذلك لأنهم درجوا على مزاولة هذه المهنة، جنبا إلى جنب مع مهنهم الرئيسة، أعني أنهم كانوا يمارسونها إلى جانب عملهم ديبلوماسيين وضباطا ووزراء أو موظفين كبارا في دواوين الحكومات والملوك - أي إنهم كانوا يتقلدون في الأحوال العامة مناصب كانت، إبان عصر الممالك في أوروبا، وظائف مخصصة في أغلب الأحيان للنبلاء أو للنخب المتحدرة من الطبقة الوسطى (أي الطبقة البورجوازية). وحتى في أجهزة المخابرات العائدة إلى القرن العشرين، كثيرا ما نلاحظ أن العاملين يُخْتَارون من جامعات معينة، ومدارس الصفوة أو من الروابط الطلابية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كانوا يُخْتَارون من كليات معينة أو من مكاتب محاماة مختارة بعناية. أما بالنسبة إلى جهاز أمن الدولة، في ألمانيا الشرقية (سابقا)، فإن الكادر كان يُخْتَار بناء على تحدره من الطبقة العاملة (البروليتاريا) ومتانة إيمانه بأيديولوجية الحزب، وسيرته الخالية من العيوب. وكما سيتبين لنا لاحقا، فإن نموذج الاختيار هذا كان متُبعا في الاتحاد السوفييتي أيضا.

2

المخابرات في العصور القديمة

أين نعثر في تاريخ العصور القديمة على شواهد تشير إلى أقدم الإجراءات التي نشأت عنها أجهزة المخابرات الحديثة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تكون في غاية البساطة: في المصادر التاريخية طبعا! بيد أن المصادر المتداولة بشأن ثلاثة أو أربعة الآلاف من السنين المنصرمة ليست نادرة فقط، بل هي لا تبوح بأسرارها بيسر، ولا تتطرق إلى الموضوع بعبارات صريحة. لذا فإن علينا أن نفتش عنها في إشارات مستترة في صفحات التاريخ.

إننا نعثر على أقدم هذه الإشارات في إمبراطوريات وممالك الشرق الأوسط، أعني في تلك الإمبراطوريات التي كانت تتبوأ منزلة عالمية. وغني عن البيان أن إمبراطوريات المصريين والبابليين

«إذا ما أُحيط المرء علما بأن نقل المعلومات السرية ذو أهمية أساسية بالنسبة إلى السياسة والاقتصاد والديبلوماسية والقوات العسكرية، وإذا ما ربط هذه الأهمية الأساسية بالفرص التي يمكن أن تُسفر عنها النشاطات الاستخباراتية، فإنه سيلاحظ أن تاريخ هذه النشاطات أمر مألوف لديه - أن هذه النشاطات ظلت أمرا مألوفا خلال كل التحولات الاجتماعية والحضارية»

والآشوريين والفرس كانت، جميعها، ممالك وراثية أساسها ديني في المقام الأول. ومادام التجانس الديني والعرقي هو الصفة الطاغية، إلى حد ما، بين سكان تلك الممالك، فإن العقيدة الدينية كانت الضمانة الأكيدة لاستقرار نظام الحكم في تلك الإمبراطوريات. غير أن سعي تلك الممالك إلى توسيع دائرة سلطانها عالميا، والاستيلاء على بلدان أخرى، أفضى إلى نشأة مشكلة الولاء. فتمدد الإمبراطورية عالميا يعني، في واقع الحال، إما دمج نخب الشعوب الأجنبية في الكيان الإمبراطوري، أو تطويعها وكسر شوكتها بمختلف أساليب القهر والقمع، فوجود الإمبراطورية العالمية يعني أنه لا يجوز أن تكون هناك دولة مستقلة (أي مملكة أخرى) في داخل الكيان الإمبراطوري. وفي الحالات القصوى كانت الإمبراطوريات تقمع التمرد والعصيان والثورات، أو أنها كانت تتخذ كل التدابير للحيلولة دون إقدام الشعوب الأجنبية على الثورة. ومن مسلّمات الأمور أن التدبير القادر على الحيلولة دون تذمر الشعوب الأجنبية هو الإجراء الأفضل بالنسبة إلى الإمبراطورية المعنية. وكيفما اتفق، الأمر البين هو أن المحافظة على استقرار الإمبراطورية متعددة الأعراق بنحو مستديم كانت تحتم التوفر، في وقت مبكر، على تحصيل معلومات وافية بشأن المخاطر التي تعكر أمنها وتهدد سلامتها. كما يقتضي الأمر تزويد حاكم البلاد بهذه المعلومات بأسرع وقت ممكن، وبنحو شامل إلى أبعد حد. ويمكن، عموما، القول بيسر وبلا تردد: لا توجد إمبراطورية بلا شبكة مخابرات.

وتعتبر الإمبراطورية المصرية أقدم مثال على الإمبراطورية عالمية الأبعاد. فبعد انتهاء الحروب الكثيرة مع البلدان المجاورة لها، وعقب تأسيس «الدولة الحديثة» (بحدود العام 1532 ق. م)، توغلت الإمبراطورية المصرية في بلاد النّوبَة (السودان حاليا) وإثيوبيا جنوبا، وليبيا في الشمال الغربي، ونشرت سلطانها من ثم شرقا، فتوغلت في سورية وتمددت في حوض الفرات (في العراق الحالي) ووسعت سلطانها في الشمال، فاستولت على العديد من جزر بحر إيجة. وبانت مظاهر التدهور على هذه الإمبراطورية في الفترة المتأخرة من حكم رمسيس الثاني (المتوفى في العام 1213 ق. م)، فقد

أخذت تتفكك، أو لنقل، إن الإمبراطورية الآشورية المتزايدة قوة وعنفوانا، والإمبراطورية الفارسية الصاعدة، قد أخذتا، على التوالي، تتمددان على حساب الإمبراطورية المصرية.

ولكن كيف كان بالإمكان حكم هذه الإمبراطورية الشاسعة الأبعاد والمتعددة الأعراق طوال قرون كثيرة من الزمن؟ ليس ثمة مجال للشك في أن القوة العسكرية، الممولة من خلال ما كان لدى الدولة من ثروات اقتصادية عظيمة، كانت أمرا لا غنى عنه أبدا. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن القوة العسكرية لم تكن هي وحدها العامل الحاسم. لقد تزامن هذا العامل مع أدوات حكم أخرى، أدوات يمكن مقارنتها بمبادئ الإدارة الحديثة المتبعة في تسيير مفاصل الدولة. وكان لكل إقليم من أقاليم البلاد حاكم يدبر شؤونه ويدير مرافقَه، مستندا في ذلك إلى العون الذي تقدمه له ثكنات عسكرية محلية. على صعيد آخر، كان حكام الأقاليم يقدمون للفرعون تقارير عن الأوضاع في أقاليمهم، وعن ولاء النخب المحلية والملوك الثانويين. من ناحية أخرى، كان مراسلو الفرعون يتمتعون بحماية عساكر، وكان لديهم موظفون يرافقونهم في حلهم وترحالهم. أضف إلى هذا، أن هؤلاء المراسلين كانوا يتنقلون في طول الإمبراطورية وعرضها لجباية الضرائب المستحقة. كما كانوا يجمعون المعلومات عن المناطق الحدودية والشعوب المجاورة، وأخبار مواطني الإمبراطورية طبعا. ويرد ذكر هؤلاء جميعا في العديد من البرديات وفي الكثير من الأحجار الصخرية (أحجار الغرانيت). وكان المرء يطلق عليهم تارة لقب الساسة الأقدم لعربات الملك، وتارة ثانية مشاة القطرين (مصر العليا ومصر السفلى)، وتارة أخرى مندوبي الملك إلى جميع البلدان. ومن مسلمات الأمور أن هؤلاء الأفراد كانوا يتقلدون مناصب عالية المنزلة في مفاصل الدولة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإن البرديات وأحجار الغرانيت تكتفي بالإشارة إلى أن عمل هؤلاء الموظفين كان يكمن في جباية الضرائب، أي إنها لا تبوح لنا بأي معلومة حول نشاطهم في مجال التجسس وجمع المعلومات، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أنهم كانوا يتبادلون الأحاديث مع التجار والمسافرين بمعية القوافل المختلفة ومع الكثير من

رَبابنَة السفن، وأنهم دأبوا، كما هو بيِّن من شذرات البرديات والشواهد الحجرية، على أن يثبتوا في سجلاتهم كل رسالة مهمة وكل وثيقة حكومية ذات شأن كبير، وأنهم دأبوا على توثيق كل اتصالاتهم المهمة[1].

وكان قد عثر في أسوان على نقش صخري ينبئنا بأن تمردا خطيرا اندلع في جنوب الإمبراطورية، وأن: «شخصا ما أخبر جلالة الملك أن شعب كوش [...] - المقيم في شمال السودان الحالي - قد أعلن تمرده، غير أن أبناء مصر الخاضعين لسلطان سيد القطرين (أي المصريين المقيمين في النوبة) آثروا تأمين سلامة مواشيهم، فنقلوها إلى خلف الجدار الذي شيده أبوهم الفرعون خلال إحدى حملاته العسكرية... وذلك للقضاء على المتمردين البائسين...»[2]. ولكن، من يا ترى ذلك «الشخص الفرد»، الذي نقل لجلالته أخبار التمرد؟ وفقا لأغلب الظن، ليس ذلك الشخص إلا الموظف المكلف تنفيذَ نشاطات تجسسية، أي إنه كان أحد عيون الملك. كما نلاحظ أن الإشارات الأخرى أيضا لا تحدد بنحو واضح وأكيد - في سياق حديثها عن مصدر الأخبار المهمة - ماهية المقصود بأن «شخصا ما» قد نقل إلى حاكم البلاد أخبار ما استجد في البلاد من أحداث. وتتميز تلك الشواهد التاريخية بأن بعضها قد انطوى على إشارات إلى ماهية الجماعات أو الشعوب الموالية لحاكم البلاد. والملاحظ هو أن هذه الإشارة ترد هناك على وجه الخصوص حيث يكون من الأهمية بمكان إمعان النظر في ميزان القوى المحلية. وثمة إشارات مشابهة تتحدث عن اضطرابات اندلعت في فلسطين وسورية.

وتتحدث مصادر عديدة عن ديبلوماسية الملوك الفراعنة عامة، وديبلوماسية أمنحتب بنحو خاص، أعني الفرعون المعروف باسم أخناتون الذي حكم مصر في منتصف القرن الثالث عشر ق. م، وكان متزوجا من نفرتيتي. فهذا المصلح العظيم، الذي أقدم على إصلاح ديانة ومجتمع مصر القديمة، تعرض في كابادوكيا (الواقعة في الأناضول) لهزائم فادحة في صراعه مع الحثيين الذين كانوا يقطنون في آسيا الصغرى وقتذاك، والذين حاولوا الاستيلاء على العديد من الدويلات التابعة للإمبراطورية المصرية - مستخدمين على ما يبدو سياسة ماهرة لجمع المعلومات وللتأثير في السياسة

المصرية بالنحو الذي يخدم نواياهم، أي إنهم نجحوا في الاستيلاء على الدويلات الواقعة في الطرف الشمالي من حدود الإمبراطورية المصرية من خلال تنفيذهم أساليب تجسسية بارعة.

نعم، لقد كان الحثيون ماهرين فعلا في استخدام أساليب التجسس. فمن خلال تقرير يتناول حملة رمسيس الثاني ويستعرض معركة قادش (في العام 1275 ق. م)، يتبين بجلاء أن كثافة التحالفات التي عقدها الحثيون مع العديد من الشعوب والجماعات المختلفة فاجأت المصريين فعلا. إضافة إلى هذا، نجح جاسوسان في دفع الفرعون، من خلال معلومات ملفقة، إلى الزحف على المدينة بنحو متسرع، أي في وقت لم يكن مناسبا تماما. ووقف المصريون على تفاصيل الخدعة بعدما نجحوا في إماطة اللثام عن جاسوسين آخرين اعترفا بكامل الحقيقة بعد تعرضهما لأقسى صنوف التعذيب. وهكذا أدرك المصريون أنهم وقعوا في فخ محكم. ونجح الحثيون في استخدام معبر لنقل ألف عربة حربية للمشاركة في هجوم مباغت. وسرعان ما قُضي على الفرقة المصرية الثانية. وبناء على هذا التطور رأى رمسيس نفسه مجبرا على سحب قواته. وبشق الأنفس تمكن رجال حرسه الخاص من الحيلولة دون وقوع فرعونهم في الأسر. ومن ثم وافق على هدنة دائمة وعلى التنازل عن سورية[3].

ولتعزيز سلطانه داخليا، أعني في داخل مصر، استعان رمسيس بالوسائل الدينية. فهو كان يعتبر ابن إله الشمس، وتمتع بصفته هذه بعون قدمته له شريحة الكهنة. أضف إلى هذا أن «الفرعون كانت له عيون وآذان»، أي كان هناك موظفون كبار يكنون له عظيم الولاء ويطيعون أوامر الوزير الذي يراقب من كثب وبنحو مستمر الجهاز الحكومي وطرائق صيانة الأمن وإحكام أساليب التجسس. ومن حق المرء أن يقول إن مصر عرفت في عهد رمسيس نوعا من أنواع الشرطة السرية[4].

وعلى رغم أن البابليين والآشوريين كانوا في بادئ الأمر تلاميذ مصر، بنحو أو آخر، فإنهم حققوا، في مناح معينة، تقدما كبيرا في أساليب التجسس. فهم انتبهوا في المقام الأول إلى أهمية رصف الطرق والدروب المناسبة للمراقبة

والضرورية لتسهيل عملية التواصل بين القيادة الحكومية والمراكز الحدودية. كما شُيِّدت تحصينات قوية تحوي آبار مياه صالحة للشرب. وجرى شق طرق عديدة للتنقل ولتوصيل المياه تأمينا لحاجات مراسل الملك، علما أنه كان يتلقى التعليمات من مركز الإمبراطورية، من نينوى، العاصمة، التي تلتقي فيها كل الخيوط والخطوط. وكان المطلوب من تلك الطرقات والدروب تسهيل عملية نقل المعلومات وتقديم الخدمات المناسبة لعمل الإدارات الحكومية والجيش ولتسهيل أداء الدبلوماسية، وذلك باعتبار أن كل هذه المرافق الحكومية في أمس الحاجة إلى المعلومات، التي يحصل عليها الجواسيس. وفي أزمنة الحروب دأب المرء على الاستعانة بمراكز متعددة تضرَم فيها النيران، وذلك لإرسال إشارات معينة(*) ولتبادل معلومات موجزة فيما بين هذه المراكز، علما أن المسافة بين المراكز المختلفة لم تكن تزيد على مدى البصر. ومن ثم كان على سعاة معينين أن يتولوا توصيل تقارير مسهبة إلى العاصمة[5]. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الروايات النادرة التي نقلها لنا بعض شهود العيان تدور، في أغلب الأحيان، حول مؤامرات داخلية وعمليات عصيان كانت تنشب في الأقاليم الواقعة في المحيط النائي من الإمبراطورية. وفي هذا السياق كانت أرمينية على وجه الخصوص من أكثر هذه الأقاليم إثارة للسخط والاستياء؛ فالملك المحلي، أي ملك أرمينية، كان قد دأب على تقديم هدايا ثمينة إلى المناوئين للإمبراطورية الآشورية وكان، بهباته السخية، يشجع رعايا الإمبراطورية على التخلف عن أداء الخدمة في صفوف الجيش. وكرد فعل على هذه السياسة المعادية، دأب الملوك الآشوريون، على انتهاج سياسة استيطانية معدة بعناية، أي على تشجيع مواطنين صادقين في ولائهم للإمبراطورية الآشورية، على الاستيطان في الأقاليم المتمردة. وأغلب الظن أن عدد المواطنين الذين أجبروا على الاستيطان في خارج مساقط رؤوسهم بلغ عشرات الآلاف من الأفراد، وكانت الإمبراطورية تأمل أن يقضي هؤلاء المستوطنون على عمليات التمرد، وأن يحققوا تطلعاتهم الرامية إلى فرض

(*) شبيهة بالإشارات الآتية من القنابل والقذائف المضيئة. [المترجم].

استتباب الأمن على طول الحدود الخارجية - أي إن الآشوريين كانوا قد انتهجوا أسلوبا ستقتدي به لاحقا إمبراطورية روما من ناحية والإمبراطورية البيزنطية من ناحية أخرى.

وارتقى الفرس أيضا، وبسرعة فائقة، إلى مصافي الإمبراطوريات، إبان حكم قورش الثاني (من العام 601 إلى العام 530 ق. م)، وأولوا اهتماما كبيرا لامتلاك شبكة تجسس متقنة الأداء. ونستدل على هيكل وأداء هذه الشبكة من مصادر تاريخية مختلفة تتسم بدقة أعمق وغزارة أكبر مقارنة بالمصادر التاريخية الخاصة بالإمبراطوريات التي تحدثنا عنها حتى الآن. ويزودنا هيرودوت Herodotus (484 ق. م - 425 ق.م)، المؤرخ الإغريقي الذي عاش بعد حكم قورش بنحو 100 عام، بمعلومات كثيرة حول الأسلوب الذي انتهجه الفرس لتعزيز سلطانهم، وماهية الأسلحة التي كانت في متناول أيديهم. وجرى في عهد داريوس الأول توسيع حدود الإمبراطورية بنحو عظيم فعلا، فهي غدت تمتد من اليونان إلى الهند، وقُسِّمت إلى عشرين منطقة عرفت باسم مَرزبانية، أي ولاية خاضعة لحكم مرزبان، يعيَّن من بين السكان المحليين ويعاونه في إدارة الحكم مجلس مكون من مستوطنين فرس. بيد أن القوات العسكرية المنتشرة في مختلف هذه المناطق كانت تخضع لسلطان الملك الذي يسهر على حمايته حرس خاص قوامه 10 آلاف جندي «لا يهاب الموت». وفي البلاط الملكي كان هناك مكتب يسهر على مراقبة كل المَرزبانات والموظفين. وكان الموظف الحكومي يعتبر بمنزلة «عين الملك»، أي إنه كان الجاسوس الذي رأى فيه القائد العسكري والكاتب الإغريقي زينوفون جزءا من نظام أكثر سعة وأوسع مدارا، مؤكدا أن قورش نجح في تجنيد كثير من «العيون» و«الآذان»، وذلك لأنه كان قد أغرقهم بهباته ومكنهم من تبوؤ مناصب حكومية كبيرة الشأن. «فمن خلال إغداقه الهدايا السخية على الرعايا الذين يوافونه بمعلومات مهمة، نجح الملك في إغراء الكثيرين لأن يفتحوا عيونهم ويتنصتوا بآذانهم لكل ما يدور حولهم، ولكل خبر يمكن أن يكون نافعا بالنسبة إلى الملك. ولهذا السبب صار يقال إن للملك كثيرا من العيون والآذان. [...] من هنا لا غرو أن يخاف الإنسان في كل أرجاء الإمبراطورية من التطرق إلى موضوع لا يروق للملك،

وأن يخاف من التطرق إلى مثل هذه الموضوعات كأن الملك سيسمع بنفسه ما يقال عنه. وكان يخاف من عمل شيء فيه بعض الضرر لمقام الملك، كأن الملك نفسه شاهد عيان على هذا الفعل. [...] وعلى ما أظن فإن سبب التعامل مع الملك وفق هذا السلوك يكمن في دأب الملك على مكافأة الخدمات البسيطة بمكافآت كبيرة»[6].

وكان الملوك الفرس يرسلون، سنويا، موظفين كبارا لتفتيش المناطق المختلفة، والاطلاع على الأوضاع السائدة في الأقاليم، وللتأكد، طبعا، من إخلاص المرزبانات وحاشيتهم، علما أنه كانت لدى الإمبراطورية الفارسية شبكة طرقات وبريد متطورة بفضل التحسينات الكثيرة، التي حظيت بها هذه الشبكة عبر الزمن. وعلى خلفية هذه الشبكة المتطورة، يستنتج زينوفون نتيجة مفادها: «[...] أن السكان صارت لديهم، بالتالي، وسيلة سريعة للتنقل برا. وإنه لأمر جيد فعلا أن يحصل المرء بأسرع ما يمكن على ما يحتاج إليه من أخبار ومعلومات، ففي هذه الحالة سيتمكن من اتخاذ الإجراءات المطلوبة بالسرعة المناسبة»[7].

ويصف هيرودوت، بعبارات مفعمة بالإطراء، «الطريق الملكي» الممتد من سادر (في تركيا المعاصرة) إلى العاصمة سوسه، مرورا ببابل. وانتشرت على جانبي هذا الطريق القلاع والخانات المهيأة لإقامة المسافرين، ومحطات مخصصة لخدمة سعاة البريد. وإذا ما التزم المسافر بالمراحل الدارجة فإنه سيقطع المسافة البالغة 13500 ملعب رياضي (أي ما يعادل 2511 كيلومترا) خلال 90 يوما بـ «العد والتمام» كما يقول هيرودوت حرفيا[8].

وكانت شبكة النقل الفارسية، والطرق الملكية بنحو مخصوص، قد أثارت الدهشة والاستغراب لدى المثقفين الإغريق. ووفق ما يرويه هيرودوت، الإغريقي المعجب بقورش بنحو غير معتاد، اعتاد قورش في صباه، أي قبل أن يصبح ملك الإمبراطورية الفارسية، أن يوزع وظائف الإمبراطورية على رفاقه في اللعب. «فهو كان يقسم عليهم الواجبات، فهذا لبناء المساكن، وذاك للحماية، والآخر للنهوض بدور عين الملك. كما كان يختار واحدا منهم لوظيفة حاجب الملك، أي لإيصال الرسائل إلى الملك. وهكذا دأب قورش على

إسناد وظيفة لكل واحد من رفاقه في اللعب»[9]. وإذا كان الخبر الذي يرويه هيرودوت، هو الحقيقة بعينها، فإننا نكون حيال دليل آخر يشهد على أن هذه المهن كانت، في الزمن السابق على قورش، من أهم الوظائف الدارجة في البلاط الملكي. إن التجسس على الشعوب والرعايا ومراقبة موظفي الملك وامتلاك السبل المتقنة لتوصيل المعلومات، كانت، بلا أدنى شك، استعارات، أريد منها الإشارة، بنحو ضمني، إلى النشاطات المخابراتية التي لا يمكن أن تستغني عنها أي إمبراطورية. وتحدث الكثير من الإغريق عن التطور التقني الذي أحرزه الإغريق في مجال الإشارات النارية. وبرز في هذا الشأن إيسخليوس، الشاعر الإغريقي، الذي كان أعظم كتاب المسرحيات التراجيدية في اليونان القديمة، والذي شارك بنفسه في معارك دارت رحاها بين الإغريق والفرس في ماراثون وسلاميس. وتتحدث مسرحيته الموسومة «تراجيديا آغاممنون» عن حارس مكلفٌ حمايةَ قصر ميكونوس، يناجي نفسه وهو يراقب إشارات النار المخبرة بتدمير طروادة، وتروي أن زوجة آغاممنون كلتمنسرا قد جاءت، من ثم، بخبر يؤكد ما أخبرت عنه إشارات النار.

وينطوي تقرير الكاتب في الشؤون العسكرية زينوفون عن الحملة التي تعرضت لها بلاد فارس في العام 401 ق. م على دلالة كبيرة بالنسبة إلى تطور أجهزة المخابرات. فزينوفون يتحدث في هذا التقرير عن هجوم شنه، بالقرب من بابل، هو وجيشه المكون من نحو 10 آلاف مرتزق، وأنه انتصر فعلا في نهاية المطاف. غير أنه تعين على الإغريق عقب وفاة الملك الفارسي قورش أن يفروا من مواقعهم بأسرع وقت ممكن. وفعلا تمكن زينوفون ورجاله من الفرار فوصلوا - بعدما اجتازوا مناطق معادية - إلى المدينة التركية طرابزون الواقعة على ساحل البحر الأسود، والتي كان يقطنها سكان إغريق وقتذاك. واستغرقت المسيرة خمسة أشهر، وتعين على زينوفون خلالها أن يشكل وحدات فرسان مكلفة بالنهوض بعمليات استطلاع مختلفة، وبتحديد موقع العدو والتعرف على معنويات السكان المحليين بنحو خاص. وبهذا النحو استطاع زينوفون تحاشي هجمات ومكامن العدو، ونجح في إنقاذ جيشه وتأمين خطوط إمداداته. وهكذا، وإذا كان الإغريق قد دأبوا، حتى

ذلك الحين، على استخدام المشاة في المقام الأول فإن الجواسيس الخيالة أمسوا ينقلون نتائج استطلاعاتهم التجسسية بسرعة لم تكن معهودة حتى ذلك الحين.

المخابرات في عصر الإسكندر الكبير

وانعكس إعجاب الإغريق بكفاءة مخابرات الفرس وأساليبهم في نقل المعلومات على أعظم قائد وفاتح يوناني، أعني على الإسكندر المقدوني، المعروف بالإسكندر الكبير أيضا. فنجاحه الباهر في الاستيلاء التام على الإمبراطورية الفارسية في غضون عشرة أعوام، وتمكنه من تأسيس إمبراطورية تمتد مساحتها إلى الهند، لم يكن ليحققه من غير امتلاكه نظاما متقدما لجمع المعلومات المهمة عن القوات المعادية، وعن موقف الشعوب الأجنبية والخصائص الجغرافية المتحكمة، إلى حد بعيد، في سبل إعاشة الجند. ومن مسلمات الأمور أن الإسكندر استلهم تجارب وأساليب الفرس. ومن الأمور الأخرى التي لا يدركها الشك أن الإسكندر انتفع كثيرا بخبرات الفرس وبتطبيقاتهم العملية في مجال بناء الطرق وتشييد البنية التحتية.

غير أن من حقائق الأمور أيضا أن الإسكندر كان في إحدى معاركه المصرية، أعني المعركة التي خاضها في نوفمبر من العام 333 ق. م بالقرب من إسوس (المدينة التركية الواقعة إلى الشمال من الإسكندرونة)، قاب قوسين أو أدنى من التعرض لكارثة عظيمة، بسبب فشل ذريع منيت به استخباراته العسكرية. فقد وصلت إلى الإسكندر تقارير مسهبة تفيد بأنه لاتزال ثمة مراحل ومسافات شاسعة تفصل بين ملك الفرس داريوس الثالث والإسكندر وجيشه. بيد أن هذه التقارير كانت زائفة جملة وتفصيلا. فقد اعتلى جيش داريوس الثالث تلا مواجها لتل اعتلاه جيش الإسكندر. وهكذا تعين على الجيشين أن يحاربا من موقعين لم تكن الخطط الحربية قد أخذتهما بالاعتبار أصلا. وكان الوضع الجديد في مصلحة داريوس؛ إذ لو كانت الهزيمة من نصيب الإسكندر فعلا لما كانت لديه سبل للتراجع إلى موضع آمن[10].

وخلال ثالث معركة مصيرية ضد داريوس، في أكتوبر من العام 331 ق. م في جوجميلا الواقعة في شمال العراق حاليا(*)، حصل الإسكندر على معلومات زائفة بكل تأكيد. فقد قيل له إن جيش داريوس شرع يزحف لخوض المعركة. وفي حقيقة الأمر لم تكن القوة المتوجهة صوب جيش الإسكندر سوى سرية صغيرة من سرايا مقدمة الجيش الفارسي. وكانت هناك أخبار زائفة أخرى أذاعها جواسيس أسرهم جند الإسكندر. فأغلب الظن أن هؤلاء الجواسيس خدعوا المقدونيين بما أخبروهم من معلومات زائفة. ولردع التورط مستقبلا في فخاخ من هذا القبيل طلب الإسكندر من لؤمدون الميتليني، رفيقه المخلص المالك ناصية اللغة الفارسية، أن يتنصت على ما يتحدث به الأسرى وعلى ما يتحاورون به فيما بينهم.

وعلى مر الزمن كان الأسرى مصدرا مهما للاستخبارات العسكرية، لاسيما أن تجنيدهم للعمل في صفوف العدو كان أمرا يسيرا، وأن البعض درج، سابقا وحاضرا، على الطعن في حقيقة ولائهم وعلى الارتياب من نشاطاتهم التجسسية. وكمثال على هذه الحقيقة يستطيع المرء أن يسوق قصة الجاسوس الفارسي Sisenes، الذي أرسله داريوس إلى مقر الإسكندر بغية حفز أحد أقرباء الملك المقدوني على اغتيال الإسكندر. (وكانت المكافأة الموعودة هي أن يصبح القاتل الملك الجديد). غير أن سره انكشف في الوقت المناسب، وأجبر على الاعتراف بتفاصيل المؤامرة، ونفذ به حكم الإعدام في نهاية المطاف. وثمة رواية أخرى تقول إن Sisenes كان يرتبط بأواصر صداقة متينة بالإسكندر، وإن الريبة التي أثيرت حوله يكمن مصدرها في أن شخصا ما كان قد سلمه رسالة خطية تطالبه باغتيال الملك المقدوني. ووفق هذه الرواية ما من شك في أن Sisenes كان بريئا مما نسب إليه، وأنه أعدم بناء على خطة نفذتها عناصر مخابراتية. لكنْ أي من الروايتين هي الصادقة؟ إن هذا مما لا علم لنا به. فكلتا الروايتين يمكن أن تكون من وحي خيال هذا المؤلف أو ذاك، أعني من صنع مؤلفين سرح بهم خيالهم على ما يبدو،

(*) أي مدينة جلولاء حاليا. [المترجم].

فتصوروا أن ثمة مؤامرات تحاك، ضد ملكهم المغوار. على صعيد آخر، فإن من المحتمل جدا أن يكون الموضوع برمته محاولة لجعل شخصية الإسكندر محور قصة تراجيدية.

ومهما كانت الحال، ربما كان الإسكندر بطبيعته سيئ الظن بالآخرين. فقد كان قد أمر بفتح رسائل جنوده سرا وإعارة أذن مصغية لما يدور بينهم من أحاديث، وذلك بغية التعرف على أمزجتهم ومعنوياتهم. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن ما وصلنا من تقارير تتناول موضوع النشاط التجسسي في داخل الحلقة المحيطة بالإسكندر ليست ضئيلة العدد فقط، بل هي متناقضة من حيث المحتوى أيضا. وأغلب الظن أن المؤلفين لم تكن لديهم معلومات حقيقية، وبالتالي، فقد تعين عليهم أن يزوقوا مؤلفاتهم بقصص من وحي خيالهم، وبعيدة عن الحقيقة جملة وتفصيلا. ومن حقنا أن نتساءل عن سبب اهتمام المصادر بنقل المعلومات المسهبة والدقيقة عن التطورات السياسية والوقائع الحربية وعن علة عزوفها عن التطرق إلى النشاطات التجسسية بنحو يناسب أهمية هذه النشاطات؟

ويعتقد ياكوب زايبرت، المؤرخ المختص بالتاريخ القديم، أن مؤرخي العصر القديم لم يكونوا يعيرون اهتماما لمثل هذه المسائل. فمؤلفاتهم التاريخية كانت تركز اهتمامها على شخص صاحب السلطة أولا وأخيرا: «فإليه يعود الفضل في تحقيق الانتصارات، وتنسيق كل شيء، وهو الآمر الناهي في كل الأحوال. وهكذا، نادرا ما كان أعوانه ومساعدوه يظهرون على مسرح الأحداث أو يشار إليهم في المؤلفات التاريخية»[11]. فالتطرق إلى إنجازاتهم يعني حتما استصغار إنجازات الملك والتقليل من قيمة دوره المحوري في تسيير دفة الحكم، أي سيعني، والحالة هذه، إنكار تدابير العناية الإلهية، وتكذيب الهالة والشجاعة المنسوبتين إلى الملك المغوار، والاعتراف بالتالي بأن العامل الحاسم في تحقيق الانتصارات إنما كان يكمن في امتلاك المعلومات الضرورية واختيار الخبراء والاستشاريين الناجحين. ومعنى هذا أنه لن يكون بالإمكان إبراز دور القائد الفذ، دور بطل الملاحم العظيم. ولا ريب في أن وجهة النظر هذه تزيح النقاب عن سبب مهم يجعل من

الصعوبة بمكان استخدام مصادر التاريخ القديم، للتعرف على كنه النشاطات التجسسية، أعني للتعرف على ما نفهمه في زمننا الراهن تحت مصطلح نشاط استخباراتي.

وهكذا، ومقارنة بما خلفه مؤرخو العصور القديمة، فإن السجلات الدقيقة بشأن المراسلات الرسمية التي جرى تبادلها في الحقب التالية لاقتسام إمبراطورية الإسكندر وتحولها إلى ممالك مختلفة، هي، بكل تأكيد، أكثر نفعا بكثير بالنسبة إلى ما نحن بصدد الحديث عنه. فمصر البطلمية، مثلا، خلفت للأجيال التالية سجلا يعود إلى ساعي بريد حكومي دأب على أن يسجل فيه كل المراسلات التي كانت في عهدته، في العام 255 ق. م؛ إن سجلات من هذا القبيل مكنتنا من التعرف على مبلغ الدقة التي اتسم بها البريد الرسمي، وقتذاك، وعلى التنظيم الجيد، والإدارة الممتازة، لحفظ الوثائق الملكية، والمراسلات الحكومية. على صعيد آخر، جرت العادة، على أن تنقل الوثائق المهمة من قبل سعاة، منتقين بعناية، وعلى أن يرافقهم رجال شرطة موثوق بهم. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن المقصود هنا هو ما نطلق عليه حاليا عبارات من قبيل بريد خاص لنقل وثيقة سرية أو «دوسيه» سرِّيّ. والأمر الجدير بالذكر هو أن سعاة تلك العصور لم يكونوا ينقلون رسائل الأهالي، بل البريد الحكومي فقط. من هنا فإنه لأمر يثير العجب فعلا حين يلاحظ المرء مدى القوة التي اتسمت بها التدابير الأمنية حينما كان الأمر يتعلق بتأمين وثائق ومعلومات ومراسلات مهمة والمحافظة على سريتها[12].

ومن مسلمات الأمور أن السرعة أدت دورا مهما بالنسبة إلى الإشارات النارية المتطورة أيضا، أعني الإشارات النارية، التي تحدث عنها أينياس في القرن الرابع. علما أن معلوماتنا عن تصورات هذا المنظر المشهور في المسائل العسكرية وصلتنا عن طريق ما نقله المؤرخ الإغريقي بوليبيوس (200 - 120 ق. م). على صعيد آخر، طور المرء، في الزمن التالي، الإشارات النارية وذلك من خلال ربط مدلول هذه الإشارات بحروف أبجدية معينة. إذ جرى توزيع الحروف الأبجدية على خمس لوحات، تضم كل

لوحة خمسة أحرف. وكانت الإشارة الأولى تدل على اللوحة المقصودة، والإشارة الثانية تبين موقع الحرف في السلسلة المكونة من واحد إلى خمسة. وهكذا لم يكن بالإمكان إرسال الكلمات المطلوبة فقط، بل كان ممكنا أيضا كتابة هذه الكلمات بالشفرة، أي التعتيم عليها. وابتداء من الرومان، اتسعت دائرة معرفتنا بالتطورات اللاحقة وباستخدام التقنيات المختلفة في مجال تشفير الإشارات النارية. غير أن من مسلمات الأمور أيضا أن الإمبراطورية الرومانية العالمية الأبعاد انتفعت، بنحو كبير، من الخرائط العسكرية وأساليب الاستطلاع وتقنيات نقل الأخبار والمعلومات التي ابتكرتها الإمبراطوريات الشرقية من قبل.

المخابرات في روما القديمة - إمبراطورية عالمية بلا شبكة مخابرات!

في بداية شروعها في التوسع جغرافيا والتمدد عالميا، لم تحظ النشاطات الاستخباراتية بأهمية ذات بال، على ما يبدو. فحتى الزمن الذي أشرفت فيه جمهورية روما على نهايتها، لم تكن هناك شبكة مخابرات محكمة التنظيم، أو نظام متقن يجاري النظام المتقن الذي طبقته الإمبراطورية الفارسية في مجال إدارة عمل السعاة والمراسلين، وعلى ما يبدو، تعين على القادة المحاربين التصرف آنيا، أي مواجهة الأحداث ارتجالا، والاستعانة بالمخبرين وفق الحاجة، والتزود بما يحتاجون إليه من معلومات من خلال استجواب الأسرى والهاربين من الخدمة في صفوف الجيش المُعادي، والاستعانة بالحلفاء للتعرف منهم على ما لديهم من معلومات عن الشعوب والبلدان الأجنبية. وكان المستوطنون الرومان المنتشرون في مناطق مختلفة من العالم، والتجار والمستثمرون والبحارة، هم المصدر الآخر للحصول على المعلومات. إن الأمر المثير للانتباه هنا هو أن السياسة الرومانية اعتمدت، بقدر كبير، على حلفائها المتقلبين الانتهازيين وعلى مصالح جماعات من الأهالي عظيمة الثراء، وأن القيادة السياسية لم تناقِش مع قادة الجيوش، موضوعَ امتلاك أساليب اتصالات آمنة، وعالية التنظيم، على غرار أساليب الاتصالات التي كانت دارجة في الإمبراطوريات الشرقية.

ونزداد استغرابا حين نلاحظ أن حاجة روما إلى شبكة مخابرات حكومية قد طفت على السطح قبل أن يبدأ التوسع الجغرافي الإمبراطوري بكثير. ففي وقت مبكر، أعني إبان اندلاع الحروب مع الإتروسكيين، تعرضت روما، المرة تلو الأخرى، إلى غزوات مفاجئة، كان تفاديها أمرا ممكنا وفق أغلب الاحتمالات. ونذكر القارئ في هذا السياق بإوز مقرِ مجلس الشيوخ، أعني الإوز التي أيقظت حماة الديار من نومهم في يوليو من العام 387 ق. م ونبهتهم إلى أن الغال تسلقوا الأسوار. وكما هو معروف فإن الإوز، لم تكن مكَلَفة بحماية المقر، بل كانت تعتبر، بحسب الأسطورة الرومانية، رفيقات مقدسات للإلهة جونو، زوجة كبير الآلهة جوبيتر، والتي كان لها معبد في داخل مقر مجلس الشيوخ. وبوسع المرء أن يقول، بلا تردد، إن هذه الأسطورة تبين بجلاء أن حظ سكان روما، وليس ذكاؤهم، هو الأمر الذي أنقذهم من الهلاك على أيدي الإتروسكيين.

ولأول مرة، أي خلال الحروب والصراعات مع الفينيقيين، واجهت روما خصما لديه نظام لنقل المعلومات والأخبار لا قدرة لها على مجاراته من قريب أو بعيد. فبالنسبة إلى شعب اعتاد امتهان الملاحة وركوب البحار طولا وعرضا للأغراض التجارية، أعني بالنسبة إلى الفينيقيين، كان الحصول على المعلومات، ونقلها بأسرع وقت ممكن، وبأكثر السبل أمنا، وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الهدف المتوخى. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن الفينيقيين كانوا مهتمين بالتعلم من الحضارات الأخرى على ما يبدو. فالكثير من كفاءاتهم التقنية، وثقافتهم السياسية والاجتماعية، تضرب جذوره في الطرف الشرقي من البحر المتوسط على وجه الخصوص.

ومع أن الصراع مع روما قد اندلع بفعل رغبة كل واحد من الطرفين في فرض هيمنته على جزيرة صقلية، فإن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن الصراع دار، في المحصلة النهائية، حول الهيمنة على مجمل حوض البحر المتوسط، فالفينيقيون كانوا يعتمدون على قواعدهم الكائنة في إسبانيا، بالدرجة الأولى. أضف إلى هذا أنهم كانوا يستوردون أهم ما يحتاجون إليه من مواد أولية، أعني القصدير والفضة، من إسبانيا.

وكانت تقنيتهم في الصناعة المعدنية لا تجارى. وكانت تجارتهم في المحيط الأطلسي أمرا نادر المثال فعلا، فمن خلال هذه التجارة استطاع الفينيقيون اقتناء الذهب من غرب أفريقيا والقصدير من غرب إسبانيا ومن الجزر البريطانية وفق أغلب الاحتمالات. ومن المحتمل جدا أن يكون الفينيقيون قد عبروا المحيط ووصلوا إلى القارة الأمريكية. ومن وجهة نظر روما كان جنوب إيطاليا هو السبب الفعلي للصراع مع قرطاجة (عاصمة الفينيقيين)؛ فبالنسبة إلى أبناء روما، كان الاحتفاظ بالسيادة على هذا الإقليم موضوعا يتسم بالحيوية وأمرا لم يكن ممكنا الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال. ونحن لا نشط كثيرا إذا قلنا إن تحول روما إلى إمبراطورية عالمية الأبعاد كان من نتاج هذه السياسة المصرة على تأمين سيادتها على هذه المنطقة. فمن أجل تأمين سلامة روما وسياستها الاستيطانية ومصالحها الاقتصادية، لم يكن هناك بد من شن الحروب، مرة تلو أخرى، والتوغل أكثر فأكثر في ربوع العالم، والتورط في حملات عسكرية كثيرة لمكافحة أعداء وخصوم جدد. من هنا لا غرو أن يصبح الاعتقاد أن روما مجبرة على التوسع جغرافيا جزءا من أيديولوجية الدولة الرومانية.

وعلى خلفية هذا الاعتقاد لم يتسم الصراع مع أي خصم آخر من خصوم روما بالعنف والقسوة اللذين اتسم بهما صراعها مع سكان قرطاجة، الذين طمست معالم حضارتهم بنحو لا رجعة منه، في سياق الحرب البونية الثالثة، أي الحرب التي دارت رحاها بين روما وقرطاجة في العام 146 ق. م؛ ولهذا السبب، فإن المرء مجبر على استقاء المعلومات عن القرطاجيين من المصادر الرومانية لا غير، والاستعانة بالاكتشافات الأثرية الضئيلة لاستكمال هذه المعلومات. وبالنظر إلى تحيز هذه المعلومات لا مندوحة للمرء من أن يكون شديد الحذر حيال ما تنقله المصادر الرومانية من أخبار ووقائع، بشأن خصائص عمليات التجسس الفينيقية، وأسلوب قرطاجة في إدارة الحروب. وتبدأ عملية تحريف الحقائق حين يجري الحديث عن ميزان القوى بين الطرفين؛ فالمصادر التاريخية الرومانية تزعم أن ميزان القوى كان يتسم بالتكافؤ. بيد أن الحقيقة تبين أن قرطاجة

كانت أضعف من روما بكثير. وبناء على هذه الحقيقة ربما استغرب المرء صمود القرطاجيين ثلاث سنوات أمام الحصار الذي فرضته عليهم روما خلال الحرب البونية الثالثة. غير أن تفسير الأمر يكمن في كفاءة القرطاجيين العسكرية وفي تفوقهم في نقل المعلومات[13].

وكان هانيبال هو الشخصية التي تمحورت حولها حملة التشهير الرومانية، لاسيما أنه كان قد استولى في العام 219 ق. م على مدينة ساغونتو (الواقعة إلى الشمال من المدينة الإسبانية فالنسيا، المطلة على شاطئ البحر المتوسط). وغني عن البيان أن هذه الحملة العسكرية كانت سببا لاندلاع أولى الحروب التي خاضتها روما ضد قرطاجة، إذ تذرعت روما بزعم مفاده أن هانيبال خرق، بحملته هذه، بنود معاهدة مزعومة بين الطرفين. ومهما كانت الحقيقة فإن الأمر الواضح هو أن روما لم تر، حتى في عبور جيوش هانيبال جبال البرانس، إنذارا تستشف منه أن هذه الجيوش قد أمست تتقدم، بخطى حثيثة، باتجاه شمال إيطاليا، وأنها اجتازت - قبل حلول فصل الشتاء - المضيق الخطر الواقع في جبال الألب (الفرنسية حاليا)، وحطت رحالها في وادي أوستا (الإيطالي حاليا). ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن هذا الإنجاز العسكري العظيم قد تحقق من ناحية، من خلال المساعدات الكبيرة التي قدمها السكان المحليون الذين كانوا يتطلعون إلى وصول قوة تثأر لهم من الإذلال الذي تعرضوا له على يد روما، ومن ناحية أخرى، بفعل المساعدات القيمة التي قدمها أهالي وادي بو، إذ استطاعت جيوش هانيبال المنهكة أن تسترد أنفاسها هنا، وأن تتمتع بقسط من الراحة، بفعل استبدال بعضها بمرتزقة غاليين لم تكن المعارك قد أنهكتهم بعدُ. وبهذا المعنى، وعلى رغم أهميتها الأكيدة، لم تكن التموينات المرافقة للحملة هي العامل الحاسم في الظفر بالنجاح، بل النشاط الاستخباراتي وكسب ود السكان المحليين؛ فمن خلال هذين العاملين حقق هانيبال المفاجأة الاستراتيجية الحاسمة في صراعه مع روما.

وكان مجلس الشيوخ الروماني قد أرسل عملاء (أي سفراء) إلى إسبانيا والغاليين، وذلك بغية تقوية أواصر تحالفهم مع روما. بيد أن الغاليين أخبروا

روما، وفق ما يرويه المؤرخ ليفيوس، أنهم لا يرون لهم مصلحة في أن يجعلوا من بلادهم ميدان حرب يتقاتل فيه الفينيقيون والرومان[14]. ووفق المعلومات التي حصل عليها الرومان من المستعمرين الإغريق في مدينة مرسيليا (الواقعة في جنوب فرنسا)، فإن سفراء هانيبال كانوا قد سبقوا الرومان بفترة طويلة، ونجحوا في تعزيز التحالف مع الغاليين. ونقل هؤلاء المستعمرون إلى الرومان معلومات تفيد بأن هانيبال قدم رشى كبيرة إلى القادة الغاليين، رشى من ذهب خالص في الحالات العامة. وحينما وصل بيبليوس كورنليوس سكيبيو إلى مرسيليا، وبمعيته 60 سفينة و10 آلاف جندي مشاة، و700 فارس، عازما على وقف تقدم جيوش هانيبال، خاب ظنه في الحال، إذ كان هانيبال قد مر من هناك قبل وصول القوة الرومانية. وعلى رغم الاشتباك الذي حدث بين وحدات فرسان مكلفة من قبل الطرفين باستطلاع نوايا العدو، فقد نجح هانيبال في تفادي خوض معركة حاسمة مع قوات روما. ويكمن سر هذا النجاح في أن هانيبال علم مسبقا بنوايا جيوش روما.

ونجح هانيبال، المرة تلو الأخرى، في التمويه على قادة الجيوش الرومانية وتضليل أفكارهم من خلال مراوغات عسكرية مختلفة. وليس ثمة شك في أن هانيبال كان يمتلك شبكة جواسيس كانوا يرسلون إليه شخصيا تقارير دقيقة من داخل المعسكرات الميدانية الرومانية. إضافة إلى ذلك، أطلق هانيبال سراح أسرى كانت لهم منزلة متقدمة في الإمبراطورية الرومانية، ويتحدرون من كابوا وتارانتو بصورة خاصة، وذلك على أمل أن يحفز هؤلاء الأسرى بلادهم على قطع صلات الوصل بروما. وحيثما استطاع إلى ذلك سبيلا، دأب هانيبال على كسب النفع من النزاعات المضطرمة تحت الرماد، وعلى شن هجوم سياسي بالغ الأهمية، لم يكن الغرض منه تدمير مدينة روما، بل القضاء على الحلفاء والمدن والقبائل الخاضعة لهيمنة روما. ولهذا السبب، وجه هانيبال جيوشه شطر شرقي سلسلة جبال الأبينيني، وصوب كاناي على وجه التحديد، أي المدينة التي كانت، وقتذاك، أهم ميناء بحري تمتلكه روما على الساحل الأدرياتيكي، فهنا، أعني في معركة كاناي، حقق هانيبال في العام 216 ق. م نصرا مؤزرا.

وعوضا عن أن يواصل زحفه إلى روما بما لديه من جيوش مرهقة، حقق هانيبال اختراقا ديبلوماسيا مهما، إذ نجح في حفز مدينة سرقوسة، أو بالأحرى حاكمها الجديد هيرونيموس، على تغيير الطرف الذي يخصه بالولاء. وانتقلت تارانتو، أيضا، إلى جانب القائد القرطاجي وراحت تدعمه سياسيا. لكن هانيبال خسر مدينة كابوا ثانية، وذلك لأن الرومان، على رغم تنفيذ حزمة كبيرة من عمليات التضليل الاستخباراتية، نجحوا في حفز كابوا على منح ولائها لروما. وكيفما اتفق، فقد دأب هانيبال على بث الكثير من الإشاعات. كما سعى إلى إثارة الحيرة والارتباك في صفوف الجيوش المعادية، إذ أرسل جنودا يرتدون ملابس الرومان إلى معسكراتها. لا بل لم يتوانَ عن التظاهر بأنه في طريقه للزحف على روما. بيد أن الرومان سرعان ما تعلموا منه أساليب التمويه، وحاولوا مقارعة هانيبال بالأسلحة نفسها التي قارعهم بها. وكمثال على ذلك، يروي ليفيوس أخبار واقعة تخللت العمليات الحربية التي دارت رحاها في العام 208 ق. م. بالقرب من فينوسيا (الواقعة في خليج تارانتو)، والتي لقي حتفه فيها القائد والقنصل الروماني ماركوس كلاودوس مارسيليوس. إذ نجح هانيبال، في الحال، في الاستيلاء على الخاتم الذي يستخدمه مارسيليوس لختم رسائله، فصار قادرا على تعميم رسائل زائفة تحمل اسم القائد الروماني المقتول. كما كلف عميلا متنكرا بنقل رسالة مشابهة موجهة إلى مدينة سالابيا، تزعم أن القنصل الروماني يتهيأ لزيارة المدينة. لكن، بما أن القنصل الروماني الثاني تيتوس كينكيتوس كريسبينوس كان على علم وثيق بحقيقة هذه الخدع الدارجة في الحروب، لذا فإنه أهاب بالمدن المجاورة ضرورة التزام الحذر، وعدم تنفيذ ما تطلبه منهم هذه الرسائل المنسوبة إلى مارسيليوس زيفا. وحينما وصل جنودٌ كانوا قد فروا من الخدمة في الجيش الروماني إلى المدينة، زاعمين أنهم طليعة السرايا المكلفة بحماية القنصل، أُعدموا خلف أسوار المدينة في الحال.

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن نجم هانيبال أخذ، منذ ذلك الحين، يميل إلى الأفول. فالقائد الروماني، البالغ من العمر 25 عاما فقط، أعني بابليوس كورنيليوس سكيبيو، الملقب لاحقا بـ«الأفريقي»، كان قد شن هجوما خاطفا على المعسكر الرئيس المسمى قرطاجة الجديدة (أي قرطاجة في

إسبانيا)، مستغلا عدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية المعسكر. وهكذا، احتجز الرومان رهائن باتوا يستخدمونهم لابتزاز الأطراف الإسبانية المتحالفة مع قرطاجة، لاسيما أن من بين الرهائن شخصيات ذات منزلة رفيعة لدى الحلفاء الإسبان. على صعيد آخر، تراجع بنحو ملحوظ دعم قرطاجة لحملات وغارات هانيبال. وفي نهاية المطاف، طالبت روما بضرورة تسليمه لها، بيد أن هانيبال فر وتجنب الوقوع في أيدي الرومان معرضا نفسه لمخاطر كثيرة، وتحملَ أعباء مغامرات عديدة.

وبعد القضاء على قرطاجة وتدميرها بالكامل، اتجهت سياسة التوسع الجغرافي الرومانية صوب الشرق، أي صوب تلك المنطقة من العالم التي كانت قد شهدت تفكك الإمبراطورية المقدونية. فالرومان أخذوا يستولون، خطوة بعد أخرى، ليس على اليونان فقط بل على آسيا الصغرى وسورية أيضا وعلى مصر في نهاية المطاف. وبهذا النحو تكثف الاتصال مع ما تبقى من إمبراطوريات الشرق. فالرومان وقعوا، هنا، على معارف تطبيقية إدارية وسياسية، كانوا، هم أنفسهم، في أمس الحاجة إلى البعض منها. وهكذا راحوا يستلهمون هذه المعارف أو يدرسونها ويتعمقون في قراءتها. وفيما كان الرومان يفتقرون حتى ذلك الحين إلى نظام استخبارات مركزي رسمي، على غرار ما كان سائدا في الإمبراطوريات الشرقية، كانت أهمية المعلومات التي ينقلها التجار والمضاربون في تزايد مستمر بالنسبة إلى سياسة روما. ومن حق المرء أن يتحدث، هنا، عن تَجَسُّس اقتصادي يخدم المصالح الخاصة في المقام الأول. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، على رغم أن المعلومات المستهدفة كانت في كثير من الأحيان، ذات طبيعة سياسية.

وغني عن البيان أن هذا النشاط لم يكن ظاهرة جديدة بأي حال من الأحوال. فوفق ما ينقله بوليبيوس، تضمنت المعاهدة الثانية بين روما وقرطاجة، الموقعة في العام 348 ق. م بندا يفترض: «أن القرطاجيين قد تخلوا عن عبور سلسلة الجبال(*)، وتعهدوا بعدم التوجه صوب الجنوب، وأن

(*) الواقعة شمال قرطاجة مباشرة. [المؤلف].

الرومان صار يحق لهم تسيير سفنهم [...]. وإذا ما صادف أن وصل شخص ما إلى هناك، لأن عاصفة أو عدوا قد أجبره على ذلك، وصار بحاجة إلى نقود يقدمها فدية أو إلى مبلغ يكفيه لترميم سفينته، فإن الواجب يحتم مساعدته في مثل هذه الحالات، وما خلا ذلك، لا يجوز له أن يأخذ معه أي شيء آخر؛ كما يتعين على الآتين إلى هناك أن يغادروا البلاد خلال خمسة أيام. بيد أن الرومان يحق لهم أن يسافروا للأغراض التجارية، إلى ليبيا وإلى البلاد الواقعة خلف الجبال، وإلى ساردينيا وصقلية أيضا وأن الواجب يفرض على القرطاجيين أن يسمحوا لهؤلاء الأفراد بالتمتع بهذه الحقوق، مادامت هذه المناطق تخضع لسيادة قرطاجة»[15]. ويحق للمرء، بلا شك، أن يرى في هذه المعاهدة وسيلة لمكافحة التجسس، علما بأن تركيزها على التاجر الروماني يبين بجلاء أن القرطاجيين، بصفتهم أقدم الشعوب المتاجرة، كانوا أكثر من كل الشعوب الأخرى خشية من الامتيازات التي حصل عليها الرومان.

وفي العام 88 ق. م. تعرض المستوطنون الرومان، القاطنون في مملكة النبطس (Pontus) لمذابح بشعة بكل معنى الكلمة، علما بأن هذه المملكة كانت تقع في شمال شرق آسيا الصغرى، وتطل على شاطئ البحر الأسود. فمن خلال مؤامرات مختلفة ومراوغات كثيرة، أخذ حاكمها ميثراداس (Mithridates) يشوش على السياسة الرومانية. فقد حاول الوقوف في وجه التوسع الجغرافي الروماني، وذلك بغية توسيع دائرة نفوذه. ولتحقيق مآربه، حرض المستوطنين الإغريق ضد المستوطنين الرومان، وأمر بقتل كل الرومان وكل القبائل المتحدرة من شعوب إيطاليا القديمة (Italiker) ومن سواهم من مستوطنين رومان في آسيا الصغرى، وهكذا، وبفعل أوامره هذه، قُتل 80 ألف شخص بين رجال ونساء وأطفال. وعلى ما يبدو، أراد ميثراداس إما القضاء بنحو نهائي على كل ما لروما من نفوذ، أو أنه أراد، إذا ما أردنا التعبير عن الموضوع، بقرينة مستقاة من تاريخ المخابرات، تقويض أسس المخاطر الناجمة عن «الطابور الخامس» الموالي للإمبراطورية الرومانية.

ونجح في مسعاه هذا، ليس فقط لأنه أتيحت له سبل مضمونة للحصول على المعلومات. فالمؤرخ الإسكندري أبيان يقول في سرده تاريخ الرومان: «في

هذا الزمن، كان ميثراداس، قد [أمر] سرا، جميع الولاة وحكام المدن، بأن ينتظروا ثلاثين يوما وأن يقتلوا، من ثم، وفي آن واحد، الرومان والقبائل المتحدرة من شعوب إيطاليا القديمة، بمن في ذلك نساؤهم وأطفالهم وجميع الأفراد الذين أُطلق سراحهم، مادام هؤلاء من أصول إيطالية؛ كما أمر بأن تبقى الجثث ملقاة في العراء، [...]. وأشار إلى أن من تسول له نفسه دفن الموتى أو التستر على الأحياء منهم، يعرض نفسه لأقسى العقوبات، كما أمر بصرف مكافأة نقدية لكل مَنْ يُدلي بمعلومات عن المختبئين، أو ينجح في قتل البعض منهم. كما تعهد بتحرير كل مستعبد يتصرف مع سيده بالنحو الذي أُمر به، وتكفل بشطب نصف الديون المتراكمة في ذمة الشخص المعني إذا ما نفذ الأوامر المذكورة»[16]. ومع أن الذعر قد خيم على الرومان فإنهم عجزوا على مدار عقدين من السنين عن إنزال القِصاص بحق هذا المجرم المسؤول عن هذه المذابح الجماعية. وكان شيشرون قد انتقد هذا العجز بكلمات مفعمة بالمرارة في خطاب تاريخي ألقاه أمام مجلس الشيوخ في العام 66 ق. م.

والأمر اللافت للنظر هو أن شيشرون حُفز إلى الإعراب عن غضبه العارم، من خلال رسائل شديدة الإلحاح أرسلها تجار ومستوطنون، فقد قال: «لا يمضي يوم، إلا وتصل رسائل من آسيا [الصغرى] موجهة إلى أصدقائنا الأوفياء، أعني الفرسان الرومان الذين يخيم عليهم الأسى والحزن، على الأموال العظيمة التي استثمروها هناك...»، وعلى ما يبدو كانت هذه الرسائل الشخصية مصدرا مهما للحصول على معلومات ذات نفع كبير بالنسبة إلى السياسة الحكومية، وأنها كانت من الأهمية بمكان، بحيث إن شيشرون قد استعان بها لحث مجلس الشيوخ على ضرورة تكليف غايوس بومبي (Pompeius) الذهاب إلى هناك والقضاء، بنحو نهائي، على دولة ميثراداس. على صعيد آخر، لم ينجح بومبي، حليف يوليوس قيصر (Caesars) وزوج ابنته وخصمه اللدود فيما بعدُ، في توسيع سلطان الإمبراطورية الرومانية في الشرق فقط، بل في وضع حد لعمليات القرصنة في البحر المتوسط أيضا. فوفقا لما سجله شيشرون بهذا الشأن، كانت روما عاجزة عن تأمين

الصفقات التجارية التي يبرمها الأهالي مع تجار من خلف البحار: «هل أنا في حاجة إلى تبيان أن البحر بات غير آمن البتة بالنسبة إلى التجار، ألا تكفي هنا الإشارة إلى أن شخصين من الشخصيات المهمة، إلى أن شخصين من علية القوم في الإمبراطورية، قد وقعا أسيرين بيد قراصنة البحار، على رغم حماية ستة حراس (Liktorenbeile) كل واحد منهما؟»[17] وملخص القول، هو أن القيادة السياسية لم تكن تعير أي اهتمام يذكر للتواصل مع المواقع الأمامية. ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن هذا الوضع لم يكن يتساوق البتة مع مستلزمات إمبراطورية عالمية.

وبعد تسلمه مقاليد الحكم، لاحظ يوليوس قيصر بسهولة أن المؤسسات الحكومية لا تناسب حاجات إمبراطورية عالمية. وهكذا وبأساليب عنيفة جدا، سعى يوليوس إلى منح روما نظاما سياسيا جديدا. والأمر اللافت للانتباه في هذا السياق هو أن يوليوس كان قد رأى أن جمع الأخبار، وتنسيق المعلومات المتعلقة بالشعوب الأجنبية وبالشعوب التي تحكمها أو تهيمن عليها روما مسألةٌ مركزيةُ الأهميةِ بالنسبة إلى الإمبراطورية.

ويلحظ المرء بيسر طريقة التفكير المعتادة عند يوليوس قيصر، حينما يمعن النظر في الأسلوب الذي استخدمه عند حديثه عن الحرب الغالية، في مؤلفه الموسوم «تعليقات على الحرب الغالية». فقد ورد هناك: «إن بلاد الغال مقسمة إلى ثلاثة أجزاء...»؛ فهذه العبارة، يمكن اعتبارها مؤشرا واضحا على نمط التفكير عند يوليوس: فالجغرافيا ومعرفة العادات والتقاليد وأسلوب التفكير لدى القبائل الغالية - إن جميع هذه المعلومات، المهمة بالنسبة إلى استراتيجيته السياسية، عكست الوضع السياسي والاستراتيجي العام وكانت تعبر عن رغبته في استعراض ملابسات الحرب الغالية. بيد أن هذا المؤلَّف لم يكن هو المكان الوحيد الذي باح فيه يوليوس قيصر بمكنون تفكيره. فالمرء يقع على نمط التفكير هذا في تلك الملاحظات أيضا التي تخللت عرضه اللاحق لتاريخ حملاته وغزواته. فتقاريره المكتوبة بعبارات غاية في السلاسة وتتناول، بنحو موجز، موضوعات شاملة حقا يحق للمرء اعتبارها ملخصا مستقى من مصادر موثقة، ومن أحاديث دارت وراء

الكواليس مع متواطئين غاليين وجرمان، ومن تقارير أرسلها جواسيس عملوا في الخطوط الأمامية من ميادين القتال.

وبعد الاستيلاء على بلاد الغال، أي على فرنسا الحالية، توجهت أنظاره صوب الجزر البريطانية التي كانت قد دأبت، المرة تلو الأخرى، على تقديم الدعم العسكري للقبائل الغالية المتمردة. فمن خلال استيلائه على بريطانيا، أراد يوليوس قيصر حرمان «الإرهابيين» الغاليين من خطوطهم الخلفية ومواقع انسحابهم الآمن. بيد أن الرومان، ويوليوس قيصر نفسه، لم تكن لديهم معلومات دقيقة عن هذه الجزيرة التي كانت سعة مساحتها قد دفعت الكتاب الرومان إلى أن يذيعوا على الملأ «تكهنات جنونية»، كما كتب بلوتارخُس[18]. ووفق ما زعمه يوليوس قيصر، حتى التجار أنفسهم كانت معرفتهم محصورة في الموانئ البحرية وفي شاطئ القنال الإنجليزي. ويروي أنه استدعى إلى موقع قيادته كثيرا من التجار، بيد أن تقاريرهم «[...]، لم تمكنه [...] من معرفة مقدار مساحة الجزيرة، وماهية شعوبها وعدد سكانها، وحقيقة ما لديهم من تجارب قتالية وأعراف وتقاليد، أو عدد السفن الممكن استيعابها في الموانئ المختلفة، وماهية الموانئ الصالحة لاستيعاب هذا العدد من السفن»[19].

وكان يوليوس قيصر واثقا بأن استجوابه للتجار لن يظل سرا أبدا. وفعلا، سرعان ما انتشر الخبر بين الشعوب القاطنة على طرفي القنال. وأخيرا، وليس آخرا، كلف يوليوس، شيخ قبيلة غالية مواليا لروما تنفيذ مهمة ديبلوماسية معينة. إذ كان من عادة الرومان أن يفتشوا بين السكان الأصليين عمن هو مؤهل للتعاون معهم. وحتى بين القبائل «البلجيكية» المتعطشة للقتال، عثر الرومان على جماعات كانت على أهبة الاستعداد للتحالف معهم. إضافة إلى ذلك، أمر يوليوس قيصر أحد ضباطه باستطلاع الشاطئ، وتحديد الموقع الملائم لتنفيذ عملية إنزال عسكرية تهدف إلى التوغل في أراضي الجزيرة البريطانية.

وكتب يوليوس أن الغاليين يحصلون على معلوماتهم بالأساليب والآليات نفسها تقريبا. فهم أيضا يجبرون جميع المسافرين على التريث في مواصلة

رحلاتهم؛ وذلك لاستجوابهم بنحو مسهب ودقيق. «ففي جميع الدول [الغاليّة]، توجد تعليمات قانونية تفرض على كل فرد أن يُبلغ السلطات عن كل ما سمع في الدول المجاورة من إشاعات تدور حول شؤون الدولة، وتحظر عليه هذه التعليمات أن يتحدث بهذه الإشاعات مع أي فرد آخر». ويتبين لنا من هذه القوانين أن المرء كان على علم أكيد بالمخاطر الناجمة عن الإشاعات الزائفة والمعلومات المسربة قصدا بغية تضليل العدو. ونظرا إلى هذا، حظرت بعض القبائل على الأهالي التحدث أمام الآخرين عما لديهم من معلومات. فقد تعين عليهم أن يفشوا معلوماتهم للأفراد المكلفين بذلك رسميا، فهؤلاء فقط هم الذين من حقهم أن يقرروا ماهية المعلومات الصالحة للنشر على الملأ[20]. ولا نشط كثيرا إذا قلنا إن توجيه القيادة السياسية المعلوماتِ لم يكن الهدف منه تعزيز التماسك الداخلي بين القبائل فقط، بل أيضا مكافحة الدعاية المعادية وعمليات التجسس الرامية إلى خدمة أهداف أطراف أجنبية. ويروي يوليوس قيصر، في مؤلفه الموسوم «تعليقات على الحرب الغاليّة»، قصصا كثيرة تشهد على أنه أخذ على حين غرة من قبل جواسيس غاليين وأنهم خدعوه، لا بل مكروا به من خلال مراوغتهم وسرعتهم في نقلهم المعلومات والأسرار العسكرية.

ومع هذا، ليس ثمة شك في أنه أدرك جيدا أن دور الأخبار والمعلومات، سواء كانت سرية أو علنية، يتوقف على سرعة نقلها، وعلى تأمين وصولها إلى أصحاب الشأن. ففي سياق الحرب الأهلية بين الرومان، هذه الحرب التي كان هو نفسه قد تسبب في اندلاعها من خلال عبوره نهر روبيكوني للاستيلاء على روما، تسابقت الأطراف المتحاربة، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، على إحراز السبق في الوصول إلى روما ونقل أخبار الانتصار، أي تسابقوا جميعا على تحقيق أقصى تأثير سياسي ممكن. على صعيد آخر، حقق يوليوس فوزا مؤزرا على جحافل بومبي خلال المعركة المصيرية التي دارت رحاها في مدينة فارسالا بإقليم ثيساليا في التاسع من أغسطس من العام 48 ق. م، والتي انتهت بتحقيق يوليوس نصرا مؤزرا على جحافل بومبي. ووفقا لبعض التكهنات، وزع يوليوس خلال هذه المعركة فرقة فرسان

على طول الطريق الذي يسلكه سعاة البريد. وفي فترة زمنية قياسية، وصلت أنباء انتصار يوليوس إلى مدينة مسينة التي كان أسطول بومبي يشكل خطرا كبيرا عليها. فخبر انتصار يوليوس زاد من معنويات أنصاره القتالية وحفزهم على الثبات في الدفاع عن مدينتهم[21].

غير أن استحداث ديوان لتوصيل الأخبار والوثائق، وممول من قبل الدولة، كان من إنجازات أوكتافيان، بلا أدنى شك، من إنجازات هذا الإمبراطور الذي كان يوليوس قيصر من أخواله وأبيه بالتبني والذي سيسمى لاحقا الإمبراطور أغسطس. ففي الزمن السابق عليه، لم يكن هناك ديوان من هذا القبيل. وكما هي الحال مع الآخرين، لاحظ أوكتافيان أن سياسة الرومان في أمس الحاجة إلى التجديد، إذا ما أراد المرء إدارة إمبراطورية عالمية بجدارة مناسبة، وبكفاءة عالية. ففي وقت مبكر، أيام انتصاره في الإسكندرية المصرية على خصمه ماركوس أنطونيوس، أظهر أوكتافيان اهتماما ملحوظا بشبكة البريد الملكي والكفاءة العالية في إدارة وحفظ الوثائق السرية التي تميزت بها إمبراطورية البطالسة في عهد كليوبترا السابعة، ملكة مصر وزوجة خصمه ماركوس أنطونيوس. وعلى الصعيد نفسه، كتب سويتونيوس، في سياق حديثه عن سيرة حياة أغسطس: «ولكي يحصل على التقارير بأسرع وقت ممكن، ومن أجل أن يحيط علما بما يحدث في كل إقليم، وزع [أوكتافيان] في بادئ الأمر شبانا، ومن ثم، عربات على طول طريق الجيش، وعلى مسافات مناسبة. وكان هذا التدبير معقولا جدا، وذلك لأنه يمنح الفرصة المناسبة لاستجواب الأفراد الذين نقلوا المعلومات، بنحو مباشر، إذا ما تطلب الأمر ذلك»[22].

إن هذه الملاحظة تُظهر بكل وضوح حقيقة العلاقة المتينة القائمة بين المسالك المُستخدمة في إيصال البريد، من ناحية، ومساعي الحصول على المعلومات من ناحية ثانية. والأمر المثير للانتباه هنا، هو أن أوكتافيان ألغى النظام الروماني القديم، أعني النظام الذي يتولى فيه أفراد من القطاع الخاص نقل الوثائق والرسائل الحكومية مستخدمين الخيول والعربات، ويسمح للظروف المحلية والرغبات والنزوات الشخصية بأن تتحكم في نقل الوثائق والرسائل الحكومية، واستحدث نظاما جديدا اسمه (cursus pubicus)، أي

استحدث ديوان بريد حكوميا تموله الضرائب المستقطعة من دخول الرعية. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا، إلى أن أوكتافيان اقتدى، على ما يبدو، بمثال الديوان الحكومي الذي ابتكره الشرق في سابق الزمن، أعني الديوان الذي أشار إليه زينوفون، على سبيل المثال، في سياق حديثه عن الخدمات البريدية في فارس. بيد أن ثمة شكوكا تحوم حول مدى اطلاع أوكتافيان على دواوين البريد الشرقية. فالأمر الشائع هو أن أوكتافيان كان شديد الإعجاب بالمؤسسات التي أنشأها البطالسة في مصر، علما بأن بعض هذه المؤسسات كان المثال الذي سار الرومان على هديه. فبفضل هذا المثال القدوة استحدث الرومان ضرائب معينة جديدة، ونفذوا عمليات إحصاء رسمية على نحو مخصوص. علما بأن تنفيذ عمليات الإحصاء إنما هو موضوع نعرفه من قصة أعياد الميلاد المذكورة في كتاب العهد الجديد، إذ يجري هنا الحديث عن يوسف النجار والفتاة الحامل(*)، وعن رحلتهما المرهقة إلى بيت لحم هربا من الإحصاء الضريبي الذي أمر به الإمبراطور أغسطس.

وثمة احتمال مفاده أن يكون أوكتافيان هو أيضا الإمبراطور الذي أخذ من المصريين نظام (vigiles)، أي النظام الذي معناه «مقرات إطفاء». ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه «المقرات» تحولت، بنحو سريع إلى حد ما، إلى تنظيم يضم مخبرين مهمتهم التبليغ عن كل التيارات السياسية والأفراد الذين يهددون الأمن العام. وفي بادئ الأمر، كان نظام مقرات الإطفاء يتكون من مستعبدين طلقاء يبلغ عددهم 3500 شخص موزعين على سبعة فصائل، يقيم، كل منها - على غرار فصائل الجيش الروماني - في ثكنة خاصة به. وبهذا المعنى، كانت هذه الفصائل نوعا من أنواع شرطة سرية مهيأة لأن تُستخدم كوحدات تدخل سريع، للمحافظة على الأمن الداخلي وإخماد الانتفاضات وقمع مثيري الشغب.

ومن المحتمل جدا أن يكون هارديان، الإمبراطور الروماني الذي حكم في مطلع القرن الثاني، والذي بات معروفا في التاريخ البريطاني كباني سور

(*) السيدة مريم العذراء عليها السلام. [المترجم].

هادريان، في شمال إنجلترا، أي السور الذي كان مخصصا لصد الغارات العسكرية التي كانت تشنها القبائل الكاليدونية، القوية الشكيمة، والمتمركزة في شمال أسكتلندا، نعم من المحتمل جدا، أن يكون هاردريان هذا، هو الذي بادر إلى استحداث نوع من أنواع الشرطة السرية الرومانية (frumentarii). ويقع المرء على هذا المصطلح في الزمن السابق على عهد هادريان، إذ إنه كان يُطلق على تجار الحبوب المختصين بإمداد المدن والجيش بالمواد الغذائية. ومع مرور الأيام، أخذ المرء يطلق هذا المصطلح على تموين الجنود فقط. فالمصادر الأقدم عهدا - يوليوس قيصر على سبيل المثال - تطلق على الجنود المكلفين بتنفيذ عمليات الاستطلاع المختلفة، أو التجسس على الرعايا المعادين، ألقابا من قبيل (speculators) أو (exploratores) [أي الحرس الإمبراطوري]، علما بأن عناصر هذا الحرس، كانوا ينفذون - إضافة إلى التجسس وجمع المعلومات - مهمات أخرى، من قبيل اغتيال من يضمر العداء للنظام القائم، أي إنهم كانوا يُكلفون بتنفيذ مهمات تسمى باللغة الدارجة في أجهزة المخابرات المعاصرة «عمليات غير شرعية». وبوسع المرء أن يتصور بيسرٍ مدى الكراهية التي كان المرء يكنها لعناصر الحرس الإمبراطوري. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن الإمبراطور قسطنطين الأول هو الذي ألغى في العام 312، الحرس الإمبراطوري. وثمة من يعتقد أن قسطنطين أقدم على هذه الخطوة، لأنه أراد النأي بالمخابرات الرومانية عن النقد الذي كان يُوجه إلى فرق الحرس، فالسكان كانوا يرون فيها عناصر حماية شخصية تسهر على تأمين سلامة الإمبراطور وعلية القوم.

ولما كانت الشرطة السرية الرومانية (frumentarii) تعمل في صفوف كل فرق الجيش، لذا ارتأى الإمبراطور هادريان استخدام هذه الشرطة السرية في الأغراض الاستخباراتية. فبصفتهم شرطة شبه عسكرية مكلفة بسد حاجة الجيش للمواد الغذائية، كانت عناصر الشرطة السرية تتغلغل بيسر، في صفوف الناس وفي الأسواق المختلفة، وفي المدن والموانئ البحرية، وتمارس، «إضافة إلى مهماتها المعلنة»، عمليات التجسس وجمع المعلومات. بيد أن هؤلاء أيضا سرعان ما كرههم الشعب الروماني. ولم يغب الأمر عن

الإمبراطور ماكرينوس، لاسيما أنه هو نفسه قد استشعر عداء موجها إلى شخصه حينما أرسله ماركوس أوكلاتينوس أدفينتوس إلى مجلس الشيوخ ليكون عضوا من أعضائه. فهذا الرجل كان، في سابق الزمن، رئيس الشرطة السرية الرومانية (frumentarii) وواحدا من الفئة التي كانت تطلق على نفسها لقب بريتور(*). ووفق ما يقوله كاسيوس ديو في سياق حديثه عن تاريخ روما: «خدم هذا الرجل في صفوف فصيل مرتزقة، ونفذ مهمات مارسها عادة الجلادون، والجواسيس، وآمرو الوحدات العسكرية [...]»[23]. على صعيد آخر، كان يُقال عن عناصر الشرطة السرية الرومانية إنها كانت تتولى إدارة سجون الأشغال الشاقة المثيرة للفزع والرعب في صفوف الشعب.

وأدت هذه الشرطة السرية دورا رئيسا في اضطهاد المسيحيين. وفي سياق دراسته تاريخ الكنيسة، يصف يوسابيوس القيصري تفاصيل الاضطهاد الذي تعرض له المسيحيون على يد عناصر الشرطة السرية الرومانية، بأمر من الإمبراطور ترايانوس ديكيوس. من ناحية أخرى، يصور أسقف قرطاجة القديس كيريانوس أساليب الملاحقة والاضطهاد التي مارستها عليه الشرطة السرية الرومانية، مؤكدا أنه تخلص من قبضتهم، من خلال أساليب الخداع التي مارسها إخوانه في العقيدة. ونعثر على وقائع مشابهة في التقارير التي تحدثت عن حياة الشهداء، علما بأن أغلب هذه التقارير لا تتحدث عن عناصر شرطة سرية بل عن جنود فقط. بيد أن المرء لا يشط أبدا إذا قال إن مضطهدي المسيحيين لم يكونوا جنودا، بل كانوا، في المقام الأول، عناصر من الشرطة السرية تغلغلوا في الوحدات العسكرية، كوحدات خاصة، مُلحَقة بكل فصيل من الفصائل العسكرية. فهذه الشرطة السرية هي فقط التي كان مسموحا لها باغتيال الجواسيس المزعومين فورا[24]. ومن أجل التمويه والتعتيم على مهماتهم الحقيقية، جرى، من حين إلى آخر، تكليف عناصر الشرطة السرية بمهمات من قبيل مراسلين وسعاة بريد رسميين، أو مراسلين وسعاة يعملون لحسابهم الخاص.

(*) أي اللقب، الذي سبق لحكومة روما القديمة أن خلعته على بعض قادة الجيوش وعلى الولاة المنتخبين. [المترجم].

وحينما انهارت روما، شيئا فشيئا، وتحولت إلى مملكة تشبه ممالك الشرق، إلى مملكة توظف سلطانها السياسي لترسيخ هيمنة الحاكم على مقدرات البلاد، وإبراز عظمة بعض أفراد النخبة السياسية، جرى استخدام الشرطة السرية بالنحو المناسب للوضع الجديد الذي آلت إليه روما. وتطورت الحالة إلى ما هو أسوأ بكثير في أثناء الحرب الأهلية في العام 235. فقد بلغ الانحطاط مستوى أجبر الإمبراطور ديوكلتيانوس على حل جهاز الشرطة السرية. وكان قرار الحل هذا قد حظي بترحيب الشعب فعلا. بيد أن الأمر الواضح هو أن الحصول على شبكة استخبارات أو شرطة سرية أمر ضروري على ما يبدو. إذ سرعان ما تم تعيين موظفين كان عنوانهم هو (agentes in rebus) (موظفون مكلفون بتنفيذ مأموريات خاصة). وكانت هذه الوحدة الخاصة، الجديدة، تُدرج، في الموازنة الحكومية، تحت بند رئيس الديوان الملكي، علما أن هذا الموظف كان مرهوب الجانب ويتمتع بالأهمية نفسها، التي تمتع بها قادة الجيوش والولاة. أضف إلى هذا أن ديوان البريد كان يخضع لسلطانه. وفي وقت لاحق، أخذ هذا الموظف يشرف على المترجمين. وكانت هذه المهمات الواسعة وعظيمة الخطر قد مكنت بعض موظفي الديوان الملكي من أن يظهروا على المسرح، كأنهم وزراء خارجية. بيد أن الاستخبارات العسكرية والخارجية ظلت خلال عصر الأباطرة الرومان تفتقر إلى كثير من المقومات، أو لنقل إنها عانت إهمال الدولة لها. حقا نشر المسؤولون على طول الحدود الخارجية للإمبراطورية أبراج مراقبة محلية، وذلك للحيلولة دون التعرض لهجوم مباغت، غير أن هذا الإجراء لم يكن من شأنه التعويض عن جمع وتنسيق المعلومات المتعلقة بالخصائص الجغرافية والتحولات السياسية والحضارية المتحققة لدى الشعوب الأجنبية، الشعوب القاطنة خارج حدود الإمبراطورية. فهذا الشأن كان قد حظي باهتمامات بعض الإغريق ونفر من التجار أيضا. ويكفي أن نذكر هنا العالِم اليوناني الموسوعي كلاوديوس بطليموس الذي يعتبر مؤلفه (Geographia) (الجغرافية) منارة يُهتدى بها في تاريخ

العلوم. فهو يتحدث، في مؤلفه هذا، عن تجار كانوا في القرن الثاني يستخدمون القوافل لنقل الحرير الذي يستوردونه من الصين.

الإمبراطورية البيزنطية: سياستها العالمية ومخابراتها

والملاحظ هو أن الأباطرة البيزنطيين كانوا أكثر اهتماما بـ«البرابرة». ففي مرسوم يعود إلى العام 319، يتحدث الإمبراطور قسطنطين، للمرة الأولى عن (agentes in rebus)، أي عن أفراد كان الرأي العام يرى فيهم جنودا لا يختلفون عن بقية الجنود. بيد أن واقع الحال يشهد على أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا جنودا بالمعنى الدارج، فهم كانوا ينتظمون في وحدة خاصة بهم، مكلفة بتنفيذ مأموريات خاصة. والملاحظ هو أن عددهم كان يُسجل تغيرات كبيرة. وكان الإمبراطور يوليان(*)، قد خفض عددهم إلى 17 فردا، نزولا عند الاحتجاجات الغاضبة. من ناحية أخرى، بلغ عدد هذه النخبة، في عهود أباطرة آخرين، ما يزيد على ألف جندي، هذا بالإضافة إلى القوائم الطويلة التي كان الراغبون في الانتماء إلى هذه الوحدة يسجلون فيها أسماءهم كاحتياطيين[25]. وكانت مراقبة ديوان البريد (cursus pubicus) من جملة الوظائف التي كانت هذه الوحدة مكلفة بتنفيذها. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أنه تعين إصلاح حال ديوان البريد مرارا وتكرارا، وذلك لأن جدارته، وأداءه في نقل الأخبار والتبليغات، والوثائق الحكومية المهمة بنحو مخصوص، كانت تنطوي على إشكاليات مستمرة، لم يكن في الإمكان الاستهانة بها. وكان يجري انتقاء المراقبين - المكلفين بفحص ما لدى سعاة البريد الرسمي من وثائق سفر ورُخص، تفيد بأنهم مفوضون بنقل هذا البريد - من صفوف هذه النخبة من الجنود، أي من صفوف وحدة المأموريات الخاصة (agentes in rebus). ولما كان لدى المحاكم وإدارات المدن والأقاليم كادرها الخاص بها، والقريب الشبه بجهاز الشرطة، لذا كان الأفراد المنتمون إلى ديوان البريد (cursus pubicus) وأولئك الأفراد أيضا، المنتمون إلى وحدة المأموريات

(*) المرتد أو الجاحد، كما سماه البعض، وذلك لأنه أراد أن يعيد الوثنية إلى الإمبراطورية الرومانية. [المترجم].

الخاصة، جزءا من القيادة السياسية، أي من ديوان القصر الملكي ما داموا يمارسون مهمات استخباراتية.

والأمر الجديد بالملاحظة هو أن عساكر الثغور (Akriten)، هم الذين كانوا يتولون مراقبة الحدود ومكافحة عمليات التجسس الأجنبية. وتحدثت القصائد الملحمية المدبجة باللغة اليونانية الحديثة (Digenis Acrita)، في القرن الثاني عشر، عن عملاء وخونة كُثر، مارسوا نشاطاتهم في المدن والأقاليم المتاخمة لحدود الإمبراطوريتين البيزنطية والعربية.

وعقب اختيار المسيحية دينا رسميا للدولة البيزنطية، لم تعد الكنيسة تقوم بدور مؤسسة تضمن استقرار نظام الحكم الإمبراطوري وتضفي على الإمبراطور الشرعية فحسب، بل تحولت من حين إلى آخر، إلى أداة تجسسية أيضا. على صعيد آخر أصدر الإمبراطور قسطنطين أمرا إلى ديوان البريد الرسمي يحثه فيه على تحرير رسائل إلى الأساقفة والأحبار تدعوهم إلى أن يعقدوا في العام 325 أول مجمع مسكوني، في مدينة نيقية(*)، وتخبرهم بأن الدولة ستتحمل نفقات المجمع. ومع أن خلفاءه في حكم الإمبراطورية أوقفوا العمل بهذا التدبير المكلف ماديا، فإنهم تركوا لهذا الأمير أو ذاك من أمراء الكنيسة حق التمتع بما يقدم ديوان البريد (cursus pubicus) من خدمات، تضمن التنقل المريح والسريع، والآمن، وتقدم، مجانا وطوال أسفارهم، أماكن إقامة تناسب مكانتهم الرفيعة، وما لذ وطاب من الطعام.

من ناحية أخرى، أدت الطوائف المسيحية في كل الأماكن التي اتسع فيها سلطان الإسلام، وفي كل المناطق التي أضحى المسلمون فيها يشكلون تهديدا كبيرا للإمبراطورية البيزنطية، دور عناصر استخباراتية، تتنصت وتتلصص على ما فيه نفع لأمراء الكنيسة، وللقيادة الكنسية بنحو مخصوص. وحدثت عمليات التنصت والتلصص هذه، على وجه الخصوص، في تلك المناطق المطلة على شاطئ البحر المتوسط والواقعة في مصر وسورية بصورة خاصة، أي في مناطق وأقاليم كان الخلفاء والملوك المسلمون يبدون فيها تسامحا

(*) الواقعة في تركيا حاليا. [المترجم].

معتبرا حيال الأقليات المسيحية. وأسفر هذا الوضع عن نشأة تناقضات بين الولاءات السياسية والولاءات الدينية، أي أسفر عن تناقضات شكلت على مر العصور، وحتى اليوم، أرضا خصبة لنشاطات تجسسية ولمآسٍ إنسانية كثيرة. وكان المرء يطلق على هؤلاء الجواسيس لقب «أصدقاء مستترون» (kryptoi philoi). بيد أنه من الصعوبة بمكان الجزم بما إذا كان كل الأساقفة القاطنين في الشتات الإسلامي جواسيس بيزنطيين فعلا. ففي مؤلفه الموسوم (Chronographia)، ينقل المؤرخ تيوفانس أن المسؤولين العرب وجهوا إلى بطريرك أنطاكية تيودوروس في العام 757 للميلاد، تهمة التجسس لحساب البيزنطيين، وأنه أُقيل من منصبه ونُفي بناء على تلك التهمة[26]. وعلى ما يبدو ثمة احتمالان: فإما أنه لم تكن الأدلة كافية لتثبيت هذه التهمة عليه وإصدار حكم قاسٍ بحقه، وإما أن المسؤولين آثروا السلامة، وأرادوا مراعاة الاستقرار الداخلي في مجتمع متعدد الأجناس والديانات.

إن معرفتنا بشأن النشاط الاستخباراتي الذي مارسته الجيوش البيزنطية مستقى، أصلا وفي المقام الأول، من المؤلفات التي تناولت موضوعات الاستراتيجية والتكتيك. ومن أشهر تلك المؤلفات الرسالة المسماة سفر التكتيك (Tactica أو Strategikon) المنسوبة إلى فلافيوس موريسيوس تيبيريوس (Flavius Mauricius Tiberius)، أي إلى الإمبراطور الذي تولى الحكم في الإمبراطورية البيزنطية، من العام 582 إلى العام 602. وتكمن الأهمية الأساسية لهذا المؤلف في أنه يتناول موضوع التنسيق بين عمل فرق المشاة وفرق الفرسان، أي يتناول الشأن الذي يطلق عليه المرء حاليا نظرية المعركة، التي تشارك فيها أسلحة يستكمل بعضها عمل بعضها الآخر. كما يستعرض موريسيوس في مؤلفه هذا خصائص الشعوب القاطنة في المناطق الحدودية. وبوسع القارئ أن يستشف، من خلال هذا الوصف، مدى إلمام الإمبراطورية البيزنطية بطبيعة الوضع الذي ساد في المناطق الحدودية في حدود العام 600، وتقييمها لهذا الوضع. فموريسيوس يصف، بنحو مستفيض، حقيقة الاستطلاع التكتيكي الذي يتمناه، مشيرا إلى أنه يثمن عاليا تلك المهمات بصورة خاصة التي تنفذها سرايا الاستطلاع المرافقة لكل

واحدة من الكتائب العسكرية، [المكونة من 400 فرد]. والأمر اللافت للنظر، هو أن السعاة المحليين هم الذين كانوا يُكَلَّفون نقل المعلومات التي يظفر بها الجواسيس العاملون في داخل البلدان المستهدفة. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن المرء لم يكن ليترك الأمر إلى السعاة المحليين لو لم يكن واثقا بهم ومتأكدا من ولائهم. والأمر الآخر، اللافت للانتباه، هو أن موريسيوس كان يمنح الكتائب العسكرية حرية واسعة للتصرف والاجتهاد بنحو مستقل. فهو يرى أن المنطق السليم يحتم أن تتولى هذه الكتائب بنفسها استجواب الأسرى، وأن تُحوّل المعلومات التي تظفر بها هذه الكتائب إلى ذخيرة قتالية بأسرع وقت ممكن.

وفي وقت متأخر نسبيا، في القرن العاشر على وجه التحديد، أخذت الإمبراطورية البيزنطية تركز جهودها على توسيع أسطولها البحري، الذي كان يؤدي دورا ثانويا وفقا لمقاييس ذلك الزمن. وإذا استعدنا الماضي، وتمعّنا في وقائع تلك الحقبة من التاريخ، فإننا لا نشط كثيرا إذا خمّنّا أن هذه الآلة الحربية كانت هي السبب الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى سقوط الإمبراطورية. حقا ناقش الإمبراطور ليو السادس [ليو الحكيم] في مؤلفه العسكري الموسوم «سِفر التكتيك» (Summarische Auseinandersetzung der Kriegskunst) موضوع الإمدادات العسكرية في المقام الأول، بيد أنه تطرق في الفصل التاسع عشر إلى موضوع التفاهم بين قطع الأسطول الحربي، من خلال التلويح ببيارق مختلفة التصميم ومن خلال استخدام الإشارة النارية. وعلى ما يبدو كان بالإمكان استخدام الشفرات للتمويه على المعنى اللغوي للبيارق المرفوعة والإشارات النارية، فالإمبراطور ليو فرض على كل أمراء البحر وربابنة السفن أن يتفقوا، بنحو لا تراجع عنه، على المعنى الذي تريد الإشارات المستخدمة الإفصاح عنه، وأمرهم أن يمعنوا النظر في طواقم المراكب المختلفة، ليختاروا منهم الأفراد الصالحين لتنفيذ هذه المهمات.

وعلى رغم أن معظم الموانئ البحرية، لم تكن محصنة تحصينا عسكريا جيدا، فإنها توفرت على نوع من أنواع شرطة الموانئ، كان مكلفا الإخبار عن الأفراد المثيرين للشبهات، وعن المخاطر المحتملة. وكان جستنيان، الإمبراطور

البيزنطي - الذي أمر ببناء كاتدرائية آيا صوفيا في القسطنطينية - قد رمم ووسع الاستحكامات والقلاع وأبراج المراقبة المطلة على المضايق والخلجان المهمة، وزاد من منعتها. فسبتة، المدينة الواقعة في أراضي المملكة المغربية، والخاضعة لسيادة إسبانيا، والمطلة على مضيق جبل طارق، كان لها دور متميز فعلا بالنسبة إلى الأسطول البحري، فهي كانت مركزا استخباراتيا متميز الأهمية بالنسبة إلى هذا الأسطول. وكان بروكبيوس القيسراني، المؤرخ الذي عاش في الحقبة المتأخرة من العصر القديم، قد كتب في مؤلفه الموسوم «المباني» (وهو كتاب استغرق تأليفه الفترة الواقعة بين العامين 553 و555) أن سبتة «لا قدرة ولا حتى لجيل كامل من بني البشر على الاستيلاء عليها عنوة»[27]. ومن سبتة كانت تبحر السفن المكلفة ترسيخ هيمنة الإمبراطورية البيزنطية على الطرف الغربي من البحر الأبيض المتوسط. كما كانت مدينة سبتة مركزا لضبط ومراقبة حركة الملاحة بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

وغني عن البيان أن الجيوش الإسلامية كانت تشكل تهديدا عظيما بالنسبة إلى الإمبراطورية البيزنطية، كما هو مبين مما كتبه الإمبراطور ليو بخصوص هذه الجيوش. فهو يؤكد أنها «... استقت أكثر أساليبها الحربية من الرومان، وينطبق الأمر ذاته على السلاح الذي تقاتل به أو على الاستراتيجية التي تعمل وفقا لها». بيد أن تشكيلة الجنود وحوافزهم، هي الموضوعات التي استرعت انتباهه: «فهم ليسوا جيشا بالمعنى التقليدي، بل هم خليط من المتطوعين بحيث يقاتل الغني منهم إلى جانب الفقير، وكثير منهم يتقدمون الصفوف الأمامية، وذلك لأنهم واثقون بأنهم يقاتلون في سبيل الله، وإذا نصرهم الله فلا غالب لهم (...). وعموما يمكن القول إن جيوشهم لم تكن موحدة الخصائص؛ فالمقاتلون ذوو التجربة والمراس يقاتلون جنبا إلى جنب مع المفتقرين كليا إلى الأساليب القتالية»[28].

وكتب نقفور الثاني (Nikephoros II Phoka)، الإمبراطور الذي حكم من العام 963 إلى العام 969، وأنهى في العام 960 الحكم العربي في جزيرة كريت، رسالة مهمة تدور حول المسائل الحربية، وحول حرب العصابات. وكان قد ركز في رسالته على جمع المعلومات من أفواه

عناصر مدنية عادية، ومن تجار في حالات كثيرة، مشيرا إلى أن الواجب يحتم على الثغور (Akriten) أن تهتم بهذا الصنف من الأفراد بصورة خاصة. «لا تصرف أي امرئ، سواء كان من الرقيق أو من الأحرار، سواء كان الوقت نهارا أو ليلا، سواء كنتَ نائما أو كنت تتناول طعامك أو كنت في الحمام، إذا قال لك إنه يريد أن يفضي إليك بأمر معين»[29]. وفعلا، ينبغي للمرء أن يأخذ هذه النصيحة مأخذ الجد في كل المناصب العسكرية والدبلوماسية، فمن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن الأفراد الذين يعرضون عليك طواعية ما لديهم من أسرار (walk-ins)، هم من أفضل المصادر التي يتمناها رجل المخابرات.

لقد تجمعت لدى الساسة البيزنطيين كمية معتبرة من معلومات سرية، وافتهم بها مختلف المصادر الدبلوماسية. فالمخاطر أحدقت بالإمبراطورية من كل الجهات، كما تزعزع استقرارها بشكل خطير من جراء انسياح شعوب وقبائل جديدة إلى أقاليم البلقان وإلى الطرف الشرقي من أوروبا. ولم تكن الحملات العسكرية الفتاكة كافية لردع هذه المخاطر وردها على أعقابها، أو السيطرة عليها. وهكذا آثر المسؤولون إرسال سفراء لعرض التفاوض أو للقيام باستطلاعات أولية للتعرف على نوايا هؤلاء الخصوم، ولتخمين قدراتهم العسكرية.

على صعيد آخر ظهر الهون المنغوليون أول مرة على مسرح الأحداث في جبال القوقاز وفي حدود العام 350 على وجه التحديد. وعبروا، في العام 375، نهر الدون قاصدين الاستيلاء على دولة آلان (Alan). وكما هو معروف، فإنهم واصلوا مسيرتهم متوجهين صوب الغرب، ولم يكفوا عن الزحف حتى استولوا على شمال فرنسا في العام 451. لكن، وخلافا للشائعات التي تَنسِبُ إليهم الهمجيةَ والتعطشَ لسفك الدماء، فإن هذه القبائل المعتادة على الترحال والقتال من على ظهور الجياد، استعانت، بفضل قيادة وحكمة زعيمها الأسطوري أتيلا (Attila)، بتكتيك يجمع بين الغزوات وسياسة التحالفات. وبعث الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني، في العام 448م، سفيره ماكسيمليان، مصحوبا بحاشية ضخمة، للتفاوض مع أتيلا في

مقر إقامته بالمجر الحالية. وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق «سلام دائم». ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن البيزنطيين قد دفعوا للهون، بموجب هذا الاتفاق، جزية كبيرة وعلى مدى زمن طويل. ومن الوصف الدقيق لهذه الرحلة الديبلوماسية يلحظ المرء أن أصحاب الشأن كانوا ينتهزون كل الفرص المتاحة لجمع المعلومات عن الخصم.

من ناحية أخرى، لم تكن الشعوب الفارسية أقل خطرا، فهم دأبوا، مرة تلو أخرى، على مهاجمة المدن البيزنطية. وعلى رغم أن البيزنطيين أبرموا، في العام 532، «اتفاق سلام دائم» مع بلاد فارس، فإن هذا الاتفاق لم يردع الفرس من الاستيلاء على سورية لاحقا وتدمير أنطاكية بالكامل (المدينة السورية التابعة لتركيا حاليا). وعموما يمكن القول إن أول سلام مستقر بين الطرفين تحقق في العام 562، وذلك بفضل حنكة الديبلوماسي المقتدر بيتروس باتريكيوس. ووصلت إلينا معلومات معتبرة عن نشاطات هذا الديبلوماسي الفذ عن طريق مؤرخ البلاط ميناندر بروتكتور. وأخال أن هذه المعلومات كانت مستقاة من تقرير أعده هذا الديبلوماسي. ومهما كانت الحال، فإن مؤرخ البلاط يزودنا بمعلومات مهمة عن الوضع في بلاد فارس وشخصية ملكهم الأعظم كسرى الأول المتحدر من سلالة الساسانيين.

كما دفعت علاقات بلاد فارس المتينة بالصين واحتكار الفرس المتاجرة بالحرير الصيني البيزنطيين إلى أن يهتموا ببلاد فارس، على رغم أنهم كانوا يفضلون التخلي عن استيراد هذه السلعة الثمينة من الفرس، ويتذمرون كثيرا من احتكارهم هذه التجارة المهمة. وهكذا، وتأكيدا لرغبتهم في التخلي عن التعامل مع التجار الفرس، في مجال استيراد الحرير، بذل الإمبراطور جستنيان الأول جهودا معتبرة لإشراك الإثيوبيين في مراميه، على أمل أن يفضي الأمر إلى إنشاء طريق جديدة للمتاجرة بالحرير؛ بيد أنه سرعان ما أقر بأن الواجب يحتم عليه مواصلة العمل بالاتفاقية السائدة، خصوصا بعدما أدرك أن الحرير المستورد من بلاد فارس بات يصل إلى البلاد عبر مدينة نصيبين [في جنوب الأناضول/ تركيا حاليا]. وعلى ما يبدو

شكلت مدينة أبخازيا، الواقعة في غرب جورجيا (التي كانت تسمى لازيكا في العصر الروماني)، بديلا محتملا، علما أن تلك المدينة كانت قد تنصرت منذ منتصف القرن الرابع. وكيفما كانت الحال، فقد استولى عليها الفرس في العام 540، واستردها البيزنطيون منهم بعدما دفعوا لهم كثيرا من الأموال، بموجب عقد أُبرم في العام 562[30].

واهتدى المرء أخيرا إلى حل مختلف تماما لمواجهة مشكلة الحصول على الحرير. فوفقا لما يرويه المؤرخ بركوبيوس [القيسراني][31]، استعان أولو الشأن براهبين من رعايا فارس كانا قد عاشا ردحا من الزمن في الصين، وباتا على معرفة دقيقة بسر دودة القز. وفي العام 555 أعرب هذان الراهبان أمام الإمبراطور جستنيان عن استعدادهما للتعاون مع البيزنطيين. وهكذا أعادهما جستنيان إلى الصين ثانية كجاسوسين مكلفين جلب بيض دودة الحرير في عصِيّ مجوفة. ومن خلال زراعة أشجار التوت نجح البيزنطيون في إنتاج الحرير محليا، ووضعوا أساس صناعة بيزنطية تحتكر لنفسها إنتاج الحرير. ولما كانت الدولة هي المالك لهذه الصناعة، لذا فإنها باتت أحد أهم المصادر المالية لتمويل نفقات الإمبراطورية.

ولا بد من الإشارة إلى الغوتورك (Göktürken) في سياق الحديث عن المتاجرة بالحرير. فهذا الشعب - الذي اعتاد، منذ قديم الزمان على الترحال والقتال ممتطيا ظهور الخيول، والذي كان يقيم في أقاصي الطرف الشرقي من بحر آرال(*) - خاض نزاعات عديدة مع الفرس بسبب احتكارهم المتاجرة بالحرير. وأرسل إيستامي، خان الغوتورك، في العام 568، بعثة إلى البلاط البيزنطي، على أمل إبرام حلف معهم موجه ضد الفرس. وبالنظر إلى أهمية الحرير، أعرب البيزنطيون عن ارتياحهم لما عُرض عليهم، وأرسلوا إلى بلاط الخان الجنرال زيمارخوس (Zemarchus)[32]. ووفقا لما كتبه ميناندر، فقد كانت الرحلة إلى هناك عملية شاقة، ومغامرة حقيقية.

(*) المسمى بحر خوارزم عند قدماء العرب. [المترجم].

فهو لم يصل إلى حيث ما كان يريد إلا بعد ما اجتاز موانع لا تعد ولا تحصى. وفي طريق العودة كادت البعثة تقع في فخ نصبه لها الفرس - على ما يبدو، بفضل مساعدة قدمها لهم جواسيس وسعاة بريد. وكيفما كانت الحال، فقد أرسل الغوتورك، من طرف واحد، سفيرا دائما إلى القسطنطينية، من ناحية لتأكيد اهتمامهم بالعلاقات البينية، ومن ناحية أخرى للتجسس وجمع المعلومات عن البيزنطيين. بيد أن علاقة البيزنطيين بقبائل الآفار الآسيوية، المعتادة على الترحال أيضا، سببت قطع العلاقات الناشئة بين البيزنطيين والغوتورك. وجاء رد الغوتورك سريعا، إذ إنهم هاجموا المدينة البيزنطية بوسفوروس، الواقعة في الطرف الشرقي من شبه جزيرة القرم، وأخضعوها لسلطانهم. ولا مندوحة هنا عن الإشارة إلى البعثة الديبلوماسية التي نفذها الأخوان الراهبان كيريل وميثودي اللذان أرسلهما الإمبراطور ميخائيل الثالث تلبية للالتماس المقدم من قبل الدوق راستيسلاف. ففي الواقع لم يكن المطلوب من إرسال هذه البعثة تنفيذ مهمة ديبلوماسية معينة، بل التبشير في صفوف الشعوب السلافية، وتنصيرها في نهاية المطاف. وكيفما كانت الحال، فأغلب الظن أن راستسلاف ربط هذه المهمة بمقاصد سياسية. فبما أنه عزم على إبعاد المبشرين الفرنكونيين(*)، فقد دعا رهبانا بيزنطيين ليحلوا مكانهم. وشرع «القديسان السلاف»، كما سيسميهم المرء لاحقا، بنقل كتب الأناجيل ومختلف كتب التسابيح والتراتيم [المسيحية]، إلى لغة أخرى، سيُطلق عليها فيما بعدُ اسم السلافونية الكنسية الجديدة. وتطورت، بنحو متزامن، لغةٌ سلافيةٌ تختلفُ اختلافا كبيرا عن اللغة الرومانية. وهكذا، أسفر إجراء ديني نفذته السياسة عن حدوث شرخ عظيم في الكنيسة المسيحية؛ فقد تعرضت الكنيسة في العام 1054 إلى «الانشقاق الكبير» (morgenländlische Schisma) [فرع غربي لاتيني (كاثوليكي) وفرع شرقي بيزنطي (أرثوذكسي)].

(*) هم من إقليم فرنكونيا في ولاية بافاريا الألمانية. [المترجم].

ومنذ ذلك الحين، أمست الديبلوماسية البيزنطية أكثر اتصافا بالمهنية. ففي وقت مبكر نسبيا، في القرن الخامس على وجه التحديد، أُنشئ «ديوان شؤون البرابرة»(*). وكانت مهمة ذلك الديوان هي الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالحكام الأجانب غير المسيحيين ورعايا هؤلاء الحكام. ويدخل ضمن هذه المجموعة الأجانبُ والسفراء المقيمون في العاصمة بالدرجة الأولى. ولا يشط المرء أبدا، على ما أعتقد، إذا ما رأى أننا هنا إزاء أداة رقابة استخباراتية، تَستَخدِمُ وشاة باعوا أنفسهم نظير المال، وتَفتَحُ الرسائلَ البريدية وتمارسُ مختلف الأعمال التجسسية. إضافة إلى هذا كانت هناك دواوين أخرى ملحقة بالبلاط، مهمتها المعلنة هي الإشراف على مراسلات الإمبراطور الرسمية، وممارسة دور حاجبه الرسمي. وتمتع ديوان المترجمين، أيضا، باستقلالية واسعة. وكيفما كانت الحال فقد طفت على السطح، بحدود العام 740، بوادر تشير إلى شيء من المركزية في النشاطات التي تنفذها السياسة الخارجية. على صعيد آخر استولى صاحب ديوان مراسلات الإمبراطور وديوان جباية الضرائب وإدارة الشؤون الخارجية على ديوان شؤون البرابرة، وألحقه بالدواوين المكلف إداراتها؛ وحصل في العام 992 على حق يخوله أن ينفرد، هو وحده، بتفتيش سفن مدينة البندقية، والتَحكِيم والتوفيق لفض النزاعات بين التجار. وكان هذا الحق قد منحه الفرصة المناسبة لتشديد الرقابة على التجار والبحارة الأجانب، والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الاستخباراتية. ومن خلال جمعه بين مهمات ديبلوماسية رسمية ووظائف استخباراتية مختلفة، كان هذا الديوان قد أمسى أهم مؤسسة في إدارة الإمبراطورية البيزنطية. فصاحب بريد ومراسلات الإمبراطور [اللغثيط] صار يحق له، الآن، الاتصال بالإمبراطور مباشرة ومقابلته في صبيحة كل يوم لموافاته بما لديه من أخبار ومقترحات - أي أنه صار يتمتع بميزة تذكرنا «بتقرير الموقف» (Briefing)، الذي يقدمه رئيس المخابرات الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي صبيحة كل يوم[33].

(*) أي ديوان شؤون الأجانب. [المترجم].

ووفقا للعديد من الروايات، كانت التقاليد الديبلوماسية الدارجة في البلاط البيزنطي باهظة التكاليف بنحو غير معتاد. فالمرء ترك الديبلوماسيين الأجانب يطلعون على عظمة ما لدى الإمبراطورية من ثروة هائلة في مجال القطع الفنية والذهب والأحجار الكريمة، وعلى القلاع والاستحكامات أيضا المخصصة لحماية القسطنطينية والدفاع عنها، للدلالة على أن المدينة حصينة وقادرة على دحر أي قوة تسول لها نفسها مهاجمتها والاستيلاء عليها عنوة. ويصف الأسقف والمؤرخ ليوتبراندو الكريموني (Luitprand von Cremona) الأساليب العملية التي نُفذت في القرن العاشر، بنحو مستفيض، مبرزا الإجراءات الاحترازية المتخذة من جانب الإمبراطورية البيزنطية. فالبعثات الأجنبية كان مسموحا لها بالتحرك بمعية «حرس الشرف» فقط، أي بمعية مخبرين مكلفين مراقبة تصرفات الضيوف ومنعهم من التجسس على الإمبراطورية البيزنطية. إن هذه الإجراءات الاحترازية هي النشاطات التي نطلق عليها حاليا مصطلح مكافحة الجاسوسية. وعلى ما يبدو تعرض ليوتبراندو الكريموني، في سياق مهمة ديبلوماسية نفذها في العام 962 - استجابة لأمر الملك الإيطالي برنغار الثاني - لمشكلات كثيرة وتورط في خصومات عديدة مع جواسيس الدولة الأجنبية.

وفي الوقت نفسه تقريبا كتب الإمبراطور قسطنطين السابع مؤلفا عنوانه «حول إدارة الإمبراطورية» (De administrando imperio)، متناولا فيه السلوك الواجب اعتماده حيال الغرباء وكيفية الحصول منهم على ما هو جديد من الأخبار. وأبدى قسطنطين، في مؤلفه هذا، اهتماما متميزا بأهم الشعوب بالنسبة إلى سياسته: شعوب السهوب [أي مناطق الأدغال والمراعي، steppes] الواقعة في جنوب روسيا، وشعوب المجر وروس الكييفية (Kiewer Russen)، مقدما النصح لخلفه بضرورة إرسال سفراء عنه ليمثلوه لدى ملوك هذه الشعوب، وللعمل على إبرام اتفاقيات ومعاهدات معهم، أو للعمل على تجديد الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة. ويكتسب الأمر أهمية أخرى؛ لأن هؤلاء السفراء يستطيعون الحصول على كثير من المعلومات عن هذه الشعوب خلال اجتيازهم تلك البلدان.

فمن خلال الدراسة المستفيضة لمؤلف قسطنطين السابع الموسوم «حول إدارة الإمبراطورية»، يتبين بجلاء أن وصف الشعوب الأجنبية وتقييم سياساتها، كان مستقى من تقارير مختلفة، أو من أفواه شهود عيان على أدنى تقدير. ومن حق المرء أن يعتبر هذا المؤلّف أول كتاب يؤرخ للدبلوماسية، اعتمادا على أرشيف الدبلوماسية البيزنطية، وفي ضوء الترابط المتين بين الدبلوماسية والنشاطات الاستخباراتية(34).

ويقف المرء من كثب، وبنحو شامل، على إنجازات الدبلوماسية البيزنطية، وعلى ما استخدمت، في هذا السياق، من أدوات استخباراتية مختلفة، حين يلحظ التحديات العظيمة التي واجهتها الدبلوماسية البيزنطية. فقد تعين عليها التعامل مع خليط من ثقافات وشعوب غريبة تقطن في أماكن تتجاوز البحر المتوسط بكثير. وغني عن البيان أن سياسة إمبراطورية الروم الخارجية، المحدودة جغرافيا وثقافيا، كانت عاجزة إلى حد ما، عن التعامل بنجاح مع هذه المعضلة. ومن ثم فقد تركت شعوب شرق آسيا، ممثلة بالمغول والغوتورك، بصماتها على السياسة الأوروبية. وترك [نبي الإسلام] محمد [صلى الله عليه وسلم] أيضا بصماته على السياسة الأوروبية. فقد ظهرت رسالته الدينية، في العام 622، بنحو مفاجئ، وفجرت، بفضل ما فيها من قوة، الطاقات الكامنة في الشعوب العربية الإسلامية. وخلال بضعة عقود أسفرت الديانة الجديدة عن تحولات عظيمة في مجمل المناطق المحيطة بالبحر المتوسط، وفي مناطق كثيرة من آسيا. وبينما اهتمت شعوب أواسط آسيا بجني الثروات الاقتصادية بالدرجة الأولى، كان دافع غزوات المسلمين التبشير بالرسالة الدينية الجديدة، في صراع مع عبدة الأصنام، ومع الطوائف اليهودية والنصرانية المنتشرة في أماكن عديدة من أوروبا.

المخابرات إبان الفتوحات العربية الإسلامية

وفي وقت مبكر، في العام 655، انتصر الأمويون العرب الذين كانوا قد اتخذوا من دمشق عاصمة لهم على الأسطول البيزنطي، بالقرب من مدينة

الإسكندرية(*). كما وسعوا دائرة نفوذهم، فزحفوا على مناطق شاسعة في الطرف الشرقي من البحر المتوسط. بيد أن محاولاتهم المتكررة للاستيلاء على القسطنطينية نفسها باءت بالفشل. وفي العام 679 تكبد المسلمون هزيمة معتبرة(**)، أجبرت أول خليفة أموي(***) على طلب الصلح من قسطنطين. بيد أن هذه الهزيمة لم تكن آخر محاولات العرب في فتح البلدان.

وفضلا على النوعية الجديدة التي تميز بها الحكم العربي - الإسلامي، فلا مندوحة لنا عن الإشارة إلى مدى تأثرهم بالعادات والتقاليد السائدة في المناطق التي بسطوا عليها سلطانهم. وتنطبق هذه الحقيقة، على سبيل المثال وليس الحصر، على التدريبات والمناهج العسكرية التي استقاها القوم من المعارف الرومانية - البيزنطية، لا بل خالف القوم عقيدتهم الدينية، فسكوا، لوهلة معينة، عملات معدنية نُقشت عليها صورة تجسد رأس حاكمهم. ولترسيخ التواصل بين أجزاء إمبراطوريتهم المترامية الأطراف، اقتبس القوم من الرومان ما كان يُسمى (cursus pubicus)، وراحوا يطلقون عليه اسم ديوان البريد. ويلحظ المرء بدايات الإدارة المركزية في الدواوين التي استلهمها القوم من الدواوين التي اهتدى إليها البيزنطيون من قبلُ. وفي زمن لاحق اندلعت حركة علمية لم تستلهم العلوم التي كانت دارجة في محيط البحر الأبيض فقط، بل حافظت على هذه العلوم بصورة واسعة، وطوّرتها بنحو كبير. ونشأت، في سياق هذه الحركة العلمية، مؤلفات سياسية وجغرافية، حصلنا بفضلها على معارفنا الخاصة بالتطبيقات السياسية وبالنشاطات الاستخبارية. وبما أن المسلمين قد تنازعوا في السنين الأولى من تاريخ الإسلام على شرعية الحاكم، أعني على الصحابي الذي يحق له أن يخلف [النبي] محمدا [صلى الله عليه وسلم]، رأى أول خليفة أموي نفسه مجبرا على إنشاء نظام تجسسي واسع، وقادر على موافاته في الوقت

(*) يقصد المؤلف على ما يبدو معركة ذات الصواري. علما أن الأسطول العربي كان، في تلك المعركة البحرية الحاسمة، بقيادة عبد الله بن سعد بن أبي سرح والي مصر. [المترجم].

(**) المقاتلون برا. [المترجم].

(***) يقصد المؤلف معاوية بن أبي سفيان. [المترجم].

المناسب، بما يُحاك ضده من مؤامرات محتملة. إضافة إلى هذا اختار هذا الخليفة أربعة آلاف شخص يعتمد عليهم، ليشكلوا حرسه الخاص. بيد أن قوة السلاح واستخدام الأساليب التعسفية لم تكن في الأمد الطويل وسائل ناجعة للسيطرة على النزاع المحتدم. على صعيد آخر تعين على هارون الرشيد، الخليفة العباسي الذي عاصر شارلمان، التخلي عن تونس والجزائر الحاليتين، ومنحهما نوعا من أنواع الاستقلال السياسي. وعلى وقع نزاع اندلع بين أبنائه مرت الدولة العباسية بأزمة سياسية خطرة جدا. فدولته بدت كأنها لم تعد تمتلك مقومات الحكم السليم. واندلعت في العام 811 حرب أهلية سرعان ما وصلت إلى بغداد عاصمة الدولة العباسية. ومع مرور الأيام استقلت، بنحو أو بآخر، أقاليم كثيرة كان من جملتها مصر والأندلس واليمن. بيد أن اللغة العربية ظلت هي الرابط المتين الموحد لهذه الأقطار. من هنا لا غرو أن تظل العربية هي اللغة السائدة في الإدارات الحكومية وفي التعليم والموضوعات الدينية. وفي مؤلفه الموسوم «كتاب المسالك والممالك» يصف أبو القاسم ابن خرداذبة، الجغرافي الفارسي المتوفى في العام 912، شبكة الطرقات وخدمات البريد. ووفقا لما تقوله الروايات المختلفة فإن المسافة بين محطة بريد وأخرى كانت تبلغ 12 كيلومترا فقط، وفي سورية وشبه الجزيرة العربية كانت ضعفي هذه المسافة. علما أن المؤلف نفسه كان صاحب ديوان البريد في إقليم شاسع من أقاليم إيران الحالية. على صعيد آخر كان ابن خرداذبة على معرفة دقيقة بالهياكل الإدارية وبنظام جباية الضرائب وقتذاك[35] ومن خلال الكتابين، اللذين ألفهما صاحب الخراج أبو الفرج قدامة بن جعفر، المتوفى في العام 986، والجغرافي شمس الدين المقدسي، (عاش من العام 964 إلى العام 1000)، نحصل على تصور عن سياسة الدولة في المجال المالي، وعن المعارف بصورة خاصة التي كانت متداولة في ذلك العصر. بيد أنه لا يحق للمرء أن يعتقد أن الموضوع لم يكن أكثر من استلهام لديوان البريد الروماني (cursus pubicus). إن هذا التصور عار من الصحة، ويمكن تفنيده بيسر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المسلمين العرب صاروا يستخدمون الجِمال القادرة على قطع مسافات

تصل إلى 180 كيلومترا في اليوم الواحد. كما أدت الجِمال دورا رئيسا في نقل البضائع المتاجر بها. وبهذا المعنى استغنى القوم عن عربات النقل التي تسحبها الدواب. وإذا كانت عربات النقل هذه قد غابت عن الأنظار ردحا من الزمن، فإنها بُعثت من جديد لدى المغول[36].

وكما كانت الحال بالنسبة إلى الدواوين الحكومية التي عرفتها العصور السالفة يلمس المرء هنا أيضا وجود تكامل قوي بين ديوان البريد أو السعاة المكلفين نقل الرسائل الرسمية من ناحية والمخبرين والجواسيس المكلفين جمع المعلومات من ناحية أخرى. فصاحب البريد صار يُسمى «عين الخليفة» على الرعية، لا بل أمسى خطره يطول حتى كبار موظفي الدولة، كما هو موثق في تقرير رُفع إلى الخليفة في منتصف القرن التاسع. فهذا التقرير يذكر أن والي بغداد اشترى جارية بمبلغ وصل إلى 100 ألف درهم، وذلك لكي ترافقه في رحلة الحج إلى مكة المكرمة، وأنه أعاد هذه الجارية، من ثم، إلى بغداد ثانية مخصصا نهاره وليله لهذه الجارية، مهملا بذلك مصالح الدولة وتلك المصالح، بصورة خاصة، المتعلقة بشكاوى مرفوعة إلى الخليفة، الأمر الذي قد يُسفر عن اندلاع اضطرابات صاخبة في المدينة[37]. إضافة إلى هذا كان لدى الخلفاء نظام مخبرين، يتكون بالدرجة الأولى من رجال أعمال وتجار كثيرين، باعتبار أن هؤلاء الأفراد يستطيعون توظيف مهنهم للتمويه على حقيقة نشاطاتهم التجسسية، والتنقل في البلاد باستمرار من دون إثارة للشكوك والشبهات. وتقول المصادر إن الخليفة هارون الرشيد وزع 1700 امرأة عجوز على مختلف أنحاء بغداد، لكي ينقلن له أخبار العائلات والعشائر المختلفة. وفي كثير من الأحيان تكفل خصيان موثوق بهم، أو أفراد آخرون يطمئن لهم الخليفة، بالتجسس على الرعية[38].

وكان أسرى الحروب الذين جرت مبادلتهم مصدرا مهما للحصول على المعلومات. وليس ثمة شك في أن الارتقاء الحضاري عزز لدى الحكام البيزنطيين والمسلمين الاستعداد لتبادل أسرى الحروب. فعند نهر اللامس، بالقرب من مدينة طرطوس المتاخمة لحدود الإمبراطوريتين، كان كل طرف يطلق، في وقت واحد، سراح أسير، وجرت العادة على أن يعبر الأسير

النهر ويلتقي هو وأسير الطرف الآخر في منتصف الجسر. وتتسلمه من ثم البعثة الواقفة في انتظاره في الطرف الآخر من الجسر. وبهذه الطريقة صار ممكنا تبادل مسيحي بمسلم، ومسلم بمسيحي، وهكذا دواليك. وإذا كان أحد الطرفين يحتجز أسرى أكثر من الطرف الآخر، كان بالإمكان دفع فدية. وكانت أول عملية لتبادل الأسرى بين الدولتين قد حدثت، وفقا لما تنقله بعض الروايات، في العام 811، وآخر عملية من هذا القبيل كانت قد تمت في العام 956. وتشير ملاحظات معاصري تلك العمليات، ومنهم المؤرخ العربي المسعودي (895 - 956)، إلى أن أصحاب الشأن استطاعوا من خلال عمليات تبادل الأسرى جمع معلومات مستفيضة عن الطرف الآخر.

ولا بد لنا هنا من أن نشير إلى الأقليات الدينية التي كان الطرفان يعاملانها معاملة سمحاء. ووفقا لما يُقال ففي القرن العاشر جرى، لأول مرة في التاريخ، تأسيس جامع في القسطنطينية، مخصص بالدرجة الأولى للتجار والضيوف الأجانب، وللاجئين والأسرى المسلمين أيضا. ومن المحتمل جدا أن تكون الأقليات النصرانية واليهودية القاطنة في ربوع دولة الخلافة قد شكلت (*) ينبوعا يزخر بمعلومات استخباراتية مهمة.

وكتب نظام الملك، الوزير الفارسي في الدولة السلجوقية، التي بلغت أوج ازدهارها في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر، رسالة تناول فيها فن الحكم، إذ ورد فيها: «على الملوك أن يتحرّوا أحوال الرعية والجيش وكل بعيد وقريب، وأن يعرفوا كل كبيرة وصغيرة في المملكة... ولا بد من صاحب البريد»... «ليعرف الآخرون أنه يقظ، وأن له مخبرين في كل مكان، وأنه يضرب على أيدي الظالمين... إن وجود مهمة صاحب البريد ومنهي الأخبار لدليل على عدل الملك ويقظته وقوة رأيه، وعلى إعمار الدولة أيضا»[39].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المماليك - أعني سلالة الجنود الذين حكموا مصر في العام 1250، ووسعوا سلطانهم باتجاه الشرق - نفذوا كثيرا من هذه الأدوات السياسية. فبعدما أصلحوا حال الجيش والأسطول وزادوا من

(*) بالنسبة إلى البيزنطيين. [المترجم].

كفاءتهما وشكيمتهما، أدخلوا التجديدات على ديوان البريد والنشاطات الاستخباراتية العربية، وارتقوا فيهما بشكل كبير[40]. ويحدثنا الرواة أن نقل الأنباء أو الرسائل الرسمية من دمشق إلى القاهرة كان يستغرق أربعة أيام، لا بل كان يستغرق يومين فقط عند الضرورة. وإضافة إلى أهميته الاقتصادية قدم النشاط التجاري خدمات جليلة، أيضا، في مضمار النشاط الاستخباراتي، إذ إنه كان مصدرا غزيرا للحصول على المعلومات الأمنية. ويؤكد كثير من المؤرخين أن الظاهر بيبرس نظم البريد واستخدم، بنحو منتظم، حمام الزاجل لربط القاهرة، عاصمة دولة المماليك، بغزة ودمشق وحلب[*]. وكان حمام الزاجل يحمل حلقات مثبتة عليها رسائل مكتوبة على ورق رقيق جدا. وكان هناك ديوان خاص مهمته الاعتناء بحمام الزاجل وتدريبه على نقل الرسائل. وفي الوقت ذاته أحيا المرء فكرة استخدام الإشارات المرئية التي كانت دارجة في العصور القديمة، وجرى تشييد الأبراج المخصصة لنقل هذه الإشارات في تلك المواقع، بصورة خاصة، التي كانت تؤوي محطات البريد[41].

ويصف المؤرخ والجغرافي السوري أبو الفداء (1273-1331) الخدمات البريدية وخصائص الطرق التجارية بنحو مستفيض. فهو يتحدث بشكل دقيق عن القوافل المتنقلة تحت حراسة قوية، وعن الفرص الكثيرة للنوم وتناول الطعام. ولكن، وعلى خلفية اختفاء دولة المماليك من الوجود، اختفت هذه التدابير والمؤسسات المنظمة تنظيما ماهرا، في سورية أولا، وفي مصر في وقت لاحق. ففي مطلع القرن الخامس عشر توقفت الخدمات البريدية. فقد غزا تيمورلنك، سلطان التتار وخان القبيلة الذهبية[**]، دمشق وبغداد وخلّف وراءه دمارا وخرابا غير مسبوقين.

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن آدم متز ذكر في الجزء الثاني، الصفحة 422، من مؤلفه الموسوم «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري»... أن المسلمين خطوا خطوات واسعة في تنظيم البريد بواسطة حمام الزاجل، الذي كان معروفا أيام الرومان؛ ويظهر أن مؤسس فرقة القرامطة في القرن الثالث الهجري كان أول من نظمه واستعمله على صورة واسعة النطاق، فجعل لنفسه من أول أمره طيورا تحمل إليه في مقره بالعراق أخبارا من جميع البلاد، ليستعين بذلك على الشعوذة والإيهام بالإخبار بالغيب». [المترجم].

(**) يُرجِع البعض تسمية القبيلة الذهبية إلى أن زعيم القبيلة باتو خان كان يسكن خيمة ذهبية اللون. [المترجم].

المخابرات في حقبة التحدي الآسيوي

وإذا كانت المؤلفات المتخصصة في تاريخ العصر القديم قد درجت في سابق الزمن على اعتقاد أن غزو الشعوب الآسيوية الشرقَ الأوسط وبعض مناطق حوض البحر المتوسط، ما كان سوى تحد عظيم نفّذته قبائل غير متمدنة ضد شعوب متحضرة، ترى وجهات النظر الحديثة في هذا الغزو تحديا إيجابيا، وبداية لنشأة حضارة عالمية. بيد أن هذا ليس الاختلاف الوحيد في تقييم الغزو الذي نحن بصدد الحديث عنه هنا. فإضافة إلى هذا الاختلاف يؤدي العامل القومي أيضا دورا لا يستهان به هنا. ولعل مؤسس الإمبراطورية المغولية جنكيز خان مثال جيد لتوضيح دور العامل القومي. ففيما يحظى جنكيز خان في منغوليا الحالية بمنزلة عالية جدا باعتباره رجل دولة عظيما، رأت فيه المؤلفات التاريخية، خصوصا الألمانية، والأوروبية عامة، غازيا وحشيا في المقام الأول، متعطشا لإراقة الدماء ونشر الدمار والخراب. والتراث الفارسي أيضا يرى فيه قاتلا ارتكب إحدى أشنع جرائم الإبادة الجماعية في التاريخ[42].

وعلى رغم أنه هو نفسه كان أميا لا يحسن القراءة أو الكتابة فإنه أدرك سريعا أهمية استخدام الكتابة بالنسبة إلى إدارة الدولة. أضف إلى هذا أنه رأى أهمية القوانين لتسيير شؤون الدولة، فسنّ قبل وفاته بفترة وجيزة دستورا ضخما يسمى «قانون الياسا» أو «إيخ زاساغ» (Jassa). وارتقاؤه بحد ذاته إلى زعيم القبائل المغولية ينم بلا أدنى شك عن حنكته الدبلوماسية وعبقريته الفذة في تقييم الرجال، والتعرف على مزايا وعيوب حلفائه وأعدائه، وتوظيف خصائصهم لمصلحته.

وحينما استولى جنكيز خان على الأقاليم الواقعة في شمال الصين (بما في ذلك منشوريا الواقعة في الشمال الشرقي من الصين)، وجد في الصين مدنية تستعمل الكتابة وتنتهج أساليب إدارية متقدمة، وتستخدم ابتكارات حربية باهرة. وكان انبهاره بهذه الإنجازات العظيمة قد دفعه، بقوة، إلى أن يحاكيها ويستوعبها بالكامل. على صعيد آخر يُخيل لنا أنه جنى خيرا وافرا من تسامحه الديني، وحاز من خلال معاملته الحسنة للأقليات المضطهدة،

ليس ولاءها فقط، بل ربما تحولها إلى مصدر للمعلومات، وقوة احتياطية مستعدة لتنفيذ ما يكلفها به من مهمات هدامة.

وأدت المسيحية النسطورية، هنا، دورا متميزا؛ وذلك لأن هذه العقيدة الدينية التي تعود بداياتها الأولى إلى القرن الخامس انتشرت على طول طريق الحرير، وامتدت جذورها إلى الصين، وإلى الإمبراطورية المغولية[43]. وعلى ما يبدو، استعان الخليفة الناصر بهذا الطريق للحصول على معلومات تخبره عن التوسع المغولي المتزايد الخطر. وأخبر البعض الخليفة الناصر أن ثمة شائعة تزعم أن جنكيز خان نصراني، وأن من شأنه أن يبرم تحالفات مع الأباطرة والملوك النصارى الحاكمين في أوروبا. وكيفما اتفق، فالثابت هو أن البطريرك النسطوري في بغداد نجح في إقامة اتصال دبلوماسي(*)، وأن أحد المخبرين قد زُود بمعلومات زائفة قبل أن يذهب إلى بلاط جنكيز خان.

وكما هو الحال بالنسبة إلى كل رجل دولة حكيم اهتم جنكيز خان أيضا بأخبار الشعوب الأجنبية. من هنا، وبحسب أغلب الظنون، كان جنكيز خان على اطلاع جيد بمسائل الحكم المعقدة والصراعات الكثيرة الدائرة في داخل الدول الإسلامية، والمسيحية أيضا. ولهذا الغرض استعان جنكيز خان بالتجار المسلمين بنحو خاص، إذ إن هؤلاء كانوا، بالنسبة إليه، ينبوعا غزيرا للحصول على المعلومات الخاصة ليس بالعالم الإسلامي فقط، بل بالصين وأواسط آسيا أيضا. فهؤلاء التجار كانوا على معرفة جيدة بأحوال هذه الدول أيضا. من ناحية أخرى كان جنكيز خان يجسد، من وجهة نظر التجار، الضمانة الأكيدة لتمتع القوافل التجارية بالأمن المنشود على طول طريق الحرير. بهذا المعنى كانت ثمة أسباب كثيرة تحفز التجار على مناصرته وتقوية موقفه ضد دولة الخلافة. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن تحليل غزوات جنكيز خان بنحو مسهب أمر لا يتسع له الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه. إن نجاح القوم في حكم إمبراطورية عظيمة الأبعاد، إمبراطورية تبلغ مساحتها 33 مليون كيلومتر مربع (أي تزيد على مساحة الولايات المتحدة

(*) مع الخان. [المترجم].

الأمريكية الحالية بثلاثة أضعاف!)، أمر يصعب على المرء تفسيره فعلا. علما أن الانتصارات المغولية لم تتحقق بفضل استخدامهم السلاح بنحو ذكي وغاية في العنف والدموية فقط، بل بفضل حنكتهم الديبلوماسية أيضا، واهتمامهم المتميز بالمسائل الاستخباراتية. فقد درج القوم على إرسال سرايا الاستطلاع للتجسس على الخصم، وللتعرف على طبيعة الأرض، قبل قيام القوات المحاربة بالزحف على العدو. ووفقا لما يُقال فإن سوبوتاي الذي كان يُعتبر أهم قائد عسكري في إمبراطورية جنكيز خان خصص شهورا كثيرة لاستكمال المعلومات المخابراتية الضرورية لتحقيق النصر المؤزر عند الزحف على الإمارات الروسية وبولندا والمجر. وبما أن عمره كان قد تجاوز الستين، إبان الحروب، التي دارت رحاها في أوروبا، ولما كان قد غدا مترهل الجسم عظيم الوزن، وعاجزا عن امتطاء جواده، لذا فإنه درج آنذاك على مرافقة قواته راكبا عربة. وهكذا، فبينما كان سوبوتاي يقف على قمة إحدى الروابي لتوجيه قواته، وإصدار الأوامر والتعليمات القتالية، كان الأمراء المسيحيون، وريتشارد قلب الأسد على سبيل المثال، يقودون الجنود المقاتلين من على ظهور جيادهم، متجاهلين أن جلوسهم على أَظْهُر الجياد لا يسمح لهم بالإلمام بكل تفاصيل المعركة. وفي ربيع العام 1241 هزم سوبوتاي الجيوش الأوروبية في معارك كثيرة، وكان، وفقا لأغلب التقديرات، قاب قوسين أو أدنى من مواصلة الزحف باتجاه الغرب، لو لم يدفع خبر وفاة أوقطاي، ابن جنكيز خان، المغول إلى وقف العمليات الحربية.

من ناحية أخرى، لا مراء في أن التستر المتقن على التقنيات الحربية الجديدة، وإخفاءها عن عيون العدو، كان ركنا آخر في استراتيجية الحملات المغولية. وهكذا، وعلى رغم أن جلال الدين بن علاء الدين محمد الثاني، شاه خوارزم، كان على علم مسبق بزحف المغول إلى بلاده، فإنه لم يكن يعلم أن المغول قد تعلموا من الصينيين استخدام المنجنيق والمتفجرات في اختراق أسوار المدن المحصنة. وفيما كان الخوارزميون يأملون أن يبدد المغول طاقاتهم في حصار لا جدوى منه، نجح القوم في الاستيلاء أولا على العاصمة أوركنش (Urgench)، ثم على كامل تراب مملكة محمد الثاني. وكانت

مدينة أوركنش، الواقعة حاليا في أوزبكستان، قد تعرضت في العام 1221 إلى مذابح نادرة المثال في تاريخ العالم، ودُمرت بالكامل وسُويت بالأرض. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) قد صنفت آثار هذه المدينة ضمن تراث الإنسانية.

إن ممارسة الحكم في هذه الإمبراطورية الشاسعة الأبعاد، كان يفترض معها التوفر على شبكة اتصالات عالية الكفاءة، وقاعدة بيانات من شأنها أن تزود المهتمين بالمعلومات الضرورية الخاصة بالشعوب الأجنبية وبماهية التحولات الجارية في صفوف هذه الشعوب. والملاحظ في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه أن جنكيز خان اعتمد اعتمادا كبيرا على شبكة محطات البريد المنتشرة على امتداد أهم الطرق، لاسيما أن المسافة الفاصلة بين محطة وأخرى في هذه الطرق لم تكن تزيد على سَفَرِ يوم واحد، وذلك تلبية لسد حاجة السعاة إلى الغذاء، وحاجة الجياد إلى العلف. أما بشأن المعلومات الاستخباراتية فإن الأمر الأكيد هو أن جنكيز كان يستقي معظمها من التجار المسلمين في المقام الأول، الذين كانت تربطهم بالصين علاقات متينة منذ مئات السنين. وأقدم التقارير المعدة بهذا الشأن - أو لنقل أقدم تقرير حفظه لنا التاريخ - هو التقرير المكتوب في العام 851 من قبل شخص يدعى سليمان[44]. فهذا التقرير والتقارير المشابهة له تشهد أن المسلمين كانت لديهم معلومات دقيقة ومعرفة جيدة عن أواسط وشرق آسيا. وهكذا، كان المطلوب في هذا السياق هو «الاغْترِاف» من معلوماتهم ومعارفهم بأوسع قدر ممكن. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن هذا النشاط الاستخباراتي كان عاملا جوهريا في تحقيق التوسع المغولي الذي لم يكن له أن يتوقف لولا الهزيمة المصرية التي ألحقتها جيوش المماليك، في العام 1260، بالمغول في معركة عين جالوت (في فلسطين).

وكان المغول يقيمون روابط متينة مع حكام مسيحيين. بل إنهم حاولوا التدخل ديبلوماسيا وعسكريا في الحروب الصليبية. فالبابا إنوسنت الرابع حاول من جانبه، كسب المغول لتأمين سلامة الدول المشاركة في الحروب الصليبية. ومن أجل هذه المهمة أرسل البابا الراهب الفرنسيسكاني يوهانس

بلانو كاربيني، في العام 1245، إلى خان المغول. وكان يوهانس قد كتب مقالة مسهبة خصصها لوصف بعثته هذه. ومن حسن المصادفات أن التاريخ حفظ لنا هذه المقالة[45]. وهكذا نشأ تواصل ديبلوماسي دام بضع سنين بعث، في سياقه، خان المغول مواطنا مغوليا مسيحيا، وبعث ملك فرنسا لويس القديس(*) سفارة برئاسة أندريا لونجيمو، الراهب الدومنيكاني، الذي كان يجيد التحدث باللغة الفارسية. بيد أن الراهب الفرنسيسكاني البلجيكي الأصل جيوم ده روبروك Guillaume de Rubrouck، هو الذي نجح في سياق سفارته العائدة إلى نهاية العام 1253 ومطلع العام 1254، في زيارة العاصمة المغولية قراقورم التي كان قد مضى على تأسيسها، وقتذاك، بضعة عقود. وحتى في العصر الراهن لايزال تقريره جديرا بالقراءة، لاسيما أنه كان من أوائل التقارير التي نقلت للغرب المسيحي أخبار شعوب أواسط وجنوب شرقي آسيا[46]. ويتحدث هذا التقرير أيضا، وبنحو مستفيض، عن نظام البريد والاستخبارات المغولي.

وبعد عقدين من ذلك التاريخ توجه ماركو بولو إلى الصين، مصطحبا معه أباه وعمه. ورجع ماركو هو وصحبه إلى البندقية، إلى موطنهم الأصلي، في العام 1295، أي بعد انقضاء 25 عاما. إن ماركو السائح الذي عمل في العديد من المرات ساعي بريد في خدمة الحكام الشرقيين، كان بكل تأكيد يعلم علم اليقين أن عمله هذا كان يُسخر للأغراض الاستخباراتية أيضا. فمحطات البريد، المسماة jami، كانت أيضا مراكز لتداول معلومات من كل الألوان. وكان أودوريكو دا بوردينون (Odorico da Pordenone)، الذي عاش في عشرينيات القرن الرابع عشر، قد أيّد هذا الاعتقاد بشكل قوي. فوفقا لوصفه فإن سعاة البريد الذين تتقاطع مسالكهم في هذه المحطة أو تلك من محطات البريد كانوا يتبادلون شفويا مختلف المعلومات، ويصوغون من معلوماتهم هذه بعد عودتهم إلى أوطانهم تقارير يرفعونها إلى البلاط، كأخبار حديثة ترسم صورة عن حقيقة الواقع السائد في هذا الإقليم أو ذاك[47].

(*) أي لويس التاسع، صاحب فكرة الغزو الفكري للعالم الإسلامي. [المترجم].

ويروي تقرير عائد إلى العصر الذي نحن بصدد الحديث عنه أنه كان على المسافرين الراغبين في اجتياز الحدود الصينية أن يُبرزوا جوازات سفر تحتوي على صورة الشخص، أي على رسم مخطوط، وذلك للقبض على الجواسيس المتسترين خلف وثائق مزورة. وكان الرحالة المغربي الأمازيغي ابن بطوطة قد وصف الصين قائلا: «وبلاد الصين آمن البلاد وأحسنها حالا للمسافر. فإن الإنسان يسافر منفردا مسيرة تسعة أشهر، وتكون معه الأموال الطائلة، فلا يخاف عليها. وترتيب ذلك أن لهم في كل منزل ببلادهم فندقا، عليه حاكم يسكن به في جماعة من الفرسان والرجال، فإذا كان بعد المغرب أو العشاء جاء الحاكم إلى الفندق ومعه الكاتب لكتابة أسماء جميع من يبيت به من المسافرين، وختم عليها، وأقفل باب الفندق عليهم. فإذا كان بعد الصبح جاء ومعه كاتبه، فدعا كل واحد باسمه وكتب به تفصيلا، وبعث معهم من يوصلهم إلى المنزل الثاني له. ويأتيه ببراءة مِن حاكمه أن الجميع قد وصلوا إليه... وهكذا العمل في كل منزل ببلادهم... وفي هذه الفنادق جميع ما يحتاج إليه المسافر...، وخصوصا الدجاج والإوز، أما الغنم فهي قليلة عندهم»[48].

المخابرات في المؤلفات السياسية والدينية

وتشكل تقارير الرحالة والبعثات الديبلوماسية ينبوعا غزيرا للحصول على معلومات بشأن الأساليب الاستخباراتية، التي جرى تطبيقها في العصر القديم وفي القرون الوسطى. والأمر الأكيد هو أن العثور على هذه المعلومات يتطلب جهودا لا يستهان بها في كثير من الأحيان، وذلك لأن التنظيمات والأساليب الاستخباراتية في الأغلب يجري التعتيم عليها بكل السبل المتاحة. من هنا فإن كثيرا منها لا يعرفه المرء إلا ظَنّا أو توجسا. بيد أن هذه الحقيقة لا تمنع من الإقرار بأننا نعثر في بعض هذه التقارير على وصف جيد لهذه التنظيمات والأساليب، أعني وبنحو مخصوص تلك المؤلفات القديمة العهد الدارسة شؤون الحكم، رغبة منها في إرشاد أمير البلاد إلى أساليب الحكم الرشيد، أي المؤلفات التي تستعرض الأمور من

وجهة نظر سياسية معيارية، أو من أجل تقديم النصائح العسكرية لقائد الجيش أو لأمير البحر.

ومن بين الأمثلة الكثيرة لعمليات التجسس المشار إليها في المؤلفات التاريخية، وفي الأدبيات الصينية القديمة أيضا، يحظى مؤلف صن تسو (Sunzi)، الموسوم «فن الحرب» بأهمية متميزة. وكان المؤلف قائدا عسكريا مظفرا حقا. وعاش هذا القائد العسكري في نحو العام 500 ق. م، وبسبب ذيوع صيته، والوثوق بخبرته في فنون الحرب والقتال، طلب منه، كما تقول بعض الروايات، هولو (Helü)، ملكُ الدولة التي كانت تسمى وقتذاك مملكة فو (WU)، أن يؤلف كتابا يضع فيه خلاصة خبرته وعصارة تجاربه. وهكذا، وتلبية لطلب الملك، نشأ كتاب «فن الحرب» ذو الثلاثة عشر فصلا. ولا تفوتنا الإشارة في هذا السياق إلى أننا لن نعير اهتماما يذكر هنا للجدل السائد حول ما إذا كان هذا الكتاب تلخيصا لمؤلفات أخرى، أم أنه كان كتابا قائما بذاته. فالأمر الأكثر أهمية هو أننا حيال كتاب صارم في تعبيراته، شامل في عرضه للعوامل الحاسمة في إدارة العمليات الحربية الظافرة، لا بل إننا لا نشطّ أبدا إذا قلنا إنه أشمل من هذا بكثير. فهو يتناول، في الواقع العملي، مجمل أركان السياسة الأمنية الداخلية والخارجية[49]. من هنا، فإن وسمه بأنه كتاب كلاسيكي إنما هو استهانة أكيدة به، فهو لم يترك بصماته على ماو تسي تونغ فقط، بل على استراتيجيين غربيين أيضا، وعلى الفكر الاستراتيجي الملحوظ في الحياة الاقتصادية من دون أدنى شك. وبهذا المعنى، فإن كتاب صن تسو «فن الحرب»، تفوق على كل المؤلفات الأخرى المخصصة لدراسة فنون القتال. وتناول المؤلف في اثني عشر فصلا مختلف المجالات، ابتداء من التخطيط للمعركة الحربية، وانتهاء بتنظيم الجيوش، مرورا بالمسائل الجزئية الخاصة بالعمليات التكتيكية. وخصص الفصل الأخير (الفصل الثالث عشر) للموضوعات المتعلقة، ليس باستخدام الجواسيس فقط، بل للموضوعات أيضا ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بسياسة الهيمنة والتسلط.

وفي بادئ الأمر، يتناول صن تسو أهمية المعلومات الاستخباراتية، مشيرا إلى أنه يرى أن هذا النشاط ما هو، من حيث الجوهر، إلا «المعرفة المسبقة»، التي لا يحصل عليها المرء، وفقا لتصوراته، لا من الجن والقوى الغيبية، ولا من الأرواح والأشباح، والنجوم والكواكب، ولا من نتائج مستخلصة من حالات مشابهة، بل من «الذين لديهم معرفة دقيقة بالأحوال السائدة في صفوف العدو» - أي من الجواسيس أو من مسؤولين يُعتد برأيهم. وبثقة عالية بالنفس يُقَسِّم صن تسو الجواسيس إلى خمسة أصناف، وذلك من أجل التمييز بين طرق حصولهم على المعلومات وأسلوبهم في الحياة، والأساليب التقنية التي ينتهجونها في سياق عملياتهم التجسسية. واللافت للانتباه أن صن تسو يرى أن سائر النشاطات الرامية إلى التأثير في الخصوم وفي البيئة المحيطة بهم، والمخصصة لتوجيه العميل الذي أمكن إقناعه بتغيير ولائه، وقيادة الجواسيس «الموتى» بنحو مخصوص، أي العملاء الذين يزودون العدو بمعلومات زائفة، وينفذون الاغتيالات، نعم إن كل هذه النشاطات، تدخل، وفقا لوجهة نظره، في خانة النشاط التجسسي. وبلغة العصر الحديث يمزج صن تسو هنا عمليات الحصول على المعلومات الاستخباراتية بالعمليات الخفية، العاملة تحت غطاء (covert operations)، أي الشبيهة بعمليات التجسس الدارجة بين الدول العظمى حاليا.

وفي عرضه هناك موضوعان يستحقان فعلا تسليط الضوء عليهما بشكل مركز. فمن ناحية هناك الجانب المالي، فهو يرى أن «العمليات الحربية الكبيرة تنطوي على أعباء مالية مرهقة لكاهل الشعب. بيد أن إهمال التعرف على الوضع السائد لدى العدو، تهيبا من تحمل تكاليف التجسس، إنما هو تصرف لا ينم عن مشاعر إنسانية ولا يتساوق مع خصائص القائد العسكري المخلص لعمله أو مع وظيفة المستشار الحكومي أو القائد (السياسي) الحكيم. (...) فلا أحد يجوز أن يكافأ بأعلى من المكافأة التي تُدفع للجاسوس». من ناحية أخرى يرى صن تسو أن التعامل مع الجاسوس يتطلب قدرا كبيرا من الذكاء، ويفترض أن تكون لدى القيادة المشرفة على عمل الجواسيس مزايا حميدة وشمائل طيبة. «فبلا قدرات ذهنية عالية،

ومعرفة (واسعة بالنواحي العملية)، لن ينجح المرء في استخدام الجواسيس بالنحو المثمر. على صعيد آخر لا يجوز استخدامهم بلا عواطف إنسانية، وبلا إدراك لمعنى العدالة، فمن خلال الاهتمام بهم والاعتناء بوضعهم يحصل المرء منهم على الحقيقة المنشودة».

وإذا أردنا تقييم الموضوع من وجهة نظر اقتصادية بحتة، أعني إذا أردنا أن ننظر إلى موضوع النشاط الاستخباراتي من خلال زاوية الربح والخسارة، فليس ثمة شك في أن الغلبة ستكون لكفة الربح، فهي الأكثر وزنا بكل تأكيد، إذا ما قارنا هذا الربح بالمخاطر الناجمة عن جهلنا بالحالة السائدة لدى العدو. بيد أن القول بأن التجسس ينطوي على تكاليف باهظة جدا، لا يُقصد به، بأي حال من الأحوال، التكلفة الحسابية، التكلفة التي نعبر عنها بالأرقام المطلقة، بل المقصود هو التكاليف التي ستنشأ في المنظور النسبي، أي التي ستنشأ عند مقارنتها بالنتائج التي ستتحقق عند الاقتصاد في تمويلها، أو عند إنفاقها، أي تلك التكاليف بالنحو غير القويم. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن هذا الربح يتحقق فقط حينما تُخصَّص النفقات لمكافأة الجاسوس ولتغطية حاجات القيادات العسكرية والسياسية الوطنية المسؤولة عن إدارة النشاط الاستخباراتي. بيد أن صن تسو يتجاهل كلية تناول موضوع المهنية في إدارة النشاط الاستخباراتي. فمبادئه الخاصة بالشأن الاستخباراتي توجه حديثها صوب شخص الحاكم أو شخص قائد الجيش. بهذا المعنى فإنه يركز منظوره على الأشخاص، وليس على جهاز بيروقراطي، على مؤسسة حكومية تعمل وفق مبادئ تقسيم العمل. ومع أن الصين كانت قد سبقت أوروبا، بزمن طويل، من حيث امتلاكها مقومات الدولة الرسمية، فإن من حقائق الأمور أيضا أنها لم تتوافر على جهاز مخابرات رسمي شامل في تنظيمه إلا في نهاية الألفية الأولى من التاريخ الميلادي[50]. وتنطبق هذه الحقيقة على الأقاليم النائية عن مركز الحكم بصورة خاصة. وكيفما كانت الحال ففي بادئ الأمر كان أصحاب الشأن الاستخباراتي موظفين لم تكن عناوين مناصبهم تفشي حقيقة مهماتهم الرسمية قط. على صعيد آخر ظلت السرية شأنا ضروريا، ليس لعمليات التجسس فقط، بل لجهاز المخابرات أيضا. «... فلا

شيء أكثر سرية من الجاسوسية»، وفقا لما كتبه صن تسو. بيد أن القانون الجنائي [الصيني] أشار باستمرار إلى أن إفشاء أسرار الدولة والتجسس لمصلحة العدو خيانة تستحق أقصى العقوبات. وفي حالة الخيانة العظمى لم يكتفِ أصحاب الشأن بإعدام الجاني فقط، بل كانوا أيضا يهددون أسرته وأقرباءه بالتعرض للعقاب. وهكذا، كان الجميع على علم أكيد بأن السكان يخضعون - في أزمنة الحروب بصورة خاصة - إلى نظام تجسسي شامل ومحكم، علما أن السياح والرهبان والمتنبئين بالغيب والحرفيين المتجولين كانوا من أكثر الجماعات إثارة للشُّبهات.

وفي الهند القديمة، أيضا، كان هناك تقليد متقدم في ممارسة النشاط الاستخباراتي، تقليد استلهم، على ما يبدو، الأفكار والمبادئ السياسية التي نادى بها كاوتيليا (Kautilya)، المفكر الهندي الذي عمل وزيرا ذا شأن كبير في حكومة الملك جاندرا غوبتا (Candragupta) الذي حكم مملكة ماوريا (Maurya)(*)، من العام 320 إلى العام 297 ق. م. وثمة غموض كبير بشأن مؤلف الكتاب المسمى «الأرثا ساسترا» (Arthashastra). وأغلب الظن أننا هنا إزاء نص أسهم في كتابته مؤلفان عاشا في حقب مختلفة، إذ إن الاعتقاد السائد هو أن الفارق الزمني بينهما كان قد بلغ نحو 100 عام. ومهما كانت الحال فإن هذا المؤلَّف عُثر عليه وتُرجم إلى لغات أخرى في وقت متأخر جدا في مطلع القرن العشرين. والأمر الذي لا شك فيه هو أن هذا النص يعكس جوانب مهمة من الثقافة السياسية وأساليب الحكم في الهند القديمة[51].

والنبرة العامة في هذا المؤلّف هو أن أهمية النشاط الاستخباراتي تكمن في سوء الظن بطبيعة بني البشر. فالرعية، أي عامة الناس، يُنظر إليهم على أنهم يشكلون خطرا محتملا على سلطة الملك. من هنا فإن حراسته والتعرف في ذات الوقت، بلا كلل أو ملل، على نيات أعدائه مهمة سياسية

(*) هي أول مملكة كبيرة في الهند (322 ق.م - 185 ق.م) في منطقة «ماغدا» (بيهار حالياً) وسميت ماوريا نسبة إلى سلالة ماوريا. [المحرر].

مهمة جدا. ويتبين من هذا التصور أننا حيال أمر تضرب جذوره في تصورات موغلة في القدم، تصورات دأبت على الحديث عن عيون الملك، عن عيون ترى وترصد، حتى حينما يغمض الملك جفنيه ويخلد إلى نوم عميق. وخلاصة القول أن هذا المؤلف يرى أن ممارسة الحكم بلا مراقبة وتجسس أمرٌ لا يُعْقَلُ مُطْلَقا. من هنا لا غرو أن يتحدث الديبلوماسي الإغريقي ميغاستينيس (Megasthenes)، الذي حفظ التاريخ شيئا من ملاحظاته بشأن بعثته إلى بلاط الملك الهندي المذكور آنفا، أعني الملك جاندرا غوبتا، عن وجود طبقة أو طائفة اجتماعية منغلقة على نفسها (Caste)، تتكون من مراقبين مكلفين بمراقبة السكان وإبلاغ الملك بما يستجد من أمور وأحداث. علما أن الكلمة الإغريقية التي استخدمها الديبلوماسي الإغريقي هنا هي (episkopoi)، والتي تعني الرقيب، والجاسوس أيضا. ومهما كانت الحال فقد جعلت الكنيسة المسيحية من هذا السفير أسقفا في الزمن اللاحق.

وكما هي الحال عند صن تسو درج المفكر الهندي، أيضا، على ربط ممارسة الحكم بشخص الملك، أعني على اعتبار الملك هو الحاكم المطلق الذي بيده زمام الأمور، وأن من واجبه تخصيص جزء من يوم عمله المشتمل على ثمانية أجزاء للنظر في المناحي الأمنية ومراجعة المسائل الاستخباراتية. ويُشار هنا بصريح العبارة إلى المعلومات التي ينقلها الجواسيس، والمحادثات مع العملاء السريين، والنتائج التي تتمخض عن استجواب هؤلاء العملاء. وعلى ما يبدو كان المراد من الإسهاب في ذكر هذه الموضوعات هو التعبير عن أهميتها والإشارة إلى تقسيمها بنحو منطقي إلى ميادين عمل مختلفة، إذ ليس من المتوقع أبدا أن يرعى الملك هذه الميادين بنحو شخصي، دائما وأبدا وفي كل الأحوال. فتسلم المعلومات واختبار صدقيتها يأخذ، بكل تأكيد، حيزا زمنيا كبيرا لاسيما أن العادة كانت قد جرت هنا أيضا، أعني كما هي الحال بالنسبة إلى القضايا الجنائية، على أن يشهد ثلاثة أفراد على صدقية المعلومات.

والأمر اللافت للنظر، في الوصف المتباين للعملاء، أن المرء كان يستعين، بنحو متميز، بأفراد ليسوا سوى أناس يعيشون على هامش المجتمع، أناس فاشلين في حياتهم أو أنهم فئة أُبعدت، بنحو ما، عن «الحياة العادية».

ولا يضيف كتاب «الأرثا ساسترا» (Arthashastra) إلى قائمة الجواسيس الجوالين، المخبريَن وناقلي الرسائل فقط، بل يضيف إليهم رهبانا هنودا أيضا ظلوا يكسبون قوتهم عن طريق طلب الصدقة من العامة، على رغم أنهم خانوا عقيدتهم عندما تحولوا إلى مخبرين. كما ألحق بهم مزارعين أصبحوا معدمين بعدما فقدوا كل ما لديهم من مال، وزهادا اعتادوا حياة الترحال بصحبة تلامذتهم. فالمسؤولون عن عمليات التجسس كانوا واثقين بأن أناسا من هذا القبيل يتطلعون بكل السبل لكسب بضعة دراهم يسدون بها رمقهم.

أما بالنسبة إلى الصنف الآخر من العملاء، أعني العملاء الجوالين، فإن المطلوب منهم هو التجسس على كبار موظفي الإمبراطورية ومراقبة أفعالهم ونياتهم. من ناحية أخرى كانوا مطالبين بإنجاز مهمات خاصة وتنفيذ اغتيالات وفق الطلب. وبما أن مهمة التجسس على كبار موظفي الدولة تفترض استخدام أفراد لا يثيرون الشبهات، لذا جرت العادة بالاستعانة بالأرامل، وبأولئك الأرامل بنحو مخصوص اللواتي يتحدرن من طبقة البراهمة المتميزة في مكانتها الاجتماعية، وذلك لأنهن يستطعن الاتصال بالفئات المتميزة في المجتمع الهندي بيسر نسبيا. أما مهمة تنفيذ الاغتيالات فإنها كانت تحتم اختيار رجال ذوي شكيمة قوية، وشجاعة متميزة، أي أنها كانت تحتم الاستعانة بعملاء يتقنون نصب الكمائن، وقادرين على فهم الفنون المختلفة الدارجة في تفسير الإشارات والتنبؤ بالغيب وفنون السحر والشعوذة. وهكذا، وبصفتهم طباخين ونُدل وخدما وحلاقين استطاع هؤلاء العملاء الاقتراب بنحو مباشر من الأفراد المستهدفين. وينطبق الأمر ذاته على الحُدْب والموسيقيين والراقصين والمهمشين اجتماعيا، فهؤلاء أيضا يسهل عليهم الاقتراب من الأفراد المقرر اغتيالهم. كما يجري، في المؤلف المذكور، أعني في كتاب «الأرثا ساسترا»، الحديث عن تنظيم سري يديره رئيس جباة الضرائب، مستخدما أفرادا معينين، بمن في ذلك المعتوهون وكفيفو البصر، وذك للتعرف على قيمة الدخول المعتم عليها - تهربا من دفع الضريبة للسلطات.

كما يجري بإسهاب وصف الاختبارات التي يتعين على هؤلاء العملاء اجتيازها، للتأكد من صلاحيتهم وولائهم: فالملك يتظاهر بأنه تصرف بنحو

يخالف تعاليم العقيدة الدينية، اعتقادا منه أن اعترافه المزعوم «سيحظى «بإعجاب الجميع». بيد أن الجواب المطلوب فعلا هو الاعتراض على تصرف الملك وعلى رأي الأغلبية. وفي سياق آخر يتظاهر أحد قادة الجيش بأنه ينوي تنفيذ مؤامرة ضد الملك. بيد أن العميل المخلص في ولائه يرفض، بكل إصرار، المشاركة في المؤامرة المزعومة. ويسوق الكتاب مثالا يدور حول وزير همس له أحدهم بأن زوجة الملك مغرمة به وتهيم به شغفا، ومن ثم فإنها ستمنحه مكافأة مجزية. بيد أنه كان حكيما ولم يكن يريد لرأسه أن يُقطع عن جسده. وهكذا رأى أن من الأفضل له أن يرفض بكل السبل العرض المغري.

وتتأتى أعظم المخاطر من جانب الأمراء وبقية أفراد العائلة المالكة، فهؤلاء يتوافرون، أكثر من غيرهم، على الفرص المناسبة لتنحية الملك واستبداله بملك آخر. وهكذا، لا بد من تحييد خطرهم، وذلك من خلال إخضاعهم إلى رقابة دقيقة، والتعرف على طباعهم، ومناحي الضعف في شخصياتهم بصورة خاصة. ووفقا لتصورات الكتاب الهندي المذكور فإنه لا مندوحة، في الحالات القصوى، عن تكليف أحد العملاء باغتيالهم. ودرج الهنود، في هذا السياق، على الحديث عن توافرهم على «قضاء جنائي صامت» يعمل بجوار القضاء الرسمي[52].

ولإضعاف قوى الأعداء يقترح الكتاب تنفيذ حزمة من أساليب مختلفة. فالمقتدرون من العملاء ينبغي أن يَبثوا في صفوف السكان شائعات مضللة. كما ينبغي أن يعرض بعض المعادين للملك، زعما، خدماتهم على الملوك الأجانب، والظهور بين يدي هؤلاء الملوك بمظهر يوحي بأنهم جديرون بالثقة بكل تأكيد، وذلك للتعرف على نياتهم وعلى طبيعة العلاقات السائدة في بلاط كل واحد منهم. على صعيد آخر كان مسموحا الاستعانة بالسفراء لجمع معلومات سرية عن ملك الدولة الجارة.

من ناحية أخرى اشتمل كتاب «الأرثا ساسترا» على قوائم تحدد رواتب العملاء. وخلافا لصن تسو تتسم الرواتب بتواضع كبير. فراتب أعلى جماعة في سلم العملاء الجواسيس كان يبلغ 1000 باناز (Panas) فقط، أي أنهم كانوا يتقاضون الراتب نفسه الذي يتقاضاه المتكهنون بالغيب والمنجمون والفلكيون

والشعراء والمغنون. أما رواتب الواشين والنمامين، أي الذين يفشون أسرارا غير مهمة، فإنه لم يكن يتجاوز 250 باناز، أي ما يعادل أجر الممثل المسرحي.

وغني عن البيان أننا لا نستطيع إقامة الدليل على مدى التقيد بتنفيذ هذه الاقتراحات والتوصيات. فكل ما نعلمه هو أن هذه الاقتراحات والتوصيات جرى التقيد بها في أحايين معينة. فعلى سبيل المثال تتحدث القصائد الملحمية السنسكريتية بإسهاب عن عمليات التجسس والمؤامرات. بيد أن الهند القديمة لم تتوافر على مؤلفات تاريخية تضاهي المؤلفات التي عرفتها الثقافات الأخرى. وهكذا، وبصرف النظر عن المؤلفات النظرية المخصصة لدراسة أنظمة الحكم، أعني مؤلفات من قبيل كتاب «الأرثا ساسترا» المتميز فعلا، فلا مندوحة لمن يريد العثور على أدلة تاريخية حول مدى تنفيذ المقترحات والتوصيات المذكورة آنفا، عن إمعان النظر في الإشارات الموجودة بين سطور المؤلفات الأدبية. ومهما كانت الحال، فإن الملاحظ هو أن جهاز المخابرات في الهند الحديثة - أعني الجهاز المسمى «مكتب المخابرات الهندي (Intelligence Bureau) والجهاز الذي حلّ مكانه - يؤكد منذ ستينيات القرن العشرين، أنه يستلهم الأفكار والمبادئ السياسية، التي نادى بها كاوتيليا (Kautilya)، وأنه، من ثم، أقدم جهاز استخبارات في العالم أجمع[53].

على صعيد آخر يقدم كتاب العهد القديم عامة، وقصة خروج اليهود من مصر بصورة خاصة، أعني القصة العائدة إلى العام 1490 ق. م وفقا لتقديرات بعض المؤرخين، عرضا دينيا وأدبيا لعمليات تجسس نُفذت في التاريخ القديم. وتجسد هذه القصة لب صراع هذا الشعب مع دينه وربه يهوا. ومع هذا تظل الصراعات العرقية والشخصية والاختلافات حول شخصية موسى وحول أهمية دوره - مقارنة بالدور الذي مارسه قياديون آخرون - عاملا حاسما في تحديد مسيرة هذه الدراما البشرية. كما يتحدث هذا الكتاب عن قوة الإرادة السياسية والاستراتيجية طويلة الأجل، التي قادت، في نهاية المطاف، إلى الاستيلاء على بلاد كنعان، التي كان الرب قد بشر إبراهيم بها(*).

(*) زعماً. [المترجم].

والأمر الواضح في هذا كله أن القصة الإنجيلية تشير، حقا، إلى أن الاستيلاء على بلاد كنعان كان قد تم بأقسى أساليب الإكراه. «إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كلّ سكان الأرض من أمامكم وتمحون جميع تصاويرهم وتبيدون كلّ أصنامهم المسبوكة وتخربون جميع مرتفعاتهم. تملكون الأرض وتسكنون فيها لأني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها...»[54]. ومعنى هذا أن الاستحواذ على بلاد كنعان، وتشريد سكانها الأصليين عن بكرة أبيهم كان تكليفا أمرهم به ربهم!

ومع أن موسى اتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ هذه المهمة، فإنه لم يكن مسموحا له، وفقا لأوامر ربه، بأن ينفذها حتى النهاية. «ثم كلم الربُّ موسى قائلا: أرسل رجالا ليتجسسوا أرض كنعان التي أنا معطيها لبني إسرائيل. رجلا واحدا لكل سبط من آبائهِ ترسلون. كل واحد رئيسٌ فيهم».[55] ويذكر كتاب العهد القديم أسماء الرجال الذين أرسلهم موسى، وماهية المهمة التي كلفهم بها: «اصعدوا من هنا إلى الجنوب واطلعوا إلى الجبل وانظروا الأرض ما هي. والشعب الساكن فيها أَقويٌّ هو أم ضعيفٌ. قليلٌ أم كثيرٌ. وكيف هي الأرض، التي هو ساكنٌ فيها أَجيّدة أم رديّة(*)، وما هي المدن التي هو ساكنٌ فيها أَمخيّماتٌ أم حصون. وكيف هي الأرض أَسمينةٌ أم هزيلة، أَفيها شجرٌ أم لا. وتشدّدوا فخذوا من ثمر الأرض، وأما الأيام، فكانت أيام باكورات العنب». وإذا أردنا وصف هذه المهمات، بمصطلحات دنيوية، فإن بوسعنا أن نقول إنها كانت أعمالا تجسسية اختلطت فيها الأهداف العسكرية بالأهداف الاقتصادية.

ودخل الجواسيس بلاد العدو فرادى، وذلك لكي يفلحوا في الفرار إذا ما انكشف أمرهم. ثم رجعوا من تجسُّس الأرض بعد أربعين يوما. بيد أن تقاريرهم أسفرت عن اندلاع أزمة عنيفة في صفوف زعماء بني إسرائيل. فقد أخبروه وقالوا له «قد ذهبنا إلى الأرض التي أرسلتنا إليها، وحقا إنها تفيض لبنا وعسلا وهذا ثمرها. غير أن الشعب الساكن في الأرض معتزٌ والمدن

(*) كذا في الأصل. [المترجم].

حصينة عظيمة جدا». وتحدثوا عن عمالقة ساكنين هناك، في إشارة منهم إلى ما لدى بني عناق من قوة ضاربة مثيرة للفزع. فـ«... جميع الشعب الذي رأينا فيها أُناسٌ طوال القامة. وقد رأينا هناك الجبابرة بني عناق من الجبابرة. فكنا في أعيننا كالجراد وهكذا كُنَّا في أعينهم»[56].

وهكذا نشأت في صفوف بني إسرائيل أزمة مأساوية حقا، أزمة دب خلالها صراع مرير بين جماعتين. جماعة تذمرت على موسى وعلى أخيه الأكبر منه سنا هارون، وتمردت عليهما وطالبت بأن يُرجَما بالحجارة. فغضب عليهم رب بني إسرائيل، وهدّدهم بالدمار الماحق، قبل أن يتوسل إليه موسى فصفح عنهم(*). وكان اثنان من رؤسائهم، أعني يشوع بن نون وكالب بن يفنّة، قد أدليا بتقييم إيجابي جيد للوضع، إذ: «... كلّما كلّ جماعة بني إسرائيل قائلين. الأرض التي مررنا فيها لنتجسّسها، الأرض جيدة جدا جدا. إن سُرَّ بنا الربّ، يُدخلنا إلى هذه الأرض ويعطينا إياها أرضا تفيض لبنا وعسلا. إنما لا تتمردوا على الرب ولا تخافوا من شعب الأرض لأنهم خبزنا. قد زال عنهم ظلُهم والرب معنا. لا تخافوهم»[57]. بيد أن الاثنين عجزا عن إقناع الجماعة، في بادئ الأمر على أدنى تقدير. وهكذا غضب الرب على بني إسرائيل، فقال لهم لن تدخلوا الأرض التي رفعت يدي لأُسكِننكم فيها ما عدا كالب بن يَفنَّة ويشوع بن نون. ومعنى هذا أن الجماعة التي صدقت قول يهوا هي فقط التي ستدخل البلاد الموعودة.

وبعد وفاة موسى انتقلت القيادة إلى يشوع. ولم يدم الأمر طويلا حتى أرسل يشوع رجلين جاسوسين سرا قائلا لهما: اذهبا إلى أريحا، وتجسسا عليها. غير أن أريحا كان يحكمها ملك كان لديه تنظيم عالي الكفاءة في مكافحة الجاسوسية، ومن ثم فقد تعرض الجاسوسان العبرانيان إلى رقابة محكمة. إذ سرعان ما تحصل أعوان الملك على معلومات دقيقة عن مكان إقامتهما، وحاولوا إكراه زانية اسمها راحاب على تسليم الجاسوسين. ونحن هنا لا نريد الخوض فيما إذا كانت هذه المرأةُ زانية فعلا أم لا، علما أن

(*) وفقا للرواية اليهودية. [المحرر].

أغلب الباحثين يظنون أنها كانت زانية فعلا. وربما أطلق المرء عليها هذه الصفة، لا لشيء إلا لأنها ما كانت متزوجة، وتصرفت بنحو غير متوقع من امرأة عادية. ويدرك المرء نباهة هذه المرأة، حين يمعن النظر في الأسلوب الذي انتهجته في تحويل زيارة الجاسوسين العبرانيين إلى استراتيجية لا تنقذ من خلالها حياة العميلين فقط، بل حياة عائلتها أيضا.

فهي ضللت، أولا فأولا، رجال مكافحة التجسس حينما قالت لهم بنحو لا يدع مجالا للشك إن العبرانيين غادرا المدينة، على رغم أنها كانت قد خبأت الرجلين على السطح، وورايتهما بِعِيدانِ كتّان لها منضّدة على السطح. واقترحت على الرجلين، من ثم، حلفا فيه مصلحة الطرفين، إذ قالت لهما: «علمت أن الربَّ قد أعطاكم الأرض وأن رعبكم قد وقع علينا وأن جميع سكان الأرض ذابوا من أجلكم. لأننا قد سمعنا كيف يبّس الربُّ مياه بحر سُوفَ قدامكم عند خروجكم من مصر، وما عملتموهُ بملكَي الأموريين اللذَين في عَبر الأردن: سجون وعوج اللذين حرَّمتموهما. سمعنا فذابت قلوبنا ولم تبْقَ بعدُ روحٌ في إنسان بسببكم. لأن الربَّ إلهكم هو الله في السماء من فوق، وعلى الأرض من تحت»[58].

لقد كانت راحاب محللة فطنة. فهي أدركت تردي معنويات شعبها وتفوق العدو عليهم، بما لديه من قوة، حازها ليس من إيمانه بيهوا فقط، بل من الأحداث والوقائع السياسية والحربية، التي خاضها في الماضي القريب. وفي واقع الحال فإن راحاب قد جعلت من العميلين العبرانيين وسيلة تستخدمهما في استراتيجية كفيلة بإنقاذ حياتها، إذ إنها قالت لهما: «فالآن احلفا لي بالرب وأعطياني علامةَ أمانة، لأني قد عملت معكما معروفا، بأن تعملا أنتما أيضا مع بيت أبي معروفا وتستحييا أبي وأمي وأخواتي وكل ما لهم وتخلّصا أنفسنا من الموت».

إن موافقة الرجلين على إبرام حلف، تلتزم بتنفيذه قيادتهما العسكرية، دليل أكيد على أنهما كانا يتحدران من عائلات ذات سلطان، وأن لهما علاقة متينة بيشوع. ومن الناحية العملياتية، أي من الناحية التكتيكية، فإن الميزة الكبيرة لهذا الحلف ما كانت تكمن في استعداد أسرة راحاب على

التواطؤ معهما فقط، بل في موقع منزلها المناسب، إذ كان منزلها يقع بحائط السور مباشرة، لا بل كانت فيه نافذة تطل على ما هو خلف السور، وتتيح للجاسوسين القدرة على التدلي منها والهروب. وكما تقول الرواية فإن راحاب جهزت، فعلا، الجاسوسين بحبل من خيوط القرمز، وذلك كإشارة يستدل المهاجمون العبرانيون من خلالها على مأوى أسرة راحاب.

وبعدما رجعا قابل الجاسوسان يشوع: «وقصّا عليه كل ما أصابهما. وقالا ليشوع إن الرب قد دفع بيدنا الأرض كلها وقد ذاب كلُّ سكان الأرض بسببنا»[59]. وكما هو مبين من الوصف الوارد في الإصحاح السادس من سفر يشوع، كان الاستيلاء على أريحا خليطا من تظاهرة دينية تدور حول تابوت العهد وصراخ وعياط منظّمين، وأصوات تتعالى من شدة الضرب بالأبواق. وما من شك في أن بوسع المرء أن يطلق على هذا كله صفة الحرب النفسية.

وسرعان ما باشر القوم بتنفيذ مذابح جماعية تقشعر لها الأبدان. «وحرّموا كلَّ ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف. وقال يشوع للرجلين اللذين تجسّسا الأرض ادخلا بيت المرأة الزانية وأخرجا من هناك المرأة وكل ما لها كما حلفتما لها. فدخل الغلامان الجاسوسان وأخرجا راحاب وأباها وأمها وإخوتها وكلّ ما لها وأخرجا كلّ عشائرها وتركاهم خارج محلة إسرائيل. وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما بها. (...) وسكنت(*) في وسط إسرائيل إلى هذا اليوم»(**) [60].

ويمكن تفسير هذه المكافأة من خلال قراءة دينية صرفة، أي في ضوء ما هو وارد في العديد من نصوص الأناجيل، بشأن العمل الذي نفذته راحاب «ترون، إذن، أن الإنسان يتبرر بالأعمال لا بإيمانه وحده. وهكذا راحاب البغي: أما برَّرها الله لأعمالها حين رحبت بالرسولين ثم صرفتهما في طريق آخر؟» - وفي رسالته إلى العبرانيين، يتحدث بولس عن الموضوع ذاته بكلمات مشابهة للكلمات التي استخدمها يعقوب في إرشاداته العملية، إذ إن بولس يقول إن

(*) أي راحاب وأهلها. [المترجم].

(**) وفقا للرواية اليهودية. [المحرر].

الله يرحم مَنْ ينفذ مشيئته[61]. والأمر اللافت للنظر هو أن هذه الرحمة لا تنسحب على الشخص المعني فقط، بل على كل أهله وممتلكاته. ويمكن قراءة تفاصيل المكافأة المذكورة من خلال منظور دنيوي بحت. فالمغزى الدنيوي من هذه المكافأة، التي مُنحت في سياق عملية استخباراتية، هو أن المتواطئين مع العدو سيحصلون على مكرمة عظيمة إذا ما نجح العدو في تنفيذ حساباته السياسية.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي لنا أن نفهم حبل راحاب القرمزي اللون على أنه كان إشارة واضحة إلى أهمية الرسائل والإشارات والعلامات السرية في النشاط التجسسي. وتطورت الإشارات السرية فاتخذت ضروبا مختلفة. وعموما يمكن النظر إلى الكتابة على أنها من أكثر ضروب الإشارات السرية شمولية، فهي لها القدرة على نقل التواصل اللغوي بين بني البشر، بنحو غير محدود، عبر الزمان والمكان.

الاستخبارات واستخدام الحروف والشفرات

حينما تطورت في بلاد ما بين النهرين أول أساليب الكتابة، لم يشغل الإنسان باله بالخوف من أن يطّلع على معنى النص المكتوب مَنْ لا شأن له بالموضوع[62]. فالكتابة، بحد ذاتها، كانت لغزا وسرا لا يحيط بمعناه إلا بضعة أفراد فقط. وفي بادئ الأمر كان الهدف من الكتابة هو تثبيت بيانات مهمة تتعلق بإنتاج المواد الغذائية وبتخزينها - أي أن الكتابة كانت فعلا سياسيا مهما جدا بالنسبة إلى ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد - واتسع، من ثم، مجال استخدام الكتابة، فصار المرء يستعملها في الإدارات الحكومية والشعائر الدينية أيضا. وكان المؤرخ الإغريقي هيرودوت قد أكد أن الهيروغليفية المصرية كانت «من مكونات الشعب»، وأن العديد من الأفراد كانوا يمتلكون ناصيتها.

وأغلب الظن هو أن التحول صوب الكتابة بالحروف، أعني الكتابة بالحروف المستلهمة من الخط اللاتيني، كما هي الحال في اللغات الحية الدارجة في وسط أوروبا وغربها، قد تم بفضل ما أنجزه الفينيقيون في هذا

المضمار، علما أن خطهم لم يكن يشتمل على حروف متحركة في بادئ الأمر، بل على حروف ساكنة أضيفت إليها النقاط وعلامات التشكيل، تماما كما هو دارج في الخط العربي أو العبري في العصر الراهن. وطورت حضارات أخرى الخط المُصَوَّر، فقد تطورت الكتابة المقطعية في الهند واليابان؛ والكتابة الرمزية في الصين. وكلما كانت هذه الكتابات أكثر تعقيدا، كانت أَوْفَق بالنسبة إلى العمل التجسسي، أو لنقلْ إنها كانت أَنْسَب، على أدنى تقدير، لتحرير الرسائل السرية. وبالعكس يُحتم الخط اليسير القراءة، والواسع الانتشار، ظهور حاجة ماسة إلى تطوير أساليب تحافظ على سرية المعلومات المدونة، واقتصارها على مجموعة الأفراد المستهدفين. وهكذا، لا مندوحة للمرء، الذي يمارس عملا استخباراتيا، من أن يمنح أساليب الكتابة السرية أكبر اهتمام.

ولعل أقدم مثال على هذه الحقيقة هو النص المكتوب بالهيروغليفية المصرية، فالصور المعبرة في هذا النص عن حروف معينة، لم تكن مألوفة أصلا وقتذاك. وفي بلاد ما بين النهرين ثمة نص مكتوب بالخط المسماري يشهد، بشكل واضح، على استخدام القوم عمليات التشفير، أي التعمية على معنى النص. ومن حيث الجوهر، يعتمد التشفير على مبدأ الاستعاضة عن الرمز أو المقطع برمز أو مقطع آخر، وعن الحرف بحرف آخر بقدر تعلق الأمر بالخط الذي يستخدم الأبجدية المألوفة. ولفك التشفير يحتاج متسلم النص المشفر إلى مفتاح مناسب؛ أي إن عليه أن يحيط علما بماهية النظام الذي استخدم في عملية التشفير عند الاستعاضة عن الحروف بحروف أخرى.

وكان السكيتال الإسبرطي (Skytale) من أشهر مفاتيح التشفير في اليونان القديمة. والسكيتال آلة تعمية بسيطة. فهي عبارة عن مخروط يُلف حوله شريط من الجلد تكتب عليه حروف مختلفة، تشكل كلمات وجملا مفهومة، فقط، حينما يكون لدى المستقبل مخروط من نفس القطر. ففي هذه الحالة فقط تصطف الحروف ثانية بنفس الطريقة التي كُتبت بها. ويستطيع المرء محاكاة مبدأ السكيتال بيسر. فهو يستطيع لف الورق العادي على عصا أو على قطعة خشبية مخروطية الشكل، والكتابة عليها، من ثم، باتجاه المحور.

فعند رفع الورقة عنها، سيلاحظ المرء أن الحروف المتتابعة لا تعطي أي معنى بغير العصا أو القطعة الخشبية المخروطية التي كُتب عليها النص.

ووَصَفَ المؤرخ الإغريقي بلوتارك، في مؤلفٍ تناول فيه سيرةَ حياةِ القائد العسكري الإسبرطي ليساندر، كيفية نجاح هذا القائد خلال حرب البيلوبونيز (431 - 404 ق. م) في صد هجوم مفاجئ شنه الفرس، وذلك لأنه استخدم آلة السكيتال لتوجيه رسالة مشفرة حذرت الخطوط الأمامية في الجبهة المعنية، مسبقا، من نوايا الجيوش الفارسية. إضافة إلى تبادل هذا النوع من الرسائل خلال العمليات الحربية يتحدث بلوتارك في سِفره هذا عن استخدام السكيتال في الرسائل المتبادلة بين القيادة السياسية المنتخبة وقادة الجيوش المحاربة. ومارس نظام التشفير هنا دور الوسيلة الأساسية، دورَ الآلةِ الناجعة لمراقبة القوات المقاتلة وتوجيهها صوب الهدف المنشود. من هنا نرى أن القيادة السياسية أرسلت إلى ليساندر، حالما انتهت حرب البيلوبونيز في العام 404، إنذارا وأمرا بالعودة إلى الوطن، وذلك لأنه تصرف في الطرف الغربي من آسيا الصغرى كأنه طاغية جبار في تعامله مع المدن المحررة من سلطان أثينا[63].

وفي هذه الصفحات من تاريخه يعطي بلوتارك وصفا دقيقا لآلة السكيتال[64]. غير أنه يروي، إضافة إلى هذا الوصف، قصة تشير إلى مناحي القصور الكامنة في هذا الأسلوب لنقل المعلومات، إذ من الصعوبة بمكان التحقق من صدقية المعلومة التي يجري تداولها. فكما هو معروف ضغط ليساندر على خصمه السياسي فارنابازوس، في رسالة مختومة، بضرورة سحب الاتهامات التي وجهها إليه. بيد أن فارنابازوس استبدل بالرسالة المتفق عليها نصا مختلف المضامين، ونسبه إلى ليساندر زورا، جاعلا الحديث عن الصدقية ثرثرة لا قيمة لها.

ولشرح سيرة ليساندر، التي كتبها بلوتارك بعد نحو 500 عام من وفاة ليساندر، لا مندوحة لنا من القول إن بلوتارك كان قد افترض، ضمنيا، إطلاع قراء مؤلفه على المؤلفات الكلاسيكية، أعني مؤلفات من قبيل كتاب توكيديدس (المعاصر لحروب البيلوبونيز) غير أنه مع هذا، رأى أن السكيتال آلة متميزة، لاتزال ماهيتها غير معروفة لدى معظم الإغريق. من هنا

نـراه يسـهب في الحديـث عـن خصائصهـا، ويقـدم وصفـا لهـا، تبنـاه مؤلفـون لاحقـون، كان مـن جملتهـم Gnaeus Gellius، المـؤرخ المولـود في القـرن التـالي، والـذي اقتبـس وصـف بلوتـارك بنحـو حـرفي تقريبـا. حتـى في مؤلفـات المسرحيـين الإغريـق أريسـتوفانيس وNikophron، وفي مؤلفـات زينوفـون، المـؤرخ المتحـدر مـن أثينـا، يعـثر المـرء عـلى الكثـير مـن الإشـارات إلى آلـة السـكيتال. ودفعـت كـثرة الإشـارات إلى آلـة السـكيتال مـؤرخ العـصر القديـم فولفغانـك كوهـوف إلى اسـتخلاص نتيجـة مفادهـا أن هـذه الآلـة غالبـا مـا أدت دورا محوريـا في تحديـد المصير الـذي آل إليـه الأبطـال التراجيديـون. وكيفـما اتفـق فقـد انطـوى تحـري الدقـة في نقـل محتـوى المعلومـات والرسـائل السريـة عـلى خدمـات جليلـة بالنسـبة إلى سياسـة إسـبرطة التوسـعية، غـير أن هـذه الآلـة عجـزت عـن الحيلولـة دون اندحارهـم بنحـو تاريخـي حاسـم[65].

ويعـثر المـرء في الحقبـة الإغريقيـة - الرومانيـة عـلى أمثلـة كثـيرة تـدور حـول رسـائل سريـة. واسـتغرق أحـد هـذه الأمثلـة وقتـا طويـلا جـدا، فقـد انتقـى أصحـاب الشـأن شـخصا مسـتعبدا حلقـوا رأسـه حتـى عظـم الجمجمـة وراحـوا يكتبـون عليهـا الرسـالة السريـة، ولم يكـن بوسـع هـذا المسـكين البائـس الانطـلاق فـورا لتسـليم الرسـالة إلى الطـرف المسـتهدف، بـل تعـين عليـه الانتظـار إلى أن ينمـو الشـعر ثانيـة ويُخفـي، بالكامـل مـا كتبـوا عـلى جمجمتـه. وينقـل البعـض هنـا وهنـاك أخبـار اسـتخدام لوحـات خشـبية طُليـت بمـادة الشـمع أو بمـادة مماثلـة، وذلـك لإخفـاء رسـالة سريـة. كـما جـرى في التاريـخ القديـم اسـتخدام حبر غـير مـرئي يسـتطيع المـرء قراءتـه، مـن خـلال تسـخينه أو مـن خـلال تقنيـة أخـرى. بيـد أن الأمـر الـذي ينبغـي الانتبـاه إليـه هنـا هـو أن المـرء لا يتحـدث، في هـذا السـياق، عـن تعميـة، بـل عـن سـتيغانوغرافي (Steganographie)، فخلافـا للتعميـة، لا يطـرأ هنـا أي تغيـير عـلى صـورة النـص المقـروء، فـكل شـخص غـير مرخـص لـه يسـتطيع قـراءة النـص إذا مـا وقـع النـص في يـده[66].

وخـلال قـرون كثـيرة، طـرأ تطـور ملحـوظ عـلى كلتـا التقنيتـين، أعنـي عـلى التعميـة والسـتيغانوغرافي، علـما أن التعميـة راجـت رواجـا كبـيرا في العـصر الإلكـتروني، أي في العـصر الـذي سـنتحدث عنـه لاحقـا.

ودرج يوليوس قيصر على استخدام صيغة أولى من صيغ التعمية. فقد شفر بعض مراسلاته، من خلال انتهاجه أسلوب تعمية يستبدل فيه بكل حرف من حروف نصه ثالث حرف يليه في الأبجدية اللاتينية. أما ابنه بالتبني، أعني الإمبراطور أغسطس، فقد دُرج على إبدال كل حرف بالحرف التالي له لتشفير مراسلاته. ولهذا السبب صار مثلا واسع الانتشار القول إن «فلان استغفلني فحاول إقناعي بأن X هو U»[67]. وجرى من حين إلى آخر كتابة النص الإغريقي بالأبجدية اللاتينية أو استخدام الأرقام بدلا من الحروف. وغني عن البيان أن المحتال المتفنن يستطيع حل الشفرة بلا عناء يُذكر. فما إن يقف المرء على حقيقة المبدأ، من خلال فك شفرة كلمة واحدة، حتى تمضي الأمور كأنها أحجار دومينو يسفر سقوط أحدها عن تساقط بقية الأحجار الواحد تلو الآخر، فمن خلال مفتاح واحد لا غير يستطيع المرء قراءة كل الكلمات بلا عناء أو تأخير. بيد أن ثمة 25 مفتاحا لتشفير الرسائل وفق أسلوب يوليوس قيصر، فالمرء يستطيع، طبعا، استخدام الحرف التالي، أو بعد التالي، أو الحرف الثالث أو الرابع أو الخامس، أو أي حرف من الخمسة والعشرين حرفا من حروف الأبجدية اللاتينية لتشفير النص المزمع تعميته. هكذا وانطلاقا من الحرية التامة في اختيار الحروف سيكون عدد الاحتمالات المتاحة يساوي عددا مكونا من 4 وإلى يمينها 26 صفرا.

وليس بوسعنا تخمين مدى انتشار التعمية والستيغانوغرافي في العصر القديم. وهكذا لا حيلة لنا غير الاكتفاء بالإشارات المتناثرة في المصادر المختلفة. وكيفما كانت الحال فإن الملاحظ هو أن الكاماسوترا - أعني الكتاب الهندي المهتم بدراسة السلوك الجنسي لدى الإنسان، والذي يُعتبر نصا أدبيا متميزا في الأدب السنسكريتي العائد إلى القرن الثالث ميلادي - يرى أن الكتابة المشفرة هي واحدة من أصل 64 فنا، ينبغي للمرأة امتلاك ناصيتها، للشروع في مغامرات غرامية سرية. غير أن الأمر الأكثر احتمالا هو أن المجالات الدبلوماسية والعسكرية، والمؤامرات وما سوى هذا وذاك من مجالات كثيرة، كانت من أكثر المجالات استخداما للتعمية.

وبالنسبة إلى تاريخ التشفير وتعمية الرسائل المختلفة يحظى أبو يوسف يعقوب الكندي(*) بأهمية متميزة حقا. فهذا العالم [والفيلسوف] العربي، الذي عاش في الفترة الواقعة بين عامي 185هـ/805م و256هـ/873م، لم يكتف بالبحث في موضوع التشفير، بل كتب فيه(**)، فمن خلال تحليله الإحصائي توصل الكندي إلى نتيجة مفادها أن المرء يستطيع استنباط مغزى الكتاب المعمى، إذا ما عرف بأي لسان هو. ففي هذه الحالة فإن الأمر اللازم هو أن «نعد ما فيه من كل نوع من أنواع حروفه، فنكتب على أكثرها عددا: الأول، والذي يليه في الكثرة: الثاني، والذي يليه في الكثرة: الثالث، حتى نأتي على جميع أنواع الحروف ثم ننظر في الكتاب الذي نريد استخراجه، فنصنف، أيضا، أنواع الحروف، فننظر إلى أكثرها عددا فنسميه بسمة الحرف: الأول، والذي يليه في الكثرة فنسميه بسمة الحرف: الثاني... ثم كذلك حتى تنفذ أنواع الحروف...»(***). تجدر الإشارة هنا، إلى أن الحرف e يحتل المرتبة الأولى في اللغة الألمانية، إذ إنه يتواتر بنسبة تبلغ 17.4 في المائة، وأن الحرف n يحتل المرتبة الثانية، وذلك لأن نسبة تواتره تبلغ 9.78 في المائة وهلم جرا. ومع أن نسب تواتر الحروف تتباين من لغة إلى أخرى، ومن مؤلف إلى آخر، وتبعا للموضوع ومستوى اللغة واستخدامها في مجال معين، فإن من حقائق الأمور أيضا، أن طريقة [الكندي] تجسد أسلوبا ناجحا من بين الأساليب المختلفة لفك تشفير النصوص. إن المخطوطة التي عُثر عليها في العام 1987 في أرشيف مدينة إسطنبول تبين بجلاء أن المرء قد اهتدى، في وقت مبكر، إلى أهمية المنهج المنظم وتحليل الاختلافات في نسب تواتر الحروف، باعتبار أنهما يقودان إلى فك أسرار الرسائل المشفرة. على صعيد آخر تبينُ إشكالياتُ التعمية، بوضوح، أن ساعي البريد أو الاتصال المباشر بالطرف المستهدف، كان ولايزال أكثر سبل توصيل الرسائل السرية ثقة، أكثرها ثقة على مر العصور.

(*) ورد في النص الألماني: أبو يوسف يعقوب الهندي. غير أننا نظن أن الأسماء التبست على المؤلف، فالصحيح هو الكندي وليس الهندي. [المترجم].

(**) مخطوطة عُثر عليها أخيرا في الأرشيف العثماني في إسطنبول عنوانها «مخطوطة في فك رسائل التشفير». [المترجم].

(***) هذه الفقرة مستقاة من كتاب الكندي الموسوم «مخطوطة في فك رسائل التشفير». [المترجم].

وعندما ننظر إلى الخلف، بعيون المؤرخ، قد يبدو لنا أن مجمل التاريخ يتطور باتجاه ما هو متحقق في العصر الحاضر. إن هذا الاعتقادَ تصور زائف طبعا. فالتاريخ عرف الكثير من دروب ذات اتجاه واحد، وسار، من حين إلى آخر، في مسالك قادت إلى الضلال. بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن التاريخ شهد تطورا ملموسا إلى حد ما، في العمليات الاستخباراتية، وفي ممارساتها وآلياتها. فنقل المعلومات السرية غالبا ما يكون مقدمة لابتكارات مختلفة. وهكذا، فإذا ما أحاط المرء علما بأن نقل المعلومات السرية ذو أهمية أساسية بالنسبة إلى السياسة والاقتصاد والدبلوماسية والقوات العسكرية، وإذا ما ربط هذه الأهمية الأساسية بالفرص الممكن أن تُسفر عنها النشاطات الاستخباراتية، فإنه سيلاحظ أن تاريخ هذه النشاطات أمر مألوف لديه أن هذه النشاطات ظلت أمرا مألوفا خلال كل التحولات الاجتماعية والحضارية. ولهذه الحقيقة علاقة متينة بحقيقة أخرى مفادها أن بعض خصائص بني البشر وبعض حاجاتهم الأساسية ظلت على ما كانت عليه، طوال العصور المنصرمة. وتنسحب هذه الحقيقة، بصورة خاصة، على شخصية الجاسوس أو الخائن أو المسؤول عن توجيه العميل وعلى محلل البيانات والمعلومات وعلى الطرف المتسلم للمعلومات الاستخباراتية، فملامح هؤلاء جميعا يتعرف عليها المرء بيسر في كل حقب التاريخ. وغني عن البيان أننا لا ننفي هنا أن المرء استفاد من دروس التاريخ، بنحو أو آخر. فالأمر الذي لا شك فيه، هو أن السلوكيات البشرية أمست أفضل حالا. بيد أن التحولات الجوهرية لا نعثر عليها في هذه السلوكيات، بل في استخدام الوسائل التقنية، علما أن هذا الاستخدام أسفر عن التحولات الجوهرية لأول مرة في سياق الثورة العلمية، التي اندلعت في القرن الثامن عشر.

من هنا يمكن القول بأن قرون الزمن التي مرت بها البشرية، منذ العصر القديم وحتى اندلاع الحداثة التكنولوجية، كانت مرحلة انتقال طويلة. وتكمن خاصية هذه المرحلة في التقدم التدرجي صوب ارتقاء الشخصانية (Personalisierung) والفردانية (Individualisierung) في النشاطات الاستخباراتية. فخطوة بعد أخرى ازددنا معرفة بالجاسوس، وبمعاونيه، وبضحاياه، وبالمنتفعين من نشاطاته. لقد صرنا نرى فيه واحدا منا، ومن ثم أصبحنا ننظر إلى النشاط الاستخباراتي على أنه نشاط إنساني محض.

3

خصوم جُدد: قوى دينية وفصائل ثورية وثورات مضادة وجماعات ذات ميول قومية

على وقع انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية وانسياح الشعوب طوال قرون عديدة من الزمن، تعرض التطور الحضاري في غرب وأواسط أوروبا لانتكاسة معتبرة. وعثرت الأبحاث التاريخية على أمثلة عديدة تشهد على وجود مقومات متطورة لنشأة الدول، أي على أمثلة تشهد على امتلاك ممالك تلك الحقبة من الزمن على نواة إدارة حكومية نظامية وتشريعات قانونية وسلطات سياسية. لكننا نستطيع من خلال إمعان النظر في إنجلترا إبان تولي الملك إدوارد الحكم فيها، أو في المملكة الفرنكية في عهد شارلمان، وفي الجهود، التي

«لا غرو أن تكون لرجال الدين علاقة بالاستخدام المنظم والمتزايد للوسائل الاستخباراتية»

بُذلت هنا وهناك، لمحاكاة المستوى الثقافي والإداري الذي ساد في العصر القديم، نستطيع من خلال هذا كله الوقوف بيسر على مدى الصعوبات التي اكتنفت، وقتذاك، محاولات الاقتراب من مستوى التطور الحضاري الذي حققته إمبراطوريات العصر القديم.

وتسري هذه الحقيقة على جمع المعلومات عن أعداء حقيقيين أو محتملين. ويجب التأكيد أن جمع هذه المعلومات يدخل بأوسع المعاني في عداد النشاطات الاستخباراتية. كما تسري هذه الحقيقة على التقنيات المستخدمة في نقل المعلومات، سواء كانت عمليات النقل هذه تحدث من خلال البريد والسعاة السالكين الطرق البرية، أو المتنقلين بوساطة الرحلات البحرية المنتظمة. ففي كل هذه المناحي كان ثمة قصور بيِّن. وكانت ندرة المخطوطات المتعلقة بتاريخ الحقبة المبكرة من العصور الوسطى من جملة الصعوبات، التي اكتنفت التدليل على ما عرفت تلك الحقبة من الزمن، من نشاطات استخباراتية غطت المرحلة برمتها. وينطبق هذا الأمر على إدارة الحروب أيضا، لاسيما أن فرسان ذلك الزمن أحجموا عن تدوين ملاحظاتهم، هذا إذا افترضنا أنهم - خلافا لإمبراطورهم الأمي شارلمان - كانوا يلمون بمبادئ القراءة والكتابة. فالكتابة عامة، والكتابة المتعلقة بالشؤون السياسية بصورة خاصة، كانت في عهدة الكنيسة في المقام الأول، وفي عهدة بضعة رهبان وقساوسة على وجه التحديد. ففكرة العمل على تمكين القساوسة من الحصول على دراسة أكاديمية ترتقي بمعارفهم كانت لاتزال أمرا مجهولا بالكامل.

ومهما كانت الحال، فمن الناحية العملية، كان القساوسة المتمكنون من ناصية القراءة والكتابة يعملون في كل المكاتب الملكية. واستُبدل بهم موظفون مدنيون بنحو تدريجي، وبسرعة بطيئة جدا. فحتى مطلع القرن السابع عشر، كان رجال الدين يحتلون مناصب متقدمة في سلم الإدارة الحكومية، ودأبوا على تقديم المشورات للأباطرة وللملوك، كأفراد من الحاشية الملكية المقربة. وللوقوف على أبعاد هذه الحقيقة، لا يحتاج المرء، إلى أكثر من التمعن في الدور الذي أداه الكاردينال ريشليو في عهد ملك

فرنسا لويس الثالث عشر، وجول مازاران في عهد الملك الشاب لويس الرابع عشر، أو الكاردينال (سابقا) الدوق فرانسيسكو دي ليرما في عهد الملك الإسباني فيليب الثالث.

ومن هذه الأمثلة، ندرك بيسر مدى العلاقة الوثيقة بين رجال الدين وبزوغ فجر الدول الحديثة. من هنا، لا غرو أن تكون لرجال الدين علاقة بالاستخدام المنظم والمتزايد للوسائل الاستخباراتية. ومهما كانت الحال، الأمر البين هو أن الدولة الكنسية كانت أول دولة حديثة لديها مؤسسات بيروقراطية(*)، علما بأن البابوات كانوا، في الوقت ذاته، روادا في ما يتعلق بالحصول على التقارير الخاصة بما في العالم من تحولات سياسية وتصورات عقلية. ولو كانت الحال على خلاف ذلك، هل كان بمستطاع الكنيسة العالمية أن تغدو تنظيما موحدا قادرا على إثبات وجوده على أرض الوقع؟ ولكن، وفي ضوء السياسة والديبلوماسية البابوية، نرى أن الحديث عن وجود جهاز «استخبارات بابوي»، بل هو موضوع سابق لأوانه هنا. من هنا، نحن نرجئ الحديث عنه تاركين التعرف على تفاصيله إلى صفحات مقبلة.

ولا يجوز للمرء أن يرى في النشوء التدريجي للدولة الحديثة - بما في ذلك وسائلها الاستخباراتية - نموذجا يسري على نشأة جميع الدول الحديثة. ففي واقع الحال، كانت هناك اختلافات كثيرة جدا. فحتى الممالك نفسها، لم تكن تطبق أساليب الحكم نفسها. فهي كانت تخضع تارة لسلطان ملوك محليين، وتارة أخرى لحكم نبلاء إقطاعيين. ومجمل القول هو أنه حتى الممالك خضعت لسلطان ملوك ونبلاء اختلفت أساليبهم في الحكم، دائما وأبدا، وتباينت من حالة إلى أخرى. أضف إلى هذا، أنه في شمال إيطاليا بصورة خاصة، وفي ألمانيا أيضا، كانت قد انتشرت ظاهرة المدينة الجمهورية [أو جمهورية - المدينة]، التي شاعت في فلورنسا وجنوا والبندقية (فينيسيا) ونورنبرغ، مثلا وليس حصرا. وشهدت ألمانيا أقاليم كان يحكمها، في حالات معينة، رهبان هذا الدير أو ذاك، وكانت تخضع، في بعض الأحيان، لسلطان

(*) إدارات حكومية. [المترجم].

وجبروت أساقفة (كانوا يتمتعون بمزايا وصلاحيات، ما كان يتمتع بها، عادة، إلا الملوك والأمراء). وكيفما كانت الحالة، فالأمر الواضح هو أن تنوع الصيغ السياسية التي رافقت نشأة الدول الحديثة، اتسمت بكثير من الارتباك، كما هو بيّن من صيغ الحكم المختلطة، التي انتهجتها جمهورية النبلاء الليتوانية البولندية [الكومنولث البولندي الليتواني]، والإمبراطورية الألمانية، ومملكة البابا الانتخابية، والمدن الألمانية التي تمتعت بشيء من السيادة إبان خضوعها لحكم فرسان محاربين. وينطبق الأمر ذاته على الدول التي حكمتها جمعيات دينية، على غرار جمعيات فرسان المعبد(*).

ولا تفوتنا، أخيرا وليس آخرا، الإشارة إلى أن من الصعوبة بمكان كسب صورة دقيقة عن الهيكل العام لهذه الأنظمة السياسية. فالحقوق والصلاحيات كانت تنشأ عن تقاليد متوارثة، وغاية في التعقيد في حالات كثيرة؛ كما كانت، أعني الحقوق والصلاحيات، تترك الباب مفتوحا لاستثناءات كثيرة، وكانت - في كثير من الأحيان - قابلة للتطبيق فقط في حالة إقرارها من قبل جميع الجماعات ذات النفوذ الكبير في المجتمع. ففي مواجهة أصحاب القوة والنفوذ، نادرا ما كان النجاح حليف الحق المثبت في العهود والمواثيق. فالاستبداد والممارسات التعسفية كانت عنوان ذلك العصر.

النشاط الاستخباراتي خلال الحرب الفرنسية - البريطانية على وراثة العرش البريطاني

كانت الصراعات بين الأمراء، من أكثر العوامل المسببة لاندلاع الحروب. فهذه الصراعات كانت تسفر، سريعا، عن نشأة محاور بعضها يحارب بعضا، تأييدا لهذا المرشح أو ذاك، من المرشحين لاعتلاء العرش المعني، فتتويج مرشحٍ معينٍ ملكا على هذا البلد أو ذاك كان من جملة العوامل التي تحدد ماهيةَ المحور أو الجماعة التي ستحظى بالامتيازات والمناصب، أو التي

(*) فرسان المعبد أو فرسان الهيكل: هم تنظيم عسكري مسيحي أُنشئ في العام 1119م. بعد أن صادقت عليه الكنيسة الكاثوليكيه، كان الهدف منه حماية الحجاج المسيحيين، وشارك هذا التنظيم في الحروب الصليبية، وأُنهي وجوده في العام 1307م على يد فيليب الرابع ملك فرنسا. [المحرر].

ستخرج ليس فارغة اليدين فقط، بل ومسلوبة كل ثرواتها أيضا. والملاحظ في هذه الحروب هو أن المنخرطين فيها كانوا في أغلب الأحيان، أناسا من كل الأصناف، بدءا من النبيل الوقور ومرورا بالتاجر الوجيه وانتهاء بالفرد التافه الشأن، وأن هؤلاء جميعا كانوا مستعدين لتقديم ما يستطيعون من خدمات تجسسية أو تنفيذ مهمات تتطلب منهم الغدر والخيانة، مادامت هذه الخدمات والمهمات تسهم في انتصار مرشحهم.

وكمثال على ما نقول، نستشهد بالحرب التي دارت رحاها في العام 1066. واندلعت هذه الحرب بفعل الصراع على خلافة عرش إنجلترا! فحينما توفي الملك إدوارد، الملقب بالمعترف، في الخامس من يناير في العام 1066، كان الخبر الشائع هو أن الملك إدوارد أوصى، وهو على فراش الموت، بأن يخلفه هارولد جودوينسون (Harold Godwinson) على عرش البلاد. وتنفيذا لهذه الوصية، أقر مجلس الويتان(*)، وصية الملك الراحل. وهكذا، جرى في اليوم التالي، وفي كاتدرائية وستمنستر في لندن على وجه التحديد، تتويج هارولد ملكا على إنجلترا، علما بأنه كان قد مضى أسبوع واحد على افتتاح هذه الكاتدرائية التي دُفن فيها الملك إدوارد، والتي غدت، منذ ذلك الحين فصاعدا، المكان المعتاد لتتويج ملوك إنجلترا. بيد أن ملك النرويج هارالد هاردرادا (Harald Hardrada) ودوق النورماندي ويليم، تنازعا على عرش إنجلترا. وكان كل واحد من هؤلاء يمثل سلالة من سلالات الفايكنغ الذين وسع سلطانهم في القرن التاسع فاشتمل على بلدان مختلفة، من جملتها شمال فرنسا والنورماندي وشمال إنجلترا. وبحكم أنه كان وريث والده، المتوفى في الديار المقدسة، أصبح ويليم دوق النورماندي وهو في الثامنة من العمر. وكان ويليم ابنا غير شرعي - أنجبته امرأة نكرة، شاع عنها أنها ابنة عامل دباغ بسيط يتحدر من فاليز الواقعة في محيط قلعة دوق النورماندي. ولأنه كان إنسانا ذا طبيعة مشبعة بالكفاح ومصارعة المخاطر، لذا نجح في استئصال شأفة أناس كانوا يشكلون خطرا عليه. كما حقق، وهو في نهاية

(*) هو هيئة لها كيانها المستقل، ولا تنفذ قراراتها إلا بموافقة الملك، وهي الهيئة المخولة باختيار الملك أيضاً. [المحرر].

الثلاثينيات من العمر، انتصارات باهرة في عديد من المعارك الحربية، ووسع سلطانه في الأقاليم الواقعة خلف القنال الإنجليزي. وكان قد أعد العدة لهذه المعارك، إذ كان قد زرع الجواسيس في لندن وفي سواها من مدن تطل على الساحل الإنجليزي، وزودَ هؤلاء الجواسيسَ بقوارب خاصة بهم، وذلك لكي يكونوا قادرين على إيصال ما لديهم من أخبار إلى النورماندي بأسرع فرصة متاحة. وكان كبيرُ أمناء البلاط المارشال وليام غيوم ده كريبون، هو قائد مجموعة الجواسيس هذه.

وكان الملك هارولد يعلم علم اليقين، أن ثمة أفرادا في بلاطه يتعاطفون مع الطرف المعادي، مع دوق النورماندي ويليم. وكان قد أبعد نفرا من هؤلاء عن حاشيته المقربة. بيد أن هذا الإجراء لم يكن كافيا لسد كل الثغرات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوات وأسطول هارولد كانا يتفوقان تفوقا كبيرا على ما لدى ويليم من جيش وأسطول. وأرسل هارولد، أيضا جواسيس إلى الأقاليم الواقعة خلف القنال. وأُلقي القبض على واحد من هؤلاء الجواسيس في ميناء مدينة Dives الواقعة غرب مدينة لو هافر. وبدلا من معاقبته، سمح له ويليم بمشاهدة الأسطول والسفن الجاري تشييدها على قدم وساق، والتي ستُستخدم، كما هو واضح من كل المعطيات، في عملية غزو إنجلترا. وعلى ما يبدو، مارس ويليم هنا ضربا من ضروب الحرب النفسية، فهو أراد أن يدفع الجاسوس إلى أن يُخبر سيده عند رجوعه إلى بلاده بما لدى الدوق من قوة عسكرية ضاربة. بيد أن هارولد ظل يجهل موعد المعركة. وهكذا، وتأسيسا على الموقع الجغرافي لميناء Dives، فإن أقصى ما كان [هارولد] قادرا على التكهن به هو أن عملية الإنزال ستكون في المنطقة الساحلية المحيطة بميناء بورتسموث، أي في المنطقة الساحلية الواقعة قبالة ميناء Dives مباشرة.

ومن خلال ديبلوماسيته الذكية، نجح ويليم في دفع الملك النرويجي إلى الاستيلاء على شمال إنجلترا. وهكذا رأى هارولد نفسه بين فكي الكماشة، رأى أن المخاطر أمست تحيط به من اتجاهين. ولمواجهة الموقف، سحب هارولد أسطوله من منطقة القنال، وأمره بالمرابطة بالقرب من مصب نهر التايمز، اعتقادا منه أن الأسطول سيكون انطلاقا من موقعه الجديد على

أهبة الاستعداد للتدخل في شمال البلاد، وأنه سيكون، من موقعه هذا، قادرا على إحباط هجوم مباغت يهدف إلى الاستيلاء على لندن انطلاقا من مصب نهر التايمز. وما إن وصلت إلى سمعه معلومات تؤكد تحرك أسطول هارولد، سرعان ما أمر ويليم سفنه بأن تتحرك باتجاه الشرق، وترسو في ميناء سان فاليري، اعتقادا منه أن أسطوله سيكون قادرا من هذا الموقع على الوصول إلى الساحل الإنجليزي بين ليلة وضحاها.

وهبط الملك النرويجي في يوركشاير، بعدما انتصر هناك على كتائب صغيرة يقودها نفر من النبلاء. بيد أن هذا النصر لم يكن حاسما قط. ففي الخامس والعشرين من سبتمبر هُزمت قوات الملك هارولد في معركة دارت رحاها في ستامفورد بريدج (Stamford Bridge). وبعد ثلاثة أيام فقط، وطئت قدما ويليم في الصباح الباكر أراضي تقع بالقرب من هاستنغز (Hastings)، وراحت قواته تستولي عليها فورا، وذلك لتأمين وصول الإمدادات. وباعتبارهم من أهل المنطقة، استعان ويليم برهبان يسكنون في أديرة منتشرة على طول الساحل الإنجليزي، وكانوا، بالتالي أدرى من غيرهم بأحوال البلاد. وحينما وصلت في الأول من أكتوبر أخبار الانتصارات التي حققها ويليم، أكره هارولد قواته المنهكة على السير على الأقدام أياما كثيرة باتجاه جنوب البلاد. وانتهز ويليم الزمن المتاح للتعرف على خصائص المنطقة التي ستكون مسرحا للمعركة الحاسمة. وكلف وحدات تتكون كل منها من فارسين، بتنفيذ مهمات استطلاعية، مشترطا أن يبقى أحدهما في المنطقة المخصصة لوحدته وأن يأتي الثاني منهما إلى الآمر ليبلغه بالمعلومات التي حصلا عليها. إضافة إلى ذلك، نُشرت سرايا في الغابات المحيطة بالمنطقة، وذلك لمهاجمة العدو من الخلف عند اندلاع العمليات الحربية. كما استُحدثت مناطق استطلاع على قمم التلال المحيطة بالمنطقة.

لم يكد يصل هارولد إلى لندن، حتى حاول الاستعانة بالتقارير المتاحة لتقييم الحالة من كل الوجوه. ولم يمكث في لندن طويلا، فبعد استراحة استغرقت بضعة أيام، توجه هارولد باتجاه هاستنغز (Hastings)، متجاهلا أن قواته قد أنهكتها مسيرة من 800 كيلومتر، تعين عليها قطعها خلال ثلاثة

أسابيع فقط. أضف إلى ذلك أن الإشاعات التي أذاعها عملاء ويليم، كانت قد أربكت قوات هارولد، وثبطت معنوياتهم. من هنا، لا غرو في أن ينجح ويليم في الرابع عشر من أكتوبر في مهاجمة القوات المعادية، قبل أن تتمكن هذه من الانتشار بالنحو المطلوب، ووفقا للخطة المتفق عليها. وهكذا، فخلال معركة دامت تسع ساعات فقط، تمكن ويليم من تحقيق انتصار مؤزر. ولقي الملك هارولد حتفه في ميدان القتال.

وفي العام 1066، وفي ليلة عيد الميلاد على وجه التحديد، تُوج في كاتدرائية وستمنستر ويليم ملكا على إنجلترا. وما من شك في أن أسلوبه الحصيف في التعامل مع الجواسيس والاستعانة بهم لتضليل العدو كانت جميعا من جملة العوامل التي يسرت له تحقيق النصر المبين[1]. فمن خلال خدع وعمليات تضليل محكمة، وأساليب عنف لا تعرف الرحمة، قضى ويليم على ما لدى النبلاء الأنجلوسكسونيين من إرادة لمقاومة الغزاة، وراح يوزع ثرواتهم على أنصاره النورمانديين، وبسرعة كبيرة أُجبر النخب الروحية والمدنية، والإدارات الملكية أيضا، على انتهاج نمط الحياة النورماندية.

وخلال القرون الأربعة التالية، تشابكت فرنسا وإنجلترا بنحو قوي من ناحية الأسر المالكة. بيد أن الأمر، الذي تتعين ملاحظته، هو أن هذا التشابك لم يسفر عن إحلال السلام الدائم بينهما، فالطرفان كثيرا ما خاضا حروبا كلاهما ضد الآخر. وكانت حرب المائة عام التي دارت رحاها من العام 1337 إلى العام 1453، أبشع حروبهم الظاهرة. بيد أن علينا أن نحيط علما بأن فرنسا كانت لاتزال بعيدة كل البعد من أن تكون دولة موحدة التراب الوطني. فحتى ذلك الحين، كانت فرنسا أقاليم مرقعة، تحولت إلى مملكة مركزية من خلال عملية تاريخية طويلة قادها إقليم إيل دو فرانس (Ile de France)(*) الذي عاصمته مدينة باريس. وينطبق الأمر ذاته على إنجلترا أيضا. فهي أيضا لم تكن إقليما موحدا، وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى إن أخذنا في الاعتبار أن إنجلترا سبقت فرنسا

(*) أي الإقليم الواقع في شمال أواسط فرنسا. [المترجم].

في التحول إلى دولة ذات تراب وطني موحد. بيد أن السكان كانوا خليطا يتكون من عناصر جرمانية وكلتية، [أي غالية]، ابتعدت عن جذورها بفعل «التأثير الدخيل»، الذي مارسه عليها الفايكنغ، في الشمال، والنورمان في الجنوب. وكان هذا التأثير الدخيل قد ترك بصماته على التركيبة اللغوية أيضا. فويليام الفاتح وأنصاره النورمان جعلوا من الفرنسية لغة الدواوين الحكومية والبلاط الملكي، هذا في حين آثر عامة الناس التحدث بلهجات جرمانية لا تعد ولا تحصى. ومن كلتا اللغتين، أعني من الفرنسية والجرمانية، نشأت في نهاية القرن الرابع عشر، أي في خضم حرب المائة عام، الإنجليزية الوسطى، التي نعرفها من خلال ما ألف جيفري تشوسر، من قصص شعرية عنوانها «حكايات كانتربيري»، إذ إن تلك القصص مكتوبة بـ«الأنجلوفريزية»، أي بلغة اختلطت فيها الفرنسية بالإنجليزية القديمة، التي كان الطابع الجرماني يسيطر عليها بنحو قوي.

وغني عن البيان أن المرء يستطيع، بشيء من الخيال، أن يلمس لمس اليد الكيفية التي أدى بها اختلاط الأقاليم والشعوب واللغات إلى المشكلات العويصة التي رافقت تحديد هوية ما هو إنجليزي وما هو فرنسي. ولا يخفى على القارئ أن قصة البطلة يوهانه فون أورلين [المعروفة باسم جان دارك]، تعود إلى الحقبة الأخيرة من حرب المائة عام، وأنها دارت، في نهاية المطاف، حول الصراع بين الإنجليز - الذين رأت فيهم جان دارك محتلين أجانب - والفرنسيين الذين كانت جان دارك تدعوهم إلى أن يدركوا أنهم أمة واحدة. وكما هو معروف، مُنيت جان دارك بفشل ذريع، وأُعدمت حرقا، في روان، المدينة التي كانت بمنزلة معقل مؤيدي إنجلترا في النورماندي.

في غضون ذلك، كان المرء يواجه، حيثما ولى بصره، الغدر بالإنجليز والتآمر عليهم، من ناحية، والتواطؤ والتعاطف معها، من ناحية أخرى. فعلى خلفية الوقائع الحربية الكثيرة، بات الواجب يحتم اختبار أي مدينة لاتزال صادقة في ولائها، وأي نبيل لايزال حليفا موثوقا به. ففيما أضحى بعض الأفراد في صراع مع أنفسهم، لأنهم لم يعودوا يعرفون لِمَنْ يمنحون إخلاصهم، كان الانتهازيون مشغولين بجرد الأرباح التي سيجنونها حينما

يمنحون ولاءهم لهذا الطرف أو ذاك. وبهذا المعنى، كانت ثمة أرض خصبة جدا لتنامي الجاسوسية وازدهار الخيانة والغدر. وكانت المراكز التجارية في روج وغينت [في بلجيكا الحالية]، ملتقى النشاطات الاستخباراتية بامتياز. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الصناعة الصوفية في هاتين المدينتين حققت أرباحا عظيمة، وكانت تتمتع بحماية آل بورجوند المتحالفين مع إنجلترا. فبالنسبة إلى تصدير الصوف الإنجليزي، ولتأمين الممتلكات النورماندية من مغبة تعرض سلامتها لخطر عسكري، كانت المدينة الساحلية كاليه ذات أهمية عظيمة فعلا. وكان الإنجليز قد حاصروا هذه المدينة على مدى أحد عشر شهرا، قبل أن يستولوا عليها في صيف العام 1347. وسرعان ما اقترح ستة أفراد من علية القوم على الطرف المنتصر أن يأخذهم رهائن. بيد أنهم أُنقذوا من التعرض لهذا المصير، وذلك بفضل شفاعة الملكة الإنجليزية لهم، علما بأن هذه الملكة كانت ابنة أحد نبلاء مقاطعة هينوت [الواقعة حاليا في الإقليم الناطق بالفرنسية في بلجيكا]. وفيما خلّد النحات الفرنسي أوغست رودان هذه المبادرة البطولية، بدل آخرون هواهم في كاليه، بسرعة البرق، وراحوا يوالون الإنجليز. وهكذا، لا غرو أن تصبح دوفر وكاليه، من الآن فصاعدا، «عينين تتجسسان لإنجلترا».

وكان القوم، في جنوب إنجلترا مرهوبين، يخشون تعرض أراضيهم لغارة فرنسية. ففي العام 1380، أُلقي القبض على مواطن إنجليزي اسمه (Geoffrey Boun)، بتهمة التجسس لمصلحة الملك الفرنسي. وبحسب المعلومات التي أدلى بها هذا المواطن الإنجليزي، فإن عملاء فرنسيين جندوه بعد عامين من قدومه إلى فرنسا، وساعدوه، من ثم، على الوصول إلى وينشيلسي (Winchelsea)، الميناء التجاري والعسكري الذي تمتع بأهمية متميزة، وقتذاك، وذلك لأن القوات المكلفة بغزو فرنسا درجت على الإبحار منه. وكانت مهمته تكمن في التعرف على الاستحكامات والقلاع التي شيدها الإنجليز لتأمين سلامة سواحلهم. وجرى تداول أخباره بعد مضي عشرة أعوام على هذه الواقعة. إذ قُبض عليه ثانية. بيد أن التحقيق معه لم يكشف حقيقة نواياه بنحو لا لبس فيه[2].

على صعيد آخر، التقى القسيس Jean de Saint Amand، في مطعم شعبي، في أكتوبر من العام 1367 و«بطريق المصادفة» طبعا، برجل أعمال إنجليزي، جنده لممارسة الجاسوسية. ومن حق المرء أن يشك فيما إذا كان هذا الشخص رجل أعمال، فعلا. ومهما كانت الحال، فبعد مفاوضات طويلة حول المبلغ الذي سيحصل عليه، وافق القسيس على الذهاب إلى كاليه، للتعرف من هناك على الموقف الذي سيتخذه الدوق فينسيل فون برابان (Herzog Wenzel von Brabant) في الصراع القائم بين إنجلترا وفرنسا؛ علما بأن هذا الدوق كان الأخ غير الشقيق للإمبراطور شارل الرابع، المناصر لفرنسا. وسرعان ما أُلقي القبض على القسيس الجاسوس. ولم يدم الأمر طويلا، حتى أدلى القسيس باعتراف كامل تبين منه أنه كان قد عاش حياة بذخ وتبذير. من هنا، لم يكن أمرا صعبا الوقوف على الحافز الذي دفعه إلى التواطؤ مع إنجلترا: حاجته الماسة إلى المال.

وعلى النقيض من عملية التجسس هذه، ثمة عملية تجسس أخرى يصعب على المرء فهم دوافعها، أعني عملية التجسس التي تورط فيها القس الفرنسي جان فيسوري (Jean Fusoris). ففي أغسطس من العام 1415، قُبض عليه بالقرب من هارفلور، الميناء الذي كانت إنجلترا تشدد عليه قبضة الحصار. وكانت بحوزة القس رسالتان، واحدة مرسلة من مطران مدينة نورتش. وربما يتعين علينا الإشارة هنا إلى أن الملك الإنجليزي كان قد اصطحب هذا المطران معه في رحلة قام بها لزيارة القوات الإنجليزية المُحاصِرة ميناء هارفلور. وطلب المطران في رسالته هذه من القس أن يتحرى حقيقة المقاومة التي قد تتعرض لها القوات الإنجليزية عند دخولها الميناء الفرنسي. وكانت الرسالة الثانية موجهة من أحد خدم المطران إلى واحد من خدم العائلة المالكة. ولم يكن في الإمكان تحديد هوية هذا الخادم بنحو قاطع. ومهما كانت الحال، فقد تضمنت هذه الرسالة طلبا بموافاة المطران بنوايا الملك الفرنسي حيال الإنجليز.

وخلال التحقيقات القضائية، تبين أن المطران كان، قبل عام من ذلك التاريخ، وفي سياق مشاركته في بعثة ديبلوماسية زارت باريس، قد التقى

القسّ الفرنسي جان فيسوري مرتين، وأن جان فيسوري (Jean Fusoris)، وبعد فترة وجيزة من لقائه المطران الإنجليزي، سافر إلى إنجلترا برفقة وفد رسمي، حيث التقى هناك، وفي جنح الظلام، ملكَ إنجلترا الذي دفع له مالا تسديدا لدين نشأ عن شراء أسْطُرْلاب.

والأمر المشوق في هذا الموضوع هو أننا إزاء نزاع حول ماهية الطرف المختص بالنظر في الموضوع: أهو القضاء المدني أم هو القضاء الكنسي؟ وكيفما اتفق، ففي نهاية المطاف، لم يصدر حكمٌ ببراءة المتهم أو حكمٌ بإدانته. وعلى ما يبدو، لم يكن المرء يرغب في معرفة مزيد من الحقائق التي رافقت الموضوع[3]. أكان جان فيسوري عميلا مزدوجا؟ هل أراد المسؤولون حماية أفراد فرنسيين متورطين، أيضا، في عملية التواطؤ؟ والأمر الجلي هو أن المال لم يكن ليؤدي دورا يُذكر بالنسبة إلى جان فيسوري، الأكاديمي الذي أنهى دراسة اللاهوت والطب. وإذا لم يكن هذا الدافع أو ذاك سببا لتواطئه، فما السبب الحقيقي إذن؟ ومَنْ أنقذه من التعرض إلى ذات المصير الذي ينتهي إليه عادة الجواسيس الذين يُقبض عليهم؟

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أننا لا نستطيع، ولا حتى التكهن، بمقدار الأموال التي كانت مخصصة لمكافأة عملاء ذلك الزمن. فالوثائق المتاحة لا تلبي الحاجة أبدا. لكن، لحسن الحظ، لدينا معرفة بمقدار المكافآت التي دُفعت في بضع حالات. فالمحافظ الإنجليزي في ميناء كاليه، كان لديه صندوق خاص، كان يُطلق عليه (spyall money). ومن حق المرء أن يفترض أن قادة الجيوش والأساطيل أيضا، كانت لديهم صناديق يستخدمونها لمكافأة العملاء. وكتب فيليب دي ميزير - الرجل الذي عمل مستشارا لدى حكومة ملك قبرص أولا، وفي بلاط الملك الفرنسي شارل الخامس من ثم - أن على المرء أن يخصص للجواسيس ما لا يقل عن ثلث الميزانية الحكومية[4]. وفي مؤلفه «Le songe du vieil pelerine» (نشيد الحاج العجوز)، العائد إلى العام 1390، قدم فيليب دي ميزير لتلميذه الملك الشاب شارل السادس، نصائح كثيرة تدور حول إصلاح وضع البلاد. وكان قد حثه، بصورة خاصة، على إبرام اتفاقية سلام

مع إنجلترا، وذلك لحفز المسيحيين [الأوروبيين] على الانخراط في الحرب التي يخوضها الصليبيون في فلسطين[5].

تولي فرنسيس والسينغهام رئاسة المخابرات

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كانت لدى الملكة إليزابيث الأولى شبكة مخابرات جيدة التنظيم. وكانت حركة الإصلاح الديني، وما نشأ عنها من شرخ عظيم في وحدة الكنيسة، وظهور طوائف مذهبية متعددة، من جملة العوامل التي هونت من أهمية الولاءات الوطنية والإخلاص لهذه العائلة المالكة أو تلك. ورغبة منهم في نصرة عقائدهم المذهبية الطائفية، أعرب الكثير من الأفراد عن استعدادهم للعمل عملاء وجواسيس في خدمة الدولة أو الجماعة التي تناصر مذهبهم. وهكذا، وعلى وقع هذه التطورات، فإن إنجلترا، الدولة التي كانت حتى ذلك الحين واحدة من أكثر الدول إخلاصا لروما، تبنت، ولو بشيء من التأخير، مبادئ الإصلاح الديني، وذلك لأن البابا كان قد رفض الموافقة على فسخ زواج الملك هنري الثامن. وكانت إنجلترا قد عادت ثانية واعتنقت المذهب الكاثوليكي بعدما اعتلت عرش إنجلترا ماري ابنة هنري الثامن وقرينة ملك إسبانيا. وبعد مضي بضع سنوات على هذه التطورات، وفي عهد شقيقة ماري، أعني الملكة إليزابيث، تبنت إنجلترا ثانية، مبادئ حركة الإصلاح الديني. وهكذا اندلعت صراعات حيمة حول المقدار «الضروري» للإصلاح الديني.

وعايش المتزمت الإنجليزي فرانسيس والسينغهام (Francis Walsingham)، هذه الصراعات المذهبية عن كثب. فهو كان سليل أسرة مارست مهنة المحاماة أبا عن جد، وكان قد درس القانون وقضى، إبان حكم الملكة الكاثوليكية ماري تيودور، ثماني سنوات لاجئا في إيطاليا، حيث تعلم كثيرا من اللغات والأساليب المناسبة للتعامل مع أفراد يتحدرون من كل الفئات والطبقات الاجتماعية. وبدأ والسينغهام حياته العملية نائبا في البرلمان (1562) واختاره ويليم سيسيل كبير مستشاري الملكة إليزابيث الأولى - في العام 1568، سكرتيرا أول في البلاط الملكي، مكلفا بالإشراف على العمليات الاستخباراتية. وبحكم وظيفته كبير

مستشاري الملكة، كانت تمر بين يدي ويليم سيسيل كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية. وعلى خلفية وظيفته هذه، كان قد درج على جمع تقارير استخباراتية يوافيه بها جواسيس كثيرون. ولم يدم الأمر طويلا حتى أخذ ويليم سيسيل يتخلى، شيئا فشيئا، عن الإشراف على العمليات الاستخباراتية، فترك شأنها كلية لفرانسيس والسينغيهام في نهاية المطاف[6].

والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أنه لم يكن هناك فصل واضح آنذاك، بين شؤون الدولة الرسمية والمسائل المخابراتية. فسفراء ومستشارو ملوك وسياسيون من كل الاتجاهات والتيارات ورجال أعمال من كل الصنوف والاهتمامات دأبوا عادة، على إدارة تنظيمات تجسسية، أو أنهم كانوا، هم أنفسهم، يعملون جواسيس. بيد أن الحقيقة تفرض علينا الإشارة إلى أن أغلبية الجواسيس كانوا من صغار القوم، أو أناسا يعيشون على هامش المجتمع: خدما وكتبة وأمناء سر الدواوين الحكومية وقساوسة وموظفين يحتلون مراتب في أدنى السلم، ويحصلون على دخول نقدية متواضعة جدا. وكانوا، في أحيان ليست نادرة، نزلاء السجون ومن سفلة الناس أيضا.

ولا يجوز لنا الاعتقاد بأن عدد الموظفين العاملين في خدمة الرأس المدبر للجاسوسية الإنجليزية كان كبيرا. فمجمل الإدارات الرسمية التابعة للدولة الإنجليزية كانت تضم آنذاك، أفرادا لا يزيد عددهم على 1200 مستخدم، علما بأن نصف هؤلاء كان مكلفا بتلبية طلبات الملكة الشخصية. من ناحية أخرى، كان الجميع تقريبا، يحصلون على رواتب ومكافآت متدنية جدا وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فالدولة برمتها كانت في وضع تنظيمي سيئ. من هنا، فإن تقلد المناصب الحكومية، أعني العمل سفيرا أو موظفا في البلاط الملكي، كان في المقام الأول، من حصة الفئات ميسورة الحال. فسيسيل نفسه، وفرانسيس والسينغيهام أيضا، كانا قد دأبا على مكافأة كثير من الخدمات التجسسية من أموالهما الخاصة. وغني عن البيان أنهما أنفقا هذه الأموال على أمل أن يحصلا من الملكة على هدايا ومكرمات نقدية، أو أن يحظيا بنفع سياسي في سياق الصراع الدائر على كسب ود الملكة. ولا

يفوتنا أن نشير هنا إلى أن فرانسيس والسينغيهام لم يكن ميسور الحال أصلا ولم يكن قادرا، بأي حال من الأحوال، على منافسة ما لدى أفراد الحاشية الملكية من ثروة عظيمة. فحينما كان سفيرا في باريس (1570 - 1573) فرط فرانسيس والسينغيهام في ثروته بالكامل تقريبا، ليس لأنه أنفقها على الضيافات المكلفة فقط، بل لأنه دأب، أيضا، على دفع أجور الجواسيس من ماله الخاص. بيد أن الشعار الذي دأب على ترديده هو: «المعرفة لا يمكن أن تكون غالية الثمن أبدا» (Knowledge is never too dear)، قاصدا بذلك معرفة من نوع خاص، معرفة يحصل عليها المرء من خلال عمليات التجسس في المقام الأول.

ولأن الإنجليز لم يكونوا يدفعون ضرائب إلا قليلا، لذا كان تعداد عساكرهم محدودا لا يتجاوز بضع مئات من الجنود منتشرين على الساحل الجنوبي. فإنجلترا كانت لاتزال تخشى التعرض لعملية إنزال على ساحل القنال. من ناحية أخرى، كانت المقاومة الشعبية تفتقد التدريب المناسب وغير صالحة للاستخدام في ما وراء البحار. أما الأسطول، فإنه كان يتكون من سفن تجارية مدنية تعود ملكيتها إلى أهم الموانئ الإنجليزية التي كافأها التاج على خدماتها هذه بمزايا معتبرة. من هنا، كانت إنكلترا في وضع عسكري خطر جدا. ومن ثم كان التجسس هو السلاح الأفضل في الدفاع عن البلاد، ولأنه كان السلاح الأدنى كلفة. وكانت إنجلترا تتدخل، من حين إلى آخر، في الحروب الدينية الأوروبية، من خلال تقديم المال والسلاح، وذلك للحيلولة دون ارتقاء أمير أو دولة صغيرة إلى مصافي الكبار، في الطرف المقابل من القنال. وما هذه السياسة إلا تلك الإجراءات التي دخلت التاريخ فيما بعد، باسم «سياسة توازن القوى» (Balance of Power)؛ وكما هو بين، كانت سياسة توازن القوى سياسة ينتهجها الطرف الضعيف [عسكريا]، فهي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال المؤامرات والتحالفات والمعرفة المسبقة لما يتخذ الخصم، من استعدادات لخوض المعارك الحربية. بهذا المعنى، فإن سياسة توازن القوى لم يكن في الإمكان انتهاجها من غير امتلاك القدرة على ممارسة نشاطات استخباراتية فعالة.

على صعيد آخر، كانت إليزابيث الأولى - ملكة إنجلترا التي لم تتزوج قط - قد جعلت من صفقات الزواج ومن عمليات سرية مموهة، دبرتها ضد إسبانيا وفرنسا وسيلة من وسائل العمليات المهمة في إدارة السياسة الخارجية. وكما هو شائع، نفذ قرصان البحر فرنسيس دريك أخطر هذه العمليات. والملاحظ هو أن هذه الملكة المتآمرة، أعني إليزابيث الأولى، كانت هي نفسها عرضة لمخاطر كثيرة حاكتها ضدها قريبتها الملكة الأسكتلندية الكاثوليكية المذهب، ماري ستيوارت. فماري كان لديها سبب وجيه، بحسب وجهة نظر كثير من الأفراد، للجلوس على العرش الإنجليزي. ولتحقيق هذه الأمنية، أبرمت ماري تحالفات مع الدول الكاثوليكية العظمى. ولا غرو أن رجل القانون البارع والديبلوماسي الذكي ويليم سيسيل وخليفته في منصب كبير مستشاري الملكة إليزابيث الأولى (1573) فرانسيس والسينغيهام (Francis Walsingham)، كانا بكل تأكيد بمنزلة بوليصة التأمين على حياة الملكة إليزابيث الأولى. ففي المؤامرات الداخلية والأجنبية المختلفة، الرامية إلى إعادة إنجلترا إلى حظيرة المذهب الكاثوليكي، كان اغتيال الملكة من جملة المسائل المتفق عليها في صفوف المتآمرين.

ولهذا السبب، أمرت إليزابيث باعتقال الملكة ماري المتحدرة من سلالة آل ستيوارت. واتُخذت كل الإجراءات الضرورية لإعداد مذكرة الاتهام وتقديم الأدلة التي تثبت تآمرها على الملكة الإنجليزية. بيد أن إليزابيث ترددت في الاتصال بالقضاء للنظر في قضية الخيانة العظمى. ودام هذا التردد من العام 1568 وحتى العام 1586، أي دام 18 عاما. ثم حينما كانت إنجلترا عمليا في حالة حرب مع إسبانيا، أُدينت ماري ستيوارت ونُفذ بها حكم الإعدام في فبراير من العام 1587. وكان الأمر الحاسم هنا، هو المعلومات التي جمعها بالسبل المخابراتية فرانسيس والسينغيهام. فمعلوماته هذه كانت بمنزلة الأدلة القاطعة على تورط ماري ستيوارت في التآمر على حياة إليزابيث. وكان من جملة هذه الأدلة، الرسائل المشفرة المرسلة من الملكة الأسكتلندية، والتي تولى فك رموزها خبير تعمية كان من جملة الأفراد العاملين لدى فرانسيس والسينغيهام.

وهكـذا لم يبـق أي مجـال للشـك في حقيقـة المؤامـرات التـي حاكتهـا مـاري سـتيوارت ضـد إليزابيـث.

كـما كشـف حـل شـفرات الرسـائل المعتمـة النقـاب عـن الهجـوم الـذي كان الأسـطول الإسـباني (الأرمـادا)(*) يتهيـأ لتنفيـذه، والـذي نُفـذ في صيـف العـام 1588 فعـلا. فوالسـينغيهام كان قـد زرع جواسيسـه في كثـير مـن الموانـئ والمـدن التجاريـة، وذلـك لإخبـاره بـكل تحـركات السـفن وبعمليـات شراء المـؤن والتحويـلات الماليـة. فمـن خـلال عمليـات مسـتترة عديـدة، كان المطلـوب هـو إنهـاك إسـبانيا إلى أبعـد قـدر ممكـن - إنهاكهـا، مـن ناحيـةٍ، انطلاقـا مـن الأراضي المنخفضـة، التـي كانـت القـوات الإسـبانية تزمـع الانطـلاق منهـا لتعـبر القنـال، ولتغـزو إنجلـترا في نهايـة المطـاف، ومـن ناحيـة أخـرى انطلاقـا مـن إسـبانيا ومنطقـة البحـر الكاريبـي، حيـث كانـت السـفن الإسـبانية ترسـو في مرافئهـا. وأغـار السـير فرانسـيس دريـك عـلى مرفـأ قـادس الواقـع في جنـوب إسـبانيا، ودمـر سـفنا عديـدة، وأضرم النـيران في المخـازن وورش الإصـلاح وانتهـى مـن مهمتـه وغـادر سـاحة المعركـة خـلال 36 سـاعة.

في غضـون ذلـك، أوصى والسـينغيهام بـضرورة مهاجمـة أسـطول الصيـد البحـري الإسـباني في محيـط نيوفاوندلانـد [الجزيـرة الكنديـة، الواقعـة بالقـرب مـن السـاحل الشرقـي الكنـدي]، والاسـتيلاء عـلى حمـولات الفضـة والذهـب المسـتحوذ عليهـا مـن العـالم الجديـد. وكانـت قيمـة الغنائـم قـد وفـرت عـلى الإنجليـز إنفـاق شيء مـن المـال، فعمليـات الغـزو مولـت نفسـها بنفسـها. كـما بـث الدعايـة بـين النـاس وروج لوجهـات النظـر الإنجليزيـة، وذلـك مـن خـلال تحريـره، باسـم مسـتعار، منشـورات دعائيـة، وزعـت في كل أقاليـم أوروبـا. بيـد أن الدعـم الـذي قدمتـه إنجلـترا لـلأراضي المنخفضـة، لم يحقـق النتائـج التـي كان الإنجليـز يرغبـون في تحقيقهـا. فإسـبانيا كانـت لاتـزال تتمتـع بالحيويـة والنشـاط، وبالقـوة ووفـرة الـثروات، فهـي كانـت قـادرة عـلى تمويـل عـشرات الآلاف مـن الجنـود.

(*) الأرمادا كلمة إسبانية تدل على الأسطول العظيم الذي لا يُهزم، وقد أطلق الإنجليز هذه الكلمة على الأسطول الإسباني تهكما. [المترجم].

وكانت المبالغ التي أنفقها والسينغيهام لمكافأة العملاء قد سجلت ارتفاعا كبيرا في العام 1587. فهو كان يستخدم أعدادا كبيرة من أناس يتحدرون من علية القوم، وأناس ينتمون إلى أدنى مراحل السلم الاجتماعي. فمن جملة هؤلاء العملاء كان، على سبيل المثال، كريستوفر مارلو، الأديب الكبير وأشهر الكتاب التراجيديين بعد وليام شكسبير. علما أن خليل هذا الأديب تجسس لمصلحة إنجلترا أيضا، وكان واحدا من أبناء عمومة والسينغيهام.

وفي العام 1588 تأزم الموقف جدا وازداد الوضع سوءا. وكان والسينغيهام على علم بخطط الغزو الإسبانية، بيد أنه كان يجهل ساعة الصفر. وفي نهاية المطاف، وبعد حيرة وارتباك رأى المرء في يوم 19 يوليو من العام 1588 الأرمادا وهي تمخر البحر بالقرب من جنوب شرقي إنجلترا: 130 سفينة. وفي هذه اللحظة بالذات كانت السفن الإنجليزية الصغيرة ترسو في ميناء بليموث، غير قادرة على الإبحار بسبب هبوب الرياح بالاتجاه غير المناسب. وحينما رسا الإسبان في يوم 27 يوليو في كاليه، وذلك لحماية سفن نقل صغيرة تزمع عبور القنال، هاجم الإنجليز هذه السفن بلا هوادة. إضافة إلى ذلك كله تغير الوضع كلية الآن. فالقوات الإسبانية الغازية هي التي فقدت القدرة على التحرك، وأمست مجبرة على البقاء في ميناء دونكيرك، بفعل العواصف ومن جراء وقوف السفن الإنجليزية والهولندية في وجهها. ولسنا في حاجة إلى سرد القصة حتى النهاية، فأخبارها معروفة: لقد فشلت عملية الغزو فشلا ذريعا، فالعواصف أغرقت العديد من سفن الأرمادا وهي في طريقها إلى إسبانيا عبر أسكتلندا وأيرلندا.

وهكذا أسهمت نشاطات والسينغيهام التجسسية، وحربه السرية، في حماية أمن إنجلترا على مدى العديد من السنوات. بيد أنه كان يعرف حق المعرفة أن النشاط التجسسي لا قيمة له في صد هجوم عسكري مباشر يشنه عدو متفوق عدة وعددا. ففي الحرب البحرية مع إسبانيا في العام 1588 تزامن الأسلوب القتالي الماهر مع قدر كبير من الحظ: مع هبوب عواصف غير متوقعة.

وكيفما اتفق، فالأمر الجلي هو أن والسينغيهام توفي بعد عامين من هذه المعركة فقيرا لا يملك إلا أقل القُوت. وكيفما كانت الحالة فإن الأمر الذي

لا لبس فيه أن والسينغيهام نجح في إضفاء صفة المهنية على الجاسوسية، وفي جعلها وسيلة عسكرية، يستعين بها الطرف الضعيف المكتوب عليه منازلة عدو متفوق عليه تفوقا كبيرا. وهكذا، تعينت إعادة هيكلة الجاسوسية الإنجليزية المرة تلو الأخرى. بيد أنه لم يكن بالإمكان العثور على خلف يتمتع بالكفاءة التي تحلى بها والسينغيهام. ففي ذلك الزمن لم تكن هناك مؤسسة استخبارات تمارس عملها بمهنية كاملة ومن دون اعتبار لوجود هذا الشخص أو ذاك في صفوفها. وربما أثارت الملاحظة التالية استغرابنا، بيد أنها الحقيقة الكاملة فعلا: إن النشاط الاستخباراتي اكتسب هذه المهنية وبلغ هذه المرحلة المتقدمة بعد نحو 350 عاما، أي قبل فترة وجيزة من اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الاستخبارات والأمن الداخلي

وعلى رغم هذه الحقيقة، فقد انتشر النشاط التجسسي بنحو متصاعد، ليس بصفته أداة مساعدة في إحباط الغارات فقط، التي يزمع العدو شنها على «عصب الحياة الحكومية» (Karl Deutsch) - أي وفي المقام الأول على شخص صاحب صولجان الحكم - بل في مكافحة النشاطات التجسسية الأجنبية أيضا. ومع بزوغ فجر الديبلوماسية الحديثة أدى الحصول على المعلومات بالطرق التجسسية دورا ملموسا في العلاقات بين الدول. وليس المقصود بالديبلوماسية الحديثة الاتفاقيات والمعاهدات فقط، بل المراسلات أيضا المتبادلة مع دول أخرى، وتلك الرسائل، في المقام الأول، المتبادلة بين الدولة المعنية وسفرائها في الدول الأجنبية. فالمفاوض الرسمي كان يُزَوَّد بتفويض يحدد بنحو دقيق الهدف المتوخى، وكانت لديه فرصة الاتصال المستمر برئيس دولته، علما أن هذا الرئيس كان يسترشد بوجهات نظر مجموعة خبراء دائمين. وخليق بنا أن ننبه هنا إلى أن عمل هذه المجموعة من الخبراء أسفر، مع مرور الأيام، عن انبثاق المؤسسة التي صرنا نطلق عليها وزارة الخارجية. وغني عن البيان أن عمل هذه المؤسسة المشرفة على العلاقات الديبلوماسية كان يتوقف على ما يتدفق عليها، بنحو مستمر،

من تقارير حول أهم الأعداء والحلفاء، وبشأن النزاعات المتوقع اندلاعها في الأيام المقبلة. إن هذه المعلومات وما شابهها، كانت تُرسل من ديبلوماسيين يستعينون، من جانبهم، بالمعلومات التي يزودهم بها عملاء وجواسيس يعملون بمعيتهم.

إن الشروع باعتماد سفارة دائمة تمثل هذا الأمير أو ذاك من حكام الإمارات (أو الدول) المختلفة، في بلاط أمير أو ملك آخر، إنما هو نهج كان قد بدأ العمل به أول مرة في سياق العلاقات بين بابا [روما] والإمبراطور البيزنطي بحسب أغلب الظنون. أما بالنسبة إلى العلاقات المبنية على قاعدة مدنية بحتة، أي على قاعدةٍ لا يؤدي الدينُ فيها دورا ذا بال، فإن الملاحظ هو أن اعتماد السفراء قد جرى العمل به أول مرة في شمال إيطاليا. فإبان سيطرة «القائد» فرانشيسكو سفورزا على شؤونها في منتصف القرن الخامس عشر اعتمدت ميلانو سفراء دائمين لدى الدويلات الإيطالية الأخرى. وحتى إلى العام 1455 كان سفورزا يرفض استقبال سفير فرنسا، وذلك اعتقادا منه أن السفير الفرنسي سيتجسس على ميلانو وسيحاول التدخل في شؤونها الداخلية. على صعيد آخر أرسلت إسبانيا في العام 1487 سفيرا دائما إلى لندن. وهكذا، صار اعتماد السفارات الدائمة نهجا يزداد اتساعا مع مرور الأيام. وفي بادئ الأمر لم يقتفِ قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية خطى هذا النهج الجديد في العلاقات بين الدول، لأنه كان لايزال غير واضح مدى تمثيله للآخرين من الأمراء الألمان وللمدن والأقاليم الكنسية الواقعة في حدود إمبراطوريته، وعما إذا كان من حقه التحدث باسم هؤلاء جميعا. إن الترتيبات اللازمة لحل هذه المسألة السيادية لم يُبت فيها بنحو نهائي إلا بعد إبرام معاهدة سلام فستفاليا العائدة إلى العام 1648، علما أن هذه الترتيبات لم تُسفر عن نشأة دولة وطنية حديثة ذات حكومة مركزية.

على صعيد آخر، لا مندوحة، في هذا السياق، عن الإشارة إلى الكاردينال أرمان جان دو بليسيس ريشيلو. ففي العام 1616، أي وهو في الحادية والثلاثين من العمر، انضم ريشيلو إلى مجموعة العاملين بمعية الملك

لويس الثالث عشر، وتولى في العام 1624 منصب وزير فرنسا الأول، أي رئيس الحكومة الفرنسية بمفهوم العصر الحديث. وكان فرانسوا ليكليرك دو تريميلان - المعروف باسم الأب جوزيف، والملقب بـ«حضرة صاحب النيافة»، في إشارة إلى قلنسوة الكاردينال، التي كان فرانسوا ليكليرك يغطي بها رأسه - أحد أقرب مساعديه وأخلص العاملين معه. وأصلح ريشيليو حال الإدارة الفرنسية، وأسس في العام 1635 الأكاديمية الفرنسية. بيد أن الديبلوماسية هي المسألة التي استحوذت خلال حرب الثلاثين عاما على أكثر اهتماماته. ففرنسا الكاثوليكية تحت حكم الكاردينال ريشيليو ساندت الجانب البروتستانتي في هذه الحرب، لإضعاف منافسيها آل هابسبورغ، وللجم سلطانهم في أوروبا.

ولكي يفلح في إنجاز مشروعه هذا، ولكي يردع خصومه في الداخل الفرنسي أيضا، أنشأ ريشيليو شبكة تجسس تضم في صفوفها مختلف العملاء. وفي الوقت ذاته شكلت رعايته للفنانين والمثقفين فرصة مناسبة لأن يحصل من هذه الفئات الاجتماعية على تأييد قوي ومساندة فعلية. ولا يشط المرء أبدا إذا ما زعم أن ريشيليو شن لنفسه ولنهجه السياسي حملات دعائية فعالة. أجَلْ، لم تكن وقتذاك صحافة شعبية أو وسائل إعلام إلكترونية، بيد أن هذه الحقيقة لا تنفي طبعا أن الرأي العام كان مهتما بنحو شديد بأخبار السياسة والمجتمع، وأن ريشيليو وصحبه أرادوا تكريس هذا الاهتمام لما يخدم أهدافهم، وذلك من خلال توزيع المنشورات الدعائية وتصنيف الكتب، ومن خلال كثير من المراسلات الخاصة. فأهم مطبوعة في هذا الشأن، أعني المجلة السنوية Mercure francais كانت تصدر برعاية الأب جوزيف. إضافة إلى ذلك، صدرت في العام 1631 الصحيفة الأسبوعية La Gazette. ولأن أنصار ريشيليو هم الذين أشرفوا على إصدار وتحرير هذه الصحيفة، لذا تحدث البعض عنهم بازدراء، واصفا إياهم بأنهم من صنائع ريشيليو. وملخص الكلام أن الكاردينال لم يكتفِ بجمع أسرار الدول الأخرى والمعلومات السرية الخاصة بخصومه فقط، بل اهتم أيضا بأن يحصل الرأي العام على المعلومات المناسبة لأهدافه[7].

وفي خضم هذا كله مُني ريشيلو بالعديد من الانتكاسات. ففي يونيو من العام 1627 اعتُقِل في سجن الباستيل أحدُ عملائه ومساعديه المقربين، أعني فرانسوا دوفال لانغو دو فانكان، وذلك لاتهامه بالتجسس لقوى أجنبية، إذ كانت معه مراسلات متبادلة مع قيادات بروتستانتية أجنبية وأمراء ألمان كاثوليكيين، أسبغوا عليه مبالغ نقدية كبيرة. لكن، هل كان هذا المتهم عميلا مزدوجا؟ إن هذا السؤال لم يُبت فيه بنحو قاطع حتى الآن. فلا دليل يثبت براءته ولا سند يُثبت إدانته. ومهما كانت الحال فبعد مضي عام على اعتقاله مات الرجل في السجن. بيد أن هذه المشكلة لم تكن المحنة الوحيدة التي أربكت ريشيليو في تلك الأيام. فقد تكرر الصراع مع إنجلترا بسبب الحصار المفروض على مدينة لا روشيل المطلة على ساحل المحيط الأطلسي. فهذه المدينة كانت معقل البروتستانت الفرنسيين (الهوغونوتين)، ودأبت على التواطؤ مع الإنجليز ومع سواهم من حكام بروتستانت. وعلى رغم خيانة فانكان نجح ريشيليو، مدعوما من الملك الفرنسي، في تنفيذ عمليات تضليل استخباراتية محكمة يسّرت لفرنسا الاستيلاء على المدينة المحصنة، وتصفية الوضع الخاص الذي تمتع به البروتستانت. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن ريشيليو كان من وجهة النظر المذهبية قد انتهج وقتذاك أسلوبا توفيقيا، ففي ضوء مرسوم العفو الصادر في آليه (Alès)، أقر ريشيليو بحق أبناء المذهب البروتستانتي في ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية. (إن المذهب الكاثوليكي أصبح لأول مرة دين الدولة في العام 1685. علما أن هذا الإجراء كان قد أسفر عن تهجير الهوغونوتين).

وكان الراهب جوزيف - من دون أدنى شك - الشخصية المركزية في شبكة التجسس التابعة إلى ريشيليو، فهو أجاد تجنيد العديد من إخوانه في الرهبنة، وكثير من القساوسة الذين كان الأمراء يراجعونهم للاعتراف بما ارتكبوا من ذنوب، على أمل أن ينقل إليه هذا الراهب أو ذاك القس ما لديه من معلومات مهمة تخص قصور الأمراء والإمبراطورية الرومانية المقدسة. وكان الراهب جوزيف يتحدر من جهة الأب من أسرة أنجبت موظفين كبارا وقضاة ذوي منزلة رفيعة. أما من جانب الأم فإنه كان سليل

آل لا فاييت الإقطاعية. على صعيد آخر، استخدم الراهب جوزيف كل ما لديه من مهارة ديبلوماسية للتوفيق بين النزاعات الداخلية، وتلك النزاعات بصورة خاصة التي كان طرفاها هما القصرَ من ناحية والنبلاءَ من ناحية أخرى. كما استخدم مهاراته الديبلوماسية في السياسة الخارجية. في غضون ذلك كان هذا الراهب يأمل، بفارغ الصبر، أن يفلح في إعداد جيش مسيحي موحد ينتزع القسطنطينية والديار المقدسة من أيدي العثمانيين، بيد أن أمله هذا أُصيب بانتكاسة عظيمة وفشل ذريع. ومهما كانت الحال، فمن خلال مفاوضاته مع البابا بصورة خاصة، ومع القصر الإسباني أيضا، نجح في الحصول على معرفة عظيمة بخفايا السياسة الدولية السائدة في عصره. وفي الوقت ذاته، وبحكم كونه أسقف أبرشية فرنسيسكانية، كان لديه سبب قوي يبرر إرساله بعض رهبان أبرشيته إلى الجهات الأربع. فمن خلال التخفي وراء قناع أسقف أبرشية فرنسيسكانية، كان بوسعه الحصول على معلومات من كل الأنواع والألوان. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أنه أيّد بحرارةٍ التوسع في قدرات الأسطول البحري الفرنسي، وذلك باعتبار أن تعزيز فاعلية الأسطول يتيح له انتهاج سياسة استعمارية أكثر كفاءة، ويضمن ترسيخ السيطرة على كندا بصورة خاصة[8]. وكان من السهولة بمكان ربط المسائل التبشيرية ربطا قويا بالتوسع في النشاط التجاري فيما وراء البحار، ومنافسة إنجلترا وإسبانيا أولا وأخيرا. وفي هذا السياق أدت اتفاقية التحالف الفرنسية المسماة اتفاقية بارفالد، والمبرمة مع ملك السويد غوستاف أدولف Gustav Adolph، في العام 1631، دورا مهما جدا بالنسبة إلى توريد المواد الأولية المهمة للتوسع في بناء الأسطول البحري.

ودأب القس جوزيف على أن يتولى بنفسه رئاسة البعثات المكلفة بمهمات شديدة التعقيد، أعني بعثات من قبيل التفاوض مع المجلس التشريعي في ريغنسبورغ Regensburg، الذي التأم شمله في العام 1630، أي قبل مشاركة فرنسا بنحو رسمي في الحرب. على صعيد آخر قابل القس جوزيف، وهو في طريقه إلى مدينة ميمينغين Memmingen الألمانية، فالنشتاين Wallenstein، قائد جيوش الإمبراطور [فريدرك الثاني]، المتحدر من سلالة الهابسبورغ

Habsburg. وخلال هذه المقابلة السرية اشتكى فالنشتاين للقس، بكل صراحة، من وجود جناح في قصر فيينا مؤيد لإسبانيا، وأعرب، بنحو مبطن، عن عزمه على التدخل في السياسة وتوجيهها الاتجاه المناسب لتصوراته. ولم يكد القسيس جوزيف يصل إلى ريغنسبورغ حتى راح يعمل على عزل القائد العسكري فالنشتاين، وتقوية سلطان أمير الولاية، اعتقادا منه أن الإمبراطور الذي يتوافر بفضل جهود فالنشتاين على أداة حربية عظيمة لن يتردد في استخدامها بنحو يرسخ مصالح أسرة آل هابسبورغ، وليس لمنح أمراء الولايات التابعة للإمبراطورية قسطا معينا من الحرية والاستقلالية والسيادة. وبقدر تعلق الأمر بهذه الاستقلالية لم تكن فرنسا تهتم إن كان هؤلاء الأمراء من البروتستانت أو الكاثوليك. المهم أنهم سيلجمون نزعات آل الهابسبورغ التوسعية.

وبدقة كبيرة، نجحت الدراسات والبحوث الحديثة في تسليط الضوء على أهمية ريشيليو والقسيس جوزيف في سياستي فرنسا الداخلية والخارجية، تلك السياسة التي أدت فيها النشاطات التجسسية دورا مهما جدا. وهكذا لا غرو أن نعثر في موقع الإنترنت الخاص بالمؤسسة الحالية للمخابرات الفرنسية الخارجية (DGSE) على اسم الكاردينال ريشيليو والقس جوزيف، باعتبارهما عملا في خدمة الملك الفرنسي، وجهدا لتأسيس شبكة مخابرات رسمية[(9)].

على صعيد آخر، لا شك في أن الباحثين بذلوا جهودا معتبرة لتسليط الضوء على السياسة الخارجية التي نفذتها الدول الأوروبية خلال حرب الخلافة على العرش الإسباني، أي خلال الحرب التي انتهت بإبرام اتفاقيتي سلام أوترخت وراستات العائدتين إلى العامين 1713 و1714 على التوالي. فالباحثون رأوا في تلك السياسة الخارجية مثالا قوي الدلالات على العلاقة القائمة بين الدبلوماسية والجاسوسية اللتين انتهجتهما الدول الأوروبية خلال الحقب المبكرة من العصور الأوروبية الحديثة. ففي ذلك الزمن طفت على السطح، شيئا فشيئا، وفي آن واحد تقريبا، نذر حرب سياسية محدودة، سُميت ازدراءً حرب المكاتب الوزارية[(*)]، وفكرة إقامة نظام دولي لسلام

(*) أي نذر حرب باردة وفقا للمصطلح المتداول في اليوم الحاضر. [المترجم].

دائـم، اهتـداء بمـا جـاء في مقالـة السـلام الشـهيرة، التـي نشرهـا في العـام 1713 الدبلومـاسي والقـس الفرنـسي Abbé de Saint-Pierre، مسـتلهما فيهـا التجـارب التـي اسـتقاها مـن مشـاركته في مفاوضـات أوترخـت بصفتـه مندوبـا عـن فرنسـا.

وأدى الموضوعـان، أعنـي الصراعـات السياسـية وفكـرة إقامـة نظـام دولي يلبـي متطلبـات السـلام الدائـم، دورا فعـالا في تشريـع قانـون دولي عـام. كـما اسـتلزم الموضوعـان تصعيـدا كبـيرا في النشـاطات الدبلوماسـية، باعتبـار أن الدبلوماسـية هـي فـن مـن فنـون تشـكيل التحالفـات وإقامـة التـوازن بـين الـدول المختلفـة. واتسـع، في الوقـت ذاتـه، المنظـور الجغـرافي أيضـا. حقـا ظـل الموضـوع يـدور حـول أراضٍ وأقاليـم واسـتحقاقات ديناميـة في أوروبـا(*)، بيـد أن الأهميـة الاقتصاديـة للإمبراطوريـات الاسـتعمارية التـي شـيدتها إسـبانيا وفرنسـا وإنجلـترا في القارتـين الأمريكيتـين كانـت ماثلـة أمـام الجميـع. ومـن حـق المـرء أن يتحـدث، في هـذا السـياق، عـن دفعـة سياسـية أوروبيـة صـوب عولمـة زادت مـن أطـماع الدبلوماسـيين، وحفزتهـم أكـثر لأن يسـتخدموا النشـاطات الاسـتخباراتية لتعزيـز فـرص نجاحهـم. ففـي برقياتهـم وردت، بنحـو متزايـد، عبـارة «التعطـش للحصـول عـلى معلومـات» حـول شـعوب وأقاليـم جديـدة، وحـول آليـات سياسـة القـوة أيضـا. وفي مصنفـه المهـم الموسـوم Espions et ambassadeurs au temps de Louis XIV، تحـدث لوسـين بيـلي (Lucien bély) عـن مـؤشرات توحـي بوجـود خمسـمائة شـخص درجـوا عـلى الوشـاية وروايـة المعلومـات السريـة (Informant) [مخبريـن]، وأن بعضـا منهـم فقـط كان يمكـن وصفهـم بأنهـم جواسـيس حقيقيـون[10].

ووفقـا لمـا يرويـه البعـض، قـال سـفير إسـبانيا المعتمـد في بـلاط الملـك لويـس: إنـه «لم يعـد وجـود لجبـال البرانـس» [أي لم يعـد هنـاك أثـر يُذكـر للجبـال الفاصلـة بـين فرنسـا وإسـبانيا]، تعليقـا منـه عـلى تنصيـب الملـك الفرنـسي أحـدَ أحفـاده ملـكا جديـدا عـلى إسـبانيا[11]. فبعدمـا تـوفي شـارل الثـاني - الـذي لم تكـن لـه ذريـة تخلفـه - كان الفـرع الإسـباني مـن أسرة آل هابسـبورغ قـد انقطـع نسـله

(*) أي استحقاقات تتغير من حين إلى آخر. [المترجم].

كلية. وكان التصور السائد هو أن تنصيب الأمير فيليب - البالغ من العمر 17 عاما، والمتحدر من سلالة البوربون الفرنسية، والذي كانت إحدى جداته تتحدر من الفرع الإسباني لآل هابسبورغ - سيرسخ سلطان فرنسا أو سيقف في وجه نفوذ آل هابسبورغ في إسبانيا على أدنى تقدير. لقد اندلعت جولة جديدة في الصراع بين فرنسا والنمسا، هذا الصراع الذي انطلق في العام 1506 على خلفية تنصيب فيليب الوسيم، المتحدر من آل هابسبورغ ملكا على عرش إسبانيا. وفي الواقع، فإن هذا الصراع استمر أمدا طويلا جدا، وقد انتهى بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

إن وراثة العرش الإسباني كانت تعني وضع اليد على الأرباح العظيمة المتحققة من خلال التجارة مع مستعمرات إسبانيا في جنوب ووسط أمريكا الجنوبية، والتي مارست فيها إشبيلية، أعني في هذه التجارة، دور قطب الرحى. وفي الزمن التالي مارست قادس هذا الدور، وذلك لأن الترسبات كانت قد غمرت نهر الوادي الكبير الذي يخترق أشبيلية، أكثر فأكثر، وجعلته غير صالح لاستخدامات السفن التجارية والحربية الكبيرة. وكما كتب، في العام 1706، المارشال **Sébastien Le Prestre de Vauban**، المهندس الفرنسي المتخصص في تشييد القلاع والاستحكامات الدفاعية، فإن التجارة مع ما وراء البحار كانت، ضمنيا، أهم سبب يدفع الإنجليز إلى خوض الحروب. وكان Vauban قد أشار في هذا السياق إلى التجارة مع الهند بصريح العبارة، على رغم أن الإنجليز لم يفلحوا في الاستيلاء التام على الهند إلا بعد مضي نصف قرن من الزمن[12].

إضافة إلى ذلك، كان الدافع إلى اندلاع حرب وراثة عرش إسبانيا يكمن في التطلع إلى الاستيلاء على أراضي بلجيكا الحالية (التي كانت تسمى وقتذاك «الأراضي المنخفضة الإسبانية»)، وعلى ميلانو وجنوب إيطاليا أيضا، وذلك على أمل أن تسفر عمليات الاستيلاء تلك عن زيادة معتبرة في الثروة والرخاء. فعلى خلفية خواء ميزانيات الدول العظمى، بسبب التكاليف الباهظة الناشئة عن تبذير قصورها الملكية والإنفاق العسكري، كانت الدبلوماسية مطالبة ليس بتحقيق المكانة الدولية المرموقة فقط، بل، وفي المقام الأول،

بالعثور أيضا على السبل الضرورية لتأمين تمويل نفقات الدولة الحديثة، أي لتأمين تمويل نفقات «السلطات الحكومية» (Wolfgang Reinhard).

إن الحد الفاصل بين الجاسوس والشخص الذي يروي أو يفشي المعلومات لم يكن واضح المعالم في الماضي السحيق. فمن حق المرء أن يتحدث هنا عن جاسوسية تجري ممارستها من حين إلى آخر، وبحسب الفرصة المتاحة، أو جاسوسية الأجر الإضافي، أي جاسوسية تجري ممارستها كعمل إضافي إلى جانب العمل المعتاد؛ فحتى ذلك الوقت نادرا ما كان هناك أشخاص يتخذون التجسس مهنة. ومع أن كثيرا من كبار أفراد الحاشيات الملكية والتجار والضباط كانوا ينشطون في هذا المجال، فإن واقع الحال يشهد أيضا أن نشاطاتهم هذه كانت تُواجه باشمئزاز ظاهر. فـ«في عالم الريبة، والشبهات والأكاذيب، يتناقض عالم الخفايا والأسرار مع عالم الشفافية والموضوعية، يتناقض مع عالم طقوس رسمية يُراد منها إبراز الجانب الوضاء في المداولات بين الدول» - وفقا لما قاله المؤرخ Bely[13]. وتأسيسا على ذلك، لا غرو أن يعثر المرء في برقيات ورسائل الديبلوماسيين على إشارات خفية أو معلومات مبتسرة. أما التجسس فإن أمره واضح وضوح دوافع الأذناب السائرين في ركاب الآخرين، وطموحات التنظيمات السائرة مع التيار. إن دوافعه تكمن إما في كسب النقود، وإما في مسائل غرامية، أو في دوافع تتعلق بالإيمان بعقيدة معينة.

المخابرات والأمن الداخلي

من خلال تقارير أجهزة الشرطة يظهر بوضوح أن تعاظم كثافة الجاسوسية المتسترة خلف النشاط الديبلوماسي، كان قد أمسى معضلة كبيرة بالنسبة إلى أمن الدولة الداخلي. فبقدر تعلق الأمر بجهاز الشرطة، لم يكن الموضوع يقتصر على إبعاد الجواسيس الأجانب عن المواطنين المؤتمنين على أسرار الدولة فقط، بل كان يشمل، أيضا، مكافحة المخاطر الناشئة عن المؤامرات الممولة والمدبرة من قبل أطراف أجنبية. «ففي باريس، ثمة أجانب، يسكنون لدى مواطنين أغنياء، من قبيل تجار

ومصرفيين، ولدى عائلات [بروتستانتية] بصورة خاصة. ويسفر هذا الحال عن خطر كبير لا يجوز السكوت عنه، أو لنقل إنه يسفر عن وضع يجوز تقبله فقط في حالة قيام هؤلاء [الأفراد] بتسجيل أنفسهم لدى المأمور الجنائي في الحي الذي يقطنون فيه»[14]. إن هذه الكلمات العائدة إلى العام 1710، والمقتبسة من مراسلات آمر ثكنة شرطة باريس، أعني الثكنة، التي سهرت على استتباب الأمن في باريس منذ العام 1667، نعم إن هذه الكلمات تشير، من دون أدنى شك، إلى أن تصاعد تنقل الأفراد قد زاد من الحاجة إلى تشديد مراقبة السكان. وإذا كان بالمستطاع التعرف على الأجنبي من خلال لغته، فإن التعرف على أبناء البلد لم يكن أمرا يسيرا؛ فما خلا بضع معلومات مقتضبة مُثْبتة في سجلات الكنائس، لم تكن هناك فرص كثيرة للتحقق من هويات الأفراد. أجَل، كان مرسوم الملك فرانسوا الأول، العائد إلى العام 1539، أول إجراء رسمي يفرض استحداث سجل رسمي، يثبت تواريخ الولادة وعقد القران والوفاة (ويأمر بأن الفرنسية، فقط، هي اللغة الرسمية، في المكاتب الحكومية)، بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن الجهات الحكومية ظلت في أغلب الأحيان تعتمد على المعلومات التي يبوح بها الشهود بشأن هوية هذا المتهم أو ذاك. واختار العديد من الأفراد لأنفسهم أسماء وسيرا ذاتية من وحي خيالهم. والملاحظ أن الأسماء الدينية كانت من أكثر الأسماء حظوة لدى الأفراد؛ ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن الأسماء الدينية كانت تصلح، بنحو جيد جدا، لأغراض التجسس.

ومن خلال سجلات سجن الباستيل، الكائن في باريس، يلحظ المرء أن سجناء الباستيل كانوا أفرادا «مفضلين»، ومن بين هذه الأسماء يعثر المرء على شخص اسمه مسيو باوميير. أقام هذا الشخص في فرنسا بذريعة التحول إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي، وتقديم ما يستطيع تقديمه من خدمات إلى الملك لويس الرابع عشر. وأمام الشرطة ذكر باوميير أنه يعلم «... أن لدى الإنجليز والهولنديين جواسيس متغلغلين في كل أحياء باريس وفي القصر الملكي نفسه، ومكلفين بتزويد الإنجليز والهولنديين بكل

ما لديهم من معلومات تخص الوضع في فرنسا». واستنتج موظف القصر الملكي من هذا الاعتراف نتيجة مفادها: «بما أن هذا الشخص قد أقام مدة طويلة في لندن، فإن ثمة احتمالا قويا بأن يكون على معرفة أكيدة بعدد من هؤلاء الجواسيس. وفي ضوء هذا التقييم، قال موظف القصر للمحققين: إن الملك يكلفكم بضرورة التحقيق معه مجددا»[15].

وكان ظهور موضة المقاهي بمنزلة حدث جديد، توجست منه السلطات الحكومية شرا. فعلى سبيل المثال استرعى الاهتمام شخص أسكتلندي اسمه erBurn، وذلك لأنه «... يقيم في باريس منذ أمد طويل، ويقضي حياته متنقلا بين المقاهي، لنقل معلومات وأخبار، أو للحصول عليها من هذا الفرد أو ذاك؛ علما أنه كثيرا ما كان يتشاجر حول مختلف المسائل الدينية؛ أضف إلى هذا أنه كان يتردد كثيرا على فارساي، ويتفوه، في كل مرة، بعبارات ينتقد فيها المواطنين والحكومة...»[16]، وليس المرء في حاجة إلى براهين كثيرة للتأكد من أن هذا الشخص كان جاسوسا بكل معنى الكلمة. واتهم بالتجسس أولئك الأفراد، أيضا، الذين كانوا يتسكعون في الأحياء الباريسية، وبصورة خاصة الذين كانوا يتجولون من دون هدف أو هدى في أزقة الحي الجامعي المطل على الضفة الجنوبية من نهر السين وفي المتنزهات العامة (من قبيل متنزه لوكسمبورغ وتويليري).

ولكن، ما الهيكل التنظيمي الذي كانت الجاسوسية تعمل في إطاره؟ في المقام الأول كان الجواسيس يمارسون مهامهم في إطار خلايا صغيرة، يقودها أحد الموظفين العاملين في خدمة الملك أو أحد كبار القادة العسكريين، أعني قادة من قبيل جون تشرشل، الذي أصبح، ابتداء من العام 1702، دوق مالبورو. وكان مدير مكتبه هو الفرنسي آدم كاردونيل. علما أن الأخير كانت لديه علاقات متينة جدا ببروتستانت فرنسيين. وجند سفيران إنجليزيان، عَمِلا في باريس بنحو متعاقب، الشاعرَ ماثيو بريور وخلية كانت تؤازره للعمل لمصلحة بريطانيا ومكلفة بجمع المعلومات التي يهتم بها الإنجليز، علما أن أرملة Langlois وابنتيها كن يعملن ضمن هذه الخلية أيضا. ووفقا لما جاء في التقرير الذي أعدته عنها الشرطة الفرنسية،

وأرفقته ضمن الوثائق الموجودة في ملفها، فإن «... الأرملة العجوز جاسوسة من أفضل صنوف الجواسيس»[17]. ولم يدم الأمر طويلا حتى راح السفير الفرنسي في البندقية Abbé de Pomponne يجند نفرا من الناس للعمل لحسابه. كما سعى هذا السفير - من خلال أقرباء لديهم صلة قوية بقصر فرساي - إلى تحميل وزير الحربية النفقات التي يُفترض أن يتحملها هو ذاته. وكان يبرر هذه النفقات بأنها مخصصة للحصول على المراسلات التي تقع في أيدي الأفراد العاملين لحسابه، والمكلفين بمراقبة الأفراد الذين يجمعون معلومات عن الجيوش الفرنسية. كما أشار إلى أنه يدفع مكافأة نقدية إلى قس وضابط إيرلنديين وشخص اسمه الكونت سان سالفادور. وتحمل الفرنسيون نفقات كانت مخصصة لمصادر مهمة جدا، وذات علاقة متينة بالإمبراطور المتحدر من أسرة آل هابسبورغ وبقائد جيوشه الأمير أويغن سافوين. وصرف المسؤولون الفرنسيون هذه المبالغ ردحا من الزمن، لكن حينما انسحب الجيش الفرنسي في أواخر صيف العام 1706 من شمال إيطاليا، صدر إلى Abbé de Pomponne أمر يفرض عليه الكف عن صرف المبالغ التي أشار إليها آنفا[18].

وكان هذا النوع من التنظيمات يشكل خطرا جسيما بكل تأكيد. فحينما أُلقي القبض في ميناء سان مالو مثلا على شخصين مثيرين للريبة، عثر المحققون في حوزتهما على أسماء كثيرة كانت تهتم بها الدوائر المكلفة بمكافحة الجاسوسية. كما عثر المحققون لدى الشخصين على وثائق كان وزير الأسطول الحربي الفرنسي بونتشارترين قد أرسلها إلى مدير الميناء، يبلغه فيها «أن الجاسوس العامل في مينائكم ذكي جدا. وكل الدلائل تشير إلى أنه على اتصال وثيق بالمسؤول عن مشتريات العتاد، وأن المعلومات التي يرسلها هذا الجاسوس إلى العدو عن كمية العتاد الموجودة في مخازننا هي أكثر دقة من المعلومات التي وافيتموني بها»[19]. وكيفما كانت الحال فقد فُضح العديد من الجواسيس الناشطين في الموانئ الفرنسية، وجرت محاولات عديدة لكسب بعض أعضاء هذه الخلايا، وحفزهم إلى أن يغيروا ولاءهم ويعملوا لحساب فرنسا.

وكان فتح المراسلات البريدية بصورة خاصة من جملة الأساليب المعتمدة لمكافحة الجاسوسية الأجنبية. ودرجت العادة على أن تُفتح هذه المراسلات على أرض الوطن، في داخل الحدود الوطنية، بيد أن العديد من الدلائل تشير إلى أن هذا الإجراء كان ينفذ في داخل البلاد الأجنبية أيضا. فمن حين إلى آخر كان المرء يجند بعض العاملين في دائرة بريد مهمة. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى ما حققه أحد العاملين في مجال مكافحة الجاسوسية. فعلى سبيل المثال وليس الحصر نجح المرء في تجنيد بعض العاملين في بريد المدينة السويسرية بازل في العام 1706، وفي إقليم فلاندرن في هولندا فيما بعد. من ناحية أخرى ألقي القبض، في مايو من العام 1709، على مدير البريد في مونتبليار، أي في المدينة التي كانت تتبع ولاية فورتمبرغ الألمانية، والتي كانت تسمى مومبيلغارد وقتذاك، لأنه كان يتجسس لحساب الفرنسيين. كما ألقي القبض على العديد من الجواسيس في محطات بريد تقع بالقرب من الحدود الفرنسية، مخصصة لاستراحة سعاة البريد ولاستبدال الجياد المرهقة بجياد أخرى تتمتع بالنشاط والحيوية الضروريين لسحب عربات البريد. وفي المقابل حاول المسؤولون المحافظة على سرية مراسلاتهم، وذلك من خلال تشفير محتوياتها. ففي القرن السابع عشر توافرت كل القصور الملكية والإمارات على «غرفة سرية» مخصصة لتشفير الرسائل والبرقيات الرسمية بغية المحافظة على سريتها. من ناحية أخرى استعان الملك لويس الرابع عشر بخبرات أنطون روسينول (Antoine Rossignol) الذي كان أحد أشهر خبراء التشفير في ذلك العصر. وعلى الصعيد نفسه عمل كريستيان غولدباخ لدى الإمبراطورة الروسية، وجون واليس لدى الملك الإنجليزي شارل الثاني، والبارون إيغناس دي كوخ في خدمة ماريا تيريزا، خبراء في التعمية وفك التشفير. بيد أن واقع الحال يشهد على أن أمير هانوفر الناخب (Kurfürst)(*) قد استعان بشخص كان فطحل زمانه بقدر تعلق الأمر بمسائل التعمية: عالم الرياضيات والفيلسوف الكبير غوتفريد لايبنتس Gottfried Wilhelm von Leibniz[20]. وكما هو شائع فإن اسم لايبنتس بات على علاقة

(*) الأمير الناخب هو الأمير المشارك في المجمع، الذي كان يتولى، في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، انتخاب الإمبراطور منذ القرن الثالث عشر. [المترجم].

وثيقة بعصر الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، فهو صاحب الفضل في ابتكار النظام الرقمي الثنائي [أو الشفرة الثنائية].

إن هؤلاء الأشخاص كانوا يحصلون على رواتب ومكافآت نقدية كبيرة. أضف إلى هذا أن كل واحد من هؤلاء الخبراء، كان لديه مساعدون يأتمرون بأمره. إضافة إلى ذلك تعيّن على كل سفير أو قائم بالأعمال أن يشفر مراسلاته، أو أن يكلف خبيرا بأداء هذا الواجب. وكان نظام التشفير يتغير كثيرا، وذلك لتضييق مساحة المخاطر التي قد تنشأ عن عمليات السطو المحتملة. من جهة أخرى زود المسؤولون كل سفير أو مفاوض بمفتاح تشفير خاص به. ولا غرو أن نفقات نقل المعلومات الدبلوماسية والسياسية كانت بالمنظور الإجمالي باهظة فعلا، لاسيما إذا ما أضفنا إليها النفقات المخصصة للسعاة والسفن والجياد. من ناحية أخرى، ومن أجل التراسل بلا إثارة للانتباه استعان المرء بعناوين مستعارة توحي بأن الشخص يمارس مهنة تجارية أو مالية، علما أن هذه العناوين كانت تحظى بالأفضلية، وذلك لأن المراسلات الكثيرة كانت ظاهرة عادية في المهن التي تقف خلف هذه العناوين[21].

أول جهاز مخابرات رسمي في فرنسا

إن النشاط التجسسي لا يسبب تكاليف معتبرة فقط، بل يدر كثيرا من المنافع أيضا. وعلى ما يبدو تجاهل الملك الفرنسي هذه الحقيقة إلى حد بعيد. فهو أهمل التجسس على العالم الخارجي في نهاية الحرب التي دارت رحاها على خلفية وراثة عرش إسبانيا، والتي كانت نهايتها مخيبة للآمال. فإذا كان آل بوربون [الفرنسيون] قد نجحوا في الاحتفاظ بعرش إسبانيا - حتى الآن، فإن الأقاليم الإيطالية الواقعة شمال وجنوب دولة البابا، وكذلك الأقاليم الجنوبية من الأراضي المنخفضة، أمست تخضع لسلطان مملكة هابسبورغ. من ناحية أخرى كانت إنجلترا قد حصلت لنفسها على قواعد في حوض البحر المتوسط، ونجحت في الاستيلاء على مزيد من الأراضي في كندا الحالية. أجَل، نجحت فرنسا، بفضل حنكتها الدبلوماسية، في وضع حد للخسائر التي

كان يمكن أن تُمنى بها، بيد أن السياسة الطموحة التي انتهجها ملك الشمس خلَّفت وراءها كارثة مالية عظيمة. فبعد وفاته في العام 1715 ارتقى عرش فرنسا لويس الخامس عشر، ابن حفيد ملك الشمس، وحينها لم يكن عمره يزيد على خمس سنوات. وعُقد قران الملك الجديد، وهو في الخامسة عشرة من العمر على ابنة الملك البولندي المطرود من بلاده ستنسلو ليزنسكي؛ علما أن عمر هذه الفتاة كان أكبر من عمر لويس الخامس عشر بستة أعوام. وهكذا، لا غرو ألا يأخذ الفتى لويس زمام الحكم بيده إلا رويدا، وبتردد كبير. فهو كان، من دون أدنى شك، يعي جيدا أن وضعه يشبه الوضع الذي ساد قبل قرن من الزمان حينما تعرض الملك الطفل لويس الرابع عشر لمخاطر جمة نشأت عن تمرد تزعمه نفر من نبلاء فرنسا. بيد أن تعيين معلمه الخاص الكاردينال أندريه هرقل دي فلوري وزيرا أولا كان قد أسفر، رويدا رويدا، عن ترسيخ الاستقرار في ربوع المملكة، وعن إصلاح الوضع المالي، بصفة خاصة، الذي كان على وشك الانهيار بالكامل. وهكذا انتعشت تجارة ما وراء البحار وسجلت ارتفاعا بلغ نحو أربعة أضعاف.

وخلافا لإرادة ونصيحة فلوري، ورّط لويس نفسه في الحرب الدائرة رحاها حول وراثة العرش الإسباني الذي كان يتبوأه حماه، أي والد زوجته. وفي الوقت ذاته احتلت قوات فرنسية إقليم لوترين. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن عملية الاحتلال هذه استوجبت الدخول في مفاوضات مضنية مع امبراطور مملكة آل هابسبورغ النمساوية وأسفرت، في نهاية المطاف، عن تتويج العاهل البولندي المخلوع ستنسلو ليزنسكي ملكا على اللورين مدى حياته، تعويضا له عن خسارته العرش البولندي. وبهذا النحو نجحت فرنسا في أن تتوسع في أراضٍ وأقاليم جديدة، من غير أن تتكبد خسائر كبيرة. بيد أن الوضع تغير كلية في سياق الحرب على وراثة العرش النمساوي، بين العامين 1740 و1748. فعلى رغم الانتصارات التي حققتها فرنسا في العديد من المعارك العظيمة، فإنها انسحبت من بلجيكا الحالية في نهاية المطاف، بغير مُوجِبٍ قوي، وبلا ضرورة حتمية، علما أن بلجيكا كانت وقتذاك أحد أغنى الأقاليم الأوروبية. وربما خشي الملك الفرنسي لويس - الذي بات يسيّر

دفة الحكم بنفسه، بعد وفاة رئيس وزرائه الكاردينال فلوري في العام 1743 - أن يؤدي التوسع العظيم في سلطانه ونفوذه إلى استفزاز إنجلترا وهولندا[22].

وفي ضوء هذا الوضع نشأ أول جهاز فرنسي للاستخبارات الخارجية، أي نشأ ما كان يُسمى «مراسلات لويس الخامس عشر السرية» (secret du roi). وباشر هذا الجهاز عمله في العام 1746 وكان يُشغّل 32 موظفا وفقا لما تنقله بعض الوثائق الرسمية. ولم يكن هذا الجهاز مكلفا بمراقبة الديبلوماسيين الفرنسيين بالخفية فقط، بل كان، أيضا، وسيلة بيد الملك لممارسة ديبلوماسية موازية، أو للتأثير، سرا، في النمسا وروسيا على وجه الخصوص. وهكذا، فإن من حق المرء أن يقول إن الجهاز المذكور كان ينفذ سياسة شبيهة بالسياسة التي انتهجتها الأجهزة الأمنية الألمانية خلال الحرب الباردة حيال المعسكر الشرقي، أعني أنه كان ينفذ سياسة تخالف السياسة الرسمية، المتبناة من قبل الوزراء والديبلوماسيين، في بعض المناحي على أدنى تقدير، وتهتم، أيضا، بتنشيط وتعميق ما لفرنسا من علاقات استثنائية مع الإمبراطورية العثمانية. وأسند الملك لويس الخامس عشر قيادة هذا التنظيم السري إلى ابن عمته الأمير دي كونتي الذي لم يكن عسكريا مرموقا فقط، بل من جملة الشخصيات أيضا التي تعاطفت، حينا من الزمن، مع خصوم لويس المحليين. وهنا أيضا سعى لويس إلى الاقتداء بقرائن تاريخية عديدة، إذ سعى، هو الآخر أيضا، إلى الإيحاء لابن خاله المشاكس أن يجهز نفسه على أمل اعتلائه العرش البولندي عما قريب. بيد أن هذا الأمل ذهب أدراج الرياح، فالأمراء الناخبون في ولاية سكسونيا تمسكوا بالتاج البولندي بمساعدة الروس، وعاثوا بالإمارة الجميلة فسادا في نهاية المطاف. على وقع هذه التطورات أشاح كونتي بوجهه عن الملك، وتخلى عن دوره في التنظيم السري، تنظيم «مراسلات لويس الخامس عشر السرية» (secret du roi).

وانتقلت قيادة التنظيم السري، من ثم، إلى الماركيز شارل فرانسوا دي بروجلي. وبعد صعود نجمه بوصفه عسكريا موهوبا أمسى بروجلي أحد أهم الديبلوماسيين. ففي العام 1752 أرسله الملك إلى وارسو سفيرا فوق العادة، وذلك لكي يتجسس له على مدى اتساع نفوذ النمسا هناك، ومن

أجل مراقبة روسيا، باعتبارها القوة العظمى الجديدة، وبذل ما بالمستطاع بذله لعرقلة النفوذ الروسي الجديد. وكان Jean-Pierre Tercier هو مساعده المؤتمن في تنفيذ هذه المهمات. وتقلد الأخير وظائف متقدمة في وزارة الخارجية، وتمتع بحق الاطلاع على كل المعلومات الديبلوماسية.

وظل تنظيم «مراسلات لويس الخامس عشر السرية»، يمارس عمله على مدار عقدين من الزمن بسرية تامة. وكان العاملون في صفوف التنظيم، فقط، يعرف بعضهم بعضا، ويمتلكون مفتاحا خاصا لتشفير مراسلاتهم. وإذا ما صادف وتورطوا في مشكلات فلم يكن لهم أن يتوقعوا الحصول على مساعدة الملك لهم، وذلك لأن تقديم هذه المساعدة يوجه أنظار العاملين في الإدارات الحكومية إلى هذا التنظيم السري. وكانت مهمتهم الرئيسية تكمن في مراقبة البريد السري. وكان الملك نفسه يتصل بعملائه من خلال عناوين مستعارة علما أن مراسلاتهم كانت مستثناة من الرقابة الحكومية[23].

وعلى رغم هذا وذاك، كانت هناك عمليات تندرج ضمن ما يسمى حاليا عمليات مموهة أو مغطاة، وعمليات أخرى ينطبق عليها مصطلح الحروب السرية (guerre secrète). ولم تكتفِ فرنسا بالمغامرة الطائشة في بولندا، هذه المغامرة التي أدت الديبلوماسية السرية وعمليات الرشوة دورا مهما فيها، بل راحت تمهد لغزو إنجلترا أيضا. ولم يكن الهدف من الغزوة الاستيلاء على إنجلترا، بل كان الهدف هو استباق الأحداث؛ ففرنسا كانت تخشى إقدام إنجلترا على غزوها في المستقبل المنظور. وتعود فكرة الحملة على إنجلترا إلى خسارة فرنسا الجزء الأعظم من مستعمراتها فيما وراء البحار خلال حرب السنوات السبع (1756 - 1763). ففي الهند بقي في حوزتها خمس قواعد تجارية فقط. أما في الإقليم الذي سيسمى لاحقا كندا فإن فرنسا خسرت كل شيء، بما في ذلك كيبك وسكانها، الذين كانوا ومازالوا حتى اليوم ينطقون بالفرنسية. وبقدر تعلق الأمر بضفاف نهر المسيسبي تنازلت فرنسا عن «لويزيانا» لمصلحة إسبانيا الخاضعة لتاج آل بوربون[24]. وهكذا، فقدت فرنسا كل العوامل، تقريبا، التي كانت تهيئها لتكون قوة عظمى فيما وراء البحار. إن هذه التطورات هي التي ولّدت لدى فرنسا الذعر

من احتمال قيام الإنجليز بغزوها في عقر دارها، وذلك لطردها مما تبقى لديها من مستعمرات، ولإقصائها، من ثم، كلية عن التجارة مع أقاليم ما وراء البحار.

وبادئ ذي بدء، جرى جمع كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن الأسطول الإنجليزي، وعن الاستحكامات التي شيدها الإنجليز لحماية سواحلهم، وعن وضع إنجلترا المالي. ففي العام 1763 اجتاز بحر المانش عميلان؛ بغية الوقوف عن كثب على ما اتخذت إنجلترا من تجهيزات مختلفة. وجرى في العام 1764 إعداد دراسة حول واقع الأسطول الفرنسي، بيد أن تصورات هذه الدراسة ظلت حبرا على ورق، إذ أحجم أصحاب الشأن عن متابعة ما ورد فيها، لاسيما أن ممارسات شوفالييه ديفوار إيون الطائشة كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تفضح التنظيم السري الملكي. فهذا الشخص أراد، في آن واحد، أن يعمل كديبلوماسي عادي، وأن يحشر نفسه في مغامرات استخباراتية مختلفة، مرتديا ثياب النساء إشباعا لنزواته المريضة.

وفي العام 1763 أرسل الملك هذا الشخص الغريب الأطوار، البالغ من العمر 35 عاما، إلى لندن ليعمل هناك مديرا لمكتب السفير، ويتولى إدارة السفارة إلى حين وصول السفير الجديد. بيد أن شوفالييه ديفوار إيون أصر على الاحتفاظ بلقب القائم بالأعمال، حتى بعد أن باشر السفير الجديد عمله. كما استمر في توجيه الدعوات، إلى مختلف الأفراد، لحضور حفلات ليست داعرة فقط، بل باهظة التكاليف أيضا، وعلى حساب القصر الملكي طبعا. ولأن الملك كان معجبا جدا بمزايا هذا الشخص الغريب الأطوار، فقد زوَّده، بعد فترة وجيزة، بإرشادات خطية، تحدد لشوفالييه ديفوار إيون الطريقة التي ينبغي أن ينتهجها في إنجلترا لتحقيق ما يخدم تنظيم «مراسلات لويس الخامس عشر السرية». وسرعان ما لاحظ الملك أن الإرشادات المذكورة انطوت على معلومات مشينة لشخصه، أي لشخص الملك نفسه، إذا انكشف سرها. ولتلافي الفضيحة سافر إلى إنجلترا، مَنْ هب ودب، وذلك لضبط أوراق الرجل المريب. واستغرق إنجاز هذه المهمة بضع

سنوات. وبعد اعتلاء لويس السادس عشر عرش فرنسا (1773) طُويت صفحة هذه الفضيحة بالكامل. فقد تعين على شوفالييه ديفوار إيون أن يسلم أحد العملاء الفرنسيين جميع ما في حوزته من أوراق رسمية. وهكذا انتهى دوره الرسمي وتقاعد عن العمل، وحصل على راتب تقاعدي متواضع، وصار منذ ذلك الحين لا يرتدي ثيابا أخرى غير الثياب النسائية.

الاستخبارات في حقبة الثورة الأمريكية

إذا كانت وقائع الزمن قد أثبتت أن فزع فرنسا من التعرض لغزو إنجليزي كان من وحي الخيال، وثمرة من ثمار تصورات رعناء، فإن فرنسا حصلت، بعد مضي اثني عشر عاما على نهاية حرب السنوات السبع، على فرصة مناسبة جدا للرد على الإهانة التي وجهتها لها إنجلترا في العام 1763. ففي مستعمرات إنجلترا في أمريكا الشمالية أسفرت اتفاقية السلام المبرمة في العام 1763 عن سخط عارم، من جراء منع المستوطنين من مواصلة التوغل غربا، وعن غضب ديني تعالى في صفوف «الأمريكيين» المتحمسين لعقيدتهم البروتستانتية إلى حد التطرف، وذلك لأن التاج الإنجليزي كان قد أجاز للكاثوليك الناطقين بالفرنسية، أي الكاثوليك الذين كانوا سابقا من سكان المستعمرات الفرنسية، ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية. أضف إلى هذا أن لندن كانت قد فرضت على المستوطنين البريطانيين العديد من الضرائب الجديدة، وذلك لتسديد ما تحملته إنجلترا، سابقا، من نفقات حربية. وعلى وقع هذه التطورات تعرضت الإدارة البريطانية في المستعمرات الأمريكية لمختلف الأعمال العدائية، واندلعت من ثم الثورة الأمريكية. وهكذا، صارت لدى فرنسا فرصةٌ سانحة لرد الصاع صاعين، وذلك من خلال تنفيذ نشاطات تخريبية ضد إنجلترا.

وأدى الكاتب المسرحي بيير أوجستن كارون دي بومارشيه الدور الرئيسي في هذه المؤامرة، أعني الكاتب الذي خلَّد ذكراه كل من فولفغانغ أماديوس موتسارت وجواكينو روسيني، وذلك من خلال تلحين الأول مسرحيته المسماة «زواج فيغارو»، وتولي الثاني تأليف ألحان مسرحيته المعروفة باسم

«حلاق إشبيلية». بيد أن اهتماماته لم تقتصر على تأليف المسرحيات؛ فإلى جانب هذه الاهتمامات عمل ابن الساعاتي المولود في باريس جاسوسا لمصلحة القصر الملكي الفرنسي. فمع اندلاع أولى شرارات التمرد في أمريكا الشمالية وجه بومارشيه العديد من الرسائل إلى وزير الخارجية الفرنسي فيرجن، يقترح فيها تزويد الثوار بما يحتاجون إليه من أسلحة. وفي الواقع لم يكن النبيل «ثوريا» قط في حياته العامة، بيد أن هزيمة فرنسا في العام 1763 هي التي دفعت هذا الدبلوماسي المتمرس إلى أن يدعم الثورة ويساعد الثوار.

وهكذا، لم يدم الأمر طويلا حتى أرسلت فرنسا إلى الثوار أول شحنة أسلحة. وفي مطلع العام 1776 حصل بومارشيه على دفعة مالية كان الغرض منها تأسيس شركة للنقل البحري، فرنسية في الحقيقة ولكن إسبانية ظاهريا، إذ جرت تسميتها شركة رودريجو هورتاليس وشركاه الإسبانية، وذلك تسترا على علاقتها بفرنسا. وكان بومارشيه قد وجَّه في وقت لاحق رسالة إلى الأفراد الذين لهم اتصال شخصي بهم يخبرهم فيها بما نصه «أيها السادة، اسمحوا لي بأن أخبركم أن السفينة أمفيتريت ترسو الآن في الميناء حاملة 400 طن وأنها ستمخر باتجاه الولايات المتحدة، حالما تتحسن الأحوال الجوية وتهب الرياح بالاتجاه المناسب. إن السفينة ستنقل لكم 4 آلاف بندقية و80 برميلا معبأة بمواد متفجرة، و8 آلاف زوج من الأحذية و3 آلاف لحاف من الصوف. كما ستنقل إليكم ضباطا من سلاح المهندسين والمدفعية، كما يوجد على ظهرها بارون ألماني عمل، حتى الآن، معاونا للأمير البروسي هاينرش. وعلى ما أعتقد، في وسعكم أن تمنحوه رتبة جنرال. خادمكم المطيع»[25]. وعلى ما يبدو، كان المقصود هنا هو العسكري البروسي فريدريش فلهلم فون شتويبن، الذي التقى بنجامين فرانكلين في باريس في العام 1777، فعلا؛ ففي تلك الأيام أجرى فرانكلين مفاوضات مع الفرنسيين باسم الثوار الأمريكيين، ودأب، سواء في رحاب القصر الملكي أو في صفوف نخبة أبناء المجتمع الباريسي، على الإشادة بالسياسة المنتهجة من قبل الثلاث عشرة مستعمرة الثائرة على الهيمنة الإنجليزية. حقا كان لدى

الثوار قائد عسكري هو من أفذاذ العسكريين، أعني جورج واشنطن، بيد أن قواتهم المحاربة كانت في وضع يرثى له من حيث التسليح، وفي وضع سيئ جدا من حيث تدريبها. ومع أنه لم تكن لديهم القدرة على خوض المعارك ضد ما لدى المستعمر الإنجليزي من قوات تتقن مهنة الحرب بنحو جيد، فإنهم نجحوا في إرباك القوات الإنجليزية، وذلك من خلال شن غارات مدروسة، وحملات تشويش سريعة ومفاجئة، ومن خلال ما لديهم من أبواق دعاية غاية في الإتقان والفاعلية.

وفي فبراير من العام 1778 تخلت فرنسا عن اللعب من خلف الكواليس واعتماد العمليات المموهة، وراحت، بكل علانية، تبرم مع فرانكلين معاهدة تحالف. كما اعترفت فرنسا بالولايات المتحدة ديبلوماسيا، وأعلنت نيتها الأكيدة دعم الثوار. لا بل ذهبت إلى ما هو أبعد من هذا وذاك. فهي تنازلت، في المادة السادسة من المعاهدة المذكورة، عما لدى فرنسا من أقاليم في أمريكا الشمالية، واعترفت بحق المستعمرات الثلاث عشرة في الاستيلاء مستقبلا على ما تشاء من مناطق تقع خارج حدودها الأصلية. لم تكن فرنسا ترى أنها تخوض حربا ضد لندن بشكل رسمي، بيد أنها لم تكتفِ بتسليح الثوار، بل أرسلت، بعد برهة قصيرة، قوات (قوامها 6 آلاف عسكري، يقودها الجنرال روشامبو) وعددا معتبرا من سفن حربية. وغني عن البيان أن هذه الإمدادات والمساعدات الفرنسية - والإسبانية أيضا - أسهمت في انتصار الثوار على إنجلترا في نهاية المطاف.

وهكذا تحولت العملية السرية التي تولت تنفيذها الاستخبارات الفرنسية إلى تحالف فعلي مع دولة تمر بمرحلة ثورية، مع دولة لم يكن خطابها الديموقراطي المناهض للأنظمة الملكية يتسق قط مع ملكية آل بوربون وولعهم بالأبهة وإظهار العظمة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن التاج الفرنسي كان له دور كبير في تدهور مالية الدولة تدهورا تاما. ولا يشط المرء أبدا إذا أكد أن تدهور الوضع المالي في البلاد كان قد حفز، لا بل كان هو السبب الجوهري في اندلاع الثورة الفرنسية. ومما لا شك فيه أيضا أن إفلاس التاج الفرنسي شجع القوى الثورية على تصعيد معاداتها للنظام الملكي.

ولكن دعونا الآن نواصل حديثنا عن حرب الاستقلال الأمريكية، هذه الحرب التي تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى تاريخ النشاطات الاستخباراتية. والجدير بالذكر في هذا السياق أن المؤتمر القاري (Continental Congress)، الذي انبثق عنه البرلمان الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية، كان قد استحدث، في وقت مبكر نسبيا - قبل سبعة أشهر من اندلاع حرب الاستقلال - لجنة المراسلات السرية (Committee of Secret Correspondence)، مشترطا على اللجنة «... أن تحصر مراسلاتها مع أصدقائنا فقط في كل من بريطانيا العظمى وأيرلندا وفي بقية أنحاء العالم». وبعد شهرين من تأسيسها تعهدت اللجنة أن تدفع لمحام لندني يتعاطف مع الثوار 200 جنيه بريطاني، إذا ما قدم لها تقارير «عن الموقف الذي تتخذه القوى الأجنبية حيالنا (...) ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن الموضوع يتطلب أقصى درجات الحذر، والتقيد بالسرية إلى أبعد مدى ممكن»[26]. ولم يكد آرثر لي يتسلم هذه الرسالة التي كانت موجهة إليه شخصيا حتى شرع في محاولة حفز بروسيا وإسبانيا إلى تشكيل حلف يوحد صفوفهما. وكان آرثر لي قد انضم بعد برهة من الزمن إلى فريق المفاوضين الذين يترأسهم بنجامين فرانكلين.

وكانت الجاسوسية المتعلقة بالعمليات الحربية على جانب كبير من الأهمية، فعمليات التجسس كانت بالنسبة إلى جورج واشنطن أداة تجيز له التعويض عن مناحي الضعف في صفوف قواته، وتوفر عليه خوض معارك كبرى. ويجمل بنا أن نذكر هنا أن عمليات التجسس لم تعفِ جورج واشنطن من تكبد العديد من الهزائم الفادحة. وكان ناثان هال، الضابط البالغ من العمر 21 عاما، أول قتيل في صفوفه. ولقي هذا الضابط حتفه حينما كلفه جورج واشنطن التجسس على القوات الإنجليزية المرابطة في المناطق المحيطة بنيويورك. وأُلقي القبض على ناثان هال في لونغ آيلند. وكان البريطانيون قد نفذوا فيه حكم الإعدام، بلا تردد، في يوم 22 سبتمبر من العام 1776. والجدير بالملاحظة أن تمثاله لايزال يقف على قدميه في الحي الجامعي التابع لجامعته القديمة ييل، وأمام المقر الرئيسي لوكالة

المخابرات المركزية (سي آي أيه) الكائن في مدينة لانغلي الواقعة بالقرب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن دي سي. وعلى الرغم من عدم معرفة أحد بالملامح التي تميز بها الضابط الشاب، فإن هذه الحقيقة لم تمنع أولي الشأن من تشييد تمثال له. وكيفما اتفق، فعملاء وكالة المخابرات الأمريكية يُعلون من شأن هذا الضابط باعتبار أنه كان أول واحد منهم يضحي بنفسه على قربان الحرية.

وعلى رغم أن الجنرال جورج واشنطن كان يعرف حق المعرفة أهمية الجاسوسية بالنسبة إلى قيادة وإدارة العمليات الحربية، فإنه كان يفتقر إلى التنظيم المناسب للانتفاع من خدمات العملاء. وفي ضوء هذه الحقيقة فإن من حق المرء أن يقول إن العديد من هزائمه الحربية كان سببها يعود إلى افتقاره إلى معلومات موضوعية. على صعيد آخر انطلت على جورج واشنطن، من حين إلى آخر، عمليات تضليل ومغالطات ومناورات ومراوغات وحيل مختلفة. من جهة أخرى، وحينما كانت قواته ترابط في المعسكر الشتوي الرهيب، أعني معسكر فالي فورج (1777 - 1778)، وهي منهكة القوى، نفذ جورج واشنطن، من جانبه، عملية مضللة، إذ كان قد حرر بخط يده وثائق تحدث فيها عن لواء مشاة وفرسان، لم يكن له وجود أصلا. وبمساعدة عميلين مزدوجين خدع واشنطن العدو، إذ تظاهر بأن عدد ما لديه من قوات حربية يفوق بكثير العدد المعروف. وحققت هذه الخدعة نجاحا باهرا؛ إذ بالغ الإنجليز في تقدير حجم القوات المعادية. فتقديراتهم زادت على العدد الحقيقي بثمانية آلاف مقاتل. وفي ضوء هذا الإسراف في تقدير قوة العدو، تخلى البريطانيون، حينا من الزمن، عن شن الهجوم الذي كانوا قد تأهبوا له[27].

في صيف العام 1780 وصلت إلى جورج واشنطن معلومات تفيد بأن الإنجليز على وشك الهجوم على مدينة نيوبورت الواقعة في ولاية رود آيلند، لإلحاق الهزيمة بالجنرال الفرنسي روشامبو وقواته الفرنسية التي عسكرت حال وصولها في هذه المدينة. من ناحية أخرى كانت قوات المستعمر الإنجليزي بقيادة الجنرال هنري كلينتون تعسكر جنوب نيوبورت، في

مدينة شارلستون على وجه التحديد، أي في مدينة تفصل بينها وبين مدينة نيوبورت مراحل كثيرة. وكيفما كانت الحال، ففيما كانت القوات الإنجليزية تتأهب للإغارة على القوات الفرنسية وصلها خبرٌ أشاعه عملاءُ جورج واشنطن مفاده أن القوات الأمريكية أمست قاب قوسين من الهجوم على نيويورك. إن عملية التضليل هذه هي التي أنقذت القوات الفرنسية من الفناء بحسب أغلب الاحتمالات، علما أن الحاجة إلى القوات الفرنسية كانت كبيرة فعلا.

وقبل فترة وجيزة من اندلاع المعركة الحاسمة في يوركتاون (1781)، نجح مُعلمٌ يتحدر من مدينة بوسطن، اسمه جون لوفيل، في فك الشفرة التي كان قادة الجيوش الإنجليزية يستخدمونها في مراسلاتهم البينية. ومن خلال الرسالة التي وجهها جورج واشنطن إلى جون لوفيل، معربا فيها عن شكره وامتنانه لخدماته الجليلة، يلاحظ المرء من كثب أن جورج واشنطن كان مجتهدا في جمع وتحليل المعلومات عامة، والجزئية منها أيضا، فقد ورد في هذه الرسالة ما نصه: «إن مقارنتنا بين كل ما لدينا من معلومات هي الوسيلة التي تمكننا من الإحاطة بالحقائق التي كنا سنظل نجهلها، وذلك لأنه لا يمكن الإحاطة بمغزاها من خلال إشارة أو لمحة واحدة»[28]. وإذا كان من حق المرء أن يعتبر جون لوفيل هو الأب الذي تحدر منه خبراء التشفير الأمريكيون فلا مراء والحالة هذه في أنه بالإمكان، أيضا، القول إن جورج واشنطن كان قائدا عسكريا يتقن بنحو نموذجي وفذ فن استثمار المعلومات الاستخباراتية، وفن المناورة والتضليل الاستخباراتي والحربي.

وبعد مضي بضع سنوات، أي بعد ما أصبح أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، طالب جورج واشنطن بتخصيص موازنة للمخابرات الخارجية. وفي السنة الأولى بلغت قيمة الأموال التي خُصصت لهذه الموازنة 40 ألف دولار فقط. بيد أن الأموال المخصصة لهذه الموازنة ارتفعت إلى مليون دولار في السنة الثانية، أي إلى مبلغ كان يعادل، وقتذاك، 12 في المائة من قيمة ميزانية الحكومة الاتحادية. (ولا يزيد على 0,2 في المائة من الميزانيات الحكومية الدارجة في زمن السلم، في الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة). وكيفما

اتفـق، فبالنسـبة إلى دولـة ترفـل في السـلم، ولديهـا قـوات عسـكرية متواضعـة عـددا، لا شـك في أن تخصيـص ميزانيـة كبـيرة نسـبيا للأغـراض الاسـتخباراتية وسـيلة جيـدة للدفـاع عـن أمـن البـلاد - شريطـة أن يجـري، طبعـا، إنفـاق الأموال المرصـودة في هـذه الميزانيـة بالصـورة الصحيحـة.

خـلال الحـرب التـي خاضوهـا مـن أجـل نيـل اسـتقلالهم لاحـظ الأمريكيـون أنهـم لا يواجهـون قـوات حربيـة معاديـة فقـط، بـل يواجهـون أيضـا عمليـات تجسسـية معاديـة، وخونـة يتواطـأون مـع العـدو، خونـة عـلى شـاكلة الفريـق أول بنديكـت أرنولـد الـذي قاتـل في بـادئ الأمـر مـع الثـوار بشـجاعة وبنجـاح مـؤزر. وكان انتصـاره في معركـة سـاراتوجا (1777) عامـلا رئيسـيا في حفـز فرنسـا إلى التحالـف، علانيـة، مـع الثـوار المتمرديـن عـلى الاسـتعمار الإنجليـزي. وأصيـب أرنولـد في هـذه المعركـة بجـروح خطـيرة. والأمـر الـذي تجـدر الإشـارة إليـه هـو أن أرنولـد كان يتمتـع بثقـة جـورج واشـنطن، عـلى رغـم إدانتـه مـن قبـل محكمـة عسـكرية عـلى خلفيـة اختلاسـات مزعومـة. مـن ناحيـة أخـرى رفـض الكونغـرس صرف مبالـغ كان الفريـق أول أرنولـد قـد أنفقهـا عـلى قواتـه مـن مالـه الخـاص. عـلى صعيـد آخـر أخـذت القيـادة العسـكرية عليـه بذخـه وضيافاتـه المكلفـة، مؤكـدة أن أسـلوبه في الإنفـاق هـو السـبب الفعـلي لتراكـم الديـون عليـه حتـى أُذُنَيْـهِ.

وهكـذا شـعر أرنولـد بمـرارة في نفسـه، لاسـيما أن القيـادة تجاهلتـه في موضـوع الترقيـات. ومهـما كانـت الحـال، فبعـد برهـة مـن الزمـن أُسـندت إليـه قيـادة قلعـة وسـت بوينـت - القاعـدة العسـكرية التـي تحولـت فيـما بعـد إلى مقـر الأكاديميـة العسـكرية التابعـة للجيـش الأمريـكي. وسرعـان مـا أعـد أرنولـد خطـة لتسـليم القاعـدة إلى البريطانيـين واللجـوء إليهـم بعـد ذلـك. وقبـل إعـداد هـذه الخطـة بفـترة وجيـزة تـزوج أرنولـد مرجريـت شـبن، الفتـاة البالغـة مـن العمـر تسـعة عـشر عامـا، والتـي كانـت ابنـة قـاض مرمـوق في فيلادلفيـا. وخـلال حقبـة الاسـتعمار البريطـاني كان مـن عـادة مرجريـت شـبن قضـاء السـهرات مـع الرائـد جـون أندريـه الـذي كان يعمـل مرافقـا ومسـاعدا للجـنرال هـنري كلينتـون، وضابـط اسـتخباراته في الوقـت ذاتـه. ويعتقـد كثـيرون أن مرجريـت هـي التـي

أعدت العدة لأن يتعرف الجنرال أرنولد على الرائد أندريه. وسرعان ما أبرم الاثنان اتفاقا يحصل بموجبه الجنرال أرنولد على عشرين ألف جنيه بريطاني لقاء تسليمه قلعة وست بوينت.

ولو كُتب لهذه الصفقة أن تنجح فعلا لاستطاعت القوات البريطانية بيسر إبعاد المتمردين عن مستعمرات نيو إنغلاند(*). بيد أن هذه المؤامرة فشلت جملة وتفصيلا. فقد أحبطت عناصرُ من المليشيات الأمريكية المحاولة التي دبرها الرائد أندريه للالتقاء بالجنرال أرنولد في سبتمبر من العام 1780، في غابة تقع على ضفاف نهر هادسن. إذ داهمتهما هذه العناصر على حين غرة. وحالف الحظ أرنولد فتمكن من الفرار. أما الرائد أندريه فإنه ارتدى ملابس مدنية، وحاول الفرار مخترقا مناطق تقع تحت سيطرة القوات الأمريكية. ولم يدم الأمر طويلا حتى قُبض عليه. وبعد تفتيشه لاحظ أصحاب الشأن أنه خبأ في جواربه ست وثائق مكتوبة بخط الجنرال أرنولد، يصف فيها الأسلوب الذي ينبغي للبريطانيين تنفيذه «للاستيلاء» على وست بوينت.

وأصدرت إحدى المحاكم العسكرية حكم الإعدام بحق الرائد أندريه. وحاول جورج واشنطن مبادلة الرائد المحكوم بالإعدام بالجنرال الهارب أرنولد. بيد أن هذه المحاولة باءت بالفشل، وهكذا أُعدم أندريه، صلبا، في الثاني من أكتوبر من العام 1780. أما بنديكت أرنولد فإن البريطانيين أسندوا إليه قيادة بعض التشكيلات العسكرية، وأتاحوا له الفرصة لأن يحرز، ثانية، بضعة انتصارات محلية. وكان قد وجّه رسالة مفتوحة إلى سكان المستعمرات البريطانية حاول فيها تبرير مؤامرته، من خلال إدانته انتشار الرشى في صفوف الثوار الأمريكان، واستنكاره التحالف القائم مع الكاثوليك الفرنسيين بصورة خاصة.

وفي وقت لاحق حاول كل طرف من الطرفين المتحاربين توظيف المؤامرة لاصطناع بطولات لا وجود لها إلا على الورق. ففي العام 1821 استُخرِجت

(*) يتكون إقليم نيو إنغلاند من ست ولايات هي: ماين وعاصمتها أوغست، ونيوهامشير وعاصمتها كونكورد، وفيرمونت وعاصمتها مونتبلير، وماساشوستس وعاصمتها بوسطن، وورود آيلند وعاصمتها بروفيدنس، وكونتيكت وعاصمتها هارتفورد. وهذا الإقليم هو النواة الذي تكونت منه الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا. [المترجم].

جثة جون أندريه من قبره، ودُفنت في جناح الأبطال في كاتدرائية وستمنستر بلندن. وبينما حصلت والدته على راتب تقاعدي مدى الحياة، مُنح شقيقه لقب نبيل. وفي الزمن المعاصر اهتدت حركة المثليين إلى أندريه، ورأت فيه واحدا منها، وذلك لأنه كان قد أشار، في إحدى رسائله، إلى عدم اكتراثه بالنساء. ومهما كانت الحقيقية فالأمر الجلي هو أن أندريه كان إنسانا مثقفا، كتب العديد من القصائد الشعرية، وكان يتقن العزف على الناي ويتقن التحدث بالفرنسية والألمانية والإيطالية. وكان يتحدر من أسرة تنتمي إلى طائفة الهيجونوت، وتعلم في إحدى مدارس جنيف بسويسرا. وهكذا فإن الأعداء لم يعثروا في جبين هذا الضابط على سُبَّة ذات بال.

وشعر الأمريكيون بحرج كبير جراء خيانة أرنولد. إذ لم يكن ممكنا إنكار أن بنديكت أرنولد كان واحدا من أنبغ ضباطهم في حرب الاستقلال. واعترافا ببطولاته في معركة ساراتوجا شيد المسؤولون له، في العام 1887، وفي الموقع نفسه الذي تعرض فيه لإصابات فتاكة، تمثالا «لتخليد ذكرى أنبغ جنود الجيش القاري». وعلى رغم أن رتبته العسكرية قد جرى ذكرها في اللوحة المنقوشة، فإن اسمه لم يشر إليه قط. ودخلت خيانته تاريخ الأساطير باعتبار أنها لم تختلف كثيرا عن الخيانة التي عاصرتها أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية، أعني حينما صار المواطن النرويجي فيدكون كويزلينج قائدا نازيا في بلاده. بهذا المعنى فإن كويزلينج لا يختلف عن الأمريكي بنديكت أرنولد، فهو، أيضا، خائن من الدرجة الأولى. وهكذا لا عجب أن يتفادى الأمريكيون إطلاق اسم بنديكت على أبنائهم؛ فهذا الاسم نادر جدا في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يحتل المرتبة الرقم 1124 وفقا لإحصائيات السكان العائدة للعام 1990.

نعم، فعلى رغم أن البريطانيين لم يفلحوا في تكريس نشاطاتهم الاستخباراتية لوقف الانتصار الأمريكي، فإنهم بلا أدنى شك جعلوا الأمريكيين يدفعون تكاليف باهظة لتحقيق ذلك الانتصار. وفي لندن تكفل بإدارة وتنسيق هذه النشاطات الاستخباراتية وليام إيدن، الوزير الأسبق للتجارة وشؤون المستعمرات. وكان إيدن يتتبع خطى آرثر لي في برلين، حيث كان

لي يحاول التفاوض مع بروسيا بغية حفزها إلى تقديم مساعدات عسكرية. وهكذا اقتحم مجهولون غرفته في الفندق الذي كان يقيم فيه وصوروا ما لديه من وثائق. من ناحية أخرى دأب وليام إيدن في باريس على أن يدفع ألف جنيه إلى إدوارد بانكروفت سنويا، علما أن الأخير كان يتمتع بثقة رئيس المفاوضين الأمريكيين بنجامين فرانكلين. والأمر الجدير بالملاحظة أن فرانكلين ظل - حتى وفاته - واثقا بأن صديقه بانكروفت لم يغدر به ولم يخنه قط. ولم تتضح لأصحاب الشأن في لندن خطورة النشاطات التجسسية التي مارسها بانكروفت إلا بعد مرور قرن من الزمن، في العام 1891 على وجه التحديد.

وكان بانكروفت يأتمر بإمرة ضابط أنيق ذي طلعة فاتنة، وثقافة راقية، وذكاء بيّن، اسمه باول وينتورث. ووصفه بومارشيه في إحدى المرات بأنه «أحد أنبغ رجالات إنجلترا»، الذين كان في مقدورهم التحدث بلغة فرنسية سليمة[29]. وكان مكلفا بالتجسس على العلاقات القائمة بين القصر الملكي الفرنسي والمتمردين الأمريكيين، والعمل على تخريب وتسميم هذه العلاقات. وليس ثمة سبب يبرر الطعن فيما قِيل عن باول وينتورث، بيد أن الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان هو أن وينتورث كان مكلفا بمهمة دبلوماسية حساسة جدا. فقد تعيّن عليه أن يقترح على بنجامين فرانكلين اتفاقية سلام تتعهد فيها الحكومة البريطانية بقبول العديد من الشروط الأمريكية وبمنح 200 أمريكي مقاعد في مجلس الشيوخ الإنجليزي، أي منح كل واحد منهم لقب عين. والأمر اللافت للانتباه هو أن فرانكلين لم يرفض هذا الاقتراح جملة وتفصيلا، بل استعان به لابتزاز فرنسا وحفزها إلى التضامن مع الثوار الأمريكيين، والانخراط في الحرب، بنحو فعلي، وبلا تأخير وتردد.

وكما هو معروف فإن أمل فرانكلين لم يتحقق على أرض الواقع قط. والأمر اللافت هو أن فرانكلين مارس خليطا من دسائس أوروبية ومراوغات أيديولوجية، أخلاقية ظاهريا وديموقراطية شكليا. فحينما نبهه البعض إلى المخاطر المحدقة به جراء النشاطات التي يمارسها عملاء يعملون في محيطه المقرب، ويغدرون به لقاء حفنة من النقود، كان رده: «إذا كانت تصرفات رجل ما عادلة وشريفة، فإن أفعاله ستزيده شرفا، إذا ما صادف أن أُزيح

الستار عنها في يوم من الأيام». وانطلاقا من هذا الموقف الأخلاقي رفض بنجامين فرانكلين استخدام التعليمات الضرورية لتشفير مراسلاته مع المؤتمر القاري (Continental Congress). أضف إلى هذا أنه دأب على ترك وثائق سياسية مهمة مبعثرة على طاولته بلا رقيب يحافظ عليها وعلى سريتها. من ناحية أخرى استعان فرانكلين، بنحو فعال، بخدمات أبواق الدعاية، إذ دأب على تمرير مراسلات وتقارير زائفة، أو على إذاعة فحوى هذه المراسلات والتقارير على الملأ، لاسيما تلك المراسلات والتقارير ذات الأهمية في فضح السياسة البريطانية والتشهير بها[30].

وفي الواقع لم يكن معظم قادة الثورة الأمريكية بهذه السذاجة. فالمحامي جون جاي الذي مثّل نيويورك في الكونغرس، وأصبح من ثم أول رئيس للمحكمة العليا الأمريكية، أدرك، في وقت مبكر، مدى المخاطر المحدقة بحركة الاستقلال من جراء النشاطات التجسسية والتخريبية. ففي العام 1776 نظر جون جاي في قضية المؤامرة التي زعم البعض أن وليام تريون - أول حاكم بريطاني لولاية نيويورك - كان ينوي تنفيذها ضد جورج واشنطن. كما اتُّهِم توماس هيكلي بالاشتراك في هذه المؤامرة، ونُفذ فيه حكم الإعدام على خلفية الحكم الصادر بحقه. بيد أن من المشكوك فيه أن يكون هيكلي قد أراد تحقيق ما هو أكثر من الفرار إلى البريطانيين الذين كان عدد أنصارهم في صفوف المستعمرين البريطانيين يفوق عدد الثوار وأنصارهم، بحسب كثير من التكهنات. ومهما كانت الحال فالأمر الجلي هو أن تريون أراد استخدام أساليب التنكيل والانتقام ضد السكان المدنيين، وذلك من أجل أن ينجح البريطانيون في إدارة الحرب بنحو يناسب أفعال المتمردين. بيد أن تريون لم يحصل من رؤسائه على أمر يخوله التنكيل بالمدنيين والانتقام منهم.

وتولى جون جاي في نيويورك رئاسة لجنة «للقبض على المتآمرين والقضاء عليهم»، أي أنه ترأس لجنة كادت تكون هيئة أمريكية لمكافحة التجسس. وحققت هذه اللجنة مع مئات من مؤيدي التاج البريطاني، مستخدمة عملاء ذوي خبرة في الكشف عن المؤامرات. كما دأب هؤلاء العملاء على

تقديم تقارير عن المزاج المعادي لأمريكا السائد في صفوف الرأي العام، وبخاصة بين رجال الأعمال المتاجرين مع ما وراء البحار والأقاليم المطلة على بحر الكاريبي.

وكيفما كانت الحال فالأمر الجلي هو أن الانتماء الديني أو القومي لم يعد هو فقط العامل الذي يحرض الأفراد بعضهم ضد بعض، أو الذي يغري بالانتماء إلى عائلات معينة والولاء لسلالات ملكية محددة. فمن خلال الثورة الأمريكية ارتقت الأيديولوجية السياسية(*) إلى نظرية جديدة في نشأة الدول، إلى مبرر جوهري لشن حرب ترمي إلى تأسيس الدولة الوطنية (Johannes Burkhardt). وفي هذا السياق أدت العقيدة الدينية والمصالح الاقتصادية دورا هامشيا، أي إنها لم تكن بتلك الأهمية التي انطلق منها مؤرخو المذهب البروتستانتي في سالف الزمن، ولا العامل الاقتصادي الحاسم الذي ينطلق منه المؤرخون الماركسيون، أعني مؤرخين من قبيل شارلز بيير؛ فمن حيث الجوهر يدور الأمر حول مسائل أيديولوجية، وحول مبادئ عقائدية ذات طابع سياسي علماني، وعقائد أصبحت مدار نشاطات استخباراتية. وبعد مضي بضع سنوات على انتصار الثورة الأمريكية أسفرت الثورة الفرنسية عن قوة دفع ثانية لانتشار الجاسوسية الناشئة عن أسباب أيديولوجية، والتي ستسفر، في القرن العشرين، عن نشأة أجهزة مخابرات ومؤسسات تجسسية شديدة الفاعلية، أجهزة ومؤسسات أمسينا نواجهها من كثب حاليا.

الاستخبارات خلال الثورة الفرنسية

من الناحية السطحية يمكن القول إن الثورة الفرنسية اندلعت على خلفية ما يسمى intelligence failure، أي على خلفية فشل كبير انتاب السلطات المسؤولة عن الأمن الداخلي. ففي اليوم نفسه الذي تعرض فيه سجن الباستيل في باريس إلى هجوم كاسح، سجّل الملكُ لويس

(*) أي العقيدة السياسية. [المترجم].

السادس عشر في دفتر ذكرياته اليومية «rien»: «لم يحدث شيء». حقا بانت في الأفق مؤشرات كثيرة ومختلفة تدل على تأزم الوضع. فقد كانت هناك مؤشرات كثيرة برهنت ليس على تفاقم المجاعة فقط، بل على إفلاس الدولة الفرنسية وما سوى هذا وذاك من مناحٍ أخرى كثيرة هزت استقرار الدولة الفرنسية. بيد أن المسؤولين آثروا الاستسلام للوضع السائد، اعتقادا منهم أنهم سيجتازون الأزمة الراهنة كاجتيازهم الأزمات السابقة. وكيفما كان الأمر فقد لاحظت بعض العقول النيرة، أعني عقولا من قبيل ألكسيس دي توكيفل (Alexis de Tocqueville)، في الحال، أن أسباب الثورة استشرت خلال سنوات كثيرة، وتفاقمت في ضوء علاقات تاريخية جمعت بين طبقة النبلاء والأسرة الملكية، وروابط كانت مشحونة بالصراعات والتوترات في أغلب الأحيان. إن الهجوم على الباستيل في الرابع عشر من يوليو 1789 - وهو هجوم ارتقى إلى أسطورة قومية - لم ينشأ من تخطيط، بل نشأ بنحو عارض، وبلا تدبير مسبق[31]. وملخص الكلام هو أن الملك وحاشيته قيّموا الوضع تقييما زائفا.

والأمر المهم بالنسبة إلى الموضوع، الذي نحن بصدد الحديث عنه هنا، هو أن الثوار لاحظوا، بنحو أو بآخر - وخلافا للملك وحاشيته - مدى الخطر الناشئ عن ندرة المعلومات المتاحة، باعتبار أن هذه الندرة يمكن أن تسفر عن تقييم زائف لما يرمون إلى تحقيقه، ويمكن أن تقود إلى تقديرات باطلة لا تعبر عن حقيقة الوضع المحيط بثورتهم. ولهذا السبب، بصورة خاصة، لا غرو أن نلاحظ أن الثوار عامة، والجماعات المتطرفة منهم على الأخص، هم الذين استحدثوا لأول مرة في فرنسا جهاز تجسس محكم التنظيم مكلفا برعاية الأمن الداخلي، وأسسوا جهاز استخبارات خارجية - لا يتبع القصر الملكي - بل وزارة الخارجية. وبعبارة قد تكون جارحة للأسماع يمكن القول: إن الديموقراطية، وليست الملكية، هي التي استحدثت دولةَ الرقابة الحكومية المستندة إلى جهاز مخابرات عصري. وفي هذا السياق أيضا كانت فرنسا معمل تجارب للسياسة المتساوقة مع أسس الديموقراطية العصرية.

وفي بـادئ الأمـر، أي إبـان انـدلاع الثـورة، لم تكـن في فرنسـا قيـادة واضحـة المعـالم ولا مؤسسـات ديموقراطيـة مسـتقرة. ففـي السـنوات الأولى مـن انـدلاع الثـورة كانـت الشـؤون السياسـية تديرهـا لجـان وهيئـات ومجالـس مـن مختلـف الأصنـاف والاتجاهـات. (علـما أن الثـوار كانـوا يتصـورون أن هـذا الصنـف مـن القيـادة يعكـس الوضـع الأصـلي في المجتمـع الديموقراطـي). وبعدمـا تحولـت فرنسـا إلى ملكيـة دسـتورية، لا يتمتـع الملـك فيهـا بسـلطة غـير السـلطة التـي يحددهـا لـه دسـتور البـلاد، تصاعـد بـين الثـوار صراع حـول الاتجاهـات التـي ينبغـي للثـورة أن تسـلكها. وفي نهايـة المطـاف كان النـصر حليـف المتطرفـين في هـذا الـصراع. فهـم أعلنـوا، في سـبتمبر مـن العـام 1792، الجمهوريـة، وأعدمـوا في ينايـر 1793 الملـك أولا وقرينتـه في وقـت لاحـق. وفي الحـال صـار مصـير البـلاد بيد برلمـان تعـددت أسـماؤه، لكنـه فضـل، في نهايـة المطـاف، تسـليم قيـادة الدولـة إلى 16 لجنـة. ومـن بـين هـذه اللجـان كانـت هنـاك لجنـة السـلامة العامـة - التـي اسـتحدثها مدغـدغ مشـاعر العامـة وزعيـم عهـد الإرهـاب ماكسـيميليان روبسـبير - ولجنـة الأمـن العـام، التـي أُنيطـت بهـا مهمـة إشـاعة الإرهـاب في طـول البـلاد وعرضهـا، مسـتعينة بعنـاصر شرطيـة وعسـكرية مرابطـة في باريـس لتأمـين الثـورة ولمسـاعدة الثـوار عـلى إحـكام سـيطرتهم عـلى سـائر الأقاليم الفرنسـية. واسـتندت عمليـات الإرهـاب هـذه إلى قضـاء ثـوري كان يصـدر أحكامـه عـلى الماثلـين أمامـه بنحـو متتابـع، وبزعـم أنهـم أعـداء الثـورة. عـلى صعيـد آخـر جعـل هـذا القضـاء مـن المقصلـة رمـزا لتلـك السياسـة الماضيـة قدمـا في اسـتخدام أفظـع أسـاليب القمـع والإرهـاب.

وعـلى رغـم أن النشـاطات التجسسـية ازدادت اتسـاعا، وأضحـت سـلاحا فتـاكا مـن أسـلحة الثـورة، وأن النشـاط التجسـسي بـات يسترشـد بـشروط مهنيـة إلى حـد مـا، فـإن الملاحـظ أيضـا هـو أن هـذا النشـاط سـيطر عليـه هـوس جماعـي، هـوس سُـدَّته الشـك في كل إنسـان، ولحمتـه معاقبـة الإنسـان لا لـشيء إلا لأن الشـبهاتِ قـد حامَـتْ مـن حولـه. وجـرى اسـتخدام الشرطـة والجيـش والقضـاء، بـلا تمييـز، في إشـاعة الإرهـاب والخـوف. ولقـي 45 ألـف شـخصٍ حتفهـم جـراء الممارسـات الإرهابيـة. وأُعـدم مـا لا يقـل عـن 25 ألـف شـخص، مـن غـير صـدور

حكم قضائي بحقهم. ويُقدر عدد قتلى الحملات التي شنتها القوات العسكرية ضد المدنيين في إقليم فونديه، المطل على المحيط الأطلسي، بنحو 200 ألف شخص.

وأدت الشرطة السرية والاستخبارات العسكرية دورا مهما في هذه الحقبة من حقب الثورة الفرنسية، فقد خضعت فرنسا إلى أساليب متطرفة جدا وممارسات إرهابية كانت نادرة المثال وقتذاك. وعلى رغم خطورة وأهمية التحولات، التي تخللت الفترة الواقعة بين العامين 1792 (سنة إعلان الجمهورية) و1795 (نهاية حقبة الإرهاب)، فإن واقع الحال يشهد على أن تأسيس جهاز رسمي للاستخبارات لم يتم إلا في سنوات حكومة المديرين(*) أولا، وفي عهد نابليون بونابرت لاحقا (أي ابتداء من العام 1797).

وكان جوزيف فوشيه Joseph Fouché هو الشخصية الرئيسية في الجهاز المكلف بالتجسس على داخل البلاد. ومن خلال قيادته للجاسوسية الداخلية ابتدأت حقبة النشاط البوليسي الحديث، أعني حقبة شرطة سرية، يكمن همسها في الكشف ومراقبة أفراد وجماعات قد يهددون أمن الدولة (زعما أو حقيقة). وفي يوليو من العام 1799 عُين فوشيه وزيرا للشرطة، واحتفظ بهذا المنصب حتى بعدما نفذ بونابرت انقلابه في ديسمبر من العام المذكور. وإذا ما تجاهلنا فترات قصيرة، فإن فوشيه مكث وزيرا للشرطة حتى يونيو من العام 1810. وتنفيذا للنظام الداخلي، الذي فرضه فوشيه، اشتملت وزارته على أربع إدارات رئيسية، كان من جملتها إدارة مكافحة الشغب والأعمال التخريبية. وعموما يمكن القول إن هذه الإدارة كانت لها الأولوية في وزارة فوشيه. وأكد فوشيه أن وزارته مهتمة «... بالكشف عن كل المؤامرات والأعمال التي تناهض الدستور وتشكل خطرا على الحكومة وعلى

(*) بعد سقوط روبسبير سنة 1794، وانتهاء كابوس الإرهاب الذي أودى في باريس وحدها بحياة ألفين وستمائة شخص، أضحى الشاغل الرئيس للنخب السياسية الفرنسية يكمن في ابتداع الإطار المناسب لتشكيل الحكومة. ورأى أصحاب الشأن أن الحل المناسب للمعضلة الدستورية يكمن في استحداث هيئة اتخذت احتيالا صبغة دستورية وعمرت أربع سنين تحت اسم حكومة المديرين، وذلك باعتبار أن إقامة ديكتاتورية جديدة أمر لم يعد بالمستطاع التفكير فيه وقتذاك. وهكذا، وفي ضوء حكومة المديرين، وُضعت كل السلطات التنفيذية في يد هيئة مكونة من خمسة أشخاص يُنتخبون لمدة خمسة أعوام، بشرط تغيير عضو من أعضاء الحكومة كل عام. [المترجم].

الأفراد من ذوي المنزلة الرفيعة...» وواصل حديثه مشيرا إلى أن الأفراد الذين تستهدفهم وزارته هم الغوغاء ومثيرو الشغب، وجميع مَنْ يساعدهم ويأتمر بأمرهم»[32]. وغني عن البيان أن الحديث عن مؤامرات تستهدف النظام الدستوري في البلاد يشير بنحو أو بآخر إلى المصطلح الدارج في ألمانيا الاتحادية، أعني مصطلح: جهاز حماية الدستور. وهكذا فإن وزارة الشرطة المدارة من قبل فوشيه، أو لنقل بتعبير أكثر دقة، إن جهاز الاستخبارات الداخلية لم يعد مكلفا بحماية رئيس الدولة والوزراء وكبار الموظفين فقط، بل أمسى مكلفا بحماية الدستور أيضا، أي بحماية قواعد ومبادئ تجريدية.

وكتب فوشيه إلى بونابرت قائلا: «وفق تصوراتي فإن وظيفة الشرطة تكمن في استباق الجنح والجرائم والعمل على الحد من انتشارها...»[33] والأمر الجلي هنا هو أن الشرطة العادية لا تستطيع الوفاء بهذه المهمات، فهي لا تستطيع، بالأساليب العادية وبالطرق التقليدية، اكتشاف الأعمال الإجرامية وردعها واستباقها. وانطلاقا من هذا التصور استحدث فوشيه جهاز شرطة سريا، يعمل وفق أساليب استخباراتية. وهكذا ففيما ترك فوشيه إدارة وقيادة الشرطة، أي الشرطة العادية، لموظفيه، اهتم هو نفسه بشن حروب مستترة ضد السياسيين من خصوم النظام، وضد الملكيين والنازحين والأجانب بنحو مخصوص.

بيد أن فوشيه لم يقتحم هنا عالما جديدا. فالتجسس على المواطنين وتقصي أخبارهم كان قد بلغ مستويات عظيمة في العهد البائد، أي في العهد الذي دخل تاريخ فرنسا باسم عهد النظام القديم (Ancien régime). ففي العام 1753 جرى إنفاق نصف ميزانية جهاز الشرطة الباريسي لمكافأة المخبرين وملتقطي الأنباء. كما نفذ المسؤولون أولى المحاولات لاستخدام الأضابير لتنظيم وتنسيق المعلومات التي كان ينقلها المخبرون والجواسيس. بيد أن هذا الأسلوب الجديد صار نسيا منسيا في زمن الثورة. فبدلا من الشرطة السرية صارت الأولوية وقتذاك للجان الشعبية المحلية وللمقاومة الأهلية. ولم تتغير الحالة إلا في العام 1791، ففي تلك السنة أُسِّس الدرك الوطني (Gendarmerie nationale). وهكذا استحدث المسؤولون، ثانية، أداة مركزية تؤدي مهامها على المستوى الوطني.

وأسس فوشيه في تلك الحقبة من الزمن مديرية شرطة باريس، وذلك لكي يتخلص من أعباء المهام اليومية المتواضعة الأهمية في الحياة السياسية. من ناحية أخرى خطط فوشيه لإنهاء تبعية قوات الشرطة العاملة في بقية أنحاء فرنسا إلى مديريات الشرطة العاملة في المحافظات والأقاليم الأخرى، وذلك بغية وضعها تحت إمرة وزارة الشرطة، أي تحت إمرة وزارته[34]. وعلى رغم أن الخطة لم تنجح في كل المحافظات والأقاليم فإن الأمر الجلي هو أن فوشيه وضع الحجر الأساس لتأسيس جهاز شرطة مركزي لايزال يشكل ركنا أساسيا في منظومة مكافحة الجنح والجرائم في فرنسا الحالية. بالإضافة إلى هذا وذاك عين فوشيه مفتشين أو مفوضين سامين (Kommissare) لتنفيذ مهمات خاصة، أي عين رجالات مخابرات يأتمرون بأمره. وكان هؤلاء المفتشون على أهمية كبيرة في الموانئ الفرنسية على وجه الخصوص، أي حيثما يتعين مراقبة حركة البضائع والأفراد للعثور على مؤشرات توحي بوجود نوايا تضمر الشر لفرنسا.

وتركزت أنظار فوشيه على مرفأ بولونيه الفرنسي بصورة خاصة. فكل فرنسي يعود أدراجه من إنجلترا لم يكن يستطيع دخول البلاد من دون أن يخضع في هذا الميناء إلى عمليات تفتيش واسعة وتحريات دقيقة تتولاها عناصر من شرطة بولونيه. كما شكل هذا الميناء المنطقة الحدودية الرئيسية لدخول النازحين الفرنسيين واللاجئين البريطانيين إلى فرنسا؛ علما أن اللاجئين البريطانيين كانوا مواطنين كاثوليك في الحالات العامة، وقساوسة كاثوليك أيرلنديين في أغلب الحالات. فهؤلاء فروا من بريطانيا بسبب الملاحقات التي ظل الكاثوليك يتعرضون لها حتى العام 1829. على صعيد آخر تراكمت في صفوف هؤلاء الأفراد نوايا تآمرية كثيرة وجرى تداول شائعات سياسية خطرة جدا، صاحبت وصول الفارين من بريطانيا إلى فرنسا. إضافة إلى ذلك كان الواجب قد حتم ممارسة أساليب فعالة لمكافحة الجاسوسية المعادية، لاسيما أن فرنسا كانت في حالة حرب مع بريطانيا بلا انقطاع. وأخيرا وليس آخرا لا مندوحة لنا عن أن نأخذ بالاعتبار أيضا أن الفرنسيين لم يعودوا، وقتذاك، أمة موحدةَ الصفوفِ، بل أمسوا شيعا وأحزابا يصارع

بعضهم بعضا. من هنا فقد كان فوشيه واثقا بأن وضعا مشحونا بالطاقات الانفجارية، كالوضع الذي ساد في فرنسا وقتذاك، لا يمكن السيطرة عليه إلا من خلال أساليب استباقية فعالة ومكثفة، يتولى تنفيذها جهازُ استخباراتٍ قويٌّ وواسع الصلاحيات.

والأمر المميز لطريقة فوشيه في تنظيم عمله هو أنه أعطى أهمية كبيرة لتقارير شبه يومية تتناول الوضع الأمني، ويختلف محتواها باختلاف اختصاصات الجهات التي تتسلم هذه التقارير. وبالإضافة إلى التقارير العامة، المتعلقة بالوضع الأمني في مجمل فرنسا وفي كل المجالات، كانت هناك، أيضا، تقارير يومية تدور حول الوضع السائد في العاصمة، وحول الأجانب المقيمين في البلاد أو الأجانب الذين يدخلون البلاد للعبور منها إلى بلاد أخرى (ترانزيت). وتحدثت هذه التقارير عن المهاجرين وعن الحوادث التي تشهدها البلاطات والقصور الأوروبية، والتي تمس أمن فرنسا طبعا. كما جرت العادة على إعداد تقارير يومية تسلط الضوء على الجرائم المقترفة في فرنسا.

وكان الأمر الآخر الجدير أيضا بالملاحظة هو أن المسؤولين دأبوا على تدوين ما لديهم من معلومات عن كل شخص مريب ومثير للشبهات على بطاقة أو جذاذة (fiches)، علما أن الاهتمام تركز على الأجانب واللاجئين بصورة خاصة؛ والملاحظ هو أن هذه البطاقات أو الجُذاذات سرعان ما تحولت إلى أضابير لا تستغني عنها أي إدارة حكومية عصرية في الزمن السابق على اعتماد الأساليب الإلكترونية لحفظ المعلومات. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن تدوين سيرة حياة كل شخص في جذاذة، وتقليص البيانات والمعلومات والتشعبات الأفقية ذات الأهمية بالنسبة إلى جذاذات أخرى، أسفر، في نهاية المطاف، عن استحداث مكاتب حكومية تحفظ الأضابير بنحو منظم، وتراقب ليس الأفراد فقط، بل المجتمعات والأمم أيضا. من هنا لا غرو أن تصبح هذه الأضابير والمكاتب عنوانا على كل أساليب الرقابة الحكومية. في غضون ذلك ليس مصادفة أن ينشأ في وقت واحد تقريبا، جهاز شرطة، وجهاز مخابرات (يعمل وفق لوائح وتعليمات محددة) وأن

تنفذ الحكومة عمليات لإحصاء السكان، فمن دون تدوين دقيق للبيانات والمعلومات، ومن دون مكاتب حكومية ترعى الأضابير المسجلة فيها هذه البيانات والمعلومات لن يكون بالإمكان فرض رقابة تامة على السكان، أو تأسيس جهاز أمن داخلي فعال.

إن بيانات ومعلومات شخصية من هذا القبيل تنطوي على أهمية كبيرة، لا بل تمنح الشخص الموجودة هذه المعلومات تحت يده قوة حقيقية من دون أدنى شك. واستخدم فوشيه هذه القوة بنحو فعال، حينما تقصَّد إشعار الآخرين بمدى سلطانه. من هنا لا غرو أن تصل إلى فوشيه، باستمرار، التماسات تناشده شطب معلومات وبيانات معينة، أو إتلاف البطاقات أو الجذاذات المتعلقة بشخصيات ذات منزلة رفيعة، وبأفراد من طبقة النبلاء في المقام الأول. وسخَّر القَنَاصِلُ، والقنصل بونابرت أيضا، هذه الالتماسات المتواضعة الشأن لإظهار قوتهم والتدليل على سلطانهم. وكانوا يدركون جيدا أن سلطانهم مرهون بأداء جهاز فوشيه. وللتدليل على سلطانه حرَّض فوشيه إحدى الجرائد المؤتمرة بأمره على أن تنشر خبرا جاء فيه: «ووفق ما تناقلته الأنباء، فقد منح القناصل وزير الشرطة حق إتلاف البطاقات بنحو لا رجعة عنه»[35].

وفي مؤلفه الموسوم طوبوغرافية المتمردين (Topographie chouannique)، المنشور في العام 1804، أعطى فوشيه معلومات محددة عن دروب ومساكن وأماكن اللقاءات والمرافئ التي يدخل منها العملاء البريطانيون والهدامون الفرنسيون، الذين حاولوا، انطلاقا من إقليم بريتاني، تنفيذ عملية انقلابية ترمي إلى إعادة النظام الملكي[36]. ويكمن الأمر المميز لمؤلف فوشيه في دقة المعلومات الواردة فيه، وفي كثرة الوقائع التي جمعها المؤلف، وبات يرتكز عليها في أعماله اليومية. واشتمل الملحق على قائمة تضمنت أسماء 1800 فرد شاركوا في هذه المؤامرة الملكية، وكان من جملة هؤلاء الأفراد الكثير من العسكريين أو عسكريين سابقين. وفشلت المؤامرة بنحو نهائي حينما قُبض على زعيمها البروتوني (الجنرال) جورج كادودال في العام 1804.

وكان المقصود بعبارة «المتمردين» شخصا من أنصار النظام الملكي اشتهر باسم جان شوان (Chouan)، على رغم أن اسمه الحقيقي هو كوتيرو. كما

كانت هذه العبارة إشارة إلى كلمة «choutte»، أي «بومة»، علما أن هذا الاسم كان هو كلمة السر الدارجة في صفوف المتمردين. وهكذا أراد فوشيه من خلال عبارة طوبوغرافية المتمردين (Topographie chouannique) إعطاء تقييم عام لأفراد توحد بينهم خصائص جغرافية معينة، وسمات تنظيمية محددة؛ أي إنه أراد أن يقدم للقارئ تقييما عاما يشبه، بنحو أو بآخر، التقييم العام الذي ينطلق البعض منه عند الحديث عن الإرهاب الذي تمارسه بعض الفئات الإسلاموية(*).

وحاول جورج كادودال، بكل ما لديه من همة وعزيمة، تنظيم ثورة مسلحة تنطلق من إقليم بريتاني بهدف الإطاحة بحكومة الثورة، بحكومة المديرين. غير أن الانقلاب العسكري الذي نفذه بونابرت في التاسع من نوفمبر من العام 1799 اعترض سبيل أنصار النظام الملكي المدعومين من قبل الاستخبارات البريطانية. وعرض نابليون على صاحب الكلمة النافذة في إقليم بريتاني كادودال الاضطلاع بمنصب رفيع في حكومته؛ غير أن الأخير رفض هذا العرض رفضا قاطعا، مفضلا الاختفاء في إنجلترا، وذلك لمواصلة التآمر مستعينا بمساعدة يحصل عليها من أحد أشقاء الملك الذي قطعت المقصلة رقبته. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن هذا الشقيق اعتلى عرش فرنسا باسم شارل العاشر في العام 1824 [وغادر فرنسا بعد الإطاحة بحكمه الموغل في الرجعية في يوليو من العام 1830].

وبعد عام من مغادرة كادودال فرنسا نظم أنصاره في باريس عمليات اغتيالات واسعة. وفي هذا السياق تعرض نابليون في الرابع والعشرين من ديسمبر لمحاولة اغتيال فاشلة، كانت حصيلتها 22 قتيلا وإصابة أكثر من مائة شخص. وحالف الحظ كادودال، فلم تهتدِ الشرطة إلى مكان إقامته. وحاول، للمرة الثانية، تنفيذ عملية غزو بحري لفرنسا، مدعوما من رئيس وزراء إنجلترا وليام بيت الذي زوده بقوات بريطانية، متجاهلا أن عملاء فوشيه منتشرون في كل مكان، ويتجسسون حتى من داخل الاستخبارات

(*) باسم الإسلام. [المترجم].

البريطانية. بيد أن فوشيه تحرك مبكرا، وفي ظرف غير مناسب البتة؛ ومن ثم فقد فشلت الحملة الأمنية المكلفة بالقبض على كادودال ورفاقه المتآمرين. ولم ينجح موظفو فوشيه في القبض على كادودال إلا في مارس من العام 1804. وبعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ كانت المقصلة تقطع رقبة كادودال. والملاحظ هو أن كادودال لايزال بطلا قوميا بالنسبة إلى سكان إقليم بريتاني. وبصرف النظر عن هذه الحقيقة فقد سجل فوشيه انتصارا شخصيا حينما نجح في تصفية أعداء النظام الجمهوري. وظل فوشيه سنوات طويلة شخصية لا غنى عنها بالنسبة إلى تأمين سلامة نابليون.

وعلى رغم تعدد أسباب نجاح فوشيه وصعود نجمه في حقبة الثورة الفرنسية فإنه لم يكن الشخص الوحيد الذي لم يكن بالإمكان الاستغناء عنه. وكما هي الحال بالنسبة إلى الشخصيات القيادية الأخرى تأرجح فوشيه بين إظهار اللين تارة والإعراب عن تطرف ثوري في أحاديثه وأفعاله تارة أخرى. وبعد تنحية الإمبراطور نابليون من مناصبه في العام 1810 مارس فوشيه نشاطات شخصية مختلفة في بادئ الأمر، وانضم من ثم إلى أنصار النظام الملكي، بعد سقوط نابليون في العام 1814. لا بل كان قد ارتضى لنفسه أن يتقلد منصب رئيس وزراء فرنسا الملكية حينا من الزمن؛ ومهما كانت الحال، فبعد برهة من الزمن عينه الملك الجديد وزيرا للشرطة ثانية. وكانت الفكرة التي راودت الملك غاية في البساطة: لا شخص آخر يستطيع أن يضاهي فوشيه من حيث معرفته بالمتآمرين وميولهم المختلفة وأساليبهم المتعددة وأهدافهم المتباينة. من هنا فإنه أفضل مَنْ يستطيع التعامل معهم ووضع حد لمؤامراتهم ونشاطاتهم التخريبية[37]. غير أن الملك لويس الثامن عشر أفرط كثيرا في آماله. فالكثير من النبلاء كانوا لايزالون يتذكرون جيدا أن فوشيه قد أيد في يناير من العام 1793 إعدام ملك ذاك الزمن [لويس السادس عشر] وأنه أثقل كثيرا على أنصار النظام الملكي وسامهم سوء العذاب.

وفي سبتمبر من العام 1815 أُجبر فوشيه على الاستقالة من منصبه ومغادرة فرنسا للعمل سفيرا في مدينة دريسدن، [عاصمة مملكة سكسونيا].

وفي يناير 1816 حظر مرسوم ملكي على الأفراد الذين أسهموا في إعدام الملك وزوجته في العام 1793 دخول فرنسا ثانية. وعلى خلفية هذا الحظر كُتب على فوشيه أن يُتوفى في العام 1820 في ميناء تريستي. وتجدر الإشارة إلى أن جيروم بونابرت (زوج ابنة ملك فورتمبرغ) أضرم نيرانا التهمت في هذا الميناء الواقع في شمال إيطاليا جل ملفات فوشيه. وبصنيعه هذا تسبب جيروم بونابرت في اختفاء مستمسكات مهمة تتعلق بتاريخ عمليات التضليل السياسي، وعمليات الرشى والابتزاز بنحو مخصوص. وكُتبت النجاة لمخطوطة مذكراته الشخصية. وصدرت هذه المذكرات في العام 1824، أي بعد وفاته. ولا يفوتنا أن نقول بنحو هامشي إن الكاتب لويس ماديلان حصد في السيرة التي كتبها عن حياة فوشيه في العام 1901 غضبا عارما من قبل مؤرخين لامعين وذلك لأنه حاول في مؤلفه هذا الزعم بأن فوشيه كان شخصية عظيمة المواهب، وأنه لم يفعل أكثر من أن يتكيف مع عصر الثورة. ولكن هل كان فوشيه، حقا، وزير استخبارات وشرطة موهوبا وأنه عكس خصائص الثورة الفرنسية وملابساتها ليس إلا؟ إن هذا هو التقييم الذي لا يتسق، البتة، مع تصورات أنصار النظام الجمهوري. من هنا لا غرو أن يُمنع المسكين ماديلان من الحصول على الأستاذية. بيد أن الحظ عوضه عن الظلم الذي أصابه. فمقارنة بالمؤلفات التاريخية الفرنسية، المخصصة لمخاطبة الجماهير العريضة، أمسى مؤلفه أحد أكثر المؤلفات التاريخية الفرنسية قراءة.

الاستخبارات في عصر نابليون بونابرت

يُعتبر كارل شولمايستر (Karl Schulmeister) أشهر عميل عرفه العصر النابليوني. وحقق هذا العميل أهم إنجازاته ضد الإمبراطورية النمساوية على وجه الخصوص. وهو من مواليد العام 1770 في مدينة ألمانية كانت تخضع وقتذاك لإقليم ألزاس الفرنسي، ويتحدر من عائلة متواضعة أنجبت عددا من الموظفين، وكان متزوجا من ابنة مدير أحد مناجم الفحم. وفي مدينة ستراسبورغ الفرنسية أدار شولمايستر متجرا صغيرا لبيع التبغ والمواد السكرية وما شابه ذلك من بضائع استهلاكية عادية. وسرعان ما تحول هذا

المتجر الصغير إلى واجهة تخفي من ورائها عمليات تهريب حقق شولمايستر من خلالها في تسعينيات القرن الثامن عشر ثروة معتبرة سمحت له بالقيام بسفرات سياحية كثيرة. ففي باريس لم يكن شولمايستر يبيع بضائع استهلاكية فقط، بل دأب على نقل معلومات ذات أهمية عسكرية كبيرة. وبعد انضمامه إلى الجيش الفرنسي في العام 1799 جلب شولمايستر انتباه الجنرال سافاري (Savary)، وحاز إعجابه، بحيث إنه قدمه في العام 1804 إلى نابليون بعبارات مفادها، وفق ما تقوله الرواية: «يا سيدي، بين يديك رجل، لديه عقل، لكنه بلا قلب». بيد أن واقع الحال يشهد على أنه لم يكن هناك مؤشر يوحي بأن الرجل كان بلا قلب. إن كل ما في الأمر هو أن شولمايستر كان واسع الحيلة، ويتقن الرياء، ويستطيع ضبط أعصابه، في أخطر المناسبات - أي إنه كان يتمتع بخاصيتين مهمتين، ليس بمستطاع أي عميل استخبارات ناجح الاستغناء عنهما[38].

وانطوت المهمة الأولى، التي كلفه بها الإمبراطور نابليون على عملية تضليل وخداع. ففي العام 1805 سافر كارل شولمايستر إلى فيينا مزودا بهوية مزورة تخص مواطنا مجريا سبق أن هاجر إلى فرنسا، لكنه لم يعد مرغوبا فيه الآن بسبب ميله الشديد نحو أسرة الهابسبورغ. وبهذه الهوية المزورة، المضللة، سمح المارشال كارل ماك Feldmarschall Karl Mack لشولمايستر بأن يتردد على مقر قيادته، اعتقادا منه أن شولمايستر مصدر جيد للتعرف على مواقع ونوايا الفرنسيين. ومن ثم راح شولمايستر يقص على المارشال أن نابليون ينوي الانسحاب إلى فرنسا، وذلك بغية استباق انقلاب مدبر. وكبرهان على صدقية مزاعمه قدم شولمايستر مراسلات ونبذًا من بحوث مختلفة كانت جميعها من صنع ورشة تزوير تأتمر بإمرة الجنرال سافاري. وعلى خلفية عملية التضليل هذه اعتقد المارشال كارل ماك أن بوسعه الآن ملاحقة القوات المنسحبة باتجاه الغرب. لكنه لم يكد يبلغ مدينة أولم الألمانية حتى أطبقت عليه القوات الفرنسية من ثلاث جهات. لقد ذاق المارشال طعم هزيمة نكراء، أسفرت عن استسلامه وأسر 70 ألف شخص من جيشه. وبهذه الهزيمة النكراء صارت الطريق الموصلة إلى فيينا مشرعة الأبواب

أمام نابليون. وفي ديسمبر من العام 1805 أحرز نابليون انتصارا حاسما في أوسترليتز (Austerlitz) على قوات التحالف الروسي النمساوي [لاحظ أن هذه المعركة كانت من أهم المعارك التي خاضها نابليون وأنها دخلت التاريخ باسم معركة الأباطرة الثلاثة]. وبعد هذه الهزيمة النكراء خسرت النمسا عزها وجبروتها بالكامل.

وظل شولمايتسر يتنقل من جبهة إلى أخرى، وعرض خدماته على كوتوسوف، المارشال الروسي الذي أشاد به ليو تولستوي إشادة كبيرة في مؤلفه الحرب والسلام. بيد أن المسؤولين عن مكافحة الجاسوسية في النمسا نجحوا، في نهاية المطاف، في الوقوف على حقيقة شولمايستر، فقبضوا عليه واقتادوه من ثم إلى فيينا. غير أنه تمكن من الفرار من قبضتهم، والتواري عن أنظارهم في مطعم شعبي. ورحب به سافاري بحرارة بينة وعينه رئيسا لشرطة فيينا، العاصمة النمساوية المحتلة من قبل القوات الفرنسية. وبعد بضع سنوات حصل شولمايستر على وظيفة عسكرية مرموقة. وعقب زواج نابليون من ابنة إمبراطور النمسا ماري لويزا في العام 1810، أضحى ظهور شولمايستر في العلن يُسيء إلى العلاقات الجديدة. وهكذا فضل شولمايستر، من ذلك الحين فصاعدا، التواري عن الأنظار، والعيش في مدينة ستراسبورغ برفاهية بينة، وفي قصر منيف أنعم به الإمبراطور عليه. ونجا شولمايستر من مخاطر التحولات العظيمة التي رافقت سقوط نابليون، وتحول إلى أسطورة ذات مكانة متميزة في تاريخ الاستخبارات الفرنسية. وفي العام 1851، وعلى خلفية زيارة قام بها إلى إقليم الألزاس، زاره لويس نابليون، رئيس الجمهورية الفرنسية الذي سيصبح بعد فترة وجيزة الإمبراطور نابليون الثالث. وبعد سنتين من ذلك الحدث توفي شولمايستر قطب الجاسوسية في العصر النابليوني، عن عمر ناهز 83 عاما[39].

وكان الأسلوب المميز لممارسة نابليون سلطانه في المسائل العسكرية والسياسية يكمن في موهبته بسحر قلوب المواطنين، وفي قدرته على كسب ثقتهم. وإذا كان رئيس استخباراته العسكرية الجنرال سافاري واحدا من مجموعة كانت على صلة قوية بنابليون وتحظى بثقته التامة، فإن الحقيقة

تشهد أيضا على أن فوشيه (Fouché)، الرجل الذي لا غنى عنه، لم يكن ذلك الإنسان الذي يستطيع المرء الثقة به بلا تردد، فارتقاؤه المهني من قسيس إلى وزير شرطة تخللته مغامرات كثيرة، أضف إلى هذا أنه لم يكن شفافا قط. وينطبق الأمر ذاته على رئيس الاستخبارات الخارجية، ووزير الخارجية شارل موريس تاليران الذي كان أكبر سنا من نابليون بخمسة عشر عاما. فتاليران الذي تولى هذا المنصب في يوليو 1797 شق طريقه، أيضا، بأسلوب مثير للريبة. وكان تاليران سليل أسرة نبيلة تتحدر من غرب فرنسا. من ناحية أخرى، فإن العاهة الجسمية التي عاناها تاليران - فهو كان أعرج - اضطرته إلى عدم الدخول في السلك العسكري، بل أن يعمل في صفوف الكنيسة. ويجمل بنا الإشارة إلى أن ذكاءه الشديد، وطموحاته العظيمة رسمت مسيرة حياة هذا الرجل المتميز في كثير من الوجوه. ومهما كانت الحال، فبمساعدة عمه أسقف مدينة رانس حصل تاليران، بسرعة، على وظيفة إدارية في جهاز الكنيسة، منّت عليه براتب ليس بالقليل، ومهدت له، عمليا، الارتقاء إلى قمة هرم الإدارة المالية في الكنيسة الفرنسية. وبمعية وزير المالية كالون أخذ تاليران يفكر مليا في السنوات الأخيرة من عمر الملكية في كيفية إصلاح مالية الدولة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الكنيسة كان لها اهتمام كبير بهذا الموضوع، وذلك لأن أنظار الأطراف المعادية للملك لويس الرابع عشر كانت تركز على ثروات الكنيسة، وتنادي وضع اليد عليها - أي كانت تنادي بما تحقق إبان الثورة فعلا. وفي العام 1788 نال تاليران المنصب الذي طالما تاق إليه: منصب أسقف مدينة أوتون، على الرغم من أنه كان يعيش بنحو غير شرعي مع امرأة نبيلة ذاع صيتها في المجتمع باعتبار أنها كاتبة، وأنها أنجبت منه ابنا بلا عقد زواج.

واشتغل تاليران بالسياسة حالما اندلعت الثورة. وصار، بين ليلة وضحاها، في مقدمة الداعين إلى تأميم ممتلكات الكنيسة ومن أشد المنادين بضرورة تشريع دستور جديد يضمن المساواة بين المواطنين. ولم يدم الأمر طويلا حتى أصبح رئيسا للبرلمان. وفي ميدان شان دو مارس نظم تاليران صلاة «لتوحيد الفرنسيين» شارك فيها نحو 300 ألف شخص. وبعدما تنحى من

منصبه في الجهاز الإداري التابع للكنيسة، أوفد المسؤولون تاليران إلى لندن في العام 1792 في مهمة رسمية. وإذا ما تجاهلنا الفترة القصيرة التي أصبح خلالها سمسار عقارات في ماساشوستس، والحقبة القصيرة التالية لنهاية عهد الإرهاب، فإن تاليران رجع إلى فرنسا في العام 1796، وقد أصبح رجل علم وثقافة، فتبوأ منصب سفير في بادئ الأمر، ثم وزير خارجية فرنسا. وخلال هذه الفترة جمع تاليران ثانية ثروة ضخمة، حصل عليها، في المقام الأول، من الرشى التي قدمتها له عديد من الدول.

ولا غرو في أن تأكيد تاليران، وهو يقف بين جدران وزارة الخارجية، أنه، من الآن فصاعدا، لن تكون هناك أسرار خبيثة، بل ستكون ثمة علاقات معتادة يرعاها السفراء، يدفعنا إلى أن نفكر في وودرو ولسون، الرئيس الذي حكم الولايات المتحدة الأمريكية من العام 1913 حتى العام 1921، وفي مشروعه الرامي إلى انتهاج سياسة خارجية جديدة تتسم بالشفافية في تعاملها مع شعوب العالم. وكيفما كانت الحال فإننا لا نشط أبدا إذا افترضنا أنه لا أحد من المستمعين قد أخذ كلامه على مَحْمَل الجدّ. فإذا كان تاليران قد سرح العديد من الجواسيس، وأعاد تنظيم الوزارة وفق تصوراته الشخصية، وعين في المناصب الشاغرة موظفين يحظون بثقته، فإن الجاسوسية لم يُهضم حقُّها ولم تُغبن أهميتُها في تعيين الموظفين الجدد[40]. وكيفما اتفق، أمر تاليران بإنشاء أرشيف سري في مكتبه، تودع فيه تقارير جواسيسه، ونسخ من المراسلات المهمة، ومجموعة ضخمة من معلومات ووثائق تخص شخصيات عالية المقام في فرنسا وفي خارج فرنسا. وغني عن البيان أننا هنا إزاء قرينة تذكرنا بفوشيه: فتاليران أيضا جعل من المعلومات الشخصية قاعدةَ بيانات تخدم النشاطات التجسسية، وعمليات الابتزاز، وما سوى ذلك من نشاطات مشابهة. على صعيد آخر كان بلان دي لاناوت دهاوتيريف (Blanc de La Nautte d'Hauterive) واحدا من أكثر المقربين منه حظوة، من هنا، لا غرو أن يعينه قنصلا في نيويورك. ويجمل بنا أن نشير هنا إلى أن تاليران لجأ إلى هذا القنصل حينما فر من بريطانيا.

ومن خلال بعض القوائم المالية المثبتة فيها المدفوعات النقدية المخصصة للنشاطات التجسسية نحصل على أسماء أشخاص من متسلمي المبالغ النقدية،

المدفوعة حتى العام 1804، وعلى ماهية وأهمية العمليات التي صُرفت عليها هذه المبالغ النقدية. ومن خلال قوائم الصرف هذه يتبين لنا أن شقيقي نابليون جوزيف ولوسين حصلا على مبالغ طائلة. بيد أن ثمة احتمالا كبيرا في أن الشقيقين أنفقا هذه المبالغ على عملاء معينين. كما تشير القوائم، بنحو واضح لا لبس فيه، إلى أن بعض الأجانب المقيمين في فرنسا، وبعض الأفراد المقيمين خارج فرنسا، حصلوا على جل هذه المبالغ النقدية[41]. ورغبة منه في تفادي أن يسيء سياسيون معينون استخدام هذه الميزانيات السرية، فينفقونها لأغراضهم الخاصة، كتب نابليون إلى تاليران في سبتمبر من العام 1807 رسالة يعلق فيها على أسلوب صرف المبالغ المخصصة للنشاطات التجسسية، يقول له فيها: «وأود منكم أن توافوني بمعلومات تبين [هنا أشار نابليون إلى الجواسيس المذكورين بالاسم] أماكن إقامة الجواسيس، والمهام المطلوب منهم إنجازها، ومقدار تكاليفهم»[42]. بالإضافة إلى هذا ذكر نابليون حالات لا يجوز احتسابها ضمن العمليات الاستخباراتية، مشيرا إلى أمثلة محددة كان من بينها مثال يتعلق بمنحة نقدية كانت تُدفع لصحيفة معينة.

وكانت أساليب تاليران في التكتم والغموض هي وسيلته المصطنعة للتغطية على تمويل الرشى وللتستر على متسلميها؛ وهكذا، فإن الجاسوسية لم تعد، وقتذاك، وسيلة تخدم متطلبات وأهداف السياسة الخارجية في المقام الأول. والأمر اللافت فعلا هو أن تكون دفاتر ذكريات عضو حكومة المديرين (1795 - 1799) باول بارا، هي بالذات المصدر الذي يخبرنا عن عمليات الرشى هذه. فبارا نفسه كان من كبار المختلسين في عصره، علما أن طرده من منصبه بعد انقلاب نوفمبر في العام 1799 جعله حاقدا موتورا بكل تأكيد. ومهما كانت الحال فالأمر البين هو أن تاليران دأب، في العديد من المناورات الديبلوماسية وفي تلك الحالات بصورة خاصة التي كانت تتعلق بحكم الأقاليم وبتوزيع ألقاب السطوة والسلطان، على مراعاة مصلحته الخاصة بالدرجة الأولى ومقدار المبالغ النقدية التي يحصل عليها اختلاسا[43]. ووفق ما يذكره بارا جمع تاليران ثروة خيالية بلغت 117 مليون فرنك فرنسي.

وفي وقت مبكر، في بداية حملته لغزو إيطاليا في العام 1796، رأى نابليون نفسه مضطرا إلى تخصيص شيء من اهتماماته للعلاقات السائدة بين المهمات الاستخباراتية والمسائل المالية ومناحي السياسة وإدارة العمليات الحربية. فالمبالغ المالية التي تخصصها حكومة المديرين لتمويل الجيوش لم تكن تسد الحاجة قطعا. من ناحية أخرى، ليس ثمة مجال للشك في أن إكراه المناطق المحتلة على تمويل نفقات القوات التي شنت الحرب عليها واحتلتها أمر يتنافى مع الأهداف النبيلة الرامية إلى تحقيق تحرير ثوري في المناطق المعنية. وبهذه الفحوى، ولكي يكون بالإمكان كسب ود سكان الإمارات والدويلات الإيطالية المختلفة، وإقناعهم بأن الفرنسيين جاءوا إليهم محررين وليسوا محتلين، لم يكن هناك بدٌ من إظهار التمسك بمعاني العفة والاستقامة الثوريتين. وفي ضوء هذا التصور تحتم أن تتم الصفقات المالية بواسطة الديبلوماسية الخفية على أدنى تقدير. من ناحية أخرى لا مندوحة عن تمويل أبواق الدعاية الزاعمة بأن الحرب تريد تحرير الشعوب، وليس استعبادها، وشراء ذمم السياسيين والقادة العسكريين بالأموال المستقطعة من ثروات المناطق المستولى عليها، وذلك باعتبار أن تهدئة خاطرهم تقلل من مخاطر مقاومتهم للقوات الفرنسية الغازية.

وأنشأ بونابرت «مكتبا سريا»، أسند إدارته الى قائد لواء خيالة يبلغ من العمر 43 عاما، اسمه جان لاندريو[44]. واستحدث هذا الضابط قسمين يعملان في إطار المكتب السري الجديد. علما أن أحد القسمين كان مخصصا للمهمات العادية المتعلقة بمراقبة القوات المسلحة ومكافحة الجاسوسية الأجنبية، وأن القسم الآخر كان معنيا بالمهمات السياسية المحضة، أي بمهمات من قبيل مراقبة السكان المدنيين وتشجيع عمليات التمرد الشعبي، باعتبار أن هذه العمليات ذات نفع للقوات الفرنسية. من ناحية أخرى استعان لاندريو بعيون وعملاء من كل الأصناف. وفي هذا السياق يجمل بنا أن نذكر أن قسيسا من عملاء لاندريو فر ومعه كل المبالغ المودعة في خزائن ثلاث مدن إيطالية صغيرة. وغني عن البيان أن خيانة هذا القسيس سببت خيبة أمل كبيرة، لاسيما أنه قدم خدمات كبيرة في بادئ الأمر. ومهما كانت

الحال فقد نجح لاندريو في تجنيد سيدات يتحدرن من الطبقة النبيلة، أعني سيدات من قبيل النبيلة آلباني في ميلانو، والنبيلة أوغويري في بريشيا والسيدة بيليغريني في فرونا. ودأب عملاء لاندريو على الالتقاء في جنح الظلام برؤساء الشرطة وبقادة التشكيلات العسكرية (أو بمندوبيهم)، وذلك لتبادل ما لديهم من معلومات[45].

ولم يدم الأمر طويلا حتى راح لاندريو يستحدث شبكة تجسسية، لم يعد نشاطها ينحصر في المدن الإيطالية الكبرى، بل أمسى يغطي مساحة تمتد من باريس إلى فيينا. وبقدر تعلق الأمر بباريس كانت الشبكة مُكَلَّفة، أولا بمراقبة ما يقوم به أعضاء حكومة المديرين من ألاعيب سياسية، وثانيا، بالسهر على أن تصل الأخبار، المرسلة من إيطاليا، إلى الأفراد المخولين بتسلمها فقط، وأخيرا وليس آخرا، بالعمل على أن تسفر هذه الأخبار عن الصدى المتوخى منها. ومما لا شك فيه أن حملة نابليون ضد إيطاليا كانت ذات طابع سياسي من كل الوجوه، وأنها لم تكن، بأي حال من الأحوال، ستحقق النجاح الذي حققته لو لم يُضَلِّل الرأيُ العام الفرنسي، وتُخدع النخبُ الباريسية[46].

ولكي تصبح الثورة بضاعة التصدير الفرنسية الأولى والوسيلة الفعالة للاستيلاء على إيطاليا(*)، تعيَّن إنشاء تنظيمات سرية تتكفل بالدعوة لمبادئ الثورة الفرنسية في كل المدن والإمارات الإيطالية. والجدير بالذكر هو أن

(*) نود التنبيه هنا إلى أن نابليون استعان، عند احتلاله إيطاليا، بالخدعة نفسها التي استعان بها لاحقا لاحتلال مصر. فمثلما قال في منشور وجهه إلى أبناء مصر وإلى علماء المسلمين ومشايخهم بصورة خاصة، جاء فيه «... أيها المصريون، ... إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص لكم حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه والقرآن الكريم...» قال نابليون للإيطاليين أيضا: «... أيها الشعب الإيطالي، لقد جاء الجيش الفرنسي ليحطم أغلالكم. وإن الأمة الفرنسية لصديقة الشعوب كافة. فقابلونا في ثقة، تكن أملاككم ودينكم وتقاليدكم محل التبجيل منا. فإننا نشن الحرب كخصوم شرفاء. وليس نزاعنا ونضالنا إلا مع الطغاة المستبدين الذين يستعبدونكم...» نقلا عن أ. ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تقديم الأستاذ محمد شفيق غربال، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة 1984، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ص 47 - 48. واستعان البريطانيون بالخدعة نفسها عند احتلالهم العراق خلال الحرب العالمية الأولى. فبعد أسبوع من سقوط بغداد في مارس من العام 1917 أصدر قائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ستانلي مود (Frederick Stanley Maude)، بيانا وردت فيه العبارة الشهيرة: ... إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء، بل محررين». أما احتلال أمريكا للعراق، فإننا لسنا في حاجة إلى الحديث عنه وعن عمليات التضليل التي سبقته والتي رافقته. فالقارئ عاشها من كثب بكل تأكيد. [المترجم].

القيام بهذا كله لم يكن أمرا يسير المنال دائما. ففي البندقية (فينيسيا)، على سبيل المثال، اكتشف المسؤولون – من أصحاب الحنكة والتجربة في مكافحة الجاسوسية الأجنبية - ما يُحاك من مؤامرة في ثاني اجتماع عقده المتآمرون. وللنجاة من الوقوع في قبضة السلطات الإيطالية، فر الثوار [الموالون للثورة الفرنسية] واختفوا في مشاجب السلاح الكائنة في قصر دوق البندقية. وما خلا المدينة الإيطالية بارما كانت الروح الثورية المناهضة للطبقة الحاكمة شائعة في كل مكان. وإذا اختلفت الحال في بارما فما ذلك إلا لأن أميرها كان يتمتع بتأييد مواطنيه، ويسهر على إشاعة العدل. وفي مارس من العام 1797 اندلعت في بريشيا ثورة شعبية عارمة.

وفي ضوء علاقته المتينة بالثوار، كتب العميل الفرنسي نيكولوني رسالة إلى لندريو يخبره فيها: «لقد خولتني اللجنة أن أعرض عليكم 550 ألف جنيه (أي ما يعادل 165 مليونا بحسب عملتنا الراهنة)، على أن يكون 300 ألف منها للجنرال كيلماين و250 ألفا لشخصكم. إن هذا مبلغ متواضع بكل تأكيد، لكنه دفعة أولى، ستليها دفعات أخرى كثيرة، لو حضرتم بنفسكم إلى هنا...)»[47]. ونجح هذا العميل في الاستيلاء على مدينة كريمونا، مستعينا بخمسمائة جندي فرنسي، سهل عليهم دخول المدينة عبر جسر جرار (متحرك)، منتهزا فرصة نوم الجنود المكلفين بحراسة سور المدينة.

وكتب لاندريو في دفتر ذكرياته: «... كلما توغلنا أكثر نرى أكثر ما لم يره المرء قط قبل اندلاع الثورة، ما لم يره ولا حتى في الحروب، فالحكومات المتخلفة وقوانين البلاد الرثة، تُستبدَل بها على نحو مطرد، حكومات إقليمية جديدة ومؤسسات إدارية حديثة ذات طابع فرنسي محض»[48]. وتحدث زميله المخلص جنرال الثورة كيلماين عن الموضوع نفسه ولكن بعبارات أشد عنفا، إذ قال: «... لقد حققنا في إيطاليا ثلاثة انتصارات – استولينا على الأرض ونهبنا أموالا لا تعد ولا تحصى وأخيرا وليس آخرا، تعلمنا بفضل إيطاليا عمليات الرشى وأتقنا ممارسات قُطاع الطرق»[49].

وكما هي الحال مع كل جيش يحتل أراضي الغير، واجهت الجيوش الفرنسية مقاومة عنيفة وكمائن نصبها لها الوطنيون. كما جرى اغتيال هذا

العسكري أو ذاك من جنود الاحتلال. وردا على هذه المقاومة اختارت قوات الاحتلال أخذ وجهاء المواطنين رهائن، لاسيما أن ظروف البلاد لم تكن تسمح وقتذاك بتحديد هوية الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الهجمات[50]. فقد تعين التركيز على أمر أكثر أهمية: تعين الوقوف على نوايا جمهورية البندقية من خلال مناورات ديبلوماسية وعمليات تضليل عسكرية، تحدث عنها لاندريو بإسهاب وتفصيل في دفاتر ذكرياته.

ومن خلال بياناته المفصلة بشأن عدد السكان وعدد الجنود الأجانب، وإمكانات التجنيد المتاحة في كل وحدة سياسية، والوضع السياسي في المدن والأقاليم، استطاع لاندريو إعطاء بونابرت ورئيس أركان الجيش الفرنسي في إيطاليا الجنرال بيرتهير، صورة دقيقة، تبين بجلاء أن القوات الفرنسية باتت غير قادرة على الدفاع عن مواقعها أبدا، وأنها لم تعد تمتلك القوة للسيطرة على شمال إيطاليا. فمدينة سافوين سقطت بأيدي العدو، وميلانو ومانتوا (بالإنجليزية، ومانتيوفا بالإيطالية) جرى الاستيلاء عليهما بالكامل. من ناحية أخرى، تهاوت مدينة جنوا من تلقاء نفسها، بعدما اندلعت فيها ثورة شعبية. على صعيد آخر تعهدت البندقية بالتزام الحياد، بحسب معاهدة أبرمتها مع نابليون (معاهدة سانت - يوفيمي) وسمحت للفرنسيين (باستثناء مواقعها العسكرية) بأن يجتازوا أراضيها الواقعة في شبه الجزيرة الإيطالية بحرية تامة. وفي ضوء هذه التعهد، لا غرو أن تصبح البندقية مصدر توترات واضطرابات شعبية. على صعيد آخر، استمر لاندريو وفرنسيون آخرون في إبداء رغبة قوية في التفاهم مع مندوبي البندقية. بيد أن هذه الرغبة لم تمنعهم من مصادرة مراسلات هؤلاء المندوبين، للوقوف على حقيقة الخطوات التي ينوي البنادقة اتخاذها مستقبلا[51]. وتذكرنا المساعي «الحميدة» التي بذلها رئيس شبكة الاستخبارات [الفرنسية في إيطاليا]، لتسوية الخلافات الناشبة بين حكومة البندقية والمدن المتمردة على سلطان هذه الحكومة، بقصة الذئب الذي كلفه الراعي بحراسة غنمه. فرئيس المخابرات الفرنسية في إيطاليا لم يكن مهتما بتسوية النزاع بين الأطراف المذكورة، بل كان يتحين الفرصة المناسبة للإطاحة بالحكومة.

من ناحية أخرى، وعلى خلفية التصريحات غير الإنسانية التي صدرت عن رجالات الكنيسة، تعرض الجرحى والمصابون [الفرنسيون] وعائلاتهم لمذابح بشعة في أبريل من العام 1797. وتذرع نابليون بهذه الواقعة فاستولى على كامل تراب دولة البندقية. وهكذا منيت النمسا في أكتوبر بهزيمة نكراء، ولم ترَ بدا من إبرام معاهدة سلام مع فرنسا (معاهدة كامبو فورميو)(*). ومهما كانت الحال فإن المذابح البشعة التي شهدتها مدينة فيرونا وراح ضحيتها مئات الفرنسيين، سبقتها تحذيرات مختلفة أُبلغ بها لاندريو بكل تأكيد، فهو عكف على تحري مصداقيتها والتعرف على هوية مدبريها، بيد أنه لم ينجح في معالجة الخطر الداهم في الوقت المناسب. وقوض هذا الفشل أسباب الثقة بين لاندريو وبونابرت[52].

ودبر لاندريو انقلابا في جنوا، من غير أخذ موافقة قادته. وبما أنه لاحظ أن المحاولة مآلها إلى فشل أكيد، لذا نراه أضحى واثقا بأن حياته أمست معرضة لخطر جسيم. وفي ضوء هذا التقدير الزائف، نقل لاندريو زوجه وطفله الرضيع البالغ من العمر أربعة أشهر فقط، إلى مخبأ آمن، وأصدر لنفسه وثائق مزورة تسهل عليه اللجوء إلى الطرف الآخر [إلى النمسا]. بيد أن محاولة الانقلاب تكللت بالنجاح فعلا، وفرضت عليه أن يُنهي في الحال ما اتخذ من استعدادات للفرار إلى النمسا. وعلى رغم نجاح عملية الانقلاب في جنوا، أقال بونابرت لاندريو من قيادة المكتب السري. وتنفيذا لقرار إقالته، سلم لاندريو الصندوق النقدي وما فيه من رصيد بلغ 210281 فرنكا فرنسيا بالعد والتمام. بيد أن هذا كله لم يجدِ نفعا؛ فعلى وقع الأحداث التي اندلعت في البندقية، تحدث التقرير الذي رفعه بونابرت إلى أعضاء حكومة المديرين في باريس عن رئيس جهاز استخباراته بأسلوب ينم

(*) للاستزادة ولتوضيح ما يقصده المؤلف، نود الإشارة إلى أن ولايات ودويلات شبه الجزيرة الإيطالية، كان بعضها يعترف بحكم النمسا المباشر لها، والبعض الآخر قانعا بالسير في ركابها. فإقليم ميلانو كان داخلا في نطاق الإمبراطورية النمساوية، وكانت توسكانا دوقية من دوقيات آل هابسبورغ، وكانت نابولي يحكمها ملك فاسد منحل الأخلاق من سلالة آل بوربون الإسبانية، يسير وفق إرشادات زوجته الهابسبورغية ماري كارولين، وتوجيهها القوي. وهكذا كان ضعف النمسا الذائع، وميل أهل إيطاليا المزعوم إلى خلع النير النمساوي من جملة عوامل أخرى، حفزت الجمهورية الفرنسية على غزو إيطاليا. [المترجم].

عن امتعاض شديد وسخط بين. وكيفما كانت الحال، فقد انسحب لاندريو من الحياة العامة واختفى بين جدران ضيعته، فصار نسيا منسيا[53].

إن الترابط القائم بين العمل الاستخباراتي والثورة وإدارة الحرب، كان، بكل تأكيد، من سمات الحقبة الواقعة بين العام 1789 والعام 15/1814 حيثُ أُعيد في مؤتمر فيينا رسم خريطة أوروبا. بيد أنه يتعين الأخذ في الاعتبار أن فرنسا لم تفلح في تصدير الثورة إلى عقر دار القوى العظمى، أعني أنها لم تفلح في تحريض شعوب النمسا وبريطانيا وروسيا (وبتحفظ كبير الشعب البروسي أيضا) على الثورة على حكوماتها. بيد أن هذا الفشل لا يجوز أن يحجُب عن أنظارنا أن النمسا وبروسيا تمزقتا، وأن الإمبراطورية الرومانية المقدسة انهارت كلية في نهاية المطاف. وتحقق هذا كله من ناحية من خلال حملات عسكرية مختلفة، ومن ناحية ثانية بواسطة مغريات عظيمة من كل الأصناف وامتيازات مُنِحت للأمراء والنخب السياسية التي تجاوبت مع النظام [الفرنسي] الجديد. وغني عن البيان أن الديبلوماسية التجسسية أدت، في هذا السياق دورا مهما. كما أدت دورا عظيم الأهمية، الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العظمى في عقر دارها لكبح جماح النزعات الثورية في مهدها.

وكانت بريطانيا أقل الدول عرضة للغزو؛ وبالتالي فإنها كانت الدولة العظمى الوحيدة التي لم تذق طعم العار الذي عانته القوى العظمى المنخرطة في الحرب، حينما استولت القوات الفرنسية على عواصمها. وبرغم نجاح بريطانيا في تأمين سلامة ترابها الوطني، فإن فرنسا، بذلت قصارى جهدها لإضعاف سياسة لندن من خلال ما نفذت من عمليات هدامة ومناورات استخباراتية. فبينما دأبت بريطانيا، أكثر فأكثر، على أن تكون مقرا لمؤامرات يدبرها أنصار الملكية ضد فرنسا [الجمهورية]. تركزت أنظار فرنسا على أيرلندا، البلاد التي تطلعت فرنسا دائما إلى احتلالها، اعتقادا منها أن أيرلندا ستكون لقمة سائغة على خلفية السياسة الوحشية التي نفذتها بريطانيا هناك طوال قرون عدة. وفي ضوء هذه المواقف، كتب قنصل فرنسا في دبلن في ديسمبر من العام 1729: «إن

عمليات التمرد في أيرلندا، تُوحي باحتمال تطورها إلى ثورة عارمة. (...) وإذا ما نشبت حرب مع بريطانيا فعلا، فلا شك في أنه لا يجوز لنا أن نتجاهل المنافع التي تمنحنا إياها أواصر الصداقة القوية التي تكنها أيرلندا حيالنا. علما بأن لدى أيرلندا موانئ بحرية ممتازة من حيث نوعيتها، وجيدة جدا من حيث موقعها البحري، كما أن لديها كثيرا من الملاحين الماهرين، وقراصنة البحار الشجعان»[54].

لكن، حتى إن صرفنا النظر عن الأسطول البريطاني وعن القوات البريطانية المعسكرة في أيرلندا، فلا غرو في أن تنفيذ حملة من هذا القبيل ليس بالأمر اليسير. فمن ناحيةٍ كان الأيرلنديون المتمسكون تمسكا قويا بمبادئ العقيدة الكاثوليكية، ينظرون إلى الفرنسيين باعتبار أنهم كفرة لا يؤمنون بوجود الخالق - ويجمل بنا في هذا السياق التفكير في فلاسفة التنوير الفرنسيين، فهؤلاء كانوا إما من أشد أعداء الكنيسة إما أنهم كانوا ملحدين فعلا. أضف إلى هذا، أن الأيرلنديين الذين كانت لهم علاقات وطيدة مع العالم الخارجي، كان عددٌ معتبر منهم عميلا لهذا الجهاز أو ذاك من أجهزة الاستخبارات البريطانية. (علما بأن هذا الوضع لم يتغير بشكل ذي بال طوال القرون التالية).

ولم تستخدم بريطانيا جاسوسيتها لأغراض الدفاع عن النفس فقط، بل للأغراض الهجومية أيضا. واستشعرت قوات نابليون - العاملة في إسبانيا بصورة خاصة - خطر الجاسوسية البريطانية من كثب، إذ دأب الجنرال ولنغتون منذ العام 1808، على استخدام قاعدته البحرية في البرتغال، لمساندة العصابات المعادية لإسبانيا بالمال والسلاح. إضافة إلى ذلك، تكبد الجنود الفرنسيون إصابات وخسائر بالأرواح كثيرة، من جراء هجمات شُنت عليهم من كمائن عديدة. ودرج رجالات العصابات على تسليم الوثائق المستولى عليها إلى الاستخبارات العسكرية لقاء مكافآت نقدية سخية[55]. على صعيد آخر كان تعرف الجنرال ولنغتون على كولكوهون غرانت مغنما كبيرا، وفرصة ثمينة فعلا. فغرانت كان ضابطا مقتدرا ويتمتع بمواهب استخباراتية جيدة جدا.

والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن الإسبان رحبوا بالقوات الفرنسية ترحيبا حارا، إذ إنهم اعتقدوا، في بادئ الأمر أن هذه القوات جاءت إلى إسبانيا باعتبارها جيوشا حليفة. بيد أن تدخل هذه القوات في الشؤون السياسية الإسبانية، أدى في الثاني من مايو من العام 1808 إلى اندلاع ثورة في مدريد، احتجاجا على هذا التدخل. ولإخماد هذه الثورة، استعان الفرنسيون بقوة عسكرية خاصة مؤلفة من مقاتلين مَماليك(*). وعلى خلفية هذه الثورة، جرى تنفيذ عقوبات انتقامية وإجراءات تأديبية بحق السكان المدنيين، كما أُعدم المئات من الإسبان بنحو همجي، كما تشهد على ذلك اللوحة التي رسمها الفنان العبقري فرانشيسكو غويا، والتي ذاع صيتها باسم «الإعدام رميا بالرصاص» (الثالث من مايو 1808)[56]. وأسفرت هذه الممارسات الهمجية عن انتقال الثورة إلى بقية المدن الإسبانية. ففي جل الديار الإسبانية، تعرض الفرنسيون وممتلكاتهم لهجمات كثيرة. ولم يستطع الفرنسيون السيطرة على الجماهير الثائرة، على رغم استخدامهم وسائل عنف فتاكة وقوة غاشمة. وهكذا تكبد نابليون هنا أول هزيمة نكراء.

ولا يفوتنا أخيرا الحديث بنحو هامشي، عن الحرب البحرية، وذلك لأن القيادة المكلفة بإدارة هذه الحرب لم يكن في إمكانها الاستغناء عن النشاطات الاستخباراتية بأي حال من الأحوال. فمن أين تعرف القيادة المعنية ماهية السفن وطبيعة الأسلحة التي سيستخدمها العدو؟ وأين ترسو هذه السفن؟ وما التكتيك الذي سينفذه أسطول العدو؟ للإحاطة علما بهذه الموضوعات، لم يكن هناك بد من الاستعانة بشبكة جواسيس وعيون، تراقب من الموانئ - ومن السفن التجارية المحايدة أيضا - حركة السفن وما لدى هذه السفن من مُؤن وعتاد وتتكفل بنقل معلوماتها إلى المركز الرئيس للأسطول أو إلى الهيئة العسكرية المكلفة بمساعدة أمير البحر. بيد أن السفن الماخرة عباب البحار، لم يكن لديها أي وسيلة أخرى غير الرايات لنقل المعلومات إلى السفن

(*) أي مصريين. [المترجم].

الأخرى، أو إلى أقرب مكان من اليابسة. وعلى رغم هذا القصور نجحت البحرية الملكية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر في نقل 999 معلومة مختلفة بواسطة ثلاث رايات فقط - شريطة أن يكون لدى كلتا السفينتين النظام الشفري نفسه. وفي العام 1801، نشر الأميرال سير هوم ريغز بروفام لأول مرة مؤلفا يتناول Telegraphic Signals or Marine Vocabulary (إشارات تلغرافية أو معجم مفردات اللغة البحرية)، علما بأن هذا المعجم اعتمدته البحرية الملكية البريطانية ابتداء من العام 1803. وهكذا، فمن ذلك الحين فصاعدا جرت العادة على التفاهم مع السفن الأخرى بواسطة كلمات لا بل ومن خلال جُمل كاملة، يستعين المرء في تشفيرها بتركيبات رقمية. ومن خلال إشارة إضافية واحدة، نجح المرء في إحدى المرات، في استخدام الراية لنقل أرقام تارة، وتارة أخرى مفردات معينة. وبواسطة 24 راية، صار بالإمكان نقل 267720 إشارة. وفي الحادي والعشرين من أكتوبر في العام 1805، أرسل الأدميرال نيلسون إلى كل السفن المرابطة قبالة ساحل الطرف الأغر في جنوب إسبانيا إشارة دخلت التاريخ مُفادها: «إن إنجلترا تنتظر من كل واحد منكم أن ينفذ واجبه». علما بأن المجند، المكلف بتشفير الإشارات استبدل بعض مفردات النص بمفردات أخرى، وذلك لأن الكلمات الدارجة فقط هي التي كان بالإمكان إرسالها رقميا بالسرعة المطلوبة. هذا في حين أن المفردات غير الدارجة كان يتعين تهجي حروفها عند تبليغها إلى الطرف المعني بها.

وإلى ذلك الحين، كانت الاتصالات بين سفن الأسطول الواحد رديئة جدا. فحينما أبحرت من تولون وجنوا وكورسيكا وتسيفيتافيكيا، 400 سفينة من سفن بونابرت وبرفقتها 50 ألف بحار، كان نيلسون في أواخر شهر مايو 1798 لا علم أكيدا لديه بشأن الساحل الذي سترسو فيه القوة الفرنسية. ومهما كانت الحال، ففي بادئ الأمر، استولى الفرنسيون على مالطة وأخضعوا من ثم مصر لسلطانهم. غير أن البريطانيين لم يفقدوا الأمل، فقد ظلوا يجوبون الخلجان الواقعة في الطرف الشرقي من البحر المتوسط، على مدى أسابيع كثيرة، على أمل أن يعثروا في هذه

الخلجان على الأسطول الفرنسي. وحالفهم الحظ فعلا. فعند مصب نهر النيل، هجم البريطانيون في الأول من أغسطس 1798 على الفرنسيين على حين غرة وفي جنح الظلام. فالفرنسيون رتبوا أمورهم في ضوء حسابات لم تكن واقعية قط، ومن ثم لم يتخذوا حتى التدابير اللازمة لأن تكون سفنهم المزودة بالمدفعية على أهبة الاستعداد إذا ما أزفت الساعة وحان وقت القتال، وهكذا غرقت أفضل سفنهم في بحر من النيران. من ناحية أخرى قُضي قضاء مبرما على ما تبقى لفرنسا من أسطول، وعلى ما لدى حليفتها إسبانيا من سفن، في معركة بحرية دارت رحاها قبالة ساحل الطرف الأغر [الواقع في جنوب الأندلس]. وبفضل هذه الانتصارات الباهرة صار البريطانيون سادة البحار والمحيطات على مدى عقود كثيرة من السنين.

ويمكن القول إن استخبارات الأساطيل البحرية التابعة للطرفين(*) قد فشلت في أداء مهمتها، بنحو أو بآخر. فمن ناحية، وكما تبين لاحقا، كان العلماء الذين رافقوا حملة بونابرت على مصر معينا غزيرا بالنسبة إلى البريطانيين. فهؤلاء العلماء كانوا يعرفون جيدا ماهية الأهداف العسكرية والعلمية المراد تحقيقها من خلال هذه الحملة التي تعيَّن على المنخرطين في صفوفها أن يعدوا أنفسهم عسكريا وعلميا، أي أن يتدرب البحارة منهم على فنون القتال، وأن يختار العلماء المرافقون لنابليون الأجهزة التي سيحتاجون إليها في أبحاثهم العلمية. والأمر الذي غاب عن أنظار الاستخبارات الفرنسية هو أن واحدا من المائة والسبعة والستين عالما وفنانا ومهندسا كان عميلا يعمل لمصلحة وزارة الخارجية البريطانية، وأن هذا العميل كان قد أخبر في 7 مايو البريطانيين بالهدف الذي ستتوجه إليه الحملة. بيد أن هذه المعلومة لم يُبلَّغ بها نيلسون في الوقت المناسب. من ناحية أخرى اعتقد نيلسون أن الأخبار الزاعمة أن مصر (وأماكن أخرى عديدة) هي الهدف

(*) أي الاستخبارات البريطانية والفرنسية. [المترجم].

الـذي يمخـر إليـه الأسـطول الفرنـسي، معلومـات زائفـة سُرِّبـت بنحـو مقصود. وهكـذا بـدا لحكومـة لنـدن أن الأمـر الأرجـح هـو أن أسـطول بونابـرت يمخـر باتجـاه البرتغـال للهجـوم عـلى الجـزر البريطانيـة، كـما كتـب وزيـر الخارجيـة البريطـاني في الأول مـن يونيـو.

في كل الأحـوال، هكـذا كتـب المـؤرخ البريطـاني المرمـوق جـون كيغـان، كان نيلسـون هنـا بمنزلـة ضريـر يطـارد أعمـى، فتصرفاتـه في البحـر المتوسـط كانـت دليـلا قاطعـا عـلى أن اسـتخبارات ذلـك الزمـن كانـت ذات نفـع محـدود بالنسـبة إلى المعـارك البحريـة[57].

4

سياسة الدول العظمى والفزع من الثورة

انطلقت حروب الثورة الفرنسية، كما هو معروف، في العام 1792 وانتهت في العام 1815. وكانت تلك الحروب تتوقف من حين إلى آخر، وكان المنخرطون فيها يستبدلون حلفاءهم بحلفاء آخرين في كثير من الأحيان، فتارة يتحالفون مع هذا الطرف، وتارة يناصرون طرفا آخر. من ناحية أخرى، كانت الحملات العسكرية ضد فرنسا تتكرر بقوة متجددة. وبقدر تعلق الأمر بالجاسوسية، فإن الأمر الجدير بالذكر هو أن المبالغ المخصصة لتمويل الاستخبارات الخارجية خُفضت على كل الأصعدة تقريبا في الحقبة الأخيرة من

«إن الضعف البيّن الناجم عن تردي الأمن الخارجي، وعن الافتقار إلى الكفاءة الضرورية لحسم الأمور العالقة، أسبغ قوة متزايدة على العناصر الثورية والحركات القومية المطالبة بضرورة أن تكون إيطاليا دولة تقدمية موحدة سياسيًا، وعلمانية الطابع أيديولوجيًا. كما سعت بعض القوى العظمى إلى تحقيق نفع خاص من الضعف المخيم على دولة البابوية»

تلك الحروب. فعلى سبيل المثال، انخفضت الميزانية البريطانية من 100 ألف إلى 40 ألف جنيه (1822). وكان لإعادة رسم خريطة أوروبا في مؤتمر فيينا دورٌ كبير في خفض ميزانية أجهزة الاستخبارات الخارجية. فالمعطيات التي نتجت عن ذلك المؤتمر، خفضت الحاجة إلى المعلومات العسكرية بنحو كبير جدا. ومن ثم، اكتفت الاستخبارات الخارجية، وقتذاك، بمراقبة الاستحكامات والموانئ، وبرصد التقنيات الجديدة في الترسانة العسكرية، واستجلاء حقيقة الخطط الحربية التي ينوي الأعداء المحتملون تنفيذها عند الحاجة. ولحين من الزمن لم تكن القوى العظمى يهدد بعضها بعضا، أو لنقل إنها لم تكن تهدد بعضها بعضا بنحو سافر. كما لم تكن هناك مؤشرات توحي بقرب تعرض هذه الدولة أو تلك من الدول العظمى إلى عدوان خارجي.

وظاهريا، كان الخطر يحف بالدول الصغيرة فقط. وانطبقت هذه الحقيقة على إيطاليا بصورة خاصة. فالأمير كليمنس فون مترنيش (Clements von Metternich)، السياسي النمساوي صاحب النفوذ الكبير في السياسة الخارجية في ذلك العصر، صاغ مبادئ أراد منها أن تكون سقفا تستطيع الدول متوسطة وصغيرة الحجم الاحتماء به. ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى أننا إزاء سقف فدرالي على غرار السقف الذي دخل التاريخ باسم «الاتحاد الألماني»(*). بيد أن هذا المسعى لم يُكتب له النجاح. حقا ألغى المؤتمرون في فيينا الترتيبات التي فرضتها فرنسا على إيطاليا منذ العام 1798، بيد أن هذا الإلغاء أدى إلى تنامي حركات قومية مختلفة، نشرت ظلالها على النظام الدولي الجديد، وزعزعته بنحو قوي(**).

(*) الاتحاد الألماني رابطة فدرالية حرة جمعت الإمارات الألمانية المختلفة، على خلفية الترتيبات التي أسفر عنها مؤتمر فيينا في العام 1815، وتكون هذا الاتحاد من 34 إمارة و4 مدن حرة. وظل نافذ المفعول حتى العام 1866. [المترجم].

(**) لتوضيح المقصود نود الإشارة إلى أن المؤتمرين في فيينا حاولوا تخطي كل ما طرحته الثورة الفرنسية من آراء وما نتج عن قيامها من أحداث، وذلك بالعودة إلى ما قبل اندلاعها في الرابع عشر من يوليو في العام 1789، فجاءت قرارات المؤتمر انتصارا للرجعية الأوروبية، إذ تقرر أن يسترد البابا ما فقده من أملاك، وأن يستعيد آل بوربون أملاكهم في إيطاليا، وأن تعود الإمارات الإيطالية إلى أمرائها. ومن الطبيعي أن ترفض الفئات الوحدوية هذه الترتيبات وتقاومها، وأن تنشط الجمعيات السرية لتحرير إيطاليا وتوحيد ترابها الوطني. [المترجم].

وكانت الدولة الكنسية من أكثر الدول الصغيرة تعرضا للهزات، وفي مقدمة الدول التي انهارت أركانها، وخسرت سيادتها على مجمل ترابها الوطني. فهذه الدولة لم يكن لديها أي قوة عسكرية قادرة على حماية ترابها الوطني من العدوان الخارجي، وكادت تفتقر كلية إلى القوة الضرورية لمواجهة النشاط الهدام الذي تمارسه الحركات القومية في الداخل. وكانت السياسة البابوية تتأرجح، بين التمسك بالتقاليد والأعراف القاضية بالعودة، سياسيا ومذهبيا، إلى ما كان سائدا قبل اندلاع الثورة الفرنسية، وبين الاعتراف بصواب بعض التجديدات التي أسفر عنها العصر الثوري، والإذعان وتنفيذ ما يتوق إليه الرأي العام من إصلاحات حقيقية.

إن الضعف البين الناجم عن تردي الأمن الخارجي، وعن الافتقار إلى الكفاءة الضرورية لحسم الأمور العالقة، أسبغ قوة متزايدة على العناصر الثورية والحركات القومية، المطالبة بضرورة أن تكون إيطاليا دولة تقدمية موحدة سياسيا، وعلمانية الطابع أيديولوجيا. وسعت بعض القوى العظمى، والنمسا وفرنسا على وجه الخصوص، إلى تحقيق نفع خاص من الضعف المخيم على دولة البابوية. وكانت دوقية سافوي الطموحة والتي تتخذ من تورينو عاصمة لها، قد ذهبت إلى مدى أبعد، إذ عكفت على مساندة الحركات المتمردة، من خلف الكواليس، منتهجة سياسة تقوم على نشاط استخباراتي معادٍ هدام. ومن خلال هذه الاستراتيجية لم تنجح دوقية سافوي في تقويض أركان الدولة الكنسية فحسب، بل تسببت أيضا في انهيار دولة نابولي وصقلية المسيطرة على جنوب إيطاليا، والتي كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بدولة البابا. ومكنت هذه التطورات والأحداث آل سافوي من بسط نفوذهم على كل أراضي جنوب وأواسط إيطاليا. وفيما دأب بعض المؤرخين الإيطاليين، تقليديا، على أن يروا في هذه التحولات والوقائع انتصارا قوميا تاريخيا أسفر عن «بعث» إيطاليا وعن تفتق نواة الوحدة الإيطالية، التي أمست بفضل الجهود التي بذلها آل سافوي حقيقة واقعة في العام 1870، يرى مؤرخون كثيرون، أن ذلك العصر كان زمن نشاطات هدامة وحروب كانت في الواقع العملي امتدادا للتحولات والانقلابات التي اندلعت في عصر نابليون.

وفي سياق ما نحن بصدد الحديث عنه، يواجه المؤرخ المختص بمسائل الاستخبارات مسألتين أساسيتين: الأولى تدور حول النشاطات وعمليات التدليس التي مارستها الدوائر الاستخباراتية في حقبة «بعث إيطاليا»، علما - وهذا أمر مستغرب فعلا - أن أحداث هذه الحقبة موثقة بنحو جيد جدا. وتدور المسألة الثانية حول البابوية. والأمر اللافت للنظر هو أن كثيرين اعتقدوا، ليس في ماضي الزمن فقط، بل وفي يومنا الراهن أيضا، أن البابوية توفرت منذ قديم الزمان على استخبارات قوية ماكرة تتقن التضليل والتجسس، وتمنح الباباوات الفرص المناسبة للتحكم في مقاليد الأمور، ولفرض إرادتهم على أمراء وملوك ذلك الزمن، ولإلزام المواطنين الكاثوليك في جميع أرجاء المعمورة بالرضوخ لمشيئتهم. وانطلاقا من هذا الزعم استخلص المهتمون نتيجة مفادها أن استخبارات الدولة الكنسية مكنت الباباوات من أن يمارسوا سلطانا عظيما ونفوذا عالمي الأبعاد.

وكما بين المؤرخ الأمريكي ديفيد ألفاريز (David Alvarez)، فإن انهيار الدولة الكنسية كان دليلا قاطعا على زيف ما اعتقده المرء في سابق الزمن[1]. فالدوائر الاستخباراتية المكلفة بحفظ الأمن الداخلي في الدولة الكنسية كانت هزيلة فعلا. على صعيد آخر، وبقدر تعلق الأمر بالعلاقات الخارجية، حقا كان لدى الباباوات سفراء وقناصل، بيد أن عدد العاملين في تلك الدوائر الدبلوماسية كان متواضعا بشكل ملموس ولا يفي بمتطلبات تقصي كل المعلومات المطلوبة. أضف إلى هذا أن البابا كانت له علاقات دبلوماسية مع الحكام الكاثوليك فقط. وفحوى هذه الحقيقة أن البابا لم يكن مُمَثلا بشكل رسمي في كبرى عواصم العالم، أعني لندن وسانت بطرسبرغ وبرلين مثلا. وباستثناء بضع دول في أمريكا اللاتينية، لم تكن للبابا مع البلدان الإسكندينافية أو مع الدول الواقعة في بقية العالم غير الأوروبي، أي علاقات دبلوماسية. على صعيد آخر كانت التقارير التي يعدها الأساقفة عن العالم الكاثوليكي مقتضبة جدا، ولا تشتمل على معلومات ذات مضامين سياسية. وهكذا تعرضت دولة البابوية لأسوأ المخاطر بعد سقوط نابليون، فهي افتقرت بشكل خطير إلى استخبارات تضاهي، بنحو أو بآخر، استخبارات

دول تمتعت، وقتذاك، بأهمية كبيرة[2]. وعلى رغم هذه الحقيقة فقد جهدت دولة البابوية للتصدي للهجمات الاستخباراتية التي شنها عليها أعداؤها، واستطاعت أن تحقق بضعة نجاحات، كما هو بيِّن من حالات متفرقة.

فعلى سبيل المثال طلب، في يوليو من العام 1817، شاب غريب الأطوار إلى حد ما، توحي ملابسه بأنه عامل بسيط، مقابلة أسقف فيرمو، المدينة الهادئة الواقعة ضمن الولايات البابوية. وبعد تردد ملحوظ سُمح للشاب بأن يقابل الأسقف باسم باولو مونتي، وبزعم مفاده أنه عضو قيادي في منظمة سرية تخطط لتنفيذ اعتداءات مسلحة تهدف إلى القضاء على دولة الكنيسة، وأنه بعد ما نفذ هجوما فاشلا عاد إلى رشده، وأنّبه ضميره ويريد الآن إفشاء سر هذه المنظمة.

ولم تكن لدى الأسقف فكرة واضحة بشأن طريقة التعامل مع هذا الشاب ومع الأسرار التي أباحها له. وبعد شيء من التفكير ارتأى الأسقف أن تنظر الإدارة المركزية البابوية في روما في أمر الشاب. وهكذا سرعان ما مثل الشاب بين يدي الكاردينال أركول كونسالفي، وزير الخارجية ووزير الداخلية في الوقت ذاته في دولة الكنيسة. وكان كونسالفي أهم شخصية سياسية في دولة الكنيسة وقتذاك. وكان حقوقيا يحمل شهادة الدكتوراه في القانون، ويتقن العمل الديبلوماسي بكفاءة عالية جدا. ولم يكد كونسالفي يطلع على ما يخفيه الشاب من أسرار، حتى أدرك أنه حيال فرصة لا تُفوت، لذا قرر أن يُعهد أمر مونتي، الشاب التائب، وصاحب الضمير الحي إلى المدير العام لجهاز الشرطة في الدولة البابوية، مشيرا إلى ضرورة توظيف إمكانات مونتي في عملية تجسسية متقنة التدبير. وتنفيذا لهذه المشورة أُعيد مونتي إلى رفاقه السابقين وذلك لكي ينقل إلى مدير جهاز الشرطة ما يتيسر له من معلومات يستقيها من داخل قيادة التنظيم المتآمر. وبمساعدة مونتي جرى التعرف والقبض على أكثر من ثلاثين متآمرا. وهكذا تمتع هذا الإقليم التابع للدولة البابوية بهدوء دام سنوات كثيرة[3].

ولأسباب كثيرة، كان من جملتها سياسة الباباوات المناهضة للإصلاحات، اندلعت أعمال شغب واضطرابات واسعة وبنحو متكرر. لا بل ذهب البابا

غريغوري السادس عشر مذهبا أبعد في الرجعية، إذ اعتقد أن مواجهة النزعات التحررية تفرض عليه حظر استخدام السكك الحديد. من هنا، لا غرو أن تندلع اضطرابات صاخبة في بولونيا بعد انتخابه بثلاثة أيام. ولأن جنود دولة البابوية فروا من الدفاع عن دولتهم، أو انضموا إلى المتمردين، لذا تولت قوات نمساوية القضاء على التمرد.

وبما أن آل هابسبورغ كانوا يسيطرون على أقاليم شاسعة في أواسط وشمال إيطاليا (توسكانا ولومبارديا وفينيتو)، لذا لم يكن لدى فيينا أي استعداد للسكوت عن انهيار دولة الكنيسة بفعل ضربات قد توجهها لها القوى الإيطالية الثورية. فشرارة الثورة يمكن أن تتحول بيسر إلى حرائق لا تبقي ولا تذر. بيد أن المسؤولين النمساويين كانوا يتحفظون كثيرا عن ممارسة العنف ضد نشاطات القوى المناهضة لدولة الكنيسة. فقواتهم المسلحة أُجيز لها استخدام العنف فقط بعد استنزاف كل الحلول السلمية والفشل، بنحو نهائي، في تسوية النزاعات بلا إراقة للدماء، لاسيما أن كثيرا من المواطنين كانوا يكنون الولاء لملوك الهابسبورغ، وقتذاك، ويأملون منهم أن يتخذوا الخطوات الضرورية لتحديث الاقتصاد والمؤسسات الإدارية.

وعلى رغم هذا الولاء كادت الحرب تندلع بين الطرفين في العام 1847، وذلك حينما احتل المارشال جوزيف راديتزكي، قائد الجيوش النمساوية في مملكة لومبارديا - البندقية، ولاية فيرارا التابعة لدولة الكنيسة. وعموما يمكن القول إن أسباب هذه الواقعة تعود إلى فشل ذريع مُنيت به ديبلوماسية النمسا واستخباراتها. فمن ناحية لم يقف النمساويون على أهمية سياسة البابا بيوس العاشر، المنتخب في يونيو من العام 1846 ولم يقوموها بما تستحق. من ناحية أخرى كانت لدى المسؤولين في فيينا تصورات زائفة عن اتجاهات الرأي العام في فيرارا.

ومن مسلمات الأمور أن سياسة البابا السابق المعادية للإصلاحات شجعت الحركة القومية على المضي قدما في نهجها الثوري. وفي ضوء هذه الحقيقة رأى المستشار النمساوي المعروف بتوجهاته المحافظة، أعني الأمير كليمنس فون مترنيش، أن الواجب يفرض عليه أن يقترح على

البابا الجديد ضرورة تنفيذ إصلاحات معتدلة. ولعل الأمر الأهم هو أن المستشار النمساوي مترنيش أشار على البابا الجديد بأن يأخذ في الاعتبار أنه يحكم دولة وليس عزبة له الحق في التصرف بها كما يحلو له. ولتحقيق هذا التحول اقترح عليه تشكيل مجلس وزراء يتولى إدارة شؤون الدولة البابوية. بيد أن البابا آثر الإصغاء إلى بيلغرينو روسي (Pelligrino Rossi)، السفير الفرنسي ذي الميول الليبرالية. وفي أغسطس من العام 1846 كتب البابا الجديد إلى روسي رسالة يقول له فيها: «إن الواجب يفرض علينا احترام إرادة الرأي العام»[4]. كما أعلن البابا الجديد، وبإصرار بيّن، عزمه على رفع الحظر عن تسيير القطارات وعن رغبته في إصدار عفو عن المعتقلين السياسيين وتنفيذ حزمة إصلاحات أخرى مستقبلا. وفي العام التالي أجاز البابا الجديد للصحافة أن تمارس مهنتها بحرية تامة (مع بضعة استثناءات)، وشكل مجلسا وزاريا. وأعلن في الخامس من يوليو العام 1847 استحداث حرس وطني وقوة شعبية (محدودة التسليح)، أي إنه نفذ المطالب التي كانت تنادي بها منذ أمد طويل قوى تريد إصلاح حال البلاد بشكل جذري. وعلى خلفية هذه الإجراءات تحول البابا، بين ليلة وضحاها، إلى بطل يتمتع بتأييد القوميين الإيطاليين. وشهدت أرجاء البلاد تظاهرات تُعلي من شأن البابا الجديد، وتُعرب عن اعتزاز الجماهير به. وكانت هذه التطورات قد أجبرت المستشار النمساوي المحنك مترنش على أن يعلن، مسترجعا الماضي: «لقد تنبأت بكل شيء، لكن لم يخطر في بالي قط، أن يكون البابا ليبراليا».

وكيفما اتفق، فالأمر البين هو أن النمسا لم تكن مرتاحة لتشكيل حرس وطني يحظى بتأييد جماهيري. من هنا، لا غرو أن تغزو قوات نمساوية فيرارا على حين غرة وبلا سابق إنذار. ووفق ما ذكره نائب القنصل البريطاني، تكونت القوات النمساوية الغازية من ست كتائب مشاة مجرية معززة بوحدات خيالة وبثلاثة مدافع، أي تكونت مما مجموعه 1800 جندي دخلوا المدينة الآمنة شاهري السلاح، لتأكيد نيتهم في استعماله إذا تطلب الأمر ذلك. وبعدما جابوا بضعة شوارع رئيسة

ذهابا وإيابا توزعوا إلى قسمين، إذ احتل قسم منهم القلعة ليجعل منها مقرا له، واستولى القسم الآخر على ثكنتين ليستخدمهما مقرا له[5].

وعلى خلفية هذه التطورات المباغتة ساد السكان غضبٌ عارم. واجتاحت الاضطرابات كل المدن والقرى الإيطالية، تأييدا للبابا واستنكارا لما قام به «البرابرة» من عدوان غاشم. بيد أن واقع الحال يشهد على أن النمساويين كانوا، من الناحية الديبلوماسية، على حق فيما فعلوا. ففي مؤتمر فيينا كان قد اتُّفِق على أن للنمسا الحق في نشر قواتها في فيرارا وكروماكيو التابعة للبابا. في غضون ذلك كان مترنش قد أبرم مع فرنسا اتفاقا يقضي باتخاذ موقف موحد يتكفل بالمحافظة على سلامة الدولة الكنسية. وعموما يمكن القول إن قوى كثيرة كانت تعادي، بنحو أو بآخر، القوميين؛ وإنهم كانوا يتمتعون بتأييد محدود في صفوف سكان دولة الكنيسة الكاثوليكية. من هنا، وعلى الرغم من أن راديتزكي أمر قائد القوات النمساوية المرابطة هناك بضرورة أن يحترس في تعامله مع السكان، وأن يهتم بكسب رضاهم وحفزهم على الاستمرار في مناصرة النمسا، فإنه كتب إليه أيضا: «وإذا ما صادف أن اتخذ الثوريون مواقف مناهضة وعدوانية، أو شنوا هجمات على قواتنا - وهو أمر لا أتوقع حدوثه - فإنكم أعرف بما عليكم اتخاذه، للمحافظة على سلامة الحصن الموجود في عهدتكم وعلى شرف قواتنا». وأضاف قائلا: «ولا تتوانَ أبدا في إنزال أقصى العقوبات بمن تسول له نفسه العدوان على قواتنا». ومضى يقول ما معناه إننا لا نتوقع من روما أن تتخذ موقفا صارما، وقرارا واضحا يناشد حكومة النمسا أن تنشر قواتها في دولة الكنيسة[6].

وعلى الرغم من كل الجهود الديبلوماسية التي بذلتها فيينا للحيلولة دون تأزم العلاقة بين الطرفين، فقد أرسلت دولة الكنيسة الكاثوليكية في العاشر من أغسطس في العام 1847 مذكرة احتجاج شديدة اللهجة تدين عرض النمسا عضلاتها، «بنحو عدواني»، في فيرارا وكروماكيو. وأثار هذا الاحتجاج الاستغراب لدى حكومة فيينا. وبينت التحريات التي أجرتها حكومة فيينا أن هذه المذكرة حررها البابا نفسه، وليس الكاردينال تشياكتشي[7].

ولكن ما هو السبيل القويم للخروج من هذا المأزق؟ فالمهم، بحسب تصورات مترنش، هو تحاشي أي تصعيد في الموقف. وانطلاقا من هذا التصور نجح مترنش في إجراء تعديل على الحلفين الدفاعيين المبرمين مع المدينتين بارما ومودينا. فبموجب هذا التعديل صار مسموحا للنمسا بأن تنشر عددا أكبر من قواتها هناك. وهكذا استطاعت النمسا أن تلبي طلب البابا وتخفض عدد قواتها(*) من غير أن تفقد كرامتها أو هيبتها. وإذا كان الحرس السويسري قد تولى ثانية مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي في دولة الفاتيكان، فإن البابا احتفظ لنفسه بحق استخدام الحرس الوطني أيضا عند الحاجة. وعلى خلفية هذه التطورات صار أمرا مألوفا أن يعسكر، جنبا إلى جنب، جنود نمساويون وجنود تابعون لسلطان البابا في آن واحد. بيد أن الحالة تغيرت بعد برهة من الزمن. فبعد بضعة أشهر اندلعت ثورة في العام 1848. فالقوميون الإيطاليون أمسوا أقوى من أن يمكن كبح جماحهم من خلال مناورات استخباراتية وحيل ديبلوماسية. وعلى خلفية هذه التحولات اندلعت حرب انتهت بنجاح النمسا في أن تفرض على إيطاليا تصوراتها السياسية ثانية.

بيد أن تطويع دولة الكنيسة الكاثوليكية سياسيا لم يتحقق إلا بعدما نجحت قوات فرنسية وإسبانية في القضاء على الجمهورية الإيطالية، التي أعلنها الثوريون الإيطاليون. وحينما أمرت الحكومة الفرنسية قواتها المرابطة في إيطاليا بالعودة إلى فرنسا بأقصى سرعة، بسبب اندلاع الحرب مع ألمانيا في العام 1870، استسلم بيوس التاسع - البابا غير المحنك في المسائل السياسية - بنحو نهائي للمؤامرات والمناورات السياسة التي تبنتها ولاية بيومونت. بيد أن هذه التطورات لم تسفر عن بزوغ فجر إيطاليا الثورية، أو عن تأسيس إيطاليا البابوية، بل أسفرت عن ولادة دولة إيطالية موحدة تخضع لتاج بيومونت. وما من شك في أنه ليس بمستطاع أحد الجزم بأن انتهاج أساليب استخباراتية بارعة شبيهة بالأساليب الاستخباراتية

(*) في فيرارا (Ferrara) وكروماكيو مدينة إيطالية بإقليم إميليا رومانيا وعاصمتها مقاطعة فيرارا. كوماكيو (Comacchio): هي بلدية تقع في شمال إيطاليا. [المترجم].

التي نفذها وزير الدولة الكاردينال أركول كونسالفي، كان يمكن أن ينقذ الدولة البابوية من السقوط. بيد أن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أنه لم يحاول أحد لاحقا تنفيذ أساليب ومناورات كونسالفي الاستخباراتية.

ومن وجهة نظر معينة كان تهديد القوميين الإيطاليين للدولة البابوية حالة استثنائية بكل تأكيد، ففيما كان الكفاح يدور هنا حول توحيد الدويلات الإيطالية، تميزت الحركات القومية التي شهدها القرن التاسع عشر بنضالها من أجل كسر طوق التبعية للدول والإمبراطوريات متعددة الشعوب والأجناس، والتطلع إلى نيل الاستقلال عن هذه الإمبراطورية أو تلك. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن هذه التطورات تعيد إلى أذهاننا الوقائع التي رافقت حركات الاستقلال البولندية واليونانية في الحقبة المبكرة من القرن التاسع عشر، أو حركة الاستقلال الأيرلندية التي اندلعت بعد بضعة عقود. وإذا كانت هذه الحركات قد بدت للأنظمة الحاكمة في الدول والإمبراطوريات المعنية تهديدا داخليا في المقام الأول، فقد شكل المناصرون الأجانب وما سواهم من ناشطين من خلف الحدود تهديدا إضافيا بفعل تبنيهم الدعاية المضادة وتزويدهم الحركات الانفصالية بالمال والسلاح.

إسباغ المهنية على الشرطة وأجهزة التجسس الداخلية

كانت الحركات الاشتراكية الثورية هي ثاني الخصوم الرئيسين للأجهزة الحكومية التي كانت تشرف على أمن دول تلك الأزمنة، علما أن من الأفضل لنا ألا نتحدث هنا عن حركة واحدة، بل عن حركات متنوعة، تختلف كل منها عن الأخرى في كثير من الوجوه. وفي المنظور العام لم تستهدف هذه الحركات تغيير الحدود الدولية، بل كانت قد عقدت العزم على تنفيذ تحولات اجتماعية جذرية الأبعاد إلى حد ما. وبفعل الدروس التي تعلمتها من الثورة الفرنسية اكتسبت التصورات الفكرية المخيمة على هذه الحركات بعدا أوروبيا قويا، وباتت في نهاية القرن التاسع عشر ظاهرة عالمية الأبعاد. ولهذا السبب اعتقد المؤرخ وعالم الاجتماع ألكسيس دو توكفيل أن الثورة الفرنسية لم تفقد عنفوانها، لا في العام 1795 ولا في العام 1815، مشيرا إلى

أنها ستواصل مسيرتها لزمن لا يُعرف مداه. واعتقد المفكر الفرنسي فرانسوا فيريت (Francois Furet) - المتأثر بأفكار دو توكفيل - أن الثورة الفرنسية بلغت نهايتها مع تفكك الاتحاد السوفييتي في العام 1991[8].

ولكن لماذا اعتقد أصحاب الشأن أن هذه الحركات عظيمة الخطر؟ وما النشاطات التي نفذتها الأجهزة الاستخباراتية المختلفة للحد من خطر هذه الحركات على أمن أوطانها؟ إن تزايد عدد النازحين في داخل بلدانهم، بفعل تزايد عدد الولادات وعلى خلفية التجديدات الاقتصادية، أفزع المجتمع الأوروبي الطبقي المتحجر. فأعداد متزايدة من المواطنين شرعت تسيح في البلاد على أمل الحصول على فرصة عمل تدر عليها ما يسد رمقها على أدنى تقدير. وهكذا، فمَن لم يهجر وطنه، ولم يهاجر إلى أمريكا الشمالية والجنوبية بصورة خاصة لم يكن له خيار آخر غير النزوح إلى المدن النامية بوتيرة تتسارع، والحياة في مساكن هي في واقع الحال خرائب بائسة تعسة كلها شقاء ونكد. وهكذا لا غرو أن يكون جل النازحين، لاسيما الشباب، مهيئين للإيمان بالأيديولوجيات الثورية.

وأخذت تتكون، شيئا فشيئا، أجهزة الشرطة الحديثة بمفهوم زماننا، أي أخذت تنتشر في المدن المختلفة عناصر شرطة ترتدي ملابس رسمية. ولعل شرطة لندن المسماة Bobbies خير مثال تاريخي على هذا النوع من الشرطة. وجاءت تسمية شرطة لندن بهذا الاسم للإشارة إلى أن الجهاز المسمى رسميا «شرطة العاصمة» قد أشرف على تأسيسه، في العام 1829، وزير الداخلية الإنجليزي روبرت (Bob) بيل. وكما هي الحال مع الجهاز السابق على شرطة العاصمة، أعني ما كان يُسمى «قوات شرطة الموانئ»، كانت مهمة شرطة العاصمة تكمن في إحباط وملاحقة الجنايات المرتبطة بالمسائل المالية. فمكافحة النشاطات الثورية الشبيهة بما سُمي بـ«مذبحة بيترلو» العائدة إلى العام 1819، كانت من اختصاص وحدات المقاومة الشعبية المسماة Yoemanry (وحدات الخيالة). والجدير بالملاحظة هو أن بقية بلدان القارة الأوروبية درجت على الاستعانة بوحدات عسكرية لمكافحة النشاطات الثورية. ويحتم علينا الواجب الإشارة هنا إلى حالة

استثنائية ذات أهمية معتبرة لما نحن بصدد الحديث عنه. إذ يمكن القول إن جهاز شرطة مدينة باريس (lieutenant général de police) الذي أُسس في العام 1667، ودُمج في العام 1800 بجهاز الشرطة، المكلف بالإشراف على عموم محافظة باريس، شكل حالة استثنائية ذات دلالات معتبرة. فمهمة هذا الجهاز كانت تكمن في مكافحة الانتفاضات والاضطرابات الهادفة إلى تغيير النظام الاجتماعي بالسبل الثورية. وعلى خلفية هذه الانتفاضات والاضطرابات نشأ في وقت مبكر جدا جهاز الشرطة هذا، الذي أضحى يمارس مهمات تجسسية، أي يتدخل بنحو منتظم لردع الانتفاضات والاضطرابات مستخدما الجواسيس كوسيلة من وسائل الإنذار المبكر.

ويعيد المصطلح الفرنسي sureté (الأمن) إلى الأذهان أخبار الأساليب التي نفذتها «لجنة الأمن العام» (comitè de sureté générale) خلال الفترة الواقعة بين العام 1792 والعام 1795، فقد تكفلت هذه اللجنة، في زمن الإرهاب الذي رافق الثورة الفرنسية، بالقبض على «أعداء الثورة» وإحالتهم إلى المحاكم الثورية. بيد أن الأمر الذي يتعين أخذه في الاعتبار هنا هو أن «لجنة الأمن العام» تحولت إبان «ترميم» النظام الملكي واستيلائه على الحكم بين العامين 1815 و1848، إلى جهاز تجسسي داخلي يمارس الوظائف ذاتها التي مارسها قبل اندلاع الثورة، ويستعين بالجواسيس وبعناصر من البوليس السري في المقام الأول[9].

وأدى أويجين فرانسوا فيدوك (1775 - 1857) (Eugène-Francois Vidocq) - المتحدر من شمال فرنسا - دورا عظيم الشأن في الفترة الزمنية التي نحن بصدد الحديث عنها. من هنا لا غرو أن تُخلد ذكراه في أفلام سينمائية مختلفة وفي روايات كثيرة في مقدمتها رواية البؤساء لفكتور هوغو، والملهاة الإنسانية لأونوريه دي بالزاك. وبعدما ترك ممارسة عمليات السلب والنهب في العام 1806 عرض أويجين فيدوك على شرطة باريس خدماته التجسسية. ورأى مدير وحدة الأمن العام أن مرتكب الجرائم والجنايات خير من يعرف البيئات التي ينشأ فيها الإجرام، فوضعه في السجن ثانية، ليتجسس على السجناء. وتمت هذه الترتيبات بعد أخذ موافقة مدير الأمن الوطني

الفرنسي في باريس ووزير الداخلية. وبعد عامين قضاهما في السجن أعانته عناصر من الشرطة على الفرار من المعتقل.

بيد أن هذه النهاية لم تكن تعني، بالنسبة إلى فيدوك، نهاية العمل في سلك الشرطة بأي حال من الأحوال. ففي العام 1812 وقع عليه الاختيار ليتسلم وظيفة رئيس وحدة من وحدات جهاز الأمن العام. واصطفى فيدوك عناصر وحدته من مجرمين كانت تربطه بهم علاقات قوية. بيد أن موظفي المحافظة رفضوا التعامل مع هؤلاء القوم من أصحاب السوابق، فتركوه هو وشأنه إلى حين اعتزاله العمل في جهاز الشرطة في العام 1832. وبعدما باءت بالفشل المحاولات التي بذلها في عالم صناعة الورق، استدعاه مدير الشرطة العام في سنة 1832 فعينه في المنصب نفسه الذي تقلده سابقا. بيد أن السيل بلغ الزبى حينما شارك رجالات فيدوك في عملية سطو، بحجة أنهم كانوا عازمين على ضبط عصابة وهي متلبسة بالجرم المشهود. وهكذا أصدر مدير الشرطة في الحال أمرا يحظر تعيين أصحاب السوابق في جهاز الشرطة.

وإذا كان جهاز الشرطة قادرا على الاستغناء عن انتساب الأشقياء وأصحاب السوابق إلى جهاز الشرطة بصفة رسمية، فإن واقع الحال كان يشهد أيضا على أن جهاز الأمن كان بحاجة ماسة إلى ما لدى القوم من معلومات. وهكذا أسس رئيس مديرية الأمن Canler، بعد نجاح ثورة العام 1848، شبكة عريضة تضم مخبرين جُندوا ثانية من أصحاب السوابق. لا بل ذهب إلى مدى أبعد، فهو استحدث لواء خاصا أطلق عليه اسم «القوقاز غير النظاميين». واستخدم المسؤولون هؤلاء الأفراد مخبرين، باعتبارهم طُعما يَسْتَدرِج في الضواحي المحيطة بباريس المشبوهين والمريبين. من ناحية أخرى كانت عناصر من الشرطة تراقب من مكان أمين ما إذا كان هذا المشبوه أو ذاك يُحَيِّي المخبرين المتواطئين مع الشرطة سرا. وإذا ما تسلم رجال الشرطة إشارة متفقا عليها، فإنهم يقبضون على المشتبه فيه أو فيهم حالما يبتعد الطُّعم المتواطئ معهم عن الأنظار ويتسلل في صفوف المواطنين. وكان هذا الأسلوب ضمانة أكيدة للتمويه على هوية الخائن الذي غدر بالعناصر المريبة، وحيلة تعفي المخبرين من المثول أمام القضاء للإدلاء بشهادتهم[10].

وحتى الحقب الأخيرة من القرن العشرين، لا بل ربما إلى يومنا الراهن، ظل المخبرون المتواطئون مع الشرطة يشكلون أداة مهمة في مكافحة الجريمة. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن أهمية المخبرين في القضايا الجنائية تراجعت بنحو ملحوظ على خلفية الأساليب المستخلصة من العلوم الطبيعية الحديثة. فبفضل تقنية البصمة الوراثية أضحى في الإمكان إقامة الدليل أمام المحاكم، من غير الحاجة إلى اللجوء إلى شهادات عيان مشكوك بها أو ضرورة ضبط المتهم متلبسا بالجرم المشهود. وكيفما كانت الحال فقد ظل المخبرون يشكلون أداة عظيمة الأهمية بالنسبة إلى عمليات التجسس في داخل الدولة الوطنية، لاسيما حينما كان الأمر يتعلق بإحباط نشاطات مشبوهة ونوايا مريبة. ولتنفيذ عمليات الإحباط كان المسؤولون يحاولون اختراق خلايا العناصر الثورية السرية والجناة المحتملين، وذلك لإحباط نشاطاتهم في الوقت المناسب.

وكان القائد الثوري والمناضل الاشتراكي لوي أوجست بلانكي (1805 - 1881) شخصية مثيرة للجدل بامتياز، بقدر تعلق الأمر بالموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه. فكما هو شائع فإن بلانكي كان يعتقد أن المجتمع العادل لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال انقلاب سياسي تتولى قيادته مجموعة متآمرين محدودي العدد - أي إنه كان قد آمن بالفكرة التي سينفذها لينين في العام 1917. وبسبب محاولاته الانقلابية المتكررة كان كثير من معاصريه الاشتراكيين لا يكنون له الود، فهؤلاء كانوا يفضلون التعمق في النظريات الاشتراكية «العلمية»، وبدور الطبقة العاملة في تحديد مسيرة التاريخ، كما أشار كارل ماركس.

وبصرف النظر عن هذا وذاك، فالملاحظ هو أن اندلاع الثورة في باريس في فبراير من العام 1848 (وبعد برهة قصيرة في كثير من البلدان الأوروبية أيضا) دفع الحكومة الجمهورية الانتقالية إلى أن تتوجس الشر من احتمال أن يستغل بلانكي الفوضى السياسية، وينفذ انقلابا ثانيا يهدف إلى إسقاط نظام الحكم الجديد. ولم تكن نوايا من هذا القبيل أمرا مستبعدا؛ فبلانكي ومجموعة ثورية محدودة العدد كانوا قد حاولوا، في الثاني عشر من مايو

من العام 1839، اقتحام وزارة العدل ومديرية شرطة باريس. وسقط خلال عملية التمرد هذه 94 قتيلا وأدت إلى إصابة كثير من الأفراد. من هنا فقد كانت هناك دلائل كثيرة تشير إلى احتمال قيام بلانكي ورفاقه الخمسمائة في «قيادة الجمعية الجمهورية» بعملية انقلابية جديدة.

ولتشويه سمعته نشر وزير الداخلية ألكسندر أوجست لادرو رولان، في 24 مارس 1848، مقالة قصيرة في جريدة Le National[11]، أشار فيها إلى «رئيس نادٍ سياسي معروف مشوش الأفكار في مسائل الديموقراطية، وسيئ بما فيه الكفاية، بحيث لا يتردد عن الوشاية برفاقه لإنقاذ حياته». وبعد مرور أيام وجيزة على نشر هذه المقالة، أي في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه على وجه التحديد، ظهرت وثيقة في مجلة كان يحررها الصحافي المرموق Jules Taschereau (الذي سيتقلد، بعد عشر سنوات، منصب مدير المكتبة الوطنية الفرنسية). وسرعان ما أُعيد نشر هذه الوثيقة في عديد من الصحف اليومية، وانتشر محتواها انتشار النار في الهشيم. وفي الواقع، لم يكن الأمر يدور حول وثيقة واحدة، بل حول ثلاث وثائق تعود إلى أكتوبر في العام 1839. واستعرضت هذه الوثائق معلومات أدلى بها - بحضور وزير الداخلية - شخصٌ لم يُذكر بالاسم. ونقلت الوثيقة الأولى معلومات محرجة جدا بالنسبة إلى التنظيم المؤسس في العام 1835 باسم «جمعية العائلات». من ناحية أخرى تضمنت الوثيقة الثانية تحليلا للمحاولة الانقلابية العائدة إلى 12 مايو من العام 1839. وخلافا للوثيقة الأولى سمت الوثيقة الثانية الأفراد الذين شاركوا في محاولة إسقاط نظام الحكم بالاسم وتطرقت بالتفصيل إلى مهنهم، ومركز قيادتهم وإلى المعدات التي كانت بحوزتهم. وزاد عدد العناصر القيادية التي كُشف عن هويتها على العشرين بكثير. كما تطرقت الوثيقة، بنحو مكشوف، إلى مناحي الضعف والقوة لدى كل واحد منهم. واتخذت الوثيقة الثالثة شكل محضر (بروتوكول) يسجل الأجوبة التي يدلي بها الشخص الذي يستجوبه وزير الداخلية.

وغني عن البيان أن كل من كانت له معرفة بالأحداث السياسية العائدة إلى تلك الحقبة من الزمن، لا بد أن يكون قد استخلص من مطالعة هذه

الوثيقة أن المقصود هنا هو بلانكي، أي هو ذلك المتمرد العنيد الذي استمرت الشرطة تفتش عنه وقتذاك، إلى أن قُبض عليه في 14 أكتوبر في العام 1389. ومع أن القضاء قد حكم على بلانكي بالإعدام، فإن هذا الحكم لم يُنفذ قط. من هنا، اعتقد البعض أن بلانكي قد غدر بصحبه أمام البوليس واعترف عليهم، إنقاذا لنفسه من حبل المشنقة.

ولكن، أيمكن أن تكون هذه التهمة هي الحقيقة بعينها؟ أيمكن أن يكون بلانكي الذي نزل السجون والمعتقلات كثيرا من السنين، والذي كان بطلا عنيدا من أبطال النضال الثوري، نعم أيمكن أن يكون هذا الثائر المغوار خائنا يغدر برفاقه خشية حبل المشنقة؟ واندلعت اضطرابات ونقاشات حادة في جمعيته السياسية. واكتفى بلانكي بإصدار بيان مقتضب، وانسحب صامتا لا ينفي بالدليل القاطع الإشاعات المتداولة في صفوف جمهور المواطنين. من هنا، فقد انسحب من جمعيته نحو نصف أعضائها مفضلين الانتماء إلى جمعيات أخرى. وفي الأول من أبريل في العام 1848 نشر بلانكي في ركن «بريد القراء» رسالة تشير إلى أن الوثائق كانت عارية من الصحة جملة وتفصيلا، مؤكدا أنها تزوير ظالم لا سند حقيقيا يدعمه. وفي الخامس من الشهر ذاته شكلت مجموعة من السياسيين اليساريين لجنة يترأسها أتين آراغو (Etienne Arago) وفيكتور شولشر (Victor Schoelcher) للتحقق من حقيقة ما يُشاع عن بلانكي. وكان آراغو كاتبا مسرحيا مرموقا، وسياسيا تولى قيادة البريد في البدايات الأولى من اندلاع الثورة، وأمسى عضوا في المجلس التشريعي الوطني. من ناحية أخرى عمل شولشر في وزارة البحرية والمستعمرات، وأسهم في إعداد قانون يحظر العبودية في المستعمرات الفرنسية.

ولما كان بلانكي قد رفض التعاون مع اللجنة وامتنع عن الرد على أسئلتها، لذا توصلت اللجنة إلى نتيجة سلبية بالنسبة إلى بلانكي. وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية في 23 أبريل تبين بجلاء أن بلانكي ومناصريه قد فشلوا فشلا ذريعا. وبعد جهد جهيد أحبط الاشتراكي الإصلاحي بيير جوزيف برودن، من ثم، نشر تقرير كان هو نفسه، أي

برودون، قد كُلف بإعداده. وفي رسالة وجهها إلى آدولف بلانكي - الاقتصادي الليبرالي وشقيق الثوري المغامر لوي أوجست بلانكي- أشار برودون إلى أنه تحاشى الإساءة إلى سمعة بلانكي. وعمليا، كان جل أعضاء اللجنة واثقين بتورط بلانكي ومن صدقية التهم الموجهة إليه. بيد أن الرأي العام لم يعر هذه التهم أهمية ذات بال، على رغم أن الأدلة الثبوتية لم تترك مجالا للشكوك. من هنا، لا غرو أن يتمتع بلانكي بتأثير سياسي واسع في ثورة كومونة باريس العائدة إلى العام 1870 وفي السنوات التي تلت هذه الثورة. من ناحية أخرى واصل كثير من المؤرخين تأكيد براءة بلانكي. بيد أن العام 1984 كان منعطفا مهما بالنسبة إلى دارسي شخصية بلانكي. ففي هذا العام، أعني العام 1984، صدر مؤلف سلط الضوء على سيرة بلانكي وتوصل إلى حقيقة مفادها أن بلانكي تحول من ثوري مناهض للنظام السياسي السائد إلى مخبر لدى جهاز الشرطة.

وعموما، يمكن اعتبار قضية بلانكي مثالا نموذجيا وشاهدا تاريخيا على تزايد كفاءة أجهزة التجسس الداخلية على اختراق الحركات الاشتراكية الثورية، وعلى اشتداد أساليب هذه الأجهزة في الافتراء على أنصار هذه الحركات وتشويه سمعتهم. فالأجهزة الأمنية نجحت مرارا وتكرارا في تجنيد عناصر وقيادات ثورية للتجسس على رفاقهم بصورة خاصة. بيد أن قضية بلانكي كانت حالة استثنائية بالنسبة إلى الأسلوب الدارج في تجنيد المخبرين. فمعظم المخبرين والوشاة كانوا يعرضون خدماتهم طواعية، أي من تلقاء أنفسهم (walk-ins).

رئاسة الأركان والمخابرات

وبنحو موازٍ للتقدم التدريجي الذي طرأ على الأساليب المهنية الدارجة في أجهزة الأمن الداخلي، طرأ تحول ملحوظ في خصائص المخابرات العسكرية، وسلك الضباط أيضا. إذ أمست نشاطات المخابرات العسكرية، منذ ذلك الحين، جزءا من حرفة العسكريين. كما صار من واجبات هذه الحرفة جمع المعلومات واستثمارها بنحو منهجي. ولا مندوحة لنا هنا

عن الإشارة إلى ثلاثة موضوعات رئيسة في المخابرات العسكرية. الموضوع الأول يدور حول الأركان العامة، أعني أنه يدور حول هيئة تندرج تحت إمرتها الفروع العسكرية الرئيسة، أي قيادة القوات البرية وقيادة سلاح البحرية في الدولة المعنية. وليس ثمة شك في أن التجهيزات العسكرية، وتوفير الذخيرة وتزويد الجنود بالحصص الغذائية والملابس العسكرية، وإدارة الأفراد وجمع وتنسيق المعلومات كانت منذ أزمنة غابرة من صلب مهمات القيادة العسكرية. علما أن بعض العسكريين كانوا قد تميزوا بتوفرهم على كفاءة عالية في مجالات وفروع معينة. بيد أن الأمر الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن التوفر على هيئة رسمية لا تقدم خدماتها خلال المعارك والحروب فحسب، بل وفي أزمنة السلم أيضا، إنما هي ظاهرة عسكرية جديدة استُحدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعموما يمكن القول إن جميع الدول العصرية توفرت في مطلع القرن العشرين على هيئات أركان عامة. وتزامن الموضوع الرئيس الثاني مع الموضوع الأول في المخابرات العسكرية، ففي سياقه هيأت الجهات المختصة بتعظيم كفاءة ضباط الأركان دورات تدريبية ترعاها الكليات العسكرية. وثالثا، أضحى المعيار الرئيس لاختيار الراغبين في الالتحاق بالكليات العسكرية يتوقف على كفاءاتهم الذاتية أولا وأخيرا. إن هذا النوع من تكريس الدمقرطة (democratization) في صفوف الضباط والوحدات العسكرية تعمق أكثر فأكثر في أزمنة الثورات بصورة خاصة. وللوقوف على مغزى هذه الدمقرطة يكفي المرء إمعان التفكير بأوليفر كرومويل وما استحدث من «جيش نموذجي جديد» (New Model Army) خلال الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر أو في الجمهورية الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن الدول الملكية حققت، بلا تطبيل وتزمير، تحولات اجتماعية معتبرة، ضمنت للمواطنين المتحدرين من عائلات غير أرستقراطية الانتماء إلى سلك الضباط. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى إن أقر المرء بأن طبقة النبلاء كانت، وقتذاك، لاتزال قوية الحضور في الجيش. فضباط كثيرون أطلقوا على أنفسهم ألقاب النبالة، على رغم أنهم كانوا

يتحدرون من عامة الشعب، أي إنهم لم يكونوا نبلاء بالولادة، بل بفضل مكرمة أسبغها عليهم سيد البلاد.

ومع تعمق هذه المهنية وشيوع التخصص المَسْلَكِيّ واعتماد تنظيمات مؤسسية خاصة بالخبراء العسكريين، نعم بالتزامن مع تعمق هذا التطور وذاك، كانت المخابرات العسكرية قد بدأت، شيئا فشيئا، تحتل مكانا دائما في المؤسسة العسكرية. وبقدر تعلق الأمر بالبلدان الناطقة بالألمانية، يمكن القول إن هذا التطور تبلورت ملامحه الأولى في النمسا أولا. ففي عصر الإمبراطورة ماريا تريزا نشأت، خطوة تلو أخرى، إدارات شرطة عصرية. ونفذ مستشار النمسا كاونيتس إصلاحات جذرية لتطوير أداء «الغرفة السوداء» المكلفة بمكافحة الجاسوسية. وتنفيذا لاقتراح تقدم به المارشال ليوبولد يوسف غراف، استُحدِثت في العام 1758 قيادة للأركان العامة تتألف من 400 ضابط. وبالإضافة إلى المهمات التقليدية كانت هذه القيادة مكلفة، أيضا، بإنشاء خطوط اتصالات مأمونة وجمع معلومات عسكرية مهمة عن العدو أو الأعداء. (علما أن الكونت داون هو الذي أسس في فيينا أكاديمية تيريزا العسكرية في العام 1751).

وعلى رغم أن عدد المنتسبين إلى العمل في صفوف هيئات الأركان العامة كان يتقلص في أزمنة السلم بلا انقطاع، فإن من حقائق الأمور أيضا أن العادة جرت - في الحالات المثالية على أدنى تقدير - على الاحتفاظ بمجموعة ضباط أركان كنواة لا يجوز الاستغناء عنها أبدا، وعلى تخزين المعلومات التي حُصِل عليها على مر السنين. ولرعاية هذه المعلومات والمحافظة عليها بنحو فعال أسس الكونت كارل في العام 1802 «شعبة للمحفوظات» في الأرشيف الحربي الذي كان يحصل على معلوماته من المخابرات العسكرية العاملة في الدول الأجنبية، ومن الدوائر الحكومية العاملة في الثغور، لاسيما في القصبات الحدودية[12]. (علما أن النمساويين أطلقوا على هذه الشعبة عبارة «شعبة حفظ الأدلة»).

وتنفيذا لتصورات الكونت كارل جرت العادة في النمسا منذ العام 1810 على تعيين ضباط في سفارات النمسا المختلفة، وذلك لتمكين الديبلوماسيين

من الانتفاع بخبراتهم المهنية. وفي العام 1813 استُحْدِثت «فرقة مراسلين» مؤلفة من نواب ضباط يعملون في الثغور والقصبات الحدودية وفي الوحدات المقاتلة. وكان هؤلاء المراسلون الخيالة يرتدون الملابس وفقا للظروف، فهم يرتدون الزي الرسمي تارة، والزي المدني تارة أخرى. وكانوا يُستخدمون مراسلين وعيونا تراقب ما يجري من حولهم. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الفرقة كانت تمارس عملها في أزمنة الحروب فقط؛ ومن ثم فإنها كانت تتوقف عن العمل وتُلغى نهائيا حالما تنتهي العمليات الحربية. وفي العام 1828 انتُزِعت «شعبة المحفوظات» من الأرشيف الحربي، ومن ثم أسس قسم يرعى التاريخ الحربي عموما، وتاريخ العمليات القتالية في المقام الأول، باعتبار أن هذا التاريخ ينطوي على دروس وعبر غاية في الأهمية، ليس بالنسبة إلى المهمات التي نهضت بها هيئات الأركان في تلك الأزمنة فقط، بل بالنسبة إلى الأقاليم الواقعة في جنوب وجنوب شرق أوروبا بصورة خاصة. وأخيرا وليس آخرا لا تفوتنا هنا الإشارة إلى «Evidenzbureau» (مكتب المحفوظات أو الأدلة)، الذي أُسس في العام 1850، أي على خلفية النتائج العسكرية والسياسية المأساوية التي تمخضت عن ثورة العام 1848. فهذا المكتب كان أعلى جهاز استخبارات يعمل على مستوى القيادة العسكرية العليا[13].

وبهذه الترتيبات والتجديدات كادت النمسا تتفوق على كل القوى العظمى فيما يخص الكليات الحربية وأجهزة المخابرات العسكرية. أما في بروسيا فإن الملاحظ هو أن شارنهورست (Scharnhorst) وغنازينو (1814) (1807/Gneisenau) كانا أول من وضع خطة لتأسيس الأكاديمية الحربية وهيئة الأركان العامة، في إطار سعيهما إلى تنفيذ إصلاحات عسكرية مختلفة باتت تحظى بأهمية قصوى، على خلفية الهزيمة النكراء التي ألحقتها فرنسا النابليونية بمملكة بروسيا Preußen، فهذه الهزيمة هددت المملكة من جذورها وكادت تقضي عليها نهائيا. بيد أن بروسيا كانت رائدة حقا في المسائل الخاصة بهيئات الأركان. فهي لم تكتفِ باستحداث هيئة أركان تعمل على مستوى القيادة العامة فقط، بل زودت كل الوحدات العسكرية

الكبيرة (الفرق والفيالق) بهيئات أركان خاصة بها. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر شرع أصحاب الشأن في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوسيع وتطوير كفاءة هذه الهيئات. وحتى الآن لاتزال الحروب الخاطفة العائدة إلى العامين 1866 و1870 شهادة تشير إلى الإنجازات الباهرة التي تمخضت عنها الخطط التي صاغتها هيئات الأركان البروسية. من هنا لا غرو أن تصبح عمليات الإصلاح هذه وإنجازات هيئات الأركان البروسية المشار إليها هنا، المثال الذي تحذو حذوه كثير من الإصلاحات العسكرية التي نُفذت في الحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر وفي العقود الأولى من القرن العشرين، والتي استلهمها ليونارد وودز (Leonard Woods) ونفذها في الولايات المتحدة الأمريكية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

المشكلات المصيرية لا تُحلُّ بالخطابات أو بقرارات الأغلبية.. بل بالدم والحديد

تجسد الولايات المتحدة الأمريكية مثالا متميز الأهمية، وذلك لأن نشأتها اختلفت عن نشأة أغلبية الدول العصرية الأخرى. فالأمريكيون حققوا الدولة الموحدة بعدما خاضوا حروبا دامية، ووسعوا مساحة هذه الدولة بما لديهم من سلاح فتاك. ولا يشط المرء أبدا إذا قال إن تأكيد بسمارك، تحت قبة برلمان بروسيا، في الثلاثين من سبتمبر من العام 1862، أن «المشكلات المصيرية لا تُحلُّ بالخطابات أو بقرارات الأغلبية.. بل بالدم والحديد»، ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية بنحو يكاد يكون حرفيا. فقد استولى الأمريكيون على المساحات الشاسعة الممتدة من الوسط الغربي ومن الغرب الأمريكي وحتى ساحل المحيط الهادي. وغني عن البيان أن الأمريكيين استولوا على هذه المساحة الشاسعة بالنار والحديد: من خلال حروب عدوانية شنوها ضد المكسيك، وحروب لم تعرف الرحمة أبادوا خلالها سكان البلاد الأصليين [شعوب الهنود الحمر]. من هنا لا غرو أن يطرح البعض منهم، في حقبة الحرب الأمريكية الأهلية، السؤال الأساسي المتعلق بماهية الإطار السياسي الذي سيحفظ تكاتف هذا الكيان الوليد.

وكانت هذه الحرب الأهلية خليطا عجيبا غريبا. فهي لم تستعن بتقنية عسكرية عصرية وأساليب حربية جديدة فقط، بل استخدمت، أيضا، أسلحة وأساليب قتالية متخلفة شبيهة بالأساليب القتالية التي استخدمتها الشعوب البدائية قبل العصر الحديث. ومع تسليمنا بأن العناصر الحديثة، أعني الأسلحة النارية واستخدام السكك الحديد في عمليات التعبئة والتموين، والسفن البخارية واستخدام التلغراف لتأمين الاتصالات بين القيادات الميدانية والقيادة السياسية، نعم مع تسليمنا بهذه الحقائق يظل من حقائق الأمور أيضا أن أسلوب توماس «ستونول» جاكسون - الذي كان أهم وأشهر قائد عسكري في قوات الولايات الجنوبية بعد القائد العام روبرت إي لي - في إدارة الحرب، كان دليلا صادقا على النجاح الباهر الذي يمكن أن يحققه هذا الخليط العجيب الغريب.

حقا كان جاكسون ضابطا عصريا بالمعنى المشار إليه آنفا. فهو تخرج في الأكاديمية العسكرية المؤسسة في العام 1802 باسم وست بوينت، وأثبت خلال سنوات الدراسة أنه مثقف واسع الاطلاع وضابط يتمتع بكفاءة عالية. (علما أنه، بسبب عدم اهتمام عائلته بالتعلم المدرسي لم يحصل على شهادات متميزة عند تخرجه في أكاديمية وست بوينت). وبعد انتهاء الحرب مع المكسيك في العام 1846، وحصوله على شهادات تقدير عديدة اعترافا بتميز أدائه، حاز جاكسون في العام 1851 لقب الأستاذية، فأخذ يُدرس في معهد فرجينيا العسكري المؤسس في العام 1839. وتولى جاكسون في هذا المعهد تدريس علوم المدفعية والفيزياء؛ أي إنه كان خبيرا بأنظمة الأسلحة العصرية.

وفي السنة الأولى من سنوات الحرب الأهلية، وخلال سلسلة معارك في وادي شيناندواه، حقق جاكسون انتصارا تاريخيا باهرا، بفضل استخدامه خلطة ذكية جمعت بين أساليب تكتيكية حديثة وطرائق تعتمدها الشعوب البدائية في خوض الحروب. وبالنسبة إلى جون كيغان، المؤرخ الإنجليزي المتخصص بالمسائل العسكرية، «كان انتصار جاكسون دليلا نموذجيا على النجاح الباهر الذي يحققه الاستخدام الذكي للقدرات الاستخباراتية العسكرية»[14].

ففي حروب ذلك الزمن ليس يسيرا علينا أن نعثر على مثال آخر يعكس الحقيقة القائلة إن الاستخدام الذكي للقدرات الاستخباراتية يؤدي دورا مهما في التعويض عن تفوق العدو عددا وعُدَّة.

إن هذا المثال يعطي، فعلا، الجواب الشافي عن السبب الذي مكن الولايات الجنوبية، التي كانت قدراتها في كل المناحي أضعف بكثير من قدرات الولايات الشمالية، من أن تصمد طوال الفترة الطويلة التي استغرقتها الحرب الأهلية. إن هذا المثال يعطينا الجواب المقنع عن السبب الذي حتَّم على الولايات الشمالية أن تحارب أربع سنوات، وتتحمل خسائر فادحة، قبل أن تفلح في إكراه جيوش الولايات الجنوبية على الاستسلام صاغرة. وحين يمعن المرء النظر في الإنتاج الحربي وعدد الجنود والمعطيات اللوجستية (السوقية)، وحين يُؤخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، أن شبكة السكك الحديد في الولايات الشمالية كانت أطول من الشبكة المتاحة للولايات الجنوبية بنحو ثلاث مرات، وأن صادرات الولايات الجنوبية قد تعرضت لحصار شامل، سيتبين عندئذ، حتى لمن لا خبرة له في المسائل العسكرية، أن جل التوقعات وكل الظروف غير المتكافئة كانت تشير إلى أن الحرب لن تدوم طويلا. وحتى القائد العام لجيوش الولايات الشمالية نفسه، أعني الجنرال وينفيلد سكوت، كان مطمئنا وعظيم التفاؤل بقرب تحقق النصر المؤزر. بيد أن تخلف الولايات الجنوبية في مسائل السكك الحديد منح هذه الولايات، في الواقع، ميزة إيجابية، إذا ما أخذنا في الاعتبار اتساع مساحة الولايات الجنوبية. فندرة السكك الحديد في هذه الولايات، وندرة الطرقات والشوارع العصرية بصورة خاصة، أي ندرة الطرقات والشوارع الصالحة للاستخدام بلا عناء، شكلت عبئا عظيما للجيوش المعادية فكانت تعوق تحركها وتقدمها بالسرعة المطلوبة. أضف إلى هذا أن هذه الولايات توجد فيها بحيرات ومستنقعات كثيرة، وغابات كثيفة، يصعب على الغريب اختراقها، لاسيما حينما يتعين على القوات التحرك بصحبة معدات عسكرية ثقيلة وتنفيذ عمليات قتالية في مناطق كانت تزداد ابتعادا عن مراكز التموين.

ويقع وادي شيناندواه بين سلسلة جبال أليني وجبال بلو ريدج، أي يقع على بعد نحو 200 كيلومتر في داخل البلاد، وبعيدا عن عاصمة ولايات الجنوب ريتشموند، ومن ثم فإنه يبعد نحو 100 كيلومتر تقريبا من واشنطن، التي بدورها لا تقع على ساحل المحيط الأطلسي مباشرة، بل على مصب نهر بوتوماك (الصالح للملاحة). وحاليا يقطع المرء هذه المسافة بالسيارة خلال بضع ساعات، بيد أن الأمر كان يختلف وقتذاك. ففي ذلك الزمن كان الممر الضيق المحاذي للساحل الأطلسي هو فقط الطريق الصالح للاستخدام. فالمناطق الواقعة بين هذا الممر الضيق ونهر المسيسيبي لم يكن بالإمكان اجتيازها قطعا، أضف إلى ذلك أن تفاصيلها الجغرافية كانت، هي الأخرى، لاتزال غير مستكشفة بعدُ، أي أن خصائصها العامة فقط هي التي كانت معروفة. وهكذا لم تكن هناك خرائط حديثة لهذه المنطقة النائية. فبوسائلهم المتواضعة الكفاءة لم يكن أصحاب الشأن من الموظفين الحكوميين قادرين على إنجاز ما هو أكثر من تحديد خصائص الشريط المحاذي لساحل المحيط. أما المناطق الواقعة إلى الغرب من هذا الشريط الساحلي فإن المسّاحين اكتفوا هنا بوضع خرائط دقيقة، فقط، للمساحات المهمة من حيث ثرواتها الطبيعية أو بالنسبة إلى عمل السكك الحديد.

فخلال الغارة التي شنها الجنرال ماكليلان على شمال فرجينيا، لم تكن لديه سوى خرائط تلبي حاجة الأهالي فقط ومن تصميم أفراد لا خبرة لهم ولا معرفة بعلم المساحة، ومن ثم فإن هذه الخرائط لم تكن - من قريب ولا من بعيد - دقيقة في تحديد مناطق الأنهار والطرقات. حقا كانت لدى طلائع الجيوش (وسلاح البحرية أيضا) وحدات مكلفة بعمليات المسح، بيد أن عدد الأفراد العاملين في تلك الوحدات كان متواضعا مقارنة بالمهمات الواجب إنجازها. فخرائطهم كانت تفتقر إلى الجودة، ولم يكن بالإمكان، بأي حال من الأحوال مقارنتها بالخرائط المتقنة التي كانت دارجة في دول أواسط وغرب أوروبا. وحتى خرائط المسح الهندية (Survey of India) التي أعدت إبان الحكم البريطاني كانت أكثر جودة بكثير. وعموما يمكن القول

إن المشروع العظيم لمسح تضاريس الهند كان في الواقع عملية استخباراتية واسعة الأرجاء والأبعاد، وذلك لأن المسّاحين لم يستغنوا عن أي فرصة سانحة تفيدهم في جمع معلومات عن البلاد والشعب وعن أصحاب السلطة المحليين. وفي رواية تدور حول عمل جهاز المخابرات، رسم روديارد كبلينغ صورة دقيقة للأسلوب الذي انتهجته بطلة الرواية كيم عندما انخرطت في ذلك الجهاز.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لاتزال، وقتذاك، بعيدة كل البعد عن إنجاز المسح المهم عسكريا. ففي شمال فرجينيا (وفي مناطق شاسعة من الولايات المتحدة الأمريكية أيضا) لم يكن هناك أي اتفاق على أسماء المدن والطرقات. فالعديد منها كانت أسماؤها تختلف باختلاف المصادر التي تتطرق لها. وهكذا فإن تداول اسمين أو ثلاثة للمدينة الواحدة كان أمرا شائعا.

واستثمر قائد قوات الولايات الجنوبية ستونول جاكسون هذا الوضع بنحو فعال. فخلال السنوات التي قضاها في معهد فرجينيا العسكري تعرف جاكسون بشكل دقيق على هذه المنطقة. أضف إلى هذا أن كثيرا من جنوده كانوا يتحدرون من القرى المنتشرة هناك، ومن ثم فإنهم كانوا أعرف بكثير بجغرافية المنطقة من الأفراد المتحدرين من الولايات الشمالية. على صعيد آخر قدم جيديه هوتشيكس Hotchkiss مساعدات قيمة لقوات الولايات الجنوبية. فهذا المعلم كان قد علم نفسه بنفسه وحصل على قدرات معتبرة في مجال رسم ووضع الخرائط الجغرافية. وكيفما كانت الحال فمن خلال مناورات تكتيكية ذكية وهجمات مباغتة وحركات انسحاب مفاجئة أيضا، نجح جاكسون في إلحاق الهزائم المتكررة بجيوش الولايات الشمالية التي كانت تتفوق على قواته في كثير من الوجوه، ومن ثم فإنه استطاع في العديد من المرات منع قوات الشمال من تنفيذ الأوامر الموجهة إليها.

بيد أن واقع الحال يشهد أن امتلاك هذه القدرات - وامتلاك جهاز مخابرات قوي - لم يكن كافيا لدحر قوات الشمال بصفة نهائية. وتؤكد هذه الحقيقة صدقية وجهة النظر المشار إليها من قبل كيغان ومؤرخين

ومحللين آخرين كثيرين، القائلة إن النصر المبين يتحقق في نهاية المطاف، أي في المقام الأول من خلال الشراسة القتالية والإصرار العنيد على مواجهة العدو، وليس بوساطة الأساليب الاستخباراتية. فهذه الأساليب يمكن، في أفضل الحالات، أن تؤجل الهزائم العسكرية لا غير حينما يفتقر المرء إلى القوة العسكرية الكافية لدحر العدو بنحو نهائي، وعندما يحتفظ العدو بإرادته القتالية على رغم ما يمنى به من خسائر كبيرة. إن هذه الإرادة الصلبة لدى جيوش الولايات الجنوبية كانت، إلى جانب عوامل أخرى، أهم سبب في إطالة أمد الحرب.

وكان آخر قائد لقوات الولايات الشمالية، ورئيس الولايات المتحدة لاحقا الجنرال يوليسيس غرانت، قد أصدر بعد انتهاء العمليات الحربية وإعلان السلام أمرا يقضي بالمحافظة على كل خرائط هوتشكيس وتسليمها إلى الجيش الأمريكي. ومن الآن فصاعدا بات وضع الخرائط بالنسبة إلى الأمريكيين أيضا فرعا مهما من فروع المهمات المكلفة بتنفيذها هيئات الأركان العصرية.

بيد أن ما انتبه له الأمريكيون حديثا لم يكن نهجا جديدا. فهيئات الأركان البرية والبحرية [البروسية] اعتمدت هذا النهج منذ أمد طويل. فالملك البروسي فريدريك الثاني أسس، في العام 1742، في قصره الواقع بمدينة بوتسدام حجرة سرية لحفظ الخرائط (حجرة التخطيط). بيد أن الجغرافيا العسكرية المتخصصة هي التي باتت محط الاهتمام. فالموانئ البحرية ومصانع السفن وسكك الحديد ومحطات القطارات ومخازن الأسلحة والعتاد والاستحكامات والحصون الدائمة بكل أنواعها - كانت هي المشروعات الحقيقية التي على القيادات العسكرية معرفتها وتثبيتها بنحو منسق في سجلات أو بطاقات مفهرسة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

الملحق العسكري

ولكن كيف يمكن الوصول إلى هذه المعلومات والبيانات المحجوبة عن أنظار الآخرين بكل عزم وإرادة؟ لتذليل هذه المعضلة اهتدى أصحاب الشأن إلى وسيلة عسكرية الطابع، ديبلوماسية الظاهر: استحدثوا وظيفة

الملحق العسكري، هذه الوظيفة التي تُعتبر - بحق - جاسوسية شرعية. وفي المعنى الدقيق لا تعبر وجهة النظر هذه عن حقيقة الموضوع بنحو دقيق، فالملحقون العسكريون تتبادلهم دول صديقة أو دول يسود بينها السلام على أدنى تقدير. كما أنهم يخضعون لقواعد صارمة تحظر عليهم ممارسة الجاسوسية العدوانية وقيادة أو إدارة خلية أو خلايا تجسسية. بيد أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن هذه الحدود كثيرا ما جرى ويجري تجاوزها والإخلال بها. وتجدر الإشارة إلى أن كل ملحق عسكري لدى النمسا كان مطالبا بأن يعطي، أمام المكتب المسمى Evidenzbureau (مكتب المحفوظات أو الأدلة)، كلمة شرف يؤكد من خلالها أنه سيلتزم بأوامر الإمبراطور القاضية بحظر النشاطات التجسسية. وخلافا لما كان دارجا في النمسا دأب الملحقون العسكريون الموفدون من قبل الأباطرة الروس على تأسيس شبكات تجسسية، حيثما حلوا وبنحو مستمر[15].

وعلى ما يبدو، درجت الإمبراطورية الروسية على انتهاج هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر بصورة خاصة، فالاقتراح الذي عرضه القيصر الروسي ألكسندر الأول على مؤتمر فيينا بشأن تبادل الملحقين العسكريين كان يهدف إلى اختيار ضباط يمنحهم أباطرة الحلف المقدس ثقتهم الشخصية، ويطمئنون إلى أنهم سيمثلونهم خير تمثيل لدى الأباطرة الآخرين، وذلك لتسهيل عملية التنسيق الضرورية لنجاح التدخلات العسكرية المشتركة. ويجمل بنا أن نأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة بين الملحقين العسكريين - الذين يعملون مع سفراء بلدانهم ويتمتعون بمزايا دبلوماسية مختلفة - و«ضباط الاتصال أو الارتباط العسكري»، الذين يُتبَادلون، عادة، بين الدول المتحالفة عسكريا. بيد أن واقع الحال يشهد أن الوظيفتين تولى النهوض بهما شخص واحد في بعض الأحيان.

والاختلاف الآخر يتعلق بوظيفة «المراقبين العسكريين»، أعني الأفراد الذين كانوا يوفدون لمراقبة المناورات العسكرية الكبيرة في الدول الصديقة. ودرجت العادة في القرن التاسع عشر على أن يعمل هؤلاء الخبراء العسكريون مراقبين حربيين أيضا. ولا غرو في أن كلا الأمرين شهادة قوية على رغبة الدول

في استطلاع كفاءة أنظمة المعدات الحربية والأنظمة المتبعة في العمليات التعبوية، ومناهج التجنيد والتدريب والأنظمة الإدارية. ولا يشط المرء أبدا إذا ما استخدم لفظة المهنية أو الحرفية في هذه المجالات أيضا. فالمسؤولون في الدول المختلفة يريدون استطلاع المناحي المذكورة بحكم مهنتهم طبعا.

على صعيد آخر كان في بروسيا وروسيا، خلال حروب التحرير، عسكريون يمثلون شخصيا إمبراطور البلد المعني. ولكن وحينما اقترح رئيس الأركان البروسي في العام 1816 ضرورة إرسال ممثلين عسكريين إلى الدول المهمة، لم ينفذ هذا الاقتراح بسبب الافتقار إلى المال الضروري والإرادة المناسبة. ورأى وزير خارجية فرنسا أيضا، وقتذاك، أن الاقتراح المماثل، الصادر عن القيادة العسكرية الفرنسية، يُحَمِّل البلادَ تكاليف مالية جسيمة، مشيرا إلى أن من الأفضل إرسال بعثات عسكرية لفترات زمنية قصيرة.

ولا غرو أن سيلفانوس ثاير – الخبير الرائد في مجال الأصول العصرية في تدريب الضباط الأمريكيين على فنون القتال، وأحد أوائل قادة الأكاديمية العسكرية في وست بوينت - قد شعر بإحباط كبير حينما سافر في العام 1815، وبصحبة أحد زملائه، لمراقبة المعارك التي خاضها الإمبراطور نابليون بعد مغادرته جزيرة ألبا. فمعركة واترلو كانت قد أنهت كل شيء قبل أن يصل الاثنان إلى القارة الأوروبية. وفيما ارتأى زميله وليام ماكري استخدام هذه الجولة الأوروبية الطويلة في دراسة الاستحكامات العسكرية الأوروبية، فضل ثاير الدراسة في مدرسة البوليتكنيك الفرنسية. وشرع في الوقت ذاته بجمع ذخيرة علمية تضم نصوصا في العلوم العسكرية والعلوم الطبيعية. وبعد عودته إلى الولايات المتحدة استخدم ثاير هذه النصوص أساسا متطورا لتدريس الضباط الأمريكيين فنون القتال وفق مناهج جديدة تقوم على الرياضيات والعلوم الطبيعية. ومن خلال هذا المثال يلمس المرء عمق اهتمام أصحاب الشأن بتبادل المعارف، أي بما بات يُسمى في الزمن الراهن بنقل التكنولوجيا وبضرورة الأخذ بأفضل وأرقى المعارف من وجهة نظر عساكر ذلك الزمن. ولسنا في حاجة إلى الإشارة هنا إلى التداخل الواضح بين نقل التكنولوجيا وعمليات التجسس.

وفي مايو من العام 1830 أَوْفَدَت بروسيا الضابط في هيئة الأركان العامة الأدميرال فون كلير إلى الجزائر، وذلك بغية مراقبة الحملة الفرنسية الموجهة لاستعمار الجزائر. وكان تقريره، وكذلك الثورة الفرنسية العائدة إلى يوليو 1830، قد أسفرا عن تغيير ملحوظ فيما كان مقررا في الأصل. فكلير صار مراقبا دائما ملحقا بسفارة بروسيا في باريس. ومن المحتمل جدا أن يكون هذا الإجراء الخطوة الأولى على درب استيلاد وظيفة الملحق العسكري بالمعنى الذي بات متداولا في الأزمة اللاحقة[16]. بيد أن هذه الوظيفة ظلت على مدى سنوات كثيرة فيما بعد حالة استثنائية. فبعد 21 عاما، ولأول مرة في التاريخ، اعتمدت فرنسا ملحقا عسكريا في برلين. لكن وحتى ذلك الحين استمر العمل ببعثات خاصة تُكَلَّف بتنفيذ مهمات استثنائية تحتاج إليها الدول في أزمنة الحروب بصورة خاصة. ويلمس المرء تفوق الملحق العسكري المقيم من خلال حرب القرم، ففيما حتَّمت الأسباب البيروقراطية على البعثة الأمريكية المكونة من ثلاثة أفراد أن تصل إلى شبه جزيرة القرم بعد سقوط قلعة سواستيبول، استطاع الملحق العسكري البروسي أن ينقل من مقر إقامته في فيينا تقارير دقيقة عن الغايات السياسية والتحركات العسكرية النمساوية[17].

ولكن ما عسى أصحاب الشأن أن يفعلوا بتقارير الملحقين العسكريين؟ فجمع كمية كبيرة من معلومات عسكرية جهد لا أهمية كبيرة له، إذا ما أهملَ المرءُ تنسيقَ تفاصيل هذه المعلومات واتخاذ ما يلزم للرجوع إليها بيسر وبلا تأخير. وإذا كانت وزارة الحربية البريطانية قد استحدثت في العام 1855 قسم طوبوغرافيا وإحصاء (Topograhical and Statistical Department)، فإن الوقائع التالية أثبتت أن عملية التنسيق والتبويب كانت أكثر تكلفة من المعلومات ذاتها. وكيفما كانت الحال فقد كُلف الملحقون العسكريون بسد النقص الكبير في المعلومات، وذلك من خلال انتهاج أساليب منظمة، أي إنهم صاروا مطالبين بتقديم معلومات دقيقة عن الموضوعات التي يُطلب منهم سرد تفاصيلها. وفي مايو من العام 1860 كتب وزير الخارجية البريطاني إلى القائد الأعلى للقوات البريطانية

رسالة يحثه فيها على ضرورة إيفاد رجل مناسب على أدنى تقدير إلى برلين. ولكن وبعد مضي بضع سنوات، أي في العام 1864 على وجه التحديد، اعترف أصحاب الشأن في الحكومات المختلفة بأن كل الدول الكبرى في حاجة ماسة إلى مندوبين من هذا الطراز، مندوبين تتسق كفاءتهم مع طبيعة مهماتهم. كما اعترفوا بأنه «حتى أمريكا نفسها في حاجة إليهم»[18]. وفرضت وجهة النظر هذه نفسها أكثر فأكثر، كما هو بيِّن من الحرب التي خاضتها بروسيا والنمسا في العام 1866، ففي سياق تلك الحرب راحت أعداد غفيرة من المراقبين العسكريين تراقب العمليات العسكرية من كلا الجانبين. وكانت كل القوى الأوروبية الكبرى ممثلة في هذه الحرب من خلال مراقبيها العسكريين، بيد أن المراقبين الأمريكيين وصلوا هنا أيضا بعد فوات الأوان. على صعيد آخر فإن بريطانيا لم تكتف، إبان الحرب التي دارت رحاها بين ألمانيا وفرنسا العائدة العام 1870، بتوجيه مراقبين عسكريين فقط، بل أوفدت أيضا العديد من الأطباء العسكريين، وذلك لدراسة المتطلبات الضرورية لتأسيس مستشفيات ميدانية على أرض الواقع، وللتعرف على سبل المحافظة على النظافة الطبية خلف خطوط القتال.

وحينما عكف أصحاب الشأن في فرنسا على دراسة أسباب الهزيمة الفرنسية السريعة وغير المتوقعة تعالت أصوات تتهم القيادة العسكرية الفرنسية بتبني تصورات زائفة جملة وتفصيلا عن القدرات العسكرية الألمانية. وكان العقيد شتوفل، الملحق العسكري الفرنسي في برلين، قد نشر تقاريره العائدة إلى الفترة الواقعة بين العامين 1866 و1870 للتدليل على أنه لا يتحمل وزر الخطأ في تقييم الحقائق، وأن الفشل يعود إلى ضعف أداء الأجهزة الاستخباراتية[19].

وكيفما كانت الحال فمنذ ذلك الحين أصبح اعتماد الملحقين العسكريين نهجا مألوفا في العالم. وحتى الولايات المتحدة نفسها لم تتخلف عن مسايرة الوضع الجديد. فهي شرعت، ابتداء من العام 1889، بتعيين ملحقين عسكريين في بعض سفاراتها. وبالنسبة إلى بعض الدول فإن مقارنة جيشها

بجيوش الدول الأجنبية لم تكن ترفع مستوى معنوياتها، وتزيد اعتزازها بالنفس قط. فعلى سبيل المثال أعرب خبير أمريكي متخصص في المسائل العسكرية عن اعتقاده أن الأسلحة اليدوية الصغيرة والبندقيات، هي فقط، الأسلحة الأمريكية القادرة على منافسة نظيرتها لدى الدول الأخرى. فما لدى أمريكا من مدفعية ميدان وأسلحة للهجوم على القلاع والاستحكامات «لا فاعلية كبيرة لها مقارنة بما لدى كل الأمم الكبرى، وأنها متخلفة عن مستوى التطور المتحقق [في الدول الأوروبية العظمى] بما لا يقل عن 15 عاما»[20]. وكيفما اتفق فبحسب ما يُقال فقد بلغ عدد الملحقين العسكريين عشية الحرب العالمية الأولى 214 ملحقا، كان 31 منهم منتدبين من روسيا، في حين كان العدد نفسه (31) من الأمريكيين[21].

الطريق الطويل إلى بلوغ رتبة ضابط مخابرات

على رغم التزايد الملحوظ في كفاءة الضباط وفي تنوع اختصاصاتهم ومجالات عملهم، فإن الأمر الذي لا يدركه الشك هو أن تعليم وتدريب الضباط في المسائل الاستخباراتية كانا، وقتذاك، لايزالان في مرحلة بدائية. وتتأكد لنا هذه الحقيقة من خلال الموضوعات التدريسية التي كانت معتمدة لدى الجيش البريطاني. فابتداء من العام 1871، على أبعد الفروض، أي بالتزامن مع إلغاء بيع لقب ضابط، صار من حق المرء أن يتحدث عن وجود معايير منهجية لتعليم الضباط. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى إن اعترفنا بأن حرب البوير(*) [الثانية] العائدة إلى الحقبة الواقعة بين العامين 1899 و1902 كشفت عن وجود مناحي قصور عظيمة الشأن في فنون استخدام الجواسيس العسكريين. ووفقا لما أكده رئيس قسم المخابرات العسكرية في أوروبا العقيد إدوارد (Colonel Edward) فإن رسم ملامح ضابط الاستخبارات أمر لا يتطلب جهدا كبيرا. فعلى هذا الضابط أن يكون «في غاية اللياقة البدنية» ويتقن الفروسية بنحو جيد، وشجاعا، ثابت الجنان،

(*) البوير: جنوب أفارقة يتحدرون من أصل هولندي. [المترجم].

كما عليه أن يعرف جيدا أن المرء يستطيع من خلال التكتم على المعلومات وتفادي المخاطر أن يحصل، في حالات معينة، على ما لا يحصل عليه من خلال المواجهات الحربية المباشرة. لكن، قبل هذا وذاك، عليه أن يكون ذكيا، فمن مسلمات الأمور أن «المرء لن يفلح أبدا في استيلاد ضابط استخبارات جيد من إنسان غبي»[22].

بيد أن هذه الخصائص البينة لا تساعدنا كثيرا على استخلاص العبر والدروس المهمة من حرب البوير. فهل المرء ملزم بأن يجهز نفسه لخوض نوعين من الحروب، أعني أن يجهز نفسه، من ناحية، لشن حروب «صغيرة» (small wars) ضد «الشرقيين والهمج»، ومن ناحية أخرى لخوض حرب كبيرة في أوروبا؟ والأمر الجدير بالملاحظة أن المرء كان يعتقد أن استعداداته لخوض حروب كولونيالية كانت أفضل بكثير من استعداداته للانخراط في حرب أوروبية. إن وجهة النظر هذه هي التصور العام الذي كان يتعلمه ضباط الاستخبارات في تلك الأزمنة. على صعيد آخر حاول المرجع المسمى Field Intelligence (استخبارات ميدانية)، المخصص للنشاطات التجسسية التكتيكية [التعبوية] والمنشور العام 1904، تسليط الضوء على المبادئ والأساليب العامة السارية المفعول في النشاطات الاستخباراتية الميدانية. وشغل مؤلف هذا المرجع، العميد ديفيد هندرسون، منصب رئيس مكتب المخابرات في القيادة العامة للقوات المسلحة المنخرطة في حرب البوير. وبنحو أو بآخر استنتج هذا الكاتب في مؤلفه الثاني، الصادر بعنوان The Art of Reconnaissance (فن الاستطلاع في الميدان)، بصريح العبارة، أن الحرب الدائرة مع المزارعين البوير ستفضي، في نهاية المطاف، إلى حرب مع قوات أوروبية مدربة بنحو جيد وتقاتل بقيادة ضباط تراكمت لديهم خبرات حربية كثيرة. وكيفما كانت الحال ففي وقت متأخر نسبيا، في العام 1907، استُحدِثت محاضرات مخصصة لتدريس «أساليب الاستخبارات الأوروبية في إدارة الحرب». من ناحية أخرى كانت العيون مسلطة على اليابان وروسيا بصورة خاصة، وذلك لأن الحرب، التي دارت رحاها بين الطرفين، قد انتهت في العام 1905 بتحقيق اليابان انتصارا باهرا لم يكن متوقعا البتة.

وكان المراقبون يعتقدون أن لدى اليابان موهبة متميزة في مجال النشاط التجسسي. وسواء كان المراقبون على حق أو لا، فالأمر الجدير بالملاحظة هو أن روسيا كان لديها أكبر وأنشط جهاز استخبارات عرفته أوروبا وقتذاك.

وبنحو ما، بدا أصحاب الشأن في الجيش البريطاني كأنهم لا يعيرون أهمية ذات بال لمناهج تدريب تستغرق وقتا طويلا. ففي مطلع القرن العشرين كان عدد المتخرجين في الدورات السنوية المخصصة للتدريب على حرفة الجاسوسية ثمانية ضباط فقط. ومن يتصفح الوثائق العائدة إلى تلك الحقبة من التاريخ، يعثر، بكل تأكيد، على كثير من التحذيرات المشيرة إلى هذا القصور. من هنا، لا غرو أن يرى الجيش البريطاني نفسه بعد اندلاع الحرب العالمية بنحو مفاجئ، في صيف العام 1914، مجبرا على تنفيذ إجراءات ارتجالية في المقام الأول. لكن إضافة إلى استطلاع العمليات التعبوية والتجسس على مداها، كان هناك أيضا المستوى الاستراتيجي، أو ما يسميه الجيش البريطاني الاستراتيجية الكبرى (grand Strategy). وعلى المرء هنا أيضا التمييز بين ثلاثة ميادين رئيسية لهذه الاستراتيجية الكبرى: أولا، المناطق المُستَعمَرة (بما في ذلك المناطق المجاورة لها)، وثانيا، الأقاليم التي لم تتقاسمها بعدُ الدول العظمى، وثالثا، المواجهة المباشرة بين القوى العظمى. وكمثال معبر عن الميدان الأول في مستطاع المرء أن يشير، بصورة خاصة، إلى الصراع بين روسيا وبريطانيا على آسيا الوسطى(*)، الذي خلده الشاعر والروائي الإنجليزي رُدْيارْد كِبْلِنْغ في روايته المسماة «كيم»، حينما أطلق عليه تسمية «اللعبة الكبرى» (great game). علما أن أحداث تلك الرواية كانت تدور في الأقاليم الواقعة إلى الشمال من الهند. ويشير الميدان الثاني إلى الأقاليم التي لم تتقاسمها بعدُ الدول العظمى، أي تلك المناطق خصوصا التي كانت ترتبط بالإمبراطورية العثمانية بنحو أو بآخر: شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، علما أن

(*) أي المنطقة الواقعة في آسيا، وتضم الجمهوريات الإسلامية: أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان. [المترجم].

الثروة البترولية (وموارد طبيعية أخرى) باتت تؤدي، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، دورا مهما جدا هنا. على صعيد آخر كانت التبت تقع بين الإمبراطورية الروسية التوسعية والهند الخاضعة للاستعمار البريطاني. والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن التبت كانت، وقتذاك، دولة يحكمها رهبان بوذيون، وتتبع الصين رسميا لكنها تتمتع بالاستقلال في واقع الأمر. وكيفما كانت الحال فقد خشي البريطانيون، وقتذاك، أن يتوغل الروس في التبت، وذلك بهدف تهديد الهند البريطانية أو الاستيلاء على جزء من أراضي الهند.

بيد أن الوضع السياسي الدولي الراهن لا يساعدنا، قطعا، في التعرف على الحالة، التي خيّمت على الهند والتبت وقتذاك، أو معرفة طبيعة الوضع الذي ساد في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا في تلك الحقبة من الزمن. فالبلاد التي اصطلح المرء على تسميتها الهند البريطانية لم تكن دولة بمفهوم اليوم الحاضر، بل كانت مجرد تجمع ضم إمارات مختلفة ومستعمرات عديدة ومناطق أخرى، خضعت، رسميا - حتى العام 1858 - لسلطان شركة الهند الشرقية البريطانية. وفي الزمن التالي، أي عقب العام 1858 صارت الحكومة البريطانية هي التي تدير شؤون الهند بصورة مباشرة. فحتى تلك الحقبة كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تُستخدم تارة قناعا يحجب عن الأنظار الاستعمار البريطاني، وتارة أخرى كأداة(*). ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن بريطانيا تظاهرت بأنها تدير شؤون الهند بالنيابة عن السلطان المغولي الذي دام حكمه حتى العام 1858. وبصفتها هذه باتت الملكة البريطانية، منذ العام 1877، تُسمي نفسها إمبراطورة الهند، وذلك للتدليل، أيضا، على رفعة الأمراء الهنود(**). ومهما كانت الحال فلندن كانت حتى ذلك الزمن لاتزال تعزف عن إخضاع الهند لسلطانها المباشر. فبالنسبة إلى بريطانيا كان الأمر الأهم يكمن في السيطرة على المجالات الاقتصادية، وفي تكريس الهيمنة

(*) تحركها بريطانيا من خلف الكواليس. [المترجم].

(**) فهم باتوا الآن ملوكا وأمراء، أي ذيولا في إمبراطورية عظمى! [المترجم].

السياسية والثقافية، وذلك لإثبات تفوق «الجنس البريطاني». وعلى خلفية وجهة النظر هذه حكمت لندن إمبراطوريتها الهندية بأدنى عدد ممكن من موظفين وشرطة وعساكر بريطانيين، وذلك للاقتصاد في النفقات. لكن، ولتكريس الهيمنة البريطانية، وللسيطرة على الثورات والانتفاضات الداخلية والهجمات الخارجية، تعيّن على بريطانيا بذل قصارى جهدها في مجال النشاطات التجسسية. فثورة السيبوي(*)، التي قامت بها قوات المشاة الهندية الخاضعة لقيادة ضباط بريطانيين، واستمرت من العام 1857 حتى العام 1859، أعطت البريطانيين درسا لم يكن في وسع الحكومة البريطانية تجاهله قط، لاسيما أن الهيمنة البريطانية كانت قاب قوسين من أن تنهار بالكامل.

وكانت البوادر الأولى لاحتمال إغارة الروس على الهند قد لاحت في الأفق في وقت مبكر، في العام 1800 على وجه التحديد. ففي تلك الحقبة كان القيصر الروسي باول الأول أعد العدة لتجهيز حملة عسكرية هدفها غزو الهند. بيد أنه اغتيل بعد بضعة أشهر. وتخلى خليفته في الحكم عن الحملة العسكرية كلية. وكيفما اتفق فالرأي العام البريطاني أخذ يتحدث، من جديد، عن هذا الاحتمال بعدما اشتدت التوترات مع روسيا، وأفضت إلى اندلاع حرب القرم بين العامين 1835 و 1856. وعلى خلفية هذه الهزيمة(**) فضّلت الإمبراطورية الروسية توجيه أنظارها ثانية صوب التوسع العسكري في آسيا.

وبعد تنفيذ إصلاحات عسكرية مختلفة استحدثت روسيا هيئة أركان عامة على غرار الهيئة التي استحدثتها بروسيا. وضمت هيئة الأركان هذه جهازا حديثا للمخابرات العسكرية اشتمل على مديرية خاصة مكلفة باستطلاع الأوضاع في آسيا. وهكذا سرعان ما استعانت هذه المديرية بحملات استطلاع علمية وجغرافية، وراحت تجمع المعلومات وتضع الخرائط

(*) أو سيباهي، أي الفارس بالتركية، وسباعي كما يعربها البعض. [المترجم].

(**) التي ألحقتها الإمبراطورية العثمانية بالروس في جنوب شرق أوروبا، أي في جزيرة القرم. [المترجم].

المختلفة[23]. وفي بادئ الأمر اتجهت الأنظار صوب بلاد فارس وأفغانستان والإمارات، (الخانات) الواقعة في آسيا الوسطى. وفي بادئ الأمر لم تكن التبت محط اهتمام الروس. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى إن كانت الجمعية الجغرافية القيصرية، المستحدثة في العام 1845، قد أوفدت في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر أربع بعثات علمية إلى شرق آسيا. والجدير بالذكر أن مديرية الشؤون الآسيوية في هيئة الأركان العامة هي التي تولت تغطية نفقات هذه الحملات. على صعيد آخر اقترح البعض على القيصر، في العام 1893، الشروع في تشييد تفرع يربط التبت بسكة الحديد العابرة إلى سيبيريا (ترانزسيبيريا). لكن على رغم الأمل العظيم بالحصول على ذهب التبت، ظل هذا الاقتراح حبرا على ورق. فالقيادة السياسية لم تبدِ أي اهتمام بالموضوع. على صعيد آخر أصدرت هيئة الأركان العامة قرارا يقضي بتأليف مرجع خاص بآسيا. وبدأ العمل بأجزاء هذا المرجع البالغ عددها 87 جزءا في العام 1884. بيد أن الأمر اللافت للنظر هو أن هذا المرجع الضخم لم يتطرق إلى التبت من قريب أو من بعيد.

وسافر الراهب والمفكر المغولي السيبيري Agvan Dorzhiev في العام 1898 إلى سانت بطرسبرغ، حيث قدمه البعض إلى قيصر روسيا. وكان هذا الراهب من الرجال المقربين من [زعيم التبت الروحي] الدالاي لاما. ولم تكن رحلته هذه آخر زيارات لقصر الإمبراطور الروسي، ففي السنوات التالية قابل الراهب المغولي السيبيري الإمبراطور الروسي مرتين، وذلك بغية حث روسيا على حماية التبت، والنيبال خاصة، من نوايا بريطانيا العدوانية. بيد أن الحكومة الروسية أوفدت في وقت متأخر نسبيا، في العام 1903، بعثة سرية إلى المناطق المجاورة لحدود التبت، وذلك للبدء بتنفيذ اتصالات مباشرة. وفي هذه الحقبة من الزمن انتشرت إشاعات تتحدث عن وصول إمدادات عسكرية روسية إلى التبت. ومن المحتمل جدا أن هذه الإشاعات من صنع جاسوس ياباني، سربها بهدف استفزاز لندن. وكيفما اتفق فقد جهز البريطانيون، في الحال، حملة عسكرية بقيادة العقيد فرنسيس يونغهاسبند. ورغبة منه في «استباق» الروس، شكل يونغهاسبند قوة تتكون من مرتزقة

نيبال ومسلحين سيخ، وشن في العام 1903 هجوما على [عاصمة التبت] لاهاسا. بيد أنه لم يعثر على دليل واحد يؤكد صدقية الإشاعات التي زعمت أن الروس زوّدوا التبت بتجهيزات عسكرية مختلفة. ومن خلال القنوات الدبلوماسية أكد وزير الخارجية الروسي الجديد ألكسندر بيتروفيتش إيسفولسكي للبريطانيين أن روسيا غير مهتمة بالتبت. وهكذا، وعلى خلفية المعاهدات المبرمة مع بلاد فارس وأفغانستان والتبت في العام 1907، ومن خلال وسائل ديبلوماسية مختلفة، تخلى أصحاب الشأن عن اللعبة الكبرى بصورة نهائية[24].

مواجهات بين مخابرات قوتين عظميين

ونود الآن التحدث عن الميدان الثالث من ميادين النشاط التجسسي، في إطار الاستراتيجية الكبرى التي نُفِّذت في سياق المواجهة المباشرة بين القوى العظمى. وتكتسب النمسا هنا أهمية مفيدة، وذلك لأنها، أو - بتعبير أكثر دقة - لأن مملكة حوض نهر الدانوب تجاور بنحو مباشر الإمبراطورية العثمانية التي أخذت قواها تنهار يوما بعد آخر، بعدما كانت قوة عظمى تتحدى الإمبراطورية الروسية وتضمر تطلعات كبيرة. أضف إلى هذا أن إمبراطورية الهابسبورغ كانت تعاني توترات خطرة جدا. فالتفاهم العائد إلى العام 1867 أقر بوجود كيانين رئيسيين في إمبراطورية سلالة آل هابسبورغ: إمبراطورية النمسا ومملكة المجر. وأسفر هذا التفاهم عن نشأة توترات كانت تهدد استقرار الإمبراطورية بشكل واضح، وتشل السياسة وتعطل فاعليتها باستمرار. فعلى رغم أن القوميات المنضوية تحت راية إمبراطورية الهابسبورغ (مملكة حوض نهر الدانوب) باتت، بحكم الدستور، تتمتع بحقوق متساوية، فإن المتطرفين كانوا يطالبون بأعلى أصواتهم بمزيد من الحقوق «القومية». من هنا كانت الأجهزة الأمنية النمساوية تمارس دور صفارة إنذار تنبه المسؤولين عندما تلوح في الأفق بوادر اضطرابات داخلية.

كما كان على هذه الأجهزة استطلاع قدرات روسيا العسكرية ونواياها السياسية، ومكافحة الهجمات التجسسية الروسية الموجهة ضد الإمبراطورية

النمساوية. وفي الواقع لا مندوحة لنا من الاعتراف بأننا لا نتوفر على معلومات ذات بال عن مدى نجاح النمساويين في استطلاع أسرار روسيا العسكرية، فالجزء الأعظم من ملفات الجاسوسية النمساوية أُتلف في نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي المقابل فإننا أكثر علما بالنجاحات التي حققتها النمسا في مجال مكافحة عمليات التجسس الأجنبية. من ناحية أخرى اشتملت مذكرات آخر رئيس لجهاز المخابرات العسكرية النمساوية، الجنرال ماكس رونغه، على قائمة طويلة تضم أسماء جواسيس دانهم القضاء. وعند إمعان النظر في أسماء هؤلاء الجواسيس وتصفح التسلسل التاريخي والجغرافي في القائمة يتبين بجلاء أن معظم هؤلاء الجواسيس عملوا لمصلحة روسيا، وأن أعدادهم تزايدت بنحو ملحوظ ابتداء من العام 1909. وعلى رغم أن من حق المرء أن يشير إلى أن هذا التزايد دليل على التحسن الذي طرأ على أساليب الأجهزة النمساوية المختصة بمكافحة التجسس، فإن من حقائق الأمور أيضا أن عمليات التجسس الروسية ازدادت كثافة فعلا[25].

ومن خلال العون الذي قدمته السلطات الألمانية تمكن النمساويون من تجنيد عدد معتبر من ضباط روس يتبوأون مراتب متقدمة في الجاسوسية الروسية. ووفق ما يُقال فإن أحد الضباط العاملين في هيئة الأركان العامة الروسية أخذ، ابتداء من 1889، يسرب إلى الألمان وثائق وتقارير تفشي أسرار الخطط العسكرية، بما في ذلك تقارير داخلية تدور حول الوضع الراهن للقوات الروسية، وتقارير سرية جدا تتحدث عن الوضع المزري السائد في صفوف الوحدات العسكرية والقصور العظيم في تسليحها وفي هيكل قياداتها. كما سرب هؤلاء الضباط خرائط عسكرية وخططا تتضمن تفاصيل عمليات هجومية مختلفة. ولأن هذه الخطط كانت تصدر في فترات زمنية متلاحقة فمن حق المرء أن يفترض أن الروس كانوا قد دأبوا على إعادة النظر باستمرار في الخطط المسربة وتطوير مضامينها خلال فترات قصيرة. ومنذ العام 1894 كان أصحاب الشأن يتوفرون على معلومات دقيقة تتحدث عن وجود تعاون عسكري سري بين روسيا وفرنسا، وأن هذا التعاون كان ينسحب على أجهزة المخابرات العسكرية في البلدين[26].

واكتسـب تنفيـذ اسـتطلاعات تجسسـية لمعرفـة خصائـص الوضـع السـائد في الأقاليـم الحدوديـة التابعـة للإمبراطوريـة الروسـية أهميـة كـبرى، ففـي حالـة انـدلاع حـرب مـع روسـيا كانـت هـذه الأقاليـم ذات أهميـة خاصـة. واسـتعان النمسـاويون هنـا بالشـعوب غـير الروسـية، باعتبـار أن ولاءهـم للإمبراطوريـة الروسـية منهـار، ويمكـن اختراقـه بيسـر. ومـن حـق المـرء أن يشـير في هـذا السـياق إلى البولنديـين واليهـود القاطنـين في غاليسـيا [أي المنطقـة المقسـمة بـين بولنـدا وأوكرانيـا]، وذلـك لأن هـؤلاء اليهـود كانـوا يعتقـدون أن روسـيا لا تعاملهـم بالحسـنى. ومـن ثـم فإنهـم كانـوا يتطلعـون إلى الخـلاص مـن نـير الهيمنـة الروسـية. أضـف إلى هـذا أنهـم كانـوا واثقـين مـن أن ظـروف الأقليـات في النمسـا، كانـت (عـلى رغـم الاحتجاجـات والثـورات المختلفـة) أفضـل حـالا مقارنـة بوضـع الأقليـات في الإمبراطوريـة الروسـية.

مـن ناحيـة أخـرى كان رعايـا مملكـة آل هابسـبورغ اليهـود يثمنـون عاليـا حكومـة المملكـة باعتبـار أنهـا حليـف أكيـد ضـد المعاديـن للسـامية. عـلى صعيـد آخـر كان كثـير مـن البولنديـين يكنـون، أيضـا، مشـاعر ود ملموسـة حيـال النمسـا بسـبب اعتناقهـا المذهـب الكاثوليـكي طبعـا. فمنـذ العـام 1906، (أو العـام 1908؟)، عمـل جوزيـف كليمنـس بيلسودسـكي عميـلا في خدمـة مكتـب المحفوظـات أو الأدلـة النمسـاوي (Evidenzbureau). وتجـدر الإشـارة إلى أن كليمنـس بيلسودسـكي يتحـدر مـن أسرة بولنديـة تقـف في أدنى الدرجـات في سـلم طبقـة النبـلاء البولنديـين، وأنـه شـارك في منتصـف ثمانينيـات القـرن التاسـع عـشر في مؤامـرة فاشـلة عزمـت عـلى اغتيـال القيـصر الـروسي. وبعـد إطـلاق سراحـه مـن منفـاه في سـيبيريا ارتقـى بيلسودسـكي إلى عضـو قيـادي في الحـزب الاشـتراكي البولنـدي الـذي عمـل بحريـة كبـيرة في غاليسـيا النمسـاوية وفي شـليزين بصـورة خاصـة. وبـات منـذ العـام 1908 قائـدا لتنظيـم شـبه عسـكري حـارب في صفـوف النمسـا خـلال الحـرب العالميـة الأولى[27]. وبعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الأولى تبـوأ كليمنـس بيلسودسـكي في العـام 1918 منصـب رئيـس جمهوريـة بولنـدا الجديـدة.

وتجلـت الفاعليـة الحقيقيـة الكامنـة في سياسـات مكتـب المحفوظـات حيـال الأقليـات المختلفـة في سـياق الحـرب العالميـة الأولى في المقـام الأول؛ أي حينـما

صار دعم الثورات وحركات الاستقلال المختلفة عنصرا من عناصر ما لدى النمسا من قوة عسكرية - فالنمسا نفذت هنا ما دُرجت على تنفيذه كل الإمبراطوريات المتعددة الشعوب. وحَرِيٌّ أن نشير بنحو مخصوص هنا إلى المحاولة التي بُذلت من أجل حشد السكان المسلمين لمصلحة دول المركز (Central Powers)(*). لا بل ذهب السلطان العثماني إلى ما هو أبعد من تقديم العون، فقد أعلن، في الثاني عشر من نوفمبر من العام 1914، الجهاد ضد روسيا وبريطانيا وفرنسا. وكما هو شائع لم تحاول الإمبراطورية الألمانية فقط توظيف علاقاتها الوطيدة بالإمبراطورية العثمانية، من أجل إقامة تحالف مشابه مع بقية الشعوب الإسلامية. (علما أن المناحي الاقتصادية أدت هنا أيضا دورا مهما). فالنمسا أيضا حاولت ذلك؛ إذ أدى المستشرق النمساوي الويس موسيل (1866 - 1944)، دور أداة سياسية تستخدمها فيينا في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية[28]. وتجدر الإشار إلى أن موسيل المولود في بوهيميا (التشيكية) كان قسيسا كاثوليكيا واسع المعرفة بالعلوم الإنجيلية وبالموضوعات الشرقية المرتبطة بهذه العلوم، ويتقن التركية والعربية الفصحى إضافة إلى العديد من اللهجات العربية. كما اهتم موسيل بالآثار وبعمليات التنقيب، ووضع خرائط لمناطق لم توضع لها خرائط من قبل. وفي سياق عمله هذا درس موسيل نحو 3 آلاف اسم من أسماء المدن، وتعقب مصادر هذه الأسماء والأفعال التي اشتقت منها.

ولم يدم الأمر طويلا حتى استرعت رحلات وبحوث موسيل أنظار وزارة الخارجية البريطانية، فحاولت ابتداء من العام 1906، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، تجنيده لمصالحها. غير أن هذه المحاولات المتكررة باءت بالفشل، وذلك لأن موسيل كان يعمل لمصلحة وزارة الخارجية النمساوية. وهكذا وابتداء من العام 1909 أخذ موسيل يزودها بنحو منتظم بتقارير تتناول السياسة والتجارة وما شابه ذلك من موضوعات أخرى. ونجح موسيل

(*) أي دول التحالف الذي ضم، إبان الحرب العالمية الأولى، كلا من الإمبراطورية الألمانية ومملكة النمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية وبلغاريا. [المترجم].

في إقامة علاقات حميمة مع أهم شيوخ القبائل والعائلات العربية، وذلك من أجل أن تكون هذه العلاقات أرضية صلبة لتنفيذ المهمة السياسية التي كُلف بتنفيذها حينما انخرطت الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية: الدعوة إلى مساندة دول المركز. وكان «لورنس العرب» هو غريم موسيل ومنافسه القوي، فلورنس سعى، من ناحيته، إلى تحريض الحكام العرب على إعلان الثورة ضد الهيمنة العثمانية. وكما هو معروف فقد حقق لورنس هدفه في صيف العام 1916 فعلا[29].

لكن دعنا نعد ثانية إلى غريم روسيا في المسائل المخابراتية، أعني مكتب المحفوظات أو مكتب الأدلة الذي استحدث منذ العام 1885 شعبة خاصة «للتجسس على روسيا». وكما كان متوقعا حاول أصحاب الشأن التعرف على الهيكل السائد في المخابرات العسكرية الروسية والعناصر الفاعلة فيها. بيد أن هذا المسعى كان مضيعة للوقت في الواقع، لأنه لم تكن هناك دائرة حكومية مركزية أو رئيس يتربع على قمة المخابرات العسكرية الروسية. غير أن هذا الوضع تغير بالكامل بعد اغتيال القيصر ألكسندر الثالث في مارس 1881. فمنذ ذلك الحين بات الجهاز الروسي للمخابرات الداخلية (Ochrana) يعمل في مكتب مركزي كان معلما من معالم مدينة سانت بطرسبورغ، وأمسى له رئيس يديره بإشراف وزارة الداخلية. من ناحية أخرى كانت مهمات المخابرات العسكرية موزعة على العديد من الدوائر الحكومية. وكانت النشاطات التجسسية العسكرية تُدار في الخارج من قبل الملحقين العسكريين. وفي المقابل كان الإشراف على النشاطات التجسسية العسكرية الداخلية من مهمات قادة المناطق العسكرية. وكان هؤلاء القادة ينفذون مهماتهم بعون تقدمه لهم هيئات أركان تعمل بمعيتهم. وإذا كانت رئاسة الأركان العامة قد توفرت على مديرية مخصصة لمسائل من هذا القبيل، فإن هذه المديرية لم تكن لها قيادة تشرف عليها مركزيا. وهكذا ففي وقت متأخر نسبيا، خلال الحرب العالمية الأولى، اهتم أصحاب الشأن باستحداث قيادة تعمل بشكل صارم. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن الهزائم العسكرية المتكررة سببت اندلاع هستيريا وتهويل من انتشار الجواسيس، الأمر الذي أدى إلى

إعدام أعداد غفيرة من الضباط بتهمة التجسس على روسيا، لا لشيء إلا لأن أسماءهم لم تكن روسية أصيلة[30].

ألفريد ريدل

وأسفرت النشاطات التجسسية بين النمسا وروسيا عن اكتشاف أشهر قضية خيانة شهدها مطلع القرن العشرين: قضية ريدل (Alfred Redl). وكان الأمر يدور هنا حول الضابط في هيئة الأركان العامة العقيد ألفرد ريدل الذي كان يعمل في مكتب المحفوظات (الدلائل)، والذي كان على وشك أن يتبوأ منصب المدير المسؤول عن تسيير أعمال هذا المكتب. وكيفما كانت الحال ففي ربيع العام 1913 افتضح أمر هذا الضابط وتبين أنه خائن يتجسس لمصلحة روسيا، ودرج على تزويدها بأسرار عسكرية واستخباراتية لقاء مكافآت نقدية معتبرة.

وكان رئيس القسم IIIb (قسم المخابرات العسكرية) في هيئة الأركان العامة البروسية الرائد والتر نيكولاي هو الذي أتى بالبرهان الأساسي على خيانة ريدل. ففي مكتب بريد فيينا الرئيس كان ثمة خطاب مكتوب عليه «يُحفَظ في شباك البريد» (poste restante, Postlagernd)(*) موجه إلى شخص اسمه نيكون نيتسيتاس. وبما أن المرسل إليه الخطاب لم يحضر منذ أسابيع كثيرة لذا أُعيدت الرسالة إلى برلين، وذلك لأن الخطاب كان، أصلا، مرسلا منها. وللتعرف على اسم المُرسل، فتح مكتب البريد في برلين الرسالة. وكان في داخلها أوراق نقدية بقيمة 6 آلاف كرونة نمساوية وخطاب موجه إلى عنوانين، واحد في باريس وآخر في جنيف. وارتاب مكتب بريد برلين من الأمر، فآثر تحويل الرسالة إلى الرائد نيكولاي. وسرعان ما لاحظ هذا الرائد أن البيانات الواردة في الرسالة تشير إلى عناوين مستعارة لشبكة المخابرات العسكرية الروسية العاملة في سويسرا. وبما أن المرسل إليه لا بد أن يكون مقيما في فيينا

(*) عبارة يكتبها المُرسل على غلاف الرسالة، مُبديا من خلالها رغبته في احتفاظ إدارة البريد بها حتى يأتي المرسل إليه بنفسه فيطلبها. [المترجم].

فقد أخبر الرائد الألماني زملاءه في النمسا بتفاصيل الريب التي تساوره. وبالاتفاق مع شرطة فيينا أُودِعت الرسالة في مكتب بريد فيينا الرئيس ثانية، ونصبت الأجهزة الأمنية في شباك مكتب البريد زرا خفيا عن الأنظار يتعين استخدامه طلبا لحضور الشرطة حالما يسأل المرسل إليه عن الخطاب.

وهذا هو ما تحقق فعلا في مساء الرابع والعشرين من مايو في العام 1913. وكان متسلم الخطاب يرتدي ملابس مدنية أنيقة. وظلت الشرطة تتبع خطاه إلى الفندق. وفي تلك الأثناء أُخبِر قائد الشرطة ومكتب المحفوظات (الدلائل) بتفاصيل الموضوع. ويا للعجب! فالشخص الغامض هو العقيد ريدل حقا، هو الضابط الكبير الذي لم يعد يعمل في مكتب المحفوظات، منذ أكتوبر من العام 1912، بل أصبح يتقلد منصب رئيس أركان الجيش الثامن في براغ.

وفي سياق استجوابه في نفس ليلة القبض عليه، اعترف ريدل بذنبه وأقر بأنه «عمل لمصلحة دول أجنبية» منذ العام 1911. وعلى ما يبدو فإنه كان صادقا حينما أكد في اعترافه أنه كان يعمل بمفرده، أي لم يكن معه شريك في الجريمة. وعلى ما يبدو كانت روسيا أهم منتفع من خدماته. بيد أنه لم يكن في الإمكان الوقوف على التاريخ المضبوط لشروعه في التجسس، أو على حجم المعلومات والوثائق التي سربها. ومن مسلمات الأمور أن أصحاب الشأن في المخابرات النمساوية وفي هيئة الأركان العامة كانوا، جميعا، يتطلعون بفارغ الصبر إلى معرفة حجم الأضرار التي ألحقها العميل ريدل بأمن البلاد. بيد أن خشيتهم الفضيحة السياسية التي ستنجم حينما يمثل عميل بوزن ريدل أمام القضاء النمساوي، كانت أكبر من تطلعهم إلى معرفة حجم الأضرار التي ترتبت على خيانة ريدل. ولهذا السبب اتخذ أصحاب الشأن قرارا يقضي بضرورة التستر على قضية ريدل بكل السبل، والتعامل معها على أنها واقعة تتقدم على جميع الاعتبارات الأخرى. فهؤلاء أرادوا بكل إصرار الحيلولة دون انشغال الرأي العام النمساوي (والدولي) بالفضيحة فترة طوية من الزمن والتساؤل، المرة تلو الأخرى، عن الأسباب التي دفعت ضابطا مرموقا بوزن ألفريد ريدل إلى أن يخون وطنه

لقاء حفنة من النقود. وهكذا وبدلا من إيداعه السجن رهن التحقيق، فضل المسؤولون تلبية رغبته وتمكينه من الانتحار. وحينما تسرب الخبر إلى الجمهور زعم المسؤولون أنهم «يجهلون سبب الوفاة». وهكذا وإيغالا في التمويه شُيع جثمانه بنحو يناسب رتبته العسكرية.

وفي اليوم التالي سافر رئيس «مكتب الأدلة» العقيد أوربانسكي - ومعه أحد أعضاء المحكمة العسكرية - إلى براغ، للكشف على شقة ريدل. وكانت الأدلة التي عثر عليها في الشقة تبرهن على خيانة ريدل بنحو لا يترك أي مجال للشك. أضف إلى هذا حياة البذخ التي اعتاد عليها ريدل، والمبالغ الكبيرة المحولة إلى حسابه المصرفي - هذه الوقائع كانت براهين قاطعة على أن الجشع المادي هو الذي دفع ريدل إلى خيانة بلاده، وربما - وبصفة ثانوية - بسبب شعوره بالإهانة حينما تأخرت ترقيته إلى رتبة عسكرية أعلى.

وبسبب إهمال عديد من الموظفين واجباتهم وتقاعسهم في تنفيذ الأوامر الصادرة لهم باءت بالفشل مساعي قيادة الجيش للتستر على خيانة ريدل. ففي التاسع والعشرين من مايو، أي بعد خمسة أيام فقط من افتضاح أمر ريدل، نُشرت تقارير صحافية استوجب الرد عليها الاعتراف بوجود فضيحتين وليست فضيحة واحدة. فإضافة إلى فضيحة التجسس طفت على السطح الفضيحة الفاشلة التي كانت ترمي إلى التستر على ملابسات وفاة ريدل. وتلبدت سماء فيينا بغيوم تزمجر وتبرق. لاسيما بعد اطلاع الإمبراطور فرانس على تفاصيل الموضوع. وإذا كان الإمبراطور قد وافق، على مضض، على الترتيبات التي اتفق عليها القادة العسكريون، فإن ولي العهد (المحتمل) فرانس فرديناد رفض تقبل الأمر الواقع، فهاج وماج بعدما اطلع على تفاصيل الخطر الذي تعرضت له البلاد. وهكذا آثر المسؤولون «التضحية» بالعقيد أوربانسكي، وذلك على أمل أن تسريحه سيخفف بعض الشيء من غضب ولي العهد، ومن تهكم وسائل الإعلام. فالعقيد أوربانسكي لم يلحظ حينما أجرى تحرياته في شقة ريدل آلة الكاميرا الموجودة فيها. وهكذا عُرضت آلة التصوير هذه في سوق العفش والأدوات البالية وفي داخلها فيلم يحتوي على صور لوثائق روسية سرية جدا.

وظل أصحاب الشأن يسألون أنفسهم عن ماهية الموضوعات التي سربها ريدل إلى الروس، وماهية الخطط العسكرية والأسرار الأخرى في الدولة التي على المسؤولين عنها تغييرها أو استبدالها كلية. فالمهمات التي أوكلت لريدل كانت تكفي لأن يحصل على معلومات مسهبة عن أسرار البلاد. فبين العامين 1894 و1895 عمل ريدل في مكتب السكك الحديدية وكان بذلك مطلعا عن كثب على جميع الوثائق الخاصة بإعلان النفير العام، والخطط التعبوية، وخطط الإمدادات والتموين. وفي العام 1900 باشر ريدل عمله في مكتب المحفوظات، أي مكتب الدلائل، وصار هنا مسؤولا عن المجموعة المكلفة بالتجسس على روسيا في المقام الأول. وبصفته هذه تعرف ريدل على العملاء العاملين لمصلحة النمسا في روسيا. وعمل من ثم في الجاسوسية المضادة [مكافحة الجاسوسية]، أي في مجال درج فيه الجانب الروسي على أن يسلم لريدل، مرارا وتكرارا، جواسيس انتفت الحاجة إليهم، أو لأن كشفهم يشكل بالنسبة إلى روسيا فرصة ثمينة لحماية مصادر معلومات أكثر أهمية. وعلى خلفية «هذه النجاحات» المزعومة في مكافحة الجاسوسية الروسية كرس ريدل سمعته في فيينا، وحصل على ثقتها واطمئنانها لتفانيه في خدمة الوطن. وعلى خلفية هذه السمعة الجيدة والثقة العمياء مضى ريدل قدما في العمل لمصلحة الدول الأجنبية، وإفشاء معلومات عسكرية عظيمة الأهمية وسرية جدا. وكيفما كانت الحال فمن المحتمل جدا أن يكون ريدل قد سرب هذه الأسرار ليس لروسيا فقط، بل لإيطاليا وصربيا أيضا. وظل المسؤولون يضربون أخماسا في أسداس بشأن تاريخ شروعه في خيانة بلاده. فاعترافاته انصبت على العامين 1910 و1911 فقط. ومن حق المرء أن يطعن في صدقية هذه الاعترافات. فحسابه المصرفي يشير إلى أنه كان يتسلم تحويلات مصرفية مريبة منذ العام 1907. على صعيد آخر وفيما أشار الملحق العسكري الروسي، الذي عمل في فيينا ابتداء من العام 1905، في تقرير كتبه في العام 1907، إلى أن ريدل زير نساء، فثمة مؤشرات أخرى تشير إلى أنه كان منحرفا جنسيا[31].

وسرعان ما تحولت مثلية ريدل المزعومة أو الحقيقية، وانتحاره أيضا، بسبب «تعرضه بنحو مفاجئ إلى مرض عقلي»، كما قيل زعما، إلى جزء من حملة تضليل تبنتها المخابرات النمساوية، وذلك للتقليل من شأن الموضوع أمام الجمهور من ناحية، وأمام الحلفاء (وألمانيا بنحو مخصوص) والمراقبين الروس أيضا. كما عرض المسؤولون على الجمهور تقريرا أشار فيه أطباء التشريح إلى أنهم اكتشفوا أن مخ ريدل كان قد تعرض، منذ أمد ليس بالقصير، «إلى تغيرات مرضية» خطيرة.

وأسفر انكشاف الخيانة عن إرباك انتاب الطرفين. فكل واحد من الطرفين بات يسأل عما إذا كان الخصم سيواصل العمل بخطة الهجوم التي أعدها سابقا، أم أنه سيجري عليها، سرا، تغييرا يناسب الوضع المستجد. وكيفما اتفق، ففيما حارب الروس إبان اندلاع العمليات العسكرية في العام 1914 تنفيذا لتفاصيل الخطط النمساوية التي سربها لهم ريدل، غيرت النمسا خططها، ونفذت هذه الخطط، من ثم، جزئيا فقط. وعلى خلفية هذه الحقائق ليس بالإمكان الجزم فيما إذا كانت خيانة ريدل قد كانت، فعلا، العامل الذي تسبب في الخسائر العظيمة التي منيت بها النمسا في حربها مع روسيا. فبعض البراهين تشير إلى أن حملة التضليل العائدة إلى العام 1913، هونت من حجم هذه الخسائر بعض الشيء. وعلى رغم الحجر القائم حتى الآن على الجزء الأعظم من الأراشيف (أو المحفوظات) الروسية، يعتقد البعض أن كثيرا من الاحتمالات تشير إلى وجود خائن نمساوي ثانٍ، لم تُكشف هويته قط.

وطني غيور يتعرض لمؤامرة بشعة

ونلتقي بقضية مختلفة كلية حينما نسلط الضوء على فضيحة دريفوس الفرنسية التي شاع خبرها في العام 1894، والتي، ويا للعجب، لانزال نلاحظ نتائجها حتى اليوم. بيد أن الموضوع لا يدور هنا حول خيانة حقيقية وتسريب فعلي لأسرار الوطن، فالرائد في الأركان العامة ألفرد دريفوس المحكوم عليه بتهمة التجسس للعدو لم يكشف الأسرار المؤتمن عليها قط، كما تبين لاحقا. إننا هنا إزاء فضيحة مخجلة حقا

شاركت فيها المخابرات الحربية والقيادة العسكرية وقيادات سياسية مختلفة ووسائل الإعلام والقضاء. فبعدما أصدر القضاء حكمه على الرائد دريفوس في ديسمبر من العام 1894، بتهمة التجسس لمصلحة ألمانيا، تعين على دريفوس أن ينتظر 12 عاما حتى تُبرأ ساحته ويُعاد الاعتبار إليه. نعم لقد انتظر كل هذه المدة الطويلة، على رغم أن المسؤولين كانوا قد علموا أو لنقل إنه كان لزاما عليهم أن يعلموا، منذ سنوات عديدة، أنه بريء من التهم التي أُدين بسببها.

لكن، ما حيثيات هذه القضية؟ في السادس والعشرين من سبتمبر في العام 1894 سلمت عاملة التنظيف ماري باستيان (اسمها المستعار هو أوغسط) إلى الدائرة التي جندتها - أي إلى قسم المخابرات في الأركان العامة الفرنسية - وثيقة مثيرة للعجب. وكانت هذه الأجيرة قد خدمت، منذ خمس سنوات، في السفارة الألمانية في باريس، ودرجت على الاستيلاء على محتوى سلة المهملات، ومن حين إلى آخر، على بعض ما في الخزينة الفولاذية من وثائق بغية تسليمها إلى ضابط ارتباط درج على انتظارها في الكنيسة المجاورة. وبسبب عاملة التنظيف هذه، تعين على ملحق عسكري ألماني مغادرة فرنسا، لأن الحكومة الفرنسية اعتبرته شخصا غير مرغوب فيه (persona non grata)؛ كما أدت الوثائق، التي سربتها عاملة التنظيف، إلى الحكم على فرنسيين اثنين، عملا في قطاع الصناعة الحربية بتهمة الخيانة العظمى. وفي هذه المرة اشتملت هذه الوثائق على قائمة مكتوبة بخط اليد تحتوي على وثائق عسكرية فرنسية، كانت أغلبية الاحتمالات تشير إلى أن مصدرها لا بد أن يكون ضابطا فرنسيا مخولا الاطلاع على ملفات هيئة الأركان العامة.

وبذل العقيد جان ساندهير (Sandherr) وموظفوه العاملون في قسم الإحصاء والاستطلاعات العسكرية (Section Statistique et Reconnaissances)، الذي سيسمى لاحقا المكتب الثاني (Deuxiè Bureau)، قصارى جهدهم، لتوجيه الأنظار صوب دريفوس، الذي عمل منذ عام تقريبا ضابطا بلا وظيفة محددة، ومن ثم فإنه درج على التنقل بين الأقسام المختلفة، وحصل على اطلاع واسع على ما يجري في هذه الأقسام.

غير أنه كانت هناك أمور جديرة بالملاحظة: أولا أن دريفوس لم يكن من ضمن الدائرة المقربة من هيئة الأركان العامة؛ من هنا، فإن سقوطه في الهاوية لن يسبب هزة لـ «النظام». وثانيا، أن دريفوس يهودي من منطقة الألزاس الألمانية. وهكذا كان هناك سببان يحرضان على اتهامه بالتجسس لمصلحة ألمانيا. وثالثا، كان دريفوس وسيلة جيدة لتحويل الأنظار عن ضابط آخر تشير أغلب الاحتمالات إلى أنه كان عميلا مزدوجا، مكلفا بإثارة الفوضى والحيرة في صفوف الألمان. فوفق ما توصل إليه المؤرخ الفرنسي جان دويس، المختص بالمسائل العسكرية، أراد المسؤولون الفرنسيون تزويد الألمان بمعلومات مزيفة عن سلاح المدفعية الفرنسي، وذلك بغية التغطية على المشروع السري الرامي إلى تطوير مدفع ميدان من عيار 75 مليمترا[32]. وفق وجهة النظر هذه كان دريفوس ضحية عملية عسكرية سرية، وكان كبش فداء استخدمه المسؤولون لتهدئة خاطر وسائل الإعلام والجماهير المعادية للسامية.

وكما تبين لاحقا زوّر نفر من ضباط «قسم الإحصاء والاستطلاعات العسكرية» بعض الوثائق، وراحوا يسربونها هي ووثائق أخرى مزيفة إلى ملف دريفوس، وذلك لكي تكون هذه الوثائق البراهين التي تستند إليها المحكمة الجنائية. ومهما كانت الحال فإننا لا نشط إذا قلنا إن وجهة نظر المؤرخ الفرنسي جان دويس، المشار إليها آنفا، يمكن أن تفسر لنا أسباب عدم معاقبة كل الجناة والمتورطين في الموضوع، حتى بعدما أعيد الاعتبار كلية إلى دريفوس. وتعين، فيما بعد، على الرائد آنري الاعتراف بأنه كان قد أضاف إلى ملف دريفوس، لاحقا، الخطاب المزور وقائمة الوثائق ووثائق خطية أخرى. ومع أن المسؤولين عرضوا الوثائق الخطية على خبراء مختصين، فإن هؤلاء لم يتوصلوا إلى قرار موحد للتعرف على كاتب هذه الوثائق من خطه. وعلى رغم هذا كله اعتبر أصحاب الشأن هذه الوثائق من جملة أسرار الدولة، ومن ثم، فإنها حُجبت عن أنظار دريفوس والمحامي المكلف بالدفاع عنه. وهكذا دانت محكمة عسكرية دريفوس بتهمة الخيانة العظمى، وأصدرت حكما بسجنه مدى الحياة،

ونفيه إلى جزيرة الشيطان، جزيرة غيانا، الواقعة في جنوب أمريكا، والتي ذاعت شهرتها حينما دارت فيها أحداث فيلم Papillon العائد إلى العام 1973، والذي مثل فيه داستن هوفمان. وقبل أن يُنفى إلى هذه الجزيرة جُرِّد دريفوس، في الخامس من يناير من العام 1895، من رتبته العسكرية في باحة الكلية العسكرية بباريس.

وفي العام 1998، أي بعد مرور ما يزيد على مائة عام على قضية دريفوس، أزاح رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك الستار عن لوحة تذكارية تكريما لدريفوس. وغني عن البيان أن هذا التكريم جاء متأخرا جدا. فرد الاعتبار إلى دريفوس كان قد لاح في الأفق في صيف العام 1895، أي بالتوازي مع وفاة العقيد ساندهير. وساورت الشكوك خليفته المقدم جورج بيكارت، وذلك حينما تسلم رسالة خطية موجهة إلى رائد الجيش أستيرهازي، وكانت هذه الرسالة من جملة الوثائق الموجودة في سلة المهملات العائدة إلى السفارة الألمانية. وكان هذا الرائد قد خلّف وراءه مسيرة مهنية تخللتها مغامرات كثيرة، قادته من الفاتيكان إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي. أضف إلى هذا أنه كان على اتصال وثيق بالرائد آنري.

وحينما شرع جورج بيكارت بإمعان النظر في الوثائق الموجودة في ملف دريفوس، جلب انتباهه أن خط أستيرهازي يتطابق كلية وبنحو دقيق مع خط «قائمة الوثائق» المرعبة. أضف إلى هذا أنه كان يعلم جيدا أن الرائد آنري مريض بمعاداة السامية، وأن أقرب أصدقائه قد ألصقت به تهمة النصب والاحتيال حينما كان مدير الدائرة المالية في جهاز المخابرات العسكرية. وبهذا النحو صادف بيكارت هنا ظواهر الرذيلة وألاعيب التكتم والتمويه والتضليل المشيرة جميعها إلى أن أستيرهازي هو الخائن الأكيد. وفي شهر أغسطس من العام 1896، أحاط بيكارت وزير الدفاع الفرنسي بتفاصيل الموضوع الذي وقع عليه، غير أن الوزير رفض الاهتمام بالمسألة، وأرشد بيكارت إلى بحث المسألة مع رئيس هيئة الأركان العامة. بيد أن وكيله صرخ في وجه بيكارت قائلا: «لو أهملت المسألة وسكت عن الموضوع، فلا أحد سيعلم شيئا عنه». وكيفما كانت الحال، ففيما نُقل بيكارت إلى تونس

ارتقى مزور الوثائق آنري إلى منصب رئيس «قسم الإحصاء والاستطلاعات العسكرية». إن هذه التطورات دليل أكيد على أن قضية دريفوس كانت مؤامرة مدبرة مسبقا.

وسلك بيكارت، من ثم، طريقا وعرة جدا؛ ففي سياق زيارة قادته إلى باريس اتصل بيكارت بمحام تربطه به علاقة صداقة حميمة ومن خلال هذا الصديق اتصل بيكارت بنائب رئيس مجلس الشيوخ شُويّرر كيستن (المتحدر من الألزاس). وباءت جهود بيكارت بالفشل في بادئ الأمر؛ فإحالة أستيرهازي للقضاء بتهمة النصب والاحتيال انتهت بتبرئة ساحته، على رغم أن أحد المصرفيين أكد، بصفته شاهدا، أن الخط الذي كُتبت به القائمة» المنشورة في وسائل الإعلام يتطابق كلية مع خط المتهم. وليس بالإمكان التدليل بنحو قاطع فيما إذا كان الجيش أو الساسة (أو كلاهما) قد مارسوا ضغطا على القضاء. اللافت للنظر هنا هو أن بيكارت قد أُلقي القبض عليه بعد فترة وجيزة وأُودع السجن بتهمة إفشاء أسرار الدولة.

وحفزت هذه التطورات الكاتب المشهور إميل زولا على أن ينشر في صحيفة L'Aurore في الثالث عشر من يناير في العام 1898، رسالة مفتوحة ذاع صيتها، موجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، عنوانها «J'accuse» (إني أتهم). واتهم إميل زولا في هذه الرسالة المفتوحة رئاسة الأركان العامة بعرقلة سير العدالة وأشار إلى أن أستيرهازي هو المذنب الحقيقي. وعلى خلفية هذا الخطاب المفتوح حُكم على إميل زولا بدفع غرامية نقدية وبالسجن لمدة عام.

وعلى وقع هذه التطورات اشتد السجال بين الجمهور الفرنسي، وتفرقت الصفوف، ليس في المجال السياسي فقط، بل بين أفراد العائلة الواحدة أيضا. فإما مع دريفوس وإما ضده. على صعيد آخر تصاعدت موجة العداء للسامية فعمت فرنسا بقضها وقضيضها. وبعدما صدر الحكم ضد زولا، صدر الحكم ضد بيكارت أيضا. بيد أن محاكمة بيكارت أشارت بوضوح إلى قرب حدوث تحول مشهود في قرار الحكم الصادر ضد دريفوس. فالجنرال الذي حضر المحاكمة بصفته شاهدا أشار (ربما بغير قصد منه) إلى وجود

ملف لم يُعرض على المحكمة في أثناء محاكمة دريفوس. وبهذه الإشارة بات لزاما إعادة النظر في قضية دريفوس تنفيذا لقانون المرافعات. ولم يكن لدى العقيد آنري خيار آخر غير الاعتراف أمام وزير الدفاع بما اقترف من تزوير للحقائق، وإنهاء حياته منتحرا. على صعيد آخر استقال وزير الدفاع من منصبه اعترافا بما ارتكب من أخطاء. من ناحية أخرى فر أستيرهازي إلى بلجيكا واعترف، بعد عام، بأنه هو الذي كتب «القائمة» المشؤومة. وعاش بعد ذلك في بريطانيا، ولم يضع قدميه في فرنسا ثانية.

في صيف العام 1899 أُطلق سراح بيكارت، ونُقل دريفوس من منفاه في جزيرة غيانا إلى فرنسا للمثول أمام القضاء ثانية. وفي سبتمبر من العام 1899 صدر بحقه حكم ثانٍ، لكن بنحو مخفف، فقد حُكم عليه بالسجن عشر سنوات «فقط». غير أن رئيس الجمهورية أصدر مرسوما يقضي بالعفو عنه. على صعيد آخر كانت محكمة الاستئناف قد ألغت قرار الحكم الصادر بحق دريفوس بنحو نهائي. وفي وقت متأخر كثيرا، في العام 1906 على وجه التحديد، أعاد الجيش الفرنسي الاعتبار إلى دريفوس. من ناحية أخرى أعلنت القوات المسلحة، على الملأ، في العام 1995، أي بعد مضي تسعة عقود، أن دريفوس كان ضحية «مؤامرة عسكرية». بيد أن هذه الوقائع لم تشجع المسؤولين على تسليط الضوء على الدور المخزي الذي مارسه القضاء هنا[33].

5

ابتداء من العام 1900 - أجهزة المخابرات بين الروتين ومبتكرات التكنولوجيا الحديثة

«قبل العام 1914، لم يكن الخطر الرئيس في أوروبا يكمن في نتائج تمخضت عن الإمبريالية أو أزمات نمو رأس المال، بل في التقدم التكنولوجي العظيم الذي صعد من مشكلة توزيع الرخاء على شرائح المجتمع، وأسفر عن نمو عظيم في حجم الثروات، ودفع شرائح اجتماعية كثيرة إلى المطالبة بإعادة توزيع الرخاء المتحقق»

لماذا تطورت أجهزة المخابرات بسرعة فائقة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى؟ إن الجواب عن هذا السؤال يفرض علينا أن نسلط الضوء على الوضع الأمني الذي ساد وقتذاك. فعلى خلفية النتائج التي تمخض عنها مؤتمر فيينا (1814 - 1815)، رُسمت حدود الدول الأوروبية من جديد، ونشأ نظام أوروبي تقوده خمس قوى عظمى. وتكاتفت هذه القوى واتفقت فيما بينها على مكافحة الاضطرابات وكتم أنفاس الثورات التي كانت تنشر ظلالها على إيطاليا وإسبانيا وبولندا بصورة خاصة. واستخدمت هذه القوى قواتها العسكرية

للتدخل في الدول المضطربة، وقمع حركات التمرد، وبذل ما في المستطاع من أجل تثبيت الملوك «الشرعيين» في مناصبهم أو إعادة المهزومين منهم إلى دفة الحكم. وبهذا المعنى لم يعد بالإمكان إجراء أي تغيير في حدود الدول أو في السلالات الحاكمة فيها من غير موافقة جميع القوى العظمى على التغيير المحتمل.

بيد أن نظام السلام هذا، أعني نظام الأمن الأوروبي، الذي أقره مؤتمر فيينا بلغ نهايته الأكيدة خلال الثورات الأوروبية العائدة إلى العام 1848، فثلاث قوى عظمى، هي فرنسا وبروسيا والنمسا، تعرضت، هي نفسها وقتذاك، إلى اضطرابات داخلية عظيمة الخطر. من هنا لم يكن بالإمكان التدخل عسكريا في هذه الإمبراطوريات. وتكاتفت فرنسا وبريطانيا في حرب القرم التي دارت رحاها بين العامين 1853 و1856، فشنتا حربا ضد روسيا لمنعها من التوسع جغرافيا على حساب الإمبراطورية العثمانية المهددة بالانهيار التام. على صعيد آخر كان قد لاح في الأفق أن هذه القوى الاستعمارية الثلاث(*) باتت تسعى إلى تحقيق مصالح معينة، ليس في خارج أوروبا فقط، بل في مناطق تقع في أطراف أوروبا أيضا. أما بالنسبة إلى القوى الأخرى فإن بروسيا التي كانت تشكل جزءا من دولة أخرى، بالمنظور القومي(**)، آثرت غض الطرف عما يدور من حولها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى النمسا التي كانت إمبراطورية متعددة الشعوب، وجزءا من الدولة القومية الألمانية. فهي أيضا فضلت أن تغض الطرف عن سعي القوى الاستعمارية إلى تحقيق مصالحها الخاصة.

وإضافة إلى فشله خلال الثورة العائدة إلى العام 1848 في أن يكون أداة فعالة في استتباب الاستقرار الداخلي، وعجزه خلال حرب القرم عن حل النزاعات الإقليمية المحتدمة في أطراف أوروبا، فقد أخفق نظام القوى الخمس، من جديد، في الحيلولة دون اندلاع الحرب بين بروسيا وألمانيا في

(*) فرنسا وبريطانيا وروسيا. [المترجم].
(**) أي بحكم انتمائها إلى ألمانيا قوميا. [المترجم].

العام 1866، أي إنه أخفق في إحلال السلام في قلب أوروبا في هذه المرة. وكانت بروسيا قد فرضت، بسرعة فائقة، تصفية الاتحاد الألماني وتفكيك عراه. وهكذا بات نظام الأمن الأوروبي، العائد إلى العام 1815، من مخلفات التاريخ. فانتهزت، من ثم، مملكة سردينا/ بييمونتي الصغيرة، بوادر الضعف المخيم على النمسا، واستقطعت من آل هابسبورغ جمهورية فينيتو. وهكذا فُرض في هذه الحرب أيضا واقع جديد من دون إذن من القوى العظمى. كما وضع الهجوم الخاطف الذي شنه البروسيون على سادوفا، في العام 1866، القوى العظمى أمام الأمر الواقع، فلم يعودوا قادرين على التحرك بالنحو الذي تفرضه عليهم قرارات مؤتمر فيينا. ويطلق الفرنسيون على الهزيمة النكراء التي تعرضوا لها في هذه الحرب اسم «عار سادوفا». علما أن إطلاق اسم سادوفا، وليس الاسم الألماني كونيكغريتس (Königgrätz)، على المعركة كان يهدف إلى تأكيد إنكار انتماء هذه المنطقة، الواقعة في بوهيميا الشرقية، إلى الأمة الألمانية. وكيفما كانت الحال، فالآن، وبعدما أضحى شرط موافقة القوى العظمى نسيا منسيا، مضت الحرب الأوسع مدى، أعني الحرب التي نشبت بين ألمانيا وفرنسا خلال العامين 1870 و1871، تفتك بالدول الأوروبية المتحاربة من دون تدخل يذكر من بقية الدول العظمى. على صعيد آخر استُبعدت النمسا من ألمانيا في سياق تشكيل الاتحاد الكونفيدرالي الألماني الشمالي في العام 1867. من ناحية أخرى وفي ضوء هذه التطورات رفضت بريطانيا التدخل لمصلحة فرنسا. فهي كانت تأمل في أن تستجيب روسيا للأمر الواقع، فلا تحرك ساكنا بعدما خرجت من حرب القرم مثخنة بالجراح. وكما تبين لاحقا كانت بريطانيا على حق في تقييمها للموقف الروسي.

وإذا كان «نظام الأمن الأوروبي» قد اختفى من الساحة كلية، وإذا أضحت أوروبا بلا نظام يضمن لها تحقيق تغيرات إقليمية من دون حروب، فهل صار الواجب يفرض على كل دولة أن تعزز أركان أمنها الوطني «بنحو فردي، وبمعزل عن الدول الأخرى»؟ لقد بدت هذه السياسة عظيمة الخطر، بالنسبة إلى بروسيا بصورة خاصة، فالإمبراطورية

الألمانية التي تولت بروسيا تأسيسها كانت تجاور ثلاث قوى عظمى بنحو مباشر. وكرد فعل على هذه المسألة البنيوية الجديدة في السياسة المتبعة من قبل الدول العظمى(*)، طور أصحاب الشأن سياسة التحالفات، بديلا من نظام «الأمن الجماعي الأوروبي»، العائد إلى العام 1815. وكان تأسيس الاتحاد الثنائي، الاتحاد الألماني - النمساوي، في العام 1879، أول خطوة على درب هذا المبدأ الجديد. وكانت المعاهدة البحرية بين روسيا وفرنسا المبرمة في يوليو من العام 1912، والاتفاقية العسكرية بين باريس ولندن العائدة إلى نوفمبر 1912، أعني الاتفاقية العسكرية التي كانت في الأصل مجرد حلف ودي (Entente Cordiale) أبرم في العام 1904، قد تطورتا عمليا إلى حلف عسكري.

إن هذه العملية الطويلة على درب تشكيل الأحلاف والتكتلات هي التي أفضت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وإذا كان استحداث هذه التكتلات والتحالفات قد جعل من اندلاع الحرب أمرا محتملا، فإنه لم يجعل من اندلاع الحرب أمرا لا مناص منه. وكيفما كانت الحال فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن استحداث التكتلات والتحالفات كان قد أسفر عن تكثيف كبير في التسلح وفي احتراف العسكرية كمهنة، كما أدى، بعد العام 1900، إلى التوسع في النشاطات الاستخباراتية بنحو هستيري، وبنحو جنوني غير مسبوق. وكان منشأ هذه الهستيريا يكمن في الفزع من أن تشن إحدى القوى العظمى، أو مجموعة دول متحالفة عسكريا، هجوما مباغتا بغية تحقيق نصر خاطف - أو أن تعمد قوة عظمى إلى فرض إرادتها على الدول الأخرى، سواء بالحرب أو بغيرها، وذلك لأنها نجحت في تنفيذ خطة طويلة المدى مكنتها من حيازة قصب السبق في تجهيز قواتها بسلاح متطور وبمقاتلين محترفين. ووفق بعض التكهنات كان الفزع من الاحتمالين، واقتران هذا الفزع بسلسلة قرارات سياسية عظيمة الخطر، قد أسفر في أغسطس 1914 عن اندلاع العمليات الحربية.

(*) سياسة تعزيز الأمن الوطني بنحو فردي. [المترجم].

ولكن أمَا كان بالإمكان تفادي هذه الحرب لو كانت نشاطات المخابرات أفضل كفاءة، وأقوى فاعلية في تزويد القوات العسكرية، والهيئات الديبلوماسية أيضا، بمعلومات موثقة عما تضمره الدول المختلفة؟ ومع أننا، هنا، حيال سؤال لا يمكن الإجابة عنه بنحو قاطع وأكيد فإنه يستحق فعلا أن نمعن النظر فيه. والأمر الأكيد هو أن مسيرة التاريخ قد دحضت نظريتين تمتعتا وقتذاك بتأييد واسع، لا بل لاتزالان تتمتعان بشهرة واسعة. فخلافا لزعم لينين (وآخرين كثيرين) لم تكن السياسة الكولونيالية، التي انتهجتها الإمبراطوريات الأوروبية المختلفة، هي السبب الحقيقي لاندلاع الحرب العالمية الأولى. فالدول الإمبريالية نجحت في السيطرة على خصوماتها على الرغم من كل الأزمات التي عصفت بالعلاقات الدولية وقتذاك. وللتدليل على هذه الحقيقة لا مندوحة لنا عن الاستشهاد هنا بالاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا المبرم في العام 1904، والمعاهدة التي أبرمتها بريطانيا وروسيا في العام 1907، وذلك من أجل الاتفاق على مصير بلاد فارس والمنطقة الحدودية الواقعة في شمال الهند. على صعيد آخر وقبل اندلاع العمليات الحربية بشهور قليلة تبلورت شراكة بين ألمانيا وبريطانيا هدفها التعاون على إنجاز المشروع الألماني، الرامي إلى مد سكة حديد تربط بغداد بإسطنبول أولا، وبالقارة الأوروبية لاحقا (قطار الشرق السريع)، على الرغم من أن لندن كانت تزعم دون انقطاع أن هذا المشروع يتعارض مع مصالحها الوطنية في الشرق الأوسط.

إن هاتين النظريتين من «نظريات الإمبريالية» لا تتحليان بالصواب حتى إن سحبهما المرء على السياسة الداخلية، ووظفهما لدعم الزعم بأن الدول الكولونيالية حاولت إسقاط أزماتها الداخلية على العالم الخارجي (الإمبريالية الاجتماعية)(*). غير أن الواقع الملموس فند وجهة النظر هذه بكل تأكيد. فالحقيقة تشهد على أن الرأسمال حقق، في ذلك الزمن، نموا اقتصاديا عظيما

(*) الإمبريالية الاجتماعية مصطلح نحته جون هوبسون (John Hobson - 1858-1940) لوصف محاولات الرأسمالية في الدول الصناعية استخدام قدراتها التوسعية للتنفيس عن التناقضات والتوترات الاجتماعية السائدة في المجتمعات الصناعية. وبالنسبة إلى لينين فإن أعضاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي [المرتدين عن أصول الاشتراكية العلمية] يقفون في مقدمة أنصار هذه النظرية. [المترجم].

فعلا، وأنه أسفر عن مشكلات سياسية وليس عن مشكلات كان حلها يفرض الاستعانة بالعالم الخارجي، فالتوسع في الحقوق الديموقراطية كان قد طرح على بساط البحث مسألة السبل الضرورية لتحقيق «التوزيع العادل للثروة المتزايدة النمو». وكحل جزئي لهذه المسألة كان قد استُحدِث، قبل العام 1914 بفترة طويلة، نظام الرعاية الاجتماعية. والأمر الذي لا شك فيه هو أن كثيرا من الشكوك كانت قد ساورت أفكار مؤيدي نظرية الإمبريالية في تفسير أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى. ففيما اعتقد الاقتصادي الليبرالي جون هوبسون ومعه أنصار كثيرون أن التوسع الإمبريالي أسفر عن خسائر اقتصادية فادحة، أكد السياسي البريطاني المحافظ ألفريد ميلنر أن الدمقرطة والسياسة الإمبريالية لا تتواءم بينهما البتة في المدى الطويل. فـ «المواطنون العوام» لن يوافقوا على استثمار أموال طائلة في المستعمرات، ولن يتقبلوا بيسر النفقات الإدارية المخصصة للسيطرة على هذه المستعمرات والضرورية لإدارة شؤونها. وفند الواقع هذه التصورات جملة وتفصيلا. فالإمبريالية حظيت بتأييد جميع الشرائح الاجتماعية، وتحمس لها الجيش وسلاح البحرية أيضا.

وكيفما اتفق فقبل العام 1914 لم يكن الخطر الرئيسي في المجتمعات الأوروبية يكمن في نتائج تمخضت عن الإمبريالية أو عن أزمات نمو رأس المال، بل كان يكمن في التقدم التكنولوجي العظيم. فهذا التقدم صعّد، من ناحيته، من مشكلة توزيع الرخاء على شرائح المجتمع، فهو أسفر عن نمو عظيم في حجم الثروات، ودفع شرائح اجتماعية كثيرة إلى المطالبة بإعادة توزيع الرخاء المتحقق. على صعيد آخر أسفر التقدم التكنولوجي عن ظهور مخاطر عسكرية متلاحقة، فكفاءة الأسلحة النارية ومداها، وتكنولوجيا الاتصالات المستخدمة في المسائل العسكرية، تطورت جميعها بأسرع مما كان بوسع السياسة «استيعابه». أي وبتعبير آخر: إن النمو الاقتصادي المتزايد سرعة والتقدم التكنولوجي المتحقق بمعدلات نمو متزايدة، حَمَّلَ السياسة ما لا طاقة لها على تحمله.

فالبحار التي كان الأسطول البريطاني يجول ويصول فيها، في سابق الزمن، باتت الآن مسرحا تستوطنه وتمخر فيه أساطيل حربية حديثة، يابانية

وأمريكية وألمانية الجنسية. فها هي اليابان الدولة المتخلفة والمعزولة عن العالم تهاجم الإمبراطورية الروسية على حين غرة، فتحقق نصرا حاسما في العام 1905. من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي قضت ردحا من الزمن مشغولة بنفسها ارتقت خلال بضع سنوات إلى قوة عالمية لديها ثاني أكبر أسطول بحري في العالم، وتسيطر على مستعمرات في المحيط الهادئ وفي أمريكا الجنوبية. أما ألمانيا، العملاق الصناعي في أوروبا، فإنها وإن امتلكت أسطولا حربيا متواضعا نسبيا - فأسطولها كان يحتل المرتبة الخامسة بعد أساطيل بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا - بيد أن هذه الإمبراطورية الألمانية المرعبة كانت قد أسست هذا الأسطول خلال فترة لم تبلغ عقدين. وبهذا المعنى فإن خطر ألمانيا لم يكن يكمن في حجم أسطولها الحربي بل في طاقات صناعتها الحربية.

ومعنى هذا كله أن الثروة والتقديم التكنولوجي والدمقرطة تمخضت عنها مخاطر جديدة باتت تنشر ظلالها على النظام الاجتماعي الذي كان سائدا حتى ذلك الحين. ويكفي المرء هنا النظر إلى التزايد العظيم الذي سجلته الكتل الاشتراكية في برلمانات ألمانيا وروسيا، (منذ ثورة العام 1905)، وفي برلمانات النمسا وفرنسا أيضا، وملاحظة الهزات والصدمات التي تمخضت عنها حركة الاستقلال الأيرلندية، والتطرف الذي رافق حركات الاحتجاج المطالبة بمنح النساء الحقوق الانتخابية في الجزر البريطانية. فهذه الحركات تفتحت قواها وانطلقت طاقاتها في ضوء ظروف تزامنت مع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي ومع الانتشار الباهر لمبادئ الليبرالية وتصاعد دمقرطة الحياة السياسية. وهكذا يمكننا القول إن الأزمة – إن جاز لنا أن نسميها أزمة – التي طفت على السطح وقتذاك، نشأت بفعل نجاحات عديدة، وليس بفعل عجز اقتصادي أو فشل اجتماعي، كما اعتقد بذلك كارل ماركس قبل نصف قرن من ذلك التاريخ، وكما زعم لينين وأنصاره الذين ما انفكوا يكررون مزاعمه في كل حين.

ومن وجهة النظر الشخصية، أعني إذا نظرنا إلى الأمر انطلاقا من الفزع السياسي الذي خيم على الأمراء والسياسيين والعسكريين والمثقفين

وقتذاك، فليس ثمة شك في أن من حق المرء عندئذ أن يستخدم مصطلح الأزمة في السياق الذي نحن بصدد الحديث عنه. فهي، أعني هذه الأزمة، انعكست في التوسع العظيم الذي طرأ على أجهزة المخابرات الداخلية التي كانت مكلفة، في المقام الأول، بالسيطرة على العمليات الإرهابية التي مارستها الحركات الفوضوية، وبمكافحة مختلف النزعات القومية الانفصالية (الأيرلندية والبولندية والبوسنية وحركات أخرى مشابهة).

في الوقت ذاته، وعلى خلفية التفاعل المتبادل بين هذه التوترات أو «الأزمات» الداخلية، أدى التوسع في الآلة الحربية عامة والاستخدام المتزايد للأسلحة الفتاكة بنحو خاص إلى اتساع دائرة المخاطر. فبصفتها وحدات عسكرية مهيأة للتدخل السريع لم يعد من واجب القوات البرية قمع الاضطرابات الداخلية، وتنفيذ ما درجت على تنفيذه خلال ثورة العام 1848 أو عند تصديها لثورة كومونة باريس في سبعينيات القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك الحين، ولتنفيذ الإجراءات التأديبية في داخل البلاد، أضحت الحكومات، لاسيما الحكومات في روسيا وبريطانيا، تحتفظ لنفسها بقوات شرطة ووحدات لحماية أمن الدولة مدربة وفق القواعد العصرية، ومهيأة لتنفيذ مهمات تجسسية عند الحاجة. فالجيوش الجرارة القائمة على مبدأ التجنيد الإلزامي، كانت في الواقع العملي مؤسسات تأهيل عظيمة، مؤسسات تسهر على دمج الانتماءات المحلية والجهوية المختلفة وتوحيدها في بوتقة أوسع مدى: في بوتقة قوميات جديدة. ومع اعترافنا بأن تلك الحقبة من الزمن شهدت خلطا للأمور والتباسات من نوع الفوضى التي كانت تنشأ في أوروبا الشرقية: في الإمبراطوريتين الروسية والبروسية، لأن تعدد الشعوب والأجناس في هاتين الإمبراطوريتين كان يجعل من الصعوبة بمكان أن يفهم جميع رعايا الإمبراطوريتين المعنى الدقيق للأوامر الصادرة باللغة الروسية أو الألمانية، فإن هذه الحقيقة لا تمنعنا من القول إن شيئا من الاندماج والولاء كان قد أخذ ينتشر بنحو ملحوظ في ربوع هاتين الدولتين اللتين تتعدد شعوبهما وتتنوع عرقيا.

وهكذا باتت الشعوب تشارك لأول مرة في أزمنة السلم في مناقشة السياسة العسكرية والمسائل المتعلقة بحماية أمن الدولة من المخاطر

الخارجية. فالمشاركة الديموقراطية أضحت - سياسيا - ظاهرة ملموسة ليس في صفوف الكثير من وحدات القوات المسلحة ووحدات المحاربين القدماء فقط، بل أمست أيضا منتشرة في صفوف اتحادات كانت تدافع عن مصالح خاصة [اللوبي] وتطالب ببناء سفن حربية عملاقة - أعني اتحادات على غرار ما عرف في بريطانيا باسم dreadnought (اتحاد لا تخشوا شيئا). إن اشتداد هذه النزعة العسكرية في صفوف العوام وتعاظم تأييد المدنيين للجيش كانا من جملة المظاهر التي تميزت بها السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[1]. بيد أن هذه الحركات كانت عاملا قويا أيضا في تصعيد الحملات الجماهيرية الموجهة ضد الأطراف التي تتبنى مواقف مختلفة في المسائل السياسية والموضوعات العسكرية. وعلى وقع تصاعد نشاط هذه الحركات سيطر في الزمن السابق لاندلاع الحرب هاجسُ الجاسوسية، أيضا، على عقول الناس. فقد نشأت، وقتذاك، ظاهرة إصابة جموع غفيرة بالذهان، ظاهرة إصابتهم بهلوسة الجاسوسية التي انعكست أخبارها في الكثير من الروايات الأدبية والحملات الصحافية وفي فضائح تجسسية، استعرضنا بعضا منها عند حديثنا عن الرائد دريفوس الذي اتهم بالتجسس ظلما وعدوانا، وعند تطرقنا إلى ملابسات اكتشاف الجاسوس الخطر العقيد ريدل.

رهانات القوى العظمى والجواسيس الهواة

إن من الصعوبة بمكان التشكيك في حقيقة أن هذه الهواجس والحملات المثيرة للفزع أججتها دوائر حكومية أو تنظيمات من القطاع الخاص كانت لها مصلحة في الإيحاء بأن الجواسيس منتشرون في كل مكان، لا لشيء إلا لأنها كانت تسعى إلى التأثير في القرارات الخاصة بالإنفاق العسكري أو القرارات المتعلقة باختيار أفراد معينين في القيادة السياسية أو العسكرية. غير أن هذه الحقيقة لا تنفي طبعا أن هذه الهواجس والحملات كانت تُنَفَّذ بيسر في الواقع، وذلك لأن الحكومات كانت تجهل، إلى حد بعيد، مدى المخاطر الحقيقية المحدقة بالبلاد، وقدرات ونوايا العدو المحتمل أو الواقف بالمرصاد فعلا. فعدد الموظفين الذين عملوا في أجهزة المخابرات العسكرية في الحقب

الأخيرة من القرن التاسع عشر لم يكن يشكل نسبة تذكر مقارنة بالأعداد الغفيرة التي عملت في هذه الأجهزة بعد العام 1945.

وتسري هذه الحقيقة حتى على تلك الدولة بصورة مخصوصة التي كانت من أكثر القوى العظمى انفتاحا على «العولمة»، أعني أنها كانت تسري حتى على بريطانيا نفسها. فحينما انخرط مارشال الحرب لورد راجلان في حرب القرم في العام 1854، فإنه لم يكن يمتلك جهاز مخابرات عسكرية إطلاقا. لا بل إنه لم يكن يمتلك حتى خرائط للمناطق الواقعة في الطرف الجنوبي من الإمبراطورية الروسية. بيد أن أصحاب الشأن استطاعوا، في نهاية المطاف، وعبر سبل ملتوية، أن يمدوه بخرائط روسية ونمساوية. وبما أن قادة الميدان البريطانيين كانوا يفتقرون إلى عيون، أي وحدات استطلاع (scouts)، تراقب تحركات العدو في ميادين القتال، لذا نراهم قد عجزوا كلية عن تحديد مواقع الوحدات الروسية. وكانت «شعبة أو قلم الطوبوغرافيا والإحصاء»، التي زُوِّدت بكل ما تحتاج إليه من معدات في العام 1885 لأول مرة، هي التي جمعت بنحو علمي خرائط ومعلومات بشأن جيوش أهم الدول. والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن هذه الشعبة التابعة لوزارة الحربية في لندن كانت قد انبثقت عن مكتب صغير كان مكلفا برسم صور للملابس العسكرية الدارجة في الدول الأجنبية. وعلى رغم التقدم الذي أحرزته القوات البريطانية في هذا المضمار فإن البريطانيين كثيرا ما لاحظوا أن دولا أوروبية أخرى تفوقت عليهم في هذه المناحي[2]. فبما أن الجيوش البريطانية ركزت جهودها عقب انتصارها على نابليون على تنفيذ مهمات استعمارية في المقام الأول، لذا لم تهتم القيادة العسكرية، بالنحو المناسب، بالتحولات العسكرية المتحققة في القارة الأوروبية. وهكذا استُحدثت هيئة للأركان العامة اقتداء بهيئة الأركان العامة في بروسيا، في وقت متأخر نسبيا، في العام 1904.

وحتى سلاح البحرية الملكية (Royal Navy) نفسه دأب على جمع المعلومات السرية بشكل هامشي - ربما اعتقادا منه أن بريطانيا سيدة بحار العالم، وأنها أكبر من أن تخشى قوة بحرية أخرى، وأعظم من أن

تشغل بالها باحتمالات ومخاطر لا وجود لها. وسواء أكان هذا التكهن صائبا تماما، أم كان زائفا جملة وتفصيلا، فالملاحظ هو أن بعض أصحاب الشأن قد تَظَلّموا خلال سبعينيات القرن التاسع عشر من أن معلوماتهم عن الأساطيل الفرنسية والروسية لا تزيد كثيرا على ما تنشره الجرائد. وعلى رغم أن قسم المسح الهيدروغرافي (Das hydrographische Department) كان مكلفا بوضع خرائط للبحار فقط فإنه بات مكلفا منذ ذلك الحين بجمع معلومات عن أساطيل الدول الأجنبية أيضا. كما كلف بمراقبة المخاطر المتزايدة المحدقة بتجارة بريطانيا مع مناطق ما وراء البحار. فوفق ما أدلى به الخبير في المسائل البحرية جون كولومب، في سياق محاضرة ألقاها في العام 1881 في المعهد الملكي المختص بمسائل الدفاع والأمن الوطنيين (Royal United Service Institution)، كانت بريطانيا، وقتذاك، في أمسّ الحاجة إلى جهاز استخبارات مخصص لخدمة الأسطول البحري. وفي وقت متأخر نسبيا، في العام 1883، استُحدث مكتب صغير ضم في بادئ الأمر ضابطا وموظفة لكتابة الوثائق والرسائل على الآلة الطابعة وعاملا لنسخ وتصوير الوثائق. وبعد ثلاث سنوات، وبفضل رئيسه الجديد الكابتن وليام هنري هول، تطورت هذه الدائرة الصغيرة إلى شعبة تتبع هيئة الأركان البحرية؛ بيد أن كفاءة هذه الشعبة لم تكن بالمستوى المنشود منها. ففي العام 1888 نشرت إحدى الصحف اللندنية تقريرا يفيد بأن الأسطول البحري الفرنسي العامل في البحر المتوسط يزمع إعلان حالة التأهب في صفوف وحداته، وأن الكابتن وليام هول لم يتمكن من اكتشاف ما يجري في الوحدات البحرية الفرنسية وتحذير حكومته في الوقت المناسب. وللوقوف على حقيقة الأمر تعين على الحكومة البريطانية أن تطلب المساعدة من الحكومتين الألمانية والإيطالية. وبعد برهة قصيرة من نشر هذا الخبر اندلع خوف كبير؛ ولأن أحد العملاء كان قد زعم من دون وجه حق أن الأعمال الجارية لترميم السكك الحديد المحاذية لساحل بحر المانش إنما هي أعمال تمهيدية لغزو الجزيرة البريطانية. وفي ضوء هذه المعلومات المفزعة أرسل ضابط لا يتحدث الفرنسية إلا قليلا إلى المنطقة المعنية ليتحرى حقيقة هذه المعلومات من

مصادرها. وتمكن هذا الضابط من إقامة الدليل على زيف هذه المعلومات، مشيرا إلى أنها استفزاز متعمد ليس إلا[3].

وعموما يمكن القول إن وزارة الحربية البريطانية كان لديها أفضل مخابرات عرفتها بريطانيا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. فبعد ثورة الهند الكبرى في العام 1857 كُلِّفت هذه الوزارة بتنفيذ مهمات خاصة في المستعمرات عامة، وفي أقاليم شمال الهند بصورة خاصة؛ ومن ثم فإن جهاز المخابرات هذا نادرا ما كان ينفذ عمليات ذات شأن في مناطق أخرى من العالم. على صعيد آخر أظهرت الحروب في مصر والسودان، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، بجلاء، أهمية امتلاك الجيش جهاز مخابرات فعالا. وكيفما كانت الحال ففي العام 1887 صار هذا الجهاز يعمل لأول مرة في تاريخه بإمرة ضابط عنوان وظيفته هو مدير المخابرات العسكرية (Director of Military Intelligence). وأسندت هذه الوظيفة إلى اللواء أولا، والفريق أول لاحقا، هنري براكينبوري (Henry Branckenbury)، علما أن هذا الضابط كان مكلفا، خلال الحرب بين ألمانيا وفرنسا في العامين 1870 و1871، بمراقبة العمليات العسكرية واستخلاص العبر منها. من ناحية أخرى كان براكينبوري يحث لندن على الاقتداء بالنظام الذي استحدثته بروسيا: نظام هيئة الأركان العامة. وبالنظر إلى خطر وظيفته وأهميتها الفائقة فإنه كان أول رئيس مخابرات يمنح حق الاتصال المباشر بالقائد العام للقوات المسلحة، والتشاور معه حول موضوعات تخص أمن الدولة. من هنا لا عجب أن نراه يُمنح رتبة لواء في العام التالي لمنحه هذا الحق الاستثنائي[4]. وكيفما كانت الحال فقد أخذ العاملون في صفوف جهاز المخابرات يتمتعون، شيئا فشيئا، بالسمعة التي يستحقونها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن لورد كتشنر كان قد نفذ في مصر والسودان مهمات استخباراتية مختلفة. وإذا كان قد منح، فيما بعد، رتبة مارشال، فما ذلك، وفق ما نرى، إلا مؤشر واضح إلى أن المسؤولين تخلوا عن إسناد المهمات الاستخباراتية إلى المعاقين وضباط من المراتب الثانية والثالثة. والأمر الآخر اللافت للنظر هو التعاون الوثيق بين قسم المخابرات (Intelligence

(Department, DI ووزارة الخارجية (Foreign Office)، التي كان البعض يقول عنها إن أداءها كان أفضل بكثير من أداء وزارة الحربية. وأدى هذا التعاون الوثيق دورا متميزا في تقييم الخطر الروسي الحاف بشمال الهند. فبينما رأت وكالة المخابرات العاملة في الهند (Indian Intelligence Branch) نُذُرَ هجوم روسي مرتقب، كانت وزارة الخارجية تفضل تقييم الوضع بكثير من العقلانية والأناة. وهكذا أوفد أصحاب الشأن هنري بركينبوري إلى الهند بغية تهدئة الهوس المسيطر على الزملاء العاملين في جهاز المخابرات المكلف بمراقبة الأوضاع في الهند.

ومع هذا فإن من حقائق الأمور أن مصطلح المخابرات العسكرية كان ينطبق، جزئيا فقط، على ما كان قسم المخابرات ينفذه وقتذاك. فالعملاء نادرا ما كانوا يتوصلون إلى معلومات سرية مهمة. وهكذا لم يزد نشاط هذا القسم على جمع المعلومات المتاحة للجميع، والمتداولة في المجلات المختلفة والمؤلفات المتخصصة بالمسائل العسكرية وبالموضوعات التكنولوجية ذات الصلة بالمسائل العسكرية. وحتى العام 1886 نشأت مكتبة ضخمة ضمت 40 ألف مجلد. وكان عدد هذه المجلدات يزداد سنويا بما يزيد على 5 آلاف مجلد. وبما أن الكتب والدوريات كانت تصنف وفق منهج العناوين الرئيسية، المسمى تصنيف ديوي، فإنه كان من السهولة بمكان العثور في هذه المكتبة على المؤلفات والدوريات المطلوبة. وطُبِّق شيء من هذا المنهج في مكتبة المتحف البريطاني المرموقة. بيد أن الملاحظ هو أن الجندي البسيط الذي عمل أمينا للقسم العسكري في هذه المكتبة لم يعامل قط بالحسنى وبنحو يراعي كرامته، ويناسب ما كان يبذل من جهد لدراسة القانون في كلية مسائية. وهكذا ورغبة منه في الثأر لنفسه من سوء المعاملة التي تعرض لها آثر، وفقا لما تقوله الرواية، أن يبيع إلى الفرنسيين، من حين إلى آخر، معلومات ووثائق سرية كانت موجودة في خزانة وزارة الحربية. وكان، وفق ما قيل عنه، من الفطنة والذكاء بحيث لم يفلح أصحاب الشأن في إثبات خيانته بنحو قاطع. وهكذا اكتفى المسؤولون بطرده «من الوظيفة بسبب مخالفاته المهنية المتكررة»[5].

ومقارنـة بهـذا النشـاط القـوي في جمـع كـم كبـير مـن معلومـات كانـت متاحـة للجميـع، كانـت المعلومـات السريـة المسـتقاة مـن مصـادر اسـتخباراتية متواضعـة جـدا، مـن حيـث أهميتهـا وكميتهـا. حقـا سـافر موظفـون مـن قسـم المخابـرات إلى المناطـق الواقعـة ضمـن اختصاصهـم، غـير أن الواحـد منهـم كان يلتقـي بالعمـلاء بمحـض المصادفـة في الحـالات العامـة، فالميزانيـة لم تشـتمل عـلى مبالـغ مخصصـة لمثـل هـذه اللقـاءات. ففـي أفضـل الحـالات كانـت هـذه المبالـغ تكفـي لتغطيـة نفقـات رعايـة الطاقـم الوطنـي، الـذي كان يمـارس النشـاط التجسـسي كهوايـة لا غـير.

ومـن حقائـق الأمـور أن نفـرا مـن الضبـاط البريطانيـين طغـى عليهـم، وقتـذاك، ميـل شـديد إلى المغامـرات التـي تتسـم بهـا مزاولـة الجاسوسـية في «العـالم الخارجـي». ولعـل بـادن بـاول (Baden-Powell)، مؤسـس حركـة الكشـافة، أشـهر جواسـيس ذلـك الزمـن قاطبـة. فهذا الضابـط البريطاني، المولـود في العـام 1857، ربط مبـادئ حركـة الكشـافة بالنشـاطات التجسسـية التـي يتـولى تنفيذهـا مغامـرون هـواة. وحتـى العـام 1910، عمـل بـادن في الهنـد، وفي أفريقيـا أيضـا، حيـث أدى دورا بطوليـا في حـرب البويـر التـي انخـرط فيهـا وهـو برتبـة فريـق أول. ونـشر في العـام 1884 مؤلفـه الأول بعنـوان «الاسـتطلاع والكشـافة» (Reconnaissance and Scouting). والأمـر الجديـر بالملاحظـة هـو أن مصطلـح Scouting لم تكـن لـه علاقـة بحركـة الكشـافة التـي سـينتمي إليهـا كثـير مـن الفتيـان والشـبان في الزمـن اللاحـق. فهـذا المصطلـح كان اسـما يشـير إلى الجنـدي الجاسـوس في المقـام الأول. وبهـذا المعنـى، فـإن كتابـه هـذا كان مرجعـا للتمويـه عـلى المنـاورات المخابراتيـة العسـكرية في البلـدان المعاديـة أو في المناطـق المجـاورة للعـدو أو المحاذيـة للخصـوم. وبعدمـا تقـدم بـه العمـر، لهـج بـه الشـوق إلى هـذه الحرفـة، وانتابـه حنـين دفعـه إلى أن يجـول في منطقـة السـاحل الشرقـي مـن البحـر الأدرياتيـكي (دالماتيـا) متقمصـا شـخصية أحـد هـواة جمـع حـشرات مـن فصيلـة الفراشـات. وغنـي عـن البيـان أن اهتمامـه لم ينصـب عـلى هـذه الحـشرات الزاهيـة الألـوان، بـل عـلى الاسـتحكامات والقـلاع المنتـشرة عـلى طـول هـذا السـاحل وعـلى المدافـع، وماهيـة ومـدى القذائـف، الممكـن أن تنطلـق مـن هـذه المدافـع[6].

والأمر المثير للانتباه هنا هو زعمه أن الجواسيس الهواة هم أفضل الجواسيس. فهم يمارسون الجاسوسية بحماس عارم وبلا أجر مادي. لا بل ذهب بادن باول مذهبا أبعد، إذ أشار إلى أن هذا النشاط ينطوي على علاج ناجع للذين يشتد بهم الضجر من رتابة الحياة اليومية، وللذين ينشدون العثور على معنى جديد لحياتهم المملة[7]. كما أكد أن هذا الصنف من الجواسيس يتصف بإخلاصه لوطنه، وبالشجاعة في تنفيذ المهمات المكلف بها. على صعيد آخر ناشد بادن باول هؤلاء الجواسيس ضرورة التحلي بالفطنة الضرورية للوقوف بأقصى سرعة ممكنة، على خصائص البيئة الأجنبية التي يعملون فيها، وعلى الأسلوب المناسب للتعامل بنجاح مع الجماعات الغريبة والتكيف مع طرائق معيشتها. ويلحظ المرء، يسر العلاقة المتينة القائمة بين الخصائص المطلوبة من الجاسوس أن يتحلى بها والخصائص الدارجة في حركة الكشافة، علما أن التسمية الإنجليزية Scouting تشير بجلاء إلى العلاقة المتينة القائمة بين الصنفين. من هنا، فإن من حق المرء فعلا أن يرى أن برامج تدريب الفتى الكشاف (boy scout) تتضمن، بنحو أو آخر، تدريبه على ممارسة صيغة معينة من صيغ التجسس. ولا نشط أبدا إذا قلنا إن الشعار الذي اختاره بادن باول للفتيان المنخرطين في حركته، أي شعار Be prepared، لا يعني بأي حال من الأحوال: «كن مستعدا أو كن متأهبا»، كما يعتقد البعض. إن مضمونه الحقيقي هو «كن يقظا!» أي «احذر من أن يفتضح سرك».

وكان إتقان بادن التمويه على حقيقة شخصيته قد أرشدنا إلى خاصية أخرى من خصائص الجاسوس. فانسجاما مع تصورات الضباط الإنجليز إبان حكم الملكة فيكتوريا، وتماشيا مع سلوكه الخاص، كان بادن مغرما باستخدام الملابس للتنكر والتمويه على مآربه الحقيقية(*). وحتى في الزمن التالي، أي في السنوات التي ازدادت فيها شدة التوترات في العلاقات الدولية، ظلت الملابس

(*) والشيء بالشيء يُذكر، ألم يرتدِ عميل المخابرات العسكرية البريطانية «لورنس العرب» الملابس العربية التقليدية، للتظاهر بأنه يتمنى من صميم قلبه أن يكون واحدا من العرب؟ [المترجم].

تـؤدي دورا مهـما للتنكـر والتمويـه عـلى الأعـداء. وحتـى سـير مانسـفيلد كومينـغ، مؤسـس مكتـب المخابـرات الخارجيـة للمملكـة المتحـدة، المعـروف اختصـارا باسـم MI-6، كان أيضـا مولعـا بالتنكـر مـن خـلال مـا يرتـدي مـن ملابـس كثـيرة، كـما كتـب في دفـتر ذكرياتـه. وفي هــذا الدفـتر، أشـار كومينـغ إلى الملابـس وأسـاليب التنكـر أيضـا التـي كان عمـلاؤه يسـتخدمونها للتمويـه عـلى شـخصيتهم الحقيقيـة في الاتحـاد السـوفييتي [سـابقا]، أعنـي عمـلاء ذاع صيتهـم في الزمـن اللاحـق، مـن قبيـل العميلـين الأسـطوريين سـدني رايـلي(*) وPaul Dukes [8] (علـما أن الأخـير كان قـد مُنـح لقـب الفروسـية الفخـري في العـام 1920، تكريمـا لنشـاطاته التجسسـية. وتجـدر الإشـارة إلى أنـه كان أول أزواج الممثلـة مارغريـت روترفـورد، المعروفـة باسـم «الآنسـة ماربـل»).

وكـما تبـين مــن حــرب البويــر، تمتعــت القــوات البريطانيــة، في الســنوات الأخـيرة مـن القـرن الـ19، بكفاءة جيـدة بقـدر تعلق الأمـر بالعمليـات التكتيكية التـي خاضتهـا المخابـرات العسـكرية البريطانيـة. بيـد أن هـذه الحقيقـة لا يجـوز أن تحجـب عـن أنظارنـا، أن هـذه الحـرب أسـفرت عـن كارثـة بالنسـبة إلى جهـاز المخابـرات البريطـاني، وذلـك لأن القيـادة السياسـية والعسـكرية في لنـدن لم تعـر التقاريـر المرسـلة مـن ميادين القتـال الأهميـة التـي كانـت تسـتحقها. فوزيـر المسـتعمرات جوزيـف تشـمبرلين لم يكـن يعـير أي اهتـمام لمـا ينقلـه المراقبـون العسـكريون العاملـون في مناطـق القتـال، بشـأن الكفـاءة الجديـدة التـي تمتعـت بهـا جيـوش البويـر. مـن هنـا، فإنـه وافـق عـلى إمـداد القـوات البريطانيـة بعـدد محـدود مـن الجنـود. عـلى صعيـد آخـر، رفـض القائـد العـام للقـوات البريطانيـة، الجـنرال Sir Redvers Buller الاطـلاع عـلى المعلومـات الـواردة في المعجـم الخـاص بجنـوب أفريقيـا، والمعـد مـن قبـل قسـم المخابـرات (Intelligence Department)، بذريعـة أنـه لا حاجـة بـه إلى هـذا المعجـم، فهـو يعـرف الصغيرة

(*) سدني رايلي هو يهودي روسي، عمل لمصلحة بريطانيا ضد روسيا. وهو من أشهر الجواسيس في مطلع القرن الماضي. اعتقل في العام 1925 وأعدم رميا بالرصاص في موسكو. واعترف بأنه تجسس لمصلحة أربع دول، وكان يستخدم جاذبيته لإغراء زوجات السياسيين والعسكريين وضباط الأمن لاختطاف معلومات منهن. وهو من أشهر 10 جواسيس في العالم. [المترجم].

والكبيرة عن جنوب أفريقيا. لكن البوير نجحوا في الاستيلاء على نسخة من هذا المعجم، وأصدروه في إحدى دور النشر بالولايات المتحدة. وخلال أسبوع واحد، هو «الأسبوع الأسود»، خسر Buller في ديسمبر من العام 1899، الكثير من جنوده وانهزم في معركة مهمة جدا، وأُكره على التخلي عن وظيفته قائدا أعلى. ومن المحتمل أن تقدمه في العمر (60 عاما)، لم يكن هو السبب الوحيد، الذي يفسر لنا الغطرسة، التي اتسم بها تعامله مع تقارير المخابرات العسكرية. فهو كان إضافة إلى ذلك، قد استكان إلى التجارب التي جمعها مما خاض من حروب استعمارية عديدة. واللافت للنظر هو أن Buller كان يتجاهل تقارير المخابرات مع سبق الإصرار، وعلى رغم أنه هو نفسه عمل في مرات عديدة ضابط مخابرات عسكرية.

بيد أن خليفته في قيادة القوات المقاتلة، المارشال روبيرتس الملقب «بوبس»، آثر ألا يكرر هذا الخطأ. فالقائد الجديد الذي كان عمره يزيد على عمر القائد السابق بسبعة أعوام، زود كل الوحدات الكبيرة والمتوسطة الحجم، بضابط مخابرات خاص بها. على صعيد آخر، أصر اللورد كتشنر على زيادة عدد ضباط المخابرات المنتشرين في جبهات القتال بنحو ملحوظ وفعال، وأمر بنشر شبكات تجسسية تغطي مجمل هذه الجبهات. وهكذا، بات 132 ضابطا - يساعدهم آلاف من المدنيين والسكان الأصليين - يشكلون جهازا جديدا ذا فاعلية كبيرة في جمع المعلومات العسكرية المهمة وتنسيقها وتوزيعها في كل جبهات القتال. بيد أن هذه الشبكات لم تستطع مجاراة النوعية الجيدة التي اتسمت بها المعلومات المتراكمة لدى مخابرات البوير، فهؤلاء كانوا يقاتلون في وطنهم وكانوا أعرف من البريطانيين بخصائص مدنهم وأكثر تحمسا للقتال.

وبعد توقف العمليات الحربية، في العام 1902، شرع البريطانيون في إعداد دراسات عديدة لمعرفة أسباب فشل القيادة العسكرية، وهزيمتها في هذه الحرب واندحارها فترة طويلة من الزمن. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن القوات البريطانية استنفرت 45 ألف جندي بريطاني لدحر شعب صغير يتكون من فلاحين بسطاء لا خبرة لهم بأساليب القتال الحديثة. وسلطت

لجنة ملكية (Royal Commission) الضوء على أسباب الفشل، واهتدت إلى أن عدد العاملين في فرقة المخابرات (Intelligence Division) بلغ 18 ضابطا فقط (في الأيام الأولى من اندلاع الحرب)، علما أن الضابطين، اللذين عملا في قلم المخابرات، لم يكونا يحصلان على دعم ذي بال من القيادة العسكرية. ولم تتجاهل اللجنة الملكية طبعا الإشارة إلى أن شعبة المخابرات قد أشارت، مبكرا، إلى خطر البوير، كما أشارت، بكل موضوعية، إلى قوة البوير العسكرية وتسليحهم الجيد[9].

وبنحو ما، فإن من حسنات ضباط مخابرات ذلك الزمن هو أنهم ارتأوا أن ينقلوا إلى شخص معين حقيقة الموضوعات التي تدور في خلدهم، إلى شخص كان واحدا من أكثر رؤساء وزراء بريطانيا إدراكا بأهمية النشاطات المخابراتية: ونستون سبنسر تشرتشل، الذي حصل على أولى خبراته في مجال المخابرات العسكرية حينما كان يعمل مراسلا لصحيفة مورنينغ بوست (Morning Post). أضف إلى هذا أن تشرتشل لم يشارك في الحرب بنفسه فقط، بل وقع في الأسر أيضا. ووفق ما اعترف به لاحقا، فإنه كان يتطلع بشغف إلى المغامرات الجريئة. فبعد برهة قصيرة من وصوله إلى المستعمرة البريطانية رأس الرجاء الصالح، استقل تشرتشل قطارا مخصصا لنقل الجنود، متجها إلى مدينة كان يحاصرها مقاتلون من البوير. وفي منطقة محايدة، نفذ هؤلاء المقاتلون هجوما مفاجئا أسفر عن خروج القطار من السكة الحديد. وهكذا، أحاط المسلحون البوير بالجنود ومرافقيهم من كل الجهات. وجرى من ثم نقل المحاصرين إلى بريتوريا ليقيموا في معسكرات مخصصة لأسرى الحرب، بيد أن الحظ حالف تشرتشل، إذ استطاع أن يفر من هذا المعسكر. وبعد مسيرة استغرقت سبعة أيام، مشيا على الأقدام، وصل تشرتشل إلى الإقليم المسمى حاليا موزمبيق[10]. وبصفته مراسلا صحافيا إبان حرب البوير، مارس تشرتشل العمل التجسسي باعتباره هواية طارئة، وبأسلوب يتسق مع تصورات بادن باول بنحو مثالي. وكيفما اتفق، فمنذ المغامرة التي عايشها في حرب البوير، أخذ تشرتشل يقرأ التقارير المخابراتية بشغف واهتمام كبيرين، وبات يكن إعجابا ملحوظا للمنخرطين في المخابرات العسكرية.

الديموقراطية وسيطرة هاجس الجاسوسية على عقول الناس

استفزت حرب البوير مشاعر الرأي العام في بريطانيا. من ناحية أخرى تزامنت هذه الحرب مع تنفيذ بريطانيا تحولات ديموقراطية كان المدافعون عن حقوق المرأة والمتطرفون الأيرلنديون من ذوي النزعات القومية قد استغلوها أبشع استغلال. وتأسيسا على هذه الوقائع واجهت بريطانيا وقتذاك أول حرب «ديموقراطية» في سلسلة حروب كثيرة ستخوضها لاحقا. ومعنى هذا أن الحكومة والقوات المسلحة لم يعودوا قادرين على التحرك بلا اعتبار لتصورات الصحافة والبرلمان والرأي العام. وعلى خلفية الهزائم في ميادين القتال، كثيرا ما كان النقد اللاذع يحل مكان الهوس بالوطنية وبالحرب. ومهما كانت الحال، ففي المنظور العام بثت الوقائع الجديدة الحياة في عروق الروح الشعبية البريطانية التي يقول البعض عنها إنها تتصف بالبرودة. وكان المزاج العام قد ساعد على تأليف الكثير من الروايات المتحدثة عن الجاسوسية وقصص مرعبة توحي بأن الجزر البريطانية ستتعرض بعد العام 1900 لهجوم كاسح سيشمل كل التراب الوطني. وبما أن كل الجيوش البريطانية، تقريبا، كانت ترابط في جنوب أفريقيا، ولأن الجزء الأعظم من الأسطول البحري كان كالعادة، موزعا على كل بحار العالم لحماية مصالح الإمبراطورية، لذا راجت سوق الأخبار المثيرة وانتشرت التنبؤات التي يلفقها «استراتيجيو المقاهي الشعبية». فها هو الكاتب والمحاضر في التاريخ العسكري العقيد فريديرك مود (F. N. Maude) يزعم أن فرنسا قادرة على الاستيلاء على لندن بنحو 120 ألف عسكري. إن روايات من قبيل «واترلو المقبلة» (Das nächste Waterloo) أو مؤلفات على غرار المؤلَّف الموسوم «سقوط لندن في الحرب الفرنسية الكبرى في العام 1901» (Der Untergang Londons im großen französischen Krieg von 1901) كانت من جملة العوامل التي كان لها دور في انتشار الفزع في صفوف المواطنين.

وليس ثمة شك في أن تنفيذ هجوم من هذا القبيل في حاجة ماسة إلى جهود مخابراتية واسعة ومعلومات دقيقة عن الوضع في البلاد المستهدفة. واختلق الكاتب William Le Queux شخصية جاسوس فرنسي اشتهر باسم

غاستون لا توش، تجاوبا مع الفزع الذي خيم على الشارع وقتذاك. ووفق ما سردته عنه الرواية الأدبية، فإن غاستون لا توش يمكن أن يكون موجودا في كل مكان، فهو يظهر تارة في أفريقيا وتارة أخرى في موانئ أوروبا، وفي صفوف علية القوم من الفرنسيين. كما يمكن أن يكون متخفيا في جميع هذه الأماكن، فمرامه الأول هو التستر على نشاطاته التخريبية لإلحاق أقصى ضرر ممكن بالبريطانيين. بيد أن جهاز المخابرات البريطاني وقف في طريقه وحال دون نجاحه في تنفيذ مآربه التخريبية الرامية إلى تقويض أركان الخير الذي تنعم به مملكة جلالة الملك البريطاني (وبلا عناء يذكر، نلاحظ في الحال أننا هنا إزاء رواية مهدت، بنحو أو آخر، لروايات جيمس بوند، علما أن الاتحاد السوفييتي أو أحد صنائعه الآسيويين حل مكان الفرنسيين، فلم تعد فرنسا إمبراطورية الشر، بل الاتحاد السوفييتي).

وفي الروايات الأدبية الكلاسيكية التي ركزت في تلك الحقبة من الزمن، على سرد قصص النشاطات المخابراتية، نعثر على نبرة مشابهة في تفاؤلها بعظمة إنجازات الجواسيس، البريطانيين طبعا. فرواية رود كبلينغ المنشورة في العام 1901 باسم «قصة كيم» كانت خليطا جمع بين جواسيس بادن باول الهواة، المطالَبين بأن يكونوا دائما وأبدا كشافة يقظين (Be prepared) وبين الرومانسية التي اتصفت بها، وقتذاك، تصورات البريطانيين عن الهند. فبنحو مبهم، لكنه حاضر في أذهان معاصري تلك الحقبة من الزمن، عكست هذه الرومانسية أيضا الصراع الملحمي مع روسيا على شمال الهند. علما أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن الدب الروسي تحركه، بنحو ما، فرنسا المعروفة بخبثها والمشهورة بخطرها على الإمبراطورية البريطانية. على صعيد آخر، كان كيم، الفتى اليتيم المهيأ بطبيعته وذكائه لممارسة الجاسوسية وللتحايل على كبار السن من الآسيويين الهنود المتخلفين ثقافيا مقارنة به، رمزا يشير إلى انتصار الهيمنة البريطانية على الهند[11]. وكما هي الحال في القصص الملحمية، جرى هنا أيضا توظيف الشر لإبراز عظمة الخير والبطولة.

بيد أن الأحوال انقلبت رأسا على عقب في المنظور السياسي العالمي. فالصراعات الاستعمارية بين البريطانيين والفرنسيين سُويت في العام 1904.

وبعد بضع سنين من هذا التاريخ نجح أصحاب الشأن في تسوية الخلافات مع روسيا أيضا. وهكذا، غيرت الروايات الأدبية بؤرة اهتمامها، فصارت تهتم بإنتاج الفزع من غزو ألمانيا البلاد على حين غرة. من هنا لا غرو أن تتمتع رواية أرسكين تشايلدرز (Erskine Childers) الموسومة «لغز كثبان الرمال» (The Riddle of the Sands) بشعبية هائلة، وتحقق نجاحا باهرا في العام 1903. وتدخل هذه الرواية في عداد أدب التجسس، فهي تزعم أن اثنين من الموظفين البريطانيين، نجحا (زعما) في الكشف عن خطة هجوم ألماني مفاجئ ينفذه جنود ألمان يمخرون من سواحل بحر الشمال باتجاه بريطانيا مستخدمين سفنا لنقل البضائع للتمويه على حقيقة مقاصدهم. وتواصل الرواية مزاعمها فتقول مؤكدة أن الجواسيس الألمان قد حددوا المناطق المناسبة لعملية الإنزال وأن الجاسوس الشهير Herr Dollmann كان من ضمنهم. وسرعان ما كلف قائد الأسطول الملكي لورد زيلبور الموظفين العاملين لديه بضرورة اختبار ما إذا كانت عملية إنزال من هذا القبيل أمرا ممكن التحقق أصلا. وفي بادئ الأمر، أكدت له مخابرات الأسطول أن هذه العملية لن يكتب لها النجاح قط. وعلى رغم هذا التأكيد الصريح، آثرت مخابرات القوات العسكرية إرسال «نفر من الخبراء» إلى الساحل الألماني لاستجلاء حقيقة الأمر. بيد أن هؤلاء أيضا توصلوا إلى نتيجة مفادها أن عملية الإنزال هذه محاولة ستكون فاشلة بكل تأكيد. وعلى ما يبدو، لم يلحظ الخبراء البريطانيون أن الأسطول الألماني فكر قبل بضع سنوات في تنفيذ عملية الإنزال هذه فعلا، لكنه أهملها باعتبار أنها محاولة لن يكتب لها النجاح أبدا[12]. بيد أن براهين من هذا القبيل لا تجدي نفعا في إرشاد المهووسين بالجاسوسية إلى أن فزعهم لا أساس ماديا له وأنه من وحي الخيال فقط. فقد استمر الخيال يصنع بلا انقطاع غزوات جديدة وخططا سرية. وكيفما اتفق، ففي العام 1904، رفضت اللجنة المسماة «لجنة الدفاع عن الإمبراطورية» (Committee of Imperial Defence) - أي اللجنة التي هي بمنزلة هيئة الأركان العليا في الإمبراطورية البريطانية - الخطط الرامية إلى ربط الجزيرة البريطانية ببقية أراضي القارة الأوروبية من خلال نفق يمر من تحت

القنال الإنجليزي. فهذه اللجنة ساورها الخوف من أن يسيطر جواسيس ألمان على الشطر البريطاني من فتحة النفق لتمكين الجنود الألمان من الانتشار في الأراضي البريطانية. وأشارت اللجنة إلى أن الجواسيس الألمان سينتهزون هذه الفرصة ليتسللوا بهيئة عمال أجراء يريدون كسب قوتهم في لندن. إن الصحيح في هذه القصة هو فقط أن بريطانيا آوت كثيرا من الأجانب العاملين في مجال المهن الحرفية والخدمية. ولا غرو في أن هذه المزاعم تفسر لنا سبب إنشاء هذا النفق، في وقت متأخر جدا، في مايو 1994.

وللوقوف على خلفية هذه المخاوف، لا يجوز لنا الاكتفاء بتسليط الضوء على العلاقة الغثة التي سادت في تلك الحقبة من الزمن بين الأسطولين الألماني والبريطاني فقط، بل يتعين علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار السجال العام الذي دار في بريطانيا في سياق الخطط الرامية إلى إصلاح حال القوات المسلحة، ولتعزيز الكفاءة، أو الجدارة الوطنية (national efficiency)، أي لتعزيز القدرة التنافسية، والوصول بها إلى مستوى يسمح للاقتصاد البريطاني بمنازلة اقتصاديات الدولتين الصاعدتين: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وبناء على الاهتمام العريض الذي حظيت به برامج الإصلاحات العسكرية في صفوف الرأي العام، طالبت الرابطة المسماة National Service League التي كان عدد أعضائها قد بلغ، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، أكثر من 220 ألف شخص بين عضو ومؤيد، بضرورة اعتماد بريطانيا قواعد التجنيد الإلزامي. ولا غرو أن القصص المثيرة كانت تستهوي الصحف الجماهيرية الفتية التي باتت تصل إلى كل المدن والقصبات البريطانية تقريبا - والأسكتلندية أيضا إلى حد ما - بفضل شبكة القطارات السريعة المنطلقة يوميا من لندن. وكان إمبراطور الصحافة Lord Nothcliffe يرى أن المواطن البريطاني العادي يتلهف لقراءة «الأقاصيص المتحيزة، المثيرة للبغضاء». على صعيد آخر، ووفق ما أكده إمبراطور الصحافة نفسه، كان تبني النزعات الشوفينية يشجع على تصريف الجريدة، وتحقيق أرباح سخية منها. وهكذا، درج أصحاب الصحف على تكليف محررين ماهرين بكتابة قصص تثير الفزع بين المواطنين وتوحي لهم بأن الأعداء على وشك غزو بريطانيا.

وكانت الصحف تنشر هذه القصص الملفقة باعتبارها حلقات تقدم للقراء يوميا. وعلى خلفية هذه الوقائع، لا عجب إذن أن تحتدم المنافسة بين هؤلاء الكتاب على اختلاق أكثر الأقاصيص تشويقا ومكرا. وكان E. Phillips Oppenheim واحدا من أشهر هؤلاء المؤلفين، فهو زعم، في إحدى قصصه المختلقة، أنه «اكتشف» خطة سرية تهدف إلى تمكين الإمبراطور الألماني - الذي هو حفيد الإمبراطورة فيكتوريا من جهة الأم - من أن يتخذ من لندن عاصمة ينشر منها مستقبلا سلطانه على العالم. وسرح الخيال بهذا الكاتب، فراح يزعم أن 290 ألفا من الشبان الألمان المدربين تدريبا جيدا على فنون القتال تسللوا إلى داخل الوطن فعلا. ومضى قائلا إن المسؤولين باتوا حيارى، لا يعرفون كيفية مواجهة الخطر الداهم، وذلك لأن بريطانيا لا تمتلك جهاز مخابرات مكين يستطيع فرض سيطرته على لندن في المقام الأول، والحد من «دخول حثالة الأجانب طلبا للجوء»[13].

حقا بوسع المرء أن يغض الطرف عن هؤلاء الكَتَبَة، باعتبار أن ما حرروه كان من سخافات الموضوعات التي دأبت الصحافة الجماهيرية على نشرها وقتذاك. بيد أن الأمر اللافت للنظر هو أن هذه الجرائد كانت تجد صدى واسعا، وتحقق أرباحا طائلة من الموضوعات التي دأبت على نشرها. أضف إلى هذا أن دوريات أدبية وسياسية رصينة تبنت هذه المزاعم، وراحت تذيعها على الجماهير المذعورة أصلا. لا بل تبناها بعض نواب الشعب أيضا، فراحوا يرددونها من تحت قبة البرلمان لتعزيز وجهة نظرهم بشأن الخطر المحدق بالبلاد. فعلى سبيل المثال زعم اللورد روبرتس - رئيس National Service League - أن 80 ألف ألماني تسللوا إلى داخل المملكة المتحدة، وأن الأغلبية العظمى منهم هم جنود يتقنون فنون القتال. «إنهم يعملون في كثير من الفنادق الواقعة في محيط بعض أهم محطات القطار، من هنا، لو نجحت القوات الألمانية في غزو هذه البلاد، فإنها ستحظى بمساندة لم يحظ بها أي جيش آخر في بلاد أجنبية»[14].

وعلى وقع هذه المزاعم رأت الحكومة نفسها مجبرة على اتخاذ موقف من هذه الأخبار، علما أن R. B. Haldane شغل منصب وزير الحربية في

الحكومة البريطانية وكان مشهورا بتعاطفه مع ألمانيا وبترجمته مؤلفات شوبنهور إلى الإنجليزية. ومهما كانت الحال، ففي مارس 1909، أسس R. B. Haldane لجنة فرعية تتبع اللجنة المسماة «لجنة الدفاع عن الإمبراطورية» (Committee of Imperial Defence)، مكلفة بالنظر في عمليات التجسس التي تتعرض لها بريطانيا. وتكونت هذه اللجنة، التي كان R. B. Haldane هو رئيسها الأعلى، من وزير الأسطول البحري ووزير الداخلية، ورئيس البريد الملكي ورئيس شرطة لندن ومن بعض وزراء الدولة وكبار العسكريين. وتوصلت هذه اللجنة إلى حقيقة مفادها أن عمليات التجسس التي يزعم البعض أن ألمانيا تنفذها في الأراضي البريطانية ذاع خبرها في العامين الأخيرين، أي منذ الحملة التي شنتها الصحافة الجماهيرية بنحو منتظم. وتأسيسا على ما توصلت إليه اللجنة، أشار R. B. Haldane على الحاضرين بضرورة تركيز الأنظار على المخاطر الآتية من الفوضويين الذين صدموا العالم من خلال ما نفذوه من عمليات اغتيال أودت بحياة ملوك ورؤساء دول ووزراء كثيرين (أي نفذوا عمليات إرهابية تشبه العمليات التي شهدتها أوروبا الغربية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين). بيد أن القلق ظل يساور وزارة البحرية البريطانية من أن ينفذ الألمان خططا ترمي إلى استخدام المفرقعات لنسف أحواض السفن ومستودعات الذخيرة البريطانية. لكن كما تبين للجميع لاحقا، لم تكن لدى الإمبراطورية الألمانية في ذلك الزمن شبكات تجسسية تعمل في الجزر البريطانية، فالإمبراطورية الألمانية كانت تركز منظورها على ألَدّ أعدائها في ميادين القتال: على فرنسا وروسيا، في المقام الأول[15]. تجدر الإشارة هنا إلى أن حفنة المخبرين الهواة الذين عملوا في بريطانيا لمصلحة قيادة الأسطول الألماني، حُيّدت حالما اندلعت العمليات الحربية في العام 1914.

وفيما كان الحديث عن خطر آت من ألمانيا عبثا لا طائل منه وثرثرة لا سند يدعمها، كان السجال في صفوف الجهات الرسمية قوي التداعيات ووافر التأثير. فقد أسفر التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة الفرعية في العام 1909 عن تأسيس «مكتب الخدمة السرية» (Secret Service Bureau)، أي تأسيس المكتب الذي سينبثق عنه، من ناحية، جهاز المخابرات العسكرية الداخلية،

المكلف بمكافحة الجاسوسية MI-5 ومن ناحية أخرى، الجهاز المسمى «جهاز المخابرات العسكرية الخارجية» (Secret Intelligence Service - SIS)، والذي سيسمى لاحقا MI-6 (المخابرات العسكرية قسم 6). وكان هذا الجهاز هو الأساس الذي سينشأ عنه جهاز مخابرات المملكة المتحدة العامل حاليا، أعني جهاز مخابرات عموم الإمبراطورية البريطانية.

وتولى الرائد فيرنون كيل رئاسة مكافحة الجاسوسية، علما أن هذا الضابط كان يتحدر من أسرة بولندية نبيلة. وأكمل كيل دراسته العسكرية في أكاديمية ساندهورست، وبعدما تخرج مترجما للغتين الألمانية والفرنسية، انتقل في العام 1898 إلى موسكو لتعلم الروسية. وانكب، من ثم، على تعلم الصينية. وأعار كيل جل اهتمامه أولا لألمانيا، ومن ثم للحرب الروسية - اليابانية العائدة إلى العام 1905. وشكل كيل في مطلع الحرب العالمية الأولى (1914) فريقا ضم ثلاثة ضباط ورجل قانون وسبعة موظفين مختصين في مسائل معينة. وبعد برهة من الزمن، ازداد عدد العاملين في صفوف هذا الفريق بنحو ملحوظ. وبقدر تعلق الأمر بتاريخ قيادة جهاز مكافحة الجاسوسية (MI-5)، وبصفته وزير داخلية بلاده وقتذاك، وعضو الحزب الليبرالي (قبل أن يتحول إلى حزب المحافظين)، أشار ونستون تشرتشل على كيل بضرورة استحداث ملف لكل أجنبي مشبوه يقيم في بريطانيا وللمواطنين الألمان بنحو مخصوص. كما خول تشرتشل جهاز المخابرات وجهاز مكافحة الجاسوسية على وجه التحديد، حق فتح الرسائل البريدية بلا قيد أو شرط.

وفي أغسطس من العام 1909 آلت قيادة جهاز المخابرات الخارجية (Secret Intelligence Service - SIS) إلى كابتن البحرية سير [لاحقا] مانسفيلد سميث كومينغ (Sir Mansfield Smith-Cumming)، علما أنه كان يسمى Cumming فقط، وأن الحرف الذي يبدأ به اسمه (C) كان قد غدا مختصرا أسطوريا، وبات، منذ ذلك الحين، يشير إلى رؤساء جهاز المخابرات الخارجية[16]. وفي سياق مطاردته لقراصنة في مضيق ملقة(*) أصيب كومينغ،

(*) أي في الممر المائي الواقع بين جزيرتي ماليزيا وسومطرة الإندونيسية. [المترجم].

في العام 1886 بمرض مزمن أجبره على التقاعد عن العمل قبل بلوغه السن القانونية. بيد أن هواياته الكثيرة بددت الملل بكل تأكيد. فهو كان يتقن الفرنسية ومتمكنا من فن الرسم والتصوير الفوتوغرافي ويهتم بالمسائل المتعلقة بالطاقة الكهربائية. أضف إلى هذا أن زوجته ورثت ثروة معتبرة، ومن ثم فإنهما كانا في وضع مالي ممتاز. ولأنه كان يتضايق كثيرا من تواضع مساحة مكاتب العاملين الإداريين في الجهاز العسكري، فقد استأجر من ماله الخاص شقة فارهة تقع بجوار محطة فيكتوريا للقطارات، أي بجوار محطة كانت تقع وقتذاك في أحد أحياء لندن الراقية. وكان يستخدم هذه الشقة تارة لأغراضه الخاصة، وتارة أخرى مكتبا رسميا مزودا بآلة طابعة وخزنة حديدية مأمونة. وانطلاقا من هذه الشقة/ المكتب شرع كومينغ في إنشاء شبكة تضم ضباطا متقاعدين، مكلفين بالتجسس على بلدان العالم المختلفة متظاهرين بأنهم سياح ليس إلا. وفي العام 1913 أنشأ في مدينة روتردام [الهولندية] أول محطة تتجسس، رسميا، في العالم الخارجي.

وفي 18 يناير 1910 قدمت هذه المحطة أول تقاريرها. وتناول هذا التقرير جهود الألمان لتطوير وبناء سفن حربية وغواصات مقاتلة. وضبطت الشرطة الألمانية، في العام نفسه، عنصرين من عناصر المخابرات البريطانية متلبسين بالجرم المشهود؛ وهكذا أدانتهما إحدى المحاكم في مدينة لايبزغ بتهمة التجسس على ألمانيا. وحاولت السلطات البريطانية تلافي التورط في فضيحة سياسية جديدة، فآثرت التنصل منهما وشجب الإثم الذي ارتكباه - أي جرى تنفيذ أسلوب سيكون من الآن فصاعدا منهجا معتادا في أجهزة الاستخبارات. فمَن يُضْبَط في العالم الخارجي متلبسا بنشاط تجسسي لا يجوز له أن يتوقع أن الحكومة البريطانية ستقف إلى جانبه في محنته. وللتدليل على سهولة التجسس على ألمانيا ولإثبات أن جمع المعلومات السرية نزهة لا أكثر عبر كومينغ القنال الإنجليزي بنفسه، ودخل ألمانيا في العديد من المرات، على رغم أن لغته الألمانية كانت ركيكة فعلا. وتجدر الإشارة إلى أنه ارتبط بصداقة حميمة مع كارل هاهن، التربوي المتحدر من أصول ألمانية يهودية، والذي أسس على ضفاف بحيرة كونستانس مدرسة Salem الخاصة

المشتملة على أقسام داخلية، والتي تعمل حتى الآن. بيد أن مشروع كارل هاهن الأكثر شهرة هو إنشاؤه في أسكتلندا، خلال ثلاثينيات القرن العشرين، مدرسة داخلية اسمها Gordonstoun، علما أنه كان قد حصل على دعم قدمته له أرملة كومينغ. كما تجدر الإشارة إلى أن زوج الملكة إليزابيث الأمير فيليب وابنهما الأمير تشارلز تربيا في هذه المدرسة الخاصة.

كتمان الأسرار لإحباط عمليات التجسس

في العام 1910 طبقت إحدى المحاكم البريطانية، ولأول مرة في التاريخ البريطاني، قانون مكافحة الجاسوسية، المشرّع في العام 1889 (Official Secret Act)، علما أن هذا القانون كان أول قانون يشرّع لحماية أسرار الدولة البريطانية وأنه لايزال - حتى اليوم - معتمدا في القضاء البريطاني. ودارت هذه القضية حول اتهام ملازم اسمه زيغفريد هَلْم بإعداد رسوم وصور عن ميناء بورتسموث الحربي. وأبلغت عنه Miss Wodehouse، السيدة التي كانت تصرفاتها تذكرنا بتصرفات الممثلة مارغريت روترفورد، المعروفة باسم «الآنسة ماربل» (Miss Marple)، في روايات أغاثا كريستي. وعلّق المؤرخ كريستوفر أندرو على هذه المحاكمة بكثير من السخرية، إذ وصفها بأنها بدت كأنها كانت تجسيدا حيا لمشهد من المشاهد المتداولة في مجلة بانش (Punsh) الهزلية الهجائية[17]. والملاحظ أن القضاة تساهلوا مع المتهم ففرضوا عليه عقوبة خفيفة إلى حد ما؛ وذلك لأنهم اعتقدوا أن المتهم الماثل أمامهم هو ألماني معتوه بعض الشيء، مستدلين على ذلك بالدفتر الذي دأب على أن يرسم على صفحاته كل ما يقع عليه - فهو رسم حتى أثاث الغرفة التي استأجرها في أحد الفنادق البسيطة ومقدار المسافة الفاصلة بالضبط بين خزانة الملابس وسرير النوم. ومع هذا أخذ البريطانيون الخطر الألماني مأخذ الجد، ورأوا أنفسهم، في العام 1911، مجبرين على إجراء تعديلات على قانون حماية أسرار الدولة. فمنذ ذلك الوقت صار المتهم الأجنبي هو المطالب بتفنيد التهمة الموجهة إليه وإثبات براءته؛ أي إن البينة لم تعد على مَنْ ادعى، بل أضحت على مَنْ اتُّهِم. وهكذا فإن الأجنبي الذي يقترب

من الآليات والمنشآت العسكرية بات، وليس الادعاء العام، مطالبا بتقديم البينة التي تشهد على أنه لم يكن يضمر شرا حينما تجول في هذه المنطقة أو تلك[18].

وحينما نمعن النظر في الترتيبات التي طبقتها فرنسا وقتذاك يتبين لنا بجلاء عمق التعقيدات والإشكاليات التي تنشأ حينما يسعى أصحاب الشأن، من ناحية، إلى صياغة مواد قانونية لموضوعات مختلفة من قبيل كتمان الأسرار والجاسوسية والخيانة، ومن ناحية أخرى إلى أن تكون هذه المواد واضحة وقابلة للتطبيق في المحاكمات الجنائية[19]. ففي الزمن السابق لاندلاع الثورة الفرنسية (أي قبل العام 1789)، كان إجراء اتصال سري مع أمراء أجانب يدخل في عداد جريمة العَيْب في «الذات الملكية» (lése-majesté)، علما أنه ما كان واضحا ماهية المعلومات المحظور الإدلاء بها في مثل هذه الاتصالات. إبان الثورة أعاد أصحاب الشأن النظر في الموضوع، فأعادوا صياغة القانون بدقة أكثر، وصار يسري على العسكريين فقط، وبات يشير، بصريح العبارة، إلى أن كشف تفاصيل الأوامر العسكرية أو كلمة السر المتفق عليها في عملية عسكرية معينة تعتبر خيانة للوطن. وعلى ما يبدو كان هذا القانون يطبق في أزمنة الحروب فقط. وبعدما ازدادت العقوبات شدة خلال حقبة الإرهاب التي مرت بها فرنسا بعد الثورة جرى العمل ثانية بالقوانين الجنائية النابليونية العائدة إلى العام 1810 (Code pénal). وعلى خلفية هذا التطور صارت عقوبة الإعدام تنفذ فقط فيمن يتواطأ مع دولة أجنبية أو يحرض على خوض حرب أو عمليات قتالية ضد فرنسا (المادة 76). بيد أن التجسس في أزمنة السلم ظل موضوعا غير محدد بنحو دقيق، وظل يسري على موظفي الدولة والعسكريين فقط.

عند أخذ هذه الحقائق والتطورات في الاعتبار يدرك المرء بيسر حقيقة الملابسات العجيبة الغريبة التي سادت في أثناء محاكمة ألفريد دريفوس، لاسيما أنه لم يُتَّهم بأكثر من أنه زود الألمان (زعما) بمجموعة وثائق سرية. وكما بين أحد الخبراء في المسائل القانونية، في معرض حديثه في البرلمان الفرنسي عن مشروع القانون العائد إلى العام 1886، لم يكن لدى السلطات

الفرنسية تعريف دقيق لماهية أسرار الدولة. فما الأسرار، يا ترى، التي تُطالب القوانين بحمايتها؟ ومن الطرف المسؤول عن تحديد فحوى هذه القوانين؟ إضافة إلى ذلك لم تكن هناك تشريعات تعاقب تسريب معلومات من هذا القبيل إلى الصحافة، أو إلى الأشخاص أو المؤسسات، وذلك لأن هؤلاء جميعا ليسوا أجانب أو دولا معادية البتة. كما لم يُشَر في هذه القوانين إلى التقصير في أداء الواجب عند التعامل مع معلومات ووثائق من هذا القبيل.

وحتى العام 1914، وعلى خلفية تصاعد نشاطات الاستخبارات العسكرية الأجنبية، جرب أصحاب الشأن العديد من المحاولات لإعادة النظر في القوانين المعمول بها وقتذاك، ولصياغتها بالدقة المناسبة. بيد أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى تعثر هذه الجهود وشلها إلى حد ما. من هنا فقد تحتّم على المسؤولين أن ينتظروا حتى العام 1939. ففي هذا العام، ولأول مرة في التاريخ، أمست التشريعات القانونية، وحدها، صاحبة الحق في تحديد خصائص المعلومات التي تعتبر من أسرار الدولة (secret de la défense nationale). وأدرجت القوانين هنا أربعة ضروب لهذه الأسرار: (1) معلومات سرية تتعلق بالمسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية وبالمصانع ذات الأهمية العسكرية على وجه التحديد. (2) مواقع وأشياء وصور ووثائق تشير إلى معلومات سرية. (3) معلومات ذات أهمية بالنسبة إلى أمن البلاد والدفاع عنها، لم تنشرها الحكومة. (4) معلومات تتعلق بمكافحة الجاسوسية وذات أهمية بالنسبة إلى تكريس كتمان أسرار الدولة المشار إليها في الفقرات السابقة. وليس المرء في حاجة إلى فطنة فوق العادة للاهتداء إلى حالات لا تنطبق عليها هذه التعريفات أو لا يمكن التعامل معها في ضوء القوانين المشرعة أو بناء على الثغرات الموجودة في القوانين المعمول بها. وغني عن البيان أن حالات من هذا القبيل تظل بمنأى عن العقاب، على رغم أنها تُعرِّض الأمن القومي للخطر. أي بعبارة مختصرة لقد تعيَّن على المشرِّع الفرنسي أن يقر، على رغم ما بذل من جهود كثيرة، بأن الجاسوسية، لا بل حتى مكافحة الجاسوسية، هي من جملة الموضوعات التي من الصعوبة بمكان إخضاعها للقوانين بالدقة المطلوبة والشمولية المنشودة.

بيد أن الحقيقة التي أقر بها المشرع الفرنسي تسري على حالات أخرى، وربما بنحو أكثر شدة. لقد أضحت هذه الحقيقة مشكلة أساسية سواء بالنسبة إلى هيكل أجهزة المخابرات، أو بالنسبة إلى عمل هذه الأجهزة بنحو يراعي منطوق القوانين الوطنية أو القانون الدولي. وبكل موضوعية، وبلا مغالاة، نستطيع القول بلا مواربة: إن الطريق التي أفضت إلى معتقل غوانتانامو، والتي أسفرت عما شهده هذا المعتقل من تصرفات تفتقر إلى الشرعية في تعاملها مع «المقاتلين الأعداء»، الذين استهدفتهم «الحرب على الإرهاب» (التي أعلنها جورج بوش الابن في العام 2001)، حُدِّدت معالمها في وقت مبكر في القرن التاسع عشر. بيد أننا نفضل الاكتفاء بهذه الملاحظة هنا، لأننا سنعود إلى هذه المسألة في سياق آخر[20].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الصدمة التي عانتها فرنسا على خلفية قضية دريفوس لم تسفر في بادئ الأمر عن تشريع قوانين جديدة، بل أدت إلى إعادة هيكلة أجهزة المخابرات ومكافحة الجاسوسية بنحو جذري. فقد فُكِّكت شعبة الإحصاء التابعة للأركان العامة بنحو تام. وفي مايو 1899 أضحت مكافحة الجاسوسية من اختصاص وزارة الداخلية بالكامل. إذ بات وزير الداخلية، منذ ذلك الحين، «هو وحده المسؤول عن الأمن العام، وعن المسائل المتعلقة بمكافحة الجاسوسية وحماية الحدود الدولية والسواحل الوطنية والمنشآت العسكرية، ومنشآت الأسطول الحربي أيضا»[21]. وكان التنفيذ الفعلي لهذه المهمة من اختصاص الوحدات الخاصة العاملة في جهاز الشرطة والموزعة على 300 إقليم (Sureté)، ويشار هنا إلى أن هذه الوحدات الخاصة كانت قد رأت في مكافحة الجاسوسية مهمة من بين مهمات أخرى كثيرة. وجرى تعيين «مراقب عام» لهذه المهمة. وهكذا، ولأول مرة، يجري تداول مصطلح «مراقبة التطورات في كل التراب الوطني» (surveillance du territoire)، هذا المصطلح الذي سيطلق لاحقا على جهاز الأمن الداخلي.

وبما أن هذا التوزيع للعمل لم يشف الغليل بالنحو المطلوب، أسس وزير الداخلية، وقتذاك، ووزير الحربية لاحقا، أعني جورج كليمانصو، منظمة خاصة في جهاز الشرطة مهمتها جمع الأدلة الثبوتية وتقديمها لسلطات

القضاء، وذلك لتكريس شرعية مكافحة الجاسوسية. وسرعان ما هيمنت هذه «الفرق المتحركة» على الساحة بقدر تعلق الأمر بالمسائل الأمنية. وفي الوقت ذاته نجح المكتب الثاني (Deuxième Bureau) التابع لهيئة الأركان العامة في التعاون مع هذه الفرق بنحو وثيق. وتحسنت شروط هذا التعاون؛ وذلك لأن العديد من الجنود السابقين انتقلوا للخدمة في صفوف الوحدات الخاصة التابعة لجهاز الشرطة. على صعيد آخر سمح لوزير الحربية، في يونيو 1913، بتأسيس قسم «لمكافحة عمليات التجسس الأجنبية» يتبع وزارة الحربية. وعلى وقع هذا الإجراء استعادت القوات المسلحة شيئا من الصلاحيات التي تمتعت بها سابقا[22].

الثورة في مجال الاتصالات

وفيما كان الهيكل التنظيمي الجديد لأجهزة الاستخبارات ومشروع دمج هذه الأجهزة بالجهاز العسكري والحكومي يتكامل بخطى متئدة، قبل العام 1914، انطوت الثورة التي اندلعت في عالم الاتصالات، وقتذاك، على فرص جديدة بالكامل بالنسبة إلى النشاط الاستخباراتي. وبقدر تعلق الأمر بهذه النشاطات تجلت تداعيات هذه الثورة من خلال التلغراف من ناحية، والهاتف من ناحية ثانية، ومن خلال الاتصالات اللاسلكية التي تستخدم الموجات الكهرومغناطيسية.

وخلافا للتلغراف العامل عبر مسافات بعيدة تستخدم البرقية (التلغرافية) (elektrische Telegraphie) حروفا تُتَرَجَم إلى نبضات كهربائية قصيرة وطويلة تتخللها وقفات مختلفة المدة. وطوّر الأمريكي صمويل مورس (1791 - 1872)، الابتكارات التقنية التي كانت موجودة قبل ظهوره في الساحة، فاستحدث الكود الذي أُطلق عليه أبجدية مورس، القادر على نقل نصوص كاملة من مكان إلى آخر بوساطة سلك كهربائي. وبعدما اكتُشِفت الطاقة الكهربائية في القرن الثامن عشر، انقضت مدة طويلة إلى أن استطاع الخبراء استحداث نبضات كهربائية ذات قوة ثابتة وكافية وتصلح لأن ترسل من خلال أسلاك معدنية. وفي العام 1850 اختبر أصحاب الشأن إمكانية مد

الأسلاك من تحت مياه القنال الإنجليزي. وفي العام 1858 جرى لأول مرة ربط جزيرة نيوفاوندلاند [الكندية] بأيرلندا من خلال كابل يمر من تحت الماء. بيد أن النجاح الأكبر تحقق في العام 1866؛ ففي ذلك العام جرى ربط القارتين الأمريكية والأوروبية بوسيلة اتصال مستقرة فعلا وصالحة للاستخدام دائما تقريبا. وفي وقت لاحق صار بالإمكان تبادل الإشارات بين الآلات الكاتبة المبْرِقة (teleprinter)(*).

في بادئ الأمر جرى استخدام هذا الابتكار الجديد من قبل التجار وسماسرة البورصات في المقام الأول، وذلك لأن مهنتهم تفرض عليهم معرفة التغيرات التي تطرأ على الأسعار بأسرع وقت ممكن. ولم يدم الأمر طويلا حتى باتت الجيوش، أيضا، تستخدم هذه التكنولوجيا الجديدة. وكان قائد جيوش الولايات الشمالية خلال الحرب الأهلية [والرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة] الجنرال يوليسيس غرانت واحدا من أوائل العسكريين الذين استخدموا التلغراف واسطة اتصال بين القيادة العليا والقوات المقاتلة في الجبهات المختلفة. وتأسيسا على استخدام التلغراف والسكك الحديد والغواصات في الحرب الأهلية الأمريكية، لا عجب أن تدخل هذه الحرب التاريخ بصفتها حرب التقنيات المتقدمة. بيد أن استخدام الأسلاك الكهربائية لنقل نصوص معينة من خلال التلغراف لم يكن تقنية ممكنة الاستعمال في جبهات القتال المتحركة أو المتنقلة، بل فقط في الاتصالات بين القيادات الميدانية المقيمة في مقرات ثابتة، والقيادات السياسية والعسكرية، أو المسؤولين العسكريين الذين يشرفون على الإمدادات العسكرية من مكاتبهم الدائمة. فمد الكابلات وتوفير الطاقة الكهربائية كانا أمرين تشوبهما إشكاليات وصعوبات كثيرة، لا بل كادا يكونان مستحيلي التحقق في أغلب الأحيان.

ومن خلال السلك الكهربائي أتيحت للعالم فرصة أخرى لنقل المعلومات: الهاتف. فبمساعدة ميكروفون يحوِّل اللغة إلى نبضات كهربائية، ومكبر صوت

(*) أي من خلال ما صار يُعرف بجهاز إرسال التلكس. [المترجم].

يحول النبضات الكهربائية إلى لغة، نجح الإنسان في العام 1876، لأول مرة في تاريخ البشرية، في إجراء مكالمة هاتفية بين شخصين بوساطة جهاز الهاتف. وسرعان ما استعانت القوات المسلحة بهذه التقنية أيضا. بيد أن المعضلات الحقيقية ظلت تخيم على سبل الاتصال من خلال البرقية، أي ظلت تخيم على التلغراف العامل بالأسلاك الكهربائية. فهذه الأسلاك ومحطات الاستقبال لم يكن بالإمكان تفكيكها ونقلها من مكان إلى آخر بالسرعة المطلوبة، وبالنحو الذي يضمن الانتفاع بها في إدارة الحروب والمعارك العسكرية. أضف إلى هذا أن العدو كان قادرا على قطع سبل الاتصال بيسر أو على اختراق قنوات نقل المعلومات والتنصت على المحاورات سرا.

إن التقنية الكهربائية الثالثة، أعني الاتصالات اللاسلكية العاملة بالموجات الكهرومغناطيسية، هي التي نجحت في أن تكون وسيلة عسكرية تصلح للاستخدام الدائم. فبعدما اهتدى الفيزيائي الاسكتلندي جيمس ماكس إلى الموجات الكهرومغناطيسية نجح معاصره الألماني هاينرش هيرتز في العام 1888 في نقل معلومات مختلفة من خلال التقنية «اللاسلكية». على صعيد آخر مضى الفيزيائي الروسي ألكسندر بوبوف والإيطالي جويلمو ماركوني قدما في تجاربهما، فنجحا في إجراء اتصالات لاسلكية عبر مسافات شاسعة. وفيما استثمر ماركوني اكتشافه في مجالات تجارية بحتة، آثر بوبوف العمل في مشاريع سرية تخدم الأسطول الحربي. من هنا لا غرو أن يصبح ماركوني رائد الاتصالات اللاسلكية التجارية في كل أنحاء الإمبراطورية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس، وأن يكتشف الآخر، أعني بابوف، في سياق تجاربه في مجال الموجات الكهربائية أن الأبنية والقطع المعدنية الكبيرة، أي من قبيل البواخر، تعكس الموجات الكهرومغناطيسية. وغني عن البيان أن هذا الاكتشاف جعل بابوف يفكر في تكنولوجيا الرادار، تلك التكنولوجيا التي ستكون الوسيلة الأساسية في تحديد موقع المنشآت وكل الهياكل المعدنية القادرة على عكس الموجات الكهرومغناطيسية. بيد أن المرء اهتدى في وقت متأخر نسبيا، في الحرب العالمية الثانية، إلى ما للرادار من أهمية عسكرية عظيمة.

ونستنتج من العرض السابق أن الخبراء بحثوا في وقت مبكر، في تسعينيات القرن التاسع عشر، في تكنولوجيا الاتصالات عبر مسافات شاسعة من غير الحاجة إلى استخدام الكابلات، أي لاسلكيا، وأنهم انتبهوا إلى حاجة السفن لهذه التكنولوجيا حينما تجوب البحار والمحيطات. ولا نشط أبدا إذا قلنا إنهم انتبهوا أيضا إلى أن الأساطيل الحربية في حاجة أكبر إلى استخدام هذه التكنولوجيا. فبفضل هذه التكنولوجيا صار في وسع الأساطيل تسلم وإرسال المعلومات من كل مكان في المعمورة، وتوجيهها إلى جبهات القتال المختلفة، تنفيذا لأوامر تأتيها من قيادة تقيم في مكان ثابت. وهكذا لم يعد هناك سبب لأن يتعرض قادة الأساطيل لما تعرض له الأدميرال البريطاني نيلسون وهو يطارد الأسطول الفرنسي، أعني لم يعد هناك سبب لتكرار لعبة ضرير يطارد أعمى(*).

إن الاستخدامات المحتملة لسبل الاتصالات هذه ولآثارها الثورية في الاقتصاد والمجتمع من السعة بحيث لا مجال هنا للحديث عن أهميتها بالنحو الذي تستحقه. ويمكننا أن نقول بشيء من الاختصار إن هذه السبل منحت السياسة والقوات المسلحة فرصا جديدة كلية. فقد صار في المستطاع اعتماد تسلسل بيروقراطي محكم الأداء، كما صار في الإمكان توجيه الأوامر والمعلومات إلى الدوائر الحكومية المختلفة في فترات زمنية متقاربة. وغني عن البيان أن هذه الاتصالات المباشرة والسريعة كرست فاعلية التدرج الإداري، وعززت من ثم فرص السلطات الأعلى في فرض تصوراتها على المراتب الأدنى. من ناحية أخرى، وبقدر تعلق الأمر بخوض حرب معينة، لم تعد القيادة العليا، القيادات المركزية، تحدد للقائد الميداني الأهداف الكبرى فقط الواجب عليه تنفيذها، بل صار في وسعها، أيضا، إصدار أوامر تكتيكية تتعلق بتحريك الوحدات المقاتلة أثناء المعركة. ومن هذه التجديدات تطور الأسلوب المتبع حاليا في إدارة العمليات القتالية المحدودة أو الصغرى (micro-management).

(*) راجع التفاصيل في السطور الأخيرة من الفصل الثالث. [المترجم].

بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هنا هو أن ثمة عائقين وقفا في وجه تنفيذ الأوامر السياسية والعسكرية. فأولا، تطورت تقنيات الاتصالات الحديثة عبر حقب زمنية طويلة. ومعنى هذه الحقيقة أن التقنيات الحديثة لم تفلح في إلغاء أساليب الاتصالات القديمة، بنحو كلي وبصفة نهائية، إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالملاحظ أن التقنيات القديمة والابتكارات الجديدة ظلت مستخدمة جنبا إلى جنب وعلى مدى عقود كثيرة من الزمن. وكما هو معروف كان هذا الوضع شائعا في مجال النقل أيضا، ففي الحرب العالمية الثانية كانت العادة قد جرت على استخدام الخيول بنحو مكثف، على رغم وجود شاحنات وسيارات تعمل بمحركات بات البنزين وقودها منذ أمد طويل نسبيا. وثانيا، أسفرت سبل الاتصالات السريعة والمباشرة مع الوحدات المنخرطة في العمليات القتالية الميدانية (أو مع الأساطيل المقاتلة في البحار والمحيطات) في كثير من الحالات عن مناكفات وتوترات شديدة بين القيادة المركزية والقادة الميدانيين. ويمكن، عموما، تدوين تاريخ سائر الحروب التي نشبت منذ استخدام التقنية اللاسلكية في الاتصالات العسكرية، انطلاقا من هذا المنظور. وفي الواقع فإن هذا هو ما حصل فعلا في تدوين تاريخ كثير من المعارك الفرعية. وكما أشار، بنحو لا لبس فيه، القائد الاستراتيجي الكبير كارل فون كلاوسفتس فإن ثمة Friktion [أي إن ظروفا وأحداثا غير متوقعة قد تكره القائد العسكري على التخلي عن التمسك الدقيق بالخطة التي اتُّفق عليها مع القيادة المركزية مسبقا]. ولا نشط أبدا إذا قلنا إن جميع القادة العسكريين والحكومات أيضا الذين لم يأخذوا مقولة كلاوسفتس مأخذ الجد، وتمسكوا بتنفيذ الخطط المتفق عليها بأي ثمن كان، تجرعوا الأمرّين وقاسوا مرارة هزائم مروعة.

على صعيد آخر أسفرت ثورة الاتصالات في الحقب المتأخرة من القرن التاسع عشر عن أوضاع جديدة بالكامل، بقدر تعلق الأمر بالاستخبارات وأنشطتها. فلأول مرة أضحى بالإمكان جمع المعلومات بنحو سريع ومن كل أنحاء المعمورة، وتحليل هذه المعلومات وتقديمها إلى القائد العسكري أو صانع القرار السياسي، كتقرير شامل عن الوضع الحالي، كمعلومات

استخباراتية متكاملة (finished intelligence). كما أضحى ممكنا أن تشارك أعداد كبيرة من مخبرين، موزعين على مناطق مختلفة جغرافيا، في مشروع واحد قائم بحد ذاته. في المقابل أضحى بالإمكان إرسال التقارير أو التقييمات الاستخباراتية إلى أطراف كثيرة موزعة على مناطق متباينة جغرافيا. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن تنفيذ هذه النشاطات كان يفترض التوفر على مؤسسة حكومية مركزية، قادرة على إدارة وتنسيق هذه المعلومات بالكفاءة المنشودة وبالسرعة المطلوبة. وغني عن البيان أن موضع الضعف في هذه الفرص العظيمة يكمن، في الواقع، في أهمية وحساسية المعلومات والبيانات، وفي كثرة الأفراد المنخرطين في إدارة وتنسيق هذه المعلومات والبيانات. فنقاط الضعف هذه لا تسهل خيانة الأمانة والوطن فقط، بل تحفز عليها بكل تأكيد. وعلى خلفية هذه الحقيقة لا غرو أن تزداد الحاجة إلى أجهزة مكافحة الجاسوسية بشكل كبير جدا.

ولكن دعنا نعد ثانية إلى استخدام القوات المسلحة للتقنيات الجديدة في مجال الاتصالات [اللاسلكية]. فعلى غرار الأسطول الحربي الروسي فتح الأسطول الحربي البريطاني أيضا صدره لسبل الاتصالات الجديدة؛ علما أن هذا الأسطول كان وقتذاك أكبر أسطول على مستوى العالم أجمع. ففي خلال بضع سنوات استطاع ماركوني أن يطور هذه التقنيات الجديدة إلى مستويات حفزت قيادة الأسطول الحربي البريطاني إلى أن توعز في العام 1900 إلى كل السفن البريطانية بأن تستخدم الاتصالات اللاسلكية مبدئيا على أدنى تقدير. وفي بادئ الأمر اقتنت هذه القيادة 50 جهازا للاتصالات اللاسلكية. ونُصب 42 جهازا منها في السفن الحربية، وثمانية أجهزة في مناطق ساحلية مختلفة. وكان مدى هذه الأجهزة يصل إلى نحو 90 كيلومترا. لكن، وبعد مرور بضع سنوات، استطاع أصحاب الشأن أن يتصلوا بسفينة تبعد عنهم نحو 3 آلاف كيلومتر (فتبعا لطول الموجات، تعكس الطبقات المختلفة لغلاف الأرض الجوي الموجات الكهرومغناطيسية. وفي ضوء هذه الحقيقة انتفت الحاجة إلى أن تكون أجهزة إرسال وتسلم المعلومات في مجال الرؤية). ومن خلال تغيير طول الموجات وأنساقها يصبح بالإمكان إرسال إشارات

متعـددة وإلى أجهـزة تسـلم مختلفـة، في وقـت واحـد. وهكـذا فخـلال بضـع سـنوات أتاحـت التقنيـة اللاسـلكية لأدمـيرال البحـر فرصـة الاتصـال بـكل سـفنه الحربيـة. ومعنـى هـذا أن الأسـطول البحـري البريطـاني صـار قـادرا عـلى حمايـة الإمبراطوريـة وممراتهـا البحريـة بكفـاءة أعـلى.

واسـتثمرت بريطانيـا أمـوالا ضخمـة في تقنيـات الاتصـالات الجديـدة، وذلـك بغيـة تمكـين الاقتصـاد والدوائـر السياسـة في الإمبراطوريـة البريطانيـة العالميـة مـن الانتفـاع، عمليـا، مـن التقنيـات الجديـدة. مـن هنـا لا غـرو أن تبلـغ حصـة بريطانيـا في السـنوات الأخـيرة مـن القـرن التاسـع عـشر 60 في المائـة مـن مجمـل الكابـلات العاملـة تحـت بحـار ومحيطـات العـالم. وبمـا أن كثـيرا مـما تبقـى مـن هـذه الكابـلات كان يمـر عـبر مناطـق تخضـع لسـلطان بريطانيـا، لـذا يمكـن القـول إن بريطانيـا كانـت عمليـا تتحكـم في مجمـل سـوق الكابـلات. وعـلى الصعيـد نفسـه أخـذت العلاقـات السياسـية القديمـة وكثـير مـن الجـزر والقواعـد النائيـة تـؤدي دورا جديـدا يختلـف في كثـير مـن الوجـوه عـن الـدور الـذي أدتـه في السـابق. ويجمـل بنا الإشـارة هنـا إلى أن بريطانيـا تولـت، حتـى العـام 1870، مـد كابـل تلغـراف يربطهـا بالهنـد، أهـم مسـتعمرة بريطانيـة فيـما وراء البحـار، عـبر البرتغـال (البـلاد التـي كانـت أقـدم وأوثـق حليـف بحـري لبريطانيـا في أوروبـا) وعـبر مضيـق جبـل طـارق (الـذي بـات جـزءا مـن بريطانيـا منـذ العـام 1713)، مـرورا بمالطـة (المسـتعمرة البريطانيـة منـذ العـام 1800) ومـصر (المملكـة التـي اسـتعمرها البريطانيـون في وقـت متأخـر نسـبيا، في العـام 1882). والملاحـظ أن ملكيـة هـذه الكابـلات لم تكـن تعـود إلى الحكومـة البريطانيـة، بـل كانـت تعـود إلى شركات خاصـة واتحـادات تضـم شركات مختلفـة. ولكـن وفي حـالات اسـتثنائية تحددهـا الحكومـة البريطانيـة بنفسـها كان يحـق للدولـة البريطانيـة أن تحكـم قبضتهـا عـلى هـذه الكابـلات. وكان معـاصر ثاقـب البصـيرة قـد علّـق وقتـذاك عـلى هـذه الحقائـق، فقـال إن هـذه الكابـلات تفوقـت عـلى الأسـطول الحـربي مـن حيـث الفـرص الكثـيرة التـي قدمتهـا لتمكـين البريطانيـين مـن إحـكام سـيطرتهم عـلى العـالم. فمـن خـلال هـذه الكابـلات لم يعـد المـرء قـادرا عـلى التحكـم في الأخبـار المتداولـة في الصحافـة الدوليـة فقـط، بـل بـات قـادرا أيضـا عـلى عقـد صفقـات تجاريـة عالميـة الأبعـاد[23].

من هنا لا عجب أن تحاول الدول الأخرى تقليص السبق الذي أحرزه البريطانيون في هذا المضمار. فقد جرى ربط كثير من المراكز الاقتصادية وعواصم دول مختلفة بعضها ببعض من خلال شبكات كابلات مختلفة؛ فالقوى العظمى الأخرى أبت أن تكون تابعة لبريطانيا. وبما أن الإمبراطورية الألمانية تخلفت عن الإمبراطوريات الأخرى في مجال التوسع الإمبريالي، وباتت ترى أن الواجب يفرض عليها أن تلحق بركاب الإمبراطوريات الأخرى، وأن تمتلك مستعمرات وأسطولا قادرا على أن يمخر البحار والمحيطات المختلفة، لذا شرعت هي الأخرى أيضا في مد كابلات خاصة بها تربطها بمستعمراتها. من ناحية أخرى امتلكت ألمانيا، عشية الحرب العالمية الأولى، أفضل شبكة كابلات في العالم قاطبة من حيث مستواها التكنولوجي، علما أن ألمانيا كانت الرائد الحقيقي في تكنولوجيا الكابلات الصالحة للاستخدام من قبل أطراف مختلفة وفي وقت واحد؛ فبفضل التكنولوجيا الألمانية صار في مقدور العديد من الأفراد نقل معلوماتهم في آن واحد. بيد أن ألمانيا لم تفلح في مجاراة بريطانيا في مسألة المسافة العظيمة التي غطتها شبكة الكابلات البريطانية العاملة تحت مياه البحار. فطول الكابلات البحرية البريطانية كان يزيد على 200 ألف كيلومتر.

أجهزة المخابرات في حقبة الحرب العالمية الأولى

وبحلول العام 1914 كان لدى كل السفن الحربية التابعة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وروسيا وألمانيا أجهزة للبث اللاسلكي. بيد أن مدى هذه الأجهزة لم يكن يزيد على 2000 كيلومتر في أكثر الحالات. من هنا تعيَّنت الاستعانة بمحطات مراحل (Relaisstationen) لبث النبضات اللاسلكية إلى مسافات أبعد. وزاد عدد هذه المحطات فأمست تشكل شبكة عالمية على غرار المحطات التي كانت تزود البواخر بما تحتاج إليه من فحم لتشغيل محركاتها (coaling stations)، وهكذا غدت هذه المحطات والكابلات الضرورية للاتصالات التلغرافية والهاتفية من جملة الهياكل التحتية التي لا يمكن الاستغناء عنها أبدا، إذا كان المرء عازما

على بلوغ جدارة عالية في إدارة شؤون إمبراطورية لها ممتلكات فيما وراء البحار[24]. وأصاب المراقبون كَبِدَ الحقيقة حينما تحدثوا في هذا السياق عن «اتصالات استراتيجية». وكيفما كانت الحال فحتى شبكة كابلات الإمبراطورية البريطانية باشرت عملها في وقت متأخر نسبيا، بين العامين 1915 و1916 لأول مرة. وتنطبق هذه الحقيقة على دول أخرى أيضا. فبعض الدول ظلت متخلفة بنحو بيّن في هذا المضمار. ونستنتج من هذا كله أن الأساطيل التي كانت تمخر أعالي البحار في حقبة الحرب العالمية الأولى لم تكن مزودة بأنظمة اتصالات متقدمة.

بيد أن الحقيقة الواجبة الإشارة إليها هي أن الاتصالات التلغرافية أدت، بالنسبة إلى الأساطيل التي تمخر أعالي البحار، دورا مهما جدا، كما تبين لنا من خلال المطاردات التي نفذها الطراد الألماني أمدن (Emden)[25]، فذلك الطراد نجح في الأشهر الأولى من اندلاع العمليات الحربية في إغراق 23 سفينة تجارية وسفينتين حربيتين في مياه المحيط الهندي. وغني عن البيان أن القضاء على هذه السفن شكّل خسارة فادحة للبريطانيين. ويشار هنا إلى أن قبطان الطراد الألماني أمر طاقمه، في 9 نوفمبر 1914، بإغراق طراده في شعاب مرجانية، من ناحية للحيلولة دون تمكين العدو من استخدامه، ومن ناحية أخرى للمحافظة على سلامة طاقم الطراد. علما أن الخسارة - التي تكبدها البريطانيون على يد الطراد أمدن - كانت قد سبقتها خسائر أخرى تكبدها البريطانيون بالقرب من الساحل التشيلي. ففي الأول من نوفمبر، تعرض البريطانيون في معركة بحرية خاضوها ضد الأسطول الألماني بالقرب من الميناء التشيلي كورنوك إلى أشنع هزيمة يتعرضون لها منذ المعركة البحرية التي خاضوها ضد الأمريكيين في العام 1812. فالسفن الألمانية التي عزمت على التزود بالفحم من الدولة المحايدة تشيلي اشتبكت على حين غرة مع سفن الأسطول البريطاني في معركة بحرية أسفرت عن خسارة البريطانيين 1400 ملاح. كما لقي حتفه في هذه المعركة الأدميرال البريطاني كريستوفر كرادوك. أما بالنسبة إلى الألمان فإن خسائرهم في هذه المعركة لا تذكر مقارنة بالخسائر التي تكبدها البريطانيون.

وسببت هذه الهزيمة النكراء صدمة قوية للرأي العام البريطاني. من هنا أراد وزير الأسطول البحري ونستون تشرتشل تحقيق نصر ما بأسرع وقت ممكن، وذلك للحيلولة دون خسارة البريطانيين معنوياتهم. وهكذا اتخذت القيادة البريطانية قرارا يقضي بضرورة التعرض للطراد الألماني أمدن ومنعه من مواصلة حربه التجارية. بيد أن هذا الطراد لم يكن في مستطاع البريطانيين العثور عليه بيسر، فهو اختفى عن أنظارهم كلية. فقائد هذا الطراد الأدميرال كارل فون مولر نجح، حينا من الزمن، في المناورة والإفلات من قبضة السفينة الحربية البريطانية هامبشير المتفوقة على الطراد الألماني من حيث الحجم. وفيما كان البريطانيون يحاولون الإمساك بالطراد الألماني في المحيط الهندي كان الطراد يتنصت على اللاسلكي البريطاني ويفك شفرته. ومن ثم أغرق الطراد الألماني عددا من السفن التجارية البريطانية التي كانت محملة بالفحم والقصدير، وسفينتين لنقل الجنود، تاركا الركاب يغادرون السفن بأمان. وكان فون مولر يعلم جيدا أن لدى كثير من السفن التجارية محطات للبث اللاسلكي، وأن الواجب يقتضي منه أن يحول دون نجاح البريطانيين في استخدام هذه المحطات، بيد أن إحدى هذه السفن نجحت فعلا في إرسال برقية لاسلكية إلى لندن - عبر محطة استقبال في سيلان [سريلانكا الحالية] ومحطات موزعة على مناطق أخرى - تشير إلى مكان وجود الطراد الألماني أمدن. وإذا كان الطراد الألماني قد اضطر إلى التوقف عن مقاتلة الأسطول البريطاني بعد مرور نحو شهرين من اكتشاف مسرح عملياته، فما ذلك إلا لأن قبطانه كان قد فطن إلى المخاطر الكامنة في استخدام جهاز اللاسلكي في تلك الظروف. وهكذا كثيرا ما خاب أمل مخابرات البحرية البريطانية في متابعة اتجاه الطراد الألماني أمدن، على رغم أن جهاز المخابرات البريطاني كان يعلم علم اليقين مواقع الهجمات التي شنها الطراد الألماني على السفن التجارية. ونفذ الأدميرال الألماني أروع إنجازاته حينما نجح في الهجوم من البحر على مخازن البترول البريطانية في مدينة مدراس - ذلك الهجوم الذي أصاب البريطانيين في الصميم على خلفية استبدال البحرية الملكية البريطانية البترول بالفحم منذ العام 1910.

وفيما أحجم الطراد أمدن كلية عن إرسال إشارات لاسلكية نجح طاقمه في تسلم الإشارات المرسلة من السفن الحربية البريطانية وفي تحديد مواقعها ومعرفة ماهية المهمات المطلوب منها إنجازها. وغني عن البيان أن تقنية تلك الحقبة من الزمن كانت لاتزال غير قادرة على تحديد المواقع المرسلة منها الإشارات اللاسلكية بنحو دقيق (فتحديد مصدر الإشارة اللاسلكية صار ممكنا ابتداء من الحرب العالمية الثانية). وكيفما اتفق فقد نفذ فون مولر عملا كان من الأفضل له ولملاحيه ألا ينفذه: فهو أَنْزَلَ فرقة في جزيرة صغيرة في المحيط الهندي(*)، اسمها Direction Island، مهمتها تدمير محطة البث والاستقبال اللاسلكي البريطانية الكائنة هناك. وكان هلموت فون موكه هو آمر هذه الفرقة المؤلفة من نحو 50 فردا. وكان هذا الآمر قد روى تفاصيل هذه المغامرة الجسورة في كتاب خصصه مؤلفه للحديث عن سيرة حياة فون موكه[26]. بيد أن الوحدة البريطانية المشرفة على المحطة تمكنت، في اللحظة المناسبة، من بث إشارة مفادها «النجدة، النجدة، فالأمدن موجود هنا». وهكذا لم تعد هناك أي فرصة لنجاة الفريق الألماني. إذ لقي نحو ثلث طاقم الأمدن حتفه هناك.

بيد أن جزءا مهما من الأعمال التي كان في الإمكان إنجازها بالوسائل الحربية الجديدة لم ينفذ في أعالي البحار، بل في مكاتب المخابرات البحرية. ففي تلك المكاتب بذل أصحاب الشأن قصارى جهودهم لقراءة الإشارات اللاسلكية التي يرسلها العدو بعدما ينتهي من تشفيرها. وحالف الحظ البريطانيين على وجه الخصوص. ففي الشهور الأولى وقعت في أيديهم ثلاث وثائق ألمانية أساسية: سجل وثائق التأمين المصرفي على التجارة الدولية، وسجل إشارات البحرية الإمبراطورية، وسجل الرحلات[27]. وتتخفى خلف هذه التسميات، العادية ظاهريا، أسرار مهمة جدا، تستخدمها المخابرات الألمانية والساهرون على أجهزة اللاسلكي لتشفير الرسائل الألمانية أو فك شفرات رسائل الأعداء. وكانت قيادة الأسطول الأسترالي قد استولت،

(*) في القطب الجنوبي على وجه التحديد. [المترجم].

من سفينة حربية ألمانية معطوبة، على الوثيقة الأولى. وعلى ما يبدو لم يلحظ الألمان حقيقة ما حدث إلا في وقت متأخر، في مارس 1916. وسرق الأسطول الروسي الوثيقة الثانية إما من سفينة حربية معطوبة، وإما من خلال عملية مخابراتية مدبرة[28]. ووفقا لما يقال فإن الوثيقة الثالثة كانت موجودة في صندوق معدني عازل للماء يعود إلى مدمرة ألمانية انتُشِلت من أعماق البحر.

ولا نشطّ إذا قلنا إن ونستون تشرتشل كان واحدا من سياسيين معدودين رأوا، وقتذاك، أن فك شفرات العدو من الأهمية بمكان، بحيث صار يتعين تخصيص عدد أكبر من الخبراء لفك شفرات كل البرقيات اللاسلكية، بما في ذلك البرقيات التي تقادم عهدها كثيرا ولم تعد ذات أهمية عسكرية. وكانت الفكرة من هذا الإجراء هي أن دراسة هذه البرقيات تتيح للمسؤولين «التسلل إلى طرائق التفكير الألماني»، كما قال في معرض حديثه عن التعليمات التي وجهها إلى قيادة الأسطول. وكانت المبادئ الأساسية الواجب على الضباط والخبراء العاملين في مجال فك الشفرات مراعاتها والالتزام بها تفرض عليهم المحافظة على الأسرار بأقصى درجات التكتم، وإتقان المهنة بأرقى شكل[29]. ومن بين العناصر العاملة في الأسطول تخصص القبطان وليام ريجنالد هول في المسائل الاستخباراتية. فبما أن أسبابا صحية مختلفة منعته من قيادة السفن الحربية، فقد تولى هول، في نوفمبر من العام 1914، قيادة جهاز المخابرات البحرية، وراح، هو ونفر معه، يمارسون أعمالهم من غرفة رقمها 40 (Room 40)(*) تقع في بناية قيادة البحرية التي كان مقرها في أحد أحياء لندن القديمة.

وتلفت هذه الدائرة الحكومية الانتباه لأكثر من سبب. ويكمن أحد الأسباب في تشكيلة موظفيها، فباستثناء جيمس ألفريد أرووينغ المتخصص في الفيزياء والهندسة لم يكن في هذا الفريق المتزايد عددا بسرعة كبيرة

(*) الغرفة 40 (Room 40) والمعروفة أيضا باسم (O. B. 40) وهي غرفة استخبارية متخصصة في فك الشفرات، أدت هذه الغرفة دوراً كبيراً في إدخال الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى من خلال فك برقية زيمرمان.

أي خبير متخصص في علوم الطبيعة أو الرياضيات. لقد آثر أصحاب الشأن اختيار خريجي مدرسة إيتون كولج العريقة، أو محامين أو فنانين أو كتاب وما سوى ذلك من وظائف تحظى بالاحترام والتبجيل. أي بعبارة مختصرة كان أصحاب الشأن يفضلون «رجالا خبروا العالم» ويتقنون اللغة الألمانية إن أمكن. ومن هذا كله يتبين بجلاء أن المعارف الرياضية والتقنية أو القدرات الأدبية، لم تكن ذات أهمية هنا. فالأمر المهم هو الجذور التي يتحدر منها الشخص المعني[30]. وتولت وظيفة السكرتارية زوجة شخص ناشط في الصيرفة الاستثمارية وكانت مولعة بتدخين السيجار.

وعلى رغم تواضع عدد العاملين في هذه الدائرة الحكومية، فإنها نجحت في تحقيق إنجازات معتبرة. ولعل من أهم هذه الإنجازات أن الأسطول الألماني لم يفلح من بعدُ في شن هجوم مباغت ذي بال، أعني على غرار الهجوم الذي تعرضت له بعض المدن الإنجليزية المطلة على الطرف الشرقي من الساحل البريطاني، حينما فتحت عليها السفن الحربية الألمانية نيرانها في ديسمبر من العام 1914، وذلك لأن البحرية الملكية البريطانية كانت قد ارتكبت أخطاء عظيمة خلال الجهود التي بذلتها للوقوف على مواقع سفن الأسطول الألماني. من هنا أخفق البريطانيون في معرفة نوايا الألمان وفي الإحاطة علما بهجومهم الجريء في الوقت المناسب، وخاب رجاؤهم بأن يلحقوا بالألمان هزيمة نكراء بفضل قواتهم المتفوقة عددا وعدة على السفن الألمانية المهاجمة. وهكذا وبعدما استكملت السفن الحربية الألمانية مهمتها اختفت في جنح الظلام من دون أن تعترضها سفن بريطانية. ومن حسن حظ قيادة البحرية البريطانية أن الرأي العام لم يقف، بنحو دقيق، على مدى إخفاق المسؤولين السياسيين والعسكريين في حماية التراب البريطاني.

ومنذ ذلك الحين أخذ المسؤولون يعلون كثيرا من شأن الأخبار والمعلومات التي يستخرجونها من فك شفرات البرقيات اللاسلكية. فبعد بضعة أسابيع، وحينما شرع الألمان بشن هجوم مماثل، نجحت الغرفة 40 في تنبيه الأسطول البريطاني مبكرا إلى النوايا الألمانية. وكانت إشارة التنبيه التي أرسلتها هذه الغرفة وبالا على الطراد الألماني المدرع. فهو قد غرق وأخذ معه إلى أعماق

البحر نحو 800 ملاح. بيد أن المصادفة شاءت أن يتعرض البريطانيون لإخفاق آخر، وألا يفلحوا في تحقيق النجاح الذي كان في وسعهم أن يحققوه لو كانوا أكثر جرأة. فلأن الأدميرال البريطاني ديفيد بيتي اعتقد أنه محاط بغواصات ألمانية، فقد آثر التخلي عن ملاحقة السفن الحربية الألمانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغرفة 40 [أي الاستخبارات البريطانية] كانت تعلم أن ثمة مسافة بعيدة تفصل بين سفن الأدميرال ديفيد بيتي والغواصات الألمانية - بيد أن هذه المعلومة المهمة لم تصل إلى بيتي في الوقت المناسب. ولا ريب في أن باستطاعتنا الوقوف بيسر على مدى خيبته بعد اطلاعه على حقيقة الأمر.

وبما أن ألمانيا كانت تشعر بأن عدد قواتها البحرية المرابطة في بحر الشمال لا يعوّل عليه كثيرا (فنسبة البحارة الألمان إلى البحارة البريطانيين كانت تبلغ 18 إلى 31(*)، فقد أراد الأسطول الألماني في ربيع العام 1916 الشروع في معركة مصيرية، وإغراء البريطانيين بالتوغل في مياه بعيدة جدا عن الموانئ البريطانية. وفي هذه المرة أيضا نجحت الغرفة 40 في تنبيه الأسطول البريطاني في الوقت المناسب إلى تحركات أسطول الأدميرال الألماني راينهارد شير. وهكذا، وفي الطرف الجنوبي من النرويج اشتبك الطرفان في معركة دخلت التاريخ باسم معركة يوتلاند. علما أن هذه المعركة كانت أكبر المعارك البحرية في الحرب العالمية الأولى. وعموما يمكن القول إن الإخفاق لم يتأتَ من سوء الأحوال الجوية والقصور الملحوظ في الوسائل التقنية فقط - فإضافة إلى ذلك كان هناك قصور واضح في التوفر على مقومات استطلاع الموقف من الجو، أي من خلال مناطيد تسبلين (Zeppeline) على سبيل المثال؛ ومعنى هذا أن مناحي القصور هذه أعاقت الطرفين من استخدام أسلحتهما الفتاكة بكامل قوتها. من ناحية أخرى كان قائد الأسطول البريطاني الأدميرال جون جليكو يعي جيدا أن هزيمته في هذه المعركة تترتب عليها نتائج كارثية لبريطانيا، أكثر سوءا مقارنة بالنتائج التي ستنشر ظلها على ألمانيا في حال هزيمتها، وذلك لأن ألمانيا هي، في المقام الأول، قوة برية وليست بحرية. وفي هذه

(*) أي إن كل 18 بحارا ألمانيا كان يقابلهم 31 بحارا بريطانيا. [المترجم].

المعركة أيضا لم يوظف أصحاب الشأن، بالنحو المطلوب، الفرص المتاحة لهم للتجسس على العدو بواسطة اللاسلكي. أضف إلى هذا أن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى العمليات الحربية إما وصلت جون جليكو في وقت متأخر، وإما أنها كانت غير واضحة إطلاقا. من ناحية أخرى ارتكبت هيئة أركان السلاح البحري البريطاني خطأ فادحا فعلا. فعلى رغم أنها كانت قد نجحت في فك شفرات البيانات الألمانية المشيرة إلى المسار الذي ستسلكه السفن الحربية الألمانية عند انسحابها من المعركة، فقد أحجمت هذه الهيئة عن موافاة جليكو بما لديها من معلومات. وكان جليكو قد علّق على هذه التطورات بعبارات جاء فيها «... إنه لمن الصعوبة بمكان فهم أسباب إخفاق هيئة الأركان البحرية بهذا النحو الفظيع، وليس ثمة مجال للشك في أن هذا الإخفاق حال دون قيام سفننا بالتعرض للأسطول [الألماني] عند الجزيرة المرجانية الواقعة أمام ساحل الدنمارك الغربي»[31].

الجواسيس في ميادين القتال

لما كان البريطانيون والفرنسيون قد نجحوا في الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا في سد حاجة قواتهم من الأسلحة والذخيرة والموارد الأولية والغذائية، فقد حسمت القوات البرية النتيجة التي آلت إليها الحرب العالمية الأولى. ومن الصعوبة بمكان التحقق من أهمية النشاطات الاستخباراتية كعامل ساعد هذه القوات البرية على الانتصار في نهاية المطاف. وكيفما اتفق فمن بين المعارك التي دارت رحاها خلال الحرب ضد روسيا تميزت معركة دخلت التاريخ باسم معركة تاننبرغ. ففي هذه المعركة نجح خبير ألماني متخصص في الشؤون الروسية، كان يعمل في فريق القائد العام للقوات الألمانية هندنبورغ، في فك شفرة برقيات روسية كانت مشفرة بلا جهد يذكر. وسرعان ما اعتمدت القوات الألمانية المعلومات الجديدة في خططها التعبوية وعملياتها القتالية. فمن خلال البرقيات الروسية نجحت القوات الألمانية في تحديد مواقع انتشار القوات الروسية بنحو دقيق، وفي معرفة تحركاتها، الأمر الذي سهل على

الألمان محاصرة جزء معتبر من الجيوش الروسية، وإجبار القوات المحاصرة على الاستسلام. إن «تاننبرغ كانت أول انتصار عسكري [في التاريخ] يتحقق بفضل فك شفرة برقيات لاسلكية»[32].

على صعيد آخر استعانت ألمانيا في هجومها على بلجيكا وشمال فرنسا بمعلومات وبيانات جُمعت على مدى سنوات كثيرة؛ وركزت هذه المعلومات والبيانات على خصائص الجيش الفرنسي وعلى تسليحه ونمط التفكير العسكري السائد في صفوف القوات الفرنسية. من هنا، وإلى حد ما، يمكن القول إن التخطيط الرائع الذي أنجزته هيئة الأركان الألمانية، والمساهمات المهمة التي قدمتها أجهزة المخابرات الألمانية أدت جميعها دورا لا يستهان به في وصول القوات الألمانية إلى أبواب باريس في غضون خمسة أسابيع لا غير. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المخابرات العسكرية الفرنسية (المكتب الثاني) أخبرت المسؤولين في ليلة 5 أغسطس من العام 1914 بأن الاستحكامات البلجيكية في وضع أقل ما يقال عنه إنه أكثر من الممتاز، وأنها، من ثم، قادرة على المقاومة لزمن طويل لاسيما أن الغزاة الألمان «هدهم التعب وانهارت روحهم المعنوية»[33]. ولا نشط أبدا إذا قلنا إن القيادة العسكرية الفرنسية، وربما القيادة السياسية أيضا، لم تأخذ في الاعتبار حقيقة التحولات التي نشأت عن خلفية استخدام المدافع الحديثة. فهم كانوا واثقين بأن الهجوم الألماني عبر بلجيكا مصيره الإخفاق، أو أنه سيستغرق ردحا طويلا من الزمن، وأن تنفيذ فرنسا هجوما إلى الشمال من الألزاس سيشكل ضربة قاضية بالنسبة إلى القوات الألمانية. على صعيد آخر، وقبل شروع القوات الألمانية بالهجوم على بلجيكا أولا ثم فرنسا، كان القائد العام الفرنسي الجنرال جوزيف جوفري يستهين بحجم القوات الألمانية، معتقدا أن عدد عناصرها لا يزيد على 300 ألف مقاتل. بيد أن الأهم من هذا التقدير الزائف هو إخفاق الفرنسيين كلية في تقدير حجم قوات الاحتياط التي استنفرتها ألمانيا بغية تعزيز قدراتها القتالية.

من ناحية أخرى اعتقد قائد القوات البريطانية المارشال سير جون فرنش أن في مستطاعه - كالعادة - نشر بعض وحدات سلاح الفرسان لاستطلاع ما هو جارٍ في ميادين القتال، والتجسس على ما لدى العدو من طاقات ومعنويات

قتالية. وغني عن البيان أنه كان من الأفضل للمارشال جون فرنش أن يتبع أسلوبا أكثر كفاءة في التجسس على العدو: مراقبته من الجو، حتى إن كان عدد الطائرات المتاحة له لم يكن يزيد على 68 طائرة بدائية. وسرعان ما لاحظ البريطانيون عجز مصانعهم عن إنتاج محركات الطائرات بالعدد الذي يسد حاجتهم. من هنا لا غرو أن تكون بريطانيا، في الأشهر الستة الأولى من الحرب، مجبرة كلية على الاستعانة بفرنسا لسد حاجتها إلى محركات الطائرات[34].

وحينما صُد الهجوم الألماني بعض الشيء، وأُجبر على التراجع بضع خطوات، نشأت عندئذ الخنادق، أي الاستحكامات الدفاعية الثابتة الممتدة من القنال الإنجليزي وحتى الحدود السويسرية، أي أخذ الجيشان المتباريان يتقاتلان، وهما عاجزان، حتى العام 1918، عن التقدم أو التراجع. وفي حرب الخنادق هذه كان من الأهمية بمكان التعرف، مسبقا، على نوايا العدو واستعداداته لشن هجوم مباغت. وبما أنه لم يكن هناك أمل كبير في معرفة الأوامر الصادرة من القيادات المختلفة في الوقت المناسب، فقد تركزت الجهود الاستخباراتية على مؤشرات عسكرية في المقام الأول، كان في مقدمتها انتشار القوات وإعادة انتشارها في جبهات القتال، وتوريد وتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية.

وكان في مستطاع المخبرين العاملين بالقرب من محطات القطار وفي محيط أرصفة شحن وتفريغ المواد العسكرية أن ينقلوا إلى المسؤولين ما يجمعون من معلومات عن هذه المسائل. وفي الحالات العامة كان هؤلاء المخبرون عناصر مدنية محلية. ومن حين إلى آخر كانوا مستَخدَمين يعملون في دوائر السكك الحديد، أو موظفين يشرفون على منشآت التموين. فبحكم مجال عملهم كان هؤلاء المستخدمون والموظفون قادرين على مراقبة تحركات القوات الألمانية من كثب، واستطلاع ما تبذله هذه القوات من جهود لتأمين سلامة إمداداتها. بيد أن المعضلة كانت تكمن، هنا، في تسليم هذا النوع من التقارير إلى المراكز الرئيسة المكلفة بجمعها وتنسيقها. وفي المقابل كان هناك احتمال أن يتسلل عملاء العدو ومخبروه إلى هذه المنشآت البالغة الأهمية. وكانت فرص هذا الاحتمال على التحقق كبيرة، لأنه حتى موظفو المخابرات الدائمون نادرا ما كانوا يحصلون على تدريبات متقنة ترشدهم إلى أصول المهنة. إضافة

إلى ذلك لم يكن ممكنا، في الحالات العادية، التحقق من مصداقية العناصر المحلية والأجنبية الراغبة طواعية في تأدية هذه النشاطات.

وكان البريطانيون والفرنسيون قد حققوا نجاحات معتبرة في هذا المضمار. ويكمن تفسير هذه الحقيقة في أن المواطنين البلجيكيين كانوا يعتبرون الألمان (لأسباب لا تحتاج إلى توضيح) غزاة استولوا على بلجيكا عنوة وأخضعوها لإرادتهم بقوة السلاح. ووفقا لما تقوله بعض المصادر فإن أكثر من ألفي بلجيكي كانوا قد دأبوا على التجسس على حركة القطارات، علما أن أهم طرق الإمدادات الألمانية كانت تخترق الأراضي البلجيكية. ونجحت ألمانيا، في وقت متأخر نسبيا، في العام 1916، بتفكيك خلية تجسس كبيرة الشأن. ففي فصل الخريف جرى القضاء على خلية كان يقودها شخص اسمه Brazil Frankignoul. وبعد إلقاء القبض على عشرة من عناصر هذه الخلية وإدانتهم بتهمة التجسس أُعدموا جميعا. ووفق ما تنقله بعض المصادر فإن الخلية المسماة La Dame Blanche كانت كبرى خلايا التخابر في بلجيكا. وأشرف على تشكيل هذه الخلية التي كانت منتشرة في عموم الأراضي البلجيكية مهندسان كهربائيان يتحدران من مدينة لوتيش [بالألمانية ولييج بالفرنسية]. وكما يقال، كان عدد أعضاء هذه الخلية قد بلغ 1200 فرد، وأن الألمان نجحوا في القبض على 45 فردا منهم فقط[35]. وفي المقال كان لدى الألمان في مدينة أنتويرب [البلجيكية] خلية تجسس تديرها إليزابيث شراغمولر (Elsbeth Schragmüller)، المشهورة بلقب «الآنسة الدكتورة». علما أن إليزابيث هي ابنة ضابط بروسي، وكانت أول امرأة تتخرج في جامعة فرايبورغ في العام 1913 بدرجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والقانونية. وكيفما كانت الحال، لقد عملت شراغمولر في مدينة ليل الفرنسية في خدمة المخابرات العسكرية الألمانية، وفي خدمة القسم IIIb على وجه التحديد. وكانت مكلفة بمتابعة بريد بلجيكا واستطلاع حقيقة الرسائل الآتية من هناك. في العام 1915 نقلت شراغمولر إلى مدينة أنتويرب لتتولى وظيفة مديرة وحدة التخابر العاملة من هناك. وتولت، بحكم وظيفتها الجديدة، تجنيد عديد من العملاء والعميلات، وكانت من بينهم عميلة ذاعت شهرتها، لكنها على خلفية عطائها المتواضع في

مجال التخابر لم تكن ذات أهمية تذكر: أعني عملية المخابرات الألمانية ماتا هاري[36]. على صعيد آخر ليس في وسعنا التحقق من صدقية المزاعم القائلة بأن الجواسيس المكلفين بمراقبة حركة القطارات وافوا الجهات المعنية بنحو 70 في المائة من مجموع أهم المعلومات التي حصلت عليها أجهزة المخابرات البريطانية من دول الجوار المحايدة، من هولندا بالدرجة الأولى. إننا هنا إزاء معلومة من الصعوبة بمكان اختبار مصداقيتها. بيد أن الأمر الذي لا يجوز أن يغرب عن بالنا هو أن هذه المعلومة مصدرها هو سير مانسفيلد كومينغ، مؤسس جهاز المخابرات الخارجية للمملكة المتحدة، المعروف اختصارا باسم MI-6، ومدير هذا الجهاز في تلك الحقبة من الزمن[37].

وكان استجواب أسرى الحروب والفارين من الخدمة العسكرية والاستيلاء على وثائق كانت موجودة في عهدة الجنود المقتولين، هو المصدر الثاني للمعلومات في ميادين القتال. ومن أجل الانتفاع بهذه المعلومات والوثائق بالنحو المناسب، كانت هناك حاجة ماسة إلى أفراد يتقنون لغات أجنبية. وانطبق الأمر نفسه على التَّنَصّت على هواتف القوى المعادية أيضا. علما أن الألمان كانوا أكثر من الآخرين استهانة بأهمية هذه الهواتف.

ولكن كيف تسد القوى المتحاربة حاجتها الكبيرة إلى أفراد يتقنون التخابر ولديهم المعارف الضرورية؟ بالنسبة إلى فرنسا لم يكن الأمر يشكل معضلة ذات بال؛ فبفضل الإقليمين [الناطقين بالألمانية] كان لدى فرنسا معين لا ينضب من أفراد يتقنون الألمانية بالنحو المطلوب. بيد أن الأمر لم يكن على هذا النحو قط لبريطانيا، أي إنه لم يكن بالنحو الذي يلبي حاجة بريطانيا بأي حال من الأحوال. وحتى التفاهم مع قوات الحليف الفرنسي كان أمرا شاقا جدا. من هنا كانت بريطانيا مُجبرة على البحث في الجامعات وفي صفوف الفنانين والكتاب ومؤرخي الفنون وخبراء الآثار وما شابه هذا وذاك من مثقفين، وذلك على أمل العثور هنا وهناك على أفراد يتقنون لغات أجنبية، ولديهم معلومات موثقة عن القارة الأوروبية. ومُنح هؤلاء الأفراد في الحال، في العام 1914، رتبا وبدلات عسكرية وألحقوا في الحال بفريق المخابرات (Intelligence Corps). وفيما كلف البعض من هؤلاء الأفراد بتنفيذ عمليات

استطلاع ومراقبة، جند البعض الآخر منهم باعتبارهم عملاء وعناصر اتصال. على صعيد آخر أسعدنا البعض منهم بروايات أدبية ضمنوها التجارب التي استقوها من سنوات الحرب. وربما كانت رواية الأديب الذي خدم في جهاز المخابرات الخارجية للمملكة المتحدة، المعروف اختصارا باسم MI-6، أعني رواية وليام سومرست موم الموسومة Ashenden: Or, the British Agent (أشندن، أو قصة عميل بريطاني)، المنشورة في العام 1928، أشهر هذا النوع من الروايات. فهي سرعان ما أصبحت قدوة قلدتها روايات كثيرة تناولت تجارب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى غراهام جرين وإيريك آمبلر وإيان فليمنغ وجون لو كاريه.

وعند الحديث عن مصادر المعلومات لا مندوحة للمرء، طبعا، عن الإشارة إلى مصدر كانت أهميته في تزايد مستمر، أعني فك شفرات البرقيات اللاسلكية التي زاد استخدامها بنحو سريع جدا خلال سنوات الحرب. بيد أن هذه الإشارة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا حقيقة أن الاتصالات التلغرافية كانت تسبب شيئا من الإرباك من حين إلى آخر. من هنا لا غرو أن نلحظ أن التلغراف أخفق، عند اندلاع العمليات الحربية، في تمكين الرئيس الأعلى لهيئات الأركان الألمانية المشتركة الفريق أول هيلموت فون مولتكه من أن يحصل من القيادة العسكرية الألمانية المرابطة في لوكسمبورغ على صورة دقيقة عن مواقع الجيوش الألمانية الزاحفة باتجاه العدو(*). وحينما أمر

(*) هو ابن أخي هيلموت فون مولتكه الذي قاد الجيوش البروسية إلى النصر في معركة سيدان في العام 1870 ضد فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية. وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى في 28 يوليو 1914، كان مولتكه (الصغير) رئيس أركان الجيش الألماني. وبإعلان ألمانيا الحرب على روسيا أولا، وبعد أيام قليلة من ذلك على فرنسا أيضا، صار لزاما عليه أن يطبق خطة شليفن المعتمدة منذ العام 1905 والتي توضح البرنامج الدقيق لغزو الدولتين في وقت واحد. لكن فون مولتكه لم يلتزم بالخطة التزاما دقيقا، إذ ألغى الهجوم على هولندا، كما لم يلتزم بتفصيلات أخرى مهمة. وعلى رغم أن الألمان هزموا الروس في معركة تاننبرغ في نهاية أغسطس 1914، فإنهم هزموا من قبل الفرنسيين في معركة المارن الأولى بعد أيام قليلة من انتصارهم على الروس، مما أدى إلى استقالة فون مولتكه من رئاسة الأركان بعد هذه المعركة بأيام قليلة.
وحمل المحللون العسكريون فون مولتكه مسؤولية الهزيمة أمام الفرنسيين في هذه المعركة، ولم ينجُ من المقارنة بعمه، حيث قالوا عنه إنه يشبهه بالاسم فقط لكنه ليس بنفس عبقريته وكفاءته. لكن هذه المقارنة فيها شيء من التجني، فهي تتجاهل اختلاف ظروف الحرب الفرنسية البروسية عن الحرب العالمية الأولى، حيث كان البروسيون يحاربون على جبهة واحدة في العام 1870، في حين كان الألمان يحاربون على جبهتين في وقت واحد العام 1914. وكان أعداؤهم يفوقونهم عددا. [المترجم].

بالانسحاب من جبهة المارن، فسر المكتب الثاني الفرنسي بعد يومين فقط من ذلك التاريخ الأوامر الصادرة بإعادة انتشار وحدات التلغراف على أنها أوامر يراد منها إجراء تغييرات كبيرة في جبهات القتال. على صعيد آخر نجح المكتب الثاني في متابعة «التسابق على احتلال ساحل القنال» من خلال تنصته على المراسلات اللاسلكية. ونجح، بعد برهة وجيزة، في فك مفتاح التشفير الألماني المسمى اختصارا UBCHI، وبات من ثم، وابتداء من منتصف نوفمبر 1914، يحصل على معلومات مهمة جدا. واستمر الوضع على هذا المنوال إلى أن ابتكر الألمان شفرة جديدة.

وفي سياق العمليات الحربية التالية استطاع الفرنسيون فك الشفرات الألمانية بدقة أكبر وبسرعة فائقة، وتمكنوا من نقل معلوماتهم إلى المسؤولين في الوقت المناسب. وبهذه النجاحات قدم الخبراء الفرنسيون المتخصصون في فك الشفرات خدمات جليلة لقيادتهم العسكرية ولإدارة العمليات الحربية. ولعل البرقية المسماة «برقية الانتصار» (radiotélégramme de la victoire) أشهر مثال يشار إليه في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه. فمن خلال هذه البرقية المشفرة العائدة إلى 1 يونيو 1918 توصل الفرنسيون إلى أن الألمان يهيئون أنفسهم لشن غارة بالقرب من كومبيين (Comiègne). وكان Georges Painvin، خبير التشفير الفرنسي، والأستاذ الجامعي الذي كان يدرس علوم الجيولوجيا في أشهر أكاديمية فرنسية، École des Mines، قد تمكن من فك شفرة هذه البرقية في الوقت المناسب، وساعد على أن تنتشر القوات الفرنسية في المكان والوقت الضروريين لإحباط الهجوم الألماني[38]. إن هذه التحولات كانت نذيرا يشير إلى أن هجوم الربيع على وشك التعرض لفشل فادح، وأن القوات الألمانية أمست قاب قوسين أو أدنى من مغادرة الأراضي الفرنسية.

وغني عن البيان أن شخصا على شاكلة Painvin لا يلبي إطلاقا التصورات الدارجة عن رجل المخابرات القادر على ترك بصماته على مسيرة التاريخ. وربما كان أوغوست شلوغا فون راستنفيلد (August Schluga von Rastenfeld)، أكثرا تجسيدا لهذه التصورات. فهذا الملازم الفار من الجيش المجري، والذي تخابر مع البروسيين في حرب العام 1866، كان من أهم

جواسيس ألمانيا في الحرب العالمية الأولى[39]. وخلال الحرب ضد فرنسا، بين العامين 1870 و1871، عمل هذا الضابط الفار جاسوسا لمصلحة بروسيا، علما أنه أدى، هنا أيضا، دورا متميز الأهمية. وتجلت أهميته بنحو واضح بفضل مذكرات رئيس قسم المخابرات (IIIb) الرائد فالتر نيكولاي والوثائق غير المنشورة العائدة للرائد فريدرش غيمب[40]. وكان شلوغا (Schluga) قد قضى عشرات السنين في باريس. وبصفته شخصا يمتهن الصحافة كان شلوغا ضيفا يشارك علية القوم في أفراحهم ومسراتهم. من هنا، فهناك احتمال كبير في أن يكون شلوغا قد جمع معلوماته من خلال اتصالاته بهذه المجالس، وتنصته على الحوارات التي كانت تدور فيها. وبفضل معارفه الممتازة في المسائل السياسية والموضوعات العسكرية اتسمت المعلومات التي جمعها هذا الجاسوس بمستوى تحليلي راق.

وحتى العام 1915 دأب شلوغا (Schluga) على أن يستقي معلوماته من عملاء فرنسيين كان يوجههم من جنيف، المدينة التي كانت وقتذاك مكان الإقامة المفضل للفارين الفرنسيين. بيد أن من حق المرء أن يسأل هنا عن كيفية نجاح عملاء شلوغا في عبور الحدود الفرنسية السويسرية من غير أن يتمكن المسؤولون الفرنسيون من القبض على أي منهم على أدنى تقدير، متلبسا بالجرم المشهود. إن هذه الأسئلة تثير لدينا الشكوك بأن شلوغا كان عميلا مزدوجا، تخابر مع الفرنسيين أيضا، وأن هؤلاء كانوا يزودونه، عن وعي، بتقارير تتحدث عن ضعف كفاءة القيادة الفرنسية وهزال أداء القوات الفرنسية. لقد كان المتوخى من هذه التقارير هو حفز الألمان على حشد مزيد من جيوشهم على الجبهة الشرقية، أي ضد روسيا، وذلك على أمل أن سحب بعض الفرق الألمانية من الجبهة الغربية سيعزز موقف الفرنسيين في هذه الجبهة[41]. بيد أنه يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن الباحثين لم يعثروا، حتى الآن، على دليل يرجح صدقية هذه التكهنات. علما أن شلوغا (Schluga) قد توفي في العام 1917.

وفي المنظور العام يحق للمرء أن يرى أن الحرب العالمية الأولى لم تشهد جواسيس أبطالا، تسري عليهم التصورات التقليدية التي نكنها للأبطال الذين

تمتعوا بأهمية تاريخية متميزة. فأهم نشاطات التخابر كانت منصبة على فك شفرات البرقيات اللاسلكية، وعلى تحليل تصرفات العدو، وعلى نشاطات أخرى لا مغامرة فيها ولا مفاجآت كبيرة، أعني نشاطات من قبيل استجواب أسرى الحرب والفارين من القتال. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن المحققين عامة، بمن في ذلك المحققون العاملون في خدمة الإمبراطورية الألمانية، حصلوا من الأسرى والفارين من الخدمة العسكرية على أكثر المعلومات المتعلقة بالجيوش المعادية، أعني معلومات تدور حول الموقع الدقيق الذي تنتشر فيه القوات المعادية، وماهية الخصائص العسكرية التي تتميز بها هذه القوات، ونوعية سلاحها ومستوى معنوياتها القتالية. وكيفما اتفق، فطوال سنوات الحرب، لم يظهر أي جاسوس واحد ذي بال يتخابر مع هيئات أركان هذا العدو أو ذاك. ونستدل من هذه الحقيقة على أن مكافحة التجسس كانت تؤدي واجباتها بمهنية عالية الجودة. من هنا يمكن القول إن الدوافع لخيانة الوطن لم يكن لها وجود في الحرب العالمية الأولى. إن بوادر هذه الخيانة رُصدت فيما بعد، في سياق الحرب العالمية الثانية، أو في الأزمنة التالية عليها. ففي زمن الحرب العالمية الأولى، والأزمنة السابقة عليها، كان العسكريون مشبعين بالمبادئ الوطنية وبالحرص على الذود عن حياض الوطن.

الدول المحايدة مسرح لعمليات التخابر

خلال الحرب العالمية الثانية حظيت الدول المحايدة بأهمية متميزة بالنسبة إلى نشاطات أجهزة المخابرات. ففي الجبهة الغربية كانت هناك سويسرا وإسبانيا وهولندا. أما في مسرح العمليات الحربية في الشرق فإن الدنمارك والسويد هما الدولتان المحايدتان اللتان حظيتا باهتمام مخابرات الدول المتحاربة. فعواصم هذه الدول وحدودها الدولية كانت مرتعا يصول ويجول فيه جواسيس كل الدول المتحاربة بعلم حكومات الدول المحايدة، وذلك لأن هذه الحكومات لم تكن تريد إعطاء الدول المتحاربة سببا يحفّزها على نشر جيوشها في أراضيها. على صعيد آخر، وكنتيجة جانبية حققت الدول المحايدة نفعا كبيرا من المتاجرة مع الدول المتحاربة، وآثرت أن تسمح

في عديد من المرات لقوات وسفن هذه الدول بأن تجتاز ترابها الوطني والممرات البحرية الخاضعة لسيادتها. وبهذا المعنى كان غضها الطرف عن عمليات التخابر ركنا واحدا من أركان سياسة تتظاهر بالمرونة، لكنها تنطوي على حياد انتهازي في الواقع. وتدخل في عداد هذه السياسة [الانتهازية] المساعدات المالية والمعدات الحربية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدولتين المتحالفتين بريطانيا وفرنسا Entente-Mächte، على رغم إصرارها حتى أبريل 1917 على انتهاج سياسة الحياد في تعاملها مع القوى المتحاربة.

بيد أن بريطانيا حاولت، بكل ما لديها من سبل - ومن خلال العمليات الاستخباراتية أيضا - حفز الولايات المتحدة على التخلي عن موقفها المحايد. بيد أن الموقف الأمريكي تغير كلية حينما نجح موظفون بريطانيون - يعملون في الغرفة 40 - في فك شفرة برقية ألمانية. فهذا النجاح شكل منعطفا مهما بالنسبة إلى سياسة الحياد الأمريكية. وهنا أيضا أدت سجلات التشفير الألمانية دورا كبير الأهمية. ففي أغسطس 1915 سلم ألكسندر شيك (Alexander Szek) - مهندس نمساوي متخصص بأجهزة التلغراف - الملحق العسكري البريطاني في هولندا (المحايدة) جزءا من سجل شفرات ألمانية. والجدير بالذكر أن ألكسندر شيك كان قد ولد في بريطانيا وتعلم في مدارسها، قبل أن يغادر إلى بلجيكا المحتلة من قبل الألمان. وعمل ألكسندر شيك في بلجيكا في مجال تصليح أجهزة التلغراف. وغني عن البيان أن مهنته هذه أتاحت له فرصة الاطلاع على وثائق ألمانية سرية. والأمر المثير للانتباه أن شيك اغتيل بعد ذلك مباشرة: إما من قبل الألمان وإما من قبل البريطانيين. فالطرفان كانت لديهما أسباب قوية للتخلص منه. لكن، وفي الوقت نفسه، سرقت أمتعة ديبلوماسي ألماني يقيم في بلاد فارس، وسلب منها سجل شفرات كان من الأهمية بمكان، بحيث أرسل إلى لندن في الحال. وهكذا، ومن خلال تحويل الأنظار صوب بلاد فارس طمس المسؤولون آثار العميل ألكسندر شيك.

وبعد توقف الكابل الألماني العابر أعماق البحار عن العمل غدا الاطلاع على البريد الديبلوماسي مسألة معقدة. فالبريطانيون كانوا قد استولوا عليه

منذ الحقبة الأولى من اندلاع الحرب العالمية الأولى. وهكذا تعين على الألمان أن يستخدموا في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة، المحايدة حتى الآن، الكابلات السويدية والأمريكية. وفي كلتا الحالتين جرى ثانية تشفير النصوص الألمانية المشفرة أصلا، أي تشفيرها بنحو مضاعف، وذلك للحيلولة دون اطلاع الدول المتحالفة ضد ألمانيا على أن السويد والولايات المتحدة الأمريكية تدعمان ألمانيا. بيد أن الكابل كان يمر عبر لندن، أي أن التنصت على البرقيات المرسلة من خلاله كان من مسلمات الأمور.

وفي 17 يناير 1917 تسلمت الغرفة 40 (Room 40) برقية أسفرت عن ضجة سياسية عالمية الأبعاد. فقبل وصول البرقية بيوم واحد، أي يوم 16 يناير، كان وزير الخارجية الألماني زيمرمان (Zimmermann) قد أبرق إلى سفيره في واشنطن بأن ألمانيا ستنتهج، ثانية، حرب الغواصات المطلقة من كل قيد، وأن المطلوب الآن هو بذل كل ما في المستطاع من أجل حفز الولايات المتحدة على أن تنأى بنفسها عن الحرب. ويواصل وزير الخارجية الألمانية حديثه فيقول في برقيته إلى سفير بلاده في واشنطن: وفي حال فشل هذه الأمنية فسنعرض على المكسيك الدخول معنا في تحالف، نتعهد بموجبه ببذل كل ما في مستطاعنا من أجل مساعدة المكسيك على استعادة أراضيها التي استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر. على صعيد آخر ترى ألمانيا أن في وسع الحكومتين الألمانية والمكسيكية إغراء الحكومة اليابانية بالمشاركة في حلف يضم هذه الدول الثلاث.

وفيما كان الخبراء مشغولين بفك شفرة النص الألماني رأى رئيس الاستخبارات البريطانية الأدميرال وليام ريجنالد هول (Admiral Hall) نفسه يواجه خيارا صعبا. فما هو السبيل القويم لاستخدام هذه البرقية للأغراض السياسية، من غير الاعتراف للولايات المتحدة الأمريكية والسويد بأن البريطانيين فكوا شفرات بريدهم الدبلوماسي وقرأوا مضمون هذا البريد، ومن غير إشعار الألمان بمدى كفاءة الخبراء البريطانيين في فك الشفرات الأجنبية والشفرات الألمانية بنحو مخصوص؟ وتريث الأدميرال هول أسبوعين، قبل أن يعرض البرقية على وزير الخارجية. وللتمويه على مصدر

البرقية التي فكك الخبراء البريطانيون شفرتها بالكامل الآن، طلب المسؤولون البريطانيون من سفير بلادهم لدى المكسيك أن يدبر نسخة من البرقية التي كانت قد أرسلت - عبر واشنطن - إلى السفير الألماني، أيضا، المقيم في العاصمة المكسيكية. ونجح المَقْلَب فعلا، ربما بمساعدة موظف كان يعمل في مكتب التلغراف بالعاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي. وتميزت هذه النسخة بأنها كانت مشفرة بواسطة المفتاح نفسه الذي سُرق في بلاد فارس، والذي كان الوسيلة الأكيدة لقراءة مضمون البرقية بالكامل.

ومن ثم زود المسؤولون البريطانيون الصحافة الأمريكية بنسخة من هذه البرقية. ونشرت الصحف الأمريكية مضمون هذه البرقية في الأول من مارس 1917. وكما هو متوقع أثارت هذه البرقية ضجة كبيرة في أوساط الرأي العام. علما أن الصحف الأمريكية كانت قد تكهنت بأن خبراء الاستخبارات الأمريكية هم الذين نجحوا في فك شفرة البرقية. وزعمت رواية أخرى أن البرقية كانت قد سرقت من حقيبة السفير الألماني Johann Heinrich Graf von Bernstorff في سياق رحلة قام بها إلى أوروبا سالكا الطريق البحري، فهو كان قد غادر الولايات المتحدة الأمريكية بعد قطع العلاقات الديبلوماسية على خلفية إطلاق ألمانيا حرب الغواصات من كل قيد. وتقبلت الجهات البريطانية هذه المزاعم بسعادة غامرة، وذلك لأن الاعتراف بحقيقة ما حدث كان أشد سوءا من حيث نتائجه السياسية.

ولكن هل يحق للمرء القول إن افتضاح مضمون برقية زيمرمان هو السبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى المشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا؟ لا، ليس في الإمكان تفسير انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب بهذا النحو المبسط على أدنى تقدير. فبعد قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا فكر الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون فعلا في دخول بلاده الحرب. بيد أن السجال حول برقية زيمرمان أظهر بوضوح أن الرأي العام الأمريكي لايزال يقاوم بقوة الانخراط في الحرب. فالكثير من «أنصار الحياد» زعموا أن هذه البرقية مزيفة وأنها من صنع أبواق الدعاية البريطانية المناصرة للحرب،

وطالبوا البريطانيين بأن يقدموا براهين موثقة تشير إلى أنهم قادرون فعلا على فك شفرة البرقيات الألمانية. بيد أن هذه التحفظات ذهبت أدراج الرياح، حينما أكد وزير الخارجية زيمرمان بنفسه، في الثالث من مارس صدقية مضمون البرقية. وكيفما كانت الحال، فبعد شهر من هذا التاريخ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ألمانيا.

عموما، ينظر البعض إلى برقية زيمرمان، والنتائج التي أسفرت عنها هذه البرقية على أنها أشهر مثال على ما للنشاط المخابراتي من تأثير في السياسة الدولية[42]. بيد أن هذا المثال كان مجرد مؤشر إلى كفاءة البريطانيين في فك شفرات البرقيات التلغرافية. فطوال عقود ظل المرء يجهل حقيقة أن البريطانيين استطاعوا، ليس خلال الحرب العالمية الثانية فقط، بل خلال الحرب العالمية الأولى أيضا، أن يحصلوا من البرقيات الألمانية على معلومات مهمة بخصوص خطوط الملاحة التي يمكن لسفن الإمدادات المتنقلة بين أمريكا الشمالية والجزر البريطانية استخدامها من غير أن تتعرض لهجمات الغواصات الألمانية. فابتداء من منتصف العام 1917 خسر البريطانيون 1 في المائة فقط من سفنهم المخصصة لنقل الإمدادات. علما أن خسائرهم في الفترة السابقة على هذا التاريخ كانت توحي بأن خطوط الإمدادات على وشك الانهيار بالكامل. ولكي يتصف عمل الفروع البريطانية المختلفة، الساهرة على فك الشفرات، بفاعلية أكبر وتنسيق أشد، استُحدث فريق جديد اسمه intelligence division (ID25). وتعزز عمل المخابرات البريطانية بعدما حصلوا على سجلات تشفير ألمانية، جرى الاستيلاء عليها من غواصات ألمانية ومن منطاد استطلاع ألماني منكوب. وعلى رغم أن خبراء التشفير البريطانيين أخفقوا في فك شفرات كثير من البرقيات، فإن النجاحات الباهرة التي حققوها في هذا المضمار خلال الحرب العالمية الأولى كانت قد عبدت طريقهم إلى التفوق وتحقيق النجاح المشهود فيما يخص فك الشفرات خلال الحرب العالمية الثانية.

إن برقية زيمرمان كانت دليلا واحدا من بين أدلة كثيرة برهنت على أن ألمانيا كانت قد جهدت منذ زمن طويل على إشعال أوار الحرب

بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمكسـيك[43]. لا بـل إن بعـض الألمـان مـن أصحـاب الأحـلام الورديـة والخيـال الجامـح اعتقـدوا أنهـم قـادرون عـلى أن يؤسسـوا مسـتعمرة ألمانيـة في المناطـق الواقعـة إلى الجنـوب مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وسـاد في صفـوف الجيـوش الألمانيـة، بنحـو مخصـوص، ميـل قـوي إلى الاسـتهانة بقـوة الولايـات المتحـدة والتقليـل مـن شـأنها في المجـالات الحربيـة، علـما أن كونـت فـون بيرنسـتروف (Graf von Bernstorff) لم يفلـح في لجـم هـذه الميـول الهوجـاء والتطلعـات الحمقـاء. ولعـل تهديـد زيمرمـان خـير مثـال عـلى هـذه التصرفـات الحمقـاء. فهـو كان قـد هـدد السـفير الأمريـكي بـأن وجـود 500 ألـف ألمـاني مـن الاحتيـاط العسـكري في صفـوف الأمريـكان المتحدريـن مـن أصـول ألمانيـة يمكـن أن يشـكل خطـرا عظيـما عـلى اسـتقرار الولايـات المتحـدة داخليـا. مـن ناحيـة أخـرى أصـدرت السـفارة الألمانيـة العديـد مـن جـوازات السـفر المـزورة، وباتـت تتعامـل مـع عنـاصر مخربـة أيضـا. هـذا وقـد كشـفت السـلطات الأمنيـة الأمريكيـة كثـيرا مـن نشـاطاتها التخريبيـة الحمقـاء، وأحالـت المخربـين إلى المحاكـم، الأمـر الـذي أسـاء إلى سـمعة ألمانيـا في الصحافـة الأمريكيـة.

ومـد البريطانيـون يـد المسـاعدة للسـلطات الأمريكيـة، حيثـما كان في مسـتطاعهم تقديـم العـون المطلـوب. مـن ناحيـة أخـرى، ومنـذ العـام 1915، بـات لـدى المخابـرات الخارجيـة للمملكـة المتحـدة (MI-6) فـرع مقـره نيويـورك ويـشرف عـلى إدارتـه وليـام وايزمـان (William Wideman) الـذي كان يـزود أجهـزة المخابـرات الأمريكيـة ومكتـب التحقيقـات الفـدرالي (FBI) بالكثـير مـن المعلومـات المهمـة[44]. وكتـب مستشـار الرئيـس الأمريـكي للشـؤون الديبلوماسـية إدوارد. إيـه. هـاوس (Edward E. House) في مـارس مـن العـام 1916، في دفـتر ذكرياتـه: «لقـد نجحنـا في اخـتراق كل كابـلات التلغـراف الألمانيـة، وأصبحنـا، مـن الآن فصاعـدا، نتنصـت عـلى كل مـا تنقلـه هـذه الكابـلات مـن معلومـات...»[45]. وكان البريطانيـون يتنصتـون عـلى الاتصـالات الجاريـة بـين الألمـان المقيمـين في الولايـات المتحـدة لأسـباب رسـمية، والأمريكيـين المتحدريـن مـن أصـول ألمانيـة، و«المسـافرين» العاديـين أيضـا.

وكان الانفجار الذي وقع في Black Tom Island، أي في موضع قريب من تمثال الحرية في نيويورك أحد أشهر أعمال التخريب التي نفذها عملاء المخابرات الألمانية. وبشيء من الفطنة نجحت السفارة الألمانية في التستر على تورط موظفيها بهذه الجريمة. بيد أن خبراء فك الشفرات في بريطانيا ومصلحة النشاطات السرية الأمريكية (Secret Service) قدموا أدلة واضحة تشير إلى أن وزارة الخارجية في برلين والقيادة العسكرية الألمانية، هي الجهات التي خَطّطت ومولت هذه العمليات التخريبية[46]. وكان فرانس فون بابن (Franz von Papen) أحد أشهر الأفراد الذين أشرفوا على تنفيذ هذه العملية. علما أن فون بابن تبوأ منصب نائب أدولف هتلر بعدما طلبت الحكومة الأمريكية منه ومن الملحق العسكري مغادرة الولايات المتحدة باعتبار أنهما شخصان غير مرغوب فيهما (persona non grata).

ففي 30 يونيو 1916 أشعل المخربون الألمان النار في مستودع عسكري كان في داخله ألف طن من الذخائر و50 طنا من مادة تي أن تي (TNT)، الأمر الذي أسفر عن هزة كانت أشبه ما تكون بهزة أرضية. وتركت الهزة آثارها في مانهاتن وألحقت أضرارا بالغة بتمثال الحرية، وسببت تحطم زجاج واجهات العمارات. على صعيد آخر أودى هذا الانفجار بحياة سبعة مواطنين. وبعد بضعة أيام، في 11 يناير 1917، وقع انفجار آخر في مصنع كندي لإنتاج عربات السكك الحديد والذخيرة الحربية. وعلى رغم أن الانفجار لم يسبب وقوع ضحايا بشرية، فإنه أسفر عن خسائر مادية كبيرة. وفي هذه المرة أيضا أُقيم الدليل القاطع على تورط عملاء المخابرات الألمانية في هذا الانفجار، فقد تبين أن هؤلاء العملاء كانوا قد تسللوا إلى داخل المصنع بحجة أنهم من جملة العاملين فيه.

وعقب انتهاء الحرب جرى الاتفاق على تشكيل هيئة تحكيم (Mixed Claims Commission)، للبت في قضية التعويضات المالية عن عمليات التخريب المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهيئة باشرت أعمالها بعد مرور سنوات كثيرة، في العام 1939[47]. وبما أن حكومة هتلر رفضت الاعتراف بالتعويضات عن الأضرار المذكورة فقد توصل المسؤولون في وقت متأخر

جدا، في العام 1953، إلى حل وسط حدد مبلغ التعويضات بخمسين مليون دولار أمريكي، سددتها حكومة ألمانيا الاتحادية في العام 1979 من خلال أقساط دورية. ومن دراساته وبحوثه المتعددة المخصصة لتسليط الضوء على النشاطات التخريبية، التي نفذتها المخابرات الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية، يتوصل Reinhard Doerries إلى نتيجة مفادها أن هذه النشاطات شكلت - إلى جانب حرب الغواصات المحررة من القيود ورفض ألمانيا المستمر لكل المساعي الديبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام - السبب الجوهري الثالث لانخراط الولايات المتحدة في الحرب. وغني عن البيان أن هذه الأسباب الثلاثة كانت من جملة النتائج التي تمخضت عن الأسلوب الذي انتهجته ألمانيا في إدارة العمليات الحربية، علما أن القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية أضحت منذ العام 1916، على أدنى تقدير، تدير بمفردها كل هذه العمليات تقريبا[48]. وفي خطاب تاريخي ألقاه في الكونغرس الأمريكي (في 2 أبريل 1917) برر فيه أسباب إعلان الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا، أشار الرئيس ويلسون إلى «النشاطات التجسسية والأفاعيل الإجرامية» التي نُفِّذت على التراب الأمريكي منذ اندلاع الحرب، مؤكدا أن الحكومة الألمانية السائرة على هدى الاستبداد البروسي لم تكن ترغب في توطيد عرى السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لينين والنتائج التي ترتبت على إجراءاته

في الواقع لا يجوز للمرء أن يتحدث عن هذه السياسة العظيمة المخاطر التي انتهجتها القيادة العسكرية الألمانية، من دون الإشارة إلى المغامرة السرية الوخيمة العواقب التي نفذتها السلطات الألمانية حينما دعمت الثورة البلشفية في روسيا.

وبما أن ألمانيا لم يكن لديها في حقبة الحكم الإمبراطوري جهاز مخابرات خارجية شامل، بل كانت لديها شعبة مخابرات تتبع الأركان العامة اسمها Abteilung III B، فقد تولت دوائر ومصالح حكومية مختلفة مهمات جمع المعلومات ومكافحة عمليات التجسس الأجنبية. وبذل المؤرخ القدير

Jürgen W. Schmidt جهودا يحمد عليها لتسليط الضوء على الترابط الذي نشأ في بادئ الأمر بين جهاز المخابرات العسكرية، المتواضع الحجم بنحو لافت للنظر، وجهاز الشرطة والسلطات الجمركية، وإدارات مدنية كثيرة[49]. غير أن الوضع لم يكن على هذه الصورة في مجال المخابرات الخارجية. فالمسائل المتعلقة بالعالم الخارجي ظلت من اختصاصات وزارة الخارجية فقط، فهي المسؤولة عن تنفيذ عمليات التجسس المختلفة، وبث الدعاية في أثناء الحرب، وتنظيم وتمويل النشاطات التخريبية والممارسات الهدامة أيضا في العالم الخارجي، مستعينة بالملحقين العسكريين. من هنا لم يكن بعيدا عن اختصاصات وزارة الخارجية الألمانية أن تمنح المساعدات، في سياق بثها الدعاية في مراحل الحرب المختلفة، بصورة خاصة لتلك التنظيمات التي كانت تمارس أعمالا تخريبية وتسعى إلى قلب أنظمة الحكم في الدول المعادية. تجدر الإشارة إلى أن روسيا تعرضت إلى تحولات مهمة، بعد العام 1903، إذ انقسم الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي إلى جماعتين مختلفتين، يسود بينهما عداء لا هوادة فيه، على رغم أن الجماعتين كانتا تقفان في خندق واحد قبل فترة وجيزة، أعني حزب البلاشفة (أو البولشفيك، كما يسمى أيضا) وجماعة المنشفيك. وبرز حزب البلاشفة خلال سنوات الحرب، فسيطر على الساحة السياسية من خلال هتافات تنادي بوقف الحرب فورا وإحلال السلام في الحال، علما أن هدفهم السياسي الحقيقي كان يدور حول إسقاط النظام السياسي من جذوره. من هنا لا غرو أن تخطر على بال وزير الخارجية ريتشارد فون كوهلمان (Richard von Kühlmann) - الديبلوماسي الذي تقلد هذا المنصب خلفا للوزير زيمرمان - فكرة تمويل أبواق الدعاية المدارة من قبل البلاشفة، ومن حركات أخرى، كانت تحركها نزعات انفصالية. وكان كوهلمان قد صرح في ديسمبر 1917 بأن هذه المعونات هي التي مكنت البولشفيك من تمويل أهم صحفهم: البرافدا. فمن خلال طبع وتوزيع هذه الصحيفة بأعداد ضخمة بات بمستطاع حزب البولشفيك كسب الرأي العام واستقطاب مزيد من الأعضاء[50].

وكان شخص اسمه الحقيقي هو ألكسندر هلفاند (Alexander Helphand) ولقبه المستعار هو بارفوس (Parvus)، قد نفذ مغامرات أقل ما يقال بحقها إنها كانت مثيرة فعلا. من ناحية أخرى كان هذا المغامر أهم واسطة للاتصال بالحركات الثورية في روسيا؛ فهو كان خليطا من رجل أعمال وناشط سياسي، ودأب على السفر بين روسيا وألمانيا بلا انقطاع، وكانت له علاقات متينة باشتراكيين وثوريين من كل النحل والأصناف، وعلى معرفة حميمة بلينين وتروتسكي أيضا، فهو سبق له أن تعرف عليهما منذ إقامته في مدينة ميونخ الألمانية (بين العامين 1900 و1905 على وجه التحديد). وعلى الصعيد نفسه كان الاشتراكيون الديموقراطيون الألمان يعتبرونه من أهم مُنَظِّري الحركة الاشتراكية، لاسيما أنه كان قد اتخذ موقفا واضحا في الصحافة الحزبية حيال مسألة الطريق الناجح لتحقيق الاشتراكية.

وفي وقت مبكر نسبيا، في فبراير 1915، عرض بارفوس على وزارة الخارجية الألمانية برنامجا مفصلا لتقويض أركان الاستقرار الداخلي في روسيا. وكانت العناصر الرئيسة في هذا البرنامج هي التحريض على الإضرابات العمالية ودعم الحركات الانفصالية وتنفيذ مختلف العمليات التخريبية. وعلى خلفية علاقاته الدولية الكثيرة وفطنته للمسائل التجارية والاقتصادية كان بارفوس مهيأً بنحو ممتاز لتوزيع الأموال الألمانية خفية على حزب البلاشفة بالدرجة الأولى، وعلى ما سواه من حركات ثورية بالدرجة الثانية.

وتمتع حزب البلاشفة أيضا بالفطنة المناسبة للتعامل مع أجهزة المخابرات. فبعد ثورة فبراير 1917، وهي الثورة التي قضت على حكم القياصرة في روسيا بنحو نهائي، تبين من ملفات الشرطة السرية السياسية التابعة للإمبراطورية الروسية، أعني الجهاز المسمى أكرانا (Oachran)، أن عملاء هذه الشرطة تسللوا إلى صفوف البلاشفة بالدرجة الأولى. فمقارنة بما كان لديها من عملاء في صفوف الجماعات الأخرى زرعت هذه الشرطة العدد الأكبر من عملائها في صفوف حزب البلاشفة. فمن بين الأعضاء الخمسة في قيادة الحزب في مدينة سانت بطرسبورغ، كان أربعة منهم يعملون لمصلحة الشرطة السرية. على صعيد آخر كان رومان مالينوفسكي

(Roman Malinowski) أحد الأعضاء الستة الذين مثلوا حزب البلاشفة في البرلمان الوطني (الدوما) في الدورة الانتخابية العائدة إلى العام 1912، علما أنه كان قد شغل منصب رئيس الكتلة البرلمانية وقتذاك. أضف إلى هذا أن لينين نفسه دافع عنه بكل قوة ضد من اتهموه بالعمالة للشرطة السرية (لاحظ أن مالينوفسكي فر من روسيا في العام 1914، لكنه عاد إليها في العام 1918. وبعد أن دانته محكمة ثورية في 6 نوفمبر 1918 بتهمة التجسس، نفذ فيه حكم الإعدام رميا بالرصاص في حدائق الكرملين)[51].

وبناء على الدروس والعبر المستخلصة من ماضي الزمن آثر أصحاب الشأن التستر بأقصى قدر ممكن على مصدر الأموال التي مكنت البلاشفة من تمويل ما لديهم من أبواق دعاية عظيمة في صراخها فعالة في تأثيرها. وتأسيسا على هذه الوقائع فثمة احتمال كبير أن لينين نفسه لم تكن لديه أي علاقة مباشرة ببارفوس، في العام 1917، حينما اجتُث نظام الحكم القيصري من جذوره في روسيا ذلك العام. وبهذا المعنى ربما كان لينين صادقا فعلا حينما نفى، في وقت لاحق، أن يكون قد أحاط علما وقتذاك بتصرفات بارفوس. ومهما كانت الحال فإن المحاولات التي يبذلها أنصار الشيوعية حاليا لتفسير مصدر المبالغ الكبيرة التي كانت تحت تصرف الحزب تثير الشفقة وتجبرنا على الاستهزاء بهم فعلا[52]. وإذا أخذنا في الاعتبار تأكيد لينين (في أغسطس 1917) أن حزب البلاشفة كان يدير 17 صحيفة يومية، وأن هذه الصحف كانت توزع 1.7 مليون نسخة في الأسبوع، فلا شك في أن بوسع المرء أن يشكك في قدرات الحزب على تمويل هذا الكم الكبير من النسخ اليومية من دون مساعدات نقدية أجنبية[53]. على صعيد آخر كان عضو الحزب الاشتراكي الديموقراطي الإصلاحي في ألمانيا أدوارد بيرنشتاين قد أشار في مقالة نشرها في جريدة الحزب Vorwärts (إلى الأمام) في العام 1921 إلى أنه لاحظ، من خلال مصادره الخاصة، أن حزب البولشفيك تسلم من حساب وزارة الخارجية الألمانية ما يزيد على 50 مليون مارك ذهبي. ووفق ما قاله في الجريدة المذكورة فإنه توصل إلى هذا المبلغ من خلال البيانات الواردة في ملفات عثر عليها - وعلى ملفات سرية أخرى تخص

سنوات الحرب - في قسم السجلات التابع للوزارة[54]. من ناحية أخرى أكدت البحوث التاريخية الصادرة في العقود التالية صدقية البيانات التي أعلن عنها بيرنشتاين.

وقبل أن نوضح أن البلاشفة كانوا من جملة القوى التي أجبرت روسيا على الاستسلام، لا بد لنا من تسليط الضوء على الأمرين التاليين: الأمر الأول هو أن استسلام روسيا سيكون أسهل لو تمكن لينين من مغادرة سويسرا، حيث كان لاجئا سياسيا فيها، والأمر الثاني هو تسهيل دخوله الأراضي الروسية ومنحه ما يحتاج من وسائل لكي يفرض على الحكومة الروسية وقف الحرب فورا. إن القيادة العسكرية الألمانية هي التي تولت تنفيذ هذين الموضوعين؛ إذ إنها نجحت، بعد ثورة فبراير الروسية، في نقل لينين بجناح خاص في قطار متجه من زيورخ إلى مدينة هابارانـدا (Haparanda)، الواقعة على الحدود السويدية الفنلندية عبر فرانكفورت وبرلين وستوكهولم، برفقة ضابطين ألمانيين.

ولاحظ لينين حالما وصل إلى مدينة بيتروغراد (سانت بطرسبورغ الحالية) أن ما يشاع من أن الحكومة الجمهورية الجديدة فقط هي التي تؤيد مواصلة الحرب زعم يجافي الحقيقة تماما. فقيادة البلاشفة في بيتروغراد تنادي أيضا بضرورة مواصلة الحرب. وهكذا احتاج لينين إلى بضعة أسابيع حتى ينجح في إقناع الحزب بتبني موقفه الداعي إلى إنهاء الحرب فورا، وبلا قيد أو شرط، أي إعلان الاستسلام التام بلا أي تأخير. وهكذا حينما استولى البلاشفة على الحكم إثر نجاحهم في تدبير انقلاب أطاح بالحكومة سعى البلاشفة إلى تحقيق هدفهم المنشود وإنهاء الحرب، على رغم اعتراض عناصر حزبية عديدة على هذا القرار. ومن أجل شراء ذمم هؤلاء البلاشفة المعترضين على قرار حزبهم أغدقت قيادة الجيش الثالث من رصيدها المسجل في خزينة الدولة، ثانية، مبالغ طائلة على حزب البلاشفة. وتؤكد المصادر والوثائق الألمانية الرسمية صدقية هذه التكهنات. وحتى بعدما جرى التوقيع على معاهدة السلام في مارس 1918، في بريست لينوفسك، كان المسؤولون في برلين لايزالون يخشون أن تنجح الدول المتحالفة ضد ألمانيا

في إغـراء روسـيا عـبر مزيـد مـن الـرشى لتغيـير موقفهـا ودخـول الحـرب ثانيـة. فوفـق مـا قالـه الديبلومـاسي الألمـاني غـراف ميربـاخ (Graf Mirbach)، الـذي تابـع أحـداث الثـورة مـن مبنـى السـفارة الألمانيـة فـإن «روسـيا المرتشـية، لم تكـن قـط مرتشـية بالقـدر الـذي هـي عليـه حاليـا»[55].

واغتيـل ميربـاخ في يوليـو 1918، لأنـه كان قـد بـدا في عيـون البعـض رمـزا لمعاهـدة السـلام المكروهـة، ولأن هـذه الأطـراف كانـت تأمـل أن يعيـد اغتيالـه روسـيا إلى الانخـراط في الحـرب ثانيـة. وكانـت قـد ساورت لينـين، الغاضـب مـن عمليـة اغتيـال الديبلومـاسي الألمـاني، الشـكوك فيـما إذا كان مديـر مخابراتـه هـو الـذي يقـف وراء هـذه العمليـة. وبينـما أقيـل هـذا المديـر مـن منصبـه في الوهلـة الأولى، فإنـه عـاد إلى منصبـه القديـم بعـد مـضي بضعـة أسـابيع عـلى إقالتـه[56].

واعتـبرت القيادتـان السياسـية والعسـكرية في ألمانيـا أن نشـاطاتها الهدامـة في روسـيا قـد حققـت نجاحـا كبـيرا، وأنهـا أسـهمت، بقـدر غـير قليـل، في دفـع روسـيا إلى الاستسـلام، وعملـت، حينـا مـن الزمـن عملهـا في تمزيـق وحـدة تـراب الإمبراطوريـة الروسـية. لكـن كـما تبـين لاحقا كانـت النتائـج السياسـية التي نشرت ظلالها عـلى العـالم فيـما بعـد عظيمـة الشـأن فعـلا. فهـذه النتائـج لم تكـن أقـل وطـأة مـن النتائـج التـي ترتبـت عـلى اتفـاق هتلـر مـع الاتحـاد السـوفييتي في أغسـطس 1939 عـلى اقتسـام بولنـدا وتعبيـد الطريـق أمـام البولشـفيك لينـشروا سـلطانهم حتـى وسـط أوروبـا.

6

الخصوم الأربعة في القرن العشرين: الشيوعيون والفاشيون/ النازيون والرأسماليون و«إرهابيو» العالم الثالث

أسفرت ثورة البلاشفة عن سيطرة الأيديولوجيات على النشاطات الاستخباراتية. فحينما يأخذ المرء في الاعتبار وجهة النظر المبسطة الزاعمة أن أجهزة المخابرات الحكومية هي من جملة الوسائل التي تستخدمها الدول للدفاع عن نفسها، عندئذ يساعدنا مصطلح عصر المخابرات على الإحاطة بمغزى موضوعين مهمين.

فأولا، صار لدى الدولة منذ ذلك الحين عدو مزعوم لا يكمن سبب العداوة معه في صراع على سلطان، أو نفوذ أو أراض أو موارد طبيعية بالضرورة، بل في

«علاوة على وسائل الهيمنة التقليدية (رأس المال والتجارة والجيش) تزايد دور الوسائل الهدامة الرامية إلى تقوض استقرار وأسس الدولة المعادية من الداخل»

الاختلافات الأيديولوجية أيضا(*)، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الرؤية لم تعد تنسحب على القيادات الحكومية والنخب الاجتماعية فقط، أو على ذلك الصراع فقط الذي دار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين الأسر المالكة والنبلاء المتمسكين بامتيازاتهم المختلفة، بل أمست تنسحب على مجمل النظام السياسي والاجتماعي وعلى عامة القيم والأفكار السياسية والاجتماعية السائدة في هذا النظام. وفي وقت لاحق استُخدم مصطلح «شمولي أو توتاليتاري»، وذلك للتعبير عن الهيمنة الشاملة التي أرادت الأيديولوجيات الجديدة، ولاتزال، فرضها على المجتمعات المختلفة. بيد أنه لا يجوز أن يغرب عن بالنا أن الأسباب التقليدية للصراع بين الدول على ممارسة النفوذ لم تختفِ أو تضعف، فهي ظلت شديدة الفاعلية. فالأيديولوجية يمكن أن تكون ذريعة فعالة للاستيلاء على أراضي دول أخرى، وحجة مؤثرة لفرض الهيمنة على شعب هذه الدولة أو تلك.

وثانيا، تبنى المرء تصورا يفيد بأن التمييز بين الأعداء الخارجيين والداخليين لم يعد بالإمكان البت فيه بيسر وبالوضوح الذي كان دارجا في الدولة البيروقراطية التي نشأت في القرن التاسع عشر. فهذه الدولة كانت مستقرة على المستوى المؤسساتي. وبعدما نجح المرء بقدر ملحوظ - وفي سياق عملية مضنية طال أمدها - في الفصل، بدقة كبيرة، بين الشرطة والجيش من ناحية، والمخابرات الداخلية والخارجية من ناحية أخرى طفت على السطح، بنحو متزايد، معضلات لا يستهان بها. فإضافة إلى وسائل الهيمنة التقليدية (رأس المال والتجارة والجيش) تزايد الآن دور الوسائل الهدامة، الرامية إلى تقويض استقرار وأسس الدولة المعادية من الداخل. ولا تفوتنا في هذا السياق الإشارة إلى أن مصطلح «الطابور الخامس» نُحت خلال الحرب الأهلية في إسبانيا، وذلك للإشارة إلى قوى معارضة هدامة تتبنى أيديولوجيا تحظى بدعم خارجي أو موجهة من أطراف أجنبية. وإذا أردنا تقييم هذا الموضوع من منظور القانون الدولي فليس ثمة شك في أننا إزاء تدخل غير مشروع في شؤون دولة أخرى (ذات سيادة). وهكذا وللحيلولة دون الظهور بمظهر الدولة الخارجة

(*) أي في الأفكار والمبادئ التي تحدد رؤية الدولة المعادية للقضايا المختلفة. [المترجم].

على القانون فضّلت الدول ترك تنفيذ التدخل في شؤون الدول الأخرى لأجهزتها الاستخباراتية.

وكما لم تكن هذه الممارسات ظاهرة جديدة قط، كذلك لم تكن ظاهرة جديدة أن تتمسك هذه الدولة أو تلك بالأيديولوجيا منارةً تهتدي بها في سياساتها الداخلية والخارجية. فهذه الظاهرة كانت مجرد خطوة سبقتها خطوات كثيرة تجلت نذرها - في العصور الحديثة مثلا - في الحروب الدينية، وفي المسوغات السياسية والأيديولوجية التي قامت عليها الثورتان الأمريكية والفرنسية. بيد أن هذه الحقائق لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن الوسائل التكنولوجية والأطر، التي تقوم عليها الدولة البيروقراطية، ذات النظام الاستبدادي كانت أمرا جديدا فعلا، وفرصة فتحت آفاقا جديدة بالكامل لنشاط أجهزة المخابرات.

القمع في السنوات الأولى من عمر الاتحاد السوفييتي

بعدما استولى حزب البلاشفة (حزب الأقلية) على السلطة بلا تخويل برلماني، لا بل بلا تأييد من «البروليتاريا» التي باسمها برروا انقضاضهم على الحكم الإمبراطوري، لم يبق أمامهم عندئذ سوى فرض الديكتاتورية باعتبار أنها هي النظام الناجع لتأمين بقائهم في السلطة. فبقوة السلاح طردوا في الخامس من يناير 1918 المجلس التشريعي المنتخب بشكل نزيه، على رغم أن نسبة ممثليهم في هذا المجلس لم تزد على 25 في المائة. وخلافا لما كان متوقعا لم تنتفض الجماهير احتجاجا على هذه الإجراءات. وإذا كانت هذه الإجراءات قد أدت، بعد برهة قصيرة، إلى نشأة تجمع ضم مختلف الجماعات المعارضة فإن السلطة الجديدة سرعان ما نَكّلت بأعضاء هذا التجمع المعارض وقضت على المنظمات المناوئة بأساليب كانت فظة وقاسية جدا. ولتنفيذ هذه الأساليب استعان لينين ورفاقه بـ«لجنة الطوارئ لمكافحة الثورة المضادة والمضاربات التجارية وعمليات التخريب» (Wetscheka)، التي أُسست في ديسمبر من العام 1917. وعن هذه اللجنة انبثق، لاحقا، جهاز المخابرات المرهوب المسمى بالروسية تشيكا (Tscheka). وتولى فيلكس أدموندوفيتش دزيرجينسكي(Felix Dserschiski) قيادة هذا الجهاز الذي أصبح لاحقا قدوة تقتدي بها كل أجهزة المخابرات التابعة للدول الشيوعية. وفي الزمن السابق لانهيار دولة ألمانيا الشرقية

واختفائها بالكامل كان موظفو وزارة أمن الدولة (شتازي) يطلقون على أنفسهم لقب Tschekisten، متجاهلين أن جهاز التشيكا (Tscheka) الأصلي فُكِّك بالكامل في العام 1922، وأن مهماته أمست من صلاحيات القوات المسلحة السوفييتية[1].

وخلال حقبة قصيرة جدا ارتفع عدد العاملين في هذا الجهاز من 600 عنصر تقريبا في مارس 1918 إلى 4 آلاف (في نهاية العام ذاته)، وإلى 280 ألف عنصر في مطلع العام 1921. وغني عن البيان أن هذا الارتفاع السريع في عدد العاملين في صفوف المخابرات السوفييتية لم يترك أي فرصة تذكر لتدريب العاملين بالنحو المناسب. ولتقديم مادة دراسية مختصرة للمبتدئين استُنسخ كتاب الإرشادات الذي كان معمما على الأفراد العاملين في صفوف أوكرانا (Ochrana)، أي في صفوف الشرطة السياسية السرية التي عملت في الحقبة الإمبراطورية. وكما في الجيش الأحمر على سبيل المثال استُعين هنا أيضا «بخبراء من أصول بورجوازية»(*)، لضمان تحقيق حد أدنى من معايير المهنية.

وتنفيذا لأمر وجهه لينين استُحدثت في أغسطس من العام 1918 معسكرات خاصة للمعتقلين السياسيين، علما أن هذه المعتقلات كانت تسمى رسميا وبصريح العبارة «معسكرات اعتقال». ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن هذا المصطلح كان متداولا خلال حرب البوير. ففي تلك الحقبة من الزمن تعيَّن على المدنيين المتحدرين من أصول أفريقية الإقامة في معسكرات مخصصة لهم وحدهم، وذلك لعزلهم عن الجماعات المنخرطة في حرب عصابات ضد البوير[2]. بيد أن هناك من يزعم أن مصطلح «معسكرات الاعتقال» استُخدم - للمرة الأولى وبمعنى مشابه إلى حد ما - خلال الحرب الاستعمارية التي شنتها إسبانيا ضد كوبا في العام 1896. وكيفما اتفق كان عدد نزلاء «معسكرات الاعتقال» السوفييتية قد بلغ عشرات الآلاف. وكانت معسكرات الاعتقال هذه أولى ثمار نظام سجون الموت (الغولاك، GULAG). على صعيد آخر لا مندوحة عن الإشارة إلى أن عدد المعتقلين في هذه السجون ظل متواضعا نسبيا، وذلك لأن أغلبية أعداء الدولة قد جرت تصفيتهم فورا، أي اغتيالهم بعد القبض عليهم.

(*) من أصول تنتمي إلى الطبقة الوسطى الممقوتة. [المترجم].

وكانت عبارة تشيكا Tscheka تشير باختصار إلى الجرائم التي يستحق مرتكبوها أقصى العقوبات، من قبيل: الثورة المضادة، والمضاربات التجارية، والأعمال التخريبية. وأُضيفت إلى هذه الجرائم، فيما بعدُ، جريمة استغلال الوظيفة الحكومية. وكانت هذه الجرائم تنسحب، في المقام الأول، على فئتين اجتماعيتين: على الموظفين الحكوميين والمزارعين الأحرار، أي العاملين لحسابهم الخاص. وكان الخطر الآتي من الموظفين يكمن في احتمال انتهاجهم أساليب «الثورة المضادة»، أي في إضرابهم عن العمل وتعطيلهم كل مفاصل الحياة في الدولة السوفييتية، على غرار الإضراب الذي نفذوه في التاسع عشر من ديسمبر 1917. وفي معرض تعليقه على هذا السلوك المضاد للثورة قال فيلكس دزيرجينسكي أمام اللجنة الثورية المختصة بهذه المسائل: «لقد وصل العدو إلى هنا، إلى بيتروغراد، لقد تسلل إلى قلب الثورة. (...). إني أرى أن الواجب يفرض علينا أن نواجه المنخرطين في الثورة المضادة بكل ما لدينا من أساليب العنف الثوري»[3]. أما المزارعون والتجار فإن خطرهم يكمن في أنهم يهيمنون على إمداد المدن والقوات المسلحة بما تحتاج إليه من مواد غذائية. ولم يدم الأمر طويلا حتى شرع النظام السوفييتي يشن ضدهم، أيضا، حربا ينطبق عليها من دون أدنى شك مصطلح «الإبادة الطبقية» (Soziozid)، أي إبادة فئات اجتماعية معينة في مقدمتها المزارعون الأحرار غير العاملين بأجر والتجار[4].

وفي بادئ الأمر اقتصرت مهمات التشيكا على إجراء «التحقيقات الأولية» مع المتهمين. بيد أن الوضع تغير بنحو جذري تقريبا في يناير من العام 1918. فمنذ ذلك الحين صار يحق لعناصر التشيكا دهم المشكوك في ولائهم وتفتيشهم واعتقالهم أيضا. وفي فبراير أمر لينين عناصر التشيكا، تحريريا، بضرورة أن يتعاملوا مع المنخرطين في الثورة المضادة «بلا رحمة وأن يبيدوهم عن بكرة أبيهم»[5]. وكان أسلوب التعامل هذا يأتلف بالكامل مع عقلية رئيس المخابرات دزيرجينسكي، فهو أيضا كان متجردا من العواطف بكل معنى الكلمة. وكما هي الحال بالنسبة إلى لينين وكثير من قادة البلاشفة فإن دزيرجينسكي أيضا لم يكن من أبناء الطبقة العاملة [طبقة البروليتاريا] لا من قريب ولا من بعيد. ولا يشط المرء إذا قال إن أصوله البولندية، وانتماءه إلى أسرة أرستقراطية تؤمن بالعقيدة الكاثوليكية وتغالي في حبها لبولندا، يمكن أن تفسر لنا أسباب كراهيته لهيمنة روسيا القيصرية على بولندا. بيد أن احتماله عذابات

أحد عشر عاما قضاها نزيل سجون الأشغال الشاقة كان من جملة الأمور التي تدل على تعصبه لمبادئه، وليس على شدة الممارسات التعسفية الإرهابية التي عرفتها روسيا إبان النظام القيصري. فهذه الممارسات لا يمكن مقارنتها، من قريب أو بعيد، بالأساليب التعسفية الإرهابية التي سادت في عصر السوفييت. وعلى رغم محاولات الاغتيال المتكررة التي شهدتها روسيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، والتي راح ضحيتها القيصر الروسي نفسه (القيصر ألكسندر الثاني في العام 1881)، نعم على رغم هذه الجرائم فإن الثابت هو أن سلطات روسيا القيصرية لم تنفذ حكم الإعدام في أكثر من سبعة عشر فردا بتهمة تنفيذهم سلسلة جرائم سياسية الدوافع[6]. من ناحية أخرى لم يكن ممكنا البتة في الحقبة السوفييتية أن يهرب من السجن، المرة تلو الأخرى، مجرمٌ سبق أن حصد الأرواح بالجملة: أعني دزيرجينسكي، فهذا القاتل السفاح استطاع أن يهرب، للمرة الأخيرة، من أحد سجون روسيا القيصرية في مارس من العام 1917. ونفذ جهاز المخابرات السوفييتي (التشيكا)، بمفرده، وفي مدينة بيترغراد فقط، حتى سبتمبر من العام 1918، أي خلال تسعة أشهر، حكم الإعدام في أكثر من 500 مواطن[7].

بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن أغلبية الخسائر في الأرواح التي أسفرت عنها الحرب الأهلية، التي دارت رحاها في روسيا حتى العام 1921، لم تكن حصيلة الجرائم التي ارتكبتها التشيكا، بل كانوا ضحايا الحرب الأهلية. وعلى رغم عدم وجود بيانات تشير بشيء من الدقة إلى عدد الأفراد الذين لقوا حتفهم خلال الحرب الأهلية فإن بعض التقديرات تشير إلى أنه كان قد أُعدم 250 ألف مواطن[8]. ويقدر الخبراء العدد الكلي للضحايا المدنيين بنحو 8 ملايين قتيل. وإذا أخذنا القتلى من العسكريين الذين يُقدر عددهم بنحو 770 ألف جندي، فإننا نستنتج حقيقة تفيد بأن السكان تكبدوا، خلال الحرب الأهلية، خسائر في الأرواح زادت على الخسائر التي تكبدوها خلال الحرب العالمية الأولى بأربعة أضعاف على أدنى تقدير.

الاتحاد السوفييتي وعملياته الخارجية في السنوات الأولى من نشأته

وفي وقت مبكر نسبيا، في فبراير من العام 1921، أصدر دزيرجينسكي، وفقا لما تقوله الرواية، تعليمات تفيد بأن وظيفة التشيكا الأساسية تكمن في جمع كل ما

يمكن جمعه من معلومات ضرورية لإحباط نشاطات المحرضين على الثورة المضادة والقضاء عليهم في وقت مبكر. ولإنجاز هذه الوظيفة كان لزاما على التشيكا أن تسلط الضوء على ما لدى هذه الأطراف من علاقات مع مهاجرين يسهرون على تنظيم وتعزيز النضال ضد البلاشفة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن أكثر من مليوني مواطن هجروا البلاد وقتذاك، خوفا من بطش البلاشفة، فليس ثمة شك والحالة هذه، في أن التجسس على هذا الكم الكبير من المهاجرين تنفيذا لتعليمات دزيرجينسكي كان يفرض على أجهزة المخابرات تنفيذ مهمة عظيمة فعلا. من هنا استحدث النظام البلشفي قسما تكمن مهمته في متابعة وملاحقة الأعداء المقيمين في العالم الخارجي بالدرجة الأولى. وفي بادئ الأمر تخصص هذا القسم بزرع عملاء التشيكا في الدول الأجنبية، وذلك من خلال منحهم صفة ديبلوماسية أو الزعم بأنهم من كوادر الملحقيات التجارية أو من العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة. وفي نهاية عشرينيات القرن الماضي بدأت التشيكا - بنحو مواز للجهود التي بذلتها لزرع عملاء يمارسون، ظاهريا، مهمات رسمية - تزرع عملاء في الدول الأجنبية مزودين بهويات زائفة جملة وتفصيلا، ولا توحي أبدا بأن لهم أي علاقة بالدولة السوفييتية.

وفي العام 1921 دخلت الوجبة الأولى من هؤلاء العملاء إستونيا التي كانت وقتذاك مسرحا لنشاطات أجهزة المخابرات الغربية، وأرضية تمنح اللاجئين الفرصة المناسبة لأن يمارسوا نشاطاتهم الهدامة. كما تسللت مجموعات أخرى من هؤلاء العملاء إلى كل من وارسو وأنقرة. بيد أن قادة التشيكا تمسكوا بموقفهم الزاعم أن لندن وباريس هما أكثر المراكز الرأسمالية خطرا وقدرة على تنفيذ النشاطات الهدامة. واقتدت التشيكا هنا بالأسلوب الذي كان دارجا في زمن الحكم القيصري. ففي نهاية القرن التاسع كان عدد اللاجئين الساعين إلى قلب نظام الحكم القيصري في روسيا، سواء سلميا أو بوسائل العنف المختلفة، قد بلغ نحو 5 آلاف لاجئ. لقد حاولت الشرطة السرية الروسية استنساخ هذه التجربة، فراحت تعمل في العالم الخارجي، وفي كبرى مدن أوروبا الغربية بنحو مخصوص، على تشكيل شبكات تخابر واستطلاع. ومن باريس تولى شخص اسمه بيوتر راتشكوفسكي إدارة أهم وأخطر هذه الشبكات. وكانت أهمية هذا الشخص تكمن في علاقته الوثيقة بالسلطات الأمنية الفرنسية. علما أن هذه السلطات كانت، من ناحيتها، تركز جهودها على

محاربة الحركات الفوضوية، وتسعى إلى شل قدرات هذه الحركات على استخدام العنف والسلاح. وفي سياق ما نحن بصدد الحديث عنه لا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن رئيس الجمهورية الفرنسية سادي كارنو قد اغتيل في العام 1894 على يد ناشط فوضوي[9]. من هنا لا غرو أن ترى السلطات الأمنية الفرنسية في النشاطات التجسسية، التي يمارسها الروس في باريس، جهودا إضافية تدعم ما تبذله هي نفسها من جهود لمكافحة الحركات الفوضوية.

بيد أن الوضع اختلف، اختلافا جذريا، ابتداء من مطلع عشرينيات القرن العشرين، فمنذ ذلك الحين لم تعد الحكومات الغربية مهتمة بمكافحة النشاطات المعادية للنظام السوفييتي. وهكذا تعين على التشيكا أن تعمل في ضوء شروط مختلفة، وأن تطور أساليب استخباراتية جديدة سدتها التسلل والاندساس في صفوف اللاجئين الروس، ولحمتها الخداع والمراوغة.

وحققت التشيكا نجاحها الأول حينما انتصرت على «جمعية الدفاع عن الوطن الأم والحرية» التي قادها بوريس سافينكوف، المصلح الثوري الذي أدى دورا متميزا خلال الحرب الأهلية وخلال الحرب السوفييتية البولندية العائدة إلى العامين 1921 و1922. ومع أن سافينكوف تواطأ مع الاستخبارات البولندية فإنه فضّل العيش في باريس. ونجحت التشيكا في التمويه على حقيقة عميلها ألكسندر أوبيربوت (Opperput) واستطاعت زرعه في محيط سافينكوف من دون علم منه أنه منح ثقته لعميل سوفييتي يتقمص هوية مزورة. وملخص الكلام أن لعبة التشيكا انطلت على بوريس سافينكوف ودفعته إلى أن يطمئن إلى شخص لا هو ألكسندر أوبيربوت فعلا، ولا مواطن بريء فر من روسيا لرفضه الخدمة في صفوف الجيش السوفييتي، بل هو جاسوس يعمل في المخابرات السوفييتية. وعلى خلفية هذا النجاح شرعت المخابرات السوفييتية في تنفيذ عملية SINDIKAT (عملية الرابطة). ففي أحد أيام يوليو من العام 1923 أغرى جاسوس روسي يعمل في صفوف جهاز المخابرات المسمى GPU (المديرية السياسية المشتركة للدولة)(*) سافينكوف بالسفر من باريس إلى موسكو لمقابلة قائد مزعوم من قادة المقاومة السرية. بيد أن هذا

(*) هذا هو الاسم الذي صار يُطلق على التشيكا ابتداء من العام 1922. [المترجم].

المسكين المغرر به انتهى به المطاف في أقبية المحكمة السوفييتية العليا. وعلى رغم الحكم عليه بالإعدام فإن من غرائب الأمور أن يُلغى هذا الحكم ويُعفى عنه في بادئ الأمر، وأن يُنقل بعد برهة وجيزة إلى سجن لوبيانكا السيئ السمعة، «وأن يقضي نحبه هناك «بسبب حادث طارئ»[10]. وقبل سنتين من موته كان هذا السجن مسرحا لإعدام 44 شخصا» كانوا يتآمرون على أمن الدولة»، وفقا لما أعلنته الصحيفة الحكومية اسفستيا.

بيد أن العملية الاستخباراتية المسماة «عملية الثقة» (Operation TREST) كانت بلا ريب أكثر دهاء وإتقانا. ففي نهاية العام 1921 اتصل عميل المخابرات الروسية ألكسندر ياكوشيف في إستونيا بشخص يدير من برلين منظمة تؤيد النظام القيصري الروسي. ونقل عميل المخابرات الروسية ياكوشيف إلى القيادي المناصر للنظام القيصري أن في روسيا حركة سرية محكمة التنظيم تسعى إلى إعادة النظام القيصري إلى روسيا. وسرعان ما أجريت اتصالات مع منظمة تعمل من باريس لتحقيق الهدف ذاته. وبمساعدة عملاء آخرين يعملون لحساب التشيكا تأسس تنظيم بات عملاؤه يتغلغلون أكثر فأكثر في صفوف المهاجرين المناصرين للنظام القيصري. ونجحت التشيكا في هذا السياق حتى في تزوير البريد المرسل من موسكو، لا بل استطاعت أن ترسل بعض هذا البريد مع البريد الديبلوماسي الخاص بدول غربية مختلفة. ومن خلال هذا النهج استطاعت المخابرات الروسية نهب الموارد المالية الخاصة بالمهاجرين، ونجحت في إثارة انتباه أجهزة المخابرات الغربية إلى هذا التنظيم المُزَوَّر (تنظيم الثقة). ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التضليل جرى مزج أخبار صادقة بشعارات زائفة تضمن تمرير اللعبة على أجهزة المخابرات الغربية.

واندرج في إطار هذه العملية الشخص الغامض، المثير للتساؤلات، سيدني رايلي (Sidney Reilly). والجدير بالملاحظة أن رايلي كان من الأهمية بمكان بحيث بث التلفزيون البريطاني في العام 1983 مسلسلا من 12 حلقة كان مخصصا لحياته. وأدى الممثل النيوزيلندي سام نيل (Sam Neill) دور رايلي. والاسم الصحيح للشخص الذي أطلق على نفسه اسم رايلي هو شلومو روزينبلوم (Sholmo Rosenblum)، المولود في أوديسا العام 1873. وعموما يمكن القول إننا هنا إزاء شخص كان - على المستوى العالمي - من الرواد في عالم التخابر وواسع الحيلة والخيال بكل معنى

الكلمة. وفي لندن عمل رايلي، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، مخبرا في خدمة الوحدة المسؤولة عن مسائل الأمن القومي في بريطانيا، المسماة Special Branch، أي في وحدة كانت من وحدات الشرطة السرية البريطانية. ووفقا لما تقوله بعض الروايات عمل رايلي خلال ثورة أكتوبر الروسية في خدمة جهاز المخابرات الخارجية البريطاني، المعروف اختصارا بـ MI-6. وكيفما كانت الحال فمن مسلمات الأمور أن قصة حياته مشوبة بألغاز كثيرة، وبالعديد من الأكاذيب والمغامرات. من هنا فإن جهاز المخابرات الخارجية MI-6 التابع للمملكة المتحدة استعان به في حالات كثيرة، بيد أنه لم يضمه إلى صفوفه قط[11].

وليس ثمة شيء يدعو إلى الاستغراب حينما نرى رايلي ضالعا في العملية المسماة - إمعانا في التضليل - «عملية الثقة» Trest-Affäre. وملخص الموضوع أن إرنست بويس (Ernest Boyce) – مدير محطة هلسنكي التابعة للمخابرات الخارجية البريطانية MI-6، والمكلفة بالإشراف على عمليات التجسس الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي – وافق على أن يجري رايلي اتصالا بمندوبين من تنظيم «عملية الثقة». وكان هؤلاء قد أقنعوا رايلي بضرورة السفر إلى فنلندا لبحث المسائل العالقة والتفاوض عليها. وفي فنلندا نجح ياكوشيف في إقناع رايلي بالسفر إلى موسكو، وذلك للتعرف على قيادة تنظيم الثقة (TREST). وكان المطلوب من هذا كله إغراء رايلي بعبور حدود فنلندا في المقام الأول. ولم يكد يعبر هذه الحدود حتى قبض عليه عملاء المخابرات السوفييتية (GPU)، واقتادوه إلى موسكو لينتهي به الأمر في سجن لوبيانكا المثير للفزع. وكما تبين من تقارير سوفييتية، جرى تداولها لاحقا، فقبل أن يُقتل رايلي في غابة نائية رميا بالرصاص في إحدى ليالي نوفمبر 1925 أفشى رايلي للسلطات السوفييتية جميع ما لديه من معلومات سرية تتعلق بالتنظيمات التي يشرف عليها المهاجرون الروس وجهاز المخابرات الخارجية للمملكة المتحدة. وخلافا للإشاعات التي تداولها البعض سابقا قبل أن يُدفن جثمانه في الغابة ترك المسؤولون جثمانه يرقد بإحدى غرف المرضى في سجن لوبيانكا بضعة أيام، وذلك من أجل وقوف عملاء التشيكا على عظمة ما دبروا من مؤامرة[12].

والأمر المثير للاستغراب أن تفاصيل «عملية الثقة» لم تعد، ابتداء من العام 1929، سرا من أسرار السلطات السوفييتية. فحينما سافر ألكسندر أوبيربوت

Opperput إلى فنلندا أفشى للصحافة في الحال كل ما لديه من معلومات سرية تتعلق بعملية التضليل التي نفذها جهاز مخابرات الاتحاد السوفييتي. ويظل السؤال يدور هنا حول ما إذا كان إفشاء هذا السر قد حصل بتدبير من المخابرات السوفييتية للاستهزاء بالمخابرات الغربية[13]. وكيفما كانت الحال فالحقيقة التي لا يتطرق إليها الشك أن أجهزة المخابرات الغربية ومعها المهاجرون الروس تعرضوا لانتكاسة معتبرة فعلا.

على صعيد آخر كان في مستطاع عمليات التخابر السوفييتية الاستعانة بوسيلة ذات نفع طويل المدى: التعاون مع الأحزاب الشيوعية الناشطة في العالم الغربي. وغني عن البيان أنه لم يكن بالإمكان الحديث، في هذا السياق، عن تعاون الند مع الند، أو عن تعاون بين طرفين متناظرين. فموسكو كانت تبت في القضايا المطروحة من جانب واحد، أي بمفردها. فالطرف الذي كان يرفض الانصياع إلى إملاءات موسكو، أو يطالب بحقه في رسم «طريقه الخاص لتحقيق المجتمع الاشتراكي»، كان يعرض نفسه لغضب الاتحاد السوفييتي ولضغط عظيم تمارسه عليه القيادة المركزية في موسكو. وللحصول على أداة مركزية تلبي متطلبات توجيه الدول التابعة استحدث الاتحاد السوفييتي في مارس من العام 1919، الأممية الشيوعية (الكومنترن Komintern)، التي بات غريغوري زينوفايف رئيسها الأعلى. وفي بادئ الأمر كان المطلوب من هذه المنظمة الأممية أن تعمل، بالدرجة الأولى، لتصدير الثورة البلشفية إلى العالم الخارجي، لاسيما الدولتان اللتان هُزمتا عسكريا وأضحتا ممزقتين شذر مذر: ألمانيا والنمسا. ولتحقيق هذا الهدف استحدث السوفييت في أكتوبر 1919 محطتين سريتين تعملان في برلين وأمستردام، علما أن محطة أمستردام سرعان ما وضعتها الشرطة الهولندية تحت المجهر وفككتها نهائيا في أبريل من العام 1920.

أما محطة برلين فإنها أدت دورا مهما جدا في المحاولة الانقلابية التي دبرها الشيوعيون في مارس 1921، في المنطقة الصناعية الواقعة في محيط مدينة Halle. وترأس الشيوعي الثوري، المجري الأصول، بيلا كون (Bela Kun) وفدا دخل برلين خفية في مطلع مارس، ليطلع، باسم الأممية الشيوعية، على إنجازات محطة برلين. وبعد أسبوعين من وصول هذا المجري حرض الشيوعيون القوى العاملة على تنفيذ

إضرابات عمالية عامة دفعت السلطات الألمانية إلى أن تعلن حالة الطوارئ، وإلى أن يأمر رئيس الدولة الألمانية فريدرش أبيرت (Friedrich Ebert) بتطبيق قوانين الطوارئ في المناطق البروسية التي يسودها الإضراب العام. ولقي بضع مئات من المضربين عن العمل حتفهم. من ناحية أخرى أُلقي القبض على أكثر من 3 آلاف عامل. أضف إلى ذلك أن آلاف العمال خسروا فرص عملهم. إن عملية الإضراب هذه كانت هزيمة نكراء مني بها الحزب الشيوعي الألماني. وكان رئيس الحزب باول ليفي (Paul Levi) قد استقال من رئاسة الحزب الشيوعي الألماني - قبل اندلاع موجة الإضرابات بفترة وجيزة - احتجاجا على ما أسماه «الاستراتيجية الهجومية» المفروضة من قبل الأممية الشيوعية. وأعلن ليفي أن الكومنترن هو المحرض الرئيسي على هذه الإضرابات العمالية الفاشلة. وكالعادة سرعان ما اتُّهم ليفي بالكذب. لكن الحزب، بعد مرور خمسة أعوام على اندلاع الإضرابات، أكد - في سياق ما كتب رسميا بشأن سيرة حياة (بيلا كون) - أن هذا الثوري المجري كان قد دخل ألمانيا في مارس من العام 1921 بهدف التحريض على هذه الإضرابات[14].

وكما اعترف لينين نفسه لم تكن الإضرابات العمالية هي السبيل الناجع لنشر الشيوعية في أوروبا. بيد أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الأممية الشيوعية - الكومنترن - ظلت تعمل كذراع من أذرع المخابرات السوفييتية، وأداة تسهر على دعم الرفاق المنضوين تحت رايات الأحزاب الشيوعية الناشطة خارج حدود الاتحاد السوفييتي. وفي السياق نفسه كان المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية قد فرض في صيف العام 1920 على كل الأحزاب الشيوعية الأخذ بمبدأ «المركزية الديموقراطية»، القاضي - عمليا - بأن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، أي اللجنة التنفيذية للكومنترن، هي الهيئة التي يتعين على الأحزاب الشيوعية الانصياع لإرادتها وتنفيذ ما ترسمه لها هذه الهيئة. وكان لينين قد كتب بخط يده القسم الأكبر من «الواحد والعشرين مبدأ» التي تفرض على كل أعضاء الكومنترن: «ضرورة التعرف على الإصلاحيين على اختلاف مشاربهم، وطردهم بلا رحمة أو تردد من صفوف الحزب». كما فُرض على جميع الأحزاب الشيوعية «استحداث «جهاز موازٍ يقف إلى جانب الحزب في اللحظات الحاسمة، ويكون ساعده القوي لتنفيذ ما يشعل فتيل الثورة»[15]. وعلى ما يبدو كان المقصود بهذه العبارات استحداث جهاز سري قادر على تنفيذ عمليات

هدامة. بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحوِّل أنظارنا عن حقيقة أن موسكو كانت لديها عيون في كل مكان، وكانت تزرع جواسيسها في اللجان والهيئات المتربعة على قيادة الأحزاب الشيوعية في كل أنحاء المعمورة، وذلك لموافاة موسكو - سرا - باتجاهات القادة الشيوعيين. فهؤلاء الجواسيس، فقط، هم الذين كانوا يحظون بثقة موسكو. فكما كتب باول ليفي في العام 1921 فإن موسكو لم تكن تثق بالقادة المحليين قط. وأضاف قائلا: إن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية (الكومنترن) كانت تقوم، في خارج الحدود الروسية، مقام التشيكا. فقد كانت تنفذ خارج روسيا ما كان جهاز المخابرات الروسي ينفذه داخل روسيا[16].

وفي السنوات التالية طُبق مبدأ الرقابة الداخلية على كل المنظمات الشيوعية، وبصورة خاصة على أهم الأجهزة الأمنية المنتشرة في دول أوروبا الشرقية السائرة في فلك الاتحاد السوفييتي بعد العام 1945. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن جميع هذه المنظمات كانت عمليا تحصل من موسكو على دعم مالي معتبر. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن هذه المساعدات النقدية كانت أداة لفرض السيطرة ومسوغا للتبعية في الوقت ذاته - فيما يخص الدراسات والبيانات المراد نشرها مثلا، وفيما يخص تبوؤ هذا المنصب أو ذاك. وفي الأزمنة المبكرة كانت هذه المساعدات تتسم في كثير من الأحيان بشيء من بدائية فجة. فبعض التقارير تشير إلى أنه تعيَّن في بعض الأحيان تهريب أحجار كريمة وذهب لتمويل المخلصين الأجانب. وثمة من يزعم أن هذه الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة كانت من جملة الثروات التي صودرت من «المحرضين على الثورة»[17]. بيد أن أصحاب الشأن اعتمدوا لاحقا أساليب أكثر تمدنا لتنفيذ تحويلاتهم النقدية. فقد اعتمدوا أسلوب تسليم الحقيبة المحتوية على المكافآت النقدية (المدفوعة بالعملات الصعبة طبعا)، وظل هذا الأسلوب متبعا حتى اختفاء الشيوعية الأوروبية.

الدرب الذي أفضى إلى ديكتاتورية ستالين

بعد وفاة لينين (1924) اندلع في الاتحاد السوفييتي صراع أيديولوجي عنيف جدا، ولمصلحة ستالين في المقام الأول، إذ إنه كرس هيمنة ستالين ومكَّنه من أن يفرض ديكتاتوريته على الجميع في نهاية المطاف، كما أفضى إلى «عمليات التطهير»

التي تخللت حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي. وعمليا قُضي في هذه الحقبة من الزمن على الأممية الشيوعية قضاء مبرما، وذلك لأن ستالين كان قد رأى أن الكوادر القيادية في هذا التنظيم لم تكن أهلا للثقة أصلا. فلم يكد ستالين يتقلد مقاليد الحكم حتى دارت الدوائر على رئيس الكومنترن غريغوري زينوفايف بنحو مخصوص. فقد طُرد من الحزب في العام 1927، أي بعدما ظل يتذبذب بين تروتسكي وستالين، ويغير مواقفه المرة تلو الأخرى. وإذا كان قد سُمح له بالانتماء إلى الحزب ثانية في العام 1933 فإن محكمة صورية أدانته في العام 1936، فأُعدم رميا بالرصاص في سجن لوبيانكا. وإذا أخذنا في الاعتبار أن زينوفايف اضطر تحت وطأة التعذيب المستمر إلى الإدلاء باعترافات تشير إلى أنه فاشي (لاحظ أنه كان يهوديا وأنه اعترف بهذه الجريمة في العام 1936)(*). ولا نشك أبدا إذا قلنا إن هذا الاعتراف يصور بنحو لا يقبل الاختلاف خصائص المناخ العام الذي سيطر على الاتحاد السوفييتي إبان ديكتاتورية ستالين. وفي نهاية التحقيق معه، وفي سياق كلمة ختامية وجهها إلى المحكمة يوم 23 أغسطس 1936، قال زينوفايف «إن إيماني المختل والمتردد بالبلشفية تحول إلى عداء لها، ومن خلال أفكار تروتسكي اهتديت إلى الفاشية. فأفكار تروتسكي هي ضرب من ضروب الفاشية، وتصوراتي الأيديولوجية أيضا ما هي في واقع الحال إلا صيغة من صيغ التروتسكية»[18]. وكيفما كانت عقيدته السياسية، فإنه شرع يؤدي الصلاة على طريقة شريعته اليهودية حينما واجه الموت.

الوقع أن زينوفايف لم يكن قط ملاكا يستحق الرأفة. فالكومنترن نفسها لاحقت «المرتدين» بلا هوادة، وأذاقتهم مر العذاب، خاصة بعد «تمرد سكان مدينة كرونشتات (Kronstadt)»، في مارس 1921. فممارساته كانت لطخة عار عكست، بنحو متميز، أساليب الاضطهاد التي دأب الاتحاد السوفييتي على ممارستها، والتي دفعت العديد من الحزبيين المؤمنين بالشيوعية فعلا إلى أن يُشيحوا بوجوههم عن أساليب موسكو. من هنا، فإن بالإمكان فعلا مقارنة الاضطهاد الذي تعرض له المتمردون في كرونشتات بأساليب القمع والتنكيل التي نُفذت للقضاء على ثورة المجر في العام 1956.

(*) يريد المؤلف أن يقول إن هذا الاعتراف لا يمكن أن يكون صادقا، وذلك لأنه صدر عن يهودي في حقبة صعدت فيها الأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا من شدة مقتها لليهود واليهودية. [المترجم].

ولكن ماذا حدث في العام 1921 يا ترى؟ إن كرونشتات، بالذات، أعني الميناء العسكري الواقع بالقرب من بيتروغراد، والذي أدى دورا رئيسيا خلال ثورة أكتوبر، وساند البلاشفة بكل قوة، نعم إن هذا الميناء تحديدا هو الذي احتج وتذمر من تسلط البلاشفة على رقاب الناس، رافعا شعار «لتكن كل السلطة للسوفييت - ولكن لا سلطان للحزب»[19]. وفي بيانهم المسمى «من أجل هذا قررنا أن نناضل»، أشار المحتجون بنحو خاص إلى أساليب التشيكا التعسفية مؤكدين أن «... أساليب التعذيب التي تنتهجها التشيكا فاقت بكثير، من حيث وحشيتها، الأساليبَ التي كانت تطبق في ضوء هيمنة الشرطة التابعة للنظام القيصري». وفي تقرير رفعه إلى لينين، أعرب دزيرجينسكي عن زعم يخالف المنطق كلية، إذ قال إن عصيان كرونشتات كان من تدبير عملاء فرنسيين مزروعين في ريغا [عاصمة جمهورية لاتفيا الحالية]، وأن فرنسا تخطط لفرض سيطرتها على بحر البلطيق. ومهما كانت الحال، ففي السابع عشر من مارس هاجم تروتسكي بخمسين ألف جندي من وحدات جيشه الأحمر المدينة المحصنة ريغا، فقتل جل العشرة آلاف متمرد. وشاركت في هذه المذبحة البشعة وحدات من جهاز الاستخبارات التشيكا.

وبعد أن انتهت الحرب الأهلية، وتبدد الأمل في إمكانية تصدير الثورة البلشفية، بات لينين يعي جيدا أن نظامه أمسى في حاجة ماسة إلى مرحلة استقرار وإلى فرصة لالتقاط الأنفاس. وللحيلولة دون انتشار المجاعة ثانية نفذ لينين إصلاحاته الاقتصادية المسماة «السياسة الاقتصادية الجديدة» (النيب)، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى سمحت السياسة الاقتصادية الجديدة لصغار التجار والمهنيين بمزاولة مهنهم السابقة وكسب ما يسدون به رمقهم بجهودهم الخاصة. على صعيد آخر، سعى المسؤولون إلى جذب المستثمرين الأجانب، من أجل تعزيز فرص تصدير موارد روسيا الأولية وسد حاجة خزانة الدولة السوفييتية إلى العملات الأجنبية. وللغرض نفسه اتجهت أنظار السوفييت صوب الاتفاقيات التجارية أيضا، ففي مارس 1921 عقدت القيادة السوفييتية اتفاقية تجارية مع بريطانيا، وفي مايو 1921 مع ألمانيا وإيطاليا ومع عديد من الدول الغربية.

أولى ثمار عمليات التجسس السوفييتية في البلدان الأجنبية

وغني عن البيان أن العلاقات الجديدة مع العالم الغربي وُظفت هي الأخرى أيضا، لتنفيذ عمليات استخباراتية هدامة المقاصد. فالمكاتب التجارية أمست فرصا سانحة لزرع عملاء المخابرات السوفييتية في عواصم دول غربية، لم يمتلك الاتحاد السوفييتي فيها سفارات أو بعثات ديبلوماسية. إن هذه الثغرة الديبلوماسية تم التغلب عليها من خلال اتفاقية رابالو العائدة إلى أبريل من العام 1922، فبموجب هذه الاتفاقية صارت للاتحاد السوفييتي علاقات ديبلوماسية مع ألمانيا. بعد ذلك اعترفت بالاتحاد السوفييتي كل من بريطانيا (في فبراير 1924) وفرنسا (في أكتوبر 1925). أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تريثت بعض الشيء، وحذت حذو الدول الغربية الأخرى في العام 1933. ومن مسلمات الأمور أن السفارات السوفييتية كانت بمنزلة محطات خارجية لجهاز الاستخبارات السوفييتي (GPU).

ووفق ما أكدته وقائع الزمن التالي، كان قرار استخدام الشيوعيين الأجانب ومؤيدي الاتحاد السوفييتي مخبرين يتعاونون مع المخابرات السوفييتية، تدبيرا، ناجحا وفاشلا في وقت واحد. فعضوية العملاء في الأحزاب الشيوعية الغربية منحت الأجهزة الغربية المختصة بمكافحة عمليات التجسس الأجنبية مؤشرا واضحا ودليلا نافعا على سبل الكشف عن الجواسيس السوفييت.

وحقق تجنيد العملاء من بين أعضاء ومناصري الأحزاب الشيوعية نجاحا باهرا، وذلك لأن الشبيبة المثقفة، وأبناء وبنات الفئات الاجتماعية المنعمة في الدول الغربية، كانوا، في ثلاثينيات القرن العشرين، يكنون لـ «التجربة السوفييتية» إعجابا مثيرا للاستغراب. ويلمس المرء هذا الإعجاب ليس فقط في كثير من التقارير والمقالات والكتب، التي سجل فيها الزوار انطباعاتهم عن التجربة السوفييتية، بل في المنظمات والنوادي والجمعيات الأهلية أيضا. وتعزز هذا الإعجاب حينما أضحى الاتحاد السوفييتي، خلال الحرب العالمية الثانية، حليفا لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الصعيد نفسه كانت الحرب العالمية الثانية قد سبَّبت من ناحية خلقَ آلاف كثيرة من فرص العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومة، ومن ناحية أخرى ندرةَ الأفراد المناسبين لسد الطلب القائم. من هنا تعين على الجهات المسؤولة أن تنتقي الشبان الواعدين بسد الحاجة، في الجامعات مباشرة، وأن تختار أولئك

الجامعيين، في المقام الأول، الذين نشأوا في أجواء عائلية تهتم بالتربية. وهكذا، انضم إلى الجهاز الحكومي أفراد لم تكن تصوراتهم السياسية تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز الحساس، في الحالات الاعتيادية. ويجب علينا أن ننظر إلى هذا الأمر من جانبين: فمن ناحية، لم يكن هؤلاء الأفراد سيتقدمون للعمل في الدوائر الحكومية أصلا، وذلك لأنهم على غير اتفاق مع السياسات الحكومية، ومن ناحية، لأن المسؤولين الحكوميين كانوا سيرفضون طلبهم، بكل تأكيد، باعتبار أنهم - سياسيا - لا يتمتعون بالثقة المطلوبة. غير أن الحرب غيرت كل شيء وأسبغت على عمليات التجسس السوفييتية فرصا سانحة وآفاقا رحبة.

وفي الأصل، كان هذا الأسلوب لانتقاء الموظفين حلا فرضته ظروف الحرب، أي كان حلا مر المذاق، لاسيما أن الأجهزة الأمنية في ثماني دول غربية كشفت، منذ العام 1927، أمر العديد من الجواسيس الرفيعي المستوى، وفككت كثيرا من خلايا التجسس شديدة الخطر. ويندرج ضمن هذا الصنف من الجواسيس الشيوعي والسياسي الفرنسي Jean Crémet، الذي كانت تربطه صداقة حميمة [بقائد الثورة الفيتنامية] هو تشي منه. وكيفما كانت الحال، فقد نجح هذا السياسي الفرنسي في الفرار إلى موسكو، وراح، من ثم، يؤدي دورا فاعلا في الحرب الأهلية في الصين. وعلى خلفيات عمليات التطهير الستالينية، فضل Jean Crémet الانتقال إلى بلجيكا باسم مستعار. وامتدت إقامته في بلجيكا حتى وفاته في العام 1973[20]. وفي بريطانيا أيضا اكتشفت سلطات مكافحة عمليات التجسس الأجنبية خلية تجسسية كانت أكبر وأخطر من خلية باريس. وكانت هذه الوقائع قد سببت قطع العلاقات الديبلوماسية مع موسكو - وأسفرت عن طرد كل الديبلوماسيين الروس طبعا (بمن في ذلك عملاء المخابرات السوفييتية «الشرعيون»).

غير أن عملية تفكيك خلايا التجسس السوفييتية لم تحقق، من وجهة نظر العالم الغربي، النجاح المنشود منها بالكامل. إذ كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت على الملأ أنها اكتشفت أمر هؤلاء الجواسيس، بفضل نجاحها في فك شفرة الاتصالات الديبلوماسية السوفييتية المتداولة عبر أجهزة لاسلكية مختلفة. فهذا الاعتراف نبه السوفييت، عمليا، إلى أن شفرتهم اختُرقت من قبل البريطانيين. وهكذا غير السوفييت النظام الذي كانوا يستخدمونه للتشفير، بنحو جذري،

فانتهجوا نظام استعمال الشفرة مرة واحدة فقط (One-Time-pad)، أي أخذوا يستخدمون لكل رسالة شفرة خاصة بها. وغني عن البيان أن هذه التطورات منحت ستالين ميزة مقارنة بالعالم الغربي، ففيما بات عملاؤه قادرين على فك ألغاز الأحاديث الديبلوماسية التي يرسلها العالم الغربي عبر اللاسلكي، ظلت أجهزة المخابرة الغربية عاجزة عن فك ألغاز أحاديث السوفييت[21]. واستمر الوضع على هذه الحال إلى أن نجح الغربيون بعد العام 1945 في اختراق الشفرة السوفييتية (مشروع فينونا الأمريكي).

في هذه الحقبة العصيبة على النشاطات التي كان جهاز المخابرات السوفييتي ينفذها في العالم الخارجي، تم التوسع في النشاطات التي يمارسها العملاء «غير الشرعيين». فقد لاحظ المسؤولون السوفييت أن الواجب يفرض على هؤلاء العملاء أن يظلوا، في مناطق عملياتهم، أقل عرضة للاكتشاف مقارنة بالعملاء العاملين تحت غطاء ديبلوماسي، أي الذين يستخدمون السفارات والبعثات التجارية للتمويه على حقيقة ما يمارسون من أعمال. فهذه التعليمات الجديدة أسفرت، في بادئ الأمر، عن إخفاقات عديدة كان من بينها الإخفاق الذي سبّب نشأته مورتس واينشتاين، العميل الناشط في برلين. فهذا العميل كان يزعم أمام قيادة المخابرات في موسكو أنه يدير ويمول شبكة جواسيس، غير أن مراجعة مزاعمه أثبتت أنه كان قد كذب عليهم من الألف إلى الياء، وأنه كان يعمل لمصالحه الخاصة لا غير، إذ كان قد دأب على إدراج أسماء أقربائه في قائمة الجواسيس العاملين معه، أو اختلق أسماء جواسيس لا وجود لهم أصلا، وذلك لتعظيم ثروته. بيد أنه لم يتمكن من مواصلة هذا الغش بعد العام 1933، إذ طُرد من صفوف الجواسيس وأُغلق مقره السري[22].

بيد أن السنوات التالية شهدت انطلاقة جديدة في تاريخ الجاسوسية السوفييتية. فتجنيد اليهودي النمساوي أرنولد دويتش (Arnold Deutsch) أسفر عن بزوغ نجم «مجموعة الجواسيس الكبار». تجدر الإشارة هنا إلى أن دويتش كان مثقفا واسع المعرفة، وأنه حصل من جامعة فيينا على شهادة دكتوراه في الكيمياء بسرعة قياسية، وكان يُتقن العديد من اللغات، وأن شهرته ذاع صيتها في مجال علم النفس لاسيما بعدما تعاون مع فلهلم رايش في تسليط الضوء على المسائل الجنسية والتحليل النفسي. غير أن إنجازه الأهم كان يكمن في نجاحه في تجنيد «خمسة كامبريدج»

(Cambridge Five)، أي نجاحه في ثلاثينيات القرن الماضي في تجنيد مجموعة شبان من خريجي جامعة كامبريدج. وظلت هذه المجموعة تتجسس لمصلحة الاتحاد السوفييتي حتى السنوات الأولى من عقد الستينيات، فهم تبوأوا، خلال الفترة المذكورة، مناصب مرموقة في الإدارة الحكومية، ودأبوا على تزويد موسكو بكل المعلومات والوثائق التي يستولون عليها من الحكومة البريطانية. وبقدر تعلق الأمر بـ «جمع المعلومات من خلال مصادر بشرية» (Human Intelligence)، كان تجنيد هؤلاء الجواسيس الخمسة أحد أهم إنجازات المخابرات السوفييتية.

وكيفما كانت الحال، فأرنولد دويتش أضحى، ابتداء من العام 1934، جاسوسا يعمل سرا في خدمة الأممية الشيوعية (الكومنترن) في روما. على صعيد آخر، حثت الأممية الشيوعية سيكوندو كونستانتيني على العمل مع دويتش، علما أن كونستانتيني مواطن إيطالي عمل هو وأخوه في السفارة البريطانية، من غير أن يلحظ أحدٌ أنهما عميلان زرعتهما المخابرات السوفييتية منذ سنوات كثيرة. وكانت كمية الوثائق السرية التي أرسلاها إلى موسكو معتبرة فعلا. ولم يُكتشَف أمرهما إلا بعدما نشرت الصحف الإيطالية في فبراير 1936 تقريرا كان السفير البريطاني قد أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية سرا. وسرعان ما طُلب من خبير في المسائل الأمنية السفر إلى روما للتعرف على الثغرة التي نفذ من خلالها تقرير السفير.

وبعد قضاء فترة قصيرة في باريس انتقل دويتش إلى لندن، وراح يستأجر مسكنا في هامستيد، الحي اللندني ذي الطبيعة الخلابة، والمفضل لدى الأنتلجنسيا [شريحة المثقفين] اللندنية، والذي سكن فيه كارل ماركس أيضا في زمن سابق. وعملت زوجته جوزفين [أي زوجة دويتش] جاسوسة أيضا، وكانت مكلفةً بإدارة جهاز اللاسلكي ومتابعة البريد المرسل من خلال هذا الجهاز. وفي العرض التاريخي الذي نشرته المخابرات السوفييتية (KGB) في العام 1990 يعترف هذا الجهاز، للمرة الأولى، ليس فقط بأن أرنولد دويتش كان أحد عملائه المهمين، بل أيضا بأن دويتش نجح في تجنيد 25 عميلا، كان من بينهم «خمسة كامبريدج» (Cambridge Five)، علما أن المخابرات السوفييتية أزاحت في العام 1990، ولأول مرة في تاريخها، النقاب عن هوية عملائها الخمسة بالكامل. ومن العرض التاريخي المذكور يتبين أن كيم فيلبي (Kim Philby) كان أول العملاء الذين جندهم دويتش، فهو جنده في يونيو العام

1934. ويتحدر فيلبي من أسرة مشهورة، علما أن أباه عمل في السلك الديبلوماسي، وكان مهتما بقضايا الاستشراق، وعمل مستشارا للملك ابن سعود في عشرينيات القرن الماضي(*)، وعميلا بريطانيا مكلفا بإدارة منطقة الانتداب البريطانية(**). وواصل فيلبي تخابره مع السوفييت حتى فراره إلى موسكو في ديسمبر 1963.

وكان فيلبي قد وجه أنظار أرنولد دويتش صوب طالبين جامعيين ناشطين في الحركة الشيوعية أيضا، أحدهما هو دونالد ماكلين Donald Maclean الذي كان والده وزيرا في الحكومة البريطانية، ومعروفا بميوله الليبرالية. وكان أرنولد دويتش قد جنده في أغسطس 1934 للعمل في خدمة «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية» (NKVD)، التي تحولت لاحقا إلى جهاز الاستخبارات السوفييتي (GPU). وكان غاي بيرغس (Guy Burgess) هو الثاني في هذه الخلية. علما أن غاي كان ابن ضابط في البحرية البريطانية، وشرع يتجسس لمصلحة الكومنترن في ديسمبر. وفي مطلع العام 1934 انضم إلى المجموعة أنتوني بلانت (Anthony Blunt) الذي كان أبوه قسيسا وأمه سليلة عائلة شغلت مناصب حكومية رفيعة. وفي وقت لاحق، انضم إلى المجموعة جون كيرنكروس (John Cairncross) المتحدر من أسرة رفيعة المنزلة أيضا. تجدر الإشارة إلى أن كيرنكروس كان آخر من انكشف سره من هؤلاء الجواسيس الخمسة، إذ أفشى سرَّه في العام 1990 عميلٌ فر إلى خارج الاتحاد السوفييتي بعدما انشق عن المخابرات السوفييتية.

وكان كيرنكروس قد جنده جيمس كلوغمان (James Klugmann)، العميل الذي جنده أرنولد دويتش وضمه إلى ثُلة كامبريدج التجسسية. وغني عن البيان أن عدد الجواسيس المنخرطين في ثلة كامبريدج قد زاد على خمسة جواسيس. وكيفما

(*) المقصود الملك عبدالعزيز بن سعود. [المترجم].

(**) اسمه الكامل هاري سانت جون بريدجر فيلبي Harry St. John Bridger Philby (1885-1960)، ويعرف أيضا باسم جون فيلبي» أو «الشيخ عبدالله»، وهو مستعرب وعميل مخابرات بمكتب المستعمرات البريطاني. وقد أدى دورا محوريا في تأليب المشرق العربي ضد العثمانيين. كما أسهم بدور فاعل في تأسيس شركة أرامكو. وكان قد أعلن إسلامه وتزوج امرأة نجدية وأنجب منها ابنه الوحيد كيم فيلبي، كما تقول بعض الروايات. غير أن الأستاذ محمد بن عبدالرزاق القشعمي يسرد حوادث تشير إلى أن كيم من زوجة فيلبي البريطانية، وأنه أنجب من المرأة النجدية ولدين هما فارس وخالد، وحامت حول فيلبي الأب الشبهات، فأشار البعض إلى أنه كان عميلا مزدوجا عمل في خدمة المخابرات الأمريكية أيضا. [المترجم].

اتفق، فالأمر الجدير بالملاحظة هو أن جميع هؤلاء الجواسيس كانوا من خريجي كلية ترينيتي في كامبريدج، أضف إلى ذلك أن هؤلاء الجواسيس تميزوا بموهبة مهمة: موهبة الاستطلاع ومراقبة الأوضاع السائدة بدقة كبيرة.

وخلال سنوات قليلة، تبوأ هؤلاء الجواسيس مناصب رفيعة في أجهزة الدولة، أي في دوائر ومؤسسات كانت مجالا رحبا لحصولهم على وثائق ومعلومات سرية جدا، دأبوا على تسليمها إلى الاتحاد السوفييتي. وفي بادئ الأمر عمل فيلبي صحافيا في جرائد مختلفة وكان مراسل صحيفة «التايمز» اللندنية خلال الحرب الأهلية في إسبانيا. وابتداء من العام 1940 انتقل فيلبي للعمل في الجهاز الحكومي، وفي جهاز المخابرات الخارجية البريطاني، المعروف اختصارا MI-6. وسرعان ما ترقى هنا إلى مدير مكافحة النشاطات التجسسية في شبه الجزيرة الإيبيرية وجبل طارق وأفريقيا. وفي العام 1944 ترقى ثانية، إذ أضحى مدير قسم مكافحة الجاسوسية السوفييتية. وفي وظيفته الجديدة نجح فيلبي في تركيا في كشف هوية كونستانتين فولكوف، عميل المخابرات السوفييتية NKVD الهارب إلى العدو، ولم يدم الأمر طويلا حتى سلم كيم فيلبي هذا العميل المنشق إلى السلطات السوفييتية.

وحصل دونالد ماكين على وظيفة في وزارة الخارجية البريطانية بعد مضي فترة وجيزة من تجنيده. وفي سبتمبر 1941 أرسل ماكين إلى موسكو تقريرا يدور حول خطط بريطانية مهمة جدا تتعلق بتصنيع قنبلة ذرية. وكان قد زود السوفييت بدراسة تتكون من 60 صفحة، تشرح لمجلس الوزراء البريطاني تفاصيل الموضوع. وفي العام 1944 انتقل ماكين إلى واشنطن للعمل هناك في السفارة البريطانية، وليشارك ديبلوماسيين أمريكيين وكنديين في المداولات التي يجرونها في إطار اللجنة المكلفة بتنسيق جهود الدولتين لتصنيع القنبلة الذرية (مشروع مانهاتن). ومن المحتمل جدا أن يكون ماكين المصدر الرئيسي الذي كان يزود ستالين بوجهات نظر الديبلوماسيين الغربيين حيال تصنيع القنبلة الذرية. غير أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تَحجب عن أنظارنا أن الجواسيس السوفييت هم الذين كانوا يزودون ستالين بالتفاصيل التكنولوجية في صنع القنبلة الذرية، فبصفتهم خبراء وعلماء متخصصين في المسائل التكنولوجية كان هؤلاء الجواسيس، أعني الجواسيس السوفييت، يعملون بمعية الجماعات الساهرة على تصنيع القنبلة.

أما غاي بيرجس، الجاسوس المثلي والسكير والمفتقر إلى آداب اللياقة، فإنه عمل في بادئ الأمر صحافيا، ولم يحظ باهتمامات موسكو إلا بعدما عمل مديرا لمكتب نائب وزير الخارجية هيكتور ماكنيل عقب الانتخابات البرلمانية العائدة إلى العام 1945. غير أن من الصعوبة بمكان البت، بنحو قاطع، فيما إذا كان بيرغس شيوعيا عن إيمان راسخ فعلا. فهو لم يحاول تعلم الروسية قط، ولم يستطع - بسبب توجهاته الجنسية الشاذة - التكيف مع أجواء موسكو، على رغم منحه حق اللجوء. أما أنتوني بلانت فإنه تعرف على الاتحاد السوفييتي من كثب، إذ كان قد قام برحلات كثيرة في ربوع الاتحاد السوفييتي، خلال فترة تجنيده. وكان قد انخرط في القوات المسلحة البريطانية، ثم اختِير للعمل في صفوف جهاز الاستخبارات الداخلي (MI-5)، وراح من موقعه هذا يزود السوفييت بما يرسل الألمان من برقيات لاسلكية كان البريطانيون قد نجحوا في فك شفرتها في إطار برنامجهم لفك شفرات البرقيات المشبوهة المسمى ULTRA-Projekt. وكان برنامج فك الشفرات هذا من أسرار الدولة بكل معنى الكلمة، وكان الأمريكيون فقط يعرفون تفاصيل هذا البرنامج. علما أن البريطانيين كانوا يزودون حلفاءهم السوفييت من حين إلى آخر فقط بالمعلومات العسكرية التي يحصلون عليها من خلال برنامجهم هذا. وغني عن البيان أن البريطانيين كانوا يهتمون بالتمويه على حلفائهم السوفييت بشأن المصدر الذي استقوا منه معلوماتهم، وذلك من خلال «تغليف المعلومات المعنية بغلاف زائف». وأُزيح النقاب عن أسرار برنامج فك الشفرات، وأخبرت السلطات البريطانية الرأيَ العام بأسرار برنامجها هذا في وقت متأخر نسبيا، في العام 1974 لأول مرة وليس دفعة واحدة، بل شيئا فشيئا. وغني عن البيان أن ستالين كان بفضل بلانت على علم وثيق بوجود هذا البرنامج منذ بداياته الأولى.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نذر بلانت نفسه لتاريخ الفنون. وتبحر في الموضوع بحيث اختِير مديرا للوحات والصور الفنية الملكية. وبعدما حامت حوله الشبهات في خمسينيات القرن الماضي، نجح المسؤولون في العام 1964 في إقناعه بالاعتراف بنشاطاته التجسسية. وسرعان ما أبلغت الملكة بتفاصيل الموضوع، بيد أن الملكة ارتأت تركه في منصبه ليعمل كبير مستشاريها بالمسائل الفنية حتى

العام 1974. وربما أدى دورا هنا أن بلانت كان ابن عم الملكة الأم Queen Mum وبهذا كانت ثمة صلة قرابة بينه وبين الملكة الحالية إليزابيث الثانية. كما سُمح له بالاحتفاظ بلقب فارس الذي حصل عليه في العام 1956.

وتستر المسؤولون على فضيحة بلانت كأنها من أسرار الدولة. وظل الوضع على هذه الحال حتى تولت مارغريت تاتشر مقاليد الحكم في العام 1979. فهي اجتثت الموضوع من جذوره، وارتأت ضرورة إطلاع الرأي العام على تفاصيل القضية. وهكذا، ومنذ ذلك الحين، لم تعد فضيحة بلانت تدور حول نشاطاته التجسسية، بل، في المقام الأول، حول التستر على اقترافه جريمة الخيانة العظمى، وعدم مقاضاته قط على ارتكابه جريمة كبرى. وكان من السهولة بمكان التدليل على أن السلطات الحكومية كانت تعلم منذ العام 1950 أن بلانت شيوعي وأنه من ثم، على خلفية منصبه في الإدارة الحكومية، كان عنصرا مشكوكا في ولائه، وأن صفاته كانت تؤهله بكل تأكيد لممارسة الجاسوسية. وربما كانت قضية بلانت أحد أسطع الأمثلة على نفاق النخب البريطانية وإصرارها على الكيل بمكيالين.

أما بالنسبة إلى جون كيرنكروس، فإنه ما كاد يُنهي دراسته الجامعية حتى شرع يعمل في وزارة الخارجية البريطانية. وفي العام 1942 احتك هو أيضا بالبرنامج السري المسمى ULTRA-Projekt، وذلك خلال عمله - فترة قصيرة نسبيا - في حديقة بلتشي (Beltchey Park)، التي كانت المقر الرئيسي لفك الشفرة في المملكة المتحدة. فبصفته هذه، دأب كيرنكروس على تزويد السوفييت بالمعلومات التي يستولي عليها. وإذا صدق الروس القول، فسيكون كيرنكروس قد زودهم بأكثر من 5 آلاف وثيقة، بما في ذلك وثائق تتعلق بـ «مشروع مانهاتن» Manhatten Project السري إلى أقصى درجات السرية.

وحينما أحاطت به الشبهات بعد انتهاء الحرب، اعترف في العام 1951 باقترافه الخيانة العظمى. ومن المحتمل جدا أن يكون قد نجا من المثول أمام القضاء، وذلك لأن محاكمته كانت تستوجب كشف أسرار برنامج فك شفرات البرقيات المشبوهة المسمى ULTRA-Projekt. وبما أن القوانين البريطانية تجيز للحكومة أن تتغاضى عن إقامة الدعوى على الجاني حتى في حالة ارتكابه جريمة كبرى، فقد نجا كيرنكروس من الملاحقة القانونية كلية. وهكذا ظلت هذه

الجريمة، أيضا، سرا من أسرار الدولة إلى أن هرب في العام 1990 عميل سوفييتي كان قد سلط، لأول مرة، الضوء على الجريمة التي اقترفها «الرجل الخامس» في مجموعة كامبريدج (Cambridge Five).

وبقدر تعلق الأمر بمجالات معينة، لايزال حتى الآن، مجهولا مدى الأضرار التي نجمت فعلا عن عمليات التجسس التي مارسها البريطانيون المتواطئون مع المخابرات السوفييتية. وتسري هذه الحقيقة، على سبيل المثال وليس حصرا، على جيمس كلوغمان الذي عمل خلال الحرب العالمية الثانية في وحدة يوغسلافيا التابعة لـ «قلم إدارة العمليات الخاصة» (Sektion der Special Operation, SOS)، الذي أُسس في العام 1940 كجهاز مخابرات متخصص في مسائل معينة، علما أن عدد العاملين في هذا الجهاز كان قد بلغ 13 ألف فرد كانوا مشغولين، بالدرجة الأولى، بمساندة الحركات المكافحة في أوروبا ضد جيوش ألمانيا النازية المحتلة لأوطانها، وبتقديم ما تحتاج إليه هذه الحركات لتنفيذ عمليات تخريبية تستهدف النازيين. وربما أدى كلوغمان دورا في اتخاذ ونستون تشرشل في العام 1943 ذلك القرار، الذي لايزال مثيرا للجدل حتى اليوم، أعني قرار التخلي عن مساندة أنصار الملكية في يوغسلافيا، والالتزام القاطع بدعم الشيوعيين اليوغسلاف وقائدهم جوزيف بروز تيتو في صراعهم مع المحتلين النازيين، فقد استولد قرار تشرشل هيمنة النظام الشيوعي على يوغسلافيا على مدار نصف قرن من الزمن.

وفي الواقع، يفرض علينا تفسير الأسباب التي سهلت تجنيد هؤلاء الأفراد، المتحدرين من عائلات تحظى بالاحترام والتبجيل، أن نمعن النظر في ظروف ذلك العصر، فاعتناق المبادئ اليسارية، لا بل اعتناق الشيوعية أيضا، كان في ثلاثينيات القرن الماضي موضة العصر فعلا. وكان سبب إقبال الشبيبة على هذه المبادئ يكمن في سخطها على الأرستقراطية البريطانية، وفي استيائها من النظام الإمبراطوري، وفي إصرار الفئات الأرستقراطية على أن الواجب يفرض على بريطانيا أن تنأى بنفسها عن مشكلات القارة الأوروبية إلى أبعد قدر ممكن - حتى إن أفضت الرغبة في تفادي هذه المشكلات إلى تقديم تنازلات سياسية لألمانيا النازية (على غرار التنازلات التي تمخضت عن معاهدة ميونيخ العائدة إلى العام 1938،

والقاضية بتقسيم تشيكوسلوفاكيا بين ألمانيا النازية وبولندا والمجر). ومن المحتم جدا أن يكون التذمر الشديد من الأوضاع السياسية والاجتماعية، التي سادت وقتذاك، قد أدى دورا في حفز العديد من الشبان على التجسس لمصلحة الاتحاد السوفييتي. وربما تزامن هذا كله مع حب المغامرة. وكيفما كانت الحال، فالأمر المثير للاستغراب فعلا هو أن هؤلاء الشبان، على وجه التحديد، نادرا ما كان لديهم سبب يدعوهم إلى الاحتجاج أو التذمر.

ومع هذا، لا مندوحة للمرء عن أن يسأل عما إذا كان تأييد الاتحاد السوفييتي والتواطؤ مع جهاز مخابراته بين العامين 1934 و1937، وتزويد هذا الجهاز خلال سنوات الحرب الثانية بكم كبير من معلومات عسكرية وديبلوماسية واستخباراتية مهمة جدا، من جملة الأمور التي يحق للمرء أن يستخف بها، باعتبار أنها وليدة البراءة التي يتصف بها عادة شبان في مقتبل العمر، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن نفرا منهم استمروا يتجسسون على وطنهم حتى بعدما تبوأوا مناصب حكومية رفيعة المستوى، ولم يعودوا شبانا يافعين منذ أمد طويل، ولم يكونوا مكرهين على التجسس لمصلحة السوفييت على ما يبدو. فها هم بلانت وكيرنكروس يجمدان نشاطاتهما التجسسية بعد العام 1945، من غير أن يضغط عليهما الطرف السوفييتي بضرورة مواصلة النشاط التجسسي.

ولتقييم الدور التاريخي الذي مارسه هؤلاء الجواسيس، المتحدرون من فئات تقف في أعلى السلم الاجتماعي، لا يجوز بأي حال من الأحوال تبني وجهة النظر الزاعمة بأن القوم لم يكونوا مطلعين على فظاعة الجرائم التي ارتكبها النظام الديكتاتوري الذي حكم الاتحاد السوفييتي وقتذاك. فنظرة خاطفة في التقارير، التي نشرتها المؤلفات والصحف، منذ ثورة أكتوبر، ومنذ عمليات التطهير التي نفذها ستالين بنحو خاص، كانت تكفي لأن يحيطوا علما بحقيقة الأوضاع الداخلية السائدة في الاتحاد السوفييتي وفي الحركات الشيوعية الأخرى. إن دول المعسكر الحر، الدول الغربية، لم تهمل قط تقديم صورة حقيقية، صورة لا زيف فيها ولا تزوير، عن واقع الحال في الاتحاد السوفييتي. أضف إلى هذا أن العديد من اللاجئين وبعض الجواسيس الفارين والكثير من الشيوعيين المرتدين (الذين كانوا مطلعين من كثب) تحدثوا بنحو مسهب، وفي وقت مبكر، عن حقيقة الشيوعية السوفييتية.

من هنا، فإن الشخص الذي يزعم أنه لم يحط علما بحقيقة الاتحاد السوفييتي، على رغم أنه عمل صحافيا أو موظفا حكوميا، إنما هو إنسان بات تحيزه الأيديولوجي يحجب عن ناظريه الحقيقة الساطعة، ويعيقه عن رؤية ما حوله من وقائع لا مجال للاختلاف عليها.

وحتى العام 1998، أي حتى بعدما تفكك الاتحاد السوفييتي وانهار بالكامل، ظل جهاز المخابرات الخارجية العائد إلى موسكو، يذيع على الناس أسطورة تزعم أن الأحزاب الشيوعية في الدول الغربية لم تكن لها أي علاقة بتجنيد الجواسيس الغربيين. وتبنت الأحزاب الشيوعية العاملة في العالم الغربي هذه الأسطورة أيضا، وذلك لأنها أرادت أن تنفي عن نفسها تهمة مُفادها أنها ليست سوى وسيلة طيعة تحركها موسكو بالنحو الذي يناسبها، وبالصيغة التي تحلو لها. وبالنسبة إلى تاريخ المخابرات، فإنه لأمر مهم فعلا أن يعرف المرء إلى متى استمر تجنيد الجواسيس من بين صفوف الأعضاء الحزبيين، ومن صفوف المناصرين والمؤيدين للاتحاد السوفييتي، وما إذا كانت مخاطر نظام التجنيد هذا قد أمست معروفة لدى الجميع. وكيفما كانت الحال، ففيما كان كل عضو حزبي يعرف رفاقه في الحزب من كثب، كانت القيادات العليا وعناصر استخباراتية محدودة العدد وموثوق بها بشكل كبير، هي فقط، الأطراف التي كانت تعرف بشكل دقيق العناصر العاملة في جهاز المخابرات. واستمر العمل بهذه الترتيبات مدة طويلة من الزمن، وذلك لأن الدول الغربية لم تكن حازمة في مكافحة عمليات التجسس التي يديرها الاتحاد السوفييتي. ومعنى هذا أن احتمال اكتشاف التنظيمات التجسسية الواسعة، أي التي تضم أعدادا غفيرة من الجواسيس، لم يكن يؤخذ في الحسبان وقتذاك. إن هذا الاحتمال بات حقيقة واقعة في ألمانيا النازية، أي في ذلك النظام البوليسي، الشمولي، الذي فرضه هتلر على ألمانيا. فهذه الدولة نجحت في الحال في اكتشاف التنظيم الشيوعي المسمى «الأوركسترا الحمراء» (Rote Kapelle, Red Orchestra).

ويمكن عموما القول إن أجهزة المخابرات الغربية أخذت تكافح الجاسوسية، بنحو منتظم فعلا، ابتداء من العام 1945. ففي سبتمبر من هذا العام تكبدت الجاسوسية السوفييتية أول خسارة فادحة. فمن ناحيةٍ اكتُشِف ضابط استخبارات صغير الرتبة عمل في سفارة الاتحاد السوفييتي في كندا، قبل أن يفر من السفارة في

سبتمبر 1945، ومن ناحية ثانية انقلب على الشيوعية في العام المذكور الأمريكيان ويتاكر شامبرز (Whittaker Chambers) وإليزابيث بنتلي (Elizabeth Bentley)، فهذان أفشيا، من ثم، أسرارا كثيرة ومهمة تعلقت بنشاطهما التجسسي وبأعضاء التنظيم الذي عملا في رحابه. وبعد تكبد هذه الخسائر، أدرك المسؤولون في موسكو فورا أن تجنيد منظمات يعرف القاصي والداني أنها تناصر الاتحاد السوفييتي، إنما هو ترتيب ينطوي على مخاطر عظيمة. ولهذا السبب توقف العمل بهذه الترتيبات في الحال.

بيد أن علينا أن نشير إلى أن المسؤولين السوفييت كانوا، في ثلاثينيات القرن العشرين، شديدي الحذر في هذا الشأن. بالإضافة إلى ترتيبات أخرى، كان الإجراء المتبع وقتذاك يقضي بأن يتخلى المجندون الجدد في سلك التجسس عن عضويتهم في الحزب الشيوعي ومنظماته المختلفة. فهذا التدبير كان من أول الإرشادات والتوجيهات التي أصدرها أرنولد دويتش (Arnold Deutsch) إلى الشبان الذين كان قد جندهم من بين خريجي جامعة كامبريدج. وفي السياق نفسه حاول ماكلين - بكثير من الجهد - إقناع والدته بأن تَحمُّسه للشيوعية كان حدثا عابرا ونزوة من نزوات طالب جامعي في مقتبل العمر. وكرر الحديث نفسه في المقابلة التي أجراها معه المسؤولون لاختبار صلاحيته للعمل في وزارة الخارجية البريطانية[23] وذهب كيم فيلبي وغاي بيرغس مذهبا أبعد، إذ انضم الاثنان في العام 1935 إلى Anglo-German Fellowship (الزمالة البريطانية الألمانية)، أي شاركا في جمعية كانت تضم أفرادا يعتقدون أن ألمانيا النازية هي التي تحقق لهم المستقبل الزاهي. وأتقن فيلبي أساليب التمويه بأكثر من المعتاد. ففي سياق عمله مراسلا صحافيا أيد فيلبي، بحرارة ملحوظة، الجنرال فرانكو في الحرب الأهلية في إسبانيا. من هنا لا غرو أن يقلد القائد فرانكو كيم فيلبي وسام شرف [تثمينا لجهوده في مناصرة الفاشية].

عمليات «التطهير» الستالينية

وفيما كانت بعض العناصر تضع، خفية، اللبنات الأولى لتأسيس شبكة تجسسية واعدة تعمل في العالم الغربي، انطلقت في الاتحاد السوفييتي عمليات «التطهير» الستالينية. ومع أن عمليات التطهير هذه قد ركزت منظورها، في المقام الأول، على

الصراعات التي نشبت في داخل الحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفييتي، فإننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن هذه الصراعات تركت الكثير من بصماتها على تاريخ الاستخبارات السوفييتية. وبعبارة مختصرة: خلال هذه الصراعات الدامية على السلطة كانت أجهزة المخابرات السوفييتية الطرف المعتدي والمعتدى عليه، في آن واحد.

وكان التزايد المستمر في تركز السلطة بيد ستالين قد خالف كلية مبدأ «المركزية الديموقراطية»(*)، القاضي بأن قيادة الحزب الجماعية هي وحدها صاحبة الحق في ممارسة السلطة وفي دفع النخب الحزبية - التي عاصرت قيادة لينين للحزب - إلى مقاومة انفراد ستالين بالسلطة. على صعيد آخر كان إصرار ستالين على تنفيذ سياسة المزارع الجماعية (The Collectivization)، على رغم المجاعة الرهيبة التي نتجت عن هذه السياسية - التي أودت بحياة ما بين 5 ملايين و7 ملايين مواطن في أوكرانيا فقط - قد أفزع الكثيرين من القيادة الحزبية القديمة، وولّد لديهم الاقتناع بأن ستالين أفرط كثيرا في تنفيذ البلشفية، وتجاهل تماما أن الحرب الأهلية والنضال ضد القوى المناهضة للبلشفية انتهى لمصلحة البلشفية.

وبعدما طُرد أعتى أعداء ستالين، أعني تروتسكي، من القيادة في العام 1925، بات يوصم بالتروتسكية وبمعاداة الشعب كل من يعترض على ستالين، أي بات الواجب يحتم القضاء عليه بلا هوادة. ولا مندوحة هنا من الإشارة إلى التجمع المسمى «المنبر» (Plattform). ففي يوليو من العام 1932 طالب هذا «المنبر» على لسان بلشفي قديم، وعضو مرشح للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي، اسمه مارتيميان ريوتين (Martemyan Ryutin) بضرورة التخلي كلية عن التصورات الأيديولوجية الزائفة، وإعادة كل البلاشفة المطرودين إلى الحزب ثانية، بمن في ذلك تروتسكي، الذي كان قد نعت ستالين بـ«حفار قبر الثورة»، وطالب بطرد ستالين من الحزب الشيوعي(**). وتداول بعض الحزبيين وثيقة تتكون من 200 صفحة أثبتت المخابرات السوفييتية GPU أن ريوتين هو الذي كتبها وأنها تعود إلى سبتمبر من

(*) أو «الديموقراطية المركزية» كما يُقال أيضا. [المترجم].

(**) نود الإشارة إلى أن من أبرز الأمور التي اختلفوا عليها أن تروتسكي كان يؤمن بـ «الثورة الدائمة» وأن ستالين كان يعتقد بإمكانية تحقيق «الاشتراكية في بلد واحد». [المترجم].

العام 1932. من هنا لا غرو أن يصدر قرار بضرورة تسليم كل نسخ هذه الوثيقة إلى السلطات وتحريم تداولها. من ناحية أخرى اختفت النسخة الأصلية من الوثيقة تماما، وبات المسؤولون يتعاملون معها كأنها قد اختفت من الوجود إلى الأبد. لكن لحسن المصادفات عُثر في العام 1989 على نسخة يتيمة أمست حاليا من ممتلكات أرشيف موسكو السري. وإذا كان ستالين قد ارتأى في بادئ الأمر إعدام ريوتين في الحال، فإنه استجاب من ثم لاقتراح أشار عليه بتحويل حكم الإعدام إلى عشر سنوات سجنا. وبعد مضي خمس سنوات أُعدم ريوتين ومعه بصورة خاصة معظم أولئك البولشفيك الذين كان لهم دور رئيسي في قيادة ثورة أكتوبر[24].

وخلال الفترة التي تولى فيها غنريش جاكودا، أي بين العامين 1934 و1936، قيادة المخابرات السوفييتية، لم يطرأ توسع كبير على جهاز المخابرات فقط، بل بات أيضا أكثر من أي وقت مضى أداة للقمع والجبروت ودولة داخل دولة، فهو لم يعد يخضع لقانون أو دستور. فالتُهم السياسية الجماعية أو القرارات الصادرة من دون مراجعة قانونية كانت تكفي لأن يُعتقل البريء ويُقتل غيلة. وكيفما كانت الحال فبعد ما أمر ستالين في العام 1934 باغتيال سكرتير فرع الحزب في لينينغراد سيرغي كيروف، شُرع قانونٌ كان ظاهريا ينظم «حماية القيادات الحزبية»، وعمليا يجيز للتنظيم المسمى «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية» (NKVD) مراقبة القادة في الحزب والدولة على مدار الساعة. وبهذا النحو أضحى هؤلاء القياديون تحت رحمة ستالين، وذلك لأنه بات بمستطاع عملائه اعتقال واغتيال مَن يشاءون لسبب أو من دون سبب.

وفي صيف العام 1936 اتخذت اللجنة المركزية «بتوجيه من ستالين» قرارا يقضي بمنح «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية» سلطات قضائية استثنائية جاهزة للتطبيق على «جميع أعداء الشعب»[25]. وغني عن البيان أن التروتسكيين هم الذين كانوا مقصودين بعبارة أعداء الشعب. وكانت هذه التهمة توجه لهم على رغم أن تروتسكي يعيش في العالم الخارجي منذ سنوات عديدة، ولم تعد تربطه بالمتهمين أي علاقة منذ مغادرته الاتحاد السوفييتي. وبما أن قرار الحكم كان قد صدر مسبقا فقد كان المتهمون يُكرهون على الاعتراف بنحو يتساوق مع رغبات «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية»، أو يُجبرون على إعلان ندمهم على جرائم اقترفوها أو لم يقترفوها أصلا.

والمضحك المبكي هو أنه حتى عملاء المخابرات أنفسهم لم يفلت الكثير منهم من حبل المشنقة في سياق عمليات «التطهير» الستالينية. فخلال العامين 1937 و1938، سُفِّر أغلبية «الناشطين بنحو لاشرعي» إلى موسكو، واقتيدوا إلى حبل المشنقة بتهمة التروتسكية. ولم يرحم عملاء ستالين حتى أنشط الجواسيس وأكثرهم نجاحا؛ فستالين وجماعته أعدموا أعدادا غفيرة من خيرة ضباط المخابرات، على رغم علمهم أن من الصعوبة بمكان ملء الفراغ الحاصل في أماكن عملهم. ولم تتضح حتى الآن الأسباب التي دفعت أصحاب الشأن إلى أن يطلبوا حضور دويتش بصفة خاصة إلى موسكو، وأن يتركوه على قيد الحياة. كما أحاطت الشكوك وكثرت التكهنات بملابسات وفاته. فإذا كان دويتش قد اختير للعمل في ورشة المخابرات المكلفة من قبل ستالين بتزوير وتزييف الحقائق فإنه رقي فيما بعد إلى مسؤوليات أكثر أهمية، فما إن انخرط الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية حتى أُرسل دويتش إلى الخارج ثانية. ومهما كانت الحال فالأمر الأكيد هو أن دويتش لم يبق له أثر منذ ذلك الزمن بحسب المعلومات التي استقيناها حتى الآن من أرشيف موسكو على أدنى تقدير.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن والتر كريفيتزكي (Walter Kriwitzki) استطاع أن ينجو من الموت الأكيد، وأن يفر من قبضة ستالين وعملائه. علما أنه كان يعمل سرا في أوروبا الغربية، ودرج - بغية التمويه على حقيقة عمله في هولندا - على تقمص دور تاجر كتب ومؤلفات. وهرب في العام 1938 إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نشر هناك في العام 1939 مؤلفا عنوانه «In Stalin's Secret Service». وكما كان متوقعا انصبت عليه في الحال لعنات اليساريين في العالم الغربي، وبُذلت جهودٌ كثيرة لتفنيد ما سرد في مؤلفه من وقائع وروايات. وإذا كان قد نجا في العام 1937 من محاولات عديدة لاغتياله فإنه عُثر عليه في فبراير من العام 1942 ميتا في غرفة أحد فنادق واشنطن - وبصحبته ثلاث رسائل وداع[26]. ومع أن ملابسات موته لم يُزح عنها النقاب فإن معظم التكهنات تشير إلى أنه لقي حتفه على يد أحد عملاء المخابرات السوفييتية، وذلك بسبب علاقته الوثيقة بالجماعة التي ناصرت تروتسكي القيادي الثوري الذي اغتاله عملاء المخابرات في العام 1940 في المكسيك.

وبلغت المهزلة العجيبة والمسرحية المجنونة الذروة حينما أُلقي القبض على جاكودا نفسه في مارس من العام 1937، ليُنفذ فيه حكم الإعدام بعد عام من إلقاء القبض عليه. علما أنه كان قد أضاف إلى جرائم المخابرات السوفييتية جريمة أخرى ربما كانت أبشع من كل الجرائم السابقة. فهو كان قد طبق نظام السخرة في عملية شق قناتين مثيرتين للفزع: قناة ربطت البحر الأبيض(*) ببحيرة أويجا المتصلة ببحر البلطيق، وقناة أخرى عملاقة ربطت نهر موسكفا بنهر فولغا. وما من شك في أن تولي الشرطة السرية لملمة قوى العمل الضرورية لتنفيذ المشروعين تفسر لنا بيسرٍ سبب اقتياد أعداد غفيرة من المواطنين إلى معسكرات العمل بالسخرة و«معسكرات الإصلاح»، فهذه المعسكرات كانت أولى ثمار نظام سجون الموت (الغولاك، GULAG)[27]. وكان زج المواطنين في معسكرات العمل بالسخرة وفي معسكرات «الإصلاح»، نهجا جرى العمل به للملمة قوى العمل الضرورية لسد حاجة المناطق النائية والقصبات الموحشة المنتشرة في الإمبراطورية العظيمة الأبعاد، ولتنفيذ أشغال تتسم بمخاطر شديدة.

لقد كانت سمة من سمات العصر أن تعتقل أجهزة المخابرات المواطنين، لا لجريمة اقترفوها بل لسد الحاجة إلى قوى العمل. والأمر الذي لا مندوحة من الإشارة إليه في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه هو أن أجهزة المخابرات لم تكن تعير أهمية للمبدأ التقليدي القاضي بأن عقوبة الأعمال الشاقة لا يمكن فرضها إلا بقرار قضائي، ولا يجوز النظر إليها إلا على أساس أنها جرائم فردية. إن الأفراد لم يعاقبوا وقتذاك بناء على ما اقترفوا، بل بناء على انتمائهم الطبقي أو الاجتماعي. فكل واحد يُقام عليه الدليل على أنه من شريحة النبلاء أو من أبناء الطبقة المتوسطة (الطبقة البرجوازية)، لا بل إن كان من أبناء البرجوازية الصغيرة ليس إلا، فإنه يصبح خائنا محتملا للشعب وعدوا للثورة. من هنا فإن إنزال العقاب به ليس في حاجة إلى تبرير خاص. بيد أن هذا كله لا يعني طبعا أن الفئات الشعبية الموجودة في أدنى مراتب السلم الاجتماعي لم يكن يصيبها العقاب أو أن انتماءها العرقي لم يؤدِ دورا ذا بال هنا. فالمواطنون كانوا بقضهم وقضيضهم تحت رحمة نظام شمولي استبدادي يُنزل

(*) بحر داخلي في شمال الجزء الأوروبي من روسيا، وهو خليج في المحيط المتجمد الشمالي. [المترجم].

بهم أقسى أنواع العقاب، سواء بسبب جنحة ارتكبوها أم بسبب الأصول الاجتماعية التي يتحدرون منها أم بسبب صلة قرابة ربطتهم بشخص بات من المغضوب عليهم من دون سبب معروف.

ومن خلال البيانات الإحصائية المتداولة في كثير من الدراسات التي تسلط الضوء ليس على مشاهير القياديين الذين عملوا في صفوف المخابرات فقط، بل على عموم العاملين في هذه المؤسسات، يتبين بجلاء أن عمليات «التطهير» ركزت منظورها، بصورة خاصة، على تلك الجماعات التي لم تكن تتحدر من أصول روسية[28]. وغني عن البيان أن عمليات «التطهير» قدمت للبعض من الشباب المتحمس الكثير من فرص العمل، لاسيما أن رواتب العاملين في صفوف «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية (NKVD)، ارتفعت في العام 1937 إلى أربعة أضعاف الرواتب التي كانت دارجة من قبل. وهكذا تحولت المؤسسة التي كانت مُرَتَّباتها تكفي لسد الحاجات الضرورية لا غير إلى واحدة من أفضل مؤسسات النظام السوفييتي من حيث دفع الرواتب والأجور ومن حيث المزايا التي تمنحها. فهي تقدم للعاملين لديها أفضل الشقق السكنية وأحسن بيوت للراحة والاستجمام وفرص للعلاج في خيرة المستشفيات. إن إخضاع جميع المواطنين لرقابة صارمة، سواء أكانوا في المصانع أم في المكاتب أم في محطات القطارات أم في الحدائق العامة أم في المسارح، وما شابه ذلك من مجالات مختلفة، كان يتطلب تشغيل مئات الآلاف من العاملين، وعشرات الآلاف من الضباط[29]. وربما انطوت الإشارة إلى إيجابيات ارتفاع فرص العمل في أجهزة المخابرات السوفييتية على شيء من الخبث، بيد أن هذه الإشارة هي جزء من الجواب الحق عن السؤال عن الأسباب التي يسّرت تأسيس هذا النظام المحكم القائم على الإرهاب والرقابة. فعمليات «التطهير» الستالينية حققت مردودا نقديا معتبرا لمئات الآلاف من العاملين في أجهزة المخابرات وفي صفوف الشرطة السرية.

ستالين لا يأبه كثيرا بتقارير أجهزة المخابرات الخارجية

وبقدر تعلق الأمر بتاريخ المخابرات في الحقبة الستالينية، ثمة، أخيرا وليس آخرا، موضوعان لا بد من مناقشتهما هنا بالنظر إلى أهميتهما. الموضوع الأول يدور حول إصرار ستالين على أن مكافحة عدوه اللدود تروتسكي تحظى بالأولوية، أي إنها

يجب أن تتقدم على أي أمر آخر في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية وفي جهود الأجهزة الاستخباراتية السوفييتية. أما الموضوع الآخر فإنه يدور حول أسلوب ستالين في التعامل مع التقارير التي تقدمها له أجهزة الاستخبارات.

ولا ريب في أن ستالين بالغ كثيرا حينما أكد أن تروتسكي يشكل خطرا عظيما، لا بل اعتقد أن خطر تروتسكي أشد بكثير حتى من خطر ألمانيا المعتنقة مذهب الاشتراكية القومية، ألمانيا النازية(*). إن العديد من تصريحاته بشأن عمليات «التطهير» السياسية، والوثائق الكثيرة المحفوظة في خزائن أجهزة المخابرات، تدعم بنحو قوي الاعتقاد بأن ستالين كان يرى أن النازيين أقل من تروتسكي خطرا. فعلى سبيل المثال احتمل ستالين الخسائر الفادحة التي تكبدها في الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)، وذلك لأنه كان يرى أن «القضاء على تروتسكي أهم بكثير من القضاء على [الفاشي] فرانكو»[30]. وهكذا استعر في الحرب الأهلية الإسبانية لهيب حرب أهلية لم تُدَرْ للقضاء على الفاشية بل لتصفية تروتسكيين فعلا أو زعما يحاربون إلى جانب الجمهوريين وبرفقة الألوية الدولية. وفي فرنسا وفي العديد من الدول الأوروبية الغربية الأخرى اختطف عملاء ستالين عناصر حامت حولهم الريب ورحلوهم إلى موسكو[31]. وفي مطلع العام 1940 جرت تصفية مقر المخابرات السوفييتية في لندن، لا لشيء إلا فزعا من أن يكون التروتسكيون قد تسللوا إلى العمليات التي يجري إعدادها في هذا المقر. كما علق المسؤولون الاتصالات بـ «خمسة كامبريدج» (Cambridge Five) طوال ذلك العام، على رغم أن اندلاع الحرب كان ينطوي على فرص تجسسية ليست فريدة فقط، بل مهمة جدا أيضا[32].

وكانت أغلبية المعلومات المرسلة من برلين إلى موسكو قد جُمعت من قبل شبكة تجسسية ضمت نحو 60 عنصرا، كان من بينهم موظف في وزارة الاقتصاد الألمانية اسمه آرفد هارناك (Arvid Harnack). وكان هارناك يحصل على معلوماته من أفراد عديدين كان من بينهم هارو شولتسه بويزن (Schulze-Boysen). والمهم هنا هو أن بويزن كانت بينه وبين الأدميرال فون تيربتس (von Tirpitz) صلة قرابة من

(*) لاحظ أن عبارة نازي (Nazi) هي مختصر الكلمتين «قومي» (National) و«اشتراكية» (Sozialismus)، أي إنها تعني اشتراكي قومي. وغني عن البيان أن هذه العبارة أريد بها النأي بالنفس عن معتنقي الاشتراكية، أو الشيوعية الأممية. [المترجم].

الدرجة الثانية؛ علما أن هذا الأدميرال كان يعمل في شعبة المخابرات التابعة لوزارة الملاحة الجوية. والملاحظ هو أن التنظيم الذي كانت أجهزة المخابرات العسكرية تطلق عليه تسمية «الأوركسترا الحمراء» (Rote Kapelle, Red Orchestra)، لم يكن يتكون من شبكة تجسس واحدة، بل كان يضم جماعات وأفرادا كان قسم منهم فقط يتجسس لمصلحة موسكو. ومن وجهة نظر تاريخ المخابرات كانت المشكلة الأساسية في هذا التنظيم تكمن في أن نشاطه اشتمل على عمليات تجسسية ومقاومة وطنية وندوات لتبادل الآراء. وبهذا المعنى افتقر هذا التنظيم إلى أساليب العمل الخفية ولإمكانات التمويه والمناورة، أي افتقر إلى الخصائص التي لا مندوحة للجاسوس الحق من أن يتحلى بها إذا ما أراد لنفسه السلامة، كما افتقرت الندوات الألمانية الشيوعية إلى خصائص العمل السري. إن هذا كله جعل بمستطاع وحدات مكافحة الجاسوسية التابعة للمخابرات العسكرية الألمانية، والوحدات الخاصة التابعة للشرطة السرية الألمانية (الجستابو)، التعرف على أعضاء هذه الندوات وأماكن اجتماعاتهم. غير أن الموضوعية تفرض علينا الإشارة إلى أن الضرر الأكبر قد تأتى من عميل المخابرات السوفييتية آنتولي كورفيتش. فهذا العميل أفشى للجستابو في ضوء التعذيب الذي تعرض له شفرة الاتصالات اللاسلكية التي يستخدمها القوم. وهكذا نجحت الشرطة السرية الألمانية في أن تسدد في العام 1942 ضربة قاضية للقيادات، وأن تمارس مختلف أساليب التعذيب والقتل ضد الكثير من الرجال والنساء الذين كانوا منخرطين في الحركة المناهضة للنظام النازي الاستبدادي[33].

ولكن دعنا نرجع بالحديث إلى ستالين وتعامله مع تقارير أجهزة المخابرات. فبما أن الاتحاد السوفييتي قد بات حليف ألمانيا، منذ المصادقة على «معاهدة هتلر - ستالين» في 23 أغسطس من العام 1939، فقد أضحت موسكو تمتلك في برلين سفارة ومقرا قادرين على جمع كثير من المعلومات السرية وتزويد موسكو بهذه المعلومات من دون تأخير. وتضمنت هذه المعلومات أخبارا تتعلق بالتحضيرات الألمانية للهجوم على الاتحاد السوفييتي عسكريا. ومعنى هذا هو أن ستالين كان لديه العديد من الأجهزة التي توافيه من دون انقطاع، ومن مقرات الحكومة الألمانية مباشرة، بتفاصيل التحضيرات الحربية الألمانية والأوامر ذات العلاقة - وأنه

كان لديه، بالإضافة إلى هذا كله، معلومات عن القوات العسكرية الكبيرة عدة وعددا، التي نشرتها ألمانيا على حدودها الشرقية، وفي المناطق الغربية من بولندا المحتلة. فهل يُعقل أن ستالين لم يلحظ هذه الحشود البشرية والأسلحة الثقيلة التي باتت تتمركز على حدود إمبراطوريته؟

لقد انطلق الهجوم الألماني يوم 22 يونيو من العام 1941، بقوة قوامها 3 ملايين جندي موزعين على 152 فرقة (أي نحو 75 في المائة من إجمالي الجيوش الألمانية)، و3300 دبابة وعربة مصفحة و2000 طائرة مقاتلة وعلى جبهة طولها 2000 كيلومتر تقريبا. إن حشدا عسكريا بهذه التجهيزات لم يكن بالإمكان غض الطرف عنه بأي حال من الأحوال. علما أن الكثير من القوات الألمانية أخذت تتسلل باتجاه الشرق، شيئا فشيئا، منذ أغسطس من العام 1940. من هنا لا غرو أن تتحدث تقارير أجهزة مخابرات دول مختلفة، بما في ذلك أجهزة المخابرات السوفييتية، عن أخبار هذه التحركات بكثير من التفصيل. على صعيد آخر كانت القوة الجوية الألمانية قد شرعت، ابتداء من أكتوبر 1940، بإجراء طلعات استطلاعية في أجواء المناطق الغربية من حدود الاتحاد السوفييتي. وعلى الصعيد نفسه أخذت الطائرات الألمانية تقوم، منذ يونيو 1941، بطلعات استطلاعية في عمق الأجواء السوفييتية. وكانت هذه الطلعات قد أثارت حنق الاتحاد السوفييتي ودفعته إلى أن يحتج بنحو متكرر على انتهاك الطيران الألماني الأجواء السوفييتية. من ناحية أخرى أخذ الألمان يسحبون كادرهم الدبلوماسي من موسكو، وباتوا ينقلون عائلاتهم إلى ألمانيا، وشرعوا يضرمون النيران في ملفات ووثائق سفارتهم. وكيفما كانت الحال فإن معلومات أجهزة المخابرات المختلفة كانت تزخر بأخبار التحضيرات الألمانية، وتنقل معلومات دقيقة عن القوات الألمانية المنتشرة على طول الحدود الغربية المتاخمة للاتحاد السوفييتي. من جهة أخرى حذرت الدول الرأسمالية أيضا ستالين من خطر تعرض الاتحاد السوفييتي لهجوم ألماني، وراحت تناشده بصريح العبارة ضرورة أخذ الحذر. أضف إلى ذلك أن نسخة من الأمر الذي أصدره هتلر بشأن غزو الاتحاد السوفييتي كانت موجودة على سطح مكتب ستالين. وإضافة إلى مخبرين آخرين نقل هارو شولتسه بويزن (Schulze-Boysen)، وريتشارد زورغه (Richard Sorge) أيضا في مايو 1941 أخبار التحضيرات الجارية لغزو الاتحاد

السوفييتي. وبفضل اطلاعه على وثائق الملحق العسكري والسفير الألمانيين في طوكيو أشار ريتشارد زورغه إلى أنه يتوقع أن تغزو ألمانيا الاتحاد السوفييتي بقوة قوامها 150 فرقة، وأن كل الاحتمالات تشير إلى أن العشرين من يونيو 1941 هو اليوم المتوقع لغزو الاتحاد السوفييتي[34].

ووفق ما جاء في وثيقة رسمية نُشرت في موسكو في العام 1995 زودت أجهزة الاستخبارات ستالين بأكثر من 100 تقرير بشأن الهجوم الذي سيتعرض له الاتحاد السوفييتي[35]. علما أن عشرات من هذه التقارير كانت من الدقة والموضوعية بحيث كان لزاما عليه أن يأخذها على محمل الجد. وفي الواقع فإن المعلومات التي قدمتها أجهزة المخابرات السوفييتية والأجنبية إلى ستالين كانت من الدقة في توقعها لتعرض الاتحاد السوفييتي لهجوم مرتقب، بحيث لا يبالغ المرء أبدا إذا أكد أن فرصة الحصول على معلومات مماثلة لم تتح لأي رئيس دولة أخرى معاصرة. وعلى رغم هذا كله واصل ستالين اعتقاده أن الموضوع خدعة بريطانية، وظل يرى أن الخطر الآتي من تروتسكي – الذي قُتل في العام 1940 – أشد من الخطر الآتي من هتلر. وفي سياق هذا كله دأب ستالين على شتم ريتشارد زورغه واصفا إياه بأنه «ابن عاهرة جمع ثروته من مصنع متواضع ومما لديه من بيوت للدعارة»[36]. وهكذا مُنعت القوات السوفييتية من الانتشار في مواقع آمنة وخلف استحكامات قوية، ومن تنفيذ التدابير القتالية الضرورية، وذلك لأن ستالين لم يكن يريد استفزاز هتلر، ولأنه كان يعلم جيدا بمدى الضعف المخيم على جيوشه. وغني عن البيان أن ستالين نفسه هو الذي يتحمل المسؤولية عن انهيار قوة ومعنويات جيوشه. فهو كان قد نفذ قبل بضع سنوات عمليات «تطهير» دموية أزهقت أرواح الكثير من أفضل ضباطه خبرة وشجاعة، وأشد عناصر استخباراته فطنة وإتقانا لمتطلبات وقواعد المهنة.

وللوهلة الأولى يبدو تحليل ستالين مهزلة فعلا، بيد أن واقع الحال يشهد أيضا على أن هذا التحليل قد انطوى على شيء من المنطق من وجهة النظر الداخلية، أي انطلاقا من الأيديولوجية الماركسية اللينينية. فوفق هذه الأيديولوجية فإن الدول الرأسمالية، بما في ذلك بريطانيا – التي هي بفضل إمبراطوريتها العالمية الأبعاد أكثر دول العالم خطرا - هي العدو الفعلي للاتحاد السوفييتي. وهكذا فإن الفاشية الإيطالية والاشتراكية القومية الألمانية [النازية]، ما هما في الواقع سوى صيغتين

من صيغ الرأسمالية، ومن ثم فإنهما لا تجسدان نظاما سياسيا واجتماعيا جديدا قائما بحد ذاته. وعلى وقع وجهة النظر هذه فإن الفزع الذي أقض مضاجع ستالين كان يكمن في الاعتقاد بأن صيغ الرأسمالية قد باتت تتآمر على الاتحاد السوفييتي موحدة الصفوف - أو أنها ستوحد صفوفها تلقائيا في يوم من الأيام. وكان رئيس الكرملين واثقا بأن «معاهدة هتلر ستالين» العائدة إلى 23 أغسطس 1039 قد جردت بريطانيا من أخطر ما لديها من سلاح، وذلك لأنها أنهت أحلام إنشاء حلف يضم لندن وبرلين (وفرنسا ذات الأهمية الثانوية في صراع الاتحاد السوفييتي مع دول المعسكر الرأسمالي).

ولهذا السبب وعلى رغم الشكوك التي ظلت تساوره واصل ستالين حتى آخر لحظة تمسكه بالمعاهدة المبرمة مع هتلر ونفذ، بكل أمانة، كل الشروط المتفق عليها. ولا ريب في أن تأكيد أبواق الدعاية الألمانية أن الحديث عن هجوم ألماني مزعوم إنما هو وليد أخبار سقيمة وأوهام كاذبة تذيعها أبواق الدعاية البريطانية لتسميم العلاقات الألمانية - السوفييتية، وتضليل القيادة السوفييتية قد لبى بنحو كبير ما كان ستالين يريد تصديقه أصلا. من ناحية أخرى وحينما وصل إلى سمع ستالين أن سفير ألمانيا في موسكو (فريدرش فيرنر غراف فون شولينبورغ) قد صرح، خلال تناوله العشاء مع ديبلوماسيين سوفييت في مطلع يونيو 1941، بأنه واثق بأن هتلر على وشك غزو الاتحاد السوفييتي، فما كان من ستالين إلا أن قال في سياق اجتماعه بأعضاء المكتب السياسي «وهكذا ترون أن التضليل قد انطلى حتى على السفراء المحنكين»[37]. من ناحية أخرى كان ستالين يفسر من حين إلى آخر هذه التصريحات على أنها دعاية مقصودة، ربما يذيعها هتلر بقصد إكراه السوفييت على تقديم تنازلات أكبر. على صعيد آخر ذهب رئيس جهاز المخابرات لافرينتي بيريا (Lawrenti Beria) مذهبا آخر، بعدما أصبح في نوفمبر 1938 وزيرا للداخلية، ومن ثم مسؤولا عن الجزء الأعظم من جهاز القمع الوحشي في الاتحاد السوفييتي. فهو بات يلاحق كل مَنْ يأتي بأخبار سيئة، ربما خوفا من أن يتعرض هو نفسه وبصفته رئيس «المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية» (NKVD) لتهمة ممارسة التخريب والعمليات الاستفزازية. وكيفما كانت الحال فقبل يوم واحد فقط من بدء الهجوم الألماني كتب بيريا إلى ستالين: «إني لا أزال أرى ضرورة إقالة سفيرنا في

برلين ديكانوسوف من منصبه ومعاقبته جزاء ما يرفع إليّ، بلا انقطاع، من «تقارير» بشأن التحضيرات المزعومة، التي يتخذها هتلر لغزو الاتحاد السوفييتي. فهو يزعم أن عملية الغزو ستنطلق غدا (...) لكني والعناصر العاملة لديَّ... نتمسك بكل قوة بالنتيجة التي استخلصتموها من تحليلكم العبقري للوقائع: إن هتلر لن يهاجمنا في العام 1941»[38].

لكن وفي مسألة أساسية من المسائل المتعلقة بإدارة الحرب اطمأن ستالين تماما للأخبار التي نقلتها إليه عناصر المخابرات السوفييتية - ربما لا لشيء إلا لأن هذه الأخبار قد انطوت على مغزى إيجابي يدعم وجهة نظره. وكانت هذه الأخبار تدور حول اليابان، القوة العسكرية العظمى، التي استولت منذ العام 1931 على جزء من الأراضي الصينية، وراحت تشن انطلاقا من هذه الأراضي ومنذ العام 1937 حربا طاحنة ضد الصين. وبين العامين 1936 و1937 عقدت اليابان مع ألمانيا وإيطاليا حلفا واهيا إلى حد ما، وذلك لأنه لم يتضمن أي بند تتعهد فيه اليابان بالانخراط في حروب هاتين الدولتين الحليفتين، غير أن موقف اليابان المعادي بكل قوة للشيوعية كان يعزز بكل تأكيد احتمال قيام اليابان بشن حرب توسعية ضد الاتحاد السوفييتي أيضا. وكانت تقارير عملاء المخابرات، لاسيما تقارير عميل المخابرات السوفييتية ريتشارد زورغه، قد أشارت إلى أن لدى القيادة العسكرية اليابانية خططا لهذا الشأن. على صعيد آخر حاول وزير الخارجية الألماني دفع اليابان إلى مهاجمة الاتحاد السوفييتي.

وكما سبق أن قلنا لم يثق ستالين قط بتقارير زورغه، لاسيما أنه، أي ستالين، كان يمتلك مصادر أخرى للحصول على المعلومات، أعني مصادر من قبيل الخبراء الساهرين على فك الشفرات اليابانية. ففي خريف العام 1941، أي بعد مضي عام واحد على النجاح الذي أحرزه الأمريكيون، نجح الخبراء السوفييت أيضا في فك أسرار واحدة من أهم الشفرات الدبلوماسية، أعني الشفرة اليابانية التي تسمى في الأدبيات العلمية PURPLE. وهكذا أصدر ستالين في الفترة الواقعة بين أكتوبر ونوفمبر أمرا يقتضي نقل نصف الجيوش السوفييتية المرابطة في الشرق الأقصى إلى أوروبا، أي نقل 1000 دبابة و1000 طائرة حربية. وبهذه القوات الإضافية نجح ستالين في الأيام الأخيرة من العام [1941] في إحباط محاولات الجيوش الألمانية دخول موسكو.

لقد أثبتت حسابات ستالين صوابها. ففي السابع والعشرين من نوفمبر تسلم سفير اليابان في برلين برقية تأمره بتبليغ القيادة الألمانية بأن اليابان لن تشن عمليات «ضد الشمال». إن هذا الخبر، الذي تسلمه السوفييت وفكوا شفرته وفق أكثر الاحتمالات، أكد ما كان المرء قد توقعه بخصوص نوايا اليابان الحربية: الهجوم الياباني لن يستهدف الشمال (أي لن يكون موجها ضد الاتحاد السوفييتي)، بل سينصب على الجنوب (أي على الجزر الواقعة في الجزء الغربي من المحيط الهادئ وعلى جنوب شرق آسيا).

بيرل هاربر

سببت السياسة اليابانية اندلاع توترات سياسية وصراعات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا لا غرو أن تقاطع الولايات المتحدة اليابان وأن تمتنع عن تصدير البترول إليها. وعلى وقع هذه التطورات كان في الواقع لزاما النظر إلى البرقية المرسلة إلى سفير اليابان في برلين على أنها إشعار بقرب شن حرب على الولايات المتحدة الأمريكية. وفي يوم 26 نوفمبر، أي قبل يوم واحد من تاريخ البرقية المشار إليها، غادر قاعدته الواقعة في شمال اليابان أسطولٌ مكون من 6 بواخر عملاقة حاملة للطائرات. وفي الأول من ديسمبر تسلم القائد الأعلى للبحرية اليابانية الأدميرال ياماموتو موافقة حكومته على مهاجمة القواعد الأمريكية. وهكذا وفي الساعات المبكرة من صباح يوم الأحد 7 ديسمبر تعرضت القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربر بجزر الهاواي لهجوم ياباني ماحق.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هذا الهجوم هو «يوم عار لن يُنسى»، فقط، نقلا عن العبارة التي أطلقها الرئيس الأمريكي روزفلت، بل كان أيضا شاهدا على إخفاق أجهزة المخابرات بنحو عظيم، فهي لم تفلح في تحذير الأمة الأمريكية في الوقت المناسب. بيد أن مقارنة هذا الإخفاق بالإخفاق العائد إلى يوم 22 يونيو من العام 1941(*)، أمرٌ غير معقول لأسباب عديدة؛ فهذا الإخفاق لم تتحمل وزره أجهزة المخابرات بل القيادة السياسية. فمن ناحية لم يكن عدد القطع البحرية المنضوية تحت راية الأسطول [الياباني] المهاجم يزيد على 31 باخرة وغواصة

(*) على ما يبدو، يقصد المؤلف الهجوم الألماني على موسكو. [المترجم].

أبحرت في محيط عملاق. أضف إلى هذا أن القوة البحرية المهاجمة كانت قد علقت الاتصالات اللاسلكية تماما على مدار 11 يوما لضمان عدم اكتشاف أمرها وتحديد موقعها، حتى من خلال الوسائل التكنولوجية التي كانت معروفة وقتذاك. وبهذا المعنى، فإن اكتشاف الأسطول المهاجم واقترابه من أهدافه لم يكن خطأ لا مجال لتبريره. ومن ناحية ثانية كانت هناك تحذيرات أكيدة وبرقيات يابانية لاسلكية مثيرة للشبهات. وكانت أجهزة المخابرات العسكرية الأمريكية تبلغ واشنطن بحقيقة أمر هذه البرقيات وفحوى معناها. بيد أن هذه المعلومات لم يجرِ تنسيقها والوقوف على مغزاها وإخبار القيادة السياسية والعسكرية بأمرها في الوقت المناسب.

وأدى تقييم الولايات المتحدة الأمريكية للقدرات اليابانية دورا مهما هنا. فالقيادة الأمريكية كانت واثقة بأن الأسطول الياباني لا قدرة لديه البتة على تنفيذ هجوم مباغت من هذا القبيل، يستهدف الأراضي الأمريكية الواقعة في الطرف الشرقي من المحيط الهادئ. فأصحاب الشأن كانوا يعتقدون أن اليابانيين قد يتهورون ويهاجمون قواعد أمريكية تقع - في أقصى الحالات - في شرق المحيط الهادئ، وليس في الطرف الغربي منه. وبدأت هذه الهجمات في يوم 8 ديسمبر، فتركزت، بنحو متزامن تقريبا، على الفلبين وغوام وجزر أخرى، وعلى المستعمرة البريطانية هونغ كونغ (وعلى الأسطول البريطاني أيضا، المرابط في القاعدة البحرية الواقعة في جزيرة سنغافورة). وهكذا، فإن التمسك بنمط معين من أنماط التفكير ومواصلة الاعتقاد بأمر لا سند ماديا يؤكد صدقيته، هو الأمر الذي جعل الأمريكيين يواجهون صعوبات كبيرة في الانتباه بالوقت المناسب إلى بوادر الهجوم الياباني الكبير. وإذا كان الرأي العام لايزال، حتى اليوم، يتهم واشنطن بأنها تجاهلت عن قصد الهجوم الياباني، وذلك رغبة منها في حفز المواطنين على التخلي عن رفضهم لانخراط بلادهم في العمليات الحربية، فإنما هي تهمة ترفضها الدراسات التاريخية جملة وتفصيلا[39]. إن الظرف النفسي أدى دورا كبيرا في تبني هذه الأسطورة. فقد صعب على الأمريكيين تفسير عدم التكافؤ بين خسائرهم والخسائر التي تكبدتها اليابان. ففيما بلغت خسائر الأمريكيين: 2403 قتلى وأكثر من 1100 جريح وتدمير 190 طائرة رابضة في قواعدها وغرق أو تحطم 18 سفينة حربية، بلغت خسائر اليابانيين 55 قتيلا و29 طائرة مقاتلة فقط.

وهكذا، فإن الأمر الذي شغل بال الأمريكيين لم يكن يكمن في معرفة الأسباب التي دفعت اليابانيين إلى أن يشنوا هذه الغارة المفاجئة، بل كان يكمن في معرفة أسباب إخفاق حكومتهم في التعرف على النوايا اليابانية قبل تعرض بلادهم لهذا الهجوم، لاسيما أن فك شفرات البرقيات اليابانية كان قد قطع شوطا كبيرا جدا. وربما عثر المرء على جزء من الحقيقة في مؤلف روبرتا ووستلر (Roberta Wohstetter) الموسوم noise (خشخشة مربكة)[40]. فهي تشير في مؤلفها الكلاسيكي هذا إلى أن التحليل الاستخباراتي كثيرا ما يصعب عليه التمييز بين «النبرات الصادقة» الكامنة في هذا التقارير أو ذاك. ويمكننا أن نضيف إلى هذه المشكلة مشكلة أخرى واجهتها أجهزة الاستطلاع الأمريكية. فالبحرية اليابانية كانت قد غيرت شفرتها اللاسلكية قبل الهجوم على بيرل هاربر بوقت قصير. ففي ذلك الحين لم يكن الأمريكيون قد نجحوا في فك أسرار الشفرة الجديدة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه يرى خبير التشفير ديفيد كان (David Kahn) أن سبب إخفاق أجهزة الاستخبارات الأمريكية يعود إلى الإخفاق في جمع المعلومات الاستخباراتية، وليس إلى الإخفاق في استخلاص النتائج الصحيحة من هذه المعلومات[41].

وبعدما نجح خبراء الجيش الأمريكي، في سبتمبر 1940، في فك الشفرة اليابانية الجديدة المسماة اختصارا PURPLE، كان قد جاء حينها دور فك أسرار آلة التشفير اليابانية ذاتها واختراق أساليبها المتغيرة في التشفير وذلك على أمل قراءة الكم الهائل من الرسائل والبرقيات المتداولة بين المسؤولين اليابانيين. بيد أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن هذه الحقبة شهدت احتكاكات شديدة وتوترات قوية مع قيادة البحرية الأمريكية (Navy)؛ فهذه كانت تصر على أن يتولى خبراؤها تنفيذ الأمر بكامل الاستقلالية، وليس خبراء الجيش الأمريكي (US Army). وهكذا لم تكن هناك أي فرصة لتعاون الفريقين. من هنا اتُّفق على توزيع المهمات على نمط التوزيع الذي اقترحه الكوميدي الألماني كارل فالنتين لحل مشكلات المرور: «الإثنين للدراجات الهوائية والثلاثاء للسيارات والأربعاء للمشاة...». فالحل الوسط الذي اهتدى إليه الفريقان هو أن يتولى كل واحد منهما فك شفرة البرقيات اليابانية، وفق أيام الأسبوع: يوم لخبراء الجيش (US Army). ويوم لخبراء البحرية الأمريكية (Navy) وهلم جرا. كما اتُّفق بين الفريقين على أن يتولى في اليوم الأول هذا الفريق،

وفي اليوم التالي الفريق الآخر، إعلام الرئيس الأمريكي بفحوى ما استنتجه من فك شفرة البرقيات اليابانية. وأُدخل لاحقا تعديل على هذا الترتيب، إذ صار الفريقان يتناوبان شهريا وليس يوميا على فك الشفرات وعلى تبليغ الرئيس الأمريكي بالنتائج المستخلصة؛ علما أن توزيع العمل خلال أيام الآحاد وساعات الليل لم يُبت بشأنه أصلا[42]. لقد حدث هذا كله على رغم أن البرقيات التي فكت شفرتها، كانت هي والتقارير الصحافية المصدر الوحيد تقريبا الذي استعانت به واشنطن في متابعة السياسة اليابانية. ففي الشهور السابقة على تعرض بيرل هاربر للهجوم الياباني، كان عدد هذه البرقيات يبلغ في متوسط اليوم الواحد 50 برقية[43].

وفي يوم 17 أكتوبر، تولى الجنرال هيديكي توجو رئاسة مجلس الوزراء في اليابان. وسرعان ما اعتمد رئيس الوزراء الجديد سياسة حربية أخرى، إذ أصدر توجيها يقتضي بأن يكون تاريخ الهجوم هو الخامس وليس السابع من نوفمبر. حقا لم يرد حرفيا في البرقيات اليابانية التي استولى عليها الخبراء الأمريكيون ذكر لتنفيذ هجوم مباغت، بيد أن هذه البرقيات أشارت إلى أن المفاوضات الجارية هي فرصة أخيرة «غير قابلة للتمديد أبدا»، وأن فشلها «ستتبعه، تلقائيا، أمور أخرى»[44]. ووفق ما تقوله المصادر المطلعة، فإن الرئيس روزفلت ومساعديه ومستشاريه كانوا يتوقعون أن يتبع انهيار المفاوضات الديبلوماسية هجومٌ ياباني على مواقع موجودة في الطرف الغربي من المحيط الهادئ، أي لن يستهدف الدول المنخرطة في حرب مع اليابان ومستعمرات هذه الدول والمستعمرات البريطانية والهولندية فقط، بل وسيستهدف المستعمرات الأمريكية أيضا. وما لم يتوقعه المرء قط هو أن يهاجم اليابانيون الأسطول الأمريكي أيضا الذي كان قد تلقى، خلال تعثر المفاوضات الديبلوماسية، أمرا بالإبحار من سان دييغو (الواقعة على ساحل كاليفورنيا) إلى هاواي. وكان هدف اليابان الحقيقي يكمن في تطلع اليابانيين إلى توسيع دائرة نفوذهم في شرق آسيا. وبما أن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الوسائل السلمية لم يكن ممكننا، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن بأي حال من الأحوال مستعدة للسماح لليابان بمواصلة انتهاج سياستها الاستعمارية، لذا اعتقد اليابانيون أن توجيه ضربة قاضية للأسطول الأمريكي الراسي في المحيط الهادئ، سيكون فرصة سانحة لتنفيذ سياستهم الاستعمارية.

وفي الخامس من ديسمبر تسلم الرئيس روزفلت الأمر الصادر إلى السفارة في طوكيو بضرورة إتلاف كل الوثائق السرية. وعلى وقع هذه التحولات بدا واضحا أن البلاد أمست قاب قوسين أو أدنى من الانخراط في حرب ضروس مع اليابان. وفي اليوم التالي، أخبر جهاز المخابرات البريطاني المسؤولين عن تحركات واسعة تنفذها السفن الحربية اليابانية في المناطق الواقعة جنوب اليابان، مشيرا إلى أنه لايزال يجهل الأهداف التي تريد هذه السفن الوصول إليها. وخلال مداولات كثيرة مع مستشاريه، ذكر روزفلت أن كل الدلائل تشير إلى أن الهجوم على سنغافورة صار أمرا مقضيا وخطرا داهما لا مفر منه. وحينما أُبلغ روزفلت هاتفيا أن هاواي تعرضت لهجوم ياباني، خيم الارتباك عليه، وفق ما ينقله شهود العيان، وأخذ يتحدث بلسان مُتَلَعْثم؛ فالهجوم الياباني على هاواي باغت الجميع فعلا.

لكِّن، لماذا لم تساور الشكوك قادة الجيوش والأساطيل الأمريكية، أعني لماذا لم تنتب الظنون قائد الأسطول البحري الأدميرال كيمل وقائد الجيش الجنرال شورت؟ ربما كان جزء من هذا الإخفاق يعود إلى أن اسمي هذين القائدين العسكريين لم يكونا مدرجين ضمن سجل الأفراد الواجب أن توزع عليهم نسخ من التقارير التي فُكت شفرتها. وعلى رغم التصعيد في التحضيرات الحربية والاستعدادات القتالية، وتأزم العلاقات بنحو لم يعد في الإمكان تجاهله، نعم على رغم كل هذه الوقائع، فلم ينتبه أحد من المسؤولين إلى ضرورة مراجعة السجل المخصص لتوزيع التقارير المستولى عليها من اليابانيين. أضف إلى هذا، أن دونافان المكلف من الرئيس الأمريكي بالتنسيق بين أجهزة المخابرات المختلفة، لم يكن مطلعا على هذه التقارير قط، وبالتالي فإنه لم يكن لديه ما يستطيع تنسيقه أصلا. كما يتعين الأخذ بالاعتبار أن خبراء فك الشفرات اكتفوا باتخاذ ما يلزم لتمكين المسؤولين من قراءة البرقيات الديبلوماسية فقط، أي إنهم أهملوا فك شفرة الحوارات اللاسلكية التي تجريها الأساطيل اليابانية، أي شفرة الحوارات، التي كان الخبراء الأمريكيون يطلقون عليها عبارة (JN25 b). وبناء على هذه الترتيبات، كان أصحاب الشأن يكتفون باختراق هذه الاتصالات بنحو روتيني، ويضعونها جانبا، باعتبار أن شفراتها ستفك مستقبلا. ففك هذه الشفرات، أعني الشفرات المسماة (JN25 b)، بنحو أسرع، كان يتطلب توظيف أعداد كبيرة جدا من الخبراء وليس حفنة منهم فقط. ووفق تقديرات عديد

من الخبراء كان توظيف العدد المطلوب من الخبراء ضمانة أكيدة لفك أسرار المعلومات التي استُولي عليها، وإجراء مهما للوقوف، في الوقت المناسب، على نوايا اليابانيين وعلى التحضيرات التي أعدوها للهجوم على بيرل هاربر. ويستند هذا التقدير إلى نتائج الفحص الذي تعرضت له وثائق تلك الحقبة عامة، ووثيقة تضمنت أمرا عسكريا يعود إلى ديسمبر، يُخبر سفينة محملة بالبترول بضرورة الإبحار صوب هاواي[45].

وهكذا، فإذا كانت القيادتان السياسية والعسكرية تتحملان قسطا من المسؤولية، فليس ثمة شك في أن هذه المسؤولية تكمن في إهمال هاتين القيادتين توظيف عدد كافٍ من خبراء فك الشفرات. (وفي هذه النقطة بالذات، كانت بريطانيا في عهد ونستون تشرشل أكثر تفوقا بكل تأكيد). وتزامن هذا كله مع الغرور بالميزات الحضارية؛ فالشعور بحيازة هذه الميزات، جعل الأمريكيين يستهينون بما لدى اليابانيين من كفاءات تكنولوجية وعسكرية. وملخص هذا كله، هو أن زعم بعض العناصر ذات الاتجاهات السياسية اليمينية أن الشعب الأمريكي تعرض لمؤامرة مبيتة هو هراء ما بعده هراء.

هل كانت الولايات المتحدة بلا جهاز مخابرات فعلا؟

على رغم انقضاء عقود كثيرة من الزمن، لاتزال بعض الأوساط الشعبية تزعم أن الإخفاق في اكتشاف الهجوم على بيرل هاربر يعود إلى أن الأمريكيين لم يكن لديهم وقتذاك أي جهاز للمخابرات. ففي كثير من المؤلفات يعثر المرء على أحدوثة مسلية تزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية علقت، في العام 1929، كل نشاطاتها لفك الشفرات الأجنبية. ويشير البعض هنا إلى أن وزير الخارجية الأمريكية هنري لويس ستيمسون صرح وقتذاك بأن «الإنسان المحترم، بأن الجنتلمان، لا يقرأ بريد أناس آخرين». والمراد من الإشارة إلى هذا التصريح التدليل على السذاجة التي اتصف بها الأمريكيون في تعاملهم مع السياسة الدولية، وعلى افتقارهم إلى الفطنة التي تميزت بها قديما «القوى الأوروبية العظمى». وحتى الصحافي والخبير القدير توماس باورز يستهل مؤلفه المهم Intelligence Wars: American Secret History from Hitler to Al-Qaeda بجملة تزعم أن «الولايات المتحدة كانت، عشية اندلاع

الحرب العالمية الثانية، هي وحدها الدولة العظمى في العالم، بلا جهاز مخابرات»[46]. لكنه يستدرك في الجملة التالية، ويصوب تقييمه، إذ يقول: إن كل ما في الأمر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها جهاز مخابرات مركزي وقتذاك.

إن هذه هي الحقيقة فعلا. ففي ذلك الزمن لم يكن لدى الولايات المتحدة جهاز مخابرات واحد، بل أجهزة متعددة، أو لنقل، إن الوزارات المختلفة كانت لديها أقسام تقوم مقام أجهزة الاستخبارات، أعني أقساما على غرار ذلك القسم في وزارة الخارجية الذي كان يتولى إدارة البريد الديبلوماسي وفك شفرته وشفرة المحادثات اللاسلكية (المستخدمة من قبل السفارات الأجنبية العاملة في واشنطن بصورة خاصة)؛ علما أن هذا القسم أُغلق بعدما تولى هنري لويس ستيمسون منصب وزير الخارجية في العام 1929. بيد أن القوات المسلحة واصلت جهودها لفك الشفرات الأجنبية. وهكذا نُقلت كل الملفات وجل المعلومات التي كانت بحوزة قسم التجسس في وزارة الخارجية، إلى قسم الاتصالات التكنولوجية التابع للقوات المسلحة. ولسنا في حاجة، طبعا، إلى الإشارة إلى أن القوات البحرية أيضا كانت لديها أقسام مختلفة تتولى جمع المعلومات السرية وتنسيقها واستخلاص النتائج منها. ففي العصر الحديث، دأبت كل الأساطيل على تصعيد كفاءاتها في مجال جمع المعلومات السرية.

بيد أن الحقيقة البينة هي أن فرانكلين روزفلت انتهج، في وقت مبكر من سنوات حكمه، أسلوبا فريدا غريبا، في التعامل مع المسائل الخاصة بالنشاطات الاستخباراتية، اتبع أسلوبا لا ينسجم في الواقع مع العلاقة التي ربطته بالنشاطات الاستخباراتية، حينما شغل منصب نائب وزير البحرية خلال الحرب العالمية الأولى. فهو اعتمد في هذا الشأن على المعلومات الاستخباراتية التي يجمعها له شخصان لم يتمتعا بثقته فحسب، بل وكانت لديهما قنوات خاصة لرصد المعلومات السرية. وكان أحدهما هو وليام فنسنت أستور (Vincent Astor)، رجل الأعمال العملاق في سوق العقارات، وصاحب الصالون الذي ذاع صيته في نيويورك في العام 1927 واشتهر باسم The Room؛ فهذا الصالون أُسس، في الواقع، لجمع المعلومات الاستخباراتية. وبصفته مدير شركة التلغراف (Western Union Telegraph Company)، كانت لدى فنسنت أستور فرصة سانحة للتجسس «بنحو خاص» على المعلومات المهمة

التي يتبادلها أصحاب الشأن عبر شبكة التلغراف. (علما أن ذلك الزمن لم يعرف قانونا مشرعا لحماية خصوصية الأفراد). على صعيد آخر، كانت لدى فنسنت أستور علاقات قوية بمحطة تنصت بريطانية تابعة لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني (MI-6). ولدى هذا الجهاز مكتب خاص به، كان يقع في مدينة نيويورك. وكان البريطانيون، خلال العام 1940، مهتمين جدا بأخبار الحرب التي اندلعت في أوروبا، وبتمرير معلومات سرية إلى روزفلت عبر أستور لتعزيز مساعيه الرامية إلى إقناع الرأي العام والكونغرس في الولايات المتحدة بضرورة المشاركة في الحرب. وكان وليام جوزيف دونوفان (William Joseph Donovan) هو الشخصية الثانية التي تمتعت بثقة الرئيس الأمريكي روزفلت. وكان دونوفان أحد المحاربين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى. وبالنظر إلى علاقته المتينة بالرئيس الأمريكي، كان دونوفان محط اهتمام البريطانيين؛ لاسيما أنه كان واحدا من الفئة الأرستقراطية المتحدرة من الساحل الشرقي، وكان يمارس في نيويورك مهنة محامٍ متخصص في الدفاع عن الشركات الأهلية، ويتمتع بمكانة متميزة في مجال التمويل المالي. ولسنا في حاجة، على ما نرى، إلى التأكيد على أن هذه الفئة من الأفراد مارست تأثيرا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية حتى خلال عقود الزمن التي تلت العام 1945[47].

وكان المواطن الكندي وليام ستيفنسون (William Stephenson) قد تولى، منذ يونيو من العام 1940، إدارة المكتب البريطاني العامل في نيويورك. ولم يدم الأمر طويلا، حتى نقل ستيفنسون المكتب إلى مركز روكفلر المرموق، وأعد بهذا الإجراء العدة لتأسيس وكالة تنسيق الأمن البريطاني (British Security Cooedination). بيد أن هذه الوكالة التي لم تكن، في الواقع، سوى مكتب اتصال يعمل من نيويورك للتنسيق بين أجهزة المخابرات البريطانية العاملة في الولايات المتحدة والدوائر الأمريكية ذات الشأن. وللتغطية على حقيقة عمله، تظاهر هذا المكتب بأنه مُكلف بتجديد جوازات سفر المواطنين البريطانيين[48].

وفي الواقع، لم تكن جديدة البتة فكرة تأسيس مكتب يتولى تنسيق عمل أجهزة المخابرات البريطانية المختلفة. فقبل ذلك بكثير، خلال الحرب العالمية الأولى، تولى مواطن كندي اسمه وليام وايزمان (William Wiseman) مهمة تنسيق النشاطات الاستخباراتية البريطانية والأمريكية، على رغم أن الولايات المتحدة كانت تعلن

باستمرار أنها تتمسك بسياسة الحياد. وكيفما كانت الحال، فبفضل بطولاته في الحرب العالمية الأولى، مُنح ستيفنسون William Stephenson، المولود في العام 1897، أوسمة عديدة. ووفق ما تقوله بعض الروايات، فإنه كان قد أودى بحياة 12 طيارا عسكريا ألمانيا كان من بينهم شقيق «البارون أو الشيطان الأحمر» von Richthoven(*). وكيفما اتفق، فقد أصيب الكندي ستيفنسون بجروح مختلفة إثر نجاح طيار ألماني بإسقاط طائرته في يوليو العام 1918. وبعد فترة قصيرة من تعافيه، وبعد زواجه من وريثة شركة السجائر العملاقة American Tabacco، انتقل ستيفنسون إلى إنجلترا، وذلك بغية تنمية علاقاته التجارية الدولية. ومضى هنا قدما في رعاية ارتباطاته بمركز المخابرات الصناعية Industrial Intelligence Centre، المعني بسياسة بريطانيا في مجال الموارد الطبيعية والمواد الخام[49]. وفي السنوات الأخيرة من حقبة ثلاثينيات القرن العشرين، زود ستيفنسون السياسي المعارض ونستون تشرشل بمعلومات قيمة عن سياسة التسلح الألمانية. واستمر تشرشل يستعين بستيفنسون لتقوية العلاقات البريطانية - الأمريكية، حتى بعدما تقلد منصب رئيس وزراء بريطانيا في مايو من العام 1940.

على صعيد آخر، ومن خلال علاقاته التجارية تعرف ستيفنسون على الأمريكي دونوفان Wild Bill. وحقق ستيفنسون أول نجاح في تنمية العلاقات الاستخباراتية الرسمية بين بريطانيا وأمريكا، حينما زار دونوفان لندن. فهذه الزيارة أتاحت للبريطانيين أن يتملقوا دونوفان بغية تحاشي مراجعة السفير الأمريكي في لندن جوزيف كندي Joseph Kennedy – المعروف عنه أنه كان يكن الود للنازيين (ووالد جون أف كندي John F. Kennedy، الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية). وهكذا، نشأت علاقة استخباراتية متينة بين واشنطن ولندن، علاقات تمحورت في بادئ الأمر حول اكتشاف العملاء الألمان وحول الفزع من أن يشن الألمان هجمات تخريبية على الإمدادات العسكرية المخصصة للبريطانيين، وحول سبل تعزيز الدعاية المضادة للألمان، أعني وعلى سبيل المثال وليس الحصر، الخريطة المنسوبة إلى الألمان زعما، والتي أشار إليها الرئيس الأمريكي روزفلت في سياق خطاب

(*) الذي كان أشهر طيار ألماني مقاتل. فقد سُجل له إسقاط أكثر من 80 طائرة من طائرات العدو. [المترجم].

ألقاه على الملأ في 27 أكتوبر من العام 1941. وكان المطلوب من الخريطة المزورة هو إظهار الألمان بأنهم عقدوا العزم على جعل دول أمريكا اللاتينية محميات تابعة تدور في فلك ألمانيا. وكان البريطانيون الذين زوروا هذه الخريطة يحاولون تضليل الرأي العام مستعينين ببرقية وزير الخارجية الألماني زيمرمان، العائدة إلى العام 1917. وعلى رغم النشاط القوي الذي مارسته التنظيمات النازية في أمريكا اللاتينية، فإن زعم روزفلت أن لدى الألمان خطة «تهدف إلى إلغاء كل الأديان في أمريكا اللاتينية» كان تلفيقا أكيدا. فالألمان لم تكن لديهم، لا من قريب ولا من بعيد، أي خطة من هذا القبيل[50].

وكانت الثمرة الأخرى التي أسفرت عنها العلاقات البريطانية - الأمريكية الاستخباراتية قد تمثلت في إعلان الولايات المتحدة في سبتمبر 1940 استعدادها لتزويد بريطانيا ببضع سفن حربية (أكل الدهر عليها وشرب في الواقع). وبعد برهة وجيزة اتفق الطرفان على التعاون في مجال «تطوير التكنولوجيا المستخدمة في النشاطات الاستخباراتية»، وعلى تعميق التعاون في مجال تبادل المعلومات. إن هذا كله جسد في الواقع الأساس الذي انطلقت منه البوادر الأولى للعلاقات الخاصة (special relationship) التي أخذت، منذ ذلك الحين، أي حتى الزمن المعاصر، تتشكل بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أجل الوصول إلى أقصى قدر ممكن من التعاون المثمر، كانت الولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى هيكل أفضل لتنسيق عمل أجهزتها الاستخباراتية. فالدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية المختلفة كان بعضها يكن العداء للبعض الآخر، أو يتجاهله كلية. وكيفما اتفق، ففي أزمنة الحروب كانت مكافحة التجسس في عهدة الشرطة الاتحادية، أي في عهدة مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) الذي تكمن وظيفته الرئيسة في مكافحة الجرائم والجنح المعتادة في الحياة اليومية، وليس في مكافحة الجاسوسية. وكان رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي إدغار هوفر (J. Edgar Hoover) قد تطلع إلى أن يجعل من مؤسسته جهاز مخابرات عملاقا، تحق له ممارسة صلاحيات داخلية وخارجية. وظل هوفر يتطلع إلى تنفيذ هذه الخطة حتى في الزمن الذي أعقب العام 1945[51]. ونجح هوفر في يونيو 1940، إلى حد ما، في مسعاه هذا، فقد كُلفت مؤسسته بإدارة الموضوعات الاستخباراتية

المتعلقة بأمريكا اللاتينية؛ ولأداء هذه المهمة أرسل مكتب التحقيقات الفدرالي خبراء متمرسين في مسائل مكافحة الجاسوسية إلى عديد من دول أمريكا اللاتينية. وذهب هوفر مذهبا أبعد، إذ استحدث لهذه المهمة قسما جديدا أطلق عليه Special Intelligence Service SIS (مديرية المخابرات الخاصة). واحتجت أجهزة المخابرات العسكرية المختلفة على هذا الإجراء بقوة؛ بيد أن احتجاجها لم يثمر قط، إلى حين من الزمن، على أدنى تقدير.

والملاحظ هو أن الرئيس روزفلت تحفظ كثيرا عن إجراءات هوفر. بيد أنه كان يعلم جيدا أن هوفر يتمتع بتأييد المحافظين من أعضاء الكونغرس. ولهذا السبب، ولتفادي الاصطدام بهوفر، اقترح روزفلت على وزرائه، في أبريل 1941، الاقتداء ببريطانيا واستحداث جهاز واحد يتولى تنسيق عمل أجهزة المخابرات المختلفة. بيد أن عضو هيئة الأركان العامة المختص بالمسائل الاستخباراتية رفض الموافقة على استحداث «مؤسسة عملاقة، تسيطر على كل أجهزة المخابرات»، وفق العبارة، التي استخدمها في الملاحظات، التي أعرب عنها لهيئة أركان البحرية الأمريكية. وواصل تعليقه، إذ أكد «... أن إجراء من هذا القبيل سيسبب أضرارا فادحة، لا بل ربما يؤدي إلى كارثة عظيمة»[52].

لقد أبى العسكريون الخضوع لتوجيهات يصدرها لهم جهاز مخابرات مركزي. ونعثر على أحد الدوافع التي حرضتهم على رفض الخضوع لجهاز مخابرات مركزي في تقرير أرسله رئيس جهاز مخابرات البحرية البريطانية إلى لندن في السابع من يوليو 1941. فهو يذكر، بدهشة كبيرة، أن تقديرات الأمريكيين لما لدى القوات الألمانية من أسلحة حربية تتخطى بكثير تقديرات المسؤولين البريطانيين. فالبحرية الأمريكية تنطلق من أرقام، تزيد بنحو 30 في المائة، على الأرقام التي تتبناها البحرية البريطانية. على صعيد آخر، فإن ما تذكره مصادر الجيش الأمريكي بشأن عدد الطائرات الألمانية المقاتلة، يزيد على العدد الفعلي بما نسبته 250 في المائة. ويمضي التقرير فيقول بتأكيد جلي: «إن هذا الشغف بالمبالغة والأخبار المثيرة، يعيق المسؤولين من إخضاع التقارير الاستخباراتية إلى فحص دقيق وتقويم موضوعي». علما أن هذه التقديرات أشاعتها عناصر استطلاع غير مهيأة مهنيا، كانت قد جابت البلدان طولا وعرضا على غير هدى وأطلقت تصريحات تنم عن جهل بيّن[53]. بيد أن

الأمر الذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو أن المبالغة بهذه التقديرات لا يكمن سببها في الافتقار إلى الكفاءة فقط.

إن لهذه المبالغة أسبابا سياسية بكل تأكيد. فالهدف منها هو دفع الكونغرس والحكومة إلى تخصيص أموال أكثر لبرامج التسليح. فالاعتقاد أن العدو يمضي قدما في زيادة حجم تسليحه، يحتم على المسؤولين الأمريكيين التوسع في تسليح قواتهم العسكرية. ولما كانت القوات الألمانية قد حققت سلسلة انتصارات عسكرية باهرة منذ العام 1939، انتصارات لم يكن المرء يتوقعها منها أصلا، لذا فإن من مسلمات الأمور، والحالة هذه، أن يفضل الطرف الآخر الغلو والشطط على التوسط والاعتدال في تقدير الترسانة الألمانية.

وتحت وطأة المعارك الحربية نجح أصحاب الشأن أخيرا، في استحداث مكتب «لتنسيق المعلومات» يديره دونوفان. وكان الهدف من هذا المكتب هو تنسيق الكم الهائل من المعلومات السرية، لتمكين الرئيس من أن يحصل منها على النفع المتوخى. كما أجاز المسؤولون لهذا المكتب أن يجمع بنفسه، ما يرتئي جمعه من معلومات سرية. وخلال بضعة أشهر كان قد نشأ تنظيم يضم ما يزيد على 600 موظف. وفي نوفمبر من العام 1941، استحدث هذا التنظيم لنفسه مكتب اتصالات يعمل في لندن. وتكفل البريطانيون بدعم هذا المكتب والعمل على تنمية نشاطاته، وتدريب عناصره. وكانت كندا من بين المواقع التي اختيرت لعمليات التدريب، وهناك دُرّب العملاء على تنفيذ عمليات هدامة شديدة الخطر وعلى أساليب حرب العصابات، مثلا وليس حصرا. وكان ستيفنسون قد اختار 2000 عميل كان - بينهم كنديون وأمريكيون أيضا - ليتدربوا في مخيم أو معسكر X التابع في مدينة وايتباي الواقعة بالقرب من مدينة تورونتو الكندية. وفي وقت لاحق أشاد دونوفان بجهود البريطانيين، فقال عنهم إنهم نفذوا عملية التدريب من ألفها إلى يائها. وللتعبير عن شكره لجهود البريطانيين، زودهم دونوفان بكميات معتبرة من الأجهزة التقنية والسّوْقيّات، التي تعني فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك. وخلدت السوقيات نفسها من خلال الحرف Q المشار إليه في أفلام جيمس بوند، فالحرف Q يرمز إلى ضابط التموين. إن اقتباس هذه العبارة في أفلام جيمس بوند لم يحدث اعتباطا، فإيان فليمنغ، الأديب

والصحافي البريطاني الذي كتب روايات جيمس بوند، كان قد تدرب في معسكر X على أساليب السباحة في حومة الوغى، وعمل عميلا في خدمة الاستخبارات البريطانية، وكان كثير الخلافات مع زملائه الأمريكيين. وأشار إلى هذه الخلافات في روايات جيمس بوند، وأسبغ عليها دورا محوريا في كثير من هذه الروايات. وفي الواقع، لم يكن فليمنج الأديب الوحيد الذي خدم في صفوف المخابرات البريطانية. فبالاضافة إلى فليمنغ، جند ستيفنسون، وقتذاك، أدباء كثيرين تمتعوا بشهرة واسعة لاحقا. ويمكننا أن نذكر هنا، على سبيل المثال وليس الحصر، الصحافي الأمريكي دورو بيرسون الذي أصبح لاحقا من أشهر كتاب الأعمدة في صحيفة واشنطن بوست. ونذكر هنا نابغة الإعلانات ديفيد أوجلي، والكاتب المسرحي البريطاني نويل كوارد، وروالد دال، الروائي ومؤلف القصص القصيرة وقصص الأطفال الساخرة، والرواية المشهورة Charlie und die Schokiladenfabrik (تشارلي في مصنع الشكولاته). وتجدر الإشارة إلى أن روالد دال ألّف، في خمسينيات القرن الماضي، كتابا تناول فيه بتكليف رسمي تاريخ جهاز المخابرات البريطاني المسمى British Security Coordination (مكتب تنسيق الخدمات الاستخباراتية)، معتمدا في ذلك على سجلات نيويورك العائدة إلى تلك الحقبة من الزمن[54].

ونجح دونوفان في صيف العام 1942 في إنشاء جهاز مخابرات مركزي أطلق عليه اسم «مكتب الخدمات الاستراتيجية» Office of Strategic Services (OSS). والملاحظ أن القيادة العامة للجيوش الأمريكية هي التي كانت تدير هذا الجهاز أو المكتب، وليس البيت الأبيض. على صعيد آخر، جرى دمج الدوائر المشرفة على أبواق الإعلام الحربي، أي جرى دمج نصف الطاقم الذي كان يتبع دونافان حتى الآن في المؤسسة الحكومية الجديدة والمكلفة بمتابعة المعلومات الحربية. ومعنى هذا أن دونوفان لم يتكبد هزيمة فقط، بل وحقق نجاحا أيضا. فمن ناحية، لم يعد أحد في الحكومة الأمريكية يتحدث عن وجودِ مستشارٍ واحدٍ للرئيس الأمريكي مُكلفٍ بالإشراف على متطلبات التنسيق بين أجهزة المخابرات المختلفة. فوظيفة مستشار الرئيس باتت الآن نسيا منسيا. وبالتالي، فقد صارت مهمة التنسيق بين أجهزة المخابرات من اختصاص هيئة لا تتمتع بحق إصدار تعليمات أو أوامر لهذه الأجهزة. ومن ناحية أخرى كان دونوفان قد سجل نجاحا كبيرا، وذلك لأن الميزانية

المالية التي حصل عليها لإنشاء تنظيم جديد كانت سخية جدا ومكنته من تشغيل آلاف الموظفين الجدد.

على صعيد آخر كان القسم المخصص للأبحاث والتحليل التابع له، أعني قسم (R & A Research and Analysis)، قد بات يضم 900 خبير. ولقيادة هذا الفريق اختار دونوفان رئيس قسم التاريخ في جامعة هارفارد وليام لانجر، طالبا منه تنفيذ مشروع بحثي تاريخي اجتماعي شامل. وللوفاء بهذا التكليف، انتقى لانجر أفضل ما لدى الجامعات الأمريكية من خبراء. وسرعان ما تحول هذا الحشد من علماء الجغرافيا والاجتماع والأنثروبولوجيا والقانون والاقتصاد واللغات وعلماء النفس والتاريخ والعلوم السياسية إلى ورشة عظيمة لصناعة الأفكار (Denkfabrik)، ومهيأة على أفضل نحو لدعم القوات الحربية المنتشرة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وأضحى من واجب هؤلاء الخبراء تقديم تقارير حديثة عن الأوضاع والتحولات السياسية السائدة في الدول المعادية وفي المناطق التي تحتلها هذه الدول. وفي نهاية الحرب، شكلت المعلومات المتراكمة لدى هذا القسم، أعني قسم (R &A Research and Analysis)، ثروة معارف مهمة جدا بالنسبة إلى الأسلوب الواجب على القوات المقاتلة انتهاجه في تعاملها مع السكان المدنيين. فعلى سبيل المثال جمعت معلومات وبيانات لا تعد ولا تحصى عن الاقتصاد الألماني والإدارات الحكومية الألمانية، وذلك لأهمية هذه الموضوعات بالنسبة إلى الحكومة العسكرية الأمريكية، التي أُنيط بها ملء الفراغ السياسي في ألمانيا بعد انتهاء الحرب مباشرة. وهكذا حصل كل واحد من الضباط الأمريكيين على معلومات موثقة عن الإقليم أو المدينة الألمانية المكلفة وحدته بإدارة شؤونها[55].

على صعيد آخر، جُمعت معلومات جغرافية واقتصادية ذات نفع كبير في تحديد الأهداف الواجب قصفها، وفي تبيان المواقع المناسبة لعمليات الهبوط والإنزال في ميادين القتال. ولتنفيذ هذا كله، أجرى الخبراء حسابات اقتصادية واسعة، وذلك لمعرفة الأهداف الواجب قصفها، بغية إلحاق أكبر وأسرع ارتباك بإدارة الألمان لعملياتهم الحربية وشل الصناعة العسكرية الألمانية كلية. وغني عن البيان أن هذه الجهود الحسابية لتحليل الكلفة - المنفعة أسفرت عن تشكيل فرع جديد في العلوم الاقتصادية، أعني مادة بحوث العمليات (Operations Research)، القائمة

على نماذج رياضية دقيقة[56]. ولاختبار دقة الحسابات ولمعرفة مدى صوابها ومدى زيفها، استعان القوم بالبرقيات والحوارات الألمانية اللاسلكية التي تولى البريطانيون فك شفراتها. فمن خلال هذه البرقيات يمكن، على سبيل المثال، التعرف على ماهية الوحدات العسكرية أو المصانع التي أُلحقت بها الأضرار في سياق تفجير مخازن ألمانية مخصصة للمحروقات ولموارد الطاقة الأخرى. والملاحظ هو أن حرب الهجمات الجوية قد تصاعد سعيرها بعدما تبين أن قصف المدن المأهولة بالسكان وتدمير الهياكل التحتية (محطات القطار ونقاط تلاقي المواصلات الرئيسية والجسور) لا طائل يذكر منه، وذلك لأنه لم يفلح في إضعاف معنويات الشعب الألماني البتة. أضف إلى هذا أن البنى التحتية ذات الأهمية للمواصلات لم تتعرض لأضرار ذات بال، من ناحية بسبب تدني كفاءة الطائرات القاذفة للقنابل في تحديد أهدافها، ومن ناحية أخرى، لأن الألمان كانوا يرممون المنشآت، التي يقصفها العدو، فورا وبلا تأخير.

وتوصل العلماء العاملون في قسم الأبحاث والتحليل (R & A Research and Analysis)، إلى ابتكار سيؤدي دورا متميزا في تاريخ أجهزة المخابرات: التحليل الاستخباراتي المنظم للمعلومات المستقاة من كل المصادر - أي المستقاة ليس من أجهزة المخابرات الوطنية فقط. وحاليا بات أصحاب الشأن يطلقون على هذا الأسلوب عبارة «all - source intelligence»(*)، علما أن هذا النوع من الاستخبارات يتضمن استخبارات المصادر المفتوحة أيضا، (open - source intelligence) (شائعة التداول). فالمؤلفات والتقارير والبيانات، الكثيرة والمختلفة، المتداولة في الصحف اليومية وفي التقارير الحكومية والبيانات الإحصائية، والمؤلفات المتخصصة بالمسائل التكنولوجية، والعلمية عامة، على سبيل المثال وليس الحصر، «تخبئ في طياتها» كما هائلا من بيانات ومعلومات ذات نفع عظيم لأجهزة المخابرات، إذا ما نُسِّقت إلى فُسَيْفِسَاء تعكس الوضع العام، وتصلح لأن يستخرج المرء منها الأجوبة عن الأسئلة التي تشغل باله. والواقع أن جهود الباحث العلمي التي تتحول بفضل تنسيقها ودمجها إلى مشروع علمي كبير، أي في إطار ورشة عمل

(*) أي استخبارات تعتمد في عملها على كل المصادر المتاحة سواء كانت هذه المصادر وطنية أو غير وطنية، واستخباراتية أو غير استخباراتية. [المترجم].

عظيمة لصناعة الأفكار Denkfabrik، على غرار قسم الأبحاث والتحليل R & A Research and Analysis، هي، بالدرجة الأولى، الجهود التي تسفر عن معارف جديدة. وإذا ما أضاف المرء إلى هذه الجهود المعلومات الاستخباراتية الأصيلة - أي المستقاة من تقارير شهود العيان وبروتوكولات استجواب أسرى الحروب واللاجئين، ووثائق سرية صُودرت، وبرقيات وحوارات لاسلكية على سبيل المثال – فليس ثمة شك في أن المعنيين بالأمر سيحصلون على صورة أوسع وأشمل بكثير عن الصورة المتاحة للخصم العسكري، لاسيما حينما تُستكمل الصورة بجزئيات قابلة للاختبار في ضوء المعلومات المتداولة بين المهتمين.

وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية بات لدى قسم الأبحاث والتحليل R & A Research and Analysis، ثلاثة ملايين جُذاذَة فهرس و300 ألف صورة فوتوغرافية ومليون خريطة و350 ألف مجلة أجنبية و50 ألف كتاب وما سوى ذلك من مواد كثيرة شائعة التداول، أي «مفتوحة open - source». وفي ضوء هذا كله، بات واضحا، أولا: أن أجهزة المخابرات لن تُفلح في تنسيق وتحليل هذا الكم الهائل من المصادر والمعلومات والبيانات ما لم تشغل موظفين ومستخدمين بأعداد منقطعة النظير، وثانيا: أن تنفيذ هذه المهمات يفرض على هذه الأجهزة اعتماد آليات تحليلية متقدمة. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى المؤلف الموسوم Strategic Intelligence for American world Policy استخبارات استراتيجية للسياسة الأمريكية العالمية، الذي نشره شيرمان كينت، أستاذ التاريخ في جامعة ييل الأمريكية. فكينت اعتمد في مؤلفه هذا على الدروس والعبر التي استقاها من عمله في قسم الأبحاث والتحليل، وحاول أن يجعل من مؤلفه هذا منارة تهتدي بها كل الأساليب التحليلية التي ستنتهجها مستقبلا أجهزة المخابرات[57]. وفي الزمن التالي، حظيت «طريقة شيرمان كينت» بتأييد واسع النطاق، وفرضت على أصحاب الشأن النهوض بمهمات جديدة[58].

إن قائمة المثقفين الذين عملوا في صفوف قسم الأبحاث والتحليل طويلة جدا، وتشتمل على شخصيات تتمتع بشهرة واسعة. فآرثور شليزنجر ووالت ويتمان روستو أمسيا لاحقا في مقدمة الهيئة الاستشارية في إدارة الرئيس الأمريكي جون أف. كنيدي. وسرعان ما أصبح المؤرخون غوردون كريغ وكرين برينتون وجون فيربانكس

من أكثر المؤرخين حظا لدى القراء، ومن أكثرهم تأثيرا في مجال اختصاصهم. ولا يجوز لنا أن ننسى في هذا السياق مهاجرين ألمانيين ذائعي الشهرة، على غرار هربرت ماركوزه وكلاوس مان وأتو كيرشهايمر وفرانتس نويمان، علما أن الأخير كان من أوائل الباحثين في بنية وممارسات النظام النازي، فهو تناول هذا الموضوع بإسهاب في مؤلفه Behemoth(*) المنشور في العام 1944. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكننا استنتاج أن قسم الأبحاث والتحليل تميز بخاصية لا مندوحة عن الإشارة إليها هنا. فهو ضم في صفوفه مثقفين يساريين من مثل هربرت ماركوزه (قطب مدرسة فرانكفورت)، لا بل إن هذا القسم ناشد شيوعيين حتى العظم للعمل في صفوفه[59]. وفي بادئ الأمر، أدى هذا التقليد دورا ما في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) أي في التنظيم الجديد أيضا، الذي تولى، ابتداء من العام 1947، النهوض بوظيفة قسم الأبحاث والتحليل. على صعيد آخر، ليس ثمة شك في أن من حق المرء أن يرى أن تعيين مثقفين من مختلف المشارب والاتجاهات والولاءات أدى دورا في اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اطلاع العاملين في قسم الأبحاث والتحليل، وفي أغلبية أقسام مكتب الخدمات الإستراتيجية (Office of Strategic Services, OSS)، على المعلومات المتميزة في سريتها، ولاسيما تلك المعلومات، المتعلقة بفك شفرات البرقيات والاتصالات اليابانية والألمانية المنقولة لاسلكيا. ففي واقع الحال، فإن المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية لم يثقوا، قط، بهذا الخليط من المثقفين اليساريين والعلماء التقدميين.

وعلى رغم أنه كانت لدى مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) أقسام أخرى تنفذ عمليات سرية وتجمع معلومات تتمتع بسرية خاصة، فإن المهمة الخطيرة - أعني مهمة تنفيذ عمليات هدامة خلف خطوط العدو - ترك الأمريكيون أمرَ قيادتها للجانب البريطاني، واتُّخذ هذا القرار، في المقام الأول، في ضوء الحالة العسكرية التي أمست فيها بريطانيا بعدما استسلمت بولندا وهولندا وبلجيكا والدنمارك والنرويج وفرنسا للقوات الألمانية بين العامين 1939 و1941. حقا أُحبط الهجوم التمهيدي الذي أرادت منه الجيوش الألمانية تمهيد أرض المعركة لتنفيذ عملية إنزال

(*) هيمانوت، أي الثعبان وفق الترجمات العربية لكتاب العهد القديم. [المترجم].

في بريطانيا، بيد أن البريطانيين ظلوا عاجزين، حينا من الزمن، عن منازلة القوات الألمانية في البر الأوروبي. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لم يعد للبريطانيين خيار آخر غير الالتزام بتنفيذ ما يلي: (1) فرض حصار بحري على ألمانيا؛ و(2) مواصلة الهجمات الجوية ضد ألمانيا؛ و(3) تنفيذ عمليات استخباراتية تستهدف المناطق التي تحتلها الجيوش الألمانية. فالبريطانيون شجعوا سكان المناطق المحتلة على مقاومة الاحتلال الألماني وعملوا على شد عضد حركات المقاومة الشعبية. ومن أجل هذا، استحدث البريطانيون جهاز مخابرات إضافيا، عنوانه هو Special Operations Executive, (SOE)) (وحدة العمليات الخاصة). ولقيادة هذه الوحدة اختار ونستون تشرشل، عضوَ حزب العمال المعارض إدوارد هيو دالتون. وكان المطلوب من هذه الوحدة هو تخريب اقتصاد الحرب الألماني الذي بات يستولي، بنحو متزايد، على موارد المناطق المحتلة. بيد أن الأمر لم يدم طويلا، حتى أخذت وحدة العمليات الخاصة تنفذ عمليات تخريبية تستهدف الجيش الألماني والقوى المساندة له.

وبعد انخراطها في الحرب ضد ألمانيا في 12 ديسمبر من العام 1941، أمست الولايات المتحدة في وضع شبيه بالوضع الذي واجهته بريطانيا. فالولايات المتحدة أيضا لم تكن لديها، حتى ذلك الزمن، فرصة لاستخدام قواتها البرية لمنازلة الجيوش الألمانية. من هنا، اختارت الولايات المتحدة العمل مع الوحدة البريطانية المسماة «وحدة العمليات الخاصة»، وحاولت انتهاج نوع من أنواع حرب العصابات. فتأسيسا على الكفاءة العالية التي تمتعت بها الأجهزة الألمانية المختصة بمكافحة عمليات التجسس الأجنبية، لم يكن هناك أملٌ لنجاح هذا الخيار البتة، فهو أسفر عن خسائر فادحة تكبدتها بريطانيا على مدار سنوات عديدة.

مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) يشارك في العمليات الحربية

إن إنجاز التحضيرات الضرورية لنجاح إنزال قوات الحلفاء في شمال أفريقيا، كان، بلا شك، أول النجاحات الكبيرة التي سجلها مكتب الخدمات الاستراتيجية. ومهما كانت الحال، ففيما حمي وطيس المعارك في الجبهة الشرقية من شمال أفريقيا إثر نجاح الألمان في فبراير 1941، في إنزال فيلقهم المسمى «الفيلق الأفريقي»، في طرابلس الليبية (طرابلس الغرب)، وفيما تصاعدت محاولاتهم الرامية إلى الوصول

إلى قناة السويس وفلسطين بقوات يعززها سلاح الدبابات، كانت الجبهة الغربية في شمال أفريقيا يسودها الهدوء، وذلك لأن هذه المنطقة من شمال أفريقيا كانت بمنزلة أراضٍ فرنسية (الجزائر) أو كانت تخضع للانتداب الفرنسي (تونس وبلاد المغرب)، أو كانت أراضي مستعمَرة تخضع لنفوذ إسبانيا التي آثرت اتخاذ موقف الحياد في تعاملها مع القوى المتحاربة. وكانت الاتفاقية المبرمة بين هتلر وحكومة فيشي(*) قد أقرت بأن هذه المناطق تبقى تحت سيطرة الفرنسيين، وليس تحت إمرة قوات الاحتلال الألمانية. بيد أن كل التوقعات كانت تشير إلى أن السكان المحليين وكثيرا من العناصر المنخرطة في صفوف القوات والإدارات الفرنسية، سوف يناصرون الدول الغربية المتحالفة ضد ألمانيا.

وللوقوف على حقيقة تفكير ومزاج الرأي العام هناك، أرسل مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS)، بضعة أفراد، متقمصين وظيفة وكلاء قناصل، إلى الموانئ بالدرجة الأولى، وذلك لإقامة علاقات واتصالات مع وجهاء الطوائف المختلفة عرقيا ودينيا، ومع ممثلي الدولة الفرنسية أيضا. ووقع الاختيار على الديبلوماسي المحنك روبرت مورفي ليكون مستشار الجنرال دوايت أيزنهاور، القائد العام للقوات المجهزة للإنزال في شمال أفريقيا. (لاحظ أن مورفي احتفظ بهذه المهمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه نشر مذكرات تستحق القراءة فعلا)[60]. من ناحية أخرى، أُسندت إلى العقيد ويليام ألفريد بيل إدي William Eddy - المولود في لبنان والذي كان، يتكلم العربية بطلاقة - وظيفة مدير فرع مكتب الخدمات الاستراتيجية في طنجة، في المنطقة المحايدة الواقعة قبالة مضيق جبل طارق. وتجدر الإشارة إلى أن وليام إدي كان مكلفا في طنجة بتهيئة الإطار العام لتنفيذ العمليات السرية وتحديد المناطق الصالحة لعملية الإنزال المرتقبة، وبضرورة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإغراء السكان المحليين والقوات الفرنسية بعدم مقاومة القوات الأنغلوسكسونية الغازية[61]. وتطلّب تحقيق هذا الهدف الدخول في مفاوضات مرهقة وعويصة، فمن ناحية كان سكان شمال أفريقيا منقسمين بعضهم على بعض، ولم يكونوا

(*) حكومة فرنسية موالية لألمانيا، شكلها المارشال فيليب بيتان بعد سقوط فرنسا بيد الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، وسميت حكومة فيشي لأن بيتان كان قد اتخذ من مدينة فيشي الفرنسية عاصمة لحكومته. [المترجم].

مهتمين بالحرب الدائرة رحاها بين الأوروبيين والبيض من الأمريكيين. وكل ما في الأمر هو أنهم كانوا يكنون العداء للإدارة الفرنسية. وكان الموضوع المهم في هذا السياق هو ألا يتولد لدى القوات الفرنسية الشعور بأن الأمريكيين يريدون تصفية نفوذهم في شمال أفريقيا. على صعيد آخر، لا بد للمرء أن يفترض أن العديد من أصحاب النفوذ في جمهورية فيشي كانوا، على خلفية تعاطفهم مع الجنرال ديغول، يدركون جيدا أن ألمانيا النازية لن تقف مكتوفة اليدين إزاء اتخاذهم موقفا مؤيدا للأنغلوسكسونيين. غير أن اندحار الفيلق الأفريقي - الألماني خلال معركة الدبابات الثانية في العلمين، فعل فعله هنا، فهذه الهزيمة التي تعرضت لها القوات الألمانية قبل بضعة أسابيع من إنزال الحلفاء قواتهم(*) أنهت بالكامل المغامرة الألمانية. ولأول مرة، شارك في هذه المعركة التي دارت رحاها في بير حكيم في يونيو جنود كانوا يعملون في صفوف قوات «فرنسا الحرة». وكان بيير كونينغ هو الجنرال، الذي قاد هذه الوحدات الفرنسية التي أحرزت هنا أول انتصاراتها بلا مساعدة أجنبية.

وانطلقت، في 7 نوفمبر في العام 1942، عمليات الإنزال جنوب وشمال الدار البيضاء، وعلى طول ساحل الجزائر المطل على البحر المتوسط. وأسفرت هذه العملية عن انتصار عسكري وسياسي مشهود، لاسيما أن قوات الحلفاء تكبدت خسائر بشرية أدنى بكثير مما كان متوقعا. على صعيد آخر، نجح الحلفاء في إنزال مزيد من القوات والمؤن في زمن قصير وبنحو متواصل. وهكذا، تمكن الحلفاء من طرد ما تبقى من قوات ألمانية وإيطالية من شمال أفريقيا. وبعد ثمانية أشهر، بدأ الحلفاء يعدون العدة للاستيلاء على إيطاليا. وكانت خطوتهم الأولى الاستيلاء على جزيرة صقلية. وكانت عملية الإنزال هذه انتصارا كبيرا بالنسبة إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) أيضا، فمنذ ذلك الحين أمست القيادة الأمريكية تدرك جيدا أهمية العمليات السرية في التمهيد لعمليات الإنزال، وتعي جيدا ضرورة تمكين العمليات السرية من مرافقة عمليات الإنزال.

وفي الوقت ذاته، في نوفمبر 1942، شرع مكتب الخدمات الاستراتيجية، ينفذ المهمات التقليدية الدارجة في النشاطات التجسسية: إدارة شؤون العملاء العاملين

(*) في شمال أفريقيا. [المترجم].

خلف خطوط العدو. ولذر الرماد في عيون العدو، وتحت غطاء ديبلوماسي، استحدث الأمريكيون في سفارتهم العاملة في العاصمة السويسرية برن، فرعا لمكتب الخدمات الاستراتيجية. وكان يقيم، في سويسرا، لاجئون كثيرون فروا من المناطق المحتلة من ألمانيا طمعا في الحصول على الأمان الذي افتقدوه في أوطانهم الأم. وكان بين هؤلاء اللاجئين مواطنون ألمان من كل الاتجاهات. وكانت سويسرا، بسبب التزامها بالحياد، جسرا يتيح للمسافرين ورجال الأعمال التنقل بحرية كبيرة ويسمح لقوات وزبانية دول المحور بأن يمارسوا نشاطاتهم السرية ماداموا لا يسيئون إلى أمن البلاد.

وبصفته ممثل مكتب الخدمات الاستراتيجية، أدرك ألين ذالاس Allen Dulles المحامي المتحدر من نيويورك، في الحال، أهمية الفرص المتاحة في سويسرا لاسيما أنه أقام في العاصمة السويسرية برن في مقتبل عمره، حيث عمل ديبلوماسيا خلال الحرب العالمية الأولى. وخلال «مؤتمر باريس للسلام»(*) الذي عقد في العام 1919، قدم ألين وشقيقه فوستر Foster وشقيقتهما إلينور Eleanor، مساعدات قيمة لخالهم وزير خارجية أمريكا روبرت لانسينغ Robert Lansing. وفي برن، كان يسيرا عليه أن يقيم اتصالات وعلاقات مع موظفي أجهزة المخابرات السويسرية ولاجئين كثيرين دأبوا على تزويده بصورة دقيقة ومعلومات قيمة عما يدور في داخل ألمانيا من وقائع وتطورات. واستطاع دالاس أن يقيم علاقة مع عسكريين ألمان يعملون في صفوف المقاومة الألمانية، وحاولوا اغتيال هتلر مرات عدة. علما أن آخر هذه المحاولات جرى تنفيذها في 20 يوليو في العام 1944. ولا مندوحة هنا عن الإشارة إلى هانس بيرند غيزيفيوس Hans Bernd Gisevius. فهذا المواطن الألماني سبق أن عمل في صفوف الشرطة السياسية قبل أن تتحول، في العام 1939، إلى دائرة مكافحة الجاسوسية، التابعة للقوات العسكرية الألمانية. وأقام غيزيفيوس في سويسرا بتكليف من رئيس مكافحة الجاسوسية الأدميرال البحري الفريق أول فرانز كاناريس Canaris. وأتاح له العمل في سويسرا فرصة الاتصال بدالاس، الذي بات، منذ ذلك الحين يحصل من غيزيفيوس على تقارير مهمة عن المساعي التي تبذلها ألمانيا، لتطوير الصاروخين V - 1 وV - 2.

(*) «مؤتمر باريس للسلام» (Paris Peace Conference) كان اجتماعا للحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، قرروا فيه كيفية تقسيم غنائم المنهزمين، وكيفية تحديد أسس السلام المزعوم، عقب هدنة في العام 1918. وعُقد هذا المؤتمر في باريس سنة 1919، وشارك فيه مندوبون عن أكثر من 32 دولة وكيانا سياسيا. [المترجم].

غير أن التقارير والوثائق الأكثر أهمية، حصل عليها دالاس من فرتس كولبه Fritz Kolbe. فكولبه سبق أن عمل ديبلوماسيا، وأصبح خلال الحرب، ضابط اتصال بين وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات المسلحة الألمانية[62]. فبحكم وظيفته الجديدة، صارت لديه فرصة كبيرة للاطلاع على وثائق لا تعد ولا تحصى. وهكذا استنسخ كولبه آلاف الصفحات من هذه الوثائق بغية تسليمها إلى دالاس. وتضمنت هذه الوثائق معلومات مهمة جدا، كان من بينها، معلومات تتعلق بتطوير الصواريخ وإنتاج طائرة مقاتلة ذات محركات نفاثة (Me 262). كما تضمنت هذه الوثائق تقارير تتعلق بحصول ألمانيا على موارد أولية من إسبانيا، وأسلوب ألمانيا في إدارة الحرب الدائرة رحاها في الجبهة الشرقية. ومن خلال معلوماته نجح الحلفاء في اكتشاف شيشرون، العميل الذي تجسس للألمان، وضلل البريطانيين، فعمل لدى السفير البريطاني في أنقرة بصفة خادم.

والأمر اللافت للنظر، هو أن مكتب الخدمات الاستراتيجية OSS، أدى دورا متواضعا جدا ومتأخرا أيضا، في مسرح العمليات الحربية في المحيط الهادئ. ويعود سبب هذه الحقيقة إلى أن القائدين الأمريكيين الفريق دوغلاس ماك آرثر والأدميرال نيمتز كانا يرفضان بشدة السماح للآخرين وللبريطانيين على وجه الخصوص، بالتدخل في أسلوب إدارتهما للحرب؛ علما أن مكتب الخدمات الاستراتيجية كان، كما هو معروف، على صلة وثيقة بالبريطانيين. وكانت بورما [حاليا ميانمار]، حالة استثنائية هنا، بقدر تعلق الأمر بتدخل مكتب الخدمات الاستراتيجية. فهذه البلاد، التي كانت تخضع لسيادة الإمبراطورية البريطانية، سقطت في أيدي اليابانيين بعدما سادتها فوضى عارمة. وعلى وقع هذا التطور، نجح فريق من موظفي مكتب الخدمات الاستراتيجية بحشد 11 ألف مقاتل من قبيلة كاشين لمكافحة اليابانيين، وللإدلاء بما لديهم من معلومات عن القوات اليابانية. ومع أن الولايات المتحدة كانت تساند الحكومة الصينية التي يتزعمها الجنرال تشانغ كاي شيك، فإن مكتب الخدمات الاستراتيجية لم يكن مرحبا به هنا أيضا. فرئيس جهاز مخابرات الحكومة الصينية Tai Li طلب من الأمريكيين أن ينأوا بأنفسهم، بأكبر قدر ممكن، عن الحرب الدائرة رحاها ضد اليابانيين، وعن المعارك، التي تخوضها حكومة الجنرال تشانغ كاي شيك ضد أمراء الحرب الأهلية وضد الشيوعيين بصورة خاصة[63].

بيد أن الأمريكيين لم يكونوا قانعين بوجهة نظر جهاز المخابرات التابع لحكومة تشانغ كاي شيك، لاسيما أن اليابان نشرت ملايين من جنودها في الصين وجنوب شرق آسيا. فبالنسبة إلى الأمريكيين، لم يكن جائزا قط أن يغضوا الطرف عن هؤلاء الجنود، والخطر الآتي منهم، في حالة غزوهم [أي الأمريكيين] اليابان والاستيلاء عليها. من هنا، كان لزاما معرفة أماكن انتشارهم والمهمات المكلفين بها وأنواع أسلحتهم. كما تعين تحديد الأهداف بدقة، وذلك لزيادة فاعلية القنابل التي يسقطونها على رؤوس الأعداء. من ناحية أخرى، ولتأمين خطوط الإمدادات إلى الصين، كُلف عديد من مجموعات أمريكية - كانت من بينها مجموعات تعمل بإمرة مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) - بتنفيذ عمليات سرية في الصين، من غير أن تعرف أي واحدة من هذه المجموعات بحقيقة العمليات التي تنفذها المجموعات الأخرى. غير أن قائد القوات الأمريكية العاملة في هذا الإقليم الجنرال ألبرت ويديميير Albert Wedemeyer، نجح، قبل انتهاء الحرب بفترة قصيرة، في وضع حد لهذه البلبلة. وعلى وقع الترتيبات الجديدة نجح مكتب الخدمات الاستراتيجية في تحرير العديد من الأمريكيين الذين سبق أن أسرهم اليابانيون، وفي تنفيذ عمليات تخريبية مختلفة، كتدمير الجسور المهمة، وذلك بغية إضعاف القوات اليابانية التي كانت حتى ذلك الوقت في حالة متماسكة ووضع سليم.

وخلّفت الصراعات السياسية في الصين انطباعات متباينة في صفوف الأمريكيين. ففيما رأى بعض الأمريكيين أن تحرير الصين من الهيمنة اليابانية، ينطوي على فرصة كبيرة لتمكين هذه البلاد من تحقيق الاستقرار المنشود، ولاستحداث قوة عظمى تأخذ بأسباب الحضارة الغربية، وقادرة على أن تمارس دور القوة المضادة القادرة، من ناحية، على الوقوف في وجه تطلعات اليابان للدخول ثانية إلى نادي القوى العظمى، ومن ناحية أخرى، لشل أطماع السوفييت في الأقاليم الآسيوية. وفي ضوء هذه الآمال، وفي سياق النقاشات التي دارت بشأن النظام الجديد الضروري لإرساء أسس السلام العالمي، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة بصورة خاصة، أصر الرئيس روزفلت على ضرورة اعتبار الصين قوة عظمى لها ما للدول العظمى الأخرى من امتيازات وحقوق. وكانت وجهة نظر الرئيس روزفلت تفترض أن تتمتع الصين بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. على صعيد آخر، رأى

آخرون أن الصين لا أمل يُرتجى منها، سواء أخذ المرء في الاعتبار الصين، التي تتزعمها حكومة تشانغ كاي شيك الفاسدة، المرتشية، أو الصين التي تسودها حرب عصابات يقودها شيوعيون يحصلون على قوتهم من فلاحين متخلفين يتحدرون من أقاليم الصين النائية. وهكذا وبناء على هذه التقييمات للحكومتين الصينيتين، اعتقد هؤلاء أن منح الصين دورا في نظام السلام الجديد ينطوي على معضلة لا يستهان بها، ويسفر عن نزاع لا حل له في الزمن القريب.

وفي نهاية الأمر، فإن الجنرال مارشال - رئيس أركان القوات البرية والضابط الذي كان يناصر ويتعاطف مع تصورات الجنرال ويدميير - هو الذي أنهى الأوهام الأمريكية المتطلعة إلى أن تكون واشنطن هي صاحبة القول الفصل في الصراعات الصينية الداخلية. فقد انطلقت الحرب الباردة في آسيا، بضراوة أعنف بكثير مما كان سائدا في أوروبا، وتمخضت عن حربين كبيرتين: حرب في كوريا وحرب أخرى في فيتنام. وفي بادئ الأمر، أي خلال العامين 1944 و1945، اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية، وخبراء الشؤون الصينية في مكتب الخدمات الاستراتيجية، والقيادة العسكرية، أيضا، الملتفة حول الجنرال ويدميير، بتوثيق العلاقات مع الصين ومع القيادة الشيوعية، وزعيمها ماو تسي تونغ[64]. وطور مكتب الخدمات الاستراتيجية علاقات متينة مع هو تشي منه، قائد الشيوعيين الفيتناميين، لاسيما أن الشيوعيين كانوا يكافحون ضد المحتلين اليابانيين. من هنا، ساند الأمريكيون الفيتناميين ودعموا نضالهم للتخلص من المحتل الياباني. وفي نهاية الحرب، أعلن هو تشي منه تأسيس جمهورية فيتنامية مستقلة، معضدا ذلك بفقرات مستقاة من وثيقة الاستقلال الأمريكية التي أذاعها توماس جفرسون على الملأ في العام 1776[65]. بيد أنه لم ينل من واشنطن ما كان يأمل الحصول عليه: الاعتراف بشرعية حكومته وإقامة علاقات ديبلوماسية كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

التدخل عسكريا ضد ألمانيا الهتلرية

حقا أسفرت نشاطات أجهزة مخابرات الحلفاء الغربيين في أوروبا عن نتائج متباينة بشكل كبير. بيد أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن استطلاع حقيقة الأوضاع التي سادت في ألمانيا النازية كان، إلى حين اندلاع الحرب في سبتمبر من العام 1939، أسهل بكثير من التعرف على كنه ما كان يجري داخل

إمبراطورية اليابانيين الإمبريالية. فالحدود ظلت مفتوحة إلى الخارج والداخل. على صعيد آخر، كانت مؤتمرات الحزب النازي والألعاب الأولمبية المقامة في العام 1936، لاتزال أحداثا مهمة تستقطب أنظار ووسائل الإعلام الدولية. ففي كل أنحاء العالم، وفي صفوف النخب ذات المكانة المتميزة في الديموقراطيات الغربية بصورة خاصة، كانت ألمانيا النازية تتمتع بتأييد واسع وإعجاب قوي. فكل واحد من هؤلاء المؤيدين والمعجبين كان يعتقد أنه يعرف ألمانيا ويدرك حقيقة ما يحركها. من هنا، ساد الاعتقاد بأنه لا توجد ضرورة للتجسس على أسرار ألمانيا أو فك شفرة برقياتها التلغرافية.

وكان هذا الاعتقاد يسري على سياسة هتلر الخارجية أيضا، هذه السياسة التي كانت في بادئ الأمر مهتمة بتضليل العالم (وتضليل الألمان أنفسهم أيضا) بحقيقة نواياها. ففي السنوات الأولى بدت الأمور كأن ألمانيا تتمسك بشدة بالخطوط العريضة التي رسمها المسؤولون في جمهورية فايمار، أي الجمهورية الألمانية التي كانت من نتائج الحرب العالمية الأولى. غير أن هذه الخطوط العريضة كانت قد لفظت أنفاسها منذ أمد طويل في الواقع. فمن ناحية تخلى عنها قبل وزير الخارجية الألماني شتريزمان، ومن ناحية أخرى، لأن ألمانيا النازية أخذت تطعن في القرارات التي وافقت عليها الحكومات الألمانية السابقة. وكان شعار «إنهاء الالتزام بمعاهدة فرساي» يلقى ترحيبا عريضا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا أيضا، وإلى حد ما في فرنسا وفي أماكن أخرى من أوروبا الغربية أيضا(*).

(*) غالبا ما يقترن اسم «معاهدة فرساي» (Treaty of Versailles) بمؤتمر باريس للسلام (Paris Peace Conference) حتى أصبح دارجا القول «مؤتمر باريس» أو «مؤتمر الصلح في باريس» كناية عن «معاهدة فرساي»، من دون تفريق بينهما.

ومنعا للالتباس نود الإشارة إلى أن «معاهدة فرساي» (Treaty of Versailles) هي إحدى المعاهدات الأربع التي تضمنها «مؤتمر باريس للسلام». فإلى جانب هذه المعاهدة- التي وقعت مع ألمانيا، ومعاهدتين وقعت إحداهما مع النمسا والمجر (Treaty of St. Germain) والأخرى مع بلغاريا (Treaty of Neuilly)، كانت هناك أيضا «معاهدة سيفر» (Treaty of Sèvres) المشؤومة، الموقعة مع الدولة العثمانية، في العاشر من أغسطس في العام 1920، والتي قضت بإخضاع العراق وفلسطين للانتداب البريطاني وسورية للانتداب الفرنسي.

ووُقّع على «معاهدة فرساي» بعد مؤتمر باريس للسلام في العام 1919. وعُدّلت هذه المعاهدة فيما بعد، في العاشر من يناير من العام 1920، لتتضمن اعتراف ألمانيا بالمسؤولية عن الحرب. وبموجب هذا الاعتراف، تعين على ألمانيا أن تعوض الأطراف الأخرى ماليا عن الأضرار التي لحقت بها. ومن جراء هذه المعاهدة خسرت ألمانيا كثيرا من أراضيها وفُرضت على الآلة العسكرية الألمانية قيود وضوابط، لم يكن لها مثيل في التاريخ حتى ذلك الوقت. وسُميت بهذا الاسم لأنه كان قد وُقّع عليها في قصر فرساي الفرنسي. [المترجم].

بيد أن هذا الترحيب طرأ عليه تغير ملحوظ بعدما شرع هتلر في تنفيذ برامج تسلح واسعة، ومخالفة لمنطوق المعاهدات الدولية. وتحلت بأهمية كبيرة هنا تقاريرُ أجهزة الاستخبارات المشيرة إلى تنامي الترسانة العسكرية الألمانية بوتائر متزايدة وإحراز ألمانيا تقدما تكنولوجيا كبيرا في إنتاج الأسلحة. وإذا كانت هذه التقارير قد درجت على التقليل من خطر الجيوش الألمانية، في الزمن السابق على استعادة ألمانيا سيطرتها العسكرية على منطقة حوض الراين المنزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي، فإننا نراها، في الزمن التالي، قد مالت إلى المبالغة في تضخيم قوة الجيوش الألمانية. وأسفرت هذه التقارير المتضاربة عن نتائج سياسية وخيمة. فمن ناحية اطمأن كثير من الناس إلى حالة السلام السائدة واعتقدوا أن من حق المرء أن ينسى احتمال التعرض لخطر داهم، ومن ناحية أخرى، أخذ يتزايد الآن عدد أولئك الأفراد الذين باتوا يحذرون من المخاطر التي ستترتب على تبني رد حاسم على سياسة هتلر الخارجية. وعلى خلفية هذه المواقف المتضاربة، تبلورت سياسة الترضية (appeasement)، أي سياسة تهدئة خواطر هتلر التي تزعم أن مطالب ألمانيا لها في الواقع ما يبررها، وبالتالي، لا يجوز مواجهتها بأساليب تنطوي على خطر الانزلاق إلى حرب جديدة. ووفق ما استنتجته البحوث البريطانية من وثائق رفعت عنها الحكومة البريطانية صفة السرية في ثمانينيات القرن العشرين، أدت أجهزة المخابرات البريطانية دورا غريبا فعلا في تقييمها لتطور الترسانة الحربية الألمانية وأهداف السياسة الخارجية التي ينفذها هتلر.

ففي بادئ الأمر، حاول وكيل وزارة الخارجية البريطانية روبرت فانسيتارت Robert Vansittart توظيف التقارير المتعلقة بعمليات التسلح الألمانية، لحمل حكومته على التخلي عن سياسة الترضية، سياسة تهدئة الخواطر. بيد أن فانسيتارت المعروف ببغضه لألمانيا حتى العظم منذ العام 1914، أُبعد، في العام 1938، إلى موقع آخر لا تأثير كبيرا له، وذلك لأن تصوراته كانت تتعارض كلية مع تصورات وزير الخارجية لورد هاليفاكس. إضافة إلى هذا، كان قد دأب على تزويد ونستون تشرشل - النائب المحافظ في مجلس العموم البريطاني، والسياسي المعارض لسياسة الترضية (سياسة تهدئة خواطر هتلر) - بكثير من التقارير التي كانت تصله من أجهزة الاستخبارات المختلفة.

لقد أسفرت التقارير المتعلقة بالسلاح الجوي الألماني عن اندلاع نقاشات ساخنة في بريطانيا، وذلك لأن بريطانيا رأت أن خطر هذا السلاح على أمنها فاق بكثير مستوى الخطر الذي واجهته قبل العام 1914، أي بات يشكل خطرا يهدد أمنها أكثر بكثير من الخطر الذي شعرت به وهي تواجه الأسطول البحري التابع للرايخ الألماني وقتذاك. وكيفما كانت الحال، ففي وقت مبكر نسبيا، في نوفمبر من العام 1932، كان رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بلدوين قد أعرب في مجلس العموم عن وجهة نظره بكلمات دخلت التاريخ فعلا. إذ قال ما ترجمته: «لا قوة في العالم تستطيع حماية الرجل العابر السبيل من خطر أن تنهال عليه القنابل. ولا قيمة هنا للكلام المعسول الذي نردده لاسترضاء المواطنين، فالأمر الأكيد هو أن الطائرة المحملة بالقنابل ستنجح دائما في تنفيذ مهمتها». وكما تصور بلودين، اعتقد كثير من الأفراد، أيضا، أن الطائرة المحملة بالقنابل سلاح فتاك لا قوة دفاعية تستطيع صده ومنعه من تنفيذ مهمته. وبعد مرور بضعة أشهر، في مايو 1933، استحدث النظام الحاكم في ألمانيا وزارة طيران الرايخ الألماني(*)، وأسند قيادة هذه الوزارة إلى هيرمان غورينغ الذي بدأ بعد برهة قصيرة من الزمن إعادة هيكلة السلاح الجوي الألماني، وجعل منه، في العام 1935، أحد العناصر الثلاثة التي يتكون منها السلاح الألماني: القوة الجوية والجيش(**) والسلاح البحري. كما أعاد هيكلة السلاح الجوي في العام 1936، فاستحدث ثلاث قيادات هي: قيادة قاذفات القنابل، وقيادة الطائرات المقاتلة، وقيادة سلاح خفر السواحل.

وزعم هتلر في العام 1935 أنه لم يفعل أكثر من إعادة التوازن مع السلاح الجوي البريطاني. ولكن ما مقدار الخطر الذي تأتّى من السلاح الجوي الألماني فعلا؟ ففيما تشير تقديرات الوزارة البريطانية المعنية بالأمر إلى أن ألمانيا كان لديها، وقتذاك، 4 آلاف طيار مدرب على فنون القتال المختلفة، أشار جهاز المخابرات الخارجية البريطاني إلى أن لدى ألمانيا 8 آلاف طيار[66]. على صعيد آخر أثارت البيانات الخاصة بعدد الطائرات المقاتلة التي أنتجتها ألمانيا ارتباكا كبيرا، وذلك لأن الإنتاج الألماني

(*) الرايخ الألماني هو الاسم الرسمي للدولة الألمانية في الفترة من العام 1871 وحتى العام 1945، وترجمته الحرفية هي «الإمبراطورية الألمانية». [المترجم].

(**) القوات البرية. [المترجم].

الضخم من الطائرات تضمن، في المقام الأول، طائرات تدريب، أي طائرات لم تكن تصلح لتنفيذ عمليات قتالية لا من قريب ولا من بعيد. وأدى مالكوم كريستي، الطيار الذي قاتل في الحرب العالمية الأولى، هنا دورا أساسيا ، وعمل في الفترة الواقعة بين العامين 1927 و1930 ملحقا عسكريا لشؤون الطيران في برلين، وأمسى من ثم، أي بعد استيلاء النازيين على مقاليد الحكم في ألمانيا، عميلا يتقمص دور رجل أعمال، ويدير علاقات وثيقة مع أطراف ألمانية معارضة كان من بينها عمدة لايبزغ كارل فريدرش كورديلر والصناعي روبرت بوش، ومع شخصيات تتمتع بنفوذ واسع في وزارة طيران الرايخ الألماني الجديدة[67]. ومن خلال هذا التجمع المعارض كان كريستي يتسلم بنحو متواصل كما هائلا من معلومات كان يرسلها بدوره إلى روبرت فانسيتارت Robert Vansittart. وفيما ظلت الوزارات في لندن تبدي تحفظا ملحوظا عن أهمية المعلومات المرسلة إليها، انقلب الوضع رأسا على عقب بين العامين 1936 و1937. فحينذاك قرعت الوزارات نفسها المشار إليها ناقوس الخطر. وتسري هذه الحقيقة على وزارة الطيران وخبرائها في مسائل الاستخبارات بشكل خاص. وكان وزير الدولة الأقدم في بريطانيا وارن فيشر (Sir Warren Fisher) قد كتب في أبريل 1938: «... إن مصير بلادنا كان (ومازال) رهن نزوات قوة أجنبية»[68]. وغني عن البيان أن القوة الجوية الألمانية لم تكن، وقتذاك، قادرة على شن حرب جوية ضد بريطانيا، على غرار الحرب التي تجرأت على شنها في العام 1940، مستعينة بالمطارات الفرنسية والبلجيكية والهولندية. وغني عن البيان أيضا أن ألمانيا انهزمت في هذه الحرب شر هزيمة في نهاية المطاف.

بيد أن الوقائع تشهد على أن أصحاب الشأن في لندن لم يكونوا، في بادئ الأمر على أدنى تقدير، واثقين بأن هتلر كان يعتبر بريطانيا عدوا لدودا فعلا. وللوقوف على مغزى هذه الحقيقة نود الإشارة إلى الموضوعين اللذين استنتجهما رئيس قسم الاستخبارات العسكرية في الجيش البريطاني وقتذاك الجنرال جون دايل، من زيارة قام بها إلى ألمانيا في سبتمبر 1935: الموضوع الأول هو أن القوة الجديدة التي أحرزها الجيش الألماني أخيرا تهدئ من غلواء التأثير الذي يمارسه المتطرفون في صفوف الحزب النازي. وثانيا، إن كل البوادر تشير إلى أن هتلر صادق في وعده بأن عدد فرق الجيش الألماني لن يزيد، في زمن السلام، على 36 فرقة، أي لن يزيد

على العدد المعقول. لكن وبعد مضي عام واحد تحول هذا الوعد إلى هراء لا طائل منه. فقد ارتفع عدد الفرق بشكل ملحوظ. وعلى وقع اندلاع أزمة السوديت(*)، في سبتمبر 1938، ارتفع حجم القوات الألمانية إلى 75 فرقة. وحينما استضاف هيرمان غورينغ في فبراير 1937 المخبر كريستي في داره وجه هذا المخبر إلى مضيفه، بلا تردد أو مواربة، سؤالا عن أهداف السياسة الخارجية الألمانية. وكان رد غورينغ واضحا لا لبس فيه قطعا، فقد رد قائلا: «إننا نريد أن نتصرف في أوروبا الشرقية بكامل الحرية ومن دون تدخل من قبل طرف آخر». وحين ألحق السائل سؤاله بسؤال آخر يرمي إلى معرفة ما إذا كان هذا الهدف ينسحب على النمسا وتشيكوسلوفاكيا أيضا رد غورينغ على السؤال المطروح عليه بعبارة صريحة جدا مختصرة: «نعم»(69).

وخلال التصعيد الذي طرأ على أزمة إقليم السوديت، في ربيع وصيف العام 1938، جرى تداول تقارير استخباراتية خلّفت وراءها ارتباكا وحيرة، وأسفرت عن ردة فعل وخيمة انعكست آثارها على معاهدة ميونخ الموقعة في 30 سبتمبر 1938. فبعدما أمر هتلر، في الثلاثين من مايو 1938، بتهيئة كل التجهيزات الضرورية للشروع في احتلال تشيكوسلوفاكيا اندلعت في صفوف المعارضة العسكرية، التي يتزعمها الفريق أول ركن لودفيغ بيك **Ludwig Beck** ردود فعل شديدة جدا. لكن وبما أن لودفيغ بيك لم يكن يحظى بتأييد يُذكر في صفوف الجنرالات الألمان، فقد استقال في 18 أغسطس من منصب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة. وعلى وقع هذا التطور سافر عدد من أفراد يتمتعون بثقة البريطانيين إلى لندن لإعلام الحكومة البريطانية بحقيقة ما يخطط له هتلر وبتصورات العسكريين المناوئين له. وتولى روبرت فانسيتارت تعزيز العلاقات معهم، علما أن تشرشل، أيضا، كان مهتما برعاية هذه العلاقات. بيد أن رئيس الوزراء نيفيل تشامبرلين (Arthur Neville Chamberlain) لم يقتنع بأهمية هذه العلاقات. وكيفما كانت الحال ففي السادس من سبتمبر اتصل تيودور كورت **Theodor Kordt**، الدبلوماسي الألماني الذي عمل وقتذاك في سفارة ألمانيا بلندن، طالبا مقابلة وزير

(*) أي الأزمة التي نشأت بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا بسبب النزاع على إقليم السوديت الذي كان جزءا من الأراضي الألمانية سابقا، وضُم إلى تشيكوسلوفاكيا بموجب قرار اتخذه مؤتمر فرساي في العام 1919 بلا اعتبار لحقيقة أن معظم سكان الإقليم كانوا مواطنين ألمانا. [المترجم].

الخارجية البريطانية. ولإخفاء أمر هذه الزيارة ناشد المسؤولون البريطانيون الديبلوماسي الألماني أن يدخل بناية الوزارة من بابها الخلفي. واستهل الضيف الألماني حديثه بأن ناشد البريطانيين أن يتخذوا الحذر، وذلك لأن ألمانيا على وشك أن تشن هجوما [على تشيكوسلوفاكيا]، وأنه ينصح لندن بتوجيه تحذير علني إلى هتلر ينبهه إلى العواقب الوخيمة التي ستتحملها ألمانيا في حالة مضيه قدما في تحقيق خططه العدوانية. وارتكب هذا الديبلوماسي الألماني خطأ - غير مقصود من جانبه - فأشار إلى أن موعد الهجوم هو إما 18 أو 29 سبتمبر. من ناحية أخرى كان أصدقاء بريطانيا من العسكريين الألمان يتوقعون أن ينفذ الهجوم في شهر أكتوبر. وفي الواقع فإن هذا التاريخ كان هو الموعد الذي حدده هتلر فعلا. من ناحية أخرى كان جهاز المخابرات الخارجية البريطاني MI-6 قد رأى أن الخامس والعشرين من سبتمبر هو التاريخ المحتمل جدا لشن الهجوم المرتقب. بيد أن وزارة الخارجية ظلت مصرة على أن الفترة الزمنية التي أشار إليها كورت هي التاريخ الأكثر احتمالا.

وانتاب القلق رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين، وخيم عليه ذعر شديد جدا، دفعه إلى أن يحزم حقائبه في 15 سبتمبر لمقابلة هتلر على عجل في مقر قيادته بمدينة برشتسغاردن الواقعة في جبال الألب، رغبة منه في توثيق عرى السلام. وكان هذا اللقاء في مقدمة جهود ديبلوماسية مضنية أسفرت عن عقد مؤتمر ميونخ والتوصل إلى سلخ منطقة السوديت من تشيكوسلوفاكيا، من دون اعتبار إلى أن براغ جرى تجاهلها كلية في هذا المؤتمر، إذ لم توجه إليها أي دعوة للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر. وحينما عاد تشامبرلين في 30 سبتمبر إلى لندن، استقبل بحفاوة بالغة، وراح يؤكد للرأي العام أنه توصل إلى «سلام مشرف»، وأن «عرى السلام توطدت خلال الزمن المنظور»، بيد أن هذا التوكيد كان سرابا لا سند يدعمه في الواقع، كان سرابا تمخضت عنه سلسلة تقييمات زائفة تبناها مخبرون وعسكريون أيضا. فمن دون أي اعتراض أكدت هيئة الأركان العامة أمام مجلس الوزراء البريطاني أن تعرض قوات تشيكوسلوفاكيا لهزيمة نكراء سيكون حقيقة لا يلحق بها الشك، في حالة إقدام هذه القوات على صد الهجوم الألماني المرتقب على بلادها، وأنه حتى المساعدة البريطانية المحتملة لن تفلح كثيرا في الحيلولة دون هزيمة هذه القوات.

بيد أن هذا التقييم كان على النقيض مما جاء في تقرير الملحق العسكري البريطاني المقيم في براغ. فوفقا لاقتناعاته فإن القوات المسلحة التشيكوسلوفاكية - التي كان تعدادها يبلغ نحو نصف تعداد الجيوش الألمانية - تتمتع بقوة تجيز لها خوض حرب دفاعية مريرة ضد القوات المهاجمة، ومشاغلة هذه القوات على مدى ثلاثة أشهر بكل تأكيد، لاسيما إذا ما حصلت على مساندة أجنبية. وتبنى الجيش الفرنسي وجهة النظر هذه أيضا، فأشار في هذا السياق إلى أن الألمان لن يورطوا أنفسهم في صراع مع تشيكوسلوفاكيا، لاسيما أنهم يواجهون في حدود بلادهم الغربية خطرا لا يستهان به، يتأتى من أن فرنسا قد نشرت هناك وحدات برية وجوية، تتفوق - سواء من حيث العدة أو العدد - على الوحدات الألمانية المتموضعة خلف الحدود الألمانية - الفرنسية. ويلحظ المرء الثقة بهذا التفوق من خلال تلك البيانات أيضا التي كانت متداولة في صفوف القوات البريطانية. بيد أن هؤلاء جميعا لم يأخذوا في الاعتبار أن تشيكوسلوفاكيا خسرت الاستحكامات القوية التي تميزت بها حدودها مع ألمانيا في سابق الزمن، أي من قبل أن تُسلخ منها منطقة السوديت وتتحول إلى كيان هزيل ليست لديه حدود آمنة، يمكن الدفاع عنها بالفاعلية المناسبة. كما تجاهل هؤلاء حقيقة مفادها أن استيلاء ألمانيا على النمسا عزز من انكشاف الجبهة الجنوبية للكيان الهزيل المتبقي من دولة براغ.

وفي دراسته العائدة إلى الثامن عشر من سبتمبر (أي بعد يومين من مفاوضات تشامبرلين مع هتلر) تساءل رئيس المخابرات الخارجية البريطانية (MI-6) الأدميرال هيو سينكلير (Sinclair) «ماذا ينبغي أن نفعل؟» وكان قد افترض، حينما طرح على نفسه هذا السؤال، أن «الحق مع هتلر» فيما يخص مطالبته باستعادة منطقة السوديت، وأن على المسؤولين أن يلبوا طلبه بأسرع وقت ممكن. ولتلافي الأضرار المترتبة على ذلك، أشار سينكلير إلى ضرورة تقديم مساعدات اقتصادية إلى جنوب شرق أوروبا. ونبه أيضا إلى ضرورة الاعتراف بحق إيطاليا في الاستيلاء على إثيوبيا وأن لليابان «الحق في أن تتمتع بسلطان متميز في شرق آسيا». إضافة إلى ذلك أشار سينكلير إلى أن الواجب يقتضي إنصاف الحقوق العربية في فلسطين، والعمل «على تأسيس دولة رمزية فقط لليهود وتقديم ضمانات تحول، بنحو لا يقبل الطعن، دون انتهاج اليهود سياسة توسعية». ومع أن سينكلر أكد أهمية التحالف مع

فرنسا وتركيا بنحو لا لبس فيه، فإنه أشار أيضا إلى أن احتمالات النجاح في تحقيق هذا المسعى ضئيلة جدا[70]. وفي هذه التصورات والطروحات، كان سينكلير متوافقا بالتمام مع تشامبرلين ومع وزير الخارجية والقيادة العسكرية، التي كانت تصر على أن الأولوية، لا تكمن، من وجهة النظر البريطانية، في مراعاة السياسة الأوروبية، بل في المحافظة على سلامة إمبراطورية بريطانيا العالمية. على صعيد آخر اعتقد سينكلير أن ألمانيا كانت قادرة على أن تحصل على مزيد من التنازلات إذا كانت قد اكتفت بتضليل الرأي العام الدولي سلميا، وإذا كان هتلر قد توقف عن التهديد والوعيد والإصرار على إثارة الذعر. وغني عن البيان أن هتلر تبرم كثيرا من معاهدة ميونخ، وذلك لأنها كانت قد جردته من الحجة التي كان يسوقها لتنفيذ مخططاته العدوانية.

أجهزة المخابرات الألمانية في النظام النازي

إن الدور الذي مارسته أجهزة المخابرات الألمانية سواء في حقبة التحضير للحرب العالمية الثانية، أو خلال الزمن الطويل، الذي استغرقته هذه الحرب، موضوع لا يتسع له هذا العرض الموجز أبدا. والأمر اللافت للنظر أن الأدبيات الدارسة لهذه الحرب تُسهب في عرضها بعض المناحي وتختصر كثيرا في تناولها مناحي أخرى. وملخص الكلام، أن الأدبيات التي تدرس، حاليا، وقائع الحرب العالمية الثانية، تتطرق، بنحو ثانوي، إلى موضوعات مهمة من قبيل النجاحات البريطانية والأمريكية المشتركة في فك شفرة البرقيات والاتصالات التلغرافية، وإدارة حرب العصابات والمقاومة الشعبية. وحتى المؤلفات الموسعة، أعني أدبيات من قبيل المؤلّف ذي الأجزاء العشرة المنشور حديثا بعنوان Das Deusche Reich und der Zweite Weltkrieg (الرايخ الألماني والحرب العالمية الثانية)، نعم حتى هذا المؤلّف يتناول دور أجهزة الاستخبارات بنحو هامشي فقط، وبخاصة في سياق الحديث عن إدارة الحربين الجوية والبحرية. وربما كان سبب ذلك يعود إلى أن الدارسين يتطرقون إلى الموضوعات الاستخباراتية على استحياء في أكثر الحالات، كما نلاحظ ذلك عند متابعة دراسات الفريق البحثي الذي كلفه مكتب أبحاث تاريخ العسكرية التابع للقوات المسلحة الألمانية، في الفترة الواقعة بين ستينيات

وسبعينيات القرن العشرين، بالإشراف على إعداد المؤلَّف الموسوم «الرايخ الألماني والحرب العالمية الثانية»[71].

وتميزَ تاريخُ المخابرات الألمانية في حقبة الحرب، من خلال ثلاثة عناصر رئيسة. فأولا، اشتملت المخابرات الألمانية على تنظيمات واختصاصات كانت تثير البلبلة في الإدارة المدنية، ومن حين إلى آخر، في الإدارات العسكرية التابعة للرايخ الألماني أيضا. وثانيا، حقا كان هتلر يطلع بنحو دوري على خصائص الوضع العسكري، بيد أن التقارير التي كان يتسلمها، لم يكن لها تأثير يذكر في سياسته وإدارته للحرب في المرحلة الأخيرة من فترة الحرب على وجه الخصوص. فمقارنة بونستون تشرشل لم يكن الديكتاتور الألماني مطالعا نهما. وإلى حد ما يكمن سبب عزوف هتلر عن مطالعة التقارير التي تصله إلى أن تبني الخطط الحربية، الكفيلة بتقليل الخسائر البشرية، لم يكن من أولوياته، وأنه لم يكن يثق بصدقية النتائج التي تتوصل إليها أجهزة المخابرات. وثالثا، كان بعض العاملين في صفوف المخابرات يرفضون بشدة استراتيجية هتلر الحربية وإدارته للعمليات التعبوية. وأسفرت ردود الفعل المناهضة لهتلر وسياساته عن نشأة نواة مركزية تستقطب المقاومة العسكرية المناهضة للنازية. وغني عن البيان أن نشأة نواة من هذا القبيل ليست حدثا فريدا في التاريخ. فبالنسبة إلى الديكتاتوريين على وجه الخصوص، لا تشكل أجهزة المخابرات وسيلتهم القمعية فقط بل هي أيضا أداة، يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر. من هنا لا غرو أن يتخذ هؤلاء الحكام كل التدابير الضرورية لإحكام السيطرة عليها ولجمها. وتنطبق هذه الحقيقة، بخاصة، على المستبدين الشيوعيين، كما لاحظنا ذلك في سياق عرضنا السابق. من ناحية أخرى أسفرت المحاولة الفاشلة لاغتيال هتلر في العام 1944 عن اتساع سلطان المخابرات العسكرية وتزايد طغيان المنظمة شبه العسكرية المسماة اختصارا SS، والتي كانت تضطلع بمهمات بوليسية وبحماية هتلر.

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى فيلهلم فون شرام، الضابط المتمرس الذي كُتب عليه في العام 1940 أن يتعامل، من قرب، مع أجهزة المخابرات العسكرية. فهذا الضابط انبهر بكل معنى الكلمة حين وقف على ما في المخابرات العسكرية الألمانية من هياكل معقدة ومتشعبة ومستترة وكثيرة التغيير[72]. فكل واحد من الفروع الثلاثة، البرية والجوية والبحرية، كان لديه جهاز خاص مكلف بمراقبة أجهزة المخابرات

المعادية، ومَدْعُوٌّ إلى جمع المعلومات عن الفروع العسكرية التابعة للعدو. فبالنسبة إلى القوات البرية، كانت هناك «وحدة الجيوش المعادية شرقا» و«وحدة الجيوش المعادية غربا». وفي كل الوحدات الفرعية كان هناك ضباط وفصائل استخبارات مكلفون بجمع المعلومات في مناطق عملياتهم، ونقل هذه المعلومات إلى الجهات ذات الاختصاص المنتشرة في المناطق المختلفة. وبهذا النحو، كانت الوحدات البرية (أو وحدات الأسطول البحري أو وحدات القوة الجوية) تمتلك، من ناحية، معلومات دقيقة بقدر تعلق الأمر بتنفيذ العمليات التكتيكية في المناطق المختلفة، وذات أهمية متميزة، بالنسبة إلى الحصول على تصور عام عن العدو، وبالنسبة إلى حيازة تخمين ذي أهمية استراتيجية في الصراع مع العدو. ولم يكن سبر غور هذه المعلومات من اختصاص المستويات العسكرية المختلفة فقط، بل كان يتم أيضا في خارج التدرج العسكري الصرف، لاسيما حينما تتعلق هذه المعلومات باقتصاد الحرب وبقضايا سياسية ومسائل ديبلوماسية[73].

وكان تسجيل وفك شفرة برقيات العدو وتحليل محتوى هذه البرقيات والأحاديث التلغرافية من اختصاص «مديرية المخابرات العسكرية»؛ فهذه المديرية كان لها باع طويل في تكنولوجيا الاتصالات، وكانت تدير أجهزة ثابتة (وأخرى مثبتة على وسائط نقل متحركة) مهمتها تسلم البرقيات والتنصت على المكالمات. وبالنسبة إلى السلاحين البحري والجوي، كانت أجهزة التنصت المتنقلة موزعة على كثير من السفن وعلى العديد من الطائرات. ولضبط وتعطيل أجهزة التلغراف التي يستخدمها الجواسيس والعناصر المنخرطة في صفوف العصابات الموالية للعدو، استحدث أصحاب الشأن في العام 1940 تنظيما خاصا لهذا الشأن. من ناحية أخرى كان البت في شأن البرقيات التلغرافية، التي يعجز الخبراء العاديون عن فك شفرتها، من اختصاص «شعبة شيف» (أي شعبة فك الشفرات العصية).

وأدى «مكتب مكافحة الجاسوسية» التابع للقيادة العليا للقوات المسلحة (OKW)، دورا متميزا في صفوف أجهزة المخابرات العسكرية. فبعد إقالة وزير الحربية فيرنر فون بلومبيرغ في العام 1938، تبوأ هتلر بنفسه منصب القائد الأعلى للقوات الحربية، وفكك الوزارة، لتحل مكانها هيئة يديرها هو نفسه. وتأسيسا على هذه التحولات أضحت شعبة «مكافحة الجاسوسية» جهاز مخابرات مركزيا، يتبع

القيادة العليا للقوات المسلحة. وفي الواقع مارس هذا المكتب دور الجهاز المركزي للمخابرات العسكرية منذ أمد طويل نسبيا، منذ أن انضمت إليه في العام 1928 مخابرات الأسطول البحري. وكيفما كانت الحال، فباعتباره الجهاز الرئيسي، فإنه بات مكلفا بتنفيذ النشاطات الاستخباراتية الخارجية في المقام الأول، ومكافحة عمليات التجسس ورعاية الجاسوسية المضادة وتنفيذ العمليات التخريبية والنشاطات الهدامة، أي بات مكلفا بتنفيذ كل صيغ العمليات المستترة.

وبالإضافة إلى الأجهزة الاستخباراتية المذكورة، أي التي كانت تتبع القوات الحربية بنحو مباشر، كانت هناك أيضا تنظيمات ومديريات تعمل من خارج القوات الحربية. وما عدا اثنتين، كانت معظم هذه التنظيمات والمديريات متواضعة الحجم نسبيا وكثيرة عددا، وتعمل كلية أو في أغلب الأحيان، في المجالات الاستخباراتية. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى «المكتب البحثي». فهذا المكتب، الذي تأسس في العام 1933، كان دائرة مخابرات تسهر على فك شفرات البرقيات والأحاديث اللاسلكية، وتأتمر بإمرة وزير طيران الرايخ هيرمان غورينغ[74]. وكان مؤسس هذا المكتب البحثي، أعني غوتفريد شابر، قد عمل خلال الحرب العالمية الأولى في مجال الاتصالات اللاسلكية وفك الشفرات، وكانت بينه وبين غورينغ علاقة قوية، أجازت له أن يقترح على الأخير استحداث جهاز تنصت مركزي. وهكذا لم يدم الأمر طويلا حتى تحولت مجموعة العاملين، الذين بلغ عددهم عشرين شخصا لا غير في بادئ الأمر، إلى جيش جرار يتكون من 6 آلاف مستخدم. علما أن هؤلاء العاملين لم يعودوا يميزون بين الداخل والخارج، ولا بين ما هو مدني وما هو عسكري، ولا بين ما هو لاسلكي وما هو عادي (أي الهواتف الدارجة في المكالمات الهاتفية). لقد باتوا يتنصتون على سائر الوسائط المستعملة. وهكذا، صار في مستطاع هتلر أن يحصل على نسخة مما تسجله استخباراته من مكالمات هاتفية يجريها الأفراد المتحفظون على نظامه ورفاق حزبيون ديدنهم الثرثرة وديبلوماسيون أجانب. على صعيد آخر، وفي سياق أزمة إقليم السوديت، حصل هتلر على نفع كبير من تسجيل المكالمات الهاتفية التي أجرتها القيادة التشيكوسلوفاكية. فكثير من هذه المكالمات انطوى على تعليقات مهينة بحق قادة حكومات أجنبية مختلفة، وفتحت الباب على مصراعيه لهتلر

لأن يوظف هذه التعليقات لإحراج الأطراف المختلفة. فتشامبرلين على سبيل المثال كان يستنكر بشدة تعليقات التشيكيين على سياسة لندن.

وفي بادئ الأمر زرع أصحاب الشأن في كل المدن الألمانية الكبرى فروعا تتبع المكتب البحثي. وفي وقت لاحق جرى تطبيق الأمر ذاته في الدول المحتلة. ومن خلال شبكة اتصالات متطورة جدا، وفقا لمقاييس ذلك الزمن، أخذ أصحاب الشأن يتنصتون ويسجلون وينسقون كل المعلومات التي يحصلون عليها. ودرجوا على إرسال هذه المعلومات إلى الفروع التابعة للمكتب. وأسهمت مؤسسة بريد الرايخ في دعم هذه النشاطات الاستخباراتية، بقوة وإصرار، لاسيما أنها كانت، وقتذاك، هي المؤسسة المالكة لشبكة الهواتف. وباستثناء بعض الشفرات الديبلوماسية، التي كان السوفييت والبريطانيون يتعاملون معها بأقصى سرية، نجح المكتب البحثي في فك شفرات كل الاتصالات، تقريبا، ذات الشأن بالنسبة إلى إدارة الحرب، بما في ذلك الاتصالات التي كانت تدور بين فروع الإنتاج الحربي السوفييتية والجهات المركزية. كما دأب أصحاب الشأن على متابعة ما تنشره وسائل الإعلام الأجنبية، أي متابعة المصادر الاستخباراتية المفتوحة (open-source intelligence).

وكانت أكثرية هذه المعلومات تقدم خدمات جليلة للسلاح الجوي، وذلك لأنها تمكن أسراب الطائرة القاذفة للقنابل من تحديد المواقع التي ينبغي لها استهدافها. بيد أن الأمر الواضح هو أن هذه التدابير عززت أيضا أهمية غورينغ السياسية في الدولة النازية. فغورينغ بات يوجه تدفق المعلومات، وأمسى يحجب، من حين إلى آخر، ما لديه من معلومات عن هذا الوزير أو ذاك وعن القياديين النازيين الذين لا يكنون له الطاعة والولاء، وذلك بغية التبجح أمام هتلر بسعة اطلاعه وبأهمية دوره في تسيير شؤون الدولة النازية. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن بين المكتب البحثي والدائرة المسؤولة عن فك الشفرات الأجنبية في وزارة الخارجية كانت ثمة منافسة مستترة. بيد أن هذه الدائرة التي كان عدد العاملين فيها لا يزيد على 40 خبيرا تقريبا كانت متواضعة الشأن، إذا أخذنا في الاعتبار عدد الخبراء الذين عملوا في المكتب البحثي وقتذاك[75].

وكان هناك مكتب أمن الرايخ العام (RSHA) الذي كان بمنزلة جهاز مخابرات لمسائل معينة. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن راينهارد هايدرش كان قد وضع جهاز

أمن الحزب SD، بنحو تدريجي، تحت إمرة الجناح العسكري للحزب النازي المسمى اختصارا SA، أي ضمه إلى التنظيم القمعي المرعب الذي كان هاينرش هيملر يتولى إدارته. من ناحية أخرى، تحولت الوحدة الوقائية التابعة للحزب النازي والمسماة اختصارا SS، والتي كانت مكلفة، في بادئ الأمر، بمراقبة الحزبيين والأفراد العاملين في صفوفها، إلى أداة اضطهاد تثير الرعب وتمارس، بكفاءة عالية، كل أساليب الرقابة والقمع الدارجة في صفوف جهاز المخابرات الداخلي، علما أنه جرى استحداث جهاز جديد يعاضد الوحدة الوقائية ويعزز كفاءتها، أعني الجهاز الذي عمل في مجال المخابرات الخارجية Amt VI. وتولى رئاسة هذا الجهاز الجديد الفريق أول شرطة فالتر شيلينبرغ، الذي سبق أن عمل آمرا لأحد ألوية الوحدة الوقائية SS التابعة للحزب النازي. وبعدما أقيل الأدميرال البحري الفريق أول فرانز كاناريس (Canaris) في فبراير 1944 من رئاسة جهاز مكافحة الجاسوسية الأجنبية (أي جهاز المخابرات العسكرية)، ضم شيلينبرغ العديد من مكاتب هذا الجهاز إلى الجهاز الخاضع لإمرته Amt VI. وهكذا، وبنحو مشابه لما آل إليه سابقا جهاز الشرطة، خضعت مديريات ودوائر متعددة من أجهزة المخابرات العملياتية لسلطان الوحدة الوقائية SS أيضا.

ولا مناص من أن يأخذ المرء في الاعتبار أن احتلال مناطق أوروبية شاسعة، وتقويض أسس دول عديدة، والاستيلاء على مساحات واسعة، جعل التفرقة بين المناحي الداخلية والمسائل الخارجية هراء لا طائل منه في واقع الحال. وكما كان الوضع مع القوات المسلحة الألمانية، تحولت أجهزة المخابرات الألمانية أيضا إلى أداة تلاحق وتضطهد الأفراد وفقا لانتماءاتهم العرقية. من هنا، فحتى العمليات الاستخباراتية المنفذة لأغراض عسكرية صرفة، لم يعد بالإمكان القول عنها إنها إجراءات كلاسيكية يُراد منها مساندة إدارة الحرب. فالاستخبارات واصلت ممارسة أساليب التنكيل والاضطهاد والاستغلال والملاحقة واغتيال كل من يقع في شِراك السياسة العنصرية النازية. وكانت البلبلة الناتجة من تعدد المؤسسات الاستخباراتية وتنازع الاختصاصات ظواهر رعاها النظام النازي عن قصد وسبق إصرار، وذلك لأنها كانت من الوسائل التي يلجأ إليها هتلر لفرض سلطانه على السائرين في ركابه، وللإيحاء لهم بأنهم يتمتعون بمنزلة متميزة في سلم السلطة، وأنه يضاعف من فضله لمن يشاء.

إن هذه السجية الإجرامية كانت من جملة السجايا التي تميزت بها السياسة الألمانية التوسعية، وكانت عنوانا على جنوح هتلر إلى العدوان وشن الحروب، وشاهدا على المواقف والأزمات الحرجة التي تعرضت لها القوات المسلحة الألمانية. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن أجهزة الاستخبارات أحاطت علما دقيقا بجزئيات هذه السياسة وتفاصيل هذه السجايا. فالأشخاص، بخاصة، الذين كانوا قادرين على الوصول إلى المعلومات والبيانات المتداولة في العالم الأجنبي، كانوا مطلعين من كثب على تزايد التفاوت بين ما تردده أبواق الدعاية النازية من أكاذيب والحقائق العسكرية والسياسية المتحققة على أرض الواقع. من هنا، لا غرو أن يكون كثير من المتشائمين والناشطين في صفوف المعارضة من أفراد يعملون في أجهزة المخابرات.

ففي مرحلة مبكرة من تولي هتلر مقاليد الحكم، في يناير 1933، ضمت أجهزة المخابرات ضباطا شديدي العداء لهتلر. فقبل سنين عديدة من التمرد العسكري الذي تزعمه الأدميرال البحري الفريق أول فرانز كاناريس وفي الفترة السابقة على إعدام شتاوفنبيرغ، في 20 يوليو 1944، بسبب محاولته الفاشلة لاغتيال هتلر، كان الفريق أول ركن فرديناند بريدوف على أهبة الاستعداد للحيلولة - بقوة السلاح - دون تولي هتلر مقاليد الحكم. وكان فون بريدوف قد عمل، منذ العام 1925، في صفوف «شعبة مكافحة الجاسوسية الأجنبية» التابعة لوزارة الدفاع في الرايخ الألماني؛ فهو تولى قيادة هذه الشعبة من العام 1930 وحتى منتصف العام 1932. وتبوأ كورت فون شلايشر (Kurt von Schleicher)، منصب نائب وزير دفاع الرايخ الألماني. علما أن علاقة قوية كانت تجمع بينه وبين بريدوف. وبعدما تولى الفريق شلايشر منصب مستشار ألمانيا(*)، واجهته دسائس حزبية رعاها حزب فون بابن (حزب الوسط) والحزب النازي بقيادة هتلر. وحفزت هذه الدسائس الفريق أول ركن فون بريدوف على التخطيط لقلب نظام الحكم بقوة السلاح. بيد أن كورت فون شلايشر رفض المشاركة في تنفيذ هذه الخطط، فاستقال من منصبه تاركا مصير الرايخ الألماني لفون بابن وهتلر. وبعد فترة وجيزة من تشكيل هتلر وفون بابن

(*) قبل سنتين فقط من استيلاء هتلر على هذا المنصب. [المترجم].

حكومتهما الائتلافية انسحب فون بريدوف من مسرح الأحداث، وتخلى عن كل مهماته الرسمية.

وعلى وقع هذه التطورات، وبصفته مواطنا عاديا، حاول الفريق أول ركن فون بريدوف مقاومة النظام النازي، وإقامة علاقات متينة مع العالم الخارجي. بيد أن هذا كله لا يبين لنا مغزى الأسباب التي دفعت هتلر إلى أن يأمر باغتياله في نهاية يونيو 1934. وعلى ما يبدو وجد هتلر في «مؤامرة روهم» (Röhm-Putsches) المزعومة فرصة سانحة لاغتياله. علما أن الفريق فون بريدوف والفريق كورت شلايشر كانا الضابطين القياديين الوحيدين اللذين جرى إعدامهما وقتذاك. فحينما عزم هتلر، وأعوانه من العاملين في صفوف الوحدة الوقائية SS، على جعل اغتيال رئيس الجناح العسكري في الحزب النازي أرنست روهم درسا يشهد على أنهم قد صمموا على استئصال شأفة المناوئين لهتلر ونظامه، انتهز هؤلاء الفرصة وقتلوا أفرادا آخرين يتمتعون بمنزلة معتبرة في الحياة السياسية، ويعتنقون مبادئ تتناقض مع مبادئ النازيين. وفيما كان بالإمكان الوقوف على أسباب اغتيال مستشار الرايخ سابقا أرنست شلايشر، فهذا كان واسع الشهرة ومثيرا للبغضاء على خلفية ارتباطاته المتينة بالنخب المختلفة، فإن واقع الحال يشهد على أن اغتيال بريدوف لم يكن له ما يبرره. فلماذا اغْتِيل، إذن، الفريق أول ركن بريدوف يا ترى؟ لماذا اغْتِيل هذا الشخص الذي لم يكن يتمتع بشهرة واسعة في صفوف الرأي العام؟ إن عملية اغتياله لغز مثير للحيرة فعلا. بيد أن هذا كله لا ينفي طبعا احتمال أن تكون مهنة بريدوف السابقة، أعني امتهانه رئاسة المخابرات في سابق الزمن، قد حرضت هتلر، وهيرمان غورينغ أيضا، على ضرورة التخلص منه اعتقادا منهما أنه أصبح يمثل خطرا متزايدا عليهما. فوفقا لما تقوله بعض الإشاعات كان بريدوف مطلعا من كثب على ملف هتلر العائد إلى الحرب العالمية الأولى، والمتضمن تقريرا طبيا يصف فيه أطباء مستشفى الميدان، الذي أقام فيه هتلر، بعد إصابته بجروح في الحرب العالمية الأولى، وفقدانه بصره حينا من الزمن، بأنه «مختل ذهنيا ويعاني اضطرابات وأوهاما نفسية»[76]. على صعيد آخر هناك من يزعم أن غورينغ سبق له أن اقترح على بريدوف في نوفمبر 1932 تشكيل حكومة جديدة تضم أعضاء من الحزب النازي، ولكن تستبعد هتلر - أي إنه أراد أن يغدر بهتلر، ومن ثم فإنه أمسى مجبرا على

التخلص من كل شخص أحاط علما بنواياه الشريرة وبرغبته في الغدر بهتلر[77].

وسرعان ما نشأ نزاع بين خليفة بريدريف في رئاسة مكافحة عمليات التجسس الأجنبية أدميرال البحر كونراد باتسيغ Konrad Patzig والقيادة النازية، وعلى وقع هذا التطور طلب باتسيغ في العام 1935 إعفاءه من منصبه هذا، مفضلا العودة إلى القوات المسلحة. فتبوأ حتى العام 1942 منصب رئيس مكتب شؤون الأفراد في البحرية الألمانية، أي تبوأ منصبا يوحي بأن النظام لم يكن راضيا عنه ولا مبغضا له. وكيفما كانت الحال، كان هذا المنصب آخر وظائفه في الإدارات الحكومية. وحَلّ مكانه الأدميرال البحري الفريق أول فرانز كاناريس. والجدير بالملاحظة أن كاناريس كان شخصا من الصعوبة بمكان التعرف على منزلته في الحياة السياسية. فهو حصل، خلال الحرب العالمية الأولى، على تجارب مختلفة في مجال المخابرات والجاسوسية، وعلى خبرات كثيرة في المجالات السياسية بفضل ترشيحه غوستاف نوسكه، في العام 1920 لمنصب مساعد وزير الدفاع في الرايخ الألماني. فالأخير كان عضوا فاعلا في قيادة الحزب الوطني الديموقراطي. وحينما تسلم النازيون مقاليد الحكم كان أصحاب الشأن يشككون في ولاء نوسكه ويعتبرونه واحدا من أولئك المناوئين المرشحين لأن يصبحوا من أعدى أعداء النظام النازي. واهتدى هو وراينهارد هايدريش إلى الحل الوسط المناسب للتخفيف من وطأة التناقضات والنزاعات المحتدمة بين المخابرات العسكرية من ناحية والوحدة الوقائية SS من ناحية أخرى، فالأخيرة كانت مهتمة باحتكار كل صلاحيات ومهمات الأمن الداخلي. بيد أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن كاناريس كان مطلعا على ما يمارسه بعض العاملين لديه من نشاطات معادية للنظام النازي. وبوسعنا في هذا السياق الإشارة إلى النوايا المعادية التي كان يضمرها الرائد هانس أوستير والموظف المدني الحقوقي دوناني (Dohnanyi)، الذي انتقل قبل اندلاع الحرب بفترة وجيزة من وزارة الرايخ إلى شؤون العدل إلى المخابرات العسكرية. لكن إلى أي مدى كان كاناريس يناصر المعارضين العسكريين الذين أضمروا العداء للنازيين قبل سنوات وجيزة من اندلاع الحرب وبعدها؟ إننا هنا إزاء سؤال لايزال حتى اليوم من دون جواب قطعي. بيد أن الأمر الأكيد هو أن كاناريس كان يتعاطف مع الضغينة التي كان بعض الموظفين المقربين منه يضمرونها للنظام. من ناحية أخرى فإنه قدم خدمات جليلة للنظام النازي، فهو حقق نجاحات معتبرة

في تعزيز كفاءة المخابرات العسكرية وجعل منها خلال سنوات الحرب أداة مناسبة لفرض الهيمنة الشاملة على المناطق المحتلة، وللتجسس على الأفراد بنحو محكم. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن عدد العاملين في صفوف جهاز مكافحة الجاسوسية الأجنبية (المخابرات العسكرية)، كان قد بلغ 400 ضابط تقريبا، إضافة إلى عدد كبير جدا من الموظفين الآخرين، أي إنه حوّل جهاز المخابرات العسكرية إلى شبكة ذات كفاءة عالية تضم نحو 30 ألف عميل وعنصر ارتباط.

وكيفما اتفق فدوناني كان أول عنصر من عناصر المخابرات العسكرية تُوجه له تهمة التآمر على النظام القائم، والمشاركة في عملية اغتيال فاشلة استهدفت هتلر. فهو اعتُقل في أبريل من العام 1943. ولم يدم الأمر طويلا حتى حامت الشكوك حول هانس أوستير وكاناريس، فوُضِعا بالتالي تحت المجهر. وفي بادئ الأمر اكتفى المسؤولون بإقالة كاناريس من منصبه، وذلك لأنه لم يكن لديهم معلومات أكيدة تكفي لمحاكمته. لكن بعد مضي ثلاثة أيام على محاولة شتتاوفنبيرغ اغتيال هتلر عثر رجال الجستابو، في سياق اعتقالهم الضباط المتورطين في عملية الاغتيال الفاشلة، ومن خلال تفتيشهم مكاتب ومساكن هذه الجماعات، على كم كبير من أدلة وبراهين تشهد على ضلوع الجماعة في المؤامرة الفاشلة. وعلى خلفية هذه التطورات أُلقي القبض على كاناريس. ومثل المتآمرين والمعارضين الآخرين نُقل كاناريس إلى معسكر الاعتقال النازي في مدينة فلوسينبروغ، حيث حكمت عليه محكمة عرفية تتبع الوحدة الوقائية SS في الثامن من أبريل من العام 1945 بالإعدام. وفي اليوم التالي نُفِّذ فيه حكم الإعدام في المعسكر المذكور.

الحلفاء والمقاومة الألمانية

إن المقاومة التي استهدفت نظام هتلر، والتي ضمت في جوهرها ضباطا كبارا ودبلوماسيين ومسؤولين إداريين ورجال دين ونقابيين، ومارست نشاطاتها على مستويات مختلفة وفي إطار تنظيمات متعددة وحركات كثيرة، أثارت الحيرة لدى أجهزة المخابرات التابعة للحلفاء - سواء فيما يخص تحليل جوهر هذه المقاومة أو فيما يتعلق بأساليبها السياسية ومراميها العسكرية. على صعيد آخر كان البيان الذي صدر عن مؤتمر الدار البيضاء في يناير من العام 1943، والقاضي بضرورة

«استسلام ألمانيا من دون قيد أو شرط»، قد أنهى كلية وعن وعي وسبق إصرار أي إمكانية للدخول في مفاوضات مع هتلر أو مع أي حكومة بديلة بشأن شروط إنهاء الحرب. وكان هناك سببان مهمان لهذا التعنت. فمن ناحية تؤدي هذه المفاوضات، شاء المرء ذلك أم أبى، إلى خلافات سياسية بين الدول الثلاث المتحالفة، لاسيما أن ستالين كان قد تحالف مع هتلر من أغسطس 1939 حتى يونيو 1941، واتفق معه على تقاسم مناطق في أواسط أوروبا. ومن ناحية أخرى لاعتقاد الحلفاء أن التقاعس في إلحاق هزيمة تامة بألمانيا يعني استحضار الوضع الذي ساد بعد العام 1918، حيث استطاعت برلين أن تعود إلى سابق عهدها وتعيد عقارب الساعة إلى الوراء وتمارس سياسة عدوانية متطرفة جدا.

وبالنسبة إلى أجهزة المخابرات الغربية كان قرار عدم التفاوض مع هتلر أو مع حكومة ألمانية بديلة يعني ضمنيا أن هذه الأجهزة لم تعد لديها فرصة ذات بال تسمح لها بعرض شروط تسترضي التنظيمات الألمانية المقاومة للنظام النازي وتحيي لديها الأمل بأن ألمانيا ستُعامل بعين الرضا إذا تكفلت المعارضة الداخلية بالقضاء على نظام هتلر، أي بعبارة أخرى: إن شرط الاستسلام التام ونزع السلاح بلا قيد أو شرط جرد المقاومة الألمانية من أي أمل لإنهاء الحرب بعدم تعرض بلادهم لهزيمة نكراء. من هنا لم يكن الحلفاء يتوقعون أن يشارك المناوئون للنظام النازي في عمليات الحلفاء التخريبية أو فيما تبثه وسائلهم الإعلامية من أخبار مخصصة لتضليل الرأي العام الألماني وتثبيط عزيمة المقاتلين الألمان.

وتجلت تناقضات هذه السياسة بكل وضوح حينما أقال المجلس الأعلى للحزب الفاشستي في 25 يوليو من العام 1943 ديكتاتور إيطاليا موسوليني. فبهذا الإجراء نفّذ المجلس الأعلى للحزب الفاشستي الخطوة الأولى لإنهاء تحالف إيطاليا مع ألمانيا. وفي الثامن من سبتمبر وقّعت إيطاليا على اتفاق مع الحلفاء يقضي بوقف العمليات الحربية والتزام الطرفين بهدنة لم تكن تفرض على إيطاليا، من قريب أو بعيد، الاستسلام التام وغير المشروط. وهكذا، وعلى خلفية هذه القرينة، هل كان ثمة أمل أن يتصرف الحلفاء حيال ألمانيا بالأسلوب المستساغ نفسه الذي طبقوه في حالة إيطاليا؟ لقد شكل هذا الموضوع فحوى النقاشات التي أجراها أحد عملاء مكتب الخدمات الاستراتيجية مع فون بابن، سفير ألمانيا لدى تركيا

(المحايدة) - علما أن فون بابن كان مستشار ألمانيا سابقا ونائب هتلر، لكنه كان قد خسر حظوته لدى هتلر بعد تذمره من المصير الذي آل إليه المتهمون بالمشاركة في مؤامرة روهم الفاشلة. وكيفما اتفق ففي التاسع والعشرين من أكتوبر أرسل رئيس مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) وليام جوزيف دونوفان إلى الرئيس الأمريكي روزفلت تقريرا تناول فيه فحوى المفاوضات مع السفير فون بابن. بيد أن مستشاري روزفلت حذروه بشدة من التورط في مغامرة من هذا القبيل[78]. وفي مطلع العام 1944 جرت اتصالات مباشرة بالمعارضة العسكرية التي يتزعمها الفريق أول ركن لودفيغ بيك والسياسي البارز كارل فريدرش غورديلير(Karl Friedrich Goerdeler). بيد أن دونوفان أحجم في هذه المرة عن تبني الموضوع، وذلك لأن مكتب الخدمات الاستراتيجية كان يجهد لتوطيد علاقات قوية مع المخابرات السوفييتية (NKVD) [أي مع المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية التي تحولت لاحقا إلى جهاز المخابرات السوفييتي][79].

وبصفته رئيس مكتب الخدمات الاستراتيجية في العاصمة السويسرية برن، وبناء على علاقاته القوية والمستمرة منذ مطلع العام 1943 بضابط المخابرات العسكرية الألمانية في برن، غيزيفيوس، وبعناصر أخرى تعادي هتلر، اعترض ألين دالاس (Allen Dulles) على موقف واشنطن، مشيرا إلى عوامل كثيرة تدعوه إلى الاحتجاج. فمن ناحية ليس ثمة شك في أن إنهاء القتال بأسرع وقت ممكن سينقذ أرواح أناس كثيرين. ومن ناحية أخرى سيؤدي توغل الجيش الأحمر في غرب أوروبا إلى تكريس تأثير الاتحاد السوفييتي في هيكل النظام الأوروبي الجديد. ومعنى هذا أن تفكير دالاس لم يقتصر على التكهن بما سيؤول إليه الوضع في ألمانيا فقط، بعد استسلامها من دون قيد أو شرط، بل كان قد تجاوز ذلك وأخذ بعدا يتعلق بالعلاقات المستقبلية بين القوى الديموقراطية في غرب أوروبا من ناحية والسوفييت من ناحية أخرى. فلو حدث أن خسرت ألمانيا نخبها التقليدية التي مثلها المنخرطون في المؤامرة التي وقعت في العشرين من يوليو [محاولة اغتيال هتلر] على سبيل المثال، فإن ألمانيا ستتجه - وفق كل الاحتمالات - صوب المعسكر السوفييتي.

بيد أن هذه الفكرة كانت بعيدة كل البعد عن تصورات الخبراء المختصين بالشؤون الألمانية في قسم الأبحاث والتحليل التابع لمكتب الخدمات الاستراتيجية.

فعلى رغم أن قلة فقط من المهاجرين الألمان العاملين في هذا القسم كانوا ماركسيين فعلا وبصريح العبارة فإن الجو العام سيطر عليه التقييم الماركسي للاشتراكية النازية، فوفق هذا التقييم لم تكن الاشتراكية النازية، من حيث جوهرها، سوى تجسيد لأفكار ومبادئ اليمين السياسي. وفي حقيقة الأمر فالملاحظ هو أن الحركة النازية وصلت إلى سدة الحكم في المقام الأول بفضل الدعم الذي حصلت عليه من نخب محافظة، وبفضل تأييد كبار الرأسماليين والصناعيين والعسكريين لها. وبهذا المعنى [ووفق تصورات المهاجرين الماركسيين] فإن دمقرطة ألمانيا كانت تفترض تحقق ثورة اجتماعية. ويقع عبء تنفيذ هذه الثورة الاجتماعية على عاتق الكادحين في القطاع الصناعي بالدرجة الأولى، وتأسيسا على هذا التصور فإن هذه الفئة فقط هي المكون الاجتماعي الصادق في مقاومته للنظام النازي[80].

وهكذا، ومن منظور المهاجرين الماركسيين، فإن تشكيل مقاومة ألمانية تقودها النخب التقليدية وجماعات الضباط [التي أسهمت في صعود الحزب النازي إلى سدة الحكم] لم يكن يتسق مع أهداف الحلفاء الحربية، لاسيما أن هذه النخب كانت ستبذل كل ما في مستطاعها من أجل توظيف مفاوضات السلام المبكرة [أي السابقة لاستسلام ألمانيا من دون قيد أو شرط]، بما يخدم تثبيت موقعها الاجتماعي، وتأمين سيادتها على المجتمع. وانسجاما مع هذا التحليل لا غرو أن يلخص قسم الأبحاث والتحليل التابع لمكتب الخدمات الاستراتيجية في السابع والعشرين من يوليو من العام 1944 رأيه في المحاولة الفاشلة لاغتيال هتلر على النحو التالي: لقد تصرف القادة العسكريون بهذا النحو، وذلك لأنهم خشوا أن يتعرضوا لما تعرضوا له في خريف العام 1918(*)؛ حينما خسروا هيمنتهم على الجيش، ونجح الحزب النازي وعناصر الوحدة الوقائية SS من ثم في إزاحتهم من السلطة ومن قيادة الدولة. ويواصل القسم تحليله مشيرا إلى أن النخب التقليدية تمني نفسها بأن تقف القوى الغربية إلى جانبها في صراعها مع البلشفية. إن هذا هو كل ما لدى هذه النخبة من برنامج سياسي. «إن هذه الجماعة ليست إلا تجمعا يضم جنرالات مفلسين ومثقفين متطرفين في عقيدتهم القومية وربما نفرا من اشتراكيين ديموقراطيين وطنيين

(*) أي بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. [المترجم].

وموظفين حكوميين. [...] إن القضاء المبرم على هذه الجماعة لن يحول دون تجديد ألمانيا سياسيا»[81]. ووفق وجهة نظر يورغين هايدَكينغ (Jürgen Heideking)، الذي كان من أشهر خبراء قسم الأبحاث والتحليل في هذا المجال، فإن مكتب الخدمات الاستراتيجية كان ينظر إلى ألمانيا «... بنحو ينم عن احتقاره للمقاومة الألمانية التي تتزعمها عناصر محافظة، لا لشيء إلا بسبب تحيزه أيديولوجيا [...] أي إنه ينطلق من موقف يتعارض - ربما من حيث لا يدري - مع الأهداف التي دأب قسم الأبحاث والتحليل على الإعلاء من شأنها وتأكيده ضرورة التزام التحليل الموضوعي والبحث عن الحقيقة»[82]. والأمر الآخر الذي لا مندوحة لنا عن الإشارة إليه في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه هو أن البريطانيين تنفسوا الصعداء حينما فشلت محاولة اغتيال هتلر في العشرين من يوليو - لكن ليس تجاوبا من المنظور الماركسي طبعا، بل لأن نجاح هذه المحاولة كان يمكن أن يُسمم العلاقات الحميدة مع الاتحاد السوفييتي، هذه العلاقات التي كان البريطانيون في حاجة ماسة إليها، ويرون فيها وسيلة مهمة لاسترجاع هيمنة إمبراطوريتهم في آسيا بعدما يتحقق حلمهم بتعرض اليابان لهزيمة نكراء[83].

وعلى خلفية هذا كله يتبين بجلاء سبب عدم تجاوب مكتب الخدمات الاستراتيجية مع وجهة نظر دالاس. بيد أن هذا كله لم يثبط من عزيمة دالاس؛ فقد مضى قدما في التعرف على خصائص الأفراد والجماعات المدبرة لعملية الاغتيال والوقوف على حقيقة أهدافهم السياسية. وحاول، بلا نجاح يذكر، نقل بعض المنخرطين في محاولة الاغتيال إلى أماكن آمنة. وكان من جملتهم هلموت ياميس فون مولتكه، رجل القانون الذي عمل بمعية كاناريس، والذي كان من الصعوبة بمكان اتهامه بالمشاركة في محاولة اغتيال هتلر؛ فهو كان رهن الاعتقال منذ يناير 1944. وكيفما كانت الحال فقد استطاع غيزيفيوس في يناير 1945 الرجوع إلى العاصمة السويسرية برن، وإعداد تقرير مسهب وردت فيه جملة أثارت اهتمام دالاس، إذ أشار التقرير إلى «أن كثيرا من الألمان يعتقدون على ما يبدو أن تبني ألمانيا العقيدة البلشفية سييسر سبل التفاهم مع الاتحاد السوفييتي»[84]. وحتى إن غض المرء الطرف عن حقيقة أن الألمان شديدو الفزع من البلشفية ولا يكنون لها أي إعجاب أو تأييد فلا مندوحة

للمرء عن أن يقرأ هذا التقرير في ضوء الإعلان عن تطور آخر. ففي يوليو من العام 1943 أسس السوفييت، بتدبير ووصاية جهاز المخابرات العسكرية (GRU)، «اللجنة الوطنية لألمانيا الحرة» التي ضمت في المقام الأول شيوعيين ومثقفين ألمانا كانوا قد هجروا بلادهم. وفي الشهور التالية انضم إلى هذه اللجنة نحو عشرين ضابطا من أعلى الرتب العسكرية كان السوفييت قد أسروهم في ميادين القتال. وفي أغسطس من العام 1944 انضم إلى هذا التجمع المارشال [أي المشير] باولوس الذي كان يشعر بمرارة قاسية من جراء الهزيمة النكراء التي مُني بها في معركة ستالينغراد. من هنا لا غرو أن يسود الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي شرع يلم شمل نخبة سياسية عسكرية يُراد منها أن تتخذ ما يلزم لأن تكون ألمانيا ليست دولة مطيعة سياسيا فقط بل ربما أيضا أن تدخل في حظيرة الاتحاد السوفييتي[85]. وإذا أخذ المرء في الاعتبار «لجنة لوبلين»، التي أمر ستالين بتأسيسها في يوليو من العام 1944 لتكون وسيلته في تنصيب حكومة شيوعية في بولندا تنفذ أوامره بلا قيد أو شرط، فلا شك في أننا هنا إزاء نموذج عزمَ السوفييتُ على تطبيقه بأسرع وقت ممكن في ألمانيا وفي دول أوروبية أخرى استولوا عليها أو تمكنوا من تحريرها، كما كان يُقال من حين إلى آخر. ومع أنه لا شيء يجزم بأن هذه هي النتيجة التي ستتحقق فعلا في نهاية المطاف فإن المنطق لا يستبعد هذا الظن أبدا.

وهكذا، ومنذ ذلك الحين، ركز دالاس جهوده على استكمال ما لديه من بيانات عن تلك الشخصيات التي كان المرء واثقا من أنها كانت بعيدة كل البعد عن النازية. وفي مطلع فبراير من العام 1945 أبرق دالاس إلى واشنطن: الأفضل لنا ألا نستحدث لجنة ألمانية تضم اللاجئين السياسيين الألمان، «بل أن نقدم، بكل هدوء وبعيدا عن المراسيم الشكلية، العون للشخصيات الألمانية المقيمة في سويسرا وفرنسا وما سوى ذلك من بلدان وأقاليم، والتي لاتزال لها علاقات متينة بألمانيا، وتتمتع بخصال وخصائص تزكيهم لأن يكونوا مستشارينا وربما لأن يتولوا تسيير الإدارات ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى سلطات الاحتلال في ألمانيا»[86]. وقبل ذلك بعام تقريبا كلف دالاس أصحاب الشأن بإعداد قائمة تتضمن معلومات عن هؤلاء الأفراد، مؤكدا في ملاحظة دوَّنها في أعلى القائمة

تفيد بأن هؤلاء الأفراد سيتعاونون مع الحلفاء «... وسيمنعون تعرض ألمانيا لفوضى سياسية، قد يستغلها السوفييت لتأسيس دولة ألمانية شيوعية»[87].

إن هذه «القائمة البيضاء» أضيفت إليها اقتراحات عديدة قدمتها محطات أخرى تتبع مكتب الخدمات الاستراتيجية. كما أضيفت إليها بيانات مستلة من سجلات قسم الأبحاث والتحليل ومن وثائق وزارة الخارجية، وجرى من ثم تسليمها إلى قادة الجيوش المتحالفة التي استولت على ألمانيا واحتلتها بقيادة الجنرال أيزنهاور. ومن خلال هذه «القائمة البيضاء» والوثائق والسجلات المختلفة اهتدت قوات الاحتلال إلى شخصيات من قبيل كونراد أديناور الذي أقاله النازيون من منصب عمدة كولونيا. علما أن أديناور كان يحتل المرتبة الأولى في القائمة البيضاء المخصصة لولاية الراينلاند، ومن ثم فقد أعادته القوات المحتلة إلى منصبه القديم حالما دخلت الأراضي الألمانية. وحدث الأمر ذاته مع قطب الحزب الاشتراكي الديموقراطي في ولاية بافاريا فلهلم هوغنر (Wilhelm Hoegner). فالنازيون لم يفلحوا في إلقاء القبض عليه، وذلك لأنه كان قد فر في الوقت المناسب إلى سويسرا حيث أقام علاقات متينة بمكتب الخدمات الاستراتيجية. من هنا لا غرو أن يختاره هذا المكتب لشغل منصب وزير العدل في ولاية بافاريا.

وفي الوقت نفسه سعى دالاس إلى معرفة ماهية الوسائل الاستخباراتية المناسبة التي تتيح للحلفاء فرصة التأثير في العمليات القتالية التي تلت تحرير فرنسا. وانطلاقا من هذا المسعى حاول دالاس في وقت مبكر نسبيا، في يناير 1945، نسج روابط مع كل من المارشال فون رونشتد (Feldmarschall von Runstet) والمارشال ألبرت كسلرنغ (Feldmarschall Albert Kesselring) وذلك على أمل التوصل معهما إلى اتفاق يضمن استسلام القوات الألمانية المنتشرة على طول الجبهة الغربية. لكنه نجح في مطلع مارس 1945 في إجراء مفاوضات في مدينة لوتسرن السويسرية مع اللواء كارل وولف - باعتباره قائد سلاح فافن أس أس (Waffen-SS) التابع للحزب النازي – بشأن استسلام القوات الألمانية المرابطة في شمال إيطاليا Operation Sunrise. بيد أن تنفيذ الاتفاق تأخر بعض الشيء لأنه اقتضى إجراء مفاوضات بين قيادات ميدانية أمريكية وبريطانية في 29 أبريل. وهكذا أصبح هذا الاتفاق قرارا ناجزا بعد عدة أيام من مصادقة القيادات العسكرية الميدانية. وعلى

رغم أن السفير الأمريكي في موسكو أبلغ وزارة الخارجية السوفييتية في 12 مارس بفحوى هذه المفاوضات فإن هذا لم يمنع نشأة أزمة ديبلوماسية زعم مولوتوف في سياقها أن هذه المفاوضات تمت «من غير علم الاتحاد السوفييتي». بيد أنه لم يذكر طبعا أنه كان على اطلاع دقيق بفحوى هذه المفاوضات بفضل التقارير التي كان يحصل عليها من كيم فيلبي، أول العملاء الذين دخلوا تاريخ الجاسوسية باسم «خمسة كامبريدج» (Cambridge Five)، وأنه كان يعلم علم اليقين أن الموضوع كان يدور حول استسلام بضع وحدات عسكرية وليس حول عقد اتفاق صلح منفرد مع هتلر[88].

فك شفرة الاتصالات اللاسلكية الألمانية

وأخيرا وليس آخرا نود هنا استعراض الإسهام المهم الذي قدمته أجهزة المخابرات خلال الحرب العالمية الثانية: أعني أهمية فك شفرة المراسلات اللاسلكية بالنسبة إلى مسار الحرب. ولا بد لنا، بادئ ذي بدء، من التطرق إلى ابتكار تكنولوجي مهم جدا بالنسبة إلى ما نحن بصدد الحديث عنه: آلة التعمية. فبينما كانت عمليات التعمية تعتمد حتى ذلك الحين على «التشفير اليدوي»، وعلى الاستعانة بسجل رئيس لترجمة النص الواضح الجلي إلى نص معمّى، أو بالعكس، لترجمة رسالة تلغرافية مشفرة إلى نص «يسير القراءة»، صار في الإمكان تنفيذ هذه المهمات في كلا الاتجاهين، آليا، أي بواسطة آلة، يكاد لا يوجد فرق بينها وبين الآلة الكاتبة العادية من حيث المظهر الخارجي. ففي فبراير من العام 1918 حصل الصناعي الألماني آرثر شيربيوس على براءة اختراع آلة تشفير تعتمد على دوّارات أو أسطوانات موصلة كهربائيا. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن حصول شيربيوس على حق البراءة هذا تزامن - بنحو تقريبي - مع اختراعات أخرى هولندية وسويدية. وكيفما كانت الحال ففي العام 1923 اشترى شيربيوس كثيرا من براءات الاختراع هذه ومضى قدما في تطوير آلته. وكان قد أطلق على اختراعه اسم إنجما، أي اللغز، وواصل عرض هذه الآلة في كثير من المعارض الصناعية الدولية. وبفضل عملها بالدوّارات تخلت الآلة الجديدة تماما عن استخدام الدواليب المحززة، وباتت تعمل مستعينة بنقاط تماس كهربائية عديدة، كان بعضها متصلا بالبعض الآخر في داخل الدوّارات وفق ترتيب معين. وكان الجيل

الأول من آلة إنجما يستخدم ستة دوّارات؛ علما أن أربعة من هذه الدوّارات كانت تقبل الاستدارة إلى أي وَضعية مطلوبة أو موضع مناسب. فمن خلال ضبط هذه الدوّارات في موضع معين يكون المرء قد اختار مفتاحا معينا قادرا على تحويل كل النصوص المنقورة على الآلة الكاتبة إلى رموز مختلفة - أي إلى نصوص مشفرة[89].

وفي بادئ الأمر كان الاعتقاد العام لدى شيربيوس هو أن الشركات الخاصة هي التي سترغب في شراء الآلة التي بات يصنعها، باعتبار أن هذه الشركات تتطلع إلى منع المنافسين من الاطلاع على ما تقدم من عروض وما تحرر من رسائل إلى زبائنها الفعليين أو المحتملين. لكن سرعان ما تبين أن القوات المسلحة تهتم أيضا بالآلات الجديدة. وهكذا، وابتداء من العام 1926، أخذ سلاح البحرية الألماني يستخدم آلة إنجما؛ وفي العام 1928 حذا سلاح البحرية البريطاني حذو سلاح البحرية الألماني، فأخذ هو الآخر يستخدم آلة إنجما أيضا. وعلى رغم أن سلاح البحرية الياباني قد اشترى آلات إنجما أيضا فإنه طورها بالنحو المناسب لحاجاته. وسرعان ما اهتدت الدول الأخرى أيضا إلى أهمية الابتكار الجديد. وفي الواقع لم يكن هناك صنف واحد من آلة إنجما، فخلال بضع سنوات ظهرت صنوف عديدة ونماذج مختلفة من آلة إنجما، ومن بين هذه النماذج كانت هناك آلة إنجما المحمولة [التي لم يكن وزنها ولا حجمها يزيدان كثيرا على وزن أو حجم جهاز النوت بوك أو اللاب توب السائد في يومنا الحاضر]. وتعين في المقام الأول الارتقاء بكفاءة عملية التشفير وضرورة جعلها أكثر أمنا، وذلك من خلال تزويد آلة التشفير بثمانية دوارات يعمل كل واحد بنحو مستقل عن الآخر. وغني عن البيان أن هذا الإجراء زاد كثيرا من عدد عمليات التشفير المحتملة. بالإضافة إلى هذا كله استعان أصحاب الشأن بما يسمى «لوحة التوصيل» (Steckerbrett plug board or patch panel)، أي باللوحة [التي تسمح بتوصيل متغير] يتولى إدارته مشغل الآلة.

وهكذا، وبعد مضي بضع سنوات على تسويق هذه الآلة، شرع أصحاب الشأن يستخدمونها لفك شفرة الرسائل اللاسلكية. وأدى دورا فعالا في هذا الشأن ضابط الاستخبارات الفرنسية الكابتن غوستاف برتراند. ففي العام 1931 نجح برتراند في الحصول على وثائق سرية تخص آلة إنجما من موظف ألماني كان يعمل في وكالة التشفير التابعة للقوات المسلحة الألمانية اسمه الصحيح هو هانز تيلو

شميت، ولقبه المستعار هو Asche. ولما كان برتراند يتعاون مع جهاز المخابرات البولندي RS. 4، فقد ارتأى أن يمنح البولنديين فرصة مناسبة لكي يدرسوا الوثائق التي تسلمها من شميت. ولم يدم الأمر طويلا حتى انكب ثلاثة شبان - كانوا قد تخرجوا في أقسام الرياضيات وباتوا يعملون في الدائرة البولندية نفسها المشار إليها ويتقنون الألمانية بنحو جيد - على فك شفرة آلة إنجما. وأخيرا وبعد جهد جهيد تكللت جهودهم في ديسمبر من العام 1932 بالنجاح والتوصل إلى حل حاسم، مهد في يناير 1933 ولأول مرة في التاريخ لفك البرقيات والمحادثات اللاسلكية الألمانية [المشفرة بآلة إنجما].(90) وسرعان ما أمرت الجهات المختصة بتصنيع نماذج مختلفة تحاكي نماذج آلة إنجما. ومن أجل تسريع العمل المبذول لفك الشفرات جرى تصنيع ست آلات تحاكي آلة إنجما وتصلح لمراجعة واختبار الـ 17 ألف موضع المحتمل أن تكون عليه الدوّارات، ومن ثم التعرف على الوضعية الفعلية التي اعتُمدت في عملية التشفير خلال فترة لا تزيد على الساعتين. لكن، وبعدما استخدم الجيش والسلاح الجوي الألمانيان خمسة دوّارات بدلا من ثلاثة في العام 1938 وعندما بات سلاح البحرية يعمل بأسطوانات أو دوّارات يتراوح عددها بين سبعة وثمانية، بدا واضحا أن عدد المواضع المحتمل أن تقف عندها الدوارات المختلفة قد فاق بكثير طاقة الآلة البولندية.

ولحل هذه المعضلة انضم بريطانيون مختصون بقضايا التشفير إلى مجموعة خبراء تشفير فرنسيين. وقبل بضعة أسابيع من شن الألمان هجومهم على بولندا سلمت بولندا لكل من البريطانيين والفرنسيين آلة بولندية واحدة من الآلات المحاكية للآلة الألمانية إنجما، وأرفقت مع كل آلة وثائق مهمة جدا. وحينما دخلت القوات الألمانية أراضي بولندا نجح عديد من الخبراء البولنديين في الفرار من بولندا والتوجه عبر رومانيا إلى فرنسا، حيث جرى تعيينهم في مركز التشفير الفرنسي في مدينة Château de Vignolles الواقعة إلى الجنوب الشرقي من باريس. وفي مطلع العام 1940 تمكن العاملون في هذا المركز من فك الشفرة العسكرية الأكثر تطورا التي توصل إليها الألمان بفضل إنجما. وبعد برهة قصيرة نجح خبراء المركز الفرنسي في فك الشفرة التي يستخدمها سلاح الجو الألماني، علما أن فك هذه الشفرة كان يستغرق - في بادئ الأمر على أدنى تقدير - نحو 10 أسابيع.

وبعدما أحرز الألمان من ناحيتهم تفوقا معتبرا في احتلالهم النرويج، بفضل نجاحهم في فك الشفرة التي يستخدمها سلاح البحرية البريطاني - إذ صار في وسع السفن الألمانية تجنب الاشتباك مع الأساطيل البريطانية المتفوقة عليها عددا - استطاع خبراء فك الشفرات لدى القوات المتحالفة أن يسهموا ابتداء من أغسطس من العام 1940 بشكل حاسم في تضليل سلاح الجو الألماني وفي إبعاده عن أهدافه، وفي أن يخسر هيمنته الجوية على بحر المانش وعلى جنوب بريطانيا، الأمر الذي فرض على ألمانيا أن تعلق عمليتها الرامية إلى إنزال قوات ألمانية في البر البريطاني، «عملية أسد البحر». وكان الأمر المهم هنا هو أن البريطانيين كانوا قد نجحوا في تطوير الآلة البولندية لفك الشفرات، وراحوا من ثم يستخدمونها في المعارك التي خاضوها في المحيط الأطلسي ضد سلاح البحرية الألماني. بيد أن سلاح البحرية الألماني كان يطور، من جانبه وبلا انقطاع، الأساليب التي كان ينتهجها في عمليات التشفير. وغني عن البيان أن البحرية الألمانية نجحت بهذا الصنيع في أن تشل في عديد من المرات قدرات الحلفاء على قراءة البرقيات والوقوف على كنه المحادثات اللاسلكية الألمانية. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى نجاح قيادة سلاح البحرية الألمانية في استحداث نظام تشفير مخصص للإبلاغ عن مواقع السفن (إحداثيات السفن المختلفة). بيد أن خبراء فك الشفرات العاملين في حديقة بلتشلي (Beltchey Park)، أي في المقر الرئيس لفك الشفرات في المملكة المتحدة، حصلوا على دعم لم يكونوا يحلمون به قط. فقد حالفهم الحظ في العام 1940، إذ وجدوا في غواصتين ألمانيتين منكوبتين دوّارات أساسية وخرائط بحرية مشفرة. وفي مارس من العام 1941 تمكن فريق بريطاني في منطقة قريبة من جزر لوفوتين النرويجية من شن هجوم مباغت على سفينة مراقبة ألمانية اسمها Krebs والاستيلاء على ما فيها من أجهزة تشفير ووثائق عسكرية مهمة. ومن ثم هاجمت سفن الحلفاء سفنا ألمانية مخصصة للتنبؤات الجوية وأجبرت غواصة كانت موجودة تحت سطح البحر على الخروج من مخبئها في المنطقة الشمالية من المحيط الأطلسي وإعلان استسلامها[91].

وحتى يناير 1941 منحت المعلوماتُ الجديدة السفنَ المبحرة بين أمريكا الشمالية والجزر البريطانية أمنا ملحوظا. بيد أن الأمر لم يدم على هذا المنوال، إذ إن عملية التجسس على اللاسلكي الألماني لم يعد منها طائل، وذلك لأن الغواصات

الألمانية كانت قد حصلت على أجهزة تشفير جديدة، علما أن هذه الأجهزة أمست قيد الاستعمال لأول مرة في أكتوبر 1942. بيد أن احتكار الانتفاع بالآلة فقد فاعليته بعد انتشالها من غواصة منكوبة كانت قد استقرت في أعماق البحر المتوسط. لكن التحول الكبير في حرب الغواصات حدث في مايو 1943، وذلك لأن الحلفاء تمكنوا حينها من أن يقرأوا البرقيات الألمانية ويفهموا مغزى الأحاديث اللاسلكية، واستطاعوا - بفضل أجهزة الاستشعار الجديدة والوسائل الحديثة لتحديد الاتجاه والطائرات الأبعد مدى والأكثر كفاءة - تكبيد أساطيل الغواصات الألمانية خسائر فادحة.

ومنذ ربيع العام 1944 أخذ المسؤولون في بلتشلي يستعينون بجهاز كان نسخة بدائية من نسخ الكمبيوتر الحديث، اسمه Colossus. وأدى هذا الجهاز الذي كان يعمل بالصِمامات المفرغة دورا مهما في بث برقيات ومحاورات لاسلكية مزورة، كانت مخصصة لتضليل القوات المسلحة الألمانية والإيحاء لها بأن جيوش الحلفاء ستهبط في شمال فرنسا. وعلى رغم أنه كان من الصعوبة بمكان إخفاء الجنود والسفن المحتشدة على الساحل الواقع في جنوب بريطانيا فإن الحلفاء استعانوا بعمليات استخباراتية مضللة، ونجحوا في الإيحاء للعدو بأن قوات أمريكية مزعومة تقف على أهبة الاستعداد للنزول على ساحل كاليه في شمال فرنسا. وهكذا حينما نزلت قوات أيزنهاور في السادس من يونيو من العام 1944 على شواطئ النورماندي الواقعة في غرب فرنسا، وليس في شمالها، اعتقد استراتيجيو هتلر أن هذا النزول مجرد عملية تضليل تمهد لنزول القوات الرئيسة على شواطئ كاليه.

وغني عن البيان أن الخوض في العدد الكبير من المواضع المختلفة الممكن أن تتخذها الدوّارات المشار إليها آنفا، والبحث في نماذج آلة إنجما المستعملة في الوزارات والدوائر الحكومية والقوات المسلحة التابعة لدول العالم المختلفة، يخرج بنا بعيدا عن الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه هنا. لكن ولفهم أهمية هذه الاختلافات يكفينا هنا الوقوف على خصائص بعض العناصر الأساسية. فعموما يمكن القول إن مَنْ يتقيد بنحو تام بكل الشروط الواجب تنفيذها عند استخدام النماذج المتقدمة من آلة إنجما يجعل فك شفرة هذه الآلة مغامرة كبيرة ومحاولة مضنية لا بل مستحيلة. لكن، وكيفما كانت الحال،

فالأمر الواضح هو أن التطبيق العملي انطوى على أخطاء لا تعد ولا تحصى وعلى هفوات تتنافى مع شروط الأمان الواجب التقيد بها عند استخدام آلة إنجما في عمليات التعمية المختلفة. فعلى سبيل المثال ليس من شروط العمل الآمن أن يرسل المرء البرقية نفسها تارة بنص واضح وصريح وتارة بصيغة مشفرة، باعتبار أن الموضوع لا قيمة له، وذلك لأنه يدور، على سبيل المثال، حول الحالة الجوية أو حول أخبار صحافية. فبهذا الصنيع يُسَهِل المرءُ على العدو أن يقف على ماهية الشفرة المستخدمة، وذلك من خلال الوقوف على ما بين النصين من ارتباط داخلي. والأمر الآخر الواجب أخذه بالاعتبار هو أن أي عملية تشفير تتعلق بموضوع عملياتي عسكري يجب أن تتم بأسرع وقت ممكن، وذلك لضمان عدم فوات أوان الموضوع الذي تريد المعلومة التنبيه إليه مسبقا. وحتى إن نجح أصحاب الشأن في فك برقية العدو فإن هذا النجاح، بحد ذاته، لا يضمن النجاح في إفشال مخططات العدو، كما لاحظنا مما عاناه البريطانيون في مايو من العام 1941، حينما كانوا قد علموا بتنفيذ الألمان عملية الهبوط على شواطئ جزيرة كريت. إن السلاح الجوي الألماني كان يهيمن هيمنة تامة على السماء المحيطة بالجزيرة وما حولها، لذا لم تكن لدى البريطانيين أي إمكانية لإنقاذ قواتهم المحاصرة في جزيرة كريت[92].

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى المكاسب التي تحققت على خلفية نجاح الأمريكيين المتخصصين في فك شفرة البرقيات اللاسلكية خلال الحرب التي دارت رحاها في المحيط الهادي. فبعد مرور زمن قصير نسبيا على شن اليابانيين هجومهم الكاسح على مرفأ بيرل هاربر خاض سلاح البحرية الأمريكية (Navy) في مطلع يونيو من العام 1942 معركة فاصلة دخلت التاريخ باسم معركة ميدواي، نسبة إلى الجزيرة الواقعة في المحيط الهادي. وتكبد الأسطول الياباني في تلك المعركة هزيمة نكراء وحاسمة. ولكن كيف تحقق هذا النصر المبين والسريع؟ أولا، لأن اليابانيين لم يفلحوا في هجومهم المباغت على مرفأ بيرل هاربر في التصدي لباخرة واحدة من البواخر الأمريكية الحاملة للطائرات، أي إن الأمريكيين لم يخسروا هناك حتى باخرة واحدة من هذه البواخر الجبارة. فجميع البواخر الحاملة للطائرات كانت في عرض البحار في أثناء الهجوم الياباني. من ناحية أخرى كان الأدميرال ياماموتو يتطلع بفارغ الصبر

إلى الاستيلاء على القاعدة الأمريكية ميدواي، لاعتقاده - عن حق - أن الأمريكيين سيحشدون كل ما لديهم من إمكانات للدفاع عن هذه القاعدة. فاستيلاء اليابانيين على ميدواي سيعني أنهم نجحوا في نقل خطوط القتال باتجاه الشرق وبعمق يزيد على 3 آلاف كيلومتر، لكن بفضل فك شفرة البرقيات اللاسلكية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من معرفة الخطة المستهدفة، ونجحت في تدمير بعض سفن الأسطول الياباني في معركة دارت رحاها في بحر المرجان (أي في شرق غينيا الجديدة). وأسفرت هذه المعركة عن عطب اثنتين من حاملات الطائرات اليابانية وعن غرق حاملة طائرات ثالثة. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية خسارة حاملة طائرات واحدة من أصل حاملتين شاركتا في هذه المعركة الفاصلة.

لكن، وقبل الانخراط في معركة ميدواي، اهتدى خبراء الشفرات الأمريكيون إلى حيلة أسفرت عن نتائج عظيمة الشأن. فمع أن فريق المخابرات الأمريكي كان واثقا من أن اليابانيين يُحَضِّرون لهجوم ما، فإنه لم يستطع تحديد مكان الهجوم المرتقب وزمانه. وكانت المعلومات التي استطاعت المخابرات الأمريكية رصدها، تشير إلى أن AF هو هدف ياماموتو التالي. لكن أين يكون AF يا ترى؟ أهو يعني أستراليا، أم يشير إلى قناة بنما، أو حتى إلى مرفأ بيرل هاربر مجددا؟ ولم يدم الأمر طويلا حتى اهتدى فريق المخابرات الأمريكية إلى خطة لتحديد موقع AF. فقد أرسلوا برقية لاسلكية واضحة، أي غير مشفرة، تقول إن جزيرة ميدواي تعاني نقصا حادا في المياه العذبة. وسرعان ما ابتلع اليابانيون الطعم. إذ أرسل جهاز المخابرات الياباني تقريرا يفيد بأن جزيرة AF تنقصها المياه العذبة. وهكذا تأكد للأمريكان عندئذ أن AF هي جزيرة ميدواي، أي إن هذه الجزيرة هي الهدف المرتقب للأدميرال ياماموتو. وراح اليابانيون يرسلون معلومات دقيقة عن قواتهم المكلفة بالهجوم وإشارات تتضمن أن ست حاملات طائرات ستشارك في هذه المعركة أيضا. من ناحية أخرى نجحت الولايات المتحدة في تضليل اليابانيين كلية، إذ إن الأمريكيين أخذوا يرسلون برقيات لاسلكية زائفة توحي لليابانيين بأن حاملات الطائرات الأمريكية مبحرة في مناطق بعيدة كل البعد عن المنطقة المستهدفة من قبل اليابانيين. وأسفر الفخ الذي نصبه الأمريكيون لليابانيين عن غرق أربع من حاملات الطائرات اليابانية. أما الأمريكيون فإنهم خسروا حاملة طائرات واحدة.

وبعد مضي تسعة أشهر على هذه المعركة نجح الأمريكيون في معرفة التاريخ الدقيق والمسار الأكيد لرحلة استطلاع جوية سيقوم بها الأدميرال ياماموتو. وفي بادئ الأمر تردد الأمريكيون في إسقاط طائرة ياماموتو، وذلك لخشيتهم أن يفشي صنيعهم هذا سر الشفرة التي يستخدمونها في مراسلاتهم مع حلفائهم أيضا[93].

بيد أنهم حسموا الأمر في نهاية المطاف وأمروا طياريهم بإسقاط طائرة ياماموتو. وغني عن البيان أن مقتله كان خسارة كبيرة لليابانيين.

7

احتدام الصراع بين أجهزة المخابرات إبان الحرب الباردة

«من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة، صار لدى العالم نظام دولي جديد يحظى بالشرعية، وتشارك فيه موسكو نفسها، حتى إن أخذنا في الاعتبار أنها لم تنضم إلى المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية المتفرعة عن هذا النظام الجديد»

إن انهيار النظام النازي والقضاء على احتكاره للسلطة في ألمانيا لم يسفر، في الواقع، عن انحسار دور العصر الأيديولوجي. فكما أشار ستالين في كلمة ألقاها في سياق حملة انتخابية تعود إلى فبراير من العام 1946 كان الاتحاد السوفييتي وقتذاك لايزال يخوض صراعا مريرا مع «العالم الرأسمالي». وهكذا لم تتحدث القيادة السوفييتية عن «التعايش السلمي» إلا بعد انقضاء عقد من الزمن. ولم ينشأ ذلك عن رغبة في التخلي عن هدف إشعال لهيب الثورة العالمية بل من جراء الفزع من تعرض العالم إلى كارثة نووية لا تبقي ولا تذر. من ناحية أخرى حاول رئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل

غورباتشوف إدخال إصلاحات على النظام الشيوعي وذلك من أجل إعادة الروح إلى العزيمة الثورية.

وبهذا المعنى لم ينحسر قط خطر المواجهات العسكرية والسياسية التي عرفها العالم منذ العام 1917. وإذا كانت موسكو قد تحالفت في النصف الثاني من سني الحرب العالمية الثانية مع أشد أعدائها، أعني مع الدولتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فما ذلك إلا لأسباب تكتيكية. وهكذا فإن خطاب ستالين في الحملة الانتخابية لم يكن زلة لسان قط، بل كان بكل بساطة إعلانا يشير إلى أن الانتصار على ألمانيا لن يسفر أبدا عن فرص مواتية لتغيير نظام الحكم في الاتحاد السوفييتي، أو التراجع بنحو ما عن الأيديولوجية الشيوعية التي تشكل لب الدولة السوفييتية. والملاحظ هو أن كثيرا من مواطني الدولة السوفييتية عقدوا آمالا عريضة على تحقق هذا التراجع لاسيما بعدما ألقى ستالين في العام 1941 خطابا جماهيريا ينم عن مشاعر قومية قوية (من قبيل «الدفاع عن الوطن الأم»)، لا بل ذهب ستالين إلى ما هو أبعد من مجرد التلميح بالمشاعر القومية، فقد أشار إلى احتمال منح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية شيئا من حرية العمل ثانية. لكن سرعان ما تبددت أيضا تلك الآمال التي سادت في الغرب، أعني آمال أولئك الأفراد الذين اعتقدوا أن الاتحاد السوفييتي تحكمه دكتاتورية ضرورية لتطوير البلاد المتخلفة، والذين راحوا يكنون مشاعر متعاطفة مع ستالين خصوصا حينما يطل عليهم «الأب القائد ستالين» بابتسامته الحنونة. فبعد فترة قصيرة نَبَّهَ ستالين العالم أجمع إلى أنه عقد العزم على «إحياء» الأيديولوجية السوفييتية.

بيد أن العالم الغربي لم يكن راغبا في العودة إلى المجابهة التي عرفها العالم في ثلاثينيات القرن العشرين، فالوضع الدولي اختلف بنحو جوهري منذ انتهاء الحرب في العام 1945. فالاتحاد السوفييتي أمسى قوة عسكرية مدججة بالسلاح من رأسها إلى أخمص قدميها، أمسى دولة ينتشر جنودها ورجال استخباراتها عمليا في كل المناطق الأوروبية الواقعة إلى الشرق من نهر الألبه. على صعيد آخر من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة صار لدى العالم نظام دولي جديد يحظى بالشرعية وتشارك فيه موسكو نفسها، حتى إن أخذنا في الاعتبار أنها لم تنضم إلى المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية المتفرعة من هذا النظام الجديد، أعني اتفاقية بريتون وودز

على سبيل المثال. وكيفما كانت الحال فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن موسكو شاركت، وقتذاك، في كل المؤسسات الرقابية وفي جل المفاوضات الدولية بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بالسلطات المكلفة بإدارة شؤون الأقاليم المحتلة في ألمانيا والنمسا وترييستي في شمال إيطاليا وكوريا وفي مفاوضات وزراء الخارجية بشأن معاهدات السلام المختلفة. وهكذا بينما كانت موسكو معزولة بنحو شبه تام قبل العام 1939 فإنها لم تعد تعاني وطأة تلك العزلة بعد العام 1945.

وحتى التدخل العسكري من أجل إبعاد مخاطر الشيوعية عن مناطق النفوذ الغربية - أعني على سبيل المثال وليس الحصر، التدخل عسكريا في المستعمرات أو في أمريكا الجنوبية، التي كانت الولايات المتحدة ترى فيها «فناءها الخلفي» - لم يعد الآن أمرا يسيرا، أو لنقل لم يعد في الإمكان التدخل لتأمين مناطق النفوذ هذه، بالصراحة التي كانت معهودة خلال السنوات الأولى من حقبة الحرب العالمية الثانية. أضف إلى هذا أن اتفاقية يالطا اعتبرت الأحزابَ الشيوعية، بصريح العبارة، تنظيمات ديموقراطية. من هنا لا عجب ألا يشير الرئيس الأمريكي هاري ترومان في خطاب ألقاه في الثاني عشر من مارس في العام 1947 في الكونغرس إلى الشيوعيين بالاسم، حينما طلب تخصيص مساعدات مالية للقوى المكافحة ضد الشيوعيين في الحرب الأهلية اليونانية والمناضلة ضد قوى مشابهة في بقية مناطق أوروبا وآسيا (مبدأ ترومان)(*). وفي خطابه المشهور في جامعة هارفارد تبنى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في الخامس من يونيو في العام 1947، وفي سياق عرضه لما دخل التاريخ باسم خطة مارشال لإعمار أوروبا، الذريعة نفسها من غير أن يذكر الشيوعيين أو الاتحاد السوفييتي بالاسم[1].

بيد أن الحرب الأهلية في اليونان وشروع الاتحاد السوفييتي في اضطهاد شعوب المناطق الأوروبية المحتلة من قبله، والصراع في شمال إيران، والانقلاب في براغ في فبراير 1948، وتأزم العلاقة بين الغرب والشرق بسبب برلين، إن هذا كله أكد بنحو قاطع أن الاتحاد السوفييتي لا يرغب من قريب أو من بعيد في التعاون مع الدول

(*) نص هذا المبدأ على أنه: «حين يهدّد العدوان، مباشرا أو مُداورا، أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو سلامتها، فعندئذ يكون لزاما على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل ما لوقف العدوان». وجرى تطبيق هذا المبدأ على اليونان وتركيا بصورة خاصة، تمكينا لهما من مقاومة المد الشيوعي والانضمام إلى الكتلة الشرقية. [المترجم].

الغربية المنتصرة أو التوصل معها إلى حلول وسط تراعي مصلحة الجميع. وعموما يمكن القول إن وقائع من قبيل التجربة النووية السوفييتية العائدة إلى أغسطس 1949 وانتصار الشيوعيين الصينيين في الحرب الأهلية في أكتوبر 1949 وهجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في يونيو من العام 1950، أكدت بنحو لا يقبل الشك أن موسكو كانت تريد المواجهة، لكنها لم تكن راغبة في خوض حرب مباشرة مع القوى الغربية. وهكذا لم يتبقَ لدى موسكو غير الدخول في حرب غير مباشرة (حرب تخوضها أطراف أخرى بالنيابة عن موسكو)، على غرار الحرب الكورية، والاستعانة بترسانة العمليات التجسسية وأبواق الدعاية المختلفة وما سوى ذلك من أساليب أخرى كثيرة.

لقد اكتسبت عمليات التجسس أهمية لم يكن لها نظير في التاريخ السياسي الحديث. فأجهزة المخابرات لم تعد مجرد وسيلة مكملة لما لدى الدول من قوة سياسية، بل أمست بديلا من حرب باتت القوى العظمى لا تريد التورط فيها أو الانزلاق إليها على خلفية تزايد الترسانة النووية. وكان الرئيس الأمريكي ريغان قد أشار إلى هذه الحقيقة بصريح العبارة حينما قال بعد مرور ثلاثة عقود على ذلك العصر[2]. «إن الحرب النووية لا منتصر فيها وبالتالي لا يجوز التورط فيها أبدا». وانطلاقا من هذه التصورات لم يعد لدى الجميع غير خوض حروب استخباراتية من مختلف الأصناف. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخيار تطور بنحو تدريجي وكيّف نفسه مع خصائص مسارح العمليات الحربية.

المخابرات السوفييتية تكيف نفسها وفق متطلبات العصر الجديد

في بادئ الأمر عكفت أجهزة المخابرات على التكيف مؤسساتيا مع متطلبات العصر الجديد الذي نشأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالحكومات الديموقراطية والاستبدادية أخذت تفكر مليا في المناهج الضرورية لإعادة هيكلة أجهزتها الاستخباراتية التي كانت قد بلغت حجما يناسب ظروف الحرب وليست أزمنة السلام.

وغني عن البيان أن ستالين شعر بقذى في العين من جراء النفوذ الذي بات يمارسه رئيس استخباراته لافرينتي بيريا. ولهذا السبب ولتقليص نفوذه عزل ستالين

بيريا من قيادة المخابرات الداخلية (NKVD) والمخابرات الخارجية (MGB)، مفضلا تعيينه عضوا أصيلا في المكتب السياسي ونائبا لرئيس الوزراء. وقبل أن يختار لإدارة الجهازين رئيسين جديدين رَقّى ستالين الجهازين إلى مرتبة وزارية: إلى وزارة للداخلية ووزارة لأمن الدولة. بيد أن مساعيه لتقليم أظفار بيريا لم تسفر عن النتيجة المستهدفة. فقد نجح بيريا بنحو أو آخر في أن تبقى بعض الملفات تحت سيطرته. وهكذا لا غرو أن يزعم رئيس الاتحاد السوفييتي خروتشوف أن أهم الملفات لاتزال في عهدة بيريا[3]. وبعدما وافت المنية ستالين نجح بيريا في الحال في أن يفرض سيطرته على أجهزة المخابرات، وذلك رغبة منه في كسر شوكة المجموعة الثلاثية (الترويكا التي كان خروتشوف أحد أقطابها). كما عمل بسرعة كبيرة على ضم وزارة الداخلية ووزارة أمن الدولة معا، الأمر الذي أسفر عن إنشاء جهاز جديد يجمع بين الشرطة والمخابرات على غرار الجهاز الذي كان هملر يترأسه في النظام النازي. واحتكر بيريا لنفسه ممارسة السلطة على كل معسكرات الاعتقال في سيبيريا (الغولاك) وعلى إنتاج الأسلحة النووية. بيد أن هذه التطورات لم ترق لأقطاب المجموعة الثلاثية، فوحدوا صفوفهم مع القيادة العسكرية (مع المارشال شوكوف) وألقوا القبض على بيريا ونفذوا فيه وفي كل أتباعه ومعاونيه حكم الإعدام.

واللافت للنظر هو أن ستالين أحجم عن محاسبة القيادات المرتشية في أجهزة المخابرات وتطهير الأجهزة الأمنية منها. ويفسر البعض ذلك بأن ستالين كان يعتقد أن من الأفضل له أن يتريث في هذا الشأن، لاسيما أنه يستطيع فرض سيطرته على بيريا في أي حين يشاء. على صعيد آخر كان ستالين بحاجة ماسة إلى أجهزة المخابرات، من ناحية لتطهير أقاليم الاتحاد السوفييتي التي سبق أن احتلتها القوات الألمانية، ومن ناحية أخرى للمساعدة في استحداث أجهزة مخابرات في الدول التي أمست تدور في فلك النظام السوفييتي.

وفي العام 1943 استُحدِث قسم خاص في المخابرات الداخلية (NKVD) باسم «سميرش» (Smersch)، أي «الموت للجواسيس»[4]، وذلك لمكافحة المتمردين والمخربين والجواسيس والفارين من الخدمة العسكرية والخونة المتغلغلين في صفوف القوات المسلحة. وفي نهاية الحرب كان قد جرى التحقق من ولاء ملايين المواطنين للنظام الشيوعي. من ناحية أخرى سلم الحلفاء السلطات السوفييتية

نحو مليوني مواطن سوفييتي كان نظام هتلر قد أجبرهم على أداء أعمال السخرة. وغني عن البيان أن هؤلاء الأفراد كانوا يعلمون جيدا بالمصير الذي سيواجهونه على خلفية اعتقاد السلطات السوفييتية بأنهم تواطأوا مع النازيين. أضف إلى هذا العدد الأعداد الغفيرة من مواطنين سوفييت أسرهم الألمان وأذاقوهم مر العذاب. وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 2.5 مليون شخص من هؤلاء الأسرى لقوا حتفهم من جراء أساليب العنف التي تعرضوا لها في معسكرات الاعتقال النازية.

ولما كان ستالين قد اعتبر في بداية الحرب أن جميع الأسرى السوفييت هم أساسا جنود فارون من الخدمة العسكرية، وأنهم من ثم لن ينالوا عطف الدولة السوفييتية أبدا، ولن يُعاملوا وفق قانون الحرب، فإن الدولة السوفييتية لم ترحلهم إلى عائلاتهم، بل أرسلتهم إلى معسكرات الاعتقال الواقعة إلى الشمال من المدار القطبي. وتعرضت قوات الجنرال السوفييتي فلاسوف(*) إلى أبشع أساليب القهر والتعذيب، علما أن الكثيرين منهم لقوا حتفهم إعداما[5].

وبصفته قسما خاصا يتبع المخابرات العسكرية توقف «سميرش»، في مارس من العام 1946 عن العمل. وتأسيسا على قرار تصفية «سميرش»، نقل المسؤولون مهمات هذا القسم إلى الشعبة الثالثة في جهاز المخابرات الخارجية (MGB). وهكذا طُويت صفحةٌ من أبشع صفحاتِ القهر والجور في تاريخ المخابرات السوفييتية.

وكانت المهمة الثانية التي أُنيط تنفيذها بأجهزة المخابرات السوفييتية هي تأسيس أجهزة مخابرات صديقة في الدول الشيوعية المحتلة من قبل الجيش الأحمر في وسط أوروبا وشرقها. وكانت بولندا في مقدمة الدول التي احتلها السوفييت. وغني عن البيان أن بولندا كانت حالة شديدة التعقيد، وذلك لأن ستالين كان قد اتفق مع هتلر في العام 1939 على تمزيق أشلائها والاستيلاء على الشطر الشرقي من ترابها الوطني. وما خلا عدد ضئيل من الشيوعيين لم يوافق أحد، ولا حتى الشيوعيون البولنديون أنفسهم، على ما بيته ستالين لبلادهم، لذا فقد قاوموا أشد مقاومة أطماع ستالين في ترابهم الوطني. ولمواجهة هذه المقاومة أسست المخابرات الداخلية (NKVD) على عجل جهاز مخابرات بولنديا كان شديد الشبه

(*) الذي تحالف مع النازيين بعد أن أخذوه أسيرا وتعهدوا بمساعدته على تحرير روسيا من الحكم الشيوعي. [المترجم].

بالمخابرات السوفييتية من حيث الهيكل والممارسات. وفي نهاية العام 1944 كان عدد المجندين في هذا الجهاز قد بلغ 2500 عميل أشرف على تدريبهم 200 خبير من عناصر المخابرات السوفييتية المرهوبة المسماة تشيكا (Tschika). وسرعان ما ارتفع عدد المجندين إلى أضعاف مضاعفة، وذلك لأن عملاء المخابرات السوفييتية لم يكونوا مكلفين بتدريب المجندين البولنديين فقط، بل كانوا مطالبين أيضا بإنشاء تنظيم يضمن بقاء جهاز المخابرات البولندي (UB) أداة طيعة وينفذ ما تمليه عليه موسكو. وعمليا طُبق هذا النموذج في كل الدول التي احتلها الجيش الأحمر، وفُرضت عليها بقوة السلاح حكومات شيوعية. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى شخص اسمه لابانوفسكي. فهذا المقدم في الجيش كان قد دُرِّب على تقمص مهنة قسيس كاثوليكي يتقبل اعترافات الأفراد بخطاياهم، من غير أن يكون ملزما بالمحافظة على سرية الاعترافات التي تُباح له وهو جالس على كرسي الاعتراف. كما كان، وفق الحاجة، يتقمص تارة دور قسيس بروتستانتي، وتارة أخرى دور حاخام يهودي(6).

وفي ضاحية من ضواحي برلين اسمها كارلسهورست (Karlshorst) أعد جهاز أمن الدولة السوفييتي لنفسه مقرا في منطقة حرام مترامية الأطراف عمل فيه نحو 2000 شخص. وفي بادئ الأمر نفذ السوفييت بأنفسهم كل المهمات الاستخباراتية الدارجة في الشطر الذي احتلوه من ألمانيا، والذي سيسمى لاحقا «جمهورية ألمانيا الديموقراطية». وأسسوا في هذا الشطر من ألمانيا نظاما يتكون من مديريات ونواحٍ، لكل واحدة منها جهاز مخابرات خاص بها. وسرعان ما غصت معسكرات الاعتقال السوفييتية العشرة - التي كان بعضها من بقايا معسكرات الاعتقال النازية - بأشخاص اتُهموا بالحق أو بالباطل بالانتماء إلى الحزب النازي. علما أن تهمة النازية كانت توجه بنحو أو آخر على قدر مساحة الأرض الزراعية أو مقدار الثروات المالية والصناعية التي يمتلكها الشخص المعتقل. وكان الهدف هو إطلاق فتيل ثورة اجتماعية سدتها نزع المِلكيات الخاصة ولحمتها أعمال السخرة. وطبق السوفييت هذه الإجراءات على نحو 180 ألف شخص - علما أن البيانات الروسية الرسمية العائدة إلى العام 1990 تحدثت في هذا السياق عن 122671 شخصا. ولقي ثلث المعتقلين حتفهم. من ناحية أخرى رُحل أكثر من 12 ألف معتقل إلى الاتحاد السوفييتي(7). إضافة إلى ذلك اعتقلت السلطات السوفييتية ما يزيد على 20 ألف

عضو من أعضاء الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني (SPD). وكان ذنبهم هو أنهم رفضوا الموافقة على توحيد حزبهم مع الحزب الشيوعي الألماني، بالإكراه، وتكوين جبهة موحدة باسم الحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED).

وفي وقت متأخر نسبيا، في أغسطس من العام 1946، استحدث أصحاب السلطة جهاز شرطة سياسيا خاصا بألمانيا الشرقية. وأُطلق على هذا الجهاز اسم K5. وازداد عدد العاملين في صفوفه بنحو مطرد، إذ ارتفع عددهم خلال عامين إلى 700 شخص. وفي العام 1950 اتخذ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED) قرارا يقضي باستحداث وزارة أمن الدولة (MfS) وبأن يتولى فلهلم تسايزر (Wilhelm Zaisser) إدارة هذه الوزارة وبأن يكون أريش ميلكه (Erich Mielke) نائبه. وارتفع عدد العاملين في الوزارة في ذات العام إلى 2700 شخص. وفيما كان تسايزر هو خيار موسكو المفضل كان ميلكه يتمتع برضا فالتر أولبرشت (Walter Ulbricht) الذي حاول، وقتذاك، الوقوف في وجه انصياع قيادة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED) إلى توجيهات موسكو وعمل ما في مستطاعه من أجل تثبيت استقلالية الحزب.

بيد أن موسكو لم تكن مقتنعة بأن يعمل جهاز أمن الدولة في ألمانيا الشرقية بمنأى عن إرادتها وبلا وصاية منها[8]. وكانت موسكو تتذرع بندرة «الكادر الألماني الذي اجتاز بنجاح اختبار الولاء للنظام الجديد». وعلى رغم أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي وافق في نهاية المطاف على استحداث جهاز لأمن الدولة في ألمانيا الشرقية، فإن واقع الحال كان يشهد على أن كل الأمور ظلت إلى حد ما على ما كانت عليه في الزمن السابق لتأسيس الجهاز الجديد. فوزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية (MfS) ظلت تخضع لوصاية جهاز أمن الدولة السوفييتية. فمن بين 6670 مرشحا للعمل في صفوف جهاز أمن الدولة استبعد المراقبون السوفييت 88 في المائة منهم، لأن لديهم أقرباء في ألمانيا الغربية أو لأسباب أخرى. وكان من أحب الأمور بالنسبة إلى «المستشارين» السوفييت الذين درجت الملفات على تسميتهم بـ«الأصدقاء» أن يكون طالبو العمل من فئة الشبان، لأن في إمكان المستشارين السوفييت تنشئة هذه الفئة وتدريبهم بنحو يناسب أهدافهم. وغني عن البيان أن البت في أهم القضايا والموضوعات ظل من اختصاص المستشارين السوفييت أصلا.

واضطربت الأوضاع في صيف العام 1953. فبعد وفاة ستالين سيطر بيريا على مفاتيح السلطة ومقدرات البلاد، وراح يحث المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي على اعتماد سياسة جديدة في الشطر الشرقي من ألمانيا. من ناحية أخرى أقال ممثل جهاز المخابرات في برلين وعين مكانه شخصا من أتباعه المخلصين، وخفض عدد العناصر الاستشارية العاملة في برلين إلى 328 مستشارا بالعد والتمام، أي خفض عددهم بنحو 15 في المائة. أضف إلى هذا أنه اشترط على الضباط السوفييت المنتدبين للعمل في ألمانيا أن يتقنوا الألمانية. بيد أن الوضع العام تطور بالاتجاه الذي لم يؤخذ في الحسبان. ففي 17 يونيو اندلعت في ألمانيا ثورة عارمة أخذت على حين غرة ليس السوفييت فقط بل قيادة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED) أيضا. إن هذه الثورة كانت كارثة عظيمة الأبعاد بالنسبة إلى المخابرات السوفييتية، لاسيما أن الخطر لم يتأتَ من طرف العدو الرأسمالي، أي من طرف الطبقة البرجوازية، بل تأتى من طرف العاملين في القطاع الصناعي في المقام الأول. ولا يشط المرء أبدا إذا أكد أن المهيمنين على السلطة في موسكو وبرلين [الشرقية]، كانوا يعلمون جيدا أن العالم الغربي لم تكن له أي علاقة باندلاع هذه الثورة. ومع هذا مضى القوم يرددون مزاعم ملفقة، هم أعرف من غيرهم بزيفها، لا لشيء إلا لأن هذه المزاعم تأتلف مع تصوراتهم الأيديولوجية. وعلى خلفية هذه الوقائع أُقيل بيريا من كل مناصبه ووضع رهن الاعتقال في السادس والعشرين من يونيو من العام 1953. وجرت ثانية الاستعاضة عن مندوب موسكو في برلين بمندوب آخر أكثر مسايرة لأصحاب السلطة الجديدة، واتُّخذَت كل الإجراءات لزيادة عدد المستشارين السوفييت إلى 540 موظفا. على صعيد آخر فقدت وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية (MfS) كثيرا من أهميتها، فأصبحت مجرد مؤسسة ثانوية ليست لديها صلاحيات ذات شأن. ويلمس المرء حقيقة هذا الدور الثانوي من خلال المصير الذي حل بتسايزر، فبعد مدة قصيرة أُقيل تسايزر من منصب وزير أمن الدولة وأُلغيت عضويته في الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وخلافا لرغبة أولبرشت لم تُسند قيادة وزارة أمن الدولة (MfS) إلى أريش ميلكه، بل إلى شخص آخر اسمه إرنست فولفيبر (Ernst Wollweber). وأدى المستشارون السوفييت دورا رئيسا في عمليات التطهير التي تلت التمرد الشعبي الذي اندلع في ألمانيا الشرقية في 17 يونيو من العام 1953.

وفي العام 1954، وعلى خلفية انضمام ألمانيا الاتحادية [ألمانيا الغربية] إلى حلف الأطلسي، المسمى اختصارا الناتو، حثت موسكو أنصارها في برلين على بذل مزيد «من النشاطات الضرورية لمواجهة الغرب بنحو حازم». وكان المقصود بهذه النشاطات فعاليات كثيرة، كان من جملتها استحداث تنظيم مكلف بالتجسس على العالم الخارجي، علما أن هذا التنظيم أُلحق بوزارة أمن الدولة (MfS) في العام 1953، باسم (المديرية العامة للاستطلاع والمعلومات). وغني عن البيان أن هذه المديرية العامة سرعان ما مارست وظيفة جهاز المخابرات الخارجية لألمانيا الشرقية. وظل ماركوس فولف (Markus Wolf) يعمل رئيسا لهذا الجهاز منذ تأسيسه حتى العام 1986. ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أن فولف كان تلميذ موسكو المطيع مائة في المائة. وحينما نجح فالتر أولبرشت - بعد التمرد، الذي عم المجر في العام 1956 - في حصول ألمانيا الشرقية على شيء من الاستقلالية في علاقتها بموسكو، عمل فولف كل ما في استطاعته من أجل إبعاد فولفيبر من منصب وزير أمن الدولة وتعيين ميلكه خلفا له في قيادة هذه الوزارة. وكيفما كانت الحال فإن فولف رجل موسكو المطيع الذي تقلد منذ عهد ليس بالبعيد منصب نائب وزير أمن الدولة ظل الضمانة الأكيدة لأن تواصل وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية تبعيتها للاتحاد السوفييتي. وفي وقت متأخر نسبيا، في العام 1958، جرى خفض عدد المستشارين السوفييت إلى نحو عشرة استشاريين. وأمست وزارة أمن الدولة الألمانية سوفييتية قلبا وقالبا، وصارت الضاحية البرلينية كارلسهورست(*) تمارس دورا لا يستهان به في توجيه سياسة ألمانيا الشرقية.

وجسدت يوغوسلافيا حالة استثنائية ووضعا متميزا بالنسبة إلى ما نحن بصدد الحديث عنه. حقا كانت يوغسلافيا دولة شيوعية، غير أنها ظلت بمنأى عن احتلال أراضيها من قبل القوات السوفييتية. وفي بادئ الأمر لم تكن لهذه الحالة الاستثنائية أهمية ذات بال على الإطلاق. فتيتو ومعه كل أعضاء القيادة الحزبية كانوا يتحزبون لموسكو من دون قيد أو شرط، كما كتب ميلوفان دجيلاس (Milovan Djilas) بعد انشقاقه عن الحركة الشيوعية وبعد تخليه عن رفيقه في النضال جوزيف بروز

(*) أي الضاحية التي يقع فيها مقر المخابرات السوفييتية. [المترجم].

تيتو[9]. وعلى رغم تحزب الجماعة لموسكو فإن ستالين لم يجد في الأمر غضاضة حينما سلط مخابراته للتجسس على طبيعة الأوضاع السائدة في يوغسلافيا، لاسيما على تلك المناحي السائدة في داخل الحزب الشيوعي اليوغسلافي. فثقة تيتو بنفسه وتبنيه تصورات هي في كثير من الأحيان من بنات أفكاره وتشير إلى استقلالية في اتخاذ القرار كانت مدعاة للقلق ومثيرة للريب من وجهة نظر ستالين. فتيتو نفسه كان يقود جهاز مخابرات يعتمد على مختلف ضروب العنف في تعامله مع القوى غير الشيوعية، ولم يكن يحتمل زرع السوفييت عملاءهم في صفوف المخابرات اليوغسلافية المكلفة بتعزيز هيمنة تيتو على مقاليد الحكم في يوغسلافيا. بيد أن واقع الحال أشار بوضوح إلى أن تيتو لم يفلح في منع السوفييت من التجسس على نظامه. فالقوم تمكنوا من أن يزرعوا عملاءهم في صفوف أقرب المقربين إليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جهاز المخابرات العسكرية اليوغسلافي (UDBA) استلهم هيكله وأسلوب عمله من النموذج السوفييتي. وهكذا - واحتذاء بالنموذج السوفييتي - أسند المسؤولون اليوغسلاف في مارس 1946 إلى وزير الداخلية إدارة شعبتين مكلفتين بالشؤون الداخلية باسم «مديرية أمن الدولة». ولا مندوحة من الإشارة إلى أن «مديرية أمن الدولة» ظهرت إلى الوجود بعد إلغاء «شعبة حماية الشعب»، أي الشعبة التي حازت سمعة سيئة جدا حينما كانت تخضع لقيادة ألكسندر رانكوفيج. وتجدر الإشارة إلى أن الأخير تقلد منصب وزير الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات عمليا، من العام 1946 حتى العام 1966. وفي الحقبة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أعمل رانكوفيج سيفَ بطشه بالصرب الرافضين الانصياع للنظام الشيوعي. وكانت حصيلة هذه المذبحة النكراء أكثر من 12 ألف قتيل. كما تركز بطش «شعبة حماية الشعب» على السكان المتحدرين من أصول ألبانية، سواء أكانوا يسكنون في كوسوفو أم في ألبانيا التي كانت قد أمست بلادا شيوعية متحالفة مع تيتو في أول الأمر. وفي العام 1948 انتهز ستالين صراعا عنيفا اندلع داخل القيادة الألبانية، وراح يستخدم المخابرات السوفييتية لدعم الجناح المناهض لتيتو. على صعيد آخر حاول تيتو تشكيل اتحاد يضم دول البلقان لتعزيز سلطانه في المنطقة. بيد أن ستالين وضع العقبات في وجه هذا الاتحاد من خلال تعكير صفو العلاقات القائمة بين تيتو ودول البلقان، وشرع يعزز هيمنة موسكو على الدول المحيطة

بيوغسلافيا. ففي تيرانا، على سبيل المثال، اتُّهِم أنصار تيتو بالعمالة للدول الغربية ولُوحِقوا بلا هوادة. واحتل تيتو مرتبة متقدمة في السجل الذي أدرج فيه ستالين شياطين العالم، وبات يحتل المرتبة التي احتلها تروتسكي سابقا - أي إن تيتو بات واحدا من أخطر أعداء المعسكر الشيوعي.

فرنسا الممزقة

تجسد فرنسا مثالا متميزا لعمليات التكييف التي نفذتها أجهزة المخابرات المختلفة في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، فالجنرال شارل ديغول دخل باريس في الخامس والعشرين من أغسطس من العام 1944 وبات رئيس حكومة مؤقتة في وطن تواطأ شطر منه مع المحتل وانخرط الشطر الآخر منه في حركة تقاوم المحتل بقوة السلاح، وآثرت ملايين كثيرة من أبنائه النأي بالنفس عن السياسة، فراحوا يترقبون بفارغ الصبر انتهاء الحرب. وحتى حركة المقاومة نفسها (Résistance) انقسمت على نفسها وتوزعت إلى تكتلات وجماعات وشلل لا تعد ولا تحصى، بات بعضها يشهر سلاحه ضد البعض الآخر من أبناء جلدته.

وانعكس هذا الشرخ في حركة المقاومة على الأجهزة الأمنية الحكومية أيضا: أعني انعكس على الشرطة والقوات المسلحة وأجهزة المخابرات أيضا. وللإحاطة بحقيقة الوضع من كل جوانبه يجمل بنا أن نمعن النظر في الوقائع التي شهدها العصر الذي أعقب استسلام فرنسا في العام 1940، أعني أن نمعن النظر في نجاح ديغول في لم شمل جماعة صغيرة تقف معه وتسانده في سعيه الرامي إلى تشكيل قوة عسكرية ضاربة تتألف من جنود فرنسيين يقيمون في بريطانيا. وبنحو موازٍ لجهده هذا شكل ديغول جهاز مخابرات اختار لإدارته ضابطا شابا كان يحاضر في كلية الهندسة (École Polytechnique) اسمه أندريه ديوافرين (André Dewavrin). من جانبه اختار هذا الضابط الشاب لنفسه الاسم الرمزي «العقيد باسي» (Colonel Passy)، مستعيرا ذلك من اسم إحدى محطات المترو في باريس. وغلب عليه هذا الاسم الرمزي فنسي الجمهور اسمه الحقيقي.

بيد أن «مخابرات باسي» المشهورة اختصارا باسم BCRA نادرا ما كانت تتصف بالخصائص المهنية المطلوبة[10]. وحاول أصحاب الشأن الاستعانة بمدربين بريطانيين

للتغلب على هذا القصور، بيد أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بتمكين ديغول من الحصول على جهاز مخابرات يأتمر بإمرته ويتخذ قراراته بنحو مستقل عنهم، لاسيما أن البريطانيين كانوا يحثون المقاتلين الفرنسيين على المشاركة في عمليات عسكرية كانت تنفذها في فرنسا المحتلة من قبل الألمان وحداتٌ خاصة تتبع المخابرات البريطانية SOE - (Special) Operations Executive. أضف إلى هذا أن جماعة العقيد باسي لم تكن لديها معلومات دقيقة عن الأوضاع المستجدة في فرنسا. وفي المقابل كانت لدى عملاء جهاز مخابرات حكومة فيشي (Vichy) معلومات أفضل بكثير. وتولى قيادة هذا الجهاز الكولونيل لويس ريفة (Louis Rivet) أولا والكولونيل بول بيلول (Paul Paillole) لاحقا. ومع أن الاثنين كانا مكلفين في حكومة فيشي رسميا بقيادة الاستخبارات العسكرية ومكافحة الجاسوسية الأجنبية فإنهما كانا في الواقع يساندان حركة المقاومة المناهضة للاحتلال الألماني[11].

وحاول باسي بناء علاقات تسودها الثقة مع عناصر المقاومة الوطنية ومع تنظيماتهم المختلفة في فرنسا. بيد أن مساعيه هذه سرعان ما تعرضت أهدافها للتناقضات المتوقعة في كل عمل استخباراتي. فجمع المعلومات الضرورية لكسب صورة دقيقة عن الوضع القائم، والتواصل المستمر مع العيون والجواسيس العاملين في موقع الأحداث والساهرين على نقل ما لديهم من أخبار أولا فأولا، يفرض على هؤلاء أن يتحركوا بأكبر قدر ممكن من التستر. بيد أن هذه الضروريات كانت تتناقض مع هدف ديغول وأنصاره، فهؤلاء كانوا يريدون حفز الفرنسيين على مقاومة الاحتلال الألماني وشد عزيمتهم من خلال إشعارهم بأن ثمة تنظيما قويا قد عقد العزم على تحرير فرنسا. ولتعزيز هذا الشعور في صفوف المواطنين كان لزاما تنفيذ عمليات مثيرة للانتباه، عمليات تستهدف القوات الألمانية وتتولى نسف الجسور ومحطات توليد الكهرباء وما شابه ذلك من عمليات تشد من ساعد المواطنين الفرنسيين وتعزز ثقتهم بإرادة شعبهم. وكان شعار باسي هو: لا قيمة كبيرة لجهاز مخابرات لا ينفذ عمليات مثيرة للانتباه. فالعمليات الموجهة ضد المحتل هي التي تجعل من الفرنسيين شعبا عاهد نفسه على مقاومة الاحتلال. ومن وجهة النظر السيكولوجية ربما كانت هذه التصورات هي الصواب بعينه. بيد أن هذه التصورات السيكولوجية لا تنفي طبعا حقيقة مفادها أن أغلب الهجمات العسكرية كانت

عديمة النفع، وزادت من معاناة السكان المدنيين، إذ إنهم باتوا يتعرضون لمختلف العقوبات الانتقامية والإجراءات التأديبية التي دأبت قوات الاحتلال على تنفيذها بنحو جماعي.

وإذا كان شطر من فرنسا فقط قد أصبح حتى نهاية العام 1942 يخضع للاحتلال الألماني، ومسرحا لمختلف جماعات المقاومة وعديد من التنظيمات المتعهدة بتزويد أجهزة الاستخبارات بما تحتاج إليه من معلومات، فإن هذه الحقيقة تشهد أيضا أن هذه الجماعات والتنظيمات كانت تتبنى تصورات سياسية متعارضة. فبعض هذه الجماعات والتنظيمات كان يعمل مع البريطانيين بنحو وثيق جدا وبشكل مباشر. كما كانت هناك جماعات وتنظيمات تضم جنودا سابقين وموظفين مسرحين من الخدمة، لكنهم يرفضون العمل مع ديغول، وذلك لأنه كان قد عقد العزم على التعاون مع كل التجمعات السياسية، أي مع التجمعات الشيوعية أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن التنظيم الشيوعي (الذي دأب الألمان على تسميته «الأوركسترا الحمراء» (Rote Kapelle, Red Orchestra) بات يعمل لمصلحة موسكو، أولا وأخيرا، بعد تصدع العلاقة بين هتلر وستالين.

وبالنسبة إلى استخبارات ديغول، أعني الاستخبارات المشهورة اختصارا باسم BCRA، كان ضعف أدائها يتأتى من عدم تصديها بالنحو اللازم للخونة العاملين في داخل فرنسا. ولم يحدث تقدم يذكر في هذا المجال إلا بعدما آلت القيادة إلى روجر وارين (Roger Warin) المسمى Wybot، علما أن وارين أيضا كان في بادئ الأمر ضابطا عاديا، لكنه أخذ، شيئا فشيئا، وانطلاقا مما استلهمه من جهاز مكافحة الجاسوسية التابع لحكومة فيشي، يمارس مكافحة الجاسوسية المعادية بكفاءة عالية جدا. وهكذا ضمه باسي (Colonel Passy) إلى استخبارات ديغول، إلى BCRA. غير أن روجر وارين لم يلق الترحيب المناسب في بادئ الأمر، وذلك لأنه كان قد أخبر ديغول بأن حركته لا تتمتع بتأييد ذي شأن في فرنسا. وكيفما كانت الحال، فقد استحدث وارين سجلا Fichier ضخما اشتمل على أكثر من 100 ألف بطاقة تشير كل منها إلى الفرنسي الذي يحمل سمة صديق أو عدو، وخصوصا في صفوف النخب السياسية والعسكرية والطلائع الفرنسية المثقفة. وبهذا الصنيع استحدث وارين الأساس المتين لجهاز المخابرات الداخلي. وكانت استجواباته مثيرة للفزع، علما أنه

طبق استجواباته المفرطة في شدتها على أولئك الأفراد، بصورة خاصة، الذين كانوا يعملون في فريق وحاشية ديغول، وذلك للكشف عما لديهم من أسرار وتبريرات متناقضة، ولاختبار مدى إخلاصهم وولائهم لديغول. وليس ثمة شك في ضرورة هذا الإجراء وهذا التشدد في التحقق من إخلاص الخليط الذي سيعمل مع ديغول، لاسيما أن هذا التشدد يمنح أجهزة الاستخبارات والقيادات العسكرية التابعة للدول الحليفة الثقة بأنهم يتعاملون مع عناصر مخلصة في عدائها للمحتلين. لكن في الوقت نفسه تعزز لدى البعض الاعتقاد أن وارين وجماعته يمثلون طائفة سياسية، سيعمل المرء صالحا لو ظل بعيدا عنها.

وعوضا عن ديغول، عوضا عن هذا الفرنسي الذي يمثل واحدة من الجماعات الكثيرة اللاجئة في لندن، والذي لم تكن لديه قوات عسكرية ذات شأن، أو أرض يستطيع شن حرب منها، فضل الحلفاء مد الجسور مع تلك القوى المقيمة في مدينة فيشي، والمنتشرة في المستعمرات الفرنسية الواقعة خلف البحار، لاسيما أن هؤلاء أخذوا يصعّدون من رفضهم لحكومة فيشي المتعاطفة مع النازيين. هذا، ولم تكن هذه المستعمرات غنية بالموارد الاقتصادية فقط، بل كانت تنتشر فيها أيضا قوات فرنسية وقوات تتبع المناطق المُستَعمَرة. أضف إلى هذا أن هذه المستعمرات كانت لديها مواقع برية ومنافذ بحرية ذات نفع كبير، من الناحية الإستراتيجية، بالنسبة إلى الحرب التي تخوضها الدول المتحالفة ضد ألمانيا. وفي سياق هذا التسابق على المستعمرات الفرنسية سعى ديغول، في سبتمبر 1940 – وبمساعدة البريطانيين – إلى أن يجد لنفسه موطئ قدم في المستعمرات، وحاول في سبتمبر 1940 – وبمساعدة البريطانيين – تنفيذ عملية إنزال على شواطئ دكار (السنغال). وباءت هذه المحاولة بفشل تام، لأن الحاكم الفرنسي العام في السنغال، أعني بيير بواسون (Pierre Boisson)، كان قد حال دون إنزال قوات الحلفاء على شواطئ السنغال. بيد أن الحظ حالف ديغول في صيف العام 1942، إذ نجح في أن ينتزع من حكومة فيشي الانتداب على سورية ولبنان.

وبمناسبة نجاح الحلفاء في إنزال قواتهم في شواطئ شمال أفريقيا، فضل الأمريكيون التفاوض مع قائد قوات حكومة فيشي الأميرال فرانسوا دارلان ومع جنرال يُدعَى هنري جيرو. علما أن الأخير كان قد وقع في الأسر وتمكن من الفرار

من قبضة الألمان بعدما قضى ردحا من الزمن في مختلف المعتقلات الألمانية. وكيفما اتفق، لقد أعرب الاثنان، بلا تردد، عن استعدادهما التام للعمل مع الحلفاء. أما ديغول فإن الأمر الواضح هو أنه لم يكن يتمتع برضا الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وذلك بسبب عناده وإصراره على صواب وجهة نظره السياسية. وبعدما نجحت عملية الإنزال على شواطئ النورماندي، وإثر اغتيال فرانسوا دارلان، وافق روزفلت وتشرشل على تكليف جيرو وديغول بقيادة لجنة التحرير الوطنية - المشكلة في الجزائر العاصمة، في مايو 1943.

وهكذا، كان الوقت قد حان حينذاك لوضع حد لظاهرة وجود أجهزة مخابرات فرنسية لا تتنافس فيما بينها فقط، بل ويعمل بعضها ضد البعض الآخر أيضا. وعلى رغم أن هذه الظاهرة أشرفت على نهايتها في نوفمبر 1943، فقد احتفظ بيلّول - الرجل المناصر لجيرو (Giraud) - لنفسه بحق الإشراف على شمال أفريقيا، وعلى التنظيمات التي كان يديرها في فرنسا، أي في الدولة التي باتت القوات الألمانية تحتل كامل ترابها الوطني الآن. وبينما أُسندت القيادة الرمزية إلى الاشتراكي جاك سوستيل (Jacques Soustelle)، فقد تولى القيادة الفعلية كل من باسي (Passy) وويبوت (Wybot) وريفت (Rivet) وعدد من القادة الآخرين[12].

وعلى خلفية إنزال الحلفاء قواتِهم على شواطئ النورماندي، وبناء على تحرير التراب الفرنسي شيئا فشيئا، عادت إلى فرنسا أجهزة المخابرات الفرنسية أيضا. وبما أن الوضع في فرنسا كان ينذر باندلاع حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، فقد أضحى دور هذه الأجهزة مهما جدا. فإذا كانت الجماعات والتكتلات المتصارعة سياسيا والمختلفة أيديولوجيا قد علقت صراعاتها السياسية واختلافاتها الأيديولوجية على مضض في زمن الاحتلال الألماني، فإن الفوضى التي سادت في مرحلة الانتقال من حقبة الاحتلال إلى عصر الحكم الوطني كانت تحفز إلى السيطرة بقوة السلاح على حكم البلاد. وكان هذا الميل من خصائص الشيوعيين على وجه التحديد، فهم - بحكم عقيدتهم - يميلون إلى التمرد على النظام البورجوازي ويطالبون بإلغاء المِلكية الخاصة.

ولأسباب لا تحتاج إلى توضيح، لم تكن قوات الحلفاء المؤتمرة بإمرة قائدها العام الجنرال أيزنهاور تحتمل انتشار فوضى من هذا القبيل، باعتبار أن ذلك سيعرقل كثيرا

التقدمَ في جبهات القتال، وسيعرض خطوط إمداداتها لمخاطر لا يجوز الاستهانة بها أبدا. ولهذه الأسباب مجتمعة ارتأت قوات الحلفاء وقياداتها العليا تشكيل إدارة عسكرية تأتمر بإمرتها. غير أن ديغول، الذي أضحى - بعد تخلي جيرو عن المشاركة في قيادة لجنة التحرير الوطنية - الرئيس الأوحد للحكومة المؤقتة، أصر على أنه هو وحده صاحب الحق في السيطرة على كل المناطق الفرنسية المحررة. وعلى رغم اعتراضات روزفلت وتصريحاته بأن ثمة احتمالات تشير إلى أن ديغول ينوي، على ما يبدو، فرض ديكتاتورية عسكرية على فرنسا، فقد اتُّخذ في 12 يوليو 1944 قرارٌ حاسم يقضي بالتخلي كلية عن تشكيل إدارة عسكرية تديرها قوات الحلفاء. وهكذا أضحى الواجب يقتضي إسقاط مظليين تابعين لوحدات استخباراتية على مناطق مهمة، وذلك بغية استحداث اتصال بين الحكومة المؤقتة والقيادات المحلية المشرفة على المقاومة الوطنية. وفي الوقت ذاته حاول أصحاب الشأن تأسيس مكاتب استخبارات محلية، مكلفة بتعزيز سلطان الشرطة، وبالكشف عن عناصر خطيرة، وعن عملاء ومخربين، ربما لايزالون يتواطأون مع النظام النازي.

وبعد بضعة أيام من دخول ديغول باريس قائدا مظفرا، تأتمر بإمرته قوات فرنسية وأمريكية، وعقب سيطرة أعوانه على مفاصل السلطة، أعلن ديغول حل قوات المقاومة الفرنسية السرية وتجريدها من سلاحها. وعلى وقع هذه الإجراءات، صرح ديغول بأن كل فرد من عناصر المقاومة يستطيع الآن العمل جنديا في صفوف الجيش النظامي. وأثار هذا الإجراء ردود فعل صاخبة، خاصة في صفوف «المقاومة الوطنية» التابعة للحزب الشيوعي. وكما تبين لاحقا، فإن ستالين هو الذي أمر هذه الأطراف بضرورة التعاون مع ديغول، والإذعان لأوامره، وذلك بحسب أكثر الاحتمالات، لأنه كان يعتقد أن التعاون مع ديغول يحقق له مكاسب تفوق المكاسب الممكن جنيُها من اندلاع حرب أهلية في فرنسا – لاسيما أن ألمانيا لم تكن قد استسلمت بالكامل بعد، وأن السوفييت لم يكونوا، من ثم، قادرين على مساندة حلفائهم الشيوعيين الناشطين في فرنسا.

وكان ديغول قد عقد العزم على تمكين الدولة من استرجاع احتكارها للسلطات ومن فرض إرادتها على جميع المواطنين، وعلى اتخاذ ما يلزم لأن يكون استعمال السلاح، بكل أنواعه، حكرا على الجيش والشرطة فقط. من هنا كانت الأولوية

تكمن، في هذا السياق، في تشكيل جهاز شرطة يُعتمد عليه في الملمّات والشدائد، بما في ذلك تشكيل شرطة سياسية (Sûreté nationle). وبالتعاون مع الأمريكيين والبريطانيين، تولى نافار (Navarre) وبيلّول (Paillole) تفكيك الشبكات المتواطئة مع قوات الاحتلال والعاملة في صفوف الأجهزة الاستخباراتية والأمنية الألمانية. ولم يدم الأمر طويلا حتى طفت على السطح أجهزة مخابرات، إما جديدة بالكامل، أو كانت من بقايا تنظيمات استخباراتية، شُكّلت في أقاليم لجأ إليها الفرنسيون الرافضون احتلال الألمان لبلادهم، أو من بقايا «جماعات تم تعقيمها» من شرور حقبة الاحتلال، وانخرطت في مختلف الوظائف التقليدية. وبإشراف رئيس الحكومة، شُكّل جهاز المخابرات الخارجية (DGER, Direction générale des études et recherches)، ليعمل جنبا إلى جنب مع المديرية العامة للمخابرات العسكرية (DSM). وأُسندت مراقبة الخدمات التكنولوجية، وبخاصة خدمات الهاتف والبريد، إلى جهاز المخابرات الداخلي المسمى اختصارا DCT. على صعيد آخر، أُسندت مراقبة المدنيين من سكان المحافظات إلى مديرية خاصة سُميت اختصارا RG. علما أن هذه المديرية كانت تتبع وزارة الداخلية. إضافة إلى ذلك، أعادت الحكومة الفرنسية الحياة إلى المديرية العامة للأمن الداخلي المسماة اختصارا DST، فقد كُلِّفت، ثانية، بالمساهمة في تذليل المشكلات الأمنية الداخلية بصورة خاصة، وبضرورة العمل بنحو وثيق مع الشرطة الوطنية، باعتبار أن التنسيق مع الشرطة الوطنية يعفي المديرة المذكورة من الاستعانة بمحافظي الأقاليم المختلفة.

وتقلد ويبوت قيادة جهاز المخابرات الداخلي DCT. علما أننا هنا إزاء حالة فريدة. فلأول مرة في تاريخ المخابرات الفرنسية، يصبح وزير الداخلية وليس الجيش، هو المشرف على إدارة جهاز مكافحة الجاسوسية. واستأنف ويبوت النهج الذي كان قد سلكه في لندن، وراح هنا أيضا يستحدث سجلات مركزية مخصصة لتثبيت الوقائع والملاحظات الخاصة بالأفراد والتنظيمات المختلفة. إضافة إلى ذلك، وبفضل السجلات، التي استولى عليها نافار وبيلّول من المخابرات والوثائق الألمانية، تمكن ويبوت، خلال بضعة أسابيع من إلقاء القبض على نحو 10 آلاف نازي ومتواطئ مع المحتل. وتكفلت دائرتان تابعتان للمخابرات العسكرية الفرنسية، هما SRO وSSM بمتابعة العلماء والتقنيين الألمان على أمل كسبهم للعمل في مصانع الإنتاج

الحربي الفرنسي، وبغية حفزهم على إفشاء أسرار التطورات التكنولوجية التي آلت إليها المعدات الحربية الألمانية واستجلاء مدى النجاحات التي حققها العلماء الألمان في المجال النووي. غير أن جهود المخابرات الفرنسية تعرضت لانتكاسات عديدة، لأن بعض العملاء الفرنسيين فضلوا العمل لمصلحة موسكو على العمل مع ديغول.

على صعيد آخر، وابتداء من اختيار أندريه ديوافرين (الملقب بباسي) رئيسا لجهاز المخابرات الخارجية المسمى اختصارا DGER، تركزت أنظار المخابرات الفرنسية على ألمانيا المحتلة وعلى طاقاتها الصناعية بصورة خاصة. وهكذا استحدث جهاز المخابرات الخارجية فرعا له في مدينة بادن بادن، المدينة التي باتت تُؤوي قيادة القوات الفرنسية في ألمانيا. وشكلت منطقة شمال أفريقيا والمستعمرات الفرنسية الواقعة خلف البحار مركز الثقل الثاني، علما أن الهند الصينية تحررت من نير الاستعمار الياباني في سبتمبر 1945. وفي بادئ الأمر، أي قبل أن تغادرها آخر فلول القوات الصينية، وتعود ثانية إلى نير الاستعمار الفرنسي في مارس 1946، خضعت الهند الصينية لإدارة بريطانية - صينية مشتركة. وعلى خلفية العلاقات المتينة بأسقفيات كاثوليكية مختلفة، نجحت فرنسا، وفقا لما تقوله بعض الروايات، في تجنيد قساوسة للعمل في أواسط أوروبا وفي الشرق الأوسط مخبرين يتجسسون لحساب المخابرات الخارجية الفرنسية (DGER)[13].

وواجه باسي معضلة لا يستهان بها، فقد تعين عليه تخفيض عدد العاملين بنحو فعال والتحقق من صلاحية كل واحد منهم. وهكذا، فمن بين عَشرات الآلاف من العاملين في صفوف المخابرات سرح باسي أكثر من 8 آلاف شخص. وهنا أيضا شن الحزب الشيوعي حملة لا تعرف الرحمة، بزعم أن جل المسرَّحين كانوا إما من العناصر المناهضة لديغول وإما من الشيوعيين. وأخذ الخصوم يتهمون باسي بالارتشاء وبكل صنوف الفساد الإداري، مطالبين بتخليه عن مناصبه أو إقالته من هذه المناصب، ومتجاهلين أن القضاء برأ ساحته من كل الاتهامات الموجهة إليه. وكيفما كانت الحال، فقد خسر باسي فرص ترقيته في صفوف الجيش. فكما فعل من قبله بيلّول وآخرون كثيرون من العناصر القيادية في أجهزة المخابرات، فضل باسي أيضا العمل في القطاع الاقتصادي الخاص، لكن خلافا لمن سبقه لم يكتب باسي مذكراته قط[14]. إن المشكلات التي تعرض لها

باسي تشهد بكل تأكيد على سهولة تحول أجهزة المخابرات إلى دمية تحركها الأحزاب والجماعات التي تعطشت إلى السيطرة على مقدرات فرنسا في السنوات الأولى من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وحتى بعدما أضحى جهاز المخابرات الخارجية الفرنسية يُسمى SDECE (خدمة الاستطلاع الخارجي ومكافحة التجسس)، فقد استمر هذا الجهاز، حينا من الزمن، يمارس عمله بلا قدرات تجيز له تنفيذ عمليات مسلحة، أي بلا قدرات تجيز له تنفيذ ما يُسمى بالفرنسية service action[15]، ففي وقت متأخر نسبيا، في مارس 1945، أُرسيت في القرية الواقعة في جبال البرانس، والمسماة مونت لويس، أسس كتيبة مظليين، ستسمى لاحقا الكتيبة 11، وستضم جنودا شجعانا يقودهم نقيب اسمه بول أوسارس (Paul Aussaresses). علما أن هذا الضابط المظلي كان قد أدى دورا مخزيا في حرب التحرير الجزائرية[16]. ولا مندوحة عن الإشارة هنا إلى جاك فوكار (Jacques Foccart) أيضا، فهذا الفرنسي أدّى في عهد الرئيسين ديغول وبومبيدو دورا مخزيا في العلاقات التي أقامها مع أفريقيا الناطقة بالفرنسية[17]. وكيفما اتفق، لقد نظم المرء قائمة بأسماء محاربين قدماء، شاركوا في عمليات قتالية خلال الحرب العالمية الثانية - في صفوف قوات بريطانية أو أمريكية أو فرنسية - وذلك لتجنيدهم في أجهزة المخابرات المؤسسة حديثا.

وكانت المعضلة الدائمة تكمن في النفوذ القوي الذي كان الشيوعيون يتمتعون به سواء في الحياة السياسية أو في مفاصل الدولة الفرنسية. فما هو الأسلوب الاستخباراتي الصحيح للتعامل مع الاتحاد السوفييتي في ضوء تصاعد شدة الصراع معه، وعلى خلفية وجود الشيوعيين في البرلمان، وفي مجلس الوزراء وبين موظفي الدولة حتى مايو 1947؟ في يوليو 1947، أي بعد فترة وجيزة من استقالة الوزراء الشيوعيين من حكومة رئيس الوزراء الاشتراكي باول راماديه، طُرد 350 عنصرا من الخدمة في صفوف SDECE (خدمة الاستطلاع الخارجي ومكافحة التجسس)[18]. على صعيد آخر، وتلبية لحاجة القوات المسلحة، استحدث المسؤولون جهاز استخبارات خاصا بالجيش فقط، أعني «جهاز أمن القوات العسكرية»، الذي تولى قيادته العقيد أندريه سيرو (Colonel André Sérot). وبعد انقضاء عام واحد على توليه قيادة الجهاز المذكور، اختارت الأمم المتحدة العقيد أندريه سيروا للعمل مستشارا عسكريا

للوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت (Graf Folke Bernadotte). علما أن الاثنين جرى اغتيالهما في القدس(*).

وعموما، يمكن القول إن النفوذ الشيوعي في فرنسا لم يكن يشكل عقبة لا يمكن تذليلها بقدر تعلق الأمر بالتعاون العسكري والاستخباراتي مع البريطانيين والأمريكيين. فبين العناصر القيادية في المخابرات والقوات المسلحة كانت تسود علاقات متينة وصداقات حميمة. بيد أن هذا النفوذ ظل يشكل عبئا ثقيلا للسياسة الفرنسية الداخلية؛ لأن أجهزة المخابرات كانت تُتهم، بلا انقطاع، بأنها تمارس سياسة موجهة ضد الدولة الوطنية ومعادية للأحزاب اليسارية والنقابات العمالية. من هنا، لا غرو أن تتناقل بعض وسائل الإعلام إشاعات تتحدث عن قرب حدوث انقلاب في فرنسا. وكان هناك أكثر من سبب يدعم هذا الإشاعات. فخلال الحرب في الهند الصينية، بنحو مخصوص، تعرضت القوات المسلحة وأجهزة المخابرات لمخاطر أمنية لم يكن بالإمكان التقليل من شأنها قط. فالجنود الذين قاتلوا في الهند الصينية، كان العديد منهم قد تعاطف، في ماضي الأيام، مع كفاح الشيوعيين الفيتناميين والصينيين ضد اليابانيين. لا بل إن بعضهم صار يفر إلى العدو أو بات يمده خفية بالأدوية الطبية وبالسلاح[19]. لكن في المنظور العام، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الخطر الشيوعي الداخلي لم يكن قد بلغ مستوى يثير فزعا حقيقيا لدى أجهزة الاستخبارات أو في صفوف القوات المسلحة. فخطر الخونة الفرنسيين لم يرتقِ قط لا إلى مصافي الخطر الذي تمخض عن نشاطات جواسيس كامبريدج الخمسة (Cambridge Five)، ولا إلى مصافي الخطر الذي تأتى من جانب العملاء السوفييت الذين تجسسوا على البرنامج النووي في الولايات المتحدة الأمريكية.

جهاز مخابرات ألماني من نوع خاص

تجسد جمهورية ألمانيا الاتحادية حالة متميزة من كل الوجوه، بقدر تعلق الأمر بالتكيف المؤسساتي مع الظروف السياسية الجديدة. فأغلبية النشاطات الشيوعية

(*) الكونت فولك برنادوت أمير سويدي وحفيد أوسكار الثاني، ملك النرويج سابقا، أثار برنادوت حفيظة الحركات الصهيونية، وذلك لأنه عارض ضم بعض الأراضي الفلسطينية إلى الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم المشؤوم، الصادر في 29 نوفمبر 1947. كما اقترح وضع حد للهجرة اليهودية، وطالب بوضع القدس تحت السيادة الفلسطينية. وعلى خلفية هذه الاقتراحات، اتفقت المنظمتان الصهيونيتان «أرغون» التي كان يرأسها مناحيم بيغن و«شتيرن» - برئاسة إسحاق شامير - على اغتياله في 17 سبتمبر 1948، فمات عن عمر يناهز الـ 58 عاما. [المترجم].

التخريبية تركزت عليها. أضف إلى هذا أن العديد من سكانها كانوا، في الوقت ذاته، يرفضون بكل إصرارٍ النظام السياسي الجديد. وكان كثير من هؤلاء الأفراد نازيين متطرفين في إيمانهم بالنازية. من ناحية أخرى، شعر كثير من القوم بالانتقاص من كرامتهم الوطنية وأمجادهم القومية، وذلك لأن الحلفاء المنتصرين في الحرب زرعوا في وطنهم بقوة السلاح نظاما سياسيا جديدا. ولم يشفع هنا أن هذا النظام السياسي الجديد - الذي طبقه الحلفاء الغربيون في الولايات الألمانية الواقعة تحت نفوذهم - قد استلهم التراث السياسي والمؤسساتي الذي كان دارجا في جمهورية فايمار.

وبالنسبة إلى تأسيس جهاز شرطة جديد، لم يكن الواجب يقتضي أكثر من منع العناصر المتورطة بجرائم النظام النازي من الانخراط في صفوف الجهاز الجديد. بيد أن المحافظة على الاستقرار السياسي، أي، في المقام الأول، المحافظة على سلامة المؤسسات الديموقراطية الجديدة، افترضت، طبعا، الحصول على جهاز استخبارات داخلي. وفي بادئ الأمر كان هذا الجهاز يتمتع بصلاحيات محدودة جدا، لاسيما أنه لم يكن، وقتذاك، يخضع لإشراف الحكومة الاتحادية، بل لإشراف وزراء الداخلية في الولايات المنضوية تحت راية النظام الفدرالي الجديد[20](*). وفي العام 1950 انضم إلى الأجهزة الأمنية المختلفة المكتب الاتحادي لحماية الدستور [وكالة المخابرات الداخلية]. وبفضل ما لديه من مخبرين مأجورين وإمكانات مخصصة لتنفيذ تحريات سرية نجح هذا المكتب، إلى حد ما، في مراقبة مختلف التنظيمات والجماعات، المشكوك في ولائها للنظام الدستوري السائد في البلاد والمتهمة بالسعي إلى إسقاط هذا النظام[21]. وغني عن البيان أن المحافظة على الاستقرار السياسي تطلبت أيضا النهوض بوظيفة مكافحة الجاسوسية.

وانطلاقا من الظروف التي سادت وقتذاك كان الواجب يقتضي التركيز على المخاطر الآتية من التشكيلات الشيوعية ومن الجماعات النازية، علما أن أخطر السيناريوهات كان يكمن في اندلاع اضطرابات سياسية ينتهزها الاتحاد السوفييتي لدفع الولايات الألمانية الواقعة تحت نفوذه - والتي ستشكل ألمانيا الشرقية، ابتداء من العام 1949 - إلى التدخل عسكريا في هذه الاضطرابات. فإن كان المتمردون

(*) يقصد المؤلف الولايات التي ستتشكل منها ألمانيا الغربية لاحقا. [المترجم].

شيوعيين أو قوى يسارية أخرى، فسيُبرَّر هذا التدخل بذريعة «مساعدة الأشقاء التقدميين» في نضالهم ضد «الهجوم الفاشي الذي تشنه عليهم الطغمة الحاكمة في بون». وأما إذا كان المتمردون من العناصر النازية، فسيتذرع السوفييت وألمانيا الشرقية بضرورة منع الوباء النازي من استرداد الروح. لكن، ما الإمكانات المتاحة لألمانيا الغربية خاصة وللعالم الغربي عامة لصد هذا التدخل؟ حقا كان لدى الحلفاء قوات عسكرية وعناصر من الشرطة العسكرية ومن أجهزة المخابرات المختلفة في ألمانيا الغربية، وأنهم، من ثم، كانوا قادرين، بنحو أو بآخر، على كتم أنفاس هذه الاضطرابات في مهدها، غير أن القوات الأمريكية، على وجه الخصوص، لم تكن، وفق أكثر الاحتمالات، بقادرة على الوقوف في وجه العدوان السوفييتي بالنحو المطلوب. ولهذا السبب أيضا كان جهاز الشرطة الألماني - المتواضع التسلح - في حاجة ماسة إلى دعم يحصل عليه من جهاز مخابرات داخلي.

وبقدر تعلق الأمر باختيار الرئيس المناسب للمكتب الاتحادي لحماية الدستور [اختيار الرئيس المناسب لقيادة وكالة المخابرات الداخلية]، تعرَّضت ألمانيا لهزيمة حساسة جدا، حينما أصر أعضاء التحالف الغربي على تعيين القانوني الدكتور أوتو جون (Dr.Otto John) في هذا المنصب، علما أن هذا الشخص كان قد عمل خلال الحرب في صفوف المخابرات البريطانية وفر من ألمانيا بسبب العلاقات التي نسجها مع أقطاب مؤامرة 20 يوليو 1944 [أي على خلفية علاقاته مع مدبري محاول اغتيال هتلر، واجتثاث دولة النازيين من جذورها]. أضف إلى هذا أنه كان قد أدلى في سلسلة المحاكمات التي أقامتها قوات التحالف للقياديين المدنيين والعسكريين في النظام النازي، والتي دخلت التاريخ باسم محاكمات نورنبيرغ، بشهادات كانت قد استفزت مشاعر كثير من المواطنين الألمان. وهكذا، وعلى خلفية سيرته هذه كان من الصعوبة بمكان أن يأتلف أوتو جون مع طبيعة الأجواء السياسية السائدة في بون، عاصمة ألمانيا الغربية. فهذه الأجواء رحبت بعودة كثير من قدماء النازيين، وعودة رجالات القانون بصورة خاصة إلى وظائفهم الحكومية السابقة، والتي أمست مقر البرلمان الألماني الذي شدد على لسان كل الأحزاب الممثلة فيه، على ضرورة إخلاء سبيل المعتقلين النازيين، والكف عن اجتثاثهم من المناصب الحكومية؛ أي وبعبارة واحدة إسدال ستار النسيان على حقبة الدولة النازية. وحينما زار جون برلين

الشرقية في العام 1954 لأسباب غامضة مثيرة للريبة، وحينما أدلى من هناك بتصريح يشير فيه إلى غضبه من تسلل النازيين إلى مفاصل الحكم في ألمانيا، لم يعد هناك مجال للتستر على أن ألمانيا الاتحادية تشهد أول فضيحة استخباراتية. وفي الواقع، لم يكن تصريح جون وهما لا سند ماديا يدعمه. فخليفته في قيادة وكالة المخابرات الداخلية [المكتب الاتحادي لحماية الدستور] أُجبر - ولكن في زمن متأخر في العام 1972 - على تقديم استقالته، وذلك لأنه اختار عن وعي ومع سبق الإصرار عناصر عملت في سابق الزمن في صفوف الوحدة الوقائية (SS) وفي جهاز أمن الحزب النازي (SD). وتأسيسا على هذا كله، ليس ثمة مجال للشك في أن جهاز الشرطة الاتحادي وأجهزة المخابرات المختلفة دأبت على انتهاج سياسة توظيف، أضحت، من منظور الزمن التالي، مرفوضة جملة وتفصيلا. وكيفما كانت الحال، فالملاحظ أن هذه الملابسات لم تُسلَط عليها الأضواءُ بالنحو المتوخى واللازم حتى الآن.

غير أن تكيف ألمانيا الاتحادية مؤسسيا، وظهور الجيش الألماني الاتحادي إلى عالم الوجود في العام 1955 بصورة خاصة، كان أكثر إثارة وأشد للأعصاب بكل تأكيد. ففي الواقع، فإن قصة تأسيس وكالة المخابرات الخارجية الألمانية (BND) في العام 1956، كانت قد بدأت قبل العام المذكور بسنوات كثيرة، وذلك حينما اتخذ الفريق أول راينهارد غيلين (Reinhrd Grhlen) - بصفته رئيس قسم Fremde Heere Ost (FHO) (أي: قسم: «جيوش أجنبية - في الشرق») التابع لهيئة الأركان العامة في النظام النازي - قرارا يعكس توقعه باستسلام ألمانيا عما قريب، واعتقاده أن الواجب سيفرض عليه عندئذ إفشاء ما لديه من أسرار ومعلومات إلى الأمريكيين، وذلك لأن هؤلاء فقط لديهم القدرة على التصدي لهيمنة السوفييت على مجمل القارة الأوروبية. فهو كتب في مؤلفه «مذكرات» الصادر في العام 1971 أنه انتشل هو وعدد من أقرب العاملين معه أهم وثائقه، ورصوها في صناديق معدنية وأمروا من ثم بدفنها في جبال الألب البافارية/ الألمانية. ويمضي غيلين قائلا إن هدفه من هذا كله كان يكمن في تهيئة الكادر الألماني المناسب، وإنقاذ وثائق عسكرية سوفييتية عظيمة الأهمية بالنسبة إلى تشكيل جهاز استخبارات ألماني في مستقبل الأيام. غير أن ما كتبه غيلين بعد إحالته إلى التقاعد يحتاج إلى فحص تاريخي دقيق. ومع أننا لا نشك في وجود هذه الوثائق المشار إلى أنها كانت مرصوصة في صناديق معدنية، وعلى

رغم أن غيلين أعرب، حينما ألقت أجهزة الاستخبارات الأمريكية القبض عليه، عن رغبته في التعاون معهم بكل صدق وإخلاص، فإنه يظل من الصعوبة بمكان التكهن بما دار في خلده فعلا وقتذاك. وفي المقام الأول تتركز أهم الشكوك والريب حول دوافع غيلين، فالمهتمون لا يستطيعون، بنحو دقيق، تبيان مدى سيطرة الفكر النازي على أفكار ومشاعر غيلين وقتذاك. فزعمه بأن الواجب يقتضي منه أن يفتح عيون الأمريكيين السذج سياسيا، ويرشدهم إلى «حقيقة» الخطر المتأتي من السوفييت، يعكس أسطورة متجذرة في أعماق قدماء النازيين، وحكاية كانت وقتذاك مترسخة في أذهان كثير من الألمان.

ومنذ أن سمحت السلطات الأمريكية للرأي العام في 2002 بالاطلاع على محتوى عديد من ملفات وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، صار المهتمون قادرين على رسم صورة أكثر دقة لتفاصيل تعاون أجهزة المخابرات الأمريكية مع غيلين ومع كثير من الجنود الذين عملوا في صفوف أجهزة المخابرات العسكرية الألمانية، كما بات ممكنا التعرف على ماهية الهدف الذي أراد الأمريكيون الوصول إليه ومقدار النفع الذي حصلوا عليه من تعاونهم مع أجهزة الاستخبارات الألمانية[22]. وعلى رغم أن أغلب المصادر تؤكد صدق ما جاء في سيرة غيلين الذاتية، بشأن تطلعه إلى تبني تعاون وثيق بين ألمانيا وأمريكا ضد الاتحاد السوفييتي، فقد ظلت الشكوك تساور الأمريكيين بنحو لافت للنظر. فعلى مدى سنوات كثيرة ظل الأمريكيون يختبرون، المرة تلو الأخرى، تفاصيل معينة وردت في سياق تقريره بضرورة التعاون المشار إليه، وراحوا يستجوبون غيلين ومساعديه على أمل أن يعثروا على تناقضات في المعلومات التي أدلى بها هو ومساعدوه، أو تعارض بين هذه المعلومات والنتائج المستخلصة من استجواب أسرى الحرب الألمان والبيانات الموثقة في الملفات التي استولى عليها الأمريكيون.

وأرادوا في المقام الأول معرفة ما إذا كان غيلين قد تخلى عن الفكر النازي قلبا وقالبا، وارتد عن سياسات هتلر وأساليب إدارته للحكم وللحرب عن اقتناعات أكيدة وبنحو لا رجعة منه. واهتم الأمريكيون بعلاقته بفالتر شيلينبيرغ (Walter Schellenberg)، العنصر الفاعل في استخبارات التنظيم النازي (SS)، والذي أصبح، ابتداء من العام 1944، رئيسا لمجمل أجهزة المخابرات الألمانية من الناحية العملية.

فقد استجوبوه بشأن علاقته به مرات عدة، لاسيما أن شيلينبيرغ كان يحيط علما بموضوع الوثائق المعدة من قبل القسم المسمى «جيوش أجنبية - في الشرق» التابع لهيئة الأركان العامة في النظام النازي، أعني الوثائق المطمورة في جبال الألب الألمانية. وبرر غيلين إصداره الأمر بطمر هذه الوثائق بحجة مُفادها أنه كان يعد العدة لشن «حرب عصابات» مستلهما بذلك ما صنعه البولنديون، وأنه فكر في استحداث «قلعة جبلية» في سلسلة جبال الألب، تصلح لأن تُدار منها المنازلة المصيرية، المعركة الأخيرة التي تقرر مصير ألمانيا بنحو نهائي[23]. وكيفما كانت الحال، فبعد استسلام ألمانيا بنحو لا رجعة منه، زعم غيلين أن تصريحاته بشأن «المعركة الأخيرة» إنما جاءت تطبيقا لمقولة «الحرب خدعة»، فهو لم يكن يريد من هذه التصريحات أكثر من تهدئة خاطر المتطرفين المؤيدين لخوض «المعركة الأخيرة». غير أن العديد من الضباط الذين عملوا تحت إمرته أكدوا بنحو لا شك فيه أن تصريحات غيلين صدرت عن اقتناع وعكست التصورات التي راودته وقتذاك[24].

ومن مسلمات الأمور أن غيلين كان في حاجة ماسة إلى أسطورة تبرر قراره بنقل الصناديق المعدنية الحاوية للملفات المشار إليها، وبترحيل بعض المجندين العاملين بمعيته. لكن ماذا كان هدفه من هذه الوثائق الاستخباراتية؟ هل كان يأمل فعلا، حاله في ذلك حال كثير من الألمان، بأن ثمة احتمالات قوية لأن تنتصر ألمانيا على البلاشفة في حرب آتية يقف فيها الحلفاء الغربيون إلى جانب ألمانيا؟ وغني عن البيان أن قيادة القوات النازية كانت تتطلع بفارغ الصبر لتطور من هذا القبيل. فعندئذ لن يكون هناك سبب يدعوهم إلى الفزع من أن يعاقبوا قضائيا على ما ارتكبوا من جرائم حرب، أو أن يُعدَموا رميا بالرصاص بموجب الأحكام العرفية. وتلافيا لسوء الفهم، لا بد لنا هنا من أن نكرر القول، بعبارة واضحة لا تدع مجالا للشك: بقدر تعلق الأمر بالفريق أول غيلين، لا يمكن الإجابة بنحو واضح وأكيد عن الدوافع التي حركته والنوايا التي داعبت فكره، ابتداء من العام 1945.

غير أن غيلين أخطأ كلية في تقييمه لسياسة أمريكا العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها أي رغبة في التعاون مع فلول أجهزة الاستخبارات الألمانية. كما لم يكن لديها أي استعداد للانخراط في الحرب الألمانية ضد الاتحاد السوفييتي. إن سبب اهتمامها بجماعة غيلين كان يكمن في اعتقادها أن التاريخ العسكري عامة،

والتاريخ العسكري المختص بتسليط الأضواء على جيوش وحروب العدو ينطوي على مادة غزيرة وذات نفع كبير بالنسبة إلى الجيش الأمريكي النظامي. وهكذا جرى تثبيت كل ما استعملته الجيوش الألمانية في معاركها المختلفة، من أسلحة وأساليب تكتيكية وحنكة تجسسية وبراعة في مكافحة عمليات التجسس الأجنبية، وذلك على أمل الانتفاع من هذا كله في مستقبل الأيام. وغني عن البيان أن تحديد مكان وأسلوب وزمن الانتفاع بهذه المعطيات لم يكن يشغل بال الأشخاص الساهرين على جمع المعلومات والبيانات[25].

وربما رأى البعض أننا هنا إزاء تعليل مبتذل، بيد أن هذه هي الحقيقة التي تفسر أسباب اهتمام الأمريكيين بالفريق أول غيلين، لاسيما أن الدراسات والبحوث الحديثة أماطت اللثام عن كثير من العمليات السرية العاكفة على جمع معلومات مشابهة. ولا مندوحة لنا عن الإشارة إلى أن المنتصرين الآخرين - الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا - عملوا بنحو مشابه، لكن بأقل تكلفة وفقا لأكثر الاحتمالات. وذهب السوفييت مدى أبعد، فهم استجوبوا رئيس المخابرات العسكرية في الجيوش الإمبراطورية الألمانية العقيد فالتر نيكولاي، على رغم أن هذا الضابط تقاعد عن العمل منذ العام 1918، وبلغ الشيخوخة منذ أمد طويل جدا. ولقي هذا العجوز حتفه في سياق عملية الاستجواب التي تعرض لها في العام 1947. هذا وقد رُد له الاعتبار في العام 1999[26].

ومنذ أمد طويل كان المهتمون يعلمون أن كبار ضباط القوات المسلحة الألمانية تعرضوا بانتظام لاستجوابات أجراها معهم الأمريكيون، وأنهم أجبروهم، في معتقلات الأسر، على أن يسجلوا بخط أيديهم تفاصيل تجاربهم العسكرية. على صعيد آخر، حقا كان بعض الألمان يخمنون أن الأمريكيين قد اهتموا بمعرفة مدى التقدم الذي أحرزه الألمان في مجال التكنولوجيا المدنية والعسكرية، والشوط الذي قطعوه في برنامجهم النووي، بيد أن ما لم يأخذه الألمان في الحسبان هو مدى الدقة التي اعتمدها الأمريكيون في عمليات الاستجواب[27]. كما لم تُذع معلومات ذات شأن عما إذا كان لدى الاستخبارات الألمانية معلومات مهمة عن النظام السوفييتي وعن جيوشه. من ناحية أخرى عزا البعض، والعديد من الدراسات الأمريكية أيضا، كل أو أغلبية ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من معلومات عن الجيش الأحمر إلى

تعاون الأمريكيين مع غيلين. لكن وبقدر تعلق الأمر بموضوعات فرعية فإن واقع الحال يشهد على أن الولايات المتحدة الأمريكية استقت من مصادر ألمانية أخرى معلومات كانت أكثر أهمية من المعلومات التي حصلت عليها من تعاونها مع غيلين. فالمعروف هو أن الولايات المتحدة الأمريكية - وبالتعاون مع بريطانيا - قد انتفعت بهذه المعلومات بنحو غزير جدا، وعلى مدى سنوات كثيرة. وهكذا، ومقارنة بوثائق غيلين التي ركزت على وحدات معينة في القوات السوفييتية وعلى قيادات هذه الوحدات والتي فقدت أهميتها بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب وتقادم عهدها من ثم، وبكل تأكيد اشتملت المعلومات المستقاة من المصادر الأخرى، من مصادر بديلة لوثائق غيلين، على صور ملتقطة من الجو وخرائط استعان بها سلاح الجو الألماني في تحديد آلاف المواقع المهمة استراتيجيا (أعني مواقع من قبيل الجسور والسكك الحديد والثكنات والقواعد العسكرية، ومخازن البنزين وغير ذلك كثير)[28]. بيد أن دراسة ألمانية تناولت الأساليب التي استعان بها الألمان في مكافحة الجاسوسية السوفييتية، كانت أكثر أهمية بكثير من كل المعلومات التي استقاها الأمريكيون من وثائق غيلين ومن المصادر الألمانية الخاصة بتحديد المواقع والأهداف الاستراتيجية. فما استولى عليه الألمان من آلات طابعة بالأبجدية الكيريلية [الأبجدية الروسية]، ومئات من بطاقات تموينية ترخص للمواطنين السوفييت الحصول على كميات معينة من المواد الأساسية، وسجلات بخصوص أجور العسكريين، واستمارات وأختام كانت مستخدمة في صفوف مختلف الوحدات العسكرية، شكل، بكل تأكيد، اللوازم والمعدات المهمة لعمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية ضد منطقة الهيمنة السوفييتية[29].

كما انطوت على نفع عملي كبير جماعة الاتصالات اللاسلكية المؤتمرة بإمرة العقيد هيرمان باون (Oberst Hermann Baun). فهذه الجماعة كانت متخصصة في مراقبة البرقيات اللاسلكية المرسلة إلى الجيش الأحمر أو الصادرة منه. وبدأت هذه الجماعة عملياتها في وقت مبكر نسبيا، في يناير من العام 1946، في مدينة صغيرة تقع بالقرب من مدينة فرانكفورت، وكانت تقدم خدماتها لقيادة المخابرات العسكرية التابعة للجيش الأمريكي. وبعد فترة قصيرة أخذ باون يرسل عملاءه إلى الشطر الألماني السوفييتي (ألمانيا الشرقية). وبما أن منظمته

هذه، المسماة Stab-Walli(*)، لم تخضع لقيادة غيلين، خلال سنوات الحرب، فقد سافر غيلين ونائبه العقيد غيرهارد فيزل (Oberst Gerhard Wessel)، في أبريل من العام 1945 إلى مدينة باد أليستر (Bad Elster)، لحث باون على مشاركتهم في تنفيذ خططهم. ومن حيث المبدأ أعرب باون عن استعداده للمشاركة في تنفيذ الخطط المراد تنفيذها، لكنه رفض الموافقة على إسناد القيادة للفريق أول غيلين، بحجة أن الأخير ليست لديه أي خبرة ذات شأن في الشؤون السوفييتية. أضف إلى هذا أنه لا يتقن اللغة الروسية، أو أي لغة أخرى حديثة. وبالإضافة إلى هذا كله فإنه ليست لديه تجارب مهمة في التعامل مع العملاء والمخبرين، فتنسيق الوثائق المطمورة في جبال الألب لم يكن يزيد على تنسيق معلومات جُمِعت من مصادر ثانوية. وعلى خلفية هذه الحقائق لا شك في أن باون هو الشخصية الأكثر مواءمة لقيادة المؤسسة الاستخباراتية المراد استحداثها في ألمانيا. بيد أن المشكلة كانت تكمن في أن باون كان شخصية صعبة لا يُطاق العمل معها، وأن قصور قدراته على خوض مناورات وألاعيب معتادة في الأجهزة الإدارية كان سببا في هزيمته أمام غيلين.

وهكذا اختِير غيلين وستة من معاونيه، في أغسطس من العام 1945، للسفر بالطائرة إلى الولايات المتحدة حاملين معهم الصناديق التي كانوا قد طمروها في جبال الألب. وأحيطت هذه الرحلة بسرية تامة، فهبطت طائرتهم في مطار عسكري يقع في محيط واشنطن العاصمة. وحالما وطئوا التراب الأمريكي تعرض القوم لعملية استجواب دقيقة ومضنية. ومكث غيرهارد فيزل في ألمانيا ليضمن، بصفته من العناصر الموالية لغيلين، حق الأخير في رئاسة جهاز المخابرات الجديد. من ناحية أخرى واصل فيزل التعاون مع باون. وفي يوليو من العام 1946 رجعت الجماعة إلى ألمانيا، وراحت تستحدث لنفسها مقرا في أوبروسيل (Oberursel)، المدينة الواقعة في محيط فرانكفورت. واندلعت، من ثم، مشاورات كثيرة وبُذلت محاولات مضنية لتسوية الخلافات بين الدوائر الرسمية التابعة للمخابرات العسكرية الأمريكية العاملة في ألمانيا، حول الطرف الأصلح لممارسة الرقابة على «جهاز غيلين» المتزايد الأهمية بلا انقطاع، وماهية المؤسسة المناسبة لدفع تكاليف هذا الجهاز الجديد.

(*) أي قيادة ذوي الشعر البرونزي. [المترجم].

وحينما رفض جهاز المخابرات الأمريكي (CIA)، المستحدث في سبتمبر من العام 1947، الدخول بأي شكل من أشكال العلاقة مع الجهاز الألماني اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الوصاية على تنظيم أو جهاز جديد اسمه «RUSTY». وكان هذا الجهاز مكلفا بالتجسس على كل بلدان المعسكر السوفييتي. وللتمويه على عمل هذا الجهاز اختلق أصحاب الشأن تنظيما عسكريا اسمه المستعار هو Composite Group 7821st. وفي خضم هذه التطورات انتقلت جماعة غيلين من مدينة أوبروسيل إلى مدينة بولاخ (Pullach) القريبة من ميونيخ، لتعمل منذ ذلك الحين - وحتى تأسيس جهاز المخابرات الخارجية الألمانية المسمى اختصارا BND – تحت مظلة جهاز «RUSTY». وكما هو شائع فقد اتخذ جهاز المخابرات الألماني من هذه المدينة مقرا له في السنوات التالية[30]. وجرى، المرة تلو الأخرى، تكليف خبراء بفحص صلاحية المشروع الذي باتت إدارته في عهدة الجيش الأمريكي، والذي لم تعد إمكاناته تفي بمتطلبات الصلاحيات الإضافية. وكثيرا ما ردد الخبراء وجهات نظر تشير إلى أن هذا المشروع كثير التكلفة، وأنه هيكلٌ يستطيع الجواسيس السوفييت اختراقه بيسر، وأنه قد يسيء إلى سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، إذا ما انكشف سره[31]. وكيفما اتفق فبعد برهة قصيرة أمسى عدد العاملين في هذا المشروع يتراوح بين 2500 إلى 3 آلاف عميل، يمارسون مهنة التجسس من ستوكهولم وحتى براغ وصوفيا وروما وباريس[32]. وربما بدا الأمر كأن ثمة مبالغة في التوسع بتعيين العملاء، لاسيما أن نشاطهم كان يتركز على ألمانيا بالدرجة الأولى. وإذا كانت البيانات المحاسبية صادقة فقد بلغت التكلفة الإجمالية 47367 دولارا في الشهر، أي ما يساوي 15 دولارا في المتوسط الشهري لتكلفة الموظف الواحد[33]. وأشار التقرير المقدم في مايو من العام 1947 إلى أن إحجام الولايات المتحدة عن رعاية هذا الجهاز وتخليها عن الإنفاق عليه، ينطوي على خطر تشكيل جيش سري يفرض إرادته على البلاد، حالما تنسحب الولايات المتحدة من إدارة شؤون الحكم في ألمانيا[34]. بيد أن هذه الاحتمالات لم تمنع كاتب التقرير من الإشارة إلى أن تشكيل حكومة ألمانية يمكن أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية النواة الضرورية لتأسيس جهاز استخبارات ألماني في مستقبل الأيام»[35].

كما اندلعت، في تلك الحقبة، نقاشات صاخبة بسبب استعانة جهاز المخابرات الجديد بعناصر عملت سابقا في صفوف وحدات الوقاية (SS) أو في صفوف جهاز أمن الحزب النازي (SD)، إذ كان هناك مَن يرفضها جملة وتفصيلا، ومَن كان يحبذها عن اقتناع وإيمان بصوابها. وخطا الأمريكيون أنفسهم الخطوة الأولى على هذا الدرب، فهم الذين اتفقوا مع قائد وحدات الأس أس (SS) الجنرال فولف على الترتيبات الضرورية لإعلان بعض الوحدات الألمانية، المنتشرة في شمال إيطاليا، استسلامها، متجاهلين أنهم قدموا في هذا السياق ضمانات أساءت لسمعتهم كثيرا. من ناحية أخرى استخدم الأمريكيون عناصر سبق أن عملت في صفوف وحدات الأس أس (SS)، بمن في ذلك عناصر كانت قد اقترفت أبشع جرائم الحرب. وكان هدف الأمريكيين هو الكشف عن الخلايا والحلقات التي واظبت على ممارسة نشاطاتها السياسية بشكل خفي[36]. وما كان المرء في حاجة إلى التدليل على احتمالات نجاح المخابرات السوفييتية في تجنيد هؤلاء الأفراد، فنجاحهم في تحقيق أمر من هذا القبيل لم يكن يُنظر إليه، وقتذاك، على أنه احتمال مستبعد بكل تأكيد[37]. ومهما كانت الحال فالأمر الأكيد هو أن غيلين كان قد درج على تعيين بعضٍ من هؤلاء الأفراد في مجال مكافحة عمليات التجسس الأجنبية في الدرجة الأولى. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن سياسة غيلين هذه في انتقاء موظفيه أسفرت فيما بعد، أي في العام 1961 على وجه التحديد، عن انكشاف فضيحة تجسس لمصلحة الاستخبارات السوفييتية، كان ضابطا الاستخبارات الألمانية هاينس فيلفي وهانس كليمنس قد تورطا فيها.

وحققت عملية «RUSTY» نجاحا باهرا في سياق أزمة برلين العائدة إلى العامين 1948 و 1949. ففي تلك الحقبة فرض السوفييت حصارا على برلين. وهكذا تعيّن على الدول الغربية الثلاث استحداث جسر جوي لضمان حصول سكان المدينة المحاصرة على ما يحتاجون إليه من سلع ضرورية. إن هذه العملية التي نُفذت بواسطة طائرات شحن عسكرية، غير مسلحة وتعمل - تنفيذا لما أعلن عنه بصريح العبارة - بلا حماية عسكرية تقدمها لها طائرات مقاتلة، نجحت، طبعا، لأن السوفييت لم يكونوا يرغبون في تصعيد شدة الصراع أو في اندلاع حرب جديدة. لكن من أين حصل المسؤولون على تفاصيل هذه التوجهات؟ بكل تأكيد ليس من

خلال معلومات حصلوا عليها من جواسيس غربيين يعملون في الكرملين؛ فهؤلاء الجواسيس لم يكن لهم وجود بكل تأكيد. الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مصدر هذه المعلومات كان يكمن في المراقبة الدقيقة للجيوش المنتشرة في ربوع ألمانيا الشرقية، وفي استطلاع ما يحدث في شوارع وطرق الإمداد المارة بالأراضي البولندية. وقدم جهاز «RUSTY» خدمات جليلة في هذا الشأن. كما لا تفوتنا هنا الإشارة إلى الجواسيس الذين جُندوا من بين مواطني ألمانيا الشرقية[38]. وعلى رغم المشكلات العويصة التي خيمت على شروط التحرك، فقد استطاع المعنيون فعلا إيصال هذه التقارير، بشكل متواصل وخلال فترات متقاربة، إلى الحاكم العسكري الأمريكي الجنرال كلاي وإلى قائد السلاح الجوي الأمريكي في أوروبا الجنرال كورتس ليماي. وبما أن الواجب يحتم على كل جيش وعلى كل سلاح جوي أيضا ألا يشن هجوما مباغتا قبل أن يكون قد أتم كل التحضيرات التعبوية الضرورية، لذا كانت البراهين المستقاة من انتشار وتحركات الوحدات المقاتلة ونقل الإمدادات والعتاد الحربي وما سوى ذلك من معدات حربية، تشير، بنحو جازم، إلى أن السوفييت لم يكونوا يرغبون في خوض حرب مع الدول الغربية، وبعد تلك الحقبة جعل حلف شمال الأطلسي من هذه الأدلة والبراهين نظاما للإنذار المبكر.

وخلال أزمة برلين كانت كل الأدلة تشير عمليا إلى أن ستالين أراد أن يشن حملة اقتصادية وسياسية، ونفسية بالدرجة الأولى، ضد ألمانيا الغربية والحلفاء الغربيين، لكنه أحجم عن تصعيد الصراع باتجاه حرب لا تُحمد عواقبها. ومن المحتمل جدا أن يكون ستالين قد اعتقد أن قواته والاقتصاد السوفييتي لا يزالان غير قادرين على خوض مواجهة عسكرية.

على صعيد آخر أشار العقيد جيمس كريتشفيلد (James Critchfield) - المُكلف منذ نوفمبر من العام 1948 باختبار كفاءة جهاز «RUSTY» - «إلى أن سلاح الجو الأمريكي في مقدمة المهتمين بجهاز «RUSTY»، وأنه يعول كثيرا على النتائج التي يتوصل إليها «هذا الجهاز»، لاسيما حينما تتعلق هذه النتائج بتسجيل البرقيات والمحادثات اللاسلكية وتحديد مكان الجهات المرسلة والمتسلمة لهذه البرقيات واستخراج المعمّى في البرقيات المتداولة في صفوف سلاح الجو السوفييتي، وذلك باعتبار أن هذا هو أسرع الأساليب المتاحة للحصول على المعلومات بشأن

التحركات التكتيكية التي ينفذها سلاح الجو السوفييتي في أواسط أوروبا (...). على صعيد آخر اقترح سلاح الجو الأمريكي حث جهاز «RUSTY» على استطلاع الإمكانات المحتملة لانتشال أطقم الطائرات المنكوبة وللتعرف على سبل تهريب المعرضين للخطر في الاتحاد السوفييتي إلى مناطق آمنة»[39]. وبالإضافة إلى تسجيل ومراقبة الاتصالات اللاسلكية وفك الشفرات يجذب انتباهنا أيضا أن عمليات الإنقاذ المشار إليها آنفا تشير إلى عمليات تجسسية قيد التخطيط وأخرى قيد التنفيذ، أي عمليات استطلاع لا يقتصر مداها على أجواء الدول السائرة في ركاب الاتحاد السوفييتي فقط، بل على الأجواء السوفييتية أيضا. والشائع كذلك هو أن الطائرات الأمريكية القاذفة للقنابل الثقيلة (B-29-Bomber) كانت تحلق على طول حدود أراضي القسم الألماني المحتل من قبل الاتحاد السوفييتي، وذلك لإرغام السوفييت على تشغيل ما لديهم من دفاعات جوية، والإفصاح عن كثافة هذه الدفاعات وانتشارها، وعن درجة فاعليتها التكنولوجية. وغني عن البيان أن الموضوع كان يدور حول معلومات كانت مهمة جدا للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت ذاته أنجز تنظيم «RUSTY» جل الأمور الضرورية لمواجهة حالة الحرب. ففي مثل هذه الحالة كانت التحضيرات تقتضي نقل المقر الرئيسي من بولاخ إلى سويسرا، ومن هناك إلى إسبانيا. ووافقت قيادة القوات الأمريكية في أوروبا (EUCOM) على الإجراءات والخطط التمهيدية الواجب تنفيذها عند الحاجة[40]. وأضاف العقيد كريتشفيلد قائلا إن: الأربعة آلاف فرد العاملين في صفوف تنظيم «RUSTY» «سيكون لهم وزن سياسي ثقيل في تحديد مستقبل ألمانيا». فبما أن كثيرا من هؤلاء الضباط البارزين في الجيش النازي كانوا ضباطا قياديين في هيئة الأركان العامة، لذا يمكن أن يؤدي جهاز «RUSTY» دورا مهما «في حلف عسكري غربي»[41]. وهكذا، فبالنسبة إلى العقيد كريتشفيلد وسواه من ضباط أمريكيين كثيرين فإن المطلوب من جهاز «RUSTY» لم يكن يكمن في جمع معلومات استخباراتية فقط، بل كان يكمن أيضا في إعادة تشكيل العقل الألماني وغرس القيم الأمريكية في ذهنية ضباط المستقبل. بيد أن تقرير كريتشفيلد لم يذكر، من قريب أو بعيد، ما إذا كانت تصوراته هذه تدور حول الشطر الغربي من ألمانيا فقط، أم أنها تنسحب على ألمانيا الموحدة.

وفي بادئ الأمر قدم كريتشفيلد لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) تقريرا يتضمن وجهة نظره بشأن الظروف المحيطة بتنظيم «RUSTY». فقيادة الجيش الأمريكي كانت قد أصرت على تصفية علاقاتها بشؤون العاملين في صفوف هذا التنظيم، وأعربت عن رفضها تحمل الأعباء المالية الناجمة عن رعايتها لهذا الجهاز. على صعيد آخر أعرب المسؤولون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن تحفظات لا يستهان بها أبدا. «... فمن ناحية، ليس ثمة دليل قاطع يؤكد استحالة حدوث اختراق لتنظيم «RUSTY»، ومن ناحية أخرى تنطوي المهمات المكلف هذا الجهاز بتنفيذها على كثير من الشكوك والريب». وفقا للخلاصة التي توصل إليها أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية في ديسمبر من العام 1948. «... فمعلوماتنا عن خصائص العمل الداخلي الدارج في تنظيم «RUSTY» محدودة جدا، إن لم نقل إنها تكاد تكون بلا قيمة تُذكر. علما أننا لا نشط كثيرا إذا قلنا إن معلومات قواتنا المسلحة لا تزيد على معلوماتنا بأي حال من الأحوال... من هنا فإن انخراطنا في هذا التنظيم يفتح الباب على مصراعيه لتسلل القوى المعادية إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية واختراق هذه الوكالة... أضف إلى هذا أننا قد نجهل ما إذا كان الروس سيستخدمون جهاز «RUSTY» لتمرير مناورات مضللة وعمليات زائفة تموه على الحقيقة جملة وتفصيلا»[42]. على صعيد آخر استنكر الحاكم العسكري العام في ألمانيا المحتلة الجنرال الأمريكي لوسيوس كلاي (Lucius D. Clay) بقوة وبكل إصرار المحاولات الرامية إلى توسيع اختصاصات وكالة المخابرات المركزية، معربا عن رفضه تحويل الوكالة إلى شركة ضخمة على غرار الشركات العملاقة في ألمانيا، لاسيما حينما تتكفل الوكالة برعاية تنظيم مشبوه مثل جهاز «RUSTY»[43]. وحينما تخلى الجنرال كلاي عن منصبه في صيف العام 1949، وبعد أن تشكلت، في خريف العام 1949، حكومة ألمانية يرأسها المستشار كونراد أديناور، طفت على السطح مشكلة أخرى: هل يجوز لمواطنين ألمان أن يستخدموا الأراضي الألمانية للتجسس لمصلحة دولة أجنبية؟ حقا كانت جمهورية ألمانيا الجديدة دولة منقوصة السيادة، لاسيما في المسائل المتعلقة بالأمن الخارجي، بيد أن الأمر الذي لا يجوز أن يغرب عن بالنا هو أن غيلين كان قد استبق الأحداث بشأن التعامل مع هذه المعضلة، إذ كان قد انتهز فرصة انتقال صلاحية الإشراف على جهاز «RUSTY» إلى عهدة وكالة المخابرات

المركزية، ليتفق مع الوكالة، خطيا، على حقه وحق العاملين معه في استحداث جهاز استخبارات خارجي ألماني، في حالة استعادة ألمانيا سيادتها على ترابها الوطني[44]. ومع أن المستشار الألماني أديناور لم يتدخل في هذا الموضوع فإنه ظل يحتفظ لنفسه بكامل الحرية بشأن القرارات الواجب اتخاذها مستقبلا. وثمة من يعتقد أن تنظيم غيلين - الذي تحوّل اسمه المستعار من «RUSTY» إلى ZIPPER فيما بعدُ - لم يكن ليعمر طويلا لو لم تتصاعد شدة الصراع في شرق آسيا إبان الحرب الباردة[45]. وكان مقر غيلين في مدينة بولاخ يبعد نحو 600 كيلومتر عن مقر الحكومة في العاصمة الألمانية بون. ولم ينظر أديناور بكثير من الريب والشكوك إلى ضباط العصر النازي فقط، بل دأب، أيضا، على أن ينأى بنفسه عن النخب البروتستانتية القديمة المتحدرة من بروسيا، لاسيما أن نسبة معتبرة منهم كانت ترفض سياسته الرامية إلى الاندماج في العالم الغربي ولا توافقه الرأي بأن عملية الاندماج هذه - التي تبنتها ألمانيا رسميا في خريف العام 1950 - هي الإطار المحتمل لإعادة تسليح ألمانيا. بيد أن غيلين نجح في إقامة علاقة مع هانز غلوك (Hans Gloke)، السياسي الكاثوليكي المتحدر من منطقة حوض الراين، والعضو السابق في حزب الوسط، وأقرب المقربين من المستشار أديناور. وهكذا راح غيلين يعد تقارير تسلط الضوء على الوضع السياسي الخارجي، ويجمع معلومات مثيرة عن الأطراف المؤيدة والرافضة لسياسات المستشار أديناور. إضافة إلى ذلك قدم غيلين خدمات جليلة للعديد من البرلمانيين الألمان. وغني عن البيان أن تقديم هذه الخدمات نبه البرلمان في ألمانيا الغربية، بنحو غير رسمي على أدنى تقدير، إلى أن غيلين يتعاون بشكل مكثف مع الأمريكيين. ولا يشط المرء كثيرا إذا زعم أن غيلين قد ترك بصماته وقتذاك على تصورات السياسيين والبرلمانيين الألمان بشأن خصائص سياسة الأمن الألمانية المطلوبة[46]. فهدفه الأسمى كان يكمن في تولي منصب الرئيس الأعلى لجهاز المخابرات العسكرية والخارجية، الذي سيرى النور في المستقبل القريب في ألمانيا.

ولتحقيق هذا الهدف حاول غيلين التأثير في هيكل الجيش الجديد، الذي سيرى النور في ألمانيا الغربية. لاسيما أن كثيرا من الضباط البارزين عملوا، ردحا من الزمن، في صفوف تنظيم غيلين، وكانوا يتمتعون بالكفاءات المناسبة ويحظون بالقدرات التي ترشحهم لتبوؤ مناصب قيادية في الجيش الجديد. ونود هنا الإشارة إلى غيرهارد

ويسيل (Gerhard Wessel) بصورة خاصة. فهو كان صديق غيلين الحميم منذ أيام عملهما المشترك في «قسم «جيوش أجنبية - في الشرق» (FHO)، التابع لهيئة الأركان العامة في النظام النازي. أضف إلى هذا أن ويسيل باشر العمل في صفوف الجيش الجديد فعلا، وبذل قصارى جهده للحيلولة دون أن يكون للجيش الجديد جهاز استخبارات عسكرية خاص به، مجاراة لما هو دارج في قوات حلف شمال الأطلسي. على صعيد آخر وبعدما حصل على رتبة عقيد في الجيش الألماني الجديد جرى ترشيحه في العام 1968 ليحل مكان غيلين ويتبوأ قيادة جهاز المخابرات الخارجية الألمانية (BND). لكن، في بادئ الأمر، نشأت في أحشاء جهاز كان يُسمى «مكتب بلانك» (Amt Blank) هياكل استخباراتية متفرقة، على غرار الهياكل التى سادت في الجهاز الذي كان يُسمى جهاز فريدرش- فلهلم- هاينس، استلهاما لاسم ضابط كان مسؤولا عن مكافحة التجسس في تنظيم سري حاول عزل هتلر. وعمل هاينس، من ثم، في صفوف فرقة براندنبورغ المكلفة بمكافحة العمليات التخريبية «وتنفيذ مهمات استخباراتية» خاصة[47]. ولا مندوحة لنا في هذا السياق عن الإشارة إلى المنظمة الأهلية المسماة «حماية الوطن» (Home Service). فهذه المنظمة كانت هي الأداة التي درج مكتب مستشار ألمانيا على الاستعانة بها لتوجيه القضايا الاستخباراتية عامة، لا سيما تلك المسائل الضرورية لحشد الرأي العام الألماني وكسب تأييده للجهود الرامية إلى إعادة تسليح ألمانيا. وعلى رغم أن الصراع بين العقيد هاينس وغيلين كان واضحا لجميع المراقبين، فإن الأمر الواضح أيضا، هو أن ميزان القوى لم يكن متكافئا قط. ففيما كان عدد العاملين في جهاز فريدرش فلهلم هاينس لا يزيد على المائتين إلا قليلا كان لدى غيلين آلاف العاملين.

وإذا ما سأل المرء عن الملابسات التي خيّمت على تأسيس جهاز المخابرات الاتحادي (BND) في الأول من أبريل من العام 1956، وعن الأسباب التي فرضت عدم أخذ رأي القوات المسلحة الألمانية في الاعتبار هنا، وحتّمت أن يكون الجهاز الجديد تنظيما يتبع مكتب المستشار، فلا مندوحة لنا عن أن نقول إننا هنا إزاء موضوع لاتزال تفاصيله سرا من أسرار الدولة، على رغم مضي أكثر من خمسين عاما عليه. ولا نشط أبدا إذا قلنا إن السبب يكمن في رغبة السياسيين في المغالطة وإيعاز الأمر إلى أطراف أخرى. فالدور الذي مارسته الولايات المتحدة بنحو مباشر أو غير

مباشر لايزال مجهولا. كما يجهل كثير من المراقبين حقيقة العوامل التي حفزت أديناور على تبني فكرة تأسيس جهاز ألماني مخصص للاستخبارات الخارجية. وكيفما اتفق فمن المحتمل جدا أن يكون أديناور قد رأى في تأسيس جهاز استخبارات يعمل في الخفاء قضية سياسية عظيمة الحساسية، وأن عليه، من ثم، نزع فتيلها ومنعها من أن تكون سببا لخلافات وتوترات تعكر صفو العلاقات الأمريكية - الألمانية. أما من ناحية السياسة الداخلية، فلا شك في أن أديناور كان في غنى عن التورط في مسائل إضافية تتعلق بقضايا السياسة الأمنية. فاستغراقه في تأسيس جيش ألماني لم يكن يترك له مجالا للتعامل مع مسائل أمنية أخرى. وهكذا، فحينما تبنى أديناور جهاز غيلين، وأعرب عن مؤازرته لهذا التنظيم، وشرع يتدخل في اختيار العاملين في هذا التنظيم، فإنه رمى المسؤولية على عاتق الأمريكيين(*).

ونشأت، من ثم، وشائج جديدة بين أجهزة المخابرات الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية. فقد استضاف الأمريكيون الفريق أول غيلين مرات عديدة، واستقبلوه بكل مظاهر الزيارات الرسمية. كما سُمح له في سبتمبر من العام 1955 بأن يحضر مناورات أجراها الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط. وكان واضحا أن الولايات المتحدة جندت عددا كبيرا من رجالات الاستخبارات الألمان، واحتضنتهم وراحت، منذ ذلك الحين، تسخرهم لمآربها الخاصة. وفي هذا السياق لا مندوحة للمرء عن أن يأخذ في الاعتبار أن إبرهارد بلوم (Eberhard Blum)، الضابط في الجيش النازي سابقا، قد ترقى بين العامين 1982 و1985 إلى منصب رئيس جهاز المخابرات الخارجية، وأنه عمل منذ العام 1947 وبلا انقطاع في صفوف جهاز «RUSTY»، والأجهزة التالية له. وتأسيسا على هذه الواقعة غير المسبوقة، العائدة إلى مطلع العام 1945، لا مراء في أن من حق المرء أن يسأل عما إذا كان تجنيد رجالات المخابرات الألمان مجرد تجسيد لعلاقة شبه كولونيالية، أي ما إذا كانت مجموعة غيلين مجرد مخبرين مرتزقة جندهم الأمريكيون. إن هذه التساؤلات تبقى بلا جواب مقنع على خلفية الملفات التي أفرج عنها حتى الآن. وكيفما كانت الحال فإن

(*) إذ لمح إلى أنه شخصيا ما كان مقتنعا بفكرة تأسيس جهاز مخابرات ألماني، بيد أن الأمريكيين هم الذين أصروا على تأسيس هذا الجهاز المشبوه. [المترجم].

قول غيلين في مذكراته إن الألمان كانوا يتمتعون باستقلالية كبيرة في تعاملهم مع الأمريكيين إنما هو زعم يحق للمرء أن يطعن في صدقيته جملة وتفصيلا.

تحالف من نوع خاص بين بعض أجهزة المخابرات

وبقدر تعلق الأمر بالنشاطات الاستخباراتية، فقد تبلورت بين الولايات المتحدة وبريطانيا علاقات خاصة (special relationship)، علاقات استثنائية من حيث متانتها. فإذا كان تعاون الدولتين في المسائل الاستخباراتية خلال سنوات الحرب قد جسد ظاهرة تاريخية جديدة فإن التمسك بهذا التعاون بعد انتهاء الحرب كان مدعاة إلى الدهشة فعلا، فما خلا الولايات المتحدة وبريطانيا لم يشهد العصر الحديث إصرار دولتين على التعاون بمدى وكثافة التعاون الذي تطور بين هاتين الدولتين. بيد أن على المرء أن يأخذ هنا أيضا في الاعتبار أنه لم تكن أي من الدولتين تجيز للدولة الأخرى الاطلاع، بلا قيد أو شرط، على كل ما لديها ولدى أجهزتها الاستخباراتية من أسرار. فهذا التعاون خضع (ولايزال يخضع) لاتفاقيات كثيرة تحدد بصريح العبارة وبنحو دقيق، شروط التعاون بين الأجهزة المختلفة والإجراءات الرسمية الواجب الالتزام بها والأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا التعاون. بيد أن متانة العلاقات بين الدولتين لا يجوز أن تبعد عن أنظارنا أن هذه العلاقة تعرضت لخصومات وتوترات وتناقضات نشأت إما على خلفية وجهات نظر مختلفة بشأن معلومات استخباراتية معينة وإما بسبب تباين وجهات النظر بشأن الأساليب الاستخباراتية المطبقة عمليا، على أرض الواقع، أو بسبب اختلاف أهداف السياسات الخارجية والأمنية المتبعة في الدولتين.

ولا شك في أن سياسة التسلح النووي والسياسة الاستعمارية البريطانية خير مثال على اختلاف وجهات النظر وتباين أهداف الدولتين. فمع أن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، كانت في مقدمة الدول التي صنعت قنابل ذرية، فقد بذلت الولايات المتحدة بعد العام 1945 قصارى جهدها لدفع لندن إلى التخلي عن امتلاك سلاح نووي خاص بها. وغني عن البيان أن جهودها هذه لم تسفر عن النتيجة التي كانت تأملها. وخلافا لهذه الواقعة استطاعت واشنطن أن تفرض وجهة نظرها في الصراعات التي خاضتها السياسة الاستعمارية البريطانية المرة

تلو الأخرى. أعني، على سبيل المثال وليس حصرا، أزمة قناة السويس العائدة إلى خريف العام 1956، ففي تلك الأزمة تبنى الأمريكيون مبادرة ديبلوماسية قوية لإجبار بريطانيا على الانسحاب، وراحوا يهددون بمقاطعة بريطانيا ماليا واتخاذ ما يلزم للحيلولة دون وصول الإمدادات البترولية إلى بريطانيا. والأمر المثير للانتباه أن الصراع في كلا الموضوعين لم يسبب تعليق التعاون الاستخباراتي المتين بين الدولتين، ولا حتى في مجال السياستين المعنيتين [سياسة التسلح النووي والسياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل بريطانيا]. وهكذا، لا غرو أن نلحظ أن التجسس على الاتحاد السوفييتي، لمعرفة مدى حصوله على تكنولوجيا القنبلة الذرية، كان - ولايزال حتى اليوم - سرا من أسرار الدولتين. وينطبق الأمر ذاته على تعاون الدولتين في المسائل الخاصة بالمناطق المُستَعمرة وفي دول العالم الثالث، كما سنلاحظ ذلك من خلال عرضنا المقبل.

وعموما يمكن القول إن التعاون بين الدولتين في مجال تنفيذ نشاطات تجسسية جوية تستهدف أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي كان في مقدمة المشروعات التي نفذتها الدولتان بأكبر درجات السرية. وفي بادئ الأمر كان المطلوب من عمليات الاستطلاع الجوي هذه، في المقام الأول، اختبار ما لدى الاتحاد السوفييتي من كفاءة مناسبة لصد هجوم جوي محتمل. وفي السنوات التالية بات المطلوب هو استطلاع قدرات الاتحاد السوفييتي على إنتاج الطائرات القاذفة للقنابل واختبار قدراته على إنتاج الصواريخ، والتجسس على ما لديه من مصانع متخصصة في التكنولوجيا الذرية. وخلال الأيام الأولى من اندلاع أزمة برلين نشرت الولايات المتحدة في بريطانيا 90 طائرة من طائراتها القاذفة للقنابل، علما أن قاذفات القنابل الثقيلة (B-29) كانت تُعتبر أضخم وأحدث طائرات عرفها العالم حتى ذلك الحين. ولا مندوحة عن الإشارة إلى أن هذا الصنف من الطائرات استخدمته الولايات المتحدة في ماضي الأيام، لإشعال النيران في طوكيو وإلحاق دمار فتاك بها، ولإسقاط القنبلتين الذريتين، من ثم، على هيروشيما وناغازاكي. بيد أننا لا نشط كثيرا إذا قلنا إن كل الاحتمالات كانت تشير إلى أن السوفييت كانوا يعلمون أن الطائرات التي نشرتها الولايات المتحدة في أوروبا لم تكن لديها التقنية الضرورية لإسقاط قنبلة ذرية. وبهذا المعنى فإن التهديد بالقنبلة الذرية لم يكن تهديدا حقيقيا، بل كان رمزيا[48]. وفيما رتب

أصحاب الشأن حملة واسعة وضجيجا ملأ الأسماع من أجل أن يعرف الداني والقاصي بخطر الطائرات التي نُشرت في بريطانيا - بما في ذلك التحليق في سماء لندن إمعانا في إظهار القوة - فقد مضت الولايات المتحدة تتجسس على المعسكر الشرقي مستخدمة طائرات صغيرة، ومتبنية أقصى درجات الحذر والسرية. وكما هو شائع تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كثيرة في الأرواح من جراء تحطم العديد من هذه الطائرات الاستطلاعية[49].

بيد أن الطائرات الأمريكية من صنف لوكهيد يو- 2 (U-2) القادرة على التجسس ليلا ونهارا ومن علو مرتفع لم تكن في بادئ الأمر فريسة تستطيع المضادات الجوية السوفييتية الانقضاض عليها بيسر. غير أن مشكلة هذه الطائرات، التي هبطت في قاعدة Lakenheath [الأمريكية الواقعة في بريطانيا] لأول مرة في أبريل 1956، تكمن في أنها كانت تبدأ رحلتها للتحليق في الأجواء السوفييتية انطلاقا من مدينة فيسبادن في ألمانيا الغربية، وذلك لأن لندن امتنعت عن منح هذه الطائرات ترخيصا يجيز لها الإقلاع من الأراضي البريطانية. فبينما كانت الجزر البريطانية تقع في مدى الطائرات السوفييتية القاذفة للقنابل لم تكن الطائرات السوفييتية القاذفة للقنابل الثقيلة قادرة، وقتذاك، على تهديد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنها لم تكن ضمن مدى هذه الطائرات. وظل الوضع على هذا الحال حتى سبعينيات القرن العشرين، أي إلى أن نجح السوفييت في تهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية بالسلاح النووي. وفي مارس 1957 أدخل رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان تعديلا على الاتفاقية السرية المتعلقة بنشر الطائرات الأمريكية لوكهيد يو- 2 (U-2). فبعد مدة من الزمن وفي مايو 1958 على وجه التحديد شرع البريطانيون يستخدمون طواقم وطنية لقيادة طائرات U-2. بيد أن التجسس الجوي بواسطة طائرات U-2 جرى تعليقه في العام 1970، وذلك لأن الأقمار الاصطناعية باتت قادرة بيسر ملحوظ على بث صور مقبولة الجودة في كثير من الحالات[50].

واللافت للنظر هو أن ماكميلان اتخذ قراره المذكور بعد كارثة قناة السويس، أي بعدما أقرت القيادة البريطانية بأن الواجب بات يفرض عليها الآن استعادة علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل. وربما انبهر ماكميلان بالنجاحات التي حققتها طائرات U-2 خلال حرب السويس حينما عرض

الأمريكيون على زملائهم البريطانيين في 31 أكتوبر 1956، أي في اليوم الأول من بدء عملية الإنزال البريطانية الفرنسية في منطقة قناة السويس، الصور التي التقطتها طائرات U-2 الأمريكية في أجواء مصر. فهذه الصور قدمت الدليل القاطع على عدم وجود تحركات عسكرية سوفييتية، على رغم أن السوفييت كانوا حاضرين في مصر وفق أغلب التكهنات، وأن عملاءهم قد زودوا حكومتهم بتفاصيل الهجوم المرتقب على مصر.

وفي سياق ما نحن بصدد الحديث عنه لا مندوحة عن الإشارة إلى أن أولى الصور النافعة عسكريا كانت من بقايا الاستطلاعات الجوية التي قامت بها القوات النازية للبنى التحتية السوفييتية، علما أن اتفاقية سرية أبرمتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية في مطلع العام 1946 أقرت بـ «ضرورة تبادل جميع المعلومات الممكن استخلاصها من كل الصور الفوتوغرافية المتاحة» مجانا كما ورد في الاتفاقية بصريح العبارة[51]. ومعنى هذا هو أن مدار هذه الاتفاقية قد تجاوز بكثير مجموعة الصور الفوتوغرافية التي جرى الاستيلاء عليها من ألمانيا. وفي بادئ الأمر شهدت مدينة بينيتري، التابعة لمقاطعة إسكس البريطانية، تشكيل فرق عمل أمريكية بريطانية مشتركة مكلفة بإجراء دراسة مستفيضة للخرائط والصور الفوتوغرافية التي استحوذ عليها الأمريكيون. وكان القرار المتفق عليه هو أن يستعين السلاح الجوي الإستراتيجي التابع للولايات المتحدة بهذه الخرائط والصور الفوتوغرافية السرية في حالة اندلاع حرب نووية. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن هذه الوقائع وجدت صداها في الفيلم الأمريكي الكوميدي «دكتور سترينغلوف» (Dr Stranglove) الساخر من الحرب والردع النووي.

وبعد اندلاع الحرب الكورية، وعلى خلفية تزايد قدرات الاتحاد السوفييتي لمهاجمة قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية منتشرة في الأراضي البريطانية، حاول الطرف البريطاني «الحد من الأساليب الاستفزازية والعدوانية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي والرامية إلى التجسس عليه وجمع المعلومات عنه». على صعيد آخر طالبت الحكومة في لندن في العام 1952 بضرورة انتهاج سياسة غربية «معززة لاستقرار» الاتحاد السوفييتي. وأسفر هذا الطلب عن خيبة أمل كبيرة في صفوف الشركاء الأمريكيين، وذلك لأنهم رأوا «أن التوجهات البريطانية الجديدة تعرقل كلية

العمليات الاستخباراتية المنفذة سرا ضد بولندا ويوغوسلافيا وألبانيا[52]، لا بل ذهب رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال [الأمريكي] عمر برادلي (Omar Bradley)(*) مذهبا أبعد، فقد اتهم البريطانيين بأن «ما يطلبونه يرن في أذن السامع رنين سياسة الترضية أو التسوية»(**) [53](Appeasement).

غير أن التحفظات التي أعرب عنها البريطانيون وتأكيدهم ضرورة تعزيز استقرار الاتحاد السوفييتي كانت تنسحب على العمليات التي تهدد أمن الاتحاد السوفييتي بنحو مباشر، وليس على العمليات التي كان السوفييت ينفذونها خارج الاتحاد السوفييتي. وكيفما اتفق فحفر الأمريكيين والبريطانيين نفقا في برلين مخصصا للتنصت على المكالمات الهاتفية في برلين الشرقية المحتلة من قبل السوفييت كان مغامرة غير مسبوقة فعلا. كما حُفرت أنفاق سرية تلبي الأغراض التجسسية في فيينا وتريستي[54]. وفي فيينا وبرلين كان الأمر يدور حول التنصت على المكالمة الهاتفية ذات الطابع العسكري، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لشل خطط الجيش الأحمر العدوانية وتبليغ واشنطن ولندن بفحوى هذه الخطط في الوقت المناسب. وفي هذا كله كان أصحاب الشأن يأملون أن ينجحوا في التغلب على المعضلات التي باتوا يعانونها، بعدما أخذ السوفييت يشفرون مكالماتهم وبرقياتهم التلغرافية بسرية مطلقة تقريبا. بيد أن بعض الهفوات والأخطاء الاستخباراتية، وخيانة بعض الجواسيس السوفييت في المقام الأول، فضحت الشفرات التي يستخدمها السوفييت. ولتفادي تكرار الفضيحة ولبلوغ أعلى درجة ممكنة من الاتصالات الآمنة أخذ السوفييت يطبقون نظام الشفرة المستخدمة لمرة واحدة فقط (One-Time-Pad) أي النظام الكثير التكاليف ولكن غير القابل للاختراق بيسر[55]. واستمر نفق برلين يقدم خدماته من فبراير 1955 حتى أبريل 1956. فمن خلال هذا النفق سُجّلت كمية هائلة من المحادثات الهاتفية. وهكذا، وقبل أن يقف أصحاب الشأن على أهمية ما جمعوا من معلومات، عكف الخبراء على ترجمة المعلومات وتحليل فحواها. واستلزم إنجاز هذه المهمات أن يعمل مئات الخبراء على مدى سنين كثيرة

(*) منعا للالتباس ننبه القارئ إلى أن هذا الجنرال الأمريكي سماه أبوه بهذا الاسم نسبة إلى الفيلسوف والشاعر الفارسي عمر الخيام، أي إنه أمريكي وليست له أي أصول فارسية أو عربية. [المترجم].

(**) التي انتهجتها بريطانيا في الزمن السابق لاندلاع الحرب العالمية الثانية لترضية هتلر. [المترجم].

لتمحيص معلومات جُمِعت خلال فترة لا تزيد على 14 شهرا. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى النتيجة التي توصل إليها الخبراء، ففحواها يعرفه الداني والقاصي: إن السوفييت لا يخططون لخوض حرب في أوروبا.

بيد أننا لا نستطيع البت بشكل قطعي في الأسباب التي حفزت السوفييت على التأني مدة من الزمن والانتظار حتى أبريل 1956، قبل أن ينفذوا الإجراءات المناسبة لمنع الأمريكيين والبريطانيين من المضي قدما في تشييد النفق الذي كان السوفييت يعرفون تفاصيله في مراحله الأولى، أي في مرحلة التهيؤ والتحضير. وينبغي لنا الإشارة في هذا السياق إلى جورج بلاك الذي عمل منذ العام 1948 في خدمة جهاز المخابرات الخارجية البريطاني MI-6، والذي أضحى عقب إطلاق سراحه من سجون كوريا الشمالية عميلا مزدوجا يعمل في خدمة المخابرات السوفييتية أيضا، وواحدا من المجموعة المحدودة العدد المطلعة على تفاصيل الخطط الخاصة بحفر النفق. من هنا فإن من حق المرء أن يتكهن بأن السوفييت ربما استخدموا النفق المخصص للتجسس عليهم لتنفيذ عملية تضليل بعيدة الأغوار داهية المغزى. لكن، ووفق ما بات شائعا حاليا، لم يفكر السوفييت في إمكانية استخدام النفق لتضليل الطرف الآخر. إن التفسير الأكثر احتمالا هو أن السوفييت تركوا الأمريكيين والبريطانيين يمضون قدما - إلى حين من الزمن - في تنفيذ عمليتهم التجسسية، لا لشيء إلا لأنهم فضلوا التستر على المصدر الثمين الساهر على تزويدهم بمعلومات غاية في الأهمية: أعني أنهم فضلوا التستر على نشاطات عميلهم المزدوج جورج بلاك[56]. وبهذا المعنى لم يكن التجسس على مكالمات السوفييت الهاتفية عبثا لا نفع منه أبدا.

إن التعاون بين الأمريكيين والبريطانيين في مجال جمع المعلومات، وفي المسائل المتعلقة بفك شفرات الاتصالات الهاتفية والتلغرافية أيضا، كان عظيم الشأن بكل تأكيد. فمناطق الكومنولث المنتشرة حول العالم مكنت أجهزة الاستخبارات من الحصول على بنية تحتية ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى التقنيات المطلوبة في تنفيذ النشاطات الاستخباراتية عامة، وفي التجسس على أجهزة الاتصالات بصورة خاصة. وبهذا النحو، أي بفضل رابطة الكومنولث البريطانية، باتت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة نشاطاتها التجسسية في أفريقيا والشرق الأوسط وفي آسيا وأستراليا، وفي ربوع العالم أيضا التي لم يكن لبريطانيا سلطان عليها بعد. ففي الصين مثلا

لم تمتلك بريطانيا قاعدة هونغ كونغ فقط بل كان لديها تمثيل ديبلوماسي أيضا؛ فلندن اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في وقت مبكر، في العام 1950. وهكذا فإذا كانت الولايات المتحدة قد خفضت بعد العام 1945 حجم قواتها المسلحة بنحو ملموس فإنها حافظت على مستوى نشاطها الاستخباراتي. فالأمريكيون حصلوا - بفضل استخدامهم القواعد العسكرية البريطانية والمناطق الاستراتيجية التابعة لبريطانيا - على فرص تاريخية تخولهم الانتفاع بهياكل تحتية عظيمة النفع بالنسبة إلى النشاط التجسسي وبالنسبة إلى القضايا العسكرية أيضا[57]. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن الاتحاد السوفييتي لم يفلح قط في بلوغ ما بلغته الولايات المتحدة في الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه؛ وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى إذا أخذنا في الاعتبار أن الاتحاد السوفييتي حاول جاهدا توسيع نفوذه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا.

وبسبب موقعها الجغرافي أدت الدول المشاركة في رابطة الكومنولث، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، دورا معتبرا فعلا. فبينما واصلت لندن إصرارها على أنها هي بمفردها شريك الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها تتعامل مع الولايات المتحدة بصفتها تمثل دول الكومنولث المذكورة، أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول تشهد على أنها دول مستقلة وذات سيادة تامة. وفي المقابل أصرت الولايات المتحدة على أن أمريكا اللاتينية والفلبين لا يمكن أن تنسحب عليهما أحكام الاتفاقيات الأمريكية - البريطانية. ومعنى هذا الاعتراض هو أن الاتفاقيات بشأن التعاون الدولي في المسائل الاستخباراتية ملزمة بمراعاة السياسات الاستعمارية المنتهجة من قبل لندن وواشنطن[58]. وعلى خلفية هذه الملابسات والتعقيدات اتفق أصحاب الشأن في وقت متأخر نسبيا، في العام 1948، على قواعد أساسية تنظم التعاون في القضايا الخاصة بالإشارات الاستخباراتية، أي التجسس بالسبل التقنية (SIGINT)، أعني أنهم توصلوا إلى الاتفاقية المسماة اختصارا UKUSA Agreement. وقضت هذه الاتفاقية بأن تخضع عملية جمع المعلومات لتوزيع عمل يعتمد على المناحي الجغرافية، وأن تتولى كندا جمع المعلومات الخاصة بشمال الاتحاد السوفييتي وبضع مناطق في أوروبا، وأن تختص بريطانيا بإدارة المعلومات المستقاة من بقية المناطق الأوروبية ومن أفريقيا وأن تتكفل أستراليا ونيوزيلندا بجمع المعلومات الخاصة بمنطقة المحيط الهادي (وبالصين وفق التعديل

الذي طرأ على الاتفاقية بعد ذلك)، وأن تكون بقية أنحاء المعمورة من اختصاص الولايات المتحدة الأمريكية. وغني عن البيان أن هذا التحالف لايزال الأساس الذي يقوم عليه توزيع العمل بين مخابرات الدول المشار إليها. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى إذا أخذنا في الاعتبار التطورات التي طرأت على الوسائل التكنولوجية خلال سنين كثيرة (أعني إنجاز الدول المشاركة في الاتفاقية المذكورة تقدما كبيرا في مجال أجهزة الرادار والأقمار الاصطناعية وما شابه ذلك من ابتكارات كثيرة).

صدمة تفاجئ المخابرات السوفييتية

كما سبق أن بينا فقد اعتاد السوفييت حماية معلوماتهم السرية من خلال نظام الشفرة المستخدمة لمرة واحدة فقط (One-Time-Pad)، وذلك لأنهم آمنوا أن عملية التشفير هذه تحوّل بياناتهم إلى «شخبطة» لا يمكن فهم معناها أبدا. ومع هذا درج الأمريكيون على جمع معلومات من هذا القبيل، لاسيما البرقيات المرسلة من العاملين في سفارات الاتحاد السوفييتي. ولما كان السوفييت يفتقرون إلى كابلات بحرية فقد كانوا مجبرين على الاستعانة بدائرة أمريكية مختصة بإرسال البرقيات، ومكلفة بتزويد الحكومة الأمريكية بنسخ من كل واحدة من البرقيات المرسلة من قبل المواطنين السوفييت. ولم يكن هذا الإجراء سوى نهج روتيني. وربما لم يكن أصحاب الشأن ليهتموا بفك طلاسم هذه البرقيات لو لم تتجمع في خريف العام 1945 سلسلة وقائع تشير إلى أن الأمر هنا يدور حول عملية تجسس سوفييتية واسعة المدى وعظيمة الأبعاد تستهدف أمريكا الشمالية. وأدى ضابط سوفييتي شاب اسمه إيغور غوزينكوف (Igor Gouzenko) دورا مهما هنا، فهذا الضابط كان يعمل في صفوف الاستخبارات السوفييتية، وفر من الاتحاد السوفييتي وراح يطلب اللجوء لدى الكنديين.

إن هذا الضابط الذي لم يكن عمره يزيد على 26 عاما عمل في صفوف الاستخبارات العسكرية (GRU)، قبل أن يفر في مساء 5 سبتمبر 1945 من بناية السفارة السوفييتية ومعه 109 وثائق، أخفاها في جيوب سرواله. ولم يتعرض للتفتيش على رغم أنه غادر السفارة على مرأى المفتشين والموظفين الساهرين على حراستها. وآثر هذا الضابط الشاب عدم الانصياع لأمر يفرض عليه العودة إلى الاتحاد

السوفييتي مفضلا الإقامة هو وأسرته في كندا. وكانت هذه الوثائق والمعلومات التي أدلى بها مهمة جدا، بحيث آثر رئيس مجلس الوزراء الكندي أن يسافر إلى واشنطن في 20 سبتمبر 1945 ليبلغ بنفسه الرئيس الأمريكي هاري ترومان بحقيقة الموضوعين اللذين أُزيح النقاب عنهما وقتذاك: الموضوع الأول هو أن السوفييت حصلوا على معلومات تخص برنامجا كان من أقصى البرامج سرية، أعني البرنامج النووي الذي تعاونت لتنفيذه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. أما الموضوع الثاني فإنه كان يدور حول جاسوس يتولى وظيفة قيادية في وزارة الخارجية الأمريكية اسمه الجير هس (Alger Hess). ومن هذه المعلومات اهتدى المسؤولون إلى أسماء 18 جاسوسا يعملون في كندا وإلى نحو 180 موظفا حكوميا يتجسسون على الولايات المتحدة الأمريكية. وكما سبق أن قلنا كان الفضل في فضح هؤلاء الجواسيس يعود في المقام الأول إلى الأمريكيين وايتيكر شامبرز (Whittaker Chambers) وإليزابيث بينتلي (Elizabeth Bentley). فهذان كانا قد اعترفا أمام مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) طواعية بأنهما تجسسا لمصلحة الاتحاد السوفييتي وتوليا قبل الحرب وخلالها نقل الرسائل والمعلومات، وعملا وسيطين بين خلايا شيوعية عميلة[59].

وعلى وقع هذه التطورات اكتسبت البرقيات السوفييتية - التي كان المرء يرى فيها شخبطة ليس هناك إمكانية للتعرف على مغزاها وقراءة محتواها - أهمية مختلفة كلية. إذ أطلقت الحكومة الأمريكية مشروع فينونا (VENONA) - أي المشروع الذي يطلق عليه البريطانيون BRIDE والذي كشفت الحكومة الأمريكية سره في العام 1995. ففي أكتوبر 1948 نجح الخبير في المسائل اللغوية ميريديث غاردنر (Meredith Gardner) في قراءة بضعة سطور فقط. وعلى رغم أننا هنا إزاء نجاح متواضع جدا فإن علينا أن نقارن نجاح مشروع فينونا(*) بالنجاح الباهت نسبيا الذي حققته وكالة أمن الجيش المسماة Army Security Agency. فهذه الوكالة نجحت خلال خمسة أعوام في فك شفرة نحو 1 في المائة فقط من البرقيات السوفييتية على رغم أنها حشدت لهذه المهمة فريقا كان أضخم عددا بكثير.

(*) مشروع كان الهدف منه كشف وقراءة مفاتيح الاتصالات بين موسكو ومراكزها التجسسية في العالم الغربي. [المترجم].

وعلى رغم تواضع ما تحقق من نجاحات استطاع الخبراء بعد فترة وجيزة العثور على إشارات مختلفة ترشدهم إلى الجواسيس السوفييت أو تؤكد لهم صواب ما لديهم من براهين. بيد أن المسؤولين واجهوا معضلة لا يستهان بها أبدا، فالسؤال بات يتعلق الآن بسبل استخدام هذه الأدلة والبراهين في المرافعات القضائية، من دون كشف تفاصيل العملية السرية المخصصة لفك الشفرة السوفييتية. ومارس القضاء الأمريكي دورا يُرثى له هنا؛ فهو أدان نفرا من الجواسيس لا غير، وذلك لأنه بات ابتداء من العام 1937 يرفض أن يرى في المحادثات الهاتفية المسجلة من قبل الأجهزة الأمنية، في سياق تنصتها على هذا المتهم أو ذاك، براهين يمكن التعويل عليها في إدانة المتهمين بالتخابر مع دولة أجنبية. أضف إلى هذا أن محامي الدفاع الماهرين دأبوا على الطعن في اعترافات الآخرين من المتهمين بذريعة أنهم أدلوا بها طمعا في الحصول على عقوبات مخففة.

وأسفرت هذه التطورات عن سلسلة محاكمات كانت أشهرها محاكمة الزوجين يوليوس وإيثيل روزنبرغ. فهذه المحاكمة أثارت كثيرا من الشكوك وظلت مدار نقاشات كثيرة وموضع خلافات شديدة طوال زمن ليس بالقصير. وكيفما اتفق فعلى خلفية اعترافات أدلى بها شقيق إيثيل حكم القضاة على الزوجين بالإعدام. الجدير بالذكر هو أن الوثائق الثبوتية المتداولة حاليا تبين بجلاء أن الزوجين كانا متورطين فعلا في التجسس لمصلحة الاتحاد السوفييتي. لكن وبقدر تعلق الموضوع بإيثيل ليس ثمة شك في أن المحكمة قد اقترفت جريمة شنعاء بحقها، فجريمتها لم تكن تستحق حكم الإعدام؛ وذلك لأن دورها في عملية التجسس كان ثانويا، من هنا فإن من حق المرء أن يفترض أن عوامل سياسية معينة كانت وراء الحكم عليها بالإعدام.

ونتجت عن هذه المحاكمات وعن الشعور بعدم وجود أدلة دامغة أسطورة تبنتها الأطراف اليسارية ليس في أمريكا فقط بل في مختلف ربوع العالم. إذ بات هؤلاء يزعمون أن عمليات التجسس السوفييتية لم تعرض أمن الولايات المتحدة الأمريكية لخطر ذي شأن، وأن الأطراف اليمينية هي التي ضخمت الموضوع واصطنعت الخطر سعيا منها إلى إثارة الرأي العام ضد اليساريين عامة وضد التقدميين الأمريكيين بصورة خاصة. وهكذا لاحت في الأفق البوادر الأولى لنشأة المكارثية[60].

وكملاحظة هامشية ولكن ذات علاقة بالشأن الاستخباراتي لا مندوحة لنا عن أن نضيف أن السوفييت كانوا على علم وثيق بتفاصيل مشروع فينونا. فمن ناحية كان عميلهم البارع الجاسوس البريطاني كيم فيلبي على اطلاع بمغزى مشروع VENONA/BRIDE، ومن ناحية أخرى كان شخصٌ اسمه وليام فايسباند واحدا من فريق الخبراء المكلف بفك الشفرات واستخراج المُعمَّى. فهذا الخبير أيضا كان يتخابر مع موسكو. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن فايسباند هو العميل الذي هيأ الأجواء بنحو ما لأن تنجح كوريا الشمالية في يونيو 1950 في شن هجوم مباغت. كما أخبر هذا العميل السوفييت أن الولايات المتحدة تتنصت على رسائلهم ومحادثاتهم العسكرية المتبادلة عبر أجهزة التلغراف. وهكذا منذ العام 1949 لم يعد في مستطاع الولايات المتحدة الأمريكية التنصت على البرقيات السوفييتية المستخدمة للشؤون العسكرية، ومن ثم فإنها عجزت عن رصد كثافة الإمدادات العسكرية التي تحصل عليها كوريا الشمالية من الاتحاد السوفييتي. غير أن الأوراق الثبوتية لم تكفِ لإحالة فايسباند إلى القضاء بتهمة الخيانة العظمى، وهكذا حُكم عليه بالسجن عاما واحدا فقط، وذلك بتهمة إهانته القضاة. وبهذا المعنى فإنه لم يتعرض للمساءلة بعد ذلك حتى وفاته في العام 1967.

وفي بريطانيا أيضا ظل دور القضاء متواضعا جدا بخصوص مكافحة عمليات التجسس السوفييتية. بيد أن الأمر الذي يتعين أخذه بالاعتبار هو أن أسباب تقاعس السلطات البريطانية في إنزال العقاب المناسب بالجواسيس العاملين لمصلحة الاتحاد السوفييتي اختلفت عن الأسباب التي أشرنا إليها في سياق الحديث عن الولايات المتحدة. حقا كان المسؤولون قد نجحوا في إدانة أهم العملاء الذين تجسسوا على البرنامج النووي، أعني كلاوس فوكس، غير أن الحكم عليه بالسجن مدة لا تزيد على 14 عاما لم يكن يناسب هول الجريمة التي اقترفها. وتفسير ذلك هو أن هذا الجاسوس نال أقصى عقوبة يستحقها على خلفية إفشائه أسرار الدولة وليس على خلفية الخيانة العظمى، فحينما تجسس كلاوس فوكس لمصلحة السوفييت كان الاتحاد السوفييتي لايزال دولة حليفة[61]. أما جواسيس كمبردج فإنهم جميعا أفلتوا من قبضة القضاء. ففي مايو فر غاي بيرجس ودونالد ماكلين إلى الاتحاد السوفييتي. وبعد التحقيق مع كيم فيلبي مرات عديدة اكتفت الحكومة بأن

أصدرت في العام 1951 قرارا يقضي بطرده من العمل في صفوف المخابرات الخارجية البريطانية MI-6. وعلى الرغم من أن السلطات كانت قد امتنعت عن صرف مستحقاته التقاعدية فإنها منحته راتبا تقاعديا متواضعا، وأجازت له العمل صحافيا ينفذ مهمات تجسسية لمصلحة المخابرات البريطانية. وبعد فراره إلى موسكو في يناير 1963 نشر فيلبي مذكراته. ولم يقف المهتمون على حقيقة ومدى نشاطاته التجسسية إلا بعدما نشرت السلطات السوفييتية في العام 1998 كل الملفات المتعلقة بدوره في التجسس على المملكة المتحدة خاصة والدول الغربية عامة[62]. على صعيد آخر اهتدت الحكومة البريطانية إلى المهمات التجسسية التي مارسها أنتوني بلانت (Anthony Blunt) وجون كيرنكروس (John Cairncross)، غير أنها حاولت التستر على الأمر، بقدر الإمكان، وأحجمت عن مقاضاتهما في ضوء القوانين المعمول بها في بريطانيا. ومن حق المرء أن يرى أن الجواسيس المتحدرين من عائلات تقف في أعلى مراتب السلم الاجتماعي قد حصلوا فعلا على مزايا اجتماعية معينة، وأن بلانك هو الجاسوس الوحيد في هذه المجموعة الذي لم يحصل عليها، ربما لأنه لم يكن بريطانيا قحا بل يتحدر من أبوين من أصول هولندية وتركية. فوفق قرار المحكمة كان عليه قضاء 41 عاما بين جدران السجون. لكنه فر في العام 1966 من السجن بطريقة مثيرة للدهشة، وانتقل في الحال إلى موسكو. وبمناسبة بلوغه الخامسة والثمانين من العمر قلده فلاديمير بوتين في العام 2007 وساما تقديرا لما بذل من جهود.

ومن بين عوامل أخرى مختلفة، ورغبة منهم في إقناع الأمريكيين بأنهم لايزالون يسيطرون على عملائهم وللمحافظة على تعاونهم مع الولايات المتحدة في المجال الاستخباراتي، شرع البريطانيون يضعون تحت المجهر جميع البريطانيين الذين لهم علاقة بأسرار الدولة (positive vetting). وهكذا أُنهيت بين العام 1948 وخمسينيات القرن العشرين خدمة مئات الموظفين «طواعية»[63]. وهنا أيضا فضل المسؤولون التعامل مع الموضوع من دون إجراءات قضائية، وذلك رغبة منهم في عدم الكشف عن مصادرهم وأساليبهم الاستخباراتية.

وما عدا ذلك كانت الإجراءات التي نُفِّذت، لتكييف الأجهزة الاستخباراتية البريطانية على متطلبات التعاون مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، متواضعة

الفاعلية. فالمسؤولون البريطانيون أرادوا مواصلة التمسك بهيمنة بريطانيا على شؤون العالم. وحاولوا بالسبل الاستخباراتية فقط التصدي للنشاطات الشيوعية الهدامة، اعتقادا منهم أنهم بهذا النحو سيتمكنون من الحيلولة دون استمرار تآكل هذه الهيمنة بشكل تدريجي، وسيضعون في الوقت نفسه حدا للتعاظم السريع في نفوذ الاتحاد السوفييتي. بيد أن انهيار الهند البريطانية وانقسامها خلال العامين 1947 و1948 إلى أربع دول تتمتع بالاستقلال - أعني الهند وباكستان وسيلان وبورما - لم يكن هناك سبيل لصده إلا قليلا. كما لم يطرأ تحديث فعلي لعرى العلاقة بين المؤسسات الاستخباراتية والجهاز الحكومي. وهكذا فإن من حق المرء أن يقول إن كل ما في الأمر هو أن التقنيات الضرورية للحصول على المعلومات قد وُحّدت ابتداء من العام 1946 إلى حزمة واحدة تعمل تحت سقف «مكاتب الاتصالات الحكومية البريطانية» (Government Communications Headquarters GCHQ). من ناحية أخرى واصلت القوات المسلحة الحصول على مكاتب استخباراتية خاصة بها. على صعيد آخر ظل تحليل المعلومات والبيانات خارج نطاق اختصاصات المخابرات الداخلية MI-5 والمخابرات الخارجية MI-6. فابتداء من العام 1993 أمسى تحليل المعلومات والبيانات الاستخباراتية من اختصاصات Joint Intelligence Committee المسماة اختصارا: JIC، أي من اختصاصات لجنة كانت حتى ذلك العام تديرها هيئة الأركان المشتركة، لكن هذه الترتيبات الجديدة توقف العمل بها على خلفية أزمة السويس في العام 1957، فمنذ ذلك الحين صار تحليل المعلومات من اختصاصات مكتب رئيس الوزراء (Cabinet Office). ففي ضوء المعلومات التي يتوصل إليها فريق من الخبراء (Assessment Staff) يتولى موظفون كبار يعملون في الوزارات المشرفة على إدارة السياسة الأمنية إعداد تقديراتهم بخصوص الوضع الأمني. وحتى اليوم لم يطرأ أي تعديل يذكر على هذه الترتيبات.

الولايات المتحدة الأمريكية: إمبراطورية مخابرات جديدة

بقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية يرى المراقبون أن الإدارات الأمريكية المختلفة لم تنفذ التحولات المؤسساتية المناسبة لظروف الزمن الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فقط، بل هي شرعت بعد العام 1945 في استحداث

نظام استخباراتي جديد إلى حد بعيد. فبما أن الأمريكيين لم يكن لديهم - في أزمنة السلام -جهاز مخابرات شامل ومتخصص بالتجسس في العالم الخارجي على القضايا غير العسكرية، ولما كان دورهم الجديد في قيادة العالم من الصعوبة بمكان الوفاء بمتطلباته بلا جهاز مخابرات، فقد تعين على الرئيس ترومان البتّ فيما إذا كان المطلوب هو تفكيك مكتب الخدمات الإستراتيجية (Office of Strategic Services – OSS)، أو الاكتفاء بإعادة هيكلة هذا المكتب وإصلاح حاله بنحو يناسب واقع عصر ما بعد الحرب. وبعد مدة قصيرة اتخذ الرئيس ترومان قرارا يقضي بتفكيك المكتب المذكور، لأنه لم يكن راغبا في إثارة السخط في صفوف مؤسستين بيروقراطيتين عظيمتي الأهمية: القوات المسلحة ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI). فبينما كان لهاتين المؤسستين العريقتين تأييد كبير وصوت مسموع في الكونغرس كان ترومان حديث عهد في منصب الرئيس الأمريكي، فهو كان حل مكان الرئيس المتوفى روزفلت منذ بضعة أشهر لا غير. على صعيد آخر كان مستشار روزفلت للشؤون العسكرية العقيد ريتشارد بارك قد كتب في أبريل 1945 تقريرا يؤكد فيه أن مكتب الخدمات الإستراتيجية يعمل وفق نظام سيئ، ويستخدم موظفين لا يتقنون أصول مهنتهم، وأن مراجعة دقيقة لأدائه أثبتت بجلاء أنه «أكثر من بقية المؤسسات الحكومية إفراطا في التكاليف وسخاء في البذخ»[64]. وبعد بضعة أسابيع من ذلك أوردت وسائل الإعلام مقتطفات من هذا التقرير، زاعمة أن المكتب المذكور ليس سوى ذراع يحركها جهاز الاستخبارات البريطاني، وأنه يخطط لشن حرب ضد الاتحاد السوفييتي. بالإضافة إلى هذا شاعت أقوال كثيرة تؤكد تفشي الارتشاء وعمليات الاختلاس في صفوف العاملين في المكتب. وعلى خلفية هذه الاتهامات، وتأسيسا على رغبة رئيس مكتب الخدمات الإستراتيجية OSS وليام جوزيف دونوفان بضرورة تهيئة جهازه على العمل في أزمنة السلم أيضا، رأى دونوفان أن الواجب يفرض عليه أن يواجه الصحافة طالبا منها أن تنشر أخبار البطولات التي نفذها في عهده موظفو مكتب الخدمات الإستراتيجية.

ووفق أكثر الاحتمالات كان رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي إدغار هوفر (J. Edgar Hoover) هو الشخص الذي كان يقف خلف الحملة التي تعرض لها مكتب الخدمات الإستراتيجية OSS، ورئيسه وليام جوزيف دونوفان، ومما يؤكد

هذا التكهن أن هوفر كانت يتطلع إلى أن يكون جهاز المخابرات الخارجية تحت مظلته، لاسيما أن مكتب التحقيقات الفدرالي كان يشرف على شؤون كل أقطار أمريكا الجنوبية وعلى اتصال متين بالعملاء العاملين هناك. بيد أن ترومان لم يكن راغبا في استحداث «غستابو أمريكية» [أي شرطة سرية على غرار جهاز الشرطة السرية في النظام النازي]. فهو دأب على تأكيد وجهة النظر هذه في الكثير من التصريحات، التي كان يعرب عنها في هذا الشأن. وبما أن علاقة دونوفان بالقيادة العسكرية لم تكن تتصف بالصفاء إلا فيما ندر - فمكتبه، أعني مكتب الخدمات الإستراتيجية OSS، لم يؤد دورا ذا شأن في الحرب التي دارت رحاها في المحيط الهادي - فقد أقاله الرئيس ترومان من منصبه في الأول من أكتوبر 1945. بيد أن التحولات الجديدة لم تلبِّ تطلعات هوفر قط. فهوفر رأى في هذه الترتيبات إشارة أراد الرئيس ترومان من خلالها إفهامه أن على مكتبه، المسمى اختصارا FBI، أن يقنع بتنفيذ مهمات شرطية صرفة، لاسيما أن قسم الأبحاث والتحليل (R & A - Research and Analysis) بات يتبع وزارة الخارجية ليس إلا، بعدما فُكك مكتب الخدمات الإستراتيجية OSS. من ناحية أخرى نقل المسؤولون إدارة شبكة الجواسيس وشعبة مكافحة الجاسوسية المضادة إلى وزارة الحربية، فباتت منذ ذلك الحين تعمل تحت مظلة تنظيم جديد أُطلق عليه اسم «وحدة الخدمات الإستراتيجية» (Strategic Services Unit - SSU). وأُلغيت الأقسام المتخصصة في العمليات الهدامة وإدارة الحروب السرية بنحو نهائي ومن دون بديل يحل مكانها.

بيد أن الرئيس ما برح يفتقر إلى دائرة مركزية تتولى تنسيق المعلومات التي يتسلمها من الوزارات المختلفة ذات الشأن بالقضايا الأمنية. وكانت وزارة الخارجية وقيادة الأركان المشتركة، قد قدمتا - بنحو منفصل - مقترحات عكست الصراعات الدائرة بين الطرفين، بهدف الحصول على ميزة في تعامل البيت الأبيض معها. من هنا وحسما للصراع اتخذ ترومان قرارا حكيما، إذ استحدث منصب «مدير المخابرات المركزية» (Director of Intelligence - DCI)، علما أنه لم يختر لهذا المنصب شخصية تعمل في واحدة من الوزارات المتصارعة، بل قرر أن يتلقى هذا المدير أوامره من البيت الأبيض مباشرة. وهكذا اختار ترومان لهذا المنصب سيدني سويرز (Sidney Souers)، أي اختار رجل أعمال يتحدر من ولاية ميسوري - مسقط رأس ترومان -

وتربطه به صداقة حميمة، وكان قد عمل خلال الحرب العالمية الثانية في استخبارات سلاح البحرية، حيث حصل على رتبة أدميرال احتياط. ولتعزيز عمله أضحى لدى مدير المخابرات المركزية فريق محدود العدد مكلف بتحليل البيانات والمعلومات، أي الفريق المسمى Central Intelligence Group، والذي نشأت عنه وكالة المخابرات المركزية المسماة اختصارا CIA. غير أن عدد العاملين ضمن هذا الفريق لم يزد على بضع عشرات الموظفين. والملاحظ هو أن هذه الوكالة كانت مكلفة بتنفيذ مهمة واحدة فقط: تسليط الضوء على المعلومات التي تجمعها المخابرات العسكرية والمخابرات الملحقة بوزارات أخرى لا شأن لها بالمسائل العسكرية. ويندرج ضمن هذه المهمة اتخاذ ما يلزم لتمكين الرئيس من الإحاطة بالمعلومات التي يتسلمها يوميا ولمساعدته على فهم مغزاها بيسر. وتطورت هذه الترتيبات فنشأ عنها ما بات يُعرف بموجز الرئيس اليومي (President's Daily Brief - PDB)، أي نتجت عنها فكرة مناقشة القضايا الآنية والتقارير اليومية، التي يقدمها إلى الرئيس الأمريكي مديرُ المخابرات الوطنية أو مَن ينوب عنه[65]. ولتحليل المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالوضع العام ولتنسيق هذه المعلومات شكل ترومان هيئة مخابرات وطنية (National Intelligence Authority) تضم عددا من الوزراء وكبار مستشاريه العسكريين.

وتولى سويرز منصب مدير المخابرات المركزية لبضعة أشهر فقط. وحل مكانه الجنرال الطيار هويت إس فاندنبرغ (Hoyt S. Vandenberg). وقبل أن يتولى هذا المنصب كان مدير المخابرات المركزية الجديد قائدا عسكريا شارك في معارك عديدة. وكيفما كانت الحال فبما أن جمع المعلومات السرية أو لنقل بما أن التجسس في العالم الخارجي أمسى من اختصاصاته، لذا فإنه نجح في أن يجعل من فريقCIG جهاز مخابرات حقيقيا يعمل وفق مهنية عالية الجودة. وفي المقابل فك فاندنبرغ ارتباط بعض عناصر وحدة الخدمات الاستراتيجية بوزارة الحربية وجعل منها شعبة تتبع فريقه (المسمى CIG). ومنذ ذلك الحين أضحى اسم وحدة الخدمات الاستراتيجية هو «مكتب العمليات الخاصة» (Office of Special Operations). على صعيد آخر نجح فاندنبرغ في تجريد مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) من الإشراف على أمريكا اللاتينية. وعلى خلفية هذه التحولات بات مسموحا للفريق CIG أن يمارس عمله على مستوى العالم أجمع.

بيد أن القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية بنحو مستقل لم تجعل من CIG أهم جهاز مخابرات أمريكي أو جهاز المخابرات الأمريكي الوحيد المسموح له بالنشاط في العالم الخارجي. فمن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن بعض فروع القوات المسلحة قد توفرت على مخابرات عسكرية خاصة بها. أضف إلى هذا أن الرئيس ترومان صادق في زمن سبق إلغاء مكتب الخدمات الاستراتيجية على ترتيبات استثنائية تنسحب على استخبارات الإشارة، أي تنسحب على التجسس بالسبل التكنولوجية (SIGNT). وهكذا ومن خلال «وكالة أمن الجيش» (Army Security Agency-ASA)، استحدث الرئيس ترومان جهازا مركزيا يضم كل الأجهزة العسكرية ذات العلاقة بالاتصالات (المشفرة) ومكلفا بفك شفرات برقيات ومكالمات الخصوم التلغرافية[66]. وبهذا النحو أُشير إلى أهمية فك الشفرات بالنسبة إلى إدارة الحروب من ناحية وبالنسبة إلى التعاون مع بريطانيا في هذا المجال من ناحية أخرى. وكان الرئيس ترومان قد أصدر في الثاني عشر من سبتمبر، أي قبل أسبوعين من إلغاء مكتب الخدمات الاستراتيجية، أمرا رئاسيا بخصوص الالتزام بتعزيز هذا التعاون. وهكذا أعرب الرئيس ومعه القيادة العسكرية أيضا عن إيمانهم بأهمية هذا الفرع من فروع المخابرات الأمريكية. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن اهتمامات «وكالة أمن الجيش» قد انصبت بعد استسلام ألمانيا واليابان على القبض على الخلايا المحتمل أن تبدي مقاومة عسكرية. وغني عن البيان أن هذا الأمر هو الذي يُفسر لنا أسباب التعامل مع فك شفرات الاتصالات التلغرافية بسرية كبيرة. بيد أن ثمة اعتبارين كانا أكثر أهمية بكل تأكيد. فمن ناحية أراد أصحاب الشأن القضاء في المهد على انتشار أساطير تزعم أن ألمانيا واليابان لم تغلبا على أمرهما بقوة السلاح، بل غُرر بهما وأعلنتا استسلامهما من خلال النصب والاحتيال ومن خلال وعود كاذبة. من ناحية أخرى تشير أقوى التكهنات إلى أن أصحاب الشأن أرادوا تفادي تنبيه الخصوم القدماء والأعداء المحتملين مستقبلا إلى أن شفراتهم لم تعد آمنة. وكما سبق أن قلنا لم يكن الاعتبار الأخير يسري على الاتحاد السوفييتي، ولم يكن يثير رهبة في صفوف السوفييت، لأن الجاسوسين فيلبي وفايسباند كانا قد أفشيا تفصيل ذلك السر العظيم.

وكان ترومان يعلم جيدا أن استحداث الفريق CIG والتوسع في المهمات المكلف بها - وزيادة عدد العاملين في صفوفه بنحو يناسب التصعيد المستمر في مهماته - يشكل عبئا كبيرا على كاهل الميزانية الحكومية، علما أن حصول جهاز المخابرات الجديد على ميزانية خاصة به يتطلب الحصول على موافقة الكونغرس. من ناحية أخرى، وهذا هو الموضوع الأهم، لم يكن في الإمكان الحصول على الأموال اللازمة لتمويل النفقات السرية من دون موافقة رسمية من الكونغرس. بيد أن الرئيس كان مشغولا حينذاك بقضايا كانت ذات أولوية أكبر. فهو كان قد شد العزم على توحيد فروع القوات المسلحة المختلفة لتنشأ عنها مؤسسة واحدة هي وزارة الدفاع، وذلك اعتقادا منه أن الترتيب الذي كان سائدا حتى ذلك الحين، أعني وجود وزارة للحربية وأخرى لسلاح البحرية، لم يكن معقولا إطلاقا. بالإضافة إلى هذا كانت وجهة النظر السائدة ترمي إلى جعل السلاح الجوي قوة عسكرية تتمتع بالاستقلالية، أي قوة قائمة بحد ذاتها على غرار النهج المتبع في بريطانيا منذ العام 1918 وفي ألمانيا منذ العام 1935. بيد أن المعوقات المؤسساتية كانت من المنعة بحيث لم يفلح أصحاب الشأن في تحقيق ما هو أكثر من حلول جزئية: لم يفلحوا في تحقيق ما هو أكثر من وضع سلاح الطيران جزئيا وليس كليا تحت سقف وزارة الدفاع الجديدة. وظل هذا الترتيب سائدا حتى العام 1986، أي حتى شُرّع قانون غولدووتر - نيكولاس، القاضي بضرورة توحيد فروع القوات المسلحة في إطار مؤسسة واحدة. وكيفما اتفق فإن قانون الأمن الوطني (National Security Act) العائد إلى يوليو من العام 1947 يسر استحداث وزارة للدفاع ومؤسستين أمنيتين أخريين، على أدنى تقدير، هما: «وكالة الأمن القومي الأمريكية» (National Security Council) المسماة اختصارا NSC، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، أي المؤسسة التي حلت مكان CIG. بيد أن المشرع لم يسن قانونا ينظم قواعد الأمن الوطني ويجيز موازنة مالية خاصة بوكالة المخابرات المركزية إلا في وقت متأخر نسبيا، في منتصف العام 1949.

غير أن هذه التحولات لم تغير شيئا في المهمات الرئيسة التي تكفل بأدائها في السابق الفريق CIG. فوكالة المخابرات المركزية أيضا أضحت مكلفة، في المقام الأول، بتحليل وتنسيق المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها أجهزة مخابرات أمريكية أخرى. وكيفما اتفق فإن أجهزة المخابرات العسكرية امتنعت عن التنازل

عن اختصاصها بجمع المعلومات وحقها في تحليل هذه المعلومات. ويلفت انتباهنا هنا التكليف القانوني الذي لا يطالب بأن تكون التحليلات المقدمة من قبل أجهزة المخابرات عاجلة وفي الوقت المناسب فقط، بل يفترض أيضا أن تكون هذه التحليلات «موضوعية، ولا تتأثر أو تراعي التصورات السياسية المختلفة وأن ترتكز على كل المصادر المتاحة لجميع أجهزة المخابرات الأمريكية». كما اشترط أصحاب الشأن استحداث هيئة استشارية تضم خبراء من وكالة المخابرات المركزية ومن وكالة الأمن القومي الأمريكي. وتكمن مهمة هذه الهيئة في تقديم تصوراتها عن الأمن الوطني وتقييماتها لما يضمره المستقبل من مخاطر وتحولات أمنية.

وانطلاقا من هذا كله يمكن القول إن وكالة المخابرات المركزية ما هي إلا نسخة محسّنة من قسم الأبحاث والتحليل الذي كان يتبع مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS)، كما بينا سابقا الفرق الأساسي هو أن وكالة المخابرات المركزية أضحت تعمل بمساعدة بضع محطات تجسسية منتشرة في العالم الخارجي. بيد أن القانون الخاص بعمل وكالة المخابرات المركزية تضمن شرطا مقتضبا، لكن مبهم، ينطوي على معانٍ كثيرة وتفسيرات عديدة. فوفق هذا القانون فإن وكالة المخابرات المركزية «... مطالبة بتنفيذ كل المهمات والواجبات الاستخباراتية الأخرى ذات الأهمية بالنسبة إلى الأمن القومي، والتي يكلفها بها الرئيس أو وكالة الأمن القومي من حين إلى آخر»[67].

ومن بين هذه المهمات والواجبات التي كُلفت بتنفيذها وكالة المخابرات المركزية في البدايات الأولى من شروعها بالعمل كانت هناك مهمة غير محددة التفاصيل، أعني تكليفها بخوض الحرب النفسية، أي تنفيذ أساليب تهدف إلى التأثير في دول أخرى، وذلك من خلال ما لدى الوكالة من أبواق للدعاية وما تحت تصرفها من أموال. فكما جاء في الإرشادات الصادرة عن وكالة الأمن القومي بعنوان «NSC 4A»، ينبغي التصدي للنشاطات السوفييتية؛ لأن هذه النشاطات أمست خطرا يهدد السلام العالمي[68]. ولتنفيذ هذه المهمة استحدث المسؤولون شعبة خاصة كان تحت تصرفها 10 ملايين دولار استولى عليها الأمريكيون من أموال الدول المهزومة. وبهذا النحو نجحت الإدارة الأمريكية في تمويل أبواق الدعاية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي من غير أن تكون مطالبة بالحصول على

إذن بالصرف من الكونغرس[69]. وأُنفق الجزء الأعظم من هذه الأموال من أجل التأثير في الانتخابات البرلمانية في إيطاليا ولمؤازرة الحزب الديموقراطي المسيحي وشد أزره في صراعه مع الشيوعيين. ولم تكن وزارة الخارجية مرتاحة من هذه السياسات ومن ثم فإنها أشارت إلى ضرورة أن يؤخذ رأيها في الاعتبار في هذه القضايا التي تدخل في اختصاصاتها أيضا. ولا مندوحة لنا في هذا السياق عن الإشارة إلى الأمريكي جورج فورست كينان، فهذا الديبلوماسي والخبير المتخصص بشؤون الاتحاد السوفييتي صاغ في مارس من العام 1946 الاستراتيجية التي باتت تُعرف باسم «سياسة الاحتواء» (containment)، [أي السياسة الضرورية لمحاصرة توسع نفوذ الاتحاد السوفييتي]. وعلى خلفية تعليمات جديدة أصدرتها وكالة الأمن القومي بعنوان «NSC 10/2» ازدادت اتساعا مساحة العمليات السرية التي تنفذها وكالة المخابرات المركزية. واستحدثت الوكالة، في ذات الوقت، ما صار يُسمى «مكتب تنسيق السياسات» (Office of Coordination, OPC). وعلى خلفية هذه التطورات أضاف المسؤولون إلى صلاحيات وكالة المخابرات المركزية صلاحية جديدة تجيز للوكالة شن حروب اقتصادية وتصدير الأسلحة الخفية وخوض عمليات مسلحة. من ناحية أخرى صار من حق وزارتي الخارجية والدفاع الإعراب عن وجهات نظرهما بفاعلية أكبر. وكان فرانك ويزنر من أهم العاملين في صفوف مكتب تنسيق السياسات التابع للوكالة. فهذا المحارب القديم في مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) نفذ خلال الحرب عمليات مثيرة للانتباه بكل معنى الكلمة، أعني عمليات على غرار تحرير الطيارين الأمريكيين الذين اعتقلهم الرومانيون باعتبارهم أسرى حرب. وبقيادته نُفّذت أيضا عمليات سرية من كل الصنوف - بما في ذلك إسقاط حكومات في إيران وغواتيمالا - وفي مجالات لا تعد ولا تحصى. من هنا لا عجب أن ترتبط هذه النشاطات بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ارتباطا متينا وأن تصبح عنوانا لها.

وعلى خلفية هذا كله بات واضحا أن وكالة المخابرات المركزية قد أمست مكلفة:

أولا: بتقديم تقارير يومية إلى الرئيس الأمريكي بخصوص تصوراتها عن الأمن الوطني وتقييماتها لما يضمره المستقبل من مخاطر وتحولات أمنية مختلفة؛

ثانيا: بالتجسس على العالم الخارجي؛

وثالثا: بتنفيذ عمليات سرية ابتداء من الدعاية المضللة وانتهاء بفرض الحصار والمقاطعة الاقتصادية وشن عمليات مسلحة وتصدير مختلف الأسلحة إلى العالم الخارجي سرا.

وفرض المسؤولون على الوكالة النهوض بهذا الكم الكبير من المهمات والواجبات، لا لشيء إلا لأن الموازنة المالية المخصصة للقوات العسكرية الأمريكية كانت، وقتذاك، شحيحة جدا، وأنها بالتالي شجعت البنتاغون على التخلي عن الكثير من نشاطاته التجسسية. ففي الحقبة الأولى من اندلاع الصراع السياسي- الأيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي تبين سريعا أن التجسس على الاتحاد السوفييتي بالوسائل التقليدية لا يفي بمتطلبات التعامل المناسب مع موسكو. فالمساعي التي بُذلت لتجنيد مخبرين يعملون لمصلحة الولايات المتحدة من داخل القيادات السوفييتية لم تحقق إلا القليل مما كان متوخى منها. فالتوسع السريع في تنفيذ العمليات السرية كان محفوفا بمخاطر عظيمة وعلى وشك أن يتطور إلى نحو يسيء إلى السمعة الجيدة التي كان العسكريون الأمريكيون يتمتعون بها وقتذاك. بيد أن الوضع تغير بنحو ملحوظ مع اندلاع الحرب الكورية في العام 1950. فعلى خلفية هذه الحرب ارتفعت الموازنة المالية المخصصة للقوات المسلحة إلى ثلاثة أضعاف قيمتها السابقة، كما زُودت كل فروع القوات المسلحة بأسلحة نووية. وعلى وقع هذه التحولات لا غرو أن تتطلع القوات المسلحة إلى أن تمارس بنفسها النشاط الاستخباراتي الخاص بالقوات المسلحة، وأن تتولى هي نفسها مهمة جمع المعلومات العسكرية من داخل الاتحاد السوفييتي ومن الدول التابعة له. ومنذ ذلك الحين أضحى الكشف عن برامج التسليح في المعسكر السوفييتي ذريعة تبرر برامج التسليح الأمريكية.

وعلى خلفية اندلاع هذا التحول الجذري بَعد العام 1950 لم تعد وكالة المخابرات المركزية قادرة على الوفاء بواجباتها إلا قليلا، أعني لم تعد قادرة على أن تمارس وظيفة جهاز مخابرات مركزي فعلا. وكيفما اتفق فالموازنة المالية المخصصة لعمليات التجسس بالسبل التقنية - أعني بسبل من قبيل SIGINT و IMINT و COMINT – اتسعت بقدر كبير وظلت تديرها وزارة الدفاع. وهكذا تجلى بوضوح أن وزارة الدفاع هي العنصر الفاعل هنا، وأن وكالة المخابرات المركزية ليست إلا جهازا ثانويا، من حيث إمكاناتها المالية على أدنى تقدير. من هنا لا غرو

أن يمارس وزير الدفاع دور الرئيس الأول للجاسوسية الأمريكية. ففيما لايزال وزير الدفاع يتحكم فيما يزيد على 80 في المائة من إجمالي الموازنة المالية المخصصة لأجهزة المخابرات بلغت حصة رئيس وكالة المخابرات المركزية 16 في المائة فقط من إجمالي هذه الموازنة المالية. ومعنى هذا هو أن صفة «المركزية» الواردة في عنوان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير فقط إلى مكانة هذه الوكالة في التسلسل الإداري، فهي لا تتلقى تعليمات من هذه الوزارة أو تلك، بل من أعلى سلطة تنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية: من البيت الأبيض. وعلى رغم دورها الثانوي في الجاسوسية الأمريكية لاتزال وكالة المخابرات الأمريكية تُعتبر وكالة التجسس الأولى مقارنة بأجهزة المخابرات الأمريكية الأخرى البالغ عددها حاليا 17 جهازا. ففي منظور الرأي العام وبناء على شهرتها العالمية فإن وكالة المخابرات المركزية باتت كأنها هي المقصودة حينما يجري الحديث عن الجاسوسية الأمريكية. وفي المقام الأول يكمن تفسير هذه الظاهرة في العمليات السرية والعمليات المثيرة للسجال التي نفذتها وكالة المخابرات المركزية. فعديد من هذه العمليات كان فاشلا بكل تأكيد ولم يحقق ما هو متوخى منه، كما تبين من التقارير الصحافية المتعلقة بالتحقيقات التي أجراها الكونغرس.

وفي الواقع كان العام 1949 هو ساعة الصفر لانطلاقة التحول الرئيس التي أفضت إلى التوسع الكبير في المنشآت المخصصة للتجسس بواسطة السبل التكنولوجية المختلفة. ففي ذلك العام تحول بنحو مفاجئ موضوع الخطر النووي الآتي من الاتحاد السوفييتي إلى حديث الساعة، تحول إلى شأن يحظى بأقصى اهتمامات أجهزة المخابرات. فإذا كانت الدوائر العسكرية والاستخباراتية الأمريكية قد اعتقدت أن الاتحاد السوفييتي في مستوى متخلف جدا وأنه أعجز ما يكون عن تطوير أسلحة نووية، وأنه يفتقر إلى المواد القابلة للانشطار، فما ذلك إلا لأنها لم تأخذ في الاعتبار الإرهاصات التي لاحت طلائعها تبدو في الأفق في الزمن السابق. فالأجهزة الأمنية الأمريكية تجاهلت، من دون قصد منها طبعا، المؤشرات العكسية التي تبلورت في العام 1946. ففي ذلك العام وصلت إلى الأسماع أخبار تتحدث عن إبرام اتفاق بين الاتحاد السوفييتي والدولة الشيوعية (وقتذاك) تشيكوسلوفاكيا يتضمن استخراج اليورانيوم في مدينة يوآخيمتال القريبة من مدينة كارلسباد. إضافة

إلى ذلك، تدفقت أخبار مختلفة تتحدث عن تجنيد وترحيل خبراء وعلماء ومهندسين ألمان بالقوة، ليشاركوا في تطوير التجارب النووية السوفييتية[70]. وهكذا، فلم تكد تلوح في الأفق المؤشرات الأولى التي توحي بأن السوفييت يتجسسون على مشروع مانهاتن [المشروع الأمريكي السري، لصنع القنبلة النووية]، حتى بدا واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار أن السوفييت عقدوا العزم على صنع قنبلة نووية خاصة بهم. بيد أن الأمر الذي كان لايزال مجهولا هو مدى الشوط الذي قطعه السوفييت في هذا المجال، والفترة الزمنية التي يحتاجون إليها لبلوغ مرادهم.

ونجح جهاز المخابرات البريطاني، فيما بعدُ، في الكشف عن بضعة مشروعات نووية، وعن مواقع هذه المشروعات. إضافة إلى ذلك حصل جهاز المخابرات البريطاني على معلومات تتعلق بكمية اليورانيوم التي استخرجها السوفييت من المناجم الواقعة في شمال بوهيميا [التشيكوسلوفاكية سابقا]. ومن خلال هذه المعلومات توصل البريطانيون إلى أن كمية اليورانيوم المستخرجة تزيد على الكمية التي توقعوها بنحو خمسة إلى ثمانية أضعاف. وهكذا وبفضل هذه المعلومات أضحى الزعمُ بأن السوفييت لا يمتلكون كمية ذات شأن من اليورانيوم، ومن ثم فإنهم لن يفلحوا عما قريب في صنع القنبلة النووية، تصورا عاريا من الصحة وثرثرة لا سند واقعيا يدعمها. ومن خلال المعلومات والبيانات الجديدة استنتج الخبراء أن الاتحاد السوفييتي قد ينجح في العام 1949، أو في العام 1952 على أدنى تقدير، في إجراء أولى تجاربه النووية. بيد أن لجنة الاستخبارات العسكرية التابعة لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة رجحت عدم نجاح السوفييت في مسعاهم هذا قبل منتصف العام 1953[71]. إن نجاح السوفييت في إجراء أولى تجاربهم النووية في 29 أغسطس من العام 1949 بدد بكل تأكيد الثقة بالتنبؤات التي أذاعتها أجهزة المخابرات، والتي ساقها خبراء الأسلحة النووية وتبنتها القوات المسلحة.

وعلى رغم هذا الفشل في التنبؤ بمدى نجاح السوفييت في مجال برامجهم النووية، فلا بد من الإشارة إلى أمر عظيم الأهمية بخصوص ما نحن بصدد الحديث عنه، أعني أن الأساليب التقنية الضرورية للتدليل على اندلاع تفجيرات نووية طُورت بنحو ملموس، وباتت قادرة على رصد النشاط الإشعاعي حتى إن كان مصدر هذا النشاط يأتي من أجواء تبعد خمسة إلى عشرة آلاف متر. وللتدليل على صواب هذا

الاكتشاف زود المسؤولون بضع طائرات بمعدات مخصصة لقياس درجات الإشعاع من خلال الهواء المتسرب إلى داخل محركات الطائرات النفاثة. إضافة إلى ذلك استخدم أصحاب الشأن مناطيد مزودة بمعدات تقيس مستوى ضغط الموجات الصوتية من ارتفاع يبلغ 15 ألف متر، وذلك لأن هذه الموجات تنتشر في هذا الارتفاع بنحو قوي وتحيط بالكرة الأرضية بيسر. وانطلاقا من هذه التكنولوجيات طور الخبراء مشروعا أمريكيا بريطانيا مشتركا مخصصا لتحديد مكان التفجيرات النووية. واسترشد المسؤولون عن تنفيذ هذا المشروع المشترك بالتجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1946 في جزر بيكيني الواقعة في المحيط الهادئ. وجرى التمويه على حقيقة التحليق في سماء المحيط الأطلسي وشمال أفريقيا، بذريعة أنه يخدم التنبؤات الجوية الخاصة بالطيران الحربي.

وفي مطلع سبتمبر من العام 1949 رصد المسؤولون ما كانوا يتكهنون به، فقد سجلت طائرات أمريكية مزودة بالمعدات التكنولوجية المناسبة ارتفاعا ملحوظا في درجات النشاط الإشعاعي بين اليابان وألاسكا. كما سجلت هذه الظاهرة طائراتٌ بريطانية كانت تحلق في سماء أسكتلندا. وبعد بضعة أيام أكدت مياه الأمطار صدقية ما لاحظته الطائرات الأمريكية والبريطانية. بيد أن الأمر الجدير بالذكر هنا هو أن معدات قياس مستوى ضغط الموجات الصوتية لم تتوصل إلى نتائج ذات نفع كبير. ومهما كانت الحال، فإن الموضوع الأكثر إثارة للانتباه هو أن الخبراء عثروا - علاوة على آثار من مادة اليورانيوم - على آثار مادة البلوتونيوم. وهكذا، ومن خلال رصدهم آثار العنصرين، بات واضحا أن كل الدلائل تشير إلى إجراء تجربة نووية. وعلى رغم أن الرئيس ترومان أذاع على الملأ، في الثالث والعشرين من سبتمبر من العام 1949، أخبار هذا التفجير النووي، فإنه تحدث عن رصد تجربة نووية فقط، مشيرا إلى ضرورة إبرام معاهدة دولية تحظر تصنيع الأسلحة النووية. من ناحية أخرى اهتم الكونغرس وجميع وسائل الإعلام بسؤالين كانا عظيمي الإزعاج لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية: لماذا عجزت أجهزة المخابرات عن إعطاء معلومات صائبة عن القدرات السوفييتية في المجال النووي؟ ومتى سيكون في مستطاع السوفييت تهديد الغرب باستخدام السلاح النووي، وما الإجراءات الواجب تنفيذها لمواجهة هذا التهديد؟ على صعيد آخر، تعجبت أجهزة المخابرات الأمريكية

والبريطانية أيما عجب من قدرات الاتحاد السوفييتي على التكتم على أسراره بهذا النحو غير المسبوق، وعلى رغم أن التقديرات كانت تشير إلى أن نحو 150 ألف شخص كانوا يعملون على تطوير القنبلة النووية، وفق ما أعلنه رئيس وكالة المخابرات المركزية هيلينكوتر (Hillenkoetter) أمام الكونغرس[72] وربما هونت بعض الشيء المعلومات التي أباح بها في العام 1950 ضابط استخبارات سوفييتي فر إلى الغرب («إيكاروس») والاستجوابات التي تعرض لها بعض اللاجئين ممن لهم اطلاع على الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفييتي في مجال صنع القنبلة الذرية.

وكيفما كانت الحال فقد اتضح بجلاء أن التسابق في مجال التسلح النووي أمسى حقيقة لا يخالطها الشك أبدا. وهكذا، وبعدما ركزت أجهزة الاستخبارات منذ العام 1946 عظيم جهودها على الحرب الباردة باعتبار أنها حرب تعكس الصراع على كسب قصب السبق في المجال الأيديولوجي وعلى ممارسة النفوذ في مناطق العالم المختلفة، تعين بعد العام 1949 تركيز أغلبية الإمكانات على الموضوع الأعظم: «السلاح النووي السوفييتي». وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، أسفر هذا التركيز، ابتداء من العام 1959 عن إسباغ أهمية قصوى على وسائل التجسس التكنولوجية وعلى مراقبة الدول التابعة للاتحاد السوفييتي، بلا اعتبار للتكاليف الباهظة الواجب تحملها لإدارة هذه التكنولوجيا المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهمات الجديدة استأثرت، خلال الحرب الباردة، بنحو 80 في المائة من إجمالي الموازنة المالية التي كانت تحت تصرف أجهزة المخابرات الأمريكية. علما أن جل الطاقات المتعلقة بهذا الشأن كانت من حصة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). وبهذا النحو، لم تعد لدى وكالة المخابرات المركزية الفرصة المناسبة لأن تعمل كجهاز مخابرات خارجي شامل الاختصاصات ومركزي الأهمية.

8

عمليات سرية ونشاطات تجسسية وإشكاليات تحليل المعلومات

بعدما ارتفع عدد العاملين لدى أجهزة المخابرات بمعدلات كبيرة نسبيا خلال الحرب العالمية الثانية، وحينما أخذت هذه الأجهزة تمارس دورا أكثر أهمية بكثير، مقارنة بالدور الذي أدته في كل الحروب السابقة، ترسخ لدى المسؤولين الاعتقاد بأنهم بات لديهم أداة جديدة متشعبة الاستخدامات، وتسمح لهم بالتعامل بنحو ناجح مع المعضلات القديمة والجديدة في السياسة الأمنية الدولية، وتجيز لهم أن يديروا بالنحو المعقول الحروب المستقبلية، لا بل مواجهة هذه الحروب بنحو مختلف كلية. بيد أن

«أسفر إصلاح أجهزة المخابرات، بعد العام 1945، عن تحسن كبير في أدائها، بيد أن هذه الأجهزة واجهت الإحباط والتعثر أيضا خلال العقد الأول من السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية»

وقائـع المسـتقبل بينـت بجـلاء أن هـذه الآمـال كانـت مفرطـة في تفاؤلهـا وأنهـا كانـت سرابـا في كثـير مـن المناحـي.

حقا أسفر إصلاح أجهزة المخابرات بعد العام 1945 عن تحسن كبير في أدائها، فباتت منذ ذلك الحين وفي كثير من الحالات أداة حكومية شاملة تمارس عملها بمهنية عالية. غير أن هذه الحقائق لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن هذه الأجهزة واجهت الإحباط والتعثر أيضا خلال العقد الأول من السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. ويفرض علينا الواجب الإشارة إلى أن الفشل هنا والإحباط هناك لا تتحمل مسؤوليته أجهزة المخابرات فقط، بل صناع القرارات في الدول المختلفة، أعني الحكومات والوزراء والقيادات المشرفة على إدارة هذه الأجهزة أيضا. وربما لا تنطبق وجهة النظر المستخلصة هنا على كل الحالات، بيد أن الأدبيات المعاصرة الدارسة لأداء أجهزة المخابرات ما انفكت تكرر مزاعم تتحدث عن «فشل أجهزة المخابرات» في كثير من الحالات، مشيرة إلى ضلوعها في «مؤامرات» وعمليات تخريبية لا تعد ولا تحصى. ولا مندوحة لنا هنا عن التلميح إلى أننا لا نريد، بأي حال من الأحوال، تبرئة جميع أجهزة المخابرات من مسؤوليتها عن تنفيذ بعض العمليات الفاشلة. إن كل ما في الأمر هو أننا نريد أن نسلط الضوء على المسؤولية التي تتحملها القيادات السياسية، والبرلمانات ورجال القضاء أيضا، كما يفرض الواجب أن نضع تحت المجهر مسؤولية الصحافة والرأي العام. فعلى ما نرى لاتزال الأدبيات المعاصرة مطالبة بتسليط الضوء على هذه المسؤولية بالموضوعية المناسبة وبالحوار الجاد، وليس بأسلوب التشفي والطعن.

وبعدما ارتكبت أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية أخطاء فادحة في تقييمها للمشروع النووي السوفييتي اقترفت هذه الأجهزة أخطاء أعظم شدة خلال الحرب الكورية. بيد أن على المرء أن يراعي الاختلافات الجذرية التي اتصفت بها الحالتان. ففي المنظور اللاحق ليس ثمة ما يشير إلى أن أصحاب الشأن كانوا قادرين - بيسر - على تلافي الأخطاء التي حصلت في سياق مراقبتهم المشروع النووي السوفييتي. فالأدوات التكنولوجية التي استعانت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تحليل المعلومات لاتزال تثير العجب وتحظى بالاعتراف أيضا حاليا. فهذه الأدوات التكنولوجية مازالت تشكل الأساس الذي يُعتمد عليه في رصد الدول التي تخرق

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. أضف إلى هذا أن الفشل في تحديد زمن أول تجربة نووية يجريها الاتحاد السوفييتي لم يسفر من وجهة نظر الدول الغربية عن كارثة وأضرار مباشرة. فالنجاح في تحديد زمن التجربة النووية السوفييتية لم يكن سيدفع الحكومات الغربية إلى تغيير سياستها حيال الاتحاد السوفييتي بنحو ملموس أو جذري. فشن حرب وقائية (Preventive) على غرار الحرب التي هددت الولايات المتحدة بشنها على إيران(*) لم يكن وقتذاك خيارا مطروحا للمناقشة لدى الولايات المتحدة أو بريطانيا.

بيد أن الأخطاء التي اقترفتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية في تقييم الوضع الذي ساد في بداية وخلال الحرب الكورية اختلفت اختلافا جوهريا. فهذه الأخطاء كان في الإمكان تلافيها، ومن ثم كان في الإمكان أيضا تلافي التكاليف المادية الباهظة والخسائر الفادحة في الأرواح، وتبدد كثير من هيبة الولايات المتحدة بين دول العالم.

لقد بدأت سلسلة التدابير الاستخباراتية الفاشلة مع بداية الهجوم الذي شنته كوريا الشمالية في الخامس والعشرين من يونيو في العام 1950. فهذا الهجوم أخذ الغرب على حين غرة بكل معنى الكلمة. حقا دأب أصحاب الشأن على متابعة نشاطات النظام الشيوعي ومراقبة هذه النشاطات، بيد أن القيادة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية أيضا استبعدوا تماما أن ينفذ حكام كوريا الشمالية هجوما من هذا القبيل، من غير أن يشارك الاتحاد السوفييتي، بنحو أو آخر، في ذلك الهجوم، وبلا وجود سبب واضح يفرض على السوفييت التورط في حرب يستعر أوارها بين قوى عظمى. وكما أضحى أمرا يعرفه الداني والقاصي حاليا فإن ستالين لم يكن مستعدا أصلا لإشعال فتيل حرب واسعة الأبعاد مع الغرب. فهو رفض، مرة تلو أخرى، تأييد شيوعيي كوريا الشمالية في مساعيهم الرامية إلى الهجوم على كوريا الجنوبية. ورغبة منه في إظهار حسن نيته تجاه كوريا الشمالية فقد آثر أن يزودها بكميات ضخمة من معدات عسكرية حديثة عززت، بنحو فعال، ما لدى كوريا

(*) المقصود هو الحرب التي هددت أمريكا بشنها قبل إبرام اتفاق بين إيران والدول الست - الصين وروسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا - في 2 أبريل من العام 2015، حول البرنامج النووي الإيراني. [المترجم].

الشمالية من قدرات حربية. علما أن جيش كوريا الجنوبية اتسم منذ العام 1950 بالهوان مقارنة بالقدرات القتالية التي اتسم بها جيش كوريا الشمالية.

في نهاية يناير من العام 1950 أبرق ستالين إلى كيم إل سونغ رسالة تنم عن أمل براق. رسالة كان محتواها هو أن ثمة احتمالا حقيقيا لأن يساند الاتحاد السوفييتي إعادة توحيد شطري كوريا في حالة التزام كوريا الشمالية بتزويد موسكو سنويا بما لا يقل عن 25 ألف طن من الرصاص. وفي مارس من العام نفسه أُبرم اتفاق يضمن تزويد الاتحاد السوفييتي بمعادن أخرى، من بينها كميات وافرة من الفضة والذهب. وكان توقيت المبادرة التي اتخذها ستالين مناسبا، لا بل كان أكثر من مناسب، فقبل بضعة أيام من تاريخ تلك المبادرة كان نائب وزير الخارجية الأمريكية دين آتشيسون قد صرح في خطاب له بأن التوترات السياسية السائدة في كوريا ينبغي بحثها والتفاوض بشأنها في إطار منظمة الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن الطوق الذي تكفلت الولايات المتحدة بتأمين سلامته والدفاع عنه لا يتعدى جزر ألوتيان واليابان والفلبين. ومعنى هذا هو أن كوريا ليست ذات أهمية مباشرة بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المحتمل أن يكون ستالين قد رأى في هذا التصريح إشارة تفيد بأن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكريا في حالة استيلاء كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية على عجل. ومما يعزز هذا الاحتمال أن الإعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية الشيوعية في أكتوبر من العام 1949 لم يحرك ساكنا في الولايات المتحدة، على رغم أن هذا الحدث كان أهم بكثير بناء على انعكاساته على السياسة الدولية. وعلى ما يبدو اعتقد ستالين أن الاستيلاء على كوريا الجنوبية سيتم بسرعة فائقة وسيجرد الولايات المتحدة من أي فرصة للتدخل عسكريا. وغني عن البيان أن هذه الحسابات كانت صائبة إلى حد ما، أعني أنها تصدق فقط إذا أخذنا في الاعتبار أن قوات كوريا الشمالية استولت على عاصمة كوريا الجنوبية سيول خلال ثلاثة أيام فقط.

بيد أن الرئيس ترومان اتخذ قرارا مختلفا لم يأخذه ستالين في الحسبان. فهو استعان بمنظمة الأمم المتحدة، وذلك من أجل الحصول منها على تفويض دولي يجيز له تشكيل تحالف حربي والتدخل في كوريا. من ناحية أخرى فإنه أصدر في 27 يونيو أمرا يقضي بضرورة أن تساند القوات الميدانية والقوة الجوية الأمريكية

المرابطة في أرجاء المحيط الهادي كوريا الجنوبية، وأن تنتشر سفن الأسطول الأمريكي السابع بالقرب من تايوان، وذلك للحيلولة دون اندلاع حرب بين الدولتين الصينيتين. وفي الخامس عشر من سبتمبر هبط قائد قوات الأمم المتحدة الجنرال(*) دوغلاس ماك آرثر (MacArthur) في مطار لا يبعد كثيرا عن سيول ليكون على اتصال مباشر بقواته المرابطة في كوريا الجنوبية. وخلال خمسة أسابيع نجح آرثر في استعادة جنوب البلاد وواصل تقدمه في أراضي كوريا الشمالية. وفي ضوء هذا الوضع، وقبل فترة وجيزة من لقائه الجنرال ماك آرثر في جزيرة ويك (Wake) [المحمية الأمريكية الواقعة في الوسط الغربي من المحيط الهادي]، سأل ترومان أجهزته الاستخباراتية عما إذا كانوا يعتقدون أن اتساع دائرة العمليات الحربية خطر قائم وفق أكثر الاحتمالات، وعما إذا سينخرط النظام الحاكم في الصين الشعبية أو في الاتحاد السوفييتي في هذه الحرب؟ وهل هناك احتمال أن يحارب الصينيون والسوفييت جنبا إلى جنب دفاعا عن كوريا الشمالية؟ إن الجنرال ماك آرثر لم يتبنَ هذه الفكرة، لاسيما أن الصين الشيوعية فاتَها انتهاز الفرصة المناسبة للتدخل. وأعرب المحللون في وكالة المخابرات المركزية عن وجهة نظر مشابهة، وذلك لاعتقادهم أن للسوفييت تأثيرا كبيرا في سياسة بكين، وبالتالي فليس من المتوقع أن تتدخل الصين في الحرب ما دام الاتحاد السوفييتي غير معرض لخطر حرب محدقة. كما أشار هؤلاء المحللون إلى أن بكين لا ترغب بتاتا في تصعيد تبعيتها لموسكو[1].

لكن، وخلافا لكل التنبؤات، ومن دون سابق إنذار، عَبَرَ خفية نحو 200 ألف «متطوع نهر يالو (Yalu) الفاصل بين الصين وكوريا الجنوبية». والتحق هؤلاء المقاتلون بمجموعة «متطوعين صينيين» آخرين ليشكلوا قوة صينية مقاتلة يبلغ إجمالي تعدادها نحو 300 ألف «متطوع». ولقي هذا التدخل استحسان موسكو، وإن لم تعلن بكين أو موسكو الحرب بنحو رسمي. والولايات المتحدة الأمريكية أيضا لم تطلق على عملياتها العسكرية صفة الحرب، لاسيما أن مجلس الشيوخ الأمريكي لم يوافق على إعلان الحرب أصلا. فكما هو معروف لا تستطيع الإدارة الأمريكية إعلان الحرب بلا موافقة مجلس الشيوخ. وهكذا كان التعبير الأمريكي

(*) الأمريكي. [المترجم].

الرسمي لوصف العمليات الحربية هو تنفيذ عملية بوليسية (police action). على صعيد آخر درجت الصحافة على الحديث عن conflict (نزاع، صراع، منازعة دولية). ومعنى هذا هو أن الصراع الدولي المحتدم على الأراضي الكورية كان حربا جديدة، كان حربا أراد ستالين من خلالها تنفيذ أهداف لم تفلح أجهزة الاستخبارات في الوقوف على مغزاها «الفعلي». ويظهر لنا حذر الرئيس ترومان، من خلال تعامله مع خطوط الإمدادات السوفييتية. فهو أصدر إلى القوات المسلحة أمرا يحظر عليها كلية قصف الإمدادات المعادية المارة عبر الأراضي الصينية، ويمنعها من نقل الحرب إلى العمق الصيني.

ومن خلال هذه الوقائع أيضا يتبين لنا مرة أخرى صعوبة الاعتماد على الأساليب التقليدية الدارجة في الجاسوسية الغربية في تذليل الاتصال بأصحاب القرار في المعسكر السوفييتي. وهكذا لم يبق أمام الغرب سوى الاعتماد على مؤشرات عسكرية وإمعان النظر في انتشار القوات الميدانية وفي مراقبة كثافة الاتصالات اللاسلكية واستجواب أسرى الحرب، على أمل أن تفشي هذه الوقائع عن أهداف العدو. بيد أن على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن الاعتماد على مؤشرات وتكهنات وتخمينات وظنون يمكن أن يعرض المرء لخدع كثيرة ومكائد مختلفة.

وفي واقع الحال فإن هذا هو بالضبط الفشل الذي خيّم على الأجهزة الأمريكية المكلفة بالتجسس على مختلف المجالات العسكرية. فبسبب الخيانة التي اقترفها وليام وايسباد لم يعد الأمريكيون منذ نهاية العام 1949 قادرين على فك شفرات البرقيات التلغرافية السوفييتية، وباتوا مكرهين على الاستعانة كلية بتقارير أجهزة المخابرات الصديقة، أعني أجهزة مخابرات كوريا الجنوبية وتايوان، علما أن هذه الأجهزة لم تكن مرتشية فقط، بل كانت مشبعة بالشيوعية أيضا من كثرة الشيوعيين الذين كانوا يتسللون إلى صفوفها. وعلى رغم أن أصحاب الشأن حاولوا تجنيد عملاء ومخبرين جدد مهمتهم هي التجسس لحساب الأمريكيين من خلف حدود العدو، وعلى جناح السرعة ومن دون إعداد دقيق وتدريب مهني مناسب، فإن هذه المحاولة باءت بفشل ذريع، وبنحو مأساوي لألوف مؤلفة من الجواسيس الكوريين والصينيين. إذ قبض عليهم الشيوعيون وجرى استخدام البعض منهم لتضليل الأمريكيين والتمويه عليهم. أضف إلى

هذا أنه لم يعد أحد منهم، تقريبا، إلى صفوف الأمريكيين أو استطاع أن يبرق إليهم معلومات دقيقة. وتولى رئيس شعبة العمليات الخارجية السرية (OPC) التابعة لوكالة المخابرات المركزية فرانك ويزنر(Frank Wisner) إنشاء مقر في جزيرة سايبان التابعة لجزر ماريانا لتدريب الفارين وأسرى الحروب على التجسس لمصلحة الولايات المتحدة. والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن نفرا منهم فقط كان يتكلم الإنجليزية، وفي المقابل نادرا ما كان هناك أمريكي يفهم الكورية أو الصينية. من ثم لم يكن التفاهم بين الأطراف المختلفة ممكنا في الحالات العامة، ولم يكن يسمح بالتحاور والاتفاق على أبسط القضايا الأمنية. كما لم يتقن اللغة الكورية أي عميل من المائتي أمريكي الذين كانوا يعملون في سيول لحساب وكالة المخابرات المركزية[2].

وبالإضافة إلى المحاولات التي بُذلت من أجل تمكين جواسيس كثيرين من التسلل إلى داخل الصين كانت هناك أيضا محاولات مختلفة للعثور على جماعات تكن العداء للشيوعية وتقاوم النظام الشيوعي من داخل الأراضي الصينية، وذلك على أمل إعداد وتدريب هذه الجماعات على خوض حرب عصابات ضد النظام الصيني. وشرع الأمريكيون بتنفيذ عمليات من هذا القبيل بعدما أخذت الحرب تراوح مكانها ابتداء من صيف 1951. فقد ساعدوا أكثر من 1500 كُوري على التسلل إلى شمال شبه الجزيرة الكورية التي كان الشيوعيون قد استولوا عليها ثانية. وبينت الاستطلاعات اللاحقة أن جميع المتسللين قد لقوا حتفهم. وفي المنظور الخلفي، وبناء على مختلف التحقيقات الداخلية، لا مجال للشك بأن النتيجة التي نتجت عن عمليات التسلل كانت، في محصلتها النهائية، كارثة ولطخة عار بالنسبة إلى أداء أجهزة المخابرات الأمريكية خلال الحرب الكورية. فأكثر المعلومات الاستخباراتية كانت زائفة ومن صنع العدو جملة وتفصيلا. من هنا لا عجب أن تفشل كل العمليات السرية تقريبا، وذلك لأن العدو كان قد تغلغل في هذه العمليات منذ إعدادها وحتى اختتامها[3]. وتسري هذه الحقيقة على أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية. وربما كان أداء عمليات التجسس بالسبل التقنية - أعني أداء SIGINT, IMINT - أفضل حالا بعض الشيء. فعمليات التجسس هذه نجحت، مثلا، في الكشف عن نشر 200 طائرة سوفييتية

من الطائرات الحاملة للقنابل الثقيلة في الأراضي الصينية المتاخمة لحدود كوريا الجنوبية، وأن جميع هذه الطائرات في حالة الإنذار القصوى، وأن الطيارين السوفييت يحلقون في أجواء كوريا بطائرات ميغ15- المقاتلة على رغم أن الاتحاد السوفييتي ما انفك يؤكد للرأي العام وبإصرار قوي عدم تدخله عسكريا في الصراع الدائر في شبه الجزيرة الكورية.

عمليات سرية في أوروبا

بيد أن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الكارثة العظيمة التي تعرضت لها أجهزة المخابرات الأمريكية في حربها مع الإمبراطورية السوفييتية - الصينية، لم تكن الأولى من نوعها في تاريخ المخابرات الأمريكية، فالعمليات التي نُفذت في المعسكر السوفييتي وفي أوروبا الشرقية بصورة خاصة كلفت أجهزة المخابرات الأمريكية خسائر فادحة فعلا. ففي العام 1949، مثلا تواصل رئيس شعبة العمليات الخارجية السرية (OPC) التابعة لوكالة المخابرات المركزية فرانك ويزنر مع تنظيم سري يطلق على نفسه لقب «الحرية والاستقلال»، ويزعم أنه يعمل في داخل بولندا وقادر على طرد السوفييت في حالة وجود نصير مستعد لتزويده بالسلاح وبأجهزة مخصصة لإرسال واستقبال البرقيات التلغرافية، وما سوى ذلك من آلات ومعدات ضرورية للتخلص من السوفييت. وذهب فرانك ويزنر مذهبا أبعد، فراح يتطلع إلى العثور على تنظيمات مشابهة في ألبانيا وأوكرانيا، اعتقادا منه أن هذه المساعي تعمل عملها في صد نفوذ السوفييت في أوروبا ووسيلة ناجعة لتحرير شعوب أوروبا الشرقية. من جانبه، وعلى خلفية هذه الأخبار الجديدة، راح قائد أسطول قاذفات القنابل الاستراتيجية الجنرال كورتيس ليماي يفكر في احتمالات خوض حرب مع الاتحاد السوفييتي، وبضرورة توفره، والحالة هذه، على متمردين مناصرين للغرب، وعناصر يمكن الاستعانة بهم في انتشال الطيارين الأمريكيين الذين تسقط طائراتهم في أراضي العدو – أي إنه استعاد التجارب الناجحة التي تحققت إبان الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد ألمانيا قبل بضع سنوات[4].

وكيفما كان الوضع فإن الأمل بوجود عناصر في بولندا وأوكرانيا وفي إقليم البلطيق مهيأة للتمرد وعازمة على الانخراط في حرب عصابات ضد السوفييت لم يكن تصورا

من وحي الخيال؛ ففي هذه الدول صارعت قوى متمردة النفوذ السوفييتي طوال السنوات الكثيرة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. إن كل ما في الأمر هو أن أجهزة المخابرات السوفييتية نجحت في التسلل إلى صفوف هذه الحركات. بالإضافة إلى هذا كله كان لدى السوفييت الجاسوس كيم فيلبي. فإذا كان هذا الجاسوس [المزدوج] قد عمل - بتكليف من المخابرات الخارجية البريطانية MI-6 - ضابط اتصال مع الأمريكيين، فإنه درج أيضا على تزويد موسكو بكل ما لديه من معلومات تخص العمليات الأمريكية - البريطانية المشتركة.

وأدّت المناطق الألمانية التي كانت تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية دورا متميزا، بقدر تعلق الأمر بسبل التواصل مع تنظيمات أوروبا الشرقية العاملة من أراضي البلدان التي آوتها ومنحتها حق اللجوء. ففي ميونيخ مثلا تحالف المجلس الأعلى لتحرير أوكرانيا مع وكالة المخابرات المركزية؛ علما أن هذه الوكالة حثت الكثير من المهاجرين الأوكرانيين على الانضواء تحت رايات العديد من وحدات المغاوير ودربتهم على أساليب القتال شبه العسكرية، بما في ذلك القفز بالمظلات في سماء وطنهم الأم من طائرات يقودها طيارون هنغاريون، أو على أن يقفزوا في سبتمبر من العام 1949 من طائرات نقل عسكرية أمريكية في مدينة ليميبرغ (بالألمانية، ومدينة لفيف، بالروسية) في جنح الظلام. وفي الواقع لم ينج أوكراني واحد في هذه العمليات. وتعرضت العمليات المشتركة التي نفذتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ألبانيا لمصير لا يختلف كثيرا عن المصير الذي آلت إليه العمليات التي نُفذت في أوكرانيا.

ومن المحتمل جدا أن تكون المخابرات الألمانية المسماة «جهاز غيلين» Gehlen قد شاركت فعلا في العمليات شبه العسكرية التي كُلفت بتنفيذها جماعات مهاجرة من أوروبا الشرقية. ويبقى هذا الاحتمال قائما حتى إذا أخذنا في الاعتبار أن تفاصيل هذه العمليات لم يعلن عنها بشكل رسمي حتى الآن. ومن الممكن جدا أن يسري هذا الاحتمال، بصورة خاصة، على نحو عشرين ألف لاجئ بلطيقي جرى تدريب كثير منهم على شواطئ بحر البلطيق على فنون التسلل إلى أراضي الاتحاد السوفييتي في جنح الظلام مستخدمين قوارب سريعة. فقد سبق لجهاز المخابرات الخارجية البريطانية (MI-6) أن طلب من الوحدات الألمانية المكلفة بإزالة الألغام، والمنتشرة

في بحر البلطيق على وجه الخصوص، التعاون معه على تنفيذ عديد من العمليات الاستخباراتية. وشكل أصحاب الشأن من هذه الوحدات زمر استطلاع جرى التمويه على حقيقة مهماتها بغطاء يوحي بأنها وحدات بحرية بريطانية تعمل لمصلحة هيئة حماية صيد الأسماك في بحر البلطيق (Baltic Fishery Protection Service). وكان هانس هلموت كلوزه واحدا من البحارة الألمان الذين تكفلوا بأداء هذه المهمة. فهو انتمى إلى هذه الزمرة ابتداء من العام 1956 وبذل جهودا كبيرة لتدريب السلاح البحري الألماني على تنفيذ عمليات الاستطلاع المنشودة. وترقى خلال سبعينيات القرن العشرين إلى منصب قائد لأحد الأساطيل الألمانية[5].

لكن حينما وضع أول مهاجرين يتحدرون من لاتفيا أقدامهم على اليابسة، في سبتمبر من العام 1951، كانت العصابات المقاتلة في وطنهم قد هُزمت شر هزيمة. ووفق ما تقوله بعض المصادر فبعد هذه الهزيمة، وصل عدد المتمردين المنتشرين في ليتوانيا فقط إلى بضعة آلاف مقاتل حتى العام 1952. وتشير روايات أخرى إلى أن المناطق الأخرى في البلطيق شهدت حتى العام 1956 معارك متفرقة، وأن المتمردين على النظام السوفييتي في هذا الحيز من العالم قَتَلوا عشرات الآلاف من جنود الجيش الأحمر ومن كوادر الشيوعيين ومن المتواطئين مع السوفييت. وإذا كان الاتحاد السوفييتي قد اعترف طواعية بأنه تكبد خسائر كثيرة في الأرواح فإن الأرقام التي أعلنها كانت أدنى بكثير من الأرقام التي تحدثت عنها الجماعات اللاجئة[6].

وأثبت الاتحاد السوفييتي أنه هو الطرف الذي أحرز قصب السبق في المعركة الإعلامية. فأبواق الدعاية المسيَّرة من قبله نشرت عبر الإذاعة البولونية المسموعة في ديسمبر من العام 1951 تفاصيل المكيدة التي نفذها السوفييت بدهاء وإحكام. فقد نجحت المخابرات السوفييتية فعلا في توظيف التنظيم البولندي السري المسمى «الحرية والاستقلال» لتضليل أجهزة المخابرات الغربية. فبعد بضع سنوات من انتهاء الحرب اتصل بالجنرال البولندي آنديرز (Anders) - الشديد العداء للشيوعية - شخصٌ بولندي الأصول يعرض عليه مساعدته في العمل مع معارضين بولنديين يناضلون سرا. وفي سابق الأيام حارب الجنرال في صفوف القوات السوفييتية، ثم مع جيوش أيزنهاور ضد ألمانيا؛ وكيفما كانت الحال ففي نهاية الأمر أسقطت السلطات البولندية الجنسية عنه، فأُجبر على العيش في لندن بصفته لاجئا سياسيا. وعلى

ما يبدو كانت قوة شخصيته هي العامل الرئيس الذي حرض أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية على أن تقدم للبولنديين المنخرطين في حرب عصابات ضد الشيوعيين معونات قيمة تشتمل على مبالغ مالية معتبرة وكميات عظيمة من السلاح والعتاد، وعلى أن تدعم كفاحهم من خلال إرسال عدد من الجواسيس والعملاء إليهم. لكن سرعان ما تبين أن أجهزة المخابرات الغربية تعرضت لمقلب أحكم السوفييت تفاصيله، أي إنها تعرضت للمقلب نفسه تقريبا الذي تعرضت له عناصر استخباراتية غربية في العشرينيات من القرن المنصرم، على خلفية المكيدة التي دبرها البلشفيك للمخبرين الغربيين.

ويشهد واقع الحال على أن النجاح في أوروبا كان حليف تلك النشاطات الاستخباراتية التي تعاونت أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية على إنجازها هناك. ولا تفوتنا في هذا السياق الإشارة إلى الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في إيطاليا في العام 1948. ففي تلك الانتخابات وظّفت وكالة المخابرات المركزية كل طاقتها المالية لدعم الأحزاب ووسائل الإعلام المناهضة للشيوعية. كما يحق للمرء أن يشير في هذا السياق إلى الدعم الخفي الذي حصلت عليه النقابات العمالية الحرة في أوروبا الغربية، علما أن هذا الدعم كان برعاية شخصين أمريكيين كانا من قبل شديدي التعلق بالمبادئ الشيوعية، وهما جاي لوفستون Jay Lovestone وإيرفين براون (Irving Brown). وكان المطلوب من هذا الدعم هو شد عزيمة النقابات العمالية الأوروبية والنقابات العمالية في أمريكا اللاتينية، وتمكينها من الوقوف في وجه تغلغل الشيوعيين في صفوفها. وفي وقت متأخر نسبيا في العام 1974 حصل الرأي العام على تصور عن عمق التعاون الذي ساد وقتذاك بين الاتحاد العام للنقابات الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية[7].

وعلى رغم كل النقد الذي شنته الأطياف السياسية اليسارية على «مؤتمر الحرية الثقافية» (Congress for Cultural Freedom) الذي التأم شمله في العام 1950 في «قصر تيتانيا» ببرلين الغربية(*)، فإن واقع الحال يشهد أن هذا المؤتمر كان مشروعا ناجحا بكل تأكيد. فبعد الكارثة التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية قدم

(*) والذي كان نموذجا أوليا للحرب الناعمة. [المترجم].

«مؤتمر الحرية الثقافية» نموذجا جديدا للتواصل بين المثقفين الأوروبيين، وبينهم وبين معاصريهم من المثقفين الأمريكيين أيضا. علما أن كثيرا ممن شاركوا في أعمال المؤتمر كانوا سابقا شيوعيين أو اشتراكيين أو من أنصار الاشتراكية الديموقراطية. كما كان كثيرون منهم قد فروا من استبداد هتلر وستالين.

وحضر إلى برلين للمشاركة في حفل تأسيس المؤتمر أعلام العلماء والأدباء والفنانين، أعني أعلاما من قبيل رايموند آرون وفرانس بوركيناو وبنيديتو كروس وكارل ياسبر وأغناسيو سيلون وجيمس بيرهام وهيو تريفور - روبر وآرثر شليزينجر (الابن) وبرتراند راسل وأرنست رويتر وآرثر كوستلر وريتشارد لوفنتال ومالفن لاسكي وتنسي وليمز. وعلى خلفية هذه المبادرة صدرت مجلات ثقافية مرموقة من قبيل Encount (بريطانيا) و Preunves (فرنسا) وDer Monat (ألمانيا الغربية). وثمة سؤال يظل في مخيلتنا عما إذا كانت هناك ضرورة لأن يفتح المؤتمر ذراعيه ترحيبا بالأموال التي أسبغتها عليه وكالة المخابرات المركزية. فهذا التصرف أثار جدلا واسعا ونقاشات صاخبة لا نود الخوض فيها هنا. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن نسبة معتبرة من المثقفين الأوروبيين كانوا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من أنصار الشيوعية السوفييتية والمبادئ الفاشية والاشتراكية القومية(*). لقد بدا هؤلاء المثقفون كأنهم قد تعرضوا (طواعية) لعمليات غسلت أدمغتهم. وتأسيسا على هذه الحقائق كان من مسلمات الأمور أن يدافع المرء عن تلك الشخصيات، لاسيما التي رفضت السير مع التيار وأعلنت من دون تهيب أو تردد عقيدتها التي كانت مستهجنة وقتذاك في المنظور العام. فبتصرفها هذا وفرت هذه الشخصيات على الأجيال التالية اقتراف الخطأ الذي اقترفته في سابق الزمن. وحينما ينتقد البعض وضع جزء من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تحت تصرف وكالة المخابرات المركزية فلا مندوحة للمرء عن أن يأخذ في الاعتبار أيضا أن الحكومة الأمريكية لم تكن في ذلك الزمن مهتمة، بشكل قوي، بدعم الثقافة وتشجيعها. من ناحية أخرى لن نشط أبدا إذا قلنا إنه كان من الصعوبة بمكان، وقتذاك، مطالبة الكونغرس بالموافقة على صرف أموال

(*) الألمانية أي النازية. [المترجم].

لتنفيذ خطة مارشال لإعمار أوروبا ثقافيا، فالكثير من المثقفين الأوروبيين كانوا يتبنون مواقف سياسية يسارية(*)[8].

بيد أن تأسيس شبكتين من شبكات الإذاعة المسموعة - أعني إذاعة أوروبا الحرة (Radio Free Europe) وإذاعة الحرية (Radio Liberty) - حظي باهتمام أكبر بكل تأكيد. علما أن الإذاعتين كانتا تعملان من ميونخ الواقعة في ولاية بافاريا، أي في الولاية الألمانية التي كانت لاتزال محتلة من قبل القوات الأمريكية. وكان الشائع هو أن الشبكتين الإذاعيتين تتبعان منظمة «اللجنة الوطنية لأوروبا حرة» (National Committee for a Free Europe) التي تتخذ من نيويورك مقرا لها. وأطلقت الإذاعتان أول برامجهما الموجهة إلى تشيكوسلوفاكيا في يوليو من العام 1950 على الموجة القصيرة. وتوسع نشاطهما فأخذتا في مرحلة لاحقة تبثان بلغات دول أوروبا الشرقية الأخرى. وابتداء من العام 1953 استُحدثت إذاعة أخرى عملت في بادئ الأمر باسم إذاعة التحرير، وباسم إذاعة الحرية ابتداء من العام 1964. ودرجت هذه الإذاعة على بث برامجها بالروسية أولا، وببقية لغات الاتحاد السوفييتي فيما بعدُ.

واسترشدت هذه الإذاعات بإذاعة برلين المسماة اختصارا RIAS BERLIN، والتي كان عنوانها التام هو Radio in the American Sector. علما أن هذه الإذاعة شرعت تبث برامجها في العام 1946. وبينما كانت هذه الإذاعة، أعني إذاعة RIAS BERLIN تُموَّل من الضرائب المستقطعة من دخول المواطنين الأمريكيين، وتُسير من قبل محررين ألمان في المقام الأول، فقد استمرت الإذاعات الأخرى حتى العام 1971 تنفق من الأموال التي تحصل عليها من وكالة المخابرات المركزية. فابتداء من ذلك العام وافق الكونغرس على حق هذه الإذاعات بامتلاك ميزانيات خاصة بها. كما بات الإشراف على هذه الإذاعات من اختصاص مجلس البث العالمي (Board for international Broadcasting)، وليس من اختصاص الحكومة الأمريكية نفسها[9]. فحتى ذلك الحين درجت وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية خلال خمسينيات القرن الماضي بصورة خاصة على توجيه هذه الإذاعات.

(*) يستنكرها الكونغرس، أصلا، في الحالات العامة. [المترجم].

وكثر السجال حول الدور الذي أدته إذاعة أوروبا الحرة، خلال الاضطرابات الشعبية التي عمت المجر في العام 1956، وذلك لأن وسائل الإعلام الأمريكية تركت لدى المجريين الانطباع بأنهم سيحصلون من الولايات المتحدة الأمريكية على الأسلحة وما سوى ذلك من مساعدات سخية. وفي الواقع كانت هذه الإيحاءات سرابا لا قيمة له. فبينما كانت وسائل الإعلام الأمريكية تكرر من دون انقطاع، وبنحو مبطن، هذه الآمال الزائفة كانت واشنطن تتعهد للسوفييت بأنها لا تنوي التدخل في الشأن المجري ولا تريد التورط في الموضوع عسكريا بصورة خاصة. وهكذا تبين أن الحديث عن سياسة «تحرير شعوب أوروبا الشرقية» من نير الاستعباد والقهر ثرثرةٌ لا طائل منها، وتبجحٌ فارغ مخصص في المقام الأول لتهدئة خاطر الرأي العام الأمريكي وطمأنة المواطنين الأمريكيين المتحدرين من أوروبا الشرقية بشعارات وطنية وبيانات حماسية[10].

ومن وجهة النظر الأمريكية كان توظيف الشبكات الإذاعية الجماهيرية لتحقيق أغراض سياسية أمرا مثيرا للاستغراب. فتصرفٌ من هذا القبيل يتوقعه المرء من الأنظمة الأوروبية المستبدة، من نظام موسوليني وهتلر وستالين، وليس من العالم الحر. فالشبكات الإذاعية لم تكن حكومية قط في الولايات المتحدة، بل كانت أهلية من دون استثناء. بيد أن الأمر اختلف بعض الشيء في بريطانيا، فهنا قدمت هيئة الإذاعة البريطانية شبه الحكومية (BBC) مثالا صادقا على أن الديموقراطية الليبرالية تستطيع التعامل مع الشبكة الإذاعية بنحو مختلف(*). ولا تفوتنا الإشارة إلى أن هذا النموذج البريطاني كان القدوة المثالية التي استرشد بها المسؤولون حينما وضعوا أسس نظام الإعلام في ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفرضوا عليها نظاما لا يخضع لرقابة الدولة وغير مركزي، ويعتمد في تمويله على رسوم المستمعين والمشاهدين. بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن الشبكات الإذاعية الألمانية كانت مكلفة بأن تكون أداة تعمل على صد مساعي الإمبراطورية السوفييتية لإخضاع ألمانيا لنفوذها. وغني عن البيان أن هذا التوجه أثار الكثير من النقاشات. فليس ثمة شك في أن من حق المرء أن يسأل هنا عما إذا كان هذا التكليف يتفق

(*) بنحو ليس حكوميا صرفا أو خاصا جملة وتفصيلا. [المترجم].

مع مبدأ الاستقلالية عن التوجيه الحكومي. ومن حسن الحظ أن الدول الشيوعية لم تكن قادرة على التذرع بهذا الأمر، وذلك لأنها لم تكن تلتزم أصلا بحقوق الإنسان المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة. أضف إلى هذا أن المعسكر الشرقي شارك بنحو مكثف في «الحرب الدائرة على الأثير». فإذاعة موسكو بدأت في زمن مبكر نسبيا، في العام 1939، بتقديم برامج تنطق بالفرنسية والإنجليزية والعربية والإيطالية. من ناحية أخرى شرعت إذاعة بكين منذ العام 1947 في بث برامجها باللغة الإنجليزية. وشاركت ألمانيا الشرقية في هذا الشأن بنحو قوي وفعال ابتداء من العام 1959. وبعد فترة قصيرة أدلت بدلوها دولٌ أخرى كثيرة[11].

وإذا توخينا الدقة فليس ثمة شك في أن البرامج التي درجت الشبكات الإذاعية الحكومية على بثها لم تكن تدخل بالضرورة في دائرة النشاطات الاستخباراتية. بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن إذاعة أوروبا الحرة وإذاعة الحرية/إذاعة التحرير منحت وكالة المخابرات المركزية فرصا كبيرة لمزاولة نشاطاتها وقدمت فرص عمل معتبرة لمهاجرين كانوا يتطلعون بفارغ الصبر إلى حشد ما لديهم من علاقات شخصية ومهنية في المعسكر الشرقي ضد النظام السوفييتي. على صعيد آخر عزز العاملون في هذه الإذاعات، لاسيما العاملون المتحدرون من أوروبا الشرقية، روابط التواصل مع الجماعات المنشقة(*) واستخدموهم مصدرا يحصلون منه على معلومات كان بعضها مهما جدا. فأنّى لأجهزة الاستخبارات الغربية أن تعلم بحقيقة التحولات التي تطرأ في مجتمعات المعسكر الشرقي؟ فمن حقائق الأمور أن المنشقين واللاجئين كانوا يقدمون أفضل المعلومات الخاصة بمجالات لا تعد ولا تحصى. بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن أنظارنا أن أجهزة المخابرات الشيوعية كانت تراقب هؤلاء المنشقين بنحو قوي وبآليات محكمة. على صعيد آخر كان تعزيز الروابط معهم يعرض أجهزة المخابرات الغربية لمخاطر معتبرة. من ناحية أخرى كانت هذه الروابط تجود بكثير من الثمار؛ فمن خلال المعلومات الصادقة التي ينقلها هؤلاء الأشخاص استطاعت الشبكات الإذاعية الأجنبية أن تخاطب مستمعيها بنفس «اللغة» التي جرت على لسان أبناء جلدتهم، وبنفس «الصور» التي استخدموها

(*) أي مع الجماعات التي واصلت الإقامة في وطنها الأم. [المترجم].

لإعطاء صورة دقيقة عن الأوضاع السائدة في دولهم، مفندين بذلك ما ترويه أبواق الدعاية من أكاذيب وأباطيل ومعرين هذه الأبواق على حقيقتها. فروايات أدبية مُنع تداولها وقتذاك في الاتحاد السوفييتي، أعني روايات بوريس باسترناك وألكسندر سولجنيستين على سبيل المثال، أذاعت نصوصها شبكة الحرية وشبكة التحرير الإذاعيتان قبل إجازة تداولها بعقود كثيرة من السنين. وتأسيسا على هذه الحقيقة يمكن القول إن هذه الشبكات الإذاعية أدت دورا مهما ليس في تاريخ الاستخبارات فقط، بل في تاريخ الثقافة الأوروبية أيضا.

حروب خاضتها أجهزة المخابرات في دول العالم الثالث

على خلفية انهيار استعمار بريطانيا للهند في العام 1947، وحصول الفلبين على استقلالها قبل عام من ذلك التاريخ، شهدت السياسة العالمية تحولات جذرية أطلق المراقبون عليها مصطلح Entcolonialisierung [مقاومة الاستعمار وتصفيته]، ونشأ في سياق هذه التحولات ما بات يُسمى العالم الثالث. وأظن أن الحديث عن مقاومة الاستعمار أو تصفيته ينطوي على خطأ واضح ولا يعبر بنحو دقيق عن فحوى الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها هنا. فكثير من الشعوب والأقاليم المعنية بهذه الظاهرة لم تخضع لعلاقات إمبريالية. وللتدليل على ما نقول نستشهد في هذا السياق بالهند البريطانية أو بمصر وتونس وبلاد المغرب، فهذه البلدان كانت بلدانا محمية (Protektorate)، أو كانت إمارات تتمتع باستقلال ذاتي [أي تحكم نفسها بنفسها من ناحية لكنها من ناحية أخرى تتسم بالتبعية لهذه الإمبراطورية أو تلك في المحصلة النهائية]. فخلال حرب التحرير، على سبيل المثال، كانت فرنسا تعامل الجزائر بصفتها ولايات فرنسية. ومعنى هذا هو أن التبعية للدول الاستعمارية الأوروبية وللولايات المتحدة الأمريكية كانت تنطوي على تعقيدات لا يعبر عن فحواها مصطلح مستعمرة. فهذا المصطلح ضيق المدلول بكل تأكيد مقارنة بالمعنى الذي نستوحيه من عبارة مستعمرة.

لكن منذ اندلاع ثورة أكتوبر بدا واضحا أن النضال من أجل الاستقلال الوطني الذي خاضته قبائل وشعوب البلدان الخاضعة(*) سيكتسب أهمية متزايدة

(*) لمختلف ضروب الهيمنة الأجنبية. [المترجم].

بالنسبة إلى الصراع الأيديولوجي والسياسي الدائر بين الاتحاد السوفييتي، أو لنقل بين المعسكر الشرقي، من ناحية والغرب من ناحية أخرى. فبالنسبة إلى الدول الاستعمارية الغربية أضحى هذا الخطر أشد فاعلية بعد العام 1945، من ناحية لأن أبواق الدعاية اليابانية زرعت في آسيا، في ثلاثينيات القرن العشرين، بذور «آسيا للآسيويين». وغني عن البيان أن بذور هذه الدعوة لقيت تربة خصبة في الأقاليم الرازحة تحت نير الدول الغربية. ومن ناحية أخرى لأن الاتحاد السوفييتي صار بعد العام 1945 أكثر قوة وأعظم منعة مقارنة بما كان عليه الحال من قبل.

بيد أن سياسة موسكو المعادية لـ«الإمبريالية» واجهت هي نفسها تناقضات كبيرة وعراقيل مختلفة. فمن ناحية كان الاتحاد السوفييتي ذاته إمبراطورية متعددة الشعوب والأعراق تتحيز ضد الأعراق غير الروسية، وتمارس القهر والظلم بحقهم وتستغلهم أبشع استغلال. وفي هذا الشأن لم تلحظ الأقليات غير الروسية اختلافا ذا شأن بين أساليب الظلم التي دأب الحكم القيصري على تنفيذها وآليات الاستبداد التي شرع الحزب الشيوعي في استحداثها. علما أن هذه الآليات كانت تتعارض كلية مع الشعارات التي تبناها الحزب قبل وصوله إلى مفاصل الدولة. ومن ناحية أخرى تعارضت الأيديولوجية السوفييتية، الرافضة للعقائد الدينية والمنكرة وجود الله، تعارضا جذريا مع التصورات الدينية السائدة في العالم الإسلامي وفي صفوف مجتمعاته التي كانت لاتزال تعيش في عصر ما قبل الحداثة. وإلى حد كبير يسري ما قلناه هنا على أفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا. من هنا لا غرو أن تتجه أنظار السوفييت في الشرق الأوسط نحو الكيان العلماني، نحو إسرائيل أولا، وأن يتجاهلوا العرب المعادين لإسرائيل. وإذا كانت قد نشأت في وقت متأخر نسبيا تحالفات مع بضع دول إسلامية فإن واقع الحال يشهد على أن هذه التحالفات أبرمت فقط مع تلك الدول الملتزمة بأصول العلمانية وبمبادئ فصل الدين عن الدولة، أعني مع دول من قبيل مصر وسورية.

وعلى رغم كل النداءات الخطابية المشددة على أهمية التصدي للنظام الإمبريالي من خلال تبني الاشتراكية فرض الاتحاد السوفييتي في الزمن التالي، أي في وقت كان متأخرا بنحو مثير للعجب، على بعض أجهزته الحكومية - بما في ذلك أجهزته الاستخباراتية - مساعدة «العالم الثالث» وتقديم العون إليه. وكانت الخطة

الاستراتيجية الأولى لتنفيذ هذا التعاون قد تبلورت في خطة تعود إلى العام 1961، وكانت من بنات أفكار ألكسندر شلبين (Alexander Schelepin)، رئيس لجنة الأمن الحكومي، أي رئيس جهاز المخابرات السوفييتية المسمى اختصارا KGB. وكان الرئيس الشاب (43 عاما) لهذا الجهاز قد دافع بقوة عن خطته هذه ضد اعتراضات الطاعنين في السن من قادة الكرملين[12] والأمر الجدير بالملاحظة هو أن الرئيس نيكيتا خروتشوف استحسن هذه الخطة. فهو رأى أن الشباب الثوري في العالم الثالث، وفيدل كاسترو بنحو مخصوص، يتحلى بالعزيمة الشيوعية نفسها التي تحلى بها هو نفسه في أيام شبابه.

وبعد إقالة خروتشوف وتولي ليونيد بريجنيف زعامة الاتحاد السوفييتي استذكر الزعيم الجديد الخطة، وأشار إلى أن كل الاحتمالات تؤكد إمكانية الانتصار على الدول الغربية الرأسمالية، بنحو نهائي، في سياق الصراع الدائر حول العالم الثالث. وكيفما اتفق فقد نشأ في رحاب الـ KGB جيل في مقتبل العمر لديه معرفة جيدة بقضايا العالم، ويحظى بدعم العناصر المكلفة من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بمتابعة وتحليل القضايا الدولية، ويكافح من أجل أن تؤدي الخطة الاستراتيجية، المقترحة من قبل رئيس جهاز المخابرات شلبين، دورا أكثر أهمية في السياسة الخارجية السوفييتية. كما أكد كبير المفكرين في الحزب ميخائيل سوسلوف أن توهين أو إنهاك النظام الرأسمالي يتحقق من خلال «القوى المناضلة ضد الإمبريالية»، مشيرا إلى أن هذا التوهين «نتيجة حتمية لا مفر منها».

والأمر المثير للانتباه هو أن الرئيس الرسمي المكلف بإدارة السياسية الخارجية، أعني وزير الخارجية أندري غروميكو، اعترض على وجهة النظر هذه بكامل الحرية. حتى المكتب السياسي نفسه لم يفلح في إقناعه بضرورة زيارة الشرق الأوسط وأفريقيا أو أمريكا اللاتينية[13]. كما لم يكن رئيس لجنة الأمن الحكومي (المخابرات السوفييتية) يوري أندروبوف متأكدا من أن بالإمكان الانتصار على الغرب في المضامير الأيديولوجية وفي ميادين العالم الثالث العسكرية. فأندروبوف صرح في منتصف أبريل من العام 1975 وفي سياق اجتماع سري جدا عقده مع قيادات سوفييتية، قبل بضعة أسابيع من انسحاب آخر جندي أمريكي من سايغون، بأن على القيادة السوفييتية أن تتعظ بوقائع الحرب الكورية. ففي تلك الحقبة من الزمن

بسطت القوات الشيوعية سيطرتها على كامل البلاد لكنها تعرضت لهزيمة نكراء في نهاية المطاف بعدما عزز الأمريكيون قدرات قواتهم القتالية. وهكذا ثمة احتمال أن تتعرض فيتنام إلى ما تعرضت له كوريا، لاسيما أن كل قوات الشمال جرى حشدها عمليا في القسم الجنوبي من فيتنام، الأمر الذي جعل الطريق إلى هانوي من دون دفاعات قادرة على صد هجوم أمريكي مباغت على شمال فيتنام[14]. وعلى ما يبدو لم يكن يوري أندروبوف قادرا على تصور تعرض الأمريكيين في فيتنام للهزيمة النكراء التي تعرضوا لها فعلا.

وفي المنظور العام لا يشط المرء كثيرا إذا قال إن أجهزة الاستخبارات السوفييتية نفذت في العالم الثالث عمليات كانت انتهازية بنحو أو آخر، وظلت حتى سبعينيات القرن العشرين تعاني ترددا بيِّنا وارتباكا واضحا في تعاملها مع قضايا العالم الثالث. حقا قدمت موسكو مساعدات قيمة للكثير من حركات التحرير الشيوعية والوطنية أو المحلية، بيد أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تمنعنا من الاعتراف بأن موسكو ظلت حذرة جدا في تقديم هذه المساعدات، وذلك لأنها لم تكن ترغب في استفزاز الغرب وخوض مواجهة مباشرة معه. لاسيما أن السوفييت لاحظوا بيسر أنهم لا يستطيعون، دائما وأبدا، فرض إرادتهم على حركات التحرير وإخضاعها لتوجيهاتهم. وغني عن البيان أن الصين وفيتنام أيضا أعطتا موسكو في هذا المضمار درسا لن تنساه بسهولة.

وعلى رغم هذا كله انطلقت أجهزة المخابرات والحكومات الغربية من تصورات عكسية، جملة وتفصيلا، أعني من تصورات تزعم أن موسكو لن تفوت أي فرصة سانحة لمؤازرة الأحزاب الشيوعية وحركات التحرير الوطنية، وذلك لأن فرصا من هذا القبيل تلبي رغبة موسكو في توسيع دائرة نفوذها في العالم. وعلى خلفية هذا الاقتناع اتفقت المخابرات الخارجية البريطانية (MI-6) ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في العام 1952 على إسقاط الحكومة الإيرانية. فرئيس مجلس الوزراء الإيراني محمد مصدق كان قد أمم في العام 1951 شركة البترول الأمريكية - الإيرانية، هذه الشركة، التي ستتمخض عنها لاحقا شركة BP. ومع أن مصدق لم يكن شيوعيا قط فإن الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية أيضا أصرتا على أن محمد مصدق منح السوفييت الفرصة المواتية لتوسيع دائرة نفوذهم. ولم تكن هذه التصورات من وحي الخيال. فخلال الحرب العالمية الثانية احتل الاتحاد

السوفييتي الأقاليم الشمالية من إيران واستولى البريطانيون على الأقاليم الجنوبية، أي إنهما تقاسما إيران فيما بينهما، وذلك لمنع ألمانيا من شن عمليات تخريبية. وانتهزت موسكو هذه الفرصة فاستحدثت لنفسها في إيران جهاز مخابرات يدير أكثر من 40 محطة رئيسة وثانوية. وفي طهران فقط نشر السوفييت ضباط مخابرات قياديين بلغ عددهم نحو 115 ضابطا. وكان جهاز الاستخبارات العامل في إيران أكبر جهاز استخبارات يديره السوفييت خارج الاتحاد السوفييتي[15]. وعلى الرغم من أن الدول الغربية قد نجحت في العام 1946 في إكراه السوفييت على الانسحاب من إيران فإنهم واصلوا تعزيز نفوذهم على حزب توده، أي الحزب الشيوعي الإيراني، وعلى القبائل القاطنة شمال إيران، وفي المناطق المحاذية للاتحاد السوفييتي بنحو مخصوص، وذلك لأن أواصر قربى متينة كانت تجمع بين سكان المناطق الواقعة على جانبي هذه الحدود. على صعيد آخر تعرض الشاه في العام 1949 لمحاولة اغتيال دبرها ضباط يؤيدون حزب توده.

وحينما قرر مصدق في أكتوبر من العام 1952 إغلاق أبواب السفارة البريطانية في طهران فإنه كان، في الواقع، قد اتخذ قرارا بطرد جميع عملاء المخابرات الخارجية البريطانية (MI-6). فهذا الجهاز كان يعمل من داخل السفارة أصلا. وعلى وقع هذه التطورات لاحظت بريطانيا أن مواجهة الوضع الجديد تفرض عليها الاستعانة بقدرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA). لكن واشنطن لم توحِ بأن لديها الاستعداد لمساندة الهيمنة البريطانية على استخراج البترول من آبار الشرق الأوسط. لا بل ذهب الرئيس ترومان مذهبا أبعد. ففي يونيو من العام 1951 صادق ترومان على قرار أمر فيه وكالة الأمن القومي بضرورة احترام حق الدول المستقلة في السيطرة على ثرواتها الطبيعية. غير أن الأمر اختلف كلية بعدما وصل الرئيس أيزنهاور إلى سدة الحكم في يناير من العام 1953. فأيزنهاور نظر إلى الصراع الإيراني البريطاني من زاوية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. على صعيد آخر رأى أيزنهاور في العمليات المموهة، أي السرية، أداة لا يمكن الاستغناء عنها أبدا للوقوف في وجه النفوذ الذي بات الاتحاد السوفييتي يمارسه في العالم.

وللإحاطة بتفاصيل الأحداث التي عصفت بإيران لا مندوحة لنا من الإشارة إلى كيرميت روزفلت - الرجل الذي ربطته بالرئيسين الأمريكيين تيودور روزفلت

وفرانكلين روزفلت صلة قرابة، والذي كان يعمل في وكالة المخابرات المركزية/ شعبة الشرق الأوسط. فكيرميت روزفلت رفع إلى وزير الخارجية الأمريكية دالاس في يونيو من العام 1953 تقريرا من 22 صفحة، يشرح فيه بإسهاب تفاصيل مؤامرة تسعى إلى الإطاحة بحكومة مصدق. بيد أن هذا التقرير لم يكن في الواقع من بنات أفكار أجهزة المخابرات الأمريكية، بل من صنع عملاء المخابرات الخارجية البريطانية. وكانت خطة الانقلاب تقتضي الاستعانة بضباط مرتشين من ذوي الرتب العالية ومدنيين على أتم استعداد لتنفيذ ما يطلب منهم لقاء المال؛ كما اقتضت الخطة إنزال الدَّهْماء إلى شوارع طهران لإشاعة الاضطرابات في العاصمة، وللإيحاء للشعب بأن حكومة مصدق تواجه انقلابا لا مفر منه. من ناحية أخرى اقترحت الخطة أن يتولى جنرال مرتشٍ رئاسة الحكومة الجديدة وأن يعتقل مصدق أو ينفذ به حكم الإعدام من دون تردد.

غير أن محمد مصدق أحيط علما بما يُدبَّر له وأنزل، من جانبه، الدَّهْماء إلى شوارع البلاد. وعلى وقع هذه التطورات فر الشاه إلى أوروبا. وهكذا أضحت كل المؤشرات تشير إلى أن العملية الانقلابية باءت بالفشل، وأن كل الجهود التي أنفقتها أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية على هذه العملية ذهبت سدى. من هنا لا غرو أن تأتي تعليمات جديدة من واشنطن تفرض على عملاء وكالة المخابرات المركزية العاملين في طهران ضرورة الكف عن مواصلة العمل بالمغامرة الفاشلة. لكن وبما أن الاتصالات الهاتفية كانت تمر على محطة المخابرات الخارجية البريطانية العاملة من قبرص، فقد أُحيط البريطانيون علما بتفاصيل التعليمات ونجحوا في وقف إبراقها إلى عملاء وكالة المخابرات المركزية في طهران. ومن دون علم منهم بما طُلب منهم واصل عملاء المخابرات الأمريكية تنفيذ الخطة المعدة مسبقا، فاستولوا على الإذاعة الإيرانية وراحوا يذيعون على الإيرانيين أخبارا مزورة وتقارير ملفقة تزعم أن مصدق عُزل من منصبه وأن الشاه عاد إلى طهران. وغني عن البيان أن كلا الخبرين كانا عاريين من الصحة وكاذبين. وكيفما كانت الحال فقد نجحت الخطة وأعادت الهدوء إلى أرجاء البلاد، وسمحت للشاه بأن يعود إلى طهران - آتيا من إيطاليا - بعد أسبوع من الاستيلاء على مبنى الإذاعة، وبعدما شاركت وحدات عسكرية مؤيدة للشاه في المعارك الدائرة بين المدنيين في شوارع العاصمة. وبينما

نجح مصدق حينا من الزمن في الاختفاء عن أنظار المتآمرين، فإنه اضطر أخيرا إلى أن يسلم نفسه إليهم في 21 أغسطس. وبعد قضائه ثلاث سنوات في السجن وُضع مصدق تحت الإقامة الجبرية حتى وافته المنية في العام 1967. وعلى وقع هذه التحولات سرعان ما أبرمت الحكومة الإيرانية الجديدة مع لندن اتفاقا يقضي بتقاسم عوائد عائدات البترول فيما بينهما[16].

وحاليا، وعلى خلفية المبدأ الذي أعلنه جورج بوش الابن، أعني مبدأ تغيير الأنظمة الحاكمة في دول أجنبية (Regime-Change-Doktrin) بكل السبل الناجحة، تبدو لنا عملية إسقاط حكومة مصدق الأساس الذي انطلقت منه الريب المتحكمة في علاقة إيران بالدول الغربية الديموقراطية، وبين إيران والولايات المتحدة وبريطانيا بصورة خاصة، أعني الريب التي آلت بعد مرور ربع قرن، أي في العامين 1978 و1979، إلى اندلاع ثورة إيرانية يقودها آية الله الخميني. وعلى رغم أننا نظن أن اندلاع هذه الثورة لم يكن أمرا لا مفر منه، فإننا لا نخطئ الظن بكل تأكيد إذا قلنا إن الترابط بين الحدثين أمر لا يمكن نفيه بيسر.

وتنفيذا لرغبة رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن أعد جهاز المخابرات الخارجية البريطانية (MI-6) قائمة بأسماء حكومات أخرى، وحكومات شرق أوسطية في المقام الأول – من بينها السعودية وسورية ومصر – ينبغي إسقاطها بآليات مشابهة، جزاء تصرفها ضد مصالح الدول الغربية. وعلى خلفية هذه المرامي وُجهت الدعوة إلى رئيس المخابرات الخارجية البريطانية جون سينكلير للحضور إلى واشنطن والتباحث مع المسؤولين الأمريكيين بشأن الاتفاق المبدئي على معاهدة تتعلق بعمليات سرية يراد تنفيذها مستقبلا. وكانت الولايات المتحدة مهتمة بالتعرف على شروط النضال ضد الشيوعية في آسيا. ولمعرفة تفاصيل الموضوع بأكبر قدر ممكن من الدقة استعانت الولايات المتحدة بوجهات نظر البريطانيين المقيمين في الشرق الأقصى وتصورات محطاتهم الاستخباراتية العاملة في هذا الحيز من العالم. وبعد الحرب الكورية ركزت(*) أنظارها على الهند الصينية الفرنسية وتايلاند وإندونيسيا، وذلك لمنع الشيوعيين من بسط سلطانهم على أحد هذه الأقاليم،

(*) الدول الاستعمارية. [المترجم].

باعتبار أن سقوط واحد منها في أيدي الشيوعيين يؤدي، وفق أكثر الاحتمالات، إلى سقوط الأقاليم الأخرى الواحد تلو الآخر.

وعلى وقع هذه التطورات استحدثت وكالة المخابرات المركزية مديرية خاصة لتنفيذ العمليات السرية (Directorate of Operations)[*]. ومن خلال التعليمات الصادرة بعنوان «NSC-5412» حدد المسؤولون بنحو دقيق وظائف وصلاحيات هذه المديرية. فأصحاب الشأن ناشدوا هذه المديرية ضرورة «استحداث تنظيم يعتمد الأساليب الهجومية، العدوانية بأقصى قدر ممكن [المقصود أساليب فاعلة جدا]، أساليب لا تتردد في تنفيذ عمليات سيكولوجية وسياسية وشبه عسكرية، ومن دون رحمة إن لزم الأمر ذلك»[17]. وأشارت التعليقات التوضيحية المتضمنة وظائف وصلاحيات المديرية الجديدة، والقاضية باستحداث لجنة تشرف على العمليات المزمع تنفيذها، إلى أن الهدف من هذه العمليات هو شل فاعلية الشيوعية الدولية ومنعها من التسلل إلى المجالات المختلفة. وفي هذا كله ينبغي «رفع مستوى كفاءة وإرادة [كل الأمم المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع شعوب العالم الحر] ... وتعزيز قواها لتمكينها من التصدي للشيوعية الدولية»[18].

واتخذت القوات الأمريكية الإجراءات المناسبة فزادت عدد الوحدات العاملة في مجالات عسكرية خاصة (Warfare). وبالنظر إلى اهتمامه الشديد بالحروب السرية، وبضرورة نشر وحدات خاصة في بؤر الصراعات الدولية، ضاعف الرئيس جون أف كنيدي عدد هذه الوحدات. ففي الأيام الأخيرة من فترة ترؤسه الإدارة الأمريكية بلغ قِوام هذه الوحدات أكثر من 11 ألف جندي[19]. علما أن كنيدي لحظ، في الفترة الأولى من حكمه للبلاد، بأم عينه سرعة تعرض هذه العمليات للفشل لاسيما حينما لا تكون الولايات المتحدة قد استعدت بالنحو المطلوب للانخراط فعلا في الحرب المعنية. وهكذا، واعتقادا منه أن المسؤولين قد أنجزوا إبان إدارة أيزنهاور العمليات التعبوية الضرورية لعملية إنزال سرية تستهدف الاستيلاء على كوبا، الجزيرة التي تحولت صوب الشيوعية، أعطى الرئيس كنيدي الضوء الأخضر لبدء التنفيذ، على رغم أن الخطط العسكرية غُيِّرت مرارا وأن الكوبيين المقيمين في

(*) المكلفة بإسقاط حكومات الدول المعادية. [المترجم].

الولايات المتحدة الأمريكية لم يحصلوا على التدريب العسكري بالقدر الضروري، ومن ثم فإن القوات الأمريكية لم تكن تعول على إمكاناتهم لتقديم العون المطلوب، لاسيما العون الجوي. على صعيد آخر وبما أن كنيدي كان يرى في نفسه خبيرا في المسائل العسكرية، فإننا نراه قد غيّر ساعة الهجوم وقرر أن ينطلق الهجوم في ساعات الليل، متجاهلا أن القوات المهاجمة، لم تتمرن قط على الإنزال في كوبا في جنح الظلام. وفي الواقع أخذ قرار كنيدي في الحسبان احتمالات فشل العملية. ففي جنح الظلام كان يسهل عليه أن ينفي بكل إصرار مشاركة إدارته في هذه العملية. وحينما رمت الطائرات ما تنقل من إمدادات ومعدات عسكرية في مستنقعات لا قدرة على اختراقها، وبعدما تعطلت محركات بعض الزوارق الحربية، تحققت الكارثة بكامل فصولها، لاسيما أن قوات فيدل كاسترو كانت تعلم جيدا بما كان يُدبَّر لكوبا وكان لديها معلومات تخص تفاصيل العملية.

وحاول كنيدي التنصل من الكارثة فألقى اللوم على الرئيس السابق. وكيفما كانت الحال فالملاحظ هو أن فشل عملية احتلال كوبا لم يهز ثقة كنيدي بجدوى العمليات السرية بأي حال من الأحوال، لاسيما حينما يتولى الجنود والعملاء الأمريكيون بأنفسهم تنفيذ العمليات السرية. وعلى ما يبدو كان كنيدي يسترشد هنا بنتائج المعارك السرية التي دارت رحاها في الهند الصينية. فالأمريكيون رأوا في فشل الفرنسيين في حسم هذه المعارك لمصلحتهم في العام 1954 فرصة سانحة لأن يجربوا حظهم، وينفذوا عمليات استخباراتية مموهة تهدف إلى صد الخطر الشيوعي الناشر ظلاله على فيتنام ولاوس. ولا مندوحة للمرء من أن يأخذ في الاعتبار تطور التدخل الأمريكي في الصراع الدائر في هذا الإقليم من العالم. فحينما تولى كنيدي رئاسة الإدارة الأمريكية كان عدد المستشارين الأمريكيين لا يزيد على 700 فرد. لكن هذا العدد ارتفع خلال أربعة أعوام فقط إلى 22 ألف مستشار. وتزامن هذا الارتفاع العظيم في عدد المستشارين مع تزايد تردي الأوضاع. وعلى خلفية بوادر الفشل هذه نفذ الأمريكيون سلسلة إجراءات وبرامج جديدة، آملين الحصول على الآليات الضرورية لوقف تسلل مقاتلي فيتنام الشمالية جنوبا، ولشل فاعلية حرب العصابات الدائرة رحاها في جنوب فيتنام. وفي السياق ذاته، وابتداء من العام 1961، تضمنت البرامج الجديدة

استحداث قرى يسكنها فلاحون عازمون على أن يشكلوا دروعا بشرية أو حواجز سكانية تمنع ثوار جبهة التحرير الفيتنامية من السيطرة على مزيد من المواقع في فيتنام الجنوبية (Strategic Hamlet Program).

وكان من مسلمات الأمور أن يتولى الحلفاء الفيتناميون بأنفسهم، وبإرشادات فقط يقدمها لهم الأمريكيون، تنفيذ الجزء الأعظم من العمليات المتفق عليها. ففيتنام الجنوبية كان لديها منذ العام 1958 وحدات مخصصة لمقاتلة فيتنام الشمالية. بيد أن نحو 200 من هذه الوحدات اختفت من الوجود لأن الشيوعيين كانوا قد نجحوا في اختراق البرنامج الأمريكي - الفيتنامي. كما لم تتحسن الأوضاع حتى بعدما أُجبر رئيس فيتنام الجنوبية نغو دن ديم على التنحي عن حكم البلاد في نوفمبر من العام 1963. وتجدر الإشارة إلى أن كنيدي رحب فعلا بتنحي هذا الرئيس المستبد عن حكم فيتنام، غير أنه لم يتدخل بنحو فعال ومباشر في إقالته. وهكذا وعلى وقع هذه التطورات انخرطت الولايات المتحدة في صيف العام 1964 في حرب فعلية مع فيتنام الشمالية خاصة بعدما باءت بالفشل العملية التي نفذتها استخبارات فيتنام الشمالية في مياهها الإقليمية المسماة خليج تونكين(*). ودفعت هذه المواجهة [المزعومة] الكونغرس الأمريكي إلى أن يتبنى قرارا يسمح للرئيس جونسون بأن يستعين بالقوة الجوية في تدخله بالحرب الفيتنامية. من ناحية أخرى تعهد جونسون أمام الرأي العام الأمريكي بـ «عدم إقحام فتيان أمريكا» في أتون هذا الصراع. وكما هو معروف كان هذا التعهد حبرا على ورق ليس إلا. ففي المحصلة النهائية انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية، عقب الإعلان عن هذا التعهد مباشرة، في حرب برية وجوية وبحرية؛ وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكيين واصلوا تنفيذ العمليات السرية، لا بل صعَّدوا من اعتمادهم على هذه العمليات على رغم انخراطهم في حرب تقليدية في فيتنام.

وكيفما اتفق فمما لا شك فيه أن انخراط الولايات المتحدة في الحرب التقليدية كان من نتائج الفشل الذريع الذي تعرضت له الحرب الاستخباراتية.

(*) وعلى رغم أن التقرير الأمريكي الذي نشرته الإدارة الأمريكية وقتذاك قد حمّل فيتنام الشمالية المسؤولية عن هذه المواجهة، فإن تقريرا صدر في العام 2005، عن وكالة الأمن القومي الأمريكية، أشار إلى أنه لم يكن هناك هجوم من فيتنام الشمالية. ويرى كثير من المراقبين أن إدارة الرئيس جونسون اصطنعت الهجوم لتبرير انخراطها في الحرب الفيتنامية. [المترجم].

ونظل متمسكين بوجهة النظر هذه حتى إن أخذنا في الاعتبار أن التهديد بالحرب التقليدية لم يكن يصلح للتطبيق في المواجهة التي شهدها العالم في زمن الصراع على كوبا. فكما هو معروف فإن مغامرة خروتشوف بنشر صواريخ تحمل رؤوسا نووية في الأراضي الكوبية نقلت الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى حرب عالمية، إلى مستوى حرب لا يمكن خوضها بالأسلحة التقليدية بتاتا.

وتكرر هذا النموذج(*) في العراق أيضا؛ أي خلال الحرب على العراق في العام 2003، هذه الحرب التي حاكت خيوطها الولايات المتحدة بعدما باءت بالفشل كل العمليات الاستخباراتية والتآمرية الرامية إلى تغيير نظام الحكم في العراق. فقد أحبط صدام حسين كل المؤامرات الرامية إلى اغتياله، وجميع المحاولات الهدامة التي عملت على تنفيذها جماعات كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة بنحو مباشر.

كما اتسق غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر من العام 1979 مع هذا النموذج بنحو تام تقريبا. فالانخراط في حرب تقليدية حدث هنا أيضا بعدما تبين أن الجهود الاستخباراتية الرامية إلى تقويض أركان النظام القائم واستبداله بنظام جديد فشلت كلية. فعلى خلفية هذا الفشل أضحت موسكو واثقة من أنه لم يعد لديها خيار آخر غير ترك القوات المسلحة تغزو أفغانستان، وتتولى بنفسها تغيير نظام الحكم القائم في هذه الديار.

بيد أن دخول القوات السوفييتية أفغانستان جسد أسلوبا متميزا مقارنة بالأساليب الدارجة لتغيير أنظمة الحكم. فأفغانستان كانت منذ تعرضها لانقلاب عسكري شيوعي في أبريل من العام 1978 «جمهورية شعبية» أصلا. وغني عن البيان أن الاتحاد السوفييتي حاك بنفسه وعلى مدى سنين كثيرة خيوط هذا الانقلاب العسكري. أضف إلى هذا أن الاتحاد السوفييتي كان قد أبرم مع هذه الجمهورية الشعبية معاهدة صداقة وتعاون لا يختلف مضمونها عن مضمون المعاهدات المبرمة مع دول المعسكر الشرقي. وعلى رغم ما بين الاتحاد السوفييتي وأفغانستان من أواصر صداقة متينة فقد واصلت موسكو رفضها الأساليب الهمجية

(*) الحرب التقليدية. [المترجم].

التي استخدمها النظام الأفغاني في تعامله مع رجال الدين المسلمين ومع شيوخ القبائل التقليديين والمسلمين شديدي الإيمان، وذلك اعتقادا منها أن الأساليب القمعية تحرض على اندلاع حركات مقاومة عنيفة لا قدرة للأجهزة الأمنية الأفغانية على صدها والتغلب عليها بأي حال من الأحوال. وبنحو ما تحققت هذه النبوءة فعلا. فقد أسفرت حربُ شوارع اندلعت في مارس من العام 1979 عن قتل العديد من المستشارين السوفييت والفتك بعائلاتهم أيضا. كما جرى التمثيل بجثث القتلى علانية. وارتعبت حكومة نور الدين محمد تراقي، فأسرعت تطلب النجدة من السوفييت سائلة إياهم أن يتدخلوا عسكريا ويسعفوها بقوات سوفييتية. غير أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفييتي رفض الاستجابة لطلب الحكومة الأفغانية. لكن، وحفاظا على سلامة رعاياها وعلى القاعدة الجوية التابعة للاتحاد السوفييتي، أمرت الحكومة السوفييتية عناصر من وحدات المظليين بالهبوط في قاعدة بغرام الجوية، التي تبعد عن شمال كابول نحو 65 كيلومترا. وعززت المخابرات السوفييتية (KGB) العناصر المكلفة بحماية السفارة السوفييتية وبتأمين سلامة العاملين فيها. أما المهمات الأخرى فإن السوفييت فضلوا ترك أمرها إلى الرفاق الأفغان، ولاسيما عملاء المخابرات الأفغانية بنحو خاص. فهؤلاء كانوا قد تدربوا على فنون مهنتهم على أيدي مستشارين سوفييت.

وبعدما اغتيل نور الدين تراقي في أكتوبر من العام 1979 على يد خصمه حفيظ الله أمين - الشيوعي أيضا - وتولى شخص آخر قيادة البلاد، تعززت لدى موسكو الثقة بضرورة التدخل عسكريا في أفغانستان. فالسوفييت رأوا في حفيظ الله أمين عميلا أمريكيا يفاوض المجاهدين المسلمين سرا ويتطلع إلى طرد المستشارين السوفييت وعناصر المخابرات والجنود السوفييت اقتداء بالإجراءات التي نفذها في العام 1972 الرئيس المصري أنور السادات.

وهنا أيضا حاول المسؤولون السوفييت التخلص من حفيظ الله أمين بنحو نهائي، وذلك من خلال تكليف المخابرات السوفييتية بتسميمه. بيد أن أمين نجا من هذه المحاولة. وكرر السوفييت محاولات تسميمه ولكن من دون أي نجاح. وهكذا قرروا أخيرا تكليف وحدات خاصة قوامها 700 فرد بالهجوم على حفيظ الله في السابع والعشرين من ديسمبر من العام 1979. وارتدى هؤلاء الجنود

ملابس عسكريين أفغان حينما دخلوا القصر الجمهوري. فقتلوا حفيظ الله وأسرته والأفراد الموالين له. غير أن السوفييت تكبدوا في هذا الهجوم 100 قتيل، بمن في ذلك قائدهم المكلف بالإشراف على تنفيذ الهجوم. ولم تُحجب أخبار هذه الخسارة في الأرواح عن الرأي العام فقط، بل عن القيادة السوفييتية ذاتها أيضا. فللتمويه على حقيقة ما حصل تحدث المرء عن «قوى رفضت تسلم حفيظ الله مقاليد الحكم في أفغانستان» وأنها ابتهجت وعمّتها فرحة غامرة باستقبال القوات السوفييتية، المنتشرة في البلاد تنفيذا لمعاهدة الصداقة المبرمة في العام 1978 بين الاتحاد السوفييتي وأفغانستان»[20].

وبعد انقضاء بضعة أيام اندلعت في قندهار مظاهرات صاخبة واحتجاجات غاضبة ضد القوات السوفييتية. وعلى رغم أن عناصر القوات السوفييتية في أفغانستان كانت قد بلغ عددها نحو 100 ألف مقاتل، فإن هذه القوة الضاربة لم تستطع السيطرة على الموقف وكبح جماح الحركة الجماهيرية المعادية للشيوعية. وحينما شهدت كابول أيضا مظاهرات جماهيرية أعلنت، فورا، الأحكام العرفية. وهكذا اعتُقل مئات المعارضين، ونفذ حكم الإعدام في كثيرين منهم. بيد أن القمع لم ينفع كثيرا، فمناطق شاسعة من البلاد عمتها الثورة، وأضحت تخضع لسيطرة متمردين شديدي الإيمان بالإسلام.

وبدا واضحا أن القوات السوفييتية لا خبرة لديها في كيفية التعامل مع حرب العصابات. أضف إلى هذا أن تجهيزات ومعدات هذه القوات كانت في وضع يرثى له. فجميع الجنود كانوا يفتقرون إلى ملابس شتوية تحميهم من برد أفغانستان القارس. أما الخدمات الطبية فحدث عنها ولا حرج، فقد كانت متردية بشكل لا يوصف. أضف إلى هذا أن 40 في المائة من الجنود السوفييت العاملين في أفغانستان كانوا قد أصيبوا بمرض التهاب الكبد. وعلى وقع هذه التطورات اعترفت لجنة أفغانستان التابعة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، في أبريل 1980، بأن النظام الحاكم في أفغانستان هزيل جدا «أيديولوجيا وتنظيميا»، وأن مناطق شاسعة من البلاد عصية على تطبيق أدنى القواعد الإدارية، وأن الجيش والحرس الشعبي لا يمتلكان الكفاءة المطلوبة لكبح جماح المتمردين. كما أكد التقرير أن بابراك كارمل سكير مدمن على شرب الخمر، ويرى نفسه أعظم من فيدل كاسترو[21].

وبما أن أساليب القمع المنفذة من قبل وحدات عسكرية نظامية لم تسفر عن النتائج المرجوة إلا قليلا، فقد ركز أصحاب الشأن على الشرطة الأفغانية السرية (KhAD)، لاسيما أنه طرأ تغيير ملحوظ على هيكلها في يناير 1980، أي بعدما تولى قيادتها محمد نجيب الله. ونجحت الشرطة السرية في التغلغل في صفوف المجاهدين وفي إشعال الفتنة بينهم وتحريض بعضهم ضد البعض الآخر. ووفقا لما أذاعته بعض التقارير فقد أسفر هذا التدخل، حتى العام 1982، عن مقتل ما يزيد على 20 ألف مجاهد. من ناحية أخرى نجح الجيش الأحمر في تكييف أساليبه القتالية على خصائص الحرب الأهلية الأفغانية - إذ أخذ يستخدم قنابل النابالم الحارقة والغازات السامة ويزرع الألغام ويرمي في المدن والقرى الآهلة بالسكان ألعاب أطفال محشوة بالمتفجرات على سبيل المثال وليس الحصر. بيد أن القوات السوفييتية لم تكن قادرة على ملء الفراغ الحاصل من جراء تفكك القوات الحكومية الأفغانية. واعترف القائد الأعلى للقوات السوفييتية المارشال أخروميو طواعية بأن الجنود السوفييت استولوا على أفغانستان بالكامل، وفي حالات معينة كرروا الاستيلاء على المنطقة ذاتها مرات عديدة، بيد أن المجاهدين كانوا يجبرونهم باستمرار على الانسحاب من مواقعهم. من هنا لا غرو أن تعترف لجنة أفغانستان التابعة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، في مارس 1983، بأن الحكومة الشيوعية في أفغانستان عاجزة عن إدارة شؤون البلاد وبسط سيطرتها على ربوع أفغانستان.

وعلينا أن نأخذ في الاعتبار هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حتى ذلك الحين لاتزال تحجم عن تزويد المجاهدين بكميات كبيرة من المعدات العسكرية. فكما هو شائع فإن الولايات المتحدة شرعت تسلح المجاهدين بنحو مكثف، ابتداء من العام 1984. أما قبل هذا التاريخ فإن الحكومة الباكستانية دأبت في عهد ضياء الحق على حث الولايات المتحدة على عدم تزويد المجاهدين بما يحتاجون إليه من أسلحة، وذلك لأنها لم تكن تريد التورط في نزاع مع موسكو. من ناحية أخرى فضلت إدارة الرئيس كارتر في أبريل 1979 الاكتفاء، حينا من الزمن، بتقديم مساعدات غير عسكرية للحركة الإسلامية المتمردة. ويكمن تفسير هذا التوجه، أعني تفسير عدم تزويد المجاهدين بالمعدات العسكرية، في أن الإدارة الأمريكية لم تكن ترغب في تعكير صفو المفاوضات الجارية في يونيو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي

للتوصل إلى معاهدة تضمن الحد من التسلح النووي المعروفة باسم «سولت 2». على صعيد آخر كانت الولايات المتحدة تستشعر خطر التعاون مع المتطرفين من الإسلاميين، وذلك لأنه كان قد لاح في الأفق أن الولايات المتحدة خسرت شيئا من نفوذها وسلطانها في العالم الإسلامي إثر نجاح ثورة الخميني، وتأسيس جمهورية إيران الإسلامية في الأول من أبريل 1979، وبعدما تعرضت، أعني الولايات المتحدة، لإهانة كبيرة من جراء احتلال سفارتها في طهران. وفي الوقت نفسه تقريبا هاجم متطرفون إسلاميون السفارة الأمريكية لدى باكستان - أي في الدولة الوحيدة التي كانت تسمح للإمدادات العسكرية المخصصة لأفغانستان بأن تمر عبر أراضيها.

بيد أن أنظار العالم برمته اتجهت صوب المسجد الحرام في مكة المكرمة إثر الاستيلاء عليه بقوة السلاح في 20 نوفمبر 1979، وأخذ مئات الحجاج رهائن وقتل نحو 350 شخصا. وهكذا تبين فعلا أن الإسلام السياسي قد أخذ يشكل خطرا مباشرا على الدول الإسلامية أيضا. وعلى وقع هذا الخطر الكبير جرى الاتفاق في ديسمبر 1979، أي قبل أسابيع وجيزة من دخول القوات السوفييتية أراضي أفغانستان، على نجدة أفغانستان ومؤازرتها بالمال والسلاح، شريطة أن تتقاسم السعودية والولايات المتحدة تكاليف هذه المساعدات مناصفة. وأعلنت باكستان، من جانبها، السماح بنقل هذه المساعدات عبر أراضيها.

ومن مسلمات الأمور أن الغزو السوفييتي لأفغانستان لم يفاجئ الولايات المتحدة ولم يأخذها على حين غرة بتاتا. فوكالة المخابرات المركزية كانت تراقب تحركات القوات السوفييتية من كثب. فكما كتب الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية روبرت غيتس: كانت لدى المخابرات الأمريكية معرفة دقيقة وتنبؤ صادق بتفاصيل الغزو السوفييتي لأفغانستان[22]. ومع هذا آثر الرئيس كارتر أن يتظاهر أمام الرأي العام بـ «خيبة أمله» و«دهشته» من السياسة السوفييتية. وللرد على هذه السياسة أعلن كارتر مقاطعة الولايات المتحدة الألعاب الأولمبية المزمع تنظيمها في موسكو خلال صيف العام 1980. وسرعان ما حذت 36 دولة إسلامية و28 دولة أخرى حذو الولايات المتحدة، وشاركت في مقاطعة الألعاب الأولمبية. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن ألمانيا الاتحادية قاطعت هذه الدورة الأولمبية أيضا، ولكن على مضض واضح. وفي آخر خطاب له، أعني في خطابه عن حالة الدولة، في يناير 1980، صرح كارتر بأن

مواصلة السيطرة على الخليج العربي وموارده البترولية أمر حيوي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة ستدافع عن هذه المصالح القومية بالسبل العسكرية أيضا إن اقتضى الأمر ذلك.

وكالعادة أخفت الولايات المتحدة عن الرأي العام أخبار مساعداتها للمجاهدين الأفغان، لكي لا تستفز الاتحاد السوفييتي وتدفعه إلى اتخاذ إجراءات مضادة. وبهذا المعنى، ففي أفغانستان أيضا واصلت الدول العظمى تمسكها بتنفيذ عمليات مضللة وأساليب مراوغة، متحاشية التورط في مواجهات مباشرة. وهكذا شرع المنخرطون في دعم قدرات المجاهدين الأفغان الحربية يشترون الأسلحة السوفييتية من الصين ومصر، وذلك لأن الأمريكيين لم يكونوا يريدون تقديم أدلة تثبت تورطهم في تأجيج الحرب في أفغانستان بنحو مباشر وفعال. بيد أن الأمر الواجب ملاحظته هو أن هذه الأسلحة كانت رديئة الصنع وفي وضع يرثى له، ومن ثم فإن ضررها كان أكبر من نفعها بالنسبة إلى المجاهدين، إذ كان من الأفضل لهؤلاء أن يستولوا على أسلحة القوات الأفغانية أو الاستيلاء على ما لدى القوات السوفييتية من أسلحة. والملاحظ أن باكستان أصرت على أن تتولى استخباراتها العسكرية المسماة اختصارا «ISI»، ولا طرف آخر سواها، الإشراف على كل العمليات المتعلقة بنقل هذه الأسلحة والمعدات إلى أفغانستان. وبهذا النحو استطاع ضياء الحق أن يجني أرباحا نقدية طائلة وأن يخفض عدد المستشارين الأمريكيين إلى مستوى متدن بشكل واضح. إضافة إلى ذلك أسس ضياء الحق على طول الطريق المحاذية للحدود مئات المدارس الدينية[23]. وبهذا المعنى فإن الحرب في أفغانستان لم تكن صراعا عسكريا وديبلوماسيا فقط، بل كانت صراعا أيديولوجيا ودينيا أيضا. من هنا لا غرو أن يتدفق المتطوعون المسلمون على أفغانستان من كل أقطار العالم، بما في ذلك أسامة بن لادن. علما أن بن لادن كان قد شرع في وقت متأخر نسبيا، في العام 1984، بتدريب وتمويل المتطوعين للقتال في صفوف المجاهدين، فقبل ذلك التاريخ لم تكن له أهمية تذكر في الحركة الجهادية.

وعلى وقع انتقال سلطان الحكم في واشنطن من جيمي كارتر إلى رونالد ريغان ازدادت الحرب الباردة عنفوانا واكتسبت روحا جديدة. وتسري هذه الحقيقة، بصفة خاصة، على العمليات المموهة، أي العمليات السرية التي

تنفذها أجهزة المخابرات الأمريكية. من هنا لا عجب أن يتحدث العديد من المؤلفين المتخصصين، في المادة التي نحن بصدد الحديث عنها، عن حرب كيسي، قاصدين بذلك ويليام كيسي رئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA) وقتذاك. فكيسي كانت لديه تصورات رومانسية عن الكفاح ضد الشيوعية، وكان يقتدي في هذا الشأن بالبطولات التي تميزت بها إدارة الرئيسين أيزنهاور وكنيدي. وكان التأييد القوي الذي حصل عليه من برلمانيين كثيرين، لاسيما من شارلي ويلسون، أعني البرلماني وعضو الحزب الديموقراطي في تكساس، قد شجعه وزاد من إصراره على التصدي للشيوعية. فهو كان عازما على أن يجعل من الحرب السرية التي ترعاها وكالة المخابرات المركزية في أفغانستان حربا صليبية أمريكية.

وشهد العام 1985 تصعيدا قويا في الحرب الدائرة رحاها في أفغانستان. فميخائيل غورباتشوف، الرئيس الجديد للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، أنذر الجيش بأن لديه فرصة واحدة وأخيرة للانتصار في هذه الحرب. وعلى خلفية هذا التهديد كثف السوفييت عملياتهم الحربية بنحو عظيم فعلا. وردا منها على التصعيد السوفييتي زادت الولايات المتحدة الأمريكية من حجم مساعداتها العسكرية ومن كميات الأسلحة التي تجود بها على المجاهدين إلى أربعة أضعاف ما كان دارجا في سابق الزمن. وفي صيف العام 1986 زوّدت الولايات المتحدة المقاتلين الأفغان بأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الأكتاف من صنف ستنغر (Stinger)، أي من صنف الصواريخ التي سبق أن أسقطت في سبتمبر 1986 ثلاث طائرات عمودية مقاتلة من السلاح الجوي السوفييتي. وبعدما بات هذا الصنف من الطائرات العمودية في متناول المجاهدين ارتفعت خسائر السوفييت إلى مستويات مثيرة للقلق من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي. وبعد فشل القوات السوفييتية في استثمار آخر فرصة لديها، بالنحو المطلوب، وبعد أن باءت بالفشل كل المحاولات الرامية إلى المحافظة على النظام الأفغاني المخلص في طاعته لموسكو، أقال غورباتشوف الرئيس الأفغاني بابراك كارمال من منصبه أمينا عاما للحزب والدولة في أفغانستان، ونصّب في مكانه رئيس جهاز المخابرات محمد نجيب الله رئيسا جديدا لجمهورية أفغانستان. بيد أن غورباتشوف لم ينتظر كثيرا؛ ففي نوفمبر 1986 أصدر أمرا يقضي بانسحاب

الاتحاد السوفييتي من أفغانستان في غضون عامين فقط. وأسفرت هذه الحرب عن مصرع أكثر من مليون نسمة، كان من بينهم نحو 15 ألف عسكري سوفييتي.

ولم تتوقف الحرب في أفغانستان حتى بعدما انسحب السوفييت خلال العامين 1988 و1989، إذ حلّت مكان الحرب مع الاتحاد السوفييتي حرب أهلية استمرت حتى استيلاء الطالبان على السلطة في العام 1996. وكان الانتصار المزعوم في حرب المخابرات الأمريكية - السعودية ضد الاتحاد السوفييتي قد أدى إلى ولادة دولة إسلامية لم تعترف بها ديبلوماسيا غير ثلاث دول هي السعودية وباكستان والإمارات العربية المتحدة، كما خالفت هذه الدولة الأعراف المتفق عليها دوليا إذ أجازت علانية تأسيس معسكرات لتدريب إرهابيين إسلامويين. وكما هو معروف كانت معسكرات التدريب هذه ثكنات شبه عسكرية يستخدمها تنظيم القاعدة لإعداد الهجمات الإرهابية التي يشنها على مختلف الدول.

إن الحرب السرية التي نفذتها أجهزة المخابرات الأمريكية في أفغانستان كانت - من حيث تكلفتها النقدية - أكبر عملية مموهة أنجزتها الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة. والملاحظ أن ثمة نقاشات مسهبة بخصوص مساهمة هذه الحرب في انهيار الاتحاد السوفييتي. فبعض المحللين يعتقدون أن المخاطر المحدقة بالولايات المتحدة الأمريكية حاليا هي من جملة النتائج السلبية التي تمخضت عنها النار التي نفخت فيها الولايات المتحدة، مشيرين إلى أن الولايات المتحدة هي التي سبق لها أن استولدت - بكامل إرادتها - التنظيمات الإسلاموية، مؤكدين أن هجمات 11 سبتمبر 2001 كانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة الرعناء. كما يرى كثير من المراقبين أن إصرار أجهزة الاستخبارات الأمريكية على استيلاد الحركات الإسلاموية وتوجيهها لمقاتلة السوفييت أسفر في نهاية المطاف عن الهزيمة النكراء، أيضا، التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق. وتستخدم أجهزة المخابرات مصطلح blow-back(*)، للإشارة إلى النتائج الجانبية، غير المتوقعة، التي تتمخض عن بعض السياسات، وتنتج من بعض العمليات الاستخباراتية.

(*) الكيد المرتد. [المترجم].

أبرز الجواسيس والخونة في حروب استعرت بين مخابرات القوى العظمى

الموضوعات التي تجد صداها في الأدب الشعبي والروايات والأفلام السينمائية تسلي الجمهور من خلال قصص تدور حول الجاسوسية، وتروي أخبار كبار الجواسيس والخونة. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أننا هنا إزاء ظاهرة مؤسفة. فوسائل التسلية هذه لا تولي اهتماما للموضوعات التي تناولتها باربارا توكمان في العام 1984 في مؤلفها القيم الموسوم «مسيرة الحمقى: من طروادة إلى فيتنام» (The March of Folly: From Troy to Vietnam). فهذه المؤلفة القديرة بيّنت أن تكليف هذا الحاكم أو ذاك أجهزة المخابرات - والقوات المسلحة أيضا - إنجاز مهمات رعناء، هو الأمر الأكثر فاعلية في تحريك عجلة التاريخ(*).

ويحار المرء، لاسيما حينما يكون مؤرخا، حين يقرأ في هذا السياق عبارة «كبار». فمن المقصودون بهذه العبارة يا ترى؟ أيراد منها الإشارة إلى كمية المعلومات التي جمعها الجاسوس أو أدلى بها العميل المزدوج؟ أم المراد منها الإشارة إلى أهمية هؤلاء الجواسيس والخونة في تحريك عجلة التاريخ، أي الإشارة إلى أن لهم أهمية تاريخية؟ أم أن المقصود هو فقط الإشارة إلى شهرة جاسوس اكتشف أمره وافْتضحَ سره؟ ولا شك في أن الأمر الأكثر دقة هو أن نثمن منزلة الجواسيس «الكبار» انطلاقا من أهميتهم في التاريخ. بيد أن اعتماد سلَم الأهمية التاريخية ليس ميسورا. فمعلوماتنا عن الزمن التالي للعام 1945 لاتزال منقوصة، ولا يجوز النظر إليها على أنها الحقيقة بعينها. وربما لانزال نجهل كبار الجواسيس وذلك لأنهم لم يكتشفوا بعد أو لأنهم تواروا عن الأنظار.

وعلى رغم أن معلوماتنا الخاصة بتقويم أهمية هذا الجاسوس أو ذاك العميل، نادرا ما يمكننا الاطمئنان إليها، فإننا لا نشط أبدا إذا قلنا إن ضابط الأركان في

(*) ترى باربارا توكمان أن سوء الحُكم عبر التاريخ يعبر عن نفسه من خلال أربع صفات هي: الطموح المفرط في السيطرة، ولعل محاولة ألمانيا السيطرة على أوروبا والعالم في النصف الأول من القرن العشرين مثال صادق على هذا الإفراط. وهناك صفة عدم الأهلية وصفة التفسخ اللتان تؤديان إلى انحطاط القوة وزوالها، كما حدث في الإمبراطورية الرومانية. وأخيرا وليس آخرا هناك سوء التصرف. كما أشارت المؤلفة إلى أن النسق الذي يحكم الحمقى بموجبه عبر مسيرتهم في التاريخ يكمن في الجشع والافتتان بالقوة. فالجشع يعميهم عما لديهم ويجعل تفكيرهم يدور حول ما يمتلكه الآخرون؛ أما الافتتان بالقوة فهو ما يسميه الناس «جنون العظمة»، الذي يعمي هؤلاء الحكام الحمقى عما يمتلك الآخرون من مقومات القوة. أضف إلى هذا وذاك أنهم لا يتراجعون خطوة إلى الوراء، ويصرون على صواب ما يقترفون ويصدقون أكاذيبهم وادعاءاتهم الزائفة. [المترجم].

الاستخبارات العسكرية السوفييتية (GRU)، العقيد أوليغ بنكوفسكي كان واحدا من أهم جواسيس حقبة الحرب الباردة. علما أن المؤلفين الأمريكيين الذين سردوا سيرته قد وصفوه بأنه الجاسوس الذي أنقذ العالم[24]. وكيفما كانت الحال فالأمر الأكيد أن أوليغ بنكوفسكي قد زود، خلال الفترة الواقعة بين العامين 1960 و1962، ضباط الارتباط الأمريكيين والبريطانيين بكميات ضخمة من وثائق أصلية، قدر المهتمون عددها بنحو 1200 صفحة، وأنه سرب إليهم أكثر من 100 فيلم. وكانت المعلومات التي أفشى بنكوفسكي سرها للأمريكيين والبريطانيين قد شكلت نحو 10 آلاف تقرير. ووفق علمنا اشتملت هذه الوثائق على معلومات عن السلاح النووي السوفييتي، وعن صواريخ من صنف SS-1 وSS-4 وSS-5 وSS-6، التي أدى بعضها دورا أساسيا في تأجيج الصراع إبان أزمة كوبا. كما أفشى أسماء أكثر من 300 ضابط يعملون في صفوف المخابرات السوفييتية، وأسماء عسكريين لايزالون يتدربون على تنفيذ المهمات الاستخباراتية. أضف إلى هذا كله أنه كان قد نبه الأمريكيين والبريطانيين إلى ضرورة متابعة الطبعة الخاصة من مجلة القوات السوفييتية الداخلية، المسماة Voyennaya Mysl (الفكر العسكري)، وذلك لأنها تحتوي على أهم المعلومات المتعلقة بالاستراتيجية السوفييتية. ومع أن هذه المعلومات أسهمت في تحليل النظام العسكري وجهاز الاستخبارات في الاتحاد السوفييتي، وأنها كانت ذات نفع بالنسبة إلى تعامل إدارة كنيدي مع أزمة كوبا، فإن واقع الحال يشهد أيضا على أن كنيدي قد تجاهل، على مدى العديد من الشهور - وعلى رغم حيازته معلومات دقيقة - أن السوفييت نشروا صواريخ متوسطة المدى وصواريخ مضادة للطائرات تصلح جميعها لحمل رؤوس نووية. وغني عن البيان أن أسباب هذا الفشل لا يجوز تحميل العقيد بنكوفسكي وزرها، فهو بذل قصارى جهده لتحذير الغرب من سياسة نيكيتا خروتشوف.

وعلى رغم أننا لا نمتلك معلومات دقيقة ومؤكدة عن الأسباب التي دفعت بنكوفسكي إلى أن يخون بلاده، فإن ثمة تكهنات تشير إلى أن السبب يكمن في خيبة أمله من عدم تقدمه في السلم المهني، لأسباب لا ذنب له فيها. فأبوه كان ضابطا إبان الحكم القيصري، وقاتل في الحرب الأهلية في صفوف «الروس البيض» وضد الجيش الأحمر. وانتبهت المخابرات السوفييتية إلى هذه الحقيقة حينما

فكرت في منتصف خمسينيات القرن الماضي في نقله إلى الهند لينفذ من هناك مهمات تجسسية مختلفة. وحتى ذلك الحين كان بنكوفسكي ضابطا مخلصا للاتحاد السوفييتي، وشارك في الحرب وأصيب مرات مختلفة وحصل على أربعة أوسمة تثمينا لما أبدى من بطولات. ثم نُقِلَ إلى الأكاديمية العسكرية الذائعة الصيت، وحصل، فيما بعد، على مقعد دراسي في الأكاديمية العسكرية الديبلوماسية التابعة للاستخبارات العسكرية السوفييتية. بيد أن ولاءه أصيب بنكسة كبيرة، حينما رفضت المخابرات السوفييتية في صيف العام 1960 الموافقة على ترقيته إلى رتبة جنرال. فهو بات، منذ ذلك الحين، يضمر عداء داخليا للدولة السوفييتية. وهكذا لم يدم الأمر طويلا حتى أعرب للبريطانيين والأمريكيين عن استعداده للعمل معهم، وظل يتجسس لمصلحتهم إلى أن قبضت عليه السلطات السوفييتية في 12 أكتوبر 1962.

وثمة جاسوس آخر منشق لا يقل أهمية عن بنكوفسكي أبدا، من حيث كمية وأهمية ما أفشاه من معلومات مسربة، أعني الجنرال السوفييتي ديمتري بولياكوف. فهذا العميل المنشق عمل، أيضا، في صفوف الاستخبارات العسكرية السوفييتية، قبل أن ينتهز فرصة إيفاده إلى نيويورك بين العامين 1959 و1961، ليعرض خدماته على مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، وليخبر إدارة هذا المكتب بأنه يرغب في الكشف عن أسماء الجواسيس السوفييت. ويعتقد البعض أن سبب إقدامه على خيانة رفاقه يعود إلى حزنه على وفاة نجله في الاتحاد السوفييتي إثر إصابته بمرض خطير، ورفْضِ المسؤولين السوفييت السماح له بالعلاج في الولايات المتحدة. من ناحية أخرى فإنه أخذ يفكر، خلال مهمة رسمية قادته إلى بورما والهند، في مدى الفساد الإداري المستشري في صفوف القيادة السوفييتية واستفحال الارتشاء في المصالح الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن بولياكوف تخابر على مدار 25 عاما مع أجهزة المخابرات الأمريكية. ومن خلال المعلومات التي أدلى بها تولد لدى إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون اقتناع يفيد بأن النزاع المحتدم بين موسكو وبكين يعكس عداء متغلغلا في أعماق الدولتين وصراعا لن ينتهي قريبا. وانطلاقا من هذا التقييم لما بين الدولتين من عداء شرع نيكسون في تنفيذ سياسة «الانفتاح على الصين» في العام 1972، كاتبا بذلك سطورا جديدة في صفحة سياسة تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين

المعسكرين الشرقي والغربي. على صعيد آخر أدت المعلومات التي حصل عليها الأمريكيون من بولياكوف، بشأن خصائص التكنولوجيا العسكرية التي يعتمدها الاتحاد السوفييتي في إنتاج المعدات الحربية، دورا لا يستهان به في نجاح الأمريكيين في تحقيق نصر سريع في حربهم على العراق في العام 1991. فكما هو معروف كان العراق، حتى ذلك الحين، يعتمد اعتمادا كبيرا على السلاح السوفييتي. ووفقا لما كتبه الموظف الكبير في وكالة المخابرات المركزية ميلتون بيردن (Milton Bearden) فقد «أدلى بولياكوف بأغزر المعلومات وأكثر البيانات دقة عن الحالة التي اتسم بها الجيش الأحمر خلال الحرب الباردة». بيد أن بولياكوف انفضح أمره على يد عميلين مزدوجين، كان أحدهما - روبرت هانسن (Robert Hanssen) - يعمل في مكتب التحقيقات الفدرالي، وكان الآخر - ألدريتش إيمز (Aldrich Ames) - يعمل في صفوف وكالة المخابرات المركزية (CIA). ووفقا لأغلب التكهنات استُجْوِب بولياكوف سرا ونُفذ فيه حكم الإعدام بكل تأكيد[25].

ولا مندوحة لنا عن الإشارة هنا إلى العقيد السابق في المخابرات السوفييتية، أعني أوليغ غورديفسكي (Oleg Gordievski)، الذي نصّبته المخابرات السوفييتية في العام 1982 مديرا لمكتب لندن. والملاحظ أن إيمان غورديفسكي بصواب الأيديولوجية السوفييتية تبدد كلية بعدما احتلت القوات السوفييتية مدينة براغ في أغسطس من العام 1968. وهكذا نراه ينشق عن المخابرات السوفييتية في العام 1974 ويتصل بجهاز المخابرات البريطانية عارضا عليه خدماته. وكان غورديفسكي عظيم النفع بالنسبة إلى المخابرات البريطانية، وذلك لأن إقامته في لندن بصفة رسمية كانت قد سهلت عليه التخابر مع البريطانيين. ومن المحتمل جدا أن يكون غورديفسكي قد حال، في العام 1983، دون اندلاع مواجهة نووية بين المعسكرين الشرقي والغربي. ففي تلك الأيام فسرت القيادة السوفييتية مناورات الحلف الأطلسي المخصصة للتعرف على كفاءة الحلف في الدفاع عن نفسه في حالة تعرضه لهجوم نووي على أنها خديعة يراد منها التستر على جهود الحلف الأطلسي الرامية إلى أخذ المعسكر الشرقي على حين غرة والنجاح في شن الضربة الأولى. وهكذا، وانطلاقا من هذا الاعتقاد الزائف أعلن السوفييت حالة التأهب القصوى في صفوف القوات النووية الروسية الموزعة على أراضي ألمانيا وبولندا (Operation RYAN) (أي الهجوم الصاروخي النووي).

وكان يوري أندروبوف رئيس المخابرات السوفييتية وقتذاك، والسكرتير الأول (أي الأمين العام) للحزب الشيوعي السوفييتي فيما بعد، هو المصدر الذي أشاع قصة هذه المؤامرة المزعومة[26].

وعلى ما يبدو كان العميلان المزدوجان هانسن وإيمز هما الجاسوسين اللذين فضحا نشاطات غورديفسكي. وكيفما كانت الحال فابتداء من مايو من العام 1985 أمسى السوفييت يشككون في ولائه، ومن ثم فقد أمروه بالعودة إلى موسكو في أسرع وقت، وذلك لكي يلقوا القبض عليه. بيد أن المخابرات البريطانية نجحت في تأمين خروجه من الاتحاد السوفييتي وحطه الرحال - عبر فنلندا – في بريطانيا. ووفقا لما قاله بعض المراقبين فإنه عمل فيما بعد مستشارا للحكومة البريطانية في المسائل الخاصة بسياسة الإصلاح المضطربة التي أراد غورباتشوف تنفيذها في الاتحاد السوفييتي. كما نشر مؤلفات عديدة استعرض فيها تاريخ المخابرات السوفييتية. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن غورديفسكي كان – من حيث مرتبته العسكرية في المخابرات السوفييتية - أكبر ضابط مخابرات سوفييتي يطلب اللجوء في العالم الغربي[27].

ولا تفوتنا، أخيرا وليس آخرا، الإشارة إلى نشاط فاسلي ميتروشين، موظف الأرشيف في جهاز المخابرات السوفييتي الذي هُرِّب وأسرته إلى العالم الغربي في أكتوبر 1992، أي بعد بلوغه سن التقاعد وفي حقبة انهيار الاتحاد السوفييتي. ولانزال نفتقر إلى معلومات دقيقة عن مقدار وأهمية الوثائق التي نجح في تهريبها. بيد أننا نحصل على صورة تقريبية عن محتوى هذه الوثائق حينما نأخذ في الاعتبار أن ميتروشين وكريستوفر أندروا من جامعة كمبردج قد تطرقا إلى محتوى هذه الوثائق في مجلدين ضخمين، أُودعت نسخ منهما في أرشيف كمبردج بعنوان أرشيف ميتروشين. بيد أن من المشكوك فيه أن يحالفنا الحظ ونتمكن في المستقبل المنظور من الاطلاع على كل المعلومات التي هربها ميتروشين.

وإضافة إلى المعلومات الموضوعية المتعلقة بالجيش والسياسة والاقتصاد والمجتمع في الاتحاد السوفييتي كشف كبار وصغار المخبرين عن أمر مهم بالتأكيد: أسماء الجواسيس الذين زرعهم السوفييت في القوات المسلحة وفي الأجهزة الحكومية التابعة للدول الغربية، وفي الشركات والمشروعات الخاصة، وفي كل

المنظمات الناشطة في المجالات السياسية والاجتماعية أيضا. ورأى أصحاب الشأن أن زرع الجواسيس في الدولة أو الدول المعادية هو لب «الرهان الكبير بين أجهزة المخابرات». فالمواطنون يشعرون بالأمان والطمأنينة فقط حينما يكونون واثقين بأن أسرار دولتهم عصية على الاختراق. وغني عن البيان أن تحقيق هذه الحالة لم يكن أمرا يسيرا قط. من هنا كان هناك خطر من أن يضل المرء طريقه ويدخل في متاهات لا آخر لها ولا أول، وأن يخسر إمكانية التمييز بين ما هو حقيقي وما هو افتراضي، بين ما هو حقيقي وما هو وهم ليس إلا.

وحتى الآن استقصى الباحثون بنحو دقيق جميع النشاطات التي بذلتها شعبة مكافحة الجاسوسية التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ولا نشطُّ إذا قلنا إن نشاطات هذه الشعبة - التي تولى إدارتها جيمس أنجليتون على مدار عقد من الزمن بعد تأسيسها في العام 1964 - قد نجحت من حين إلى آخر في الكشف عن الجواسيس الذين تزرعهم أجهزة المخابرات الأجنبية، وأنها كانت قد فشلت في أحايين أخرى فشلا ذريعا أسفر عن عواقب شديدة الضرر. وللتدليل على فشلها في وقائع موثقة نود الاستشهاد بضابط المخابرات السوفييتية الرائد أنانولي غوليزين (Analoli Golizyn)، فهذا العميل السوفييتي كان السبب الرئيسي الذي دفع وكالة المخابرات المركزية لاستحداث هذه الشعبة. فبعد كسبه ثقة الأمريكيين من خلال كشفه أسماء عدد من الخونة، أعني أسماء أمريكيين كانوا يتجسسون في العالم الغربي لمصلحة السوفييت، راح غوليزين يدلي بمعلومات مثيرة تزعم أن الغرب يتعرض لمؤامرات مختلفة. وشرع يطعن في إخلاص كل شخص تقريبا له دور معين في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية. كما وجّه أصابع الاتهام لشخصيات سياسية ذات منزلة مرموقة في العالم الغربي، أعني شخصيات سياسية ذات وزن كبير من قبيل هارولد ويلسون (رئيس وزراء بريطانيا لاحقا) ورئيس وزراء السويد أولاف بالمه. كما زرع بذور الفرقة وأسباب الشقاق في التعاون الأمني بين فرنسا والولايات المتحدة، وتسبب في تعليق تبادل المعلومات الأمنية بين البلدين على مدار سنين كثيرة[28]. ومن منظور اليوم الراهن من الصعوبة بمكان تفسير الأسباب التي دفعت قيادة وكالة المخابرات المركزية إلى أن تأخذ مأخذ الجد الروايات والأساطير التي ينقلها إليها جيمس أنجليتون عن

غوليزين، لاسيما أن قيادة وكالة المخابرات المركزية لم يفتها، وفقا لأكثر الاحتمالات، أن جيمس أنجليتون كان يعاني مشكلة سيكولوجية تكمن في أنه ارتبط على مدار سنوات كثيرة بصداقة حميمة مع أحد جواسيس جماعة كمبردج، مع كيم فيليبي، حينما كان الأخير يعمل في مكتب وكالة المخابرات المركزية في واشنطن العاصمة. من هنا ربما أراد أنجليتون أن يكفر عن ذنبه هذا، وعزم على إثبات تنصله من أي علاقة بالجاسوس كيم فيليبي، فراح يفتش، من دون تدبر ورشاد، عن جواسيس زرعهم الاتحاد السوفييتي في الغرب.

ولا يبالغ المرء كثيرا إذا زعم أن تأكيد غوليزين أن الاتحاد السوفييتي ينفذ «خطة تضليل استراتيجية»، قد منح الخبراء الأمريكيين المتخصصين في قضايا الجاسوسية السوفييتية الرؤية العظيمة التي طالما تبنوها وكثيرا ما سيطرت على أفكارهم. فوفقا لمزاعم غوليزين فإن لدى السوفييت جهازين للمخابرات: جهاز يوفَد عملاؤه إلى العالم الخارجي، وجهاز آخر يبقى عملاؤه يزاولون نشاطاتهم ويديرون مقاليد الأمور ويشرفون على عمليات التجسس وعلى تنفيذ هذه العمليات من داخل وطنهم. وتأسيسا على هذه الرؤية يصبح المنشقون عن المخابرات السوفييتية عملاء يعملون في إطار مناورات ضخمة تهدف إلى تضليل الغرب، باعتبار أن المخابرات الغربية تميل عادة إلى تصديق العملاء السوفييت مادام هؤلاء ينشقون عن المخابرات السوفييتية في خارج حدود المعسكر الشيوعي. من هنا فإن المطلوب وفقا للمزاعم التي أدلى بها غوليزين هو اتخاذ كل ما يلزم للتعرف على جهاز «كي جي بي» (KGB) «الحقيقي»، أي على الكي جي بي الثاني. كما حاول غوليزين إقناع البريطانيين والأمريكيين بأن تدهور العلاقات بين موسكو وبكين وبين موسكو وتيرانا ما هو في واقع الحال سوى فصل من فصول عملية التمويه الكبرى.

وكان المقدم يوري نوزينكو (Juri Nosenko) - الضابط المنشق عن المخابرات السوفييتية الذي سلم نفسه إلى وكالة المخابرات المركزية في مدينة جنيف السويسرية في العام 1964 - واحدا من ضحايا هذا النمط من الجواسيس المتبجحين الدجالين. فعلى رغم أنه كشف أسماء جواسيس كانت المخابرات السوفييتية قد زرعتهم في دول غربية فإن هذه الخدمة الجليلة لم تمنع غوليزين من التشنيع عليه بأنه واحد من ضباط

جنّدتهم المخابرات السوفييتية للعمل في إطار عملية تضليل موجهة ضد الدول الغربية. وعلى خلفية هذه المزاعم انقسم خبراء وكالة المخابرات المركزية المتخصصون في قضايا الاتحاد السوفييتي إلى كتلتين. وفي بادئ الأمر تبنى الجزء الأكبر من هؤلاء الخبراء وجهة نظر سلبية حيال نوزينكو، ربما بسبب إفادته بأن المخابرات السوفييتية لا علاقة لها باغتيال الرئيس الأمريكي جون أف كينيدي. وفي الواقع لم يكن في الإمكان الاطمئنان إلى هذه الإفادة، لاسيما أن هارفي أوزوالد الذي اغتال كينيدي كانت له علاقات متعددة بالاتحاد السوفييتي. وهكذا فُرضت على يوري نوزينكو إقامة جبرية انفرادية أمدها عامان، قضاها في دار سكنية تقع في قاعدة عسكرية بولاية فرجينيا الأمريكية. وتعرض، خلال مدة اعتقاله، لأساليب تحقيق أقل ما يُقال عنها إنها كانت غاية في الوحشية ومفرطة في الممارسات التعسفية وفي توجيه الإهانات البشعة.

وكما تبين لاحقا كانت المخابرات السوفييتية قد دبرت فعلا عملية بارعة لتضليل أجهزة المخابرات الغربية، علما أن عميل المخابرات السوفييتية المنشق - زعما - فيكتور ليسيوفسكي (Viktor Lessiovski) والمشهور باسم «فيدورا»، كان هو وسيلتها لتمرير هذه العملية. فهذا العميل السوفييتي لم ينجح في تضليل قيادة وكالة المخابرات المركزية فقط، بل نجح أيضا في التمويه على الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نفسه. أضف إلى هذا أن فيدورا، أي فيكتور ليسيوفسكي، قد اتهم المقدم يوري نوزينكو بالدجل وتزوير الحقائق، وسعى إلى القضاء عليه نفسيا وجسديا، ونجح في تضليل أغلب الخبراء الأمريكيين المتخصصين في وكالة المخابرات المركزية وفي مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بقضايا الاتحاد السوفييتي. وابتداء من العام 1968 بدأ المسؤولون الأمريكيون ينظرون إلى قضية نوزينكو من منظور مختلف كلية. فعلى خلفية تحقيقات مختلفة أجروها معه ردوا الاعتبار له وصرفوا له مبلغا من المال اعتذارا منهم عن سوء ظنهم به. وإمعانا في اتخاذ الحذر مستقبلا أشاحت وكالة المخابرات المركزية بوجهها عن منشقين سوفييت كثيرين أو أعادتهم إلى حيث أتوا. أضف إلى هذا أن جهود العديد من الشبان، الراغبين في التخصص في الدراسات السوفييتية، باءت بالفشل، وأمسوا مدار شكوك كثيرة واتهامات مختلفة. من ناحية أخرى عاد «فيدورا» في العام 1981 إلى الاتحاد السوفييتي، وكله فخر واعتزاز بنجاحه في تضليل المسؤولين الأمريكيين[29].

جمع معلومات سرية من خلال الأجهزة التقنية وتسييس تحليل البيانات

حينما يأخذ المرء في الاعتبار المآسي والفواجع التي ترافق النشاطات الاستخباراتية، والجهود الواجب تحملها لإحكام الرقابة على العملاء والمنشقين والجواسيس الذين يزرعهم العدو، فإنه يلحظ، من دون أدنى شك، إغراءات ومحاسن المعلومات السرية التي يمكن الحصول عليها بالسبل التكنولوجية. فهنا لا مكان للتشكيك في مصداقية المعلومات. وبهذا المعنى فمن حق المهتمين أن يفترضوا أن الأساليب التكنولوجية الحديثة تتيح لنا فرصة الحصول على حقائق خالصة، لا تختلط فيها رغبات بشرية، ولا تشوبها اجتهادات شخصية.

وليس ثمة شك في أن هذه الفرضية هي الأمر الذي أجبر الحكومات - في حقبة هيمنة الصراع الأيديولوجي على خصائص وأساليب النشاطات الاستخباراتية - على أن تنفق مبالغ كبيرة على تطوير طائرات تجسس وأجهزة إلكترونية وأقمار اصطناعية، وما سوى ذلك من معدات إلكترونية تصلح للتجسس. وهكذا ومقارنة بالمعلومات التي كان أصحاب الشأن يحصلون عليها من خلال سبل التجسس التقليدية لم تكن المعلومات المقتبسة بأدوات التكنولوجيا الحديثة أكثر موضوعية فقط، بل اتسمت أيضا بأنها تستطيع نقل المعلومة في لحظة الحدث، وتقدم صورة كاملة عن الوضع السائد في الدول الشيوعية، وعن الوضع القائم في هذا العالم المحجوب عن الأنظار بنحو محكم، والذي من الصعوبة بمكان اختراق الرقابة المفروضة على أسراره. من هنا لا غرو أن تكون المعلومات التي جاء بها العملاء والمنشقون منقوصة وغير وافية.

وبما أن كل المعدات ومنظومات الأسلحة المتنقلة ترسل إشارات صوتية أو حرارية وما سوى ذلك من إشارات تصدر من مواد معدنية مثلا، لذا ارتأى أصحاب الشأن ضرورة توظيف الابتكارات التكنولوجية في التعرف على المصدر الذي يرسل هذه الإشارات. وهكذا أضحى التقاط هذه الإشارات وفك شفرتها، أي «إكراهها على البوح بسرها»، هي المهمة المطلوب من رجل المخابرات، الخبير في المجال التكنولوجي، النهوض بها.

في مطلع خمسينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت في زرع أجهزة استقبال على طول حدود الاتحاد السوفييتي. لكن وبالنظر

إلى المسافة الفاصلة بينها وبين الحدود السوفييتية، فلم يكن من حق الاتحاد السوفييتي أن يرى فيها اعتداء على أمنه أو استفزازا لسيادته. ومن خلال أجهزة الاستقبال هذه استطاع الأمريكيون التقاط البرقيات والمحادثات المموهة، المرسلة من الاتحاد السوفييتي وإليه. وضاعف الأمريكيون من حجم نشاطهم، فأخذوا يتنصتون على الاتحاد السوفييتي بكثافة أكبر من خلال أجهزة قادرة على التقاط وتسجيل الإشعاعات الكهرومغناطيسية، وعلى رصد تنقلات الطائرات والسفن، بما في ذلك تنقلات الغواصات. وعلاوة على المنشآت الثابتة، المخصصة للتنصت، والمنتشرة في أراضي بريطانيا وألمانيا الغربية وتركيا وإيران - وفي زمن متأخر نسبيا - في الصين الشيوعية أيضا، طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنشآت، وزادت من عددها وكفاءتها، وراحت تضيف إليها منصات متنقلة من قبيل طائرات تراقب المناطق الحدودية بلا انقطاع. وابتداء من العام 1960 استعانت الولايات المتحدة بالأقمار الاصطناعية لوضع أراضي الاتحاد السوفييتي تحت المجهر. وفي بادئ الأمر كان الأمريكيون يحلقون في جميع أجواء الاتحاد السوفييتي، بلا اعتبار لسيادته على ترابه الوطني. ولتنفيذ هذه المهمات درج الأمريكيون، في بادئ الأمر، على التحليق بطائرات كانوا قد أدخلوا عليها تعديلات كبيرة، فتحولت من طائرات للشحن ونقل القنابل الثقيلة إلى طائرات من نوع لوكهيد يو 2- (U-2)، كانت ميزتها تكمن في أنها تستطيع مراقبة المعسكر الشرقي ليلا ونهارا، لكن عيبها كان يكمن في أن سرعتها كانت دون سرعة الصوت. من ناحية أخرى، كانت هذه الطائرات قادرة على التحليق في أجواء لم تكن الصواريخ السوفييتية قادرة على بلوغها قط. وكما هو شائع ظل الوضع على هذا المنوال إلى حين المواجهة التي حدثت في الأول من مايو من العام 1960. ففي ذلك اليوم أسقط الاتحاد السوفييتي طائرة من صنف U-2، كان يقودها طيار اسمه غاري باورز. وأدانته محكمة سوفييتية صورية ولم يُفرج عنه إلا بعد أن قضى سنوات عديدة في سجون الاتحاد السوفييتي. بيد أن الحظ الذي حالف غاري باورز لم يحالف الآخرين، لم يحالف المائة طيار ومهندس الذين أسقط السوفييت طائراتهم. فوفقا للبيانات التي أذاعها السوفييت لاحقا فإن 12 شخصا فقط منهم أُلقي القبض عليهم. أما الآخرون فإنهم لقوا حتفهم في أراضي الاتحاد السوفييتي[30]. كما قضى نحبه في هذه المغامرات أشخاص كثيرون لا أحد

يعرف عددهم بنحو دقيق، لكن الأمر الأكيد أنهم كانوا من جنسيات مختلفة، كانوا بريطانيين وفرنسيين وتايوانيين ومن جنسيات أخرى.

وكيفما كانت الحال فخلال أغسطس من العام 1960 استكمل القمر الاصطناعي الأمريكي كورونا استكشاف الأرض بنحو مكثف، وزوّد وكالة المخابرات المركزية بصور فوتوغرافية جيدة النوعية إلى حد ما، التقطها من الفضاء تنفيذا لرغبة الأمريكيين في التجسس على دول العالم، وعلى المنشآت العسكرية السوفييتية بنحو مخصوص. ولم يدم الأمر طويلا حتى أخذت أقمار اصطناعية أخرى تسبح في الفضاء بتكنولوجيا مثيرة للانتباه من حيث جودتها وكفاءتها في مراقبة جل أراضي الاتحاد السوفييتي. بيد أن حصيلة عمليات التجسس هذه كانت مخيبة لآمال الأمريكيين الساهرين على تحليل البيانات والمعلومات الاستخباراتية. فالمعلومات التي التقطتها الأقمار الاصطناعية الأمريكية فنّدت، بنحو لا يدركه الشك، كثيرا من المعلومات التي كانت دارجة حول برامج التسلح السوفييتية، لاسيما أن البعض كان، حتى ذلك الحين، يعتبر هذه المعلومات حقائق لا مجال للطعن فيها. فـ«الفجوة الصاروخية» المزعومة التي وظّفها جون أف كينيدي في العام 1960 لإظهار عيوب إدارة أيزنهاور، ونائبه نيكسون، المرشح لخوض الانتخابات الرئاسية، فندتها الصور الملتقطة من الأقمار الاصطناعية بنحو كبير، وتبين بنحو قاطع أنها من وحي الخيال لا غير. فعوضا عن المائتي صاروخ العابرة للقارات أكدت البيانات التي نشرها البنتاغون في سبتمبر العام 1961 أن الاتحاد السوفييتي امتلك حتى ذلك الحين، أي حتى منتصف العام 1961، صواريخ عابرة للقارات، يتراوح عددها بين 10 و25 صاروخا فقط. من ناحية أخرى ووفقا للمعلومات التي أذاعها ضابط الاستخبارات العسكرية السوفييتية، خلال أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، العقيد أوليغ بنكوفسكي كان عدد صواريخ الاتحاد السوفييتي العابرة للقارات أقل بكثير من العدد الذي تبنته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون). وتأسيسا على هذه المعلومات الموثقة لم تكن هناك أي «فجوة» بين ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية من الصواريخ العابرة للقارات ومخزون الاتحاد السوفييتي من هذه الصواريخ. لا بل إن ميزان القوى تحول بعد مضي برهة من الزمن لمصلحة الولايات المتحدة.

وفي نهاية العام 1963 باتت الولايات المتحدة، بفضل ما لديها من أقمار اصطناعية استكشافية، أي تجسسية، قادرة على التحليق في أجواء كل المدن

السوفييتية الكبرى وجميع المطارات العسكرية المهمة، وفي سماء جل قواعد الغواصات، وعلى مراقبة الجزء الأعظم من شبكة السكك الحديد السوفييتية[31]. بالإضافة إلى هذا طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية العام 1965 طائرة اختلفت عن بقية الطائرات التي كانت دارجة وقتذاك بنحو جذري. فقد نجحت الولايات المتحدة في تطوير طائرة قادرة على التحليق بسرعة تبلغ ثلاثة أضعاف سرعة الصوت. من ناحية أخرى أنتجت الولايات المتحدة صنفين مختلفين من هذه الطائرة: A-12 و SR-71. واستعانت الولايات المتحدة بهذه الطائرات المتقدمة في حربها على فيتنام. وإذا كانت المكتسبات التكنولوجية قد حظيت بأهمية كبيرة، من وجهة نظر الجهات الناشطة في المجالات الاستخباراتية، فإن من حقائق الأمور أيضا أن المكتسبات التكنولوجية الخاصة بمتابعة تنقلات الغواصات قد اكتسبت أهمية قصوى، لاسيما بعدما أمست الغواصات قادرة على البقاء تحت سطح الماء مدة طويلة جدا، بفضل امتلاكها مفاعلا نوويا يزودها بما تحتاج إليه من طاقة، ونتيجة لكونها باتت مُصَممة بنحو يضمن اقتصادها في إرسال وتسلم الإشارات اللاسلكية. فبفضل هذه التجديدات صار من الصعوبة بمكان اكتشاف الغواصات المتنقلة في أعالي المحيطات والبحار. وتأسيسا على هذا كله تعين على المهتمين بالتجسس على حركة الغواصات مراقبة دخولها الموانئ أو خروجها من الموانئ المختلفة، وذلك من خلال غواصات تصلح للعمليات التجسسية أو من خلال إغراق أجهزة تكنولوجية قادرة على رصد تموضع الغواصة المعنية.

وعلى خلفية هذه التقنيات المهمة لعمليات التنصت وطرائق القياس وتحديد مراكز التموضع المختلفة، طوّر الخبراء بنية تقنية عالمية، شكلت السبب الرئيسي والعنصر الجوهري لما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ على مستوى العالم أجمع. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الدول الأوروبية الأخرى كانت تفتقر، بنحو ملحوظ، إلى منشآت وتقنيات مشابهة. وبهذا المعنى كانت الدول الأوروبية الأخرى في أمس الحاجة إلى المعلومات التي تجود بها عليهم الولايات المتحدة والأجهزة الاستخباراتية المتحالفة مع الأمريكيين، علما أن بريطانيا كانت ذات حظوة متميزة في حيازة ما تشاء من معلومات من الولايات المتحدة الأمريكية. فبفضل ما لديها من قواعد فيما وراء البحار - زاد عددها على 700 قاعدة بحرية - احتلت الولايات المتحدة مركز

الصدارة بكل تأكيد. وإذا كان الاتحاد السوفييتي قد تبوأ المرتبة الثانية في قائمة توزيع القواعد البحرية على دول العالم المختلفة، فإن هذه المرتبة لا يجوز أن تُنسينا أن بين حصة الولايات المتحدة وحصة الاتحاد السوفييتي بونا شاسعا جدا. بيد أن الاتحاد السوفييتي نجح في توظيف سياسته المتعاطفة مع دول العالم الثالث، لوضع حد لهيمنة الولايات المتحدة على القواعد البحرية.

ولما كان المرء غير قادر، ولا حتى بنحو تقريبي، على الإشارة إلى هذه القواعد بالاسم أو بماهية المهمات المكلفة بها، فإن المرء يعجز أيضا عن تتبع التحولات التكنولوجية التي طرأت على القواعد البحرية وعلى عملياتها التجسسية. وللإلمام بمدى هذا التطور وأهميته التاريخية، لا مندوحة لنا عن الإشارة إلى ثلاث حقائق أساسية. الحقيقة الأولى تتعلق بالسؤال عن أسباب تخصيص هذه المبالغ الهائلة لهذه التقنيات. وغني عن البيان أن هذه الأسباب تكمن في الفزع العظيم من اندلاع حرب نووية. وتأسيسا على هذا الفزع لا غرو أن يسأل المرء عن ماهية الآليات المناسبة للحيلولة دون اندلاع هذه الحرب المدمرة، وعن السبل الناجعة للانتصار فيها في حالة اندلاعها فعلا؟ إن هذين السؤالين شكلا، إبان الحرب الباردة، لب المسألة العسكرية التي كانت أجهزة الاستخبارات مكلفة بالتنبؤ بها وتقصي أبعادها، والتعرف على نتائجها وتداعياتها. أما الحقيقة الثانية فإنها تشير إلى أن سعينا إلى التعرف على أهمية التكنولوجيا المعتمدة في البنية التحتية اللازمة لتنفيذ العمليات التجسسية يفرض علينا تسليط الضوء على التكاليف التي تُنفق على تطوير هذه التكنولوجيا. وتشير تقديرات كثيرة إلى أن تطوير وإنتاج القنابل والرؤوس النووية شكل نحو 7 في المائة من مجموع المبالغ التي أنفقتها الولايات المتحدة الأمريكية على سلاحها النووي إبان الحرب الباردة. أما ما تبقى من إجمالي التكاليف فإنه أُنفق على الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، وعلى مجالات «جانبية» تتعلق بتحديد الأهداف وبتكنولوجيا الاستطلاع وبالمحافظة على سرية المكتسبات التكنولوجية، وما سوى ذلك من مجالات مشابهة[32]. وثالثا، على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن التعهد بالتزام الموضوعية، وبجني المعلومات من مصادر حيادية، لم يتحقق في كثير من الأحيان. فحتى إن نجح المرء في الحصول على المعلومات من مصادر أصلية وبالأرقام وبصيغ أخرى قابلة للقياس، يظل أصحاب الشأن معرضين لأن يفسروا الأمور على هواهم.

فالبيانات المتداولة كثيرا ما كانت ترفد المهتمين بإشارات غير مباشرة ولا علاقة مباشرة لها بالموضوعات المراد سبر غورها. فعلى سبيل المثال أرسلت الأقمار الاصطناعية إلى أصحاب الشأن، في العديد من المرات، صورا فوتوغرافية، دأب الخبراء على الاستعانة بها لتقدير مساحة المصانع المنتجة للدبابات أو للصواريخ. وهكذا وانطلاقا من هذه المساحة كان في إمكان المرء أن يقدر بنحو دقيق مساحة العنابر المخصصة لتخزين الأسلحة المنتجة. وغني عن البيان أن التعرف على المساحة لا يجدي نفعا كبيرا في تقدير الطاقة الفعلية للإنتاج. فللحصول على تصور معياري عن هذه الطاقة لا مندوحة للمرء عن أن يقارنها بطاقة مصنع آخر. ولكن هل يحق لنا أن نأخذ مصنعا أمريكيا معيارا للمقارنة؟ إن أجهزة المخابرات الأمريكية ظلت تستعين بهذا المعيار فعلا إلى أن لاحظ أصحاب الشأن - من خلال تقارير حصلوا عليها من شهود عيان - أن السوفييت لا يقتصدون في استخدام الأراضي، ومن ثم ومقارنة بما هو دارج في الصناعة الأمريكية فإنهم يخصصون للوحدة الواحدة من الإنتاج مساحات أوسع. بالإضافة إلى هذا وذاك كان واقع الحال يستلزم أن يأخذ المرء في الاعتبار نسبة الإنتاج التالف وانخفاض إنتاجية عنصر العمل. وهكذا، وكما تبين لاحقا، اتسمت التقديرات الأمريكية بأخطاء كبيرة جدا.

وتعرض الأمريكيون إلى أخطاء مشابهة حينما حاولوا تقدير الإنتاج الحربي السوفييتي، انطلاقا من أساليب دارجة في مصانع العالم الرأسمالي. إذ انطلق المرء، هنا، من تكاليف المواد الأولية والإنتاج المتعارف عليها في العالم الغربي، محاولا من خلال ذلك احتساب إجمالي تكاليف الإنتاج الحربي ومقدار الميزانية العسكرية في الاتحاد السوفييتي. وكما تبين لاحقا انطوت نتائج هذه الحسابات على أخطاء لا يمكن تبريرها أبدا، وعلى تقديرات لا يمكن الركون إليها بأي حال من الأحوال[33]. وفيما كان أصحاب الشأن يتجادلون حول ما بعد الفارزة من أرقام [كسور عشرية]، مفترضين أن التكاليف تزيد بعض الشيء على 10 في المائة، أعلن المصلح السوفييتي غورباتشوف أن السوفييت أنفسهم لا علم لهم بالمقدار الدقيق للتكاليف، وأن تقديراتهم تشير إلى أن نسبة هذه التكاليف تعادل نحو 25 في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي.

بيد أن تقدير ترسانة الاتحاد السوفييتي من الصواريخ الحربية كان أكثر دقة بكل تأكيد. فالأمر هنا كان يدور حول معدات حربية ضخمة لا يمكن إخفاؤها عن الأنظار بيسر. لكن حينما انطلقت في منتصف ستينيات القرن العشرين سياسة مراقبة التسلح ومراقبة أنظمة الصواريخ العابرة للقارات بنحو مخصوص، تعيَّن على الأمريكيين والسوفييت، لأول مرة في التاريخ، أن يتفقوا على عدد ومدى هذه الصواريخ، وعلى قوتها التخريبية أيضا، وذلك من أجل أن يقف المفاوضون على بيانات واضحة لا تقبل النقاش. من هنا تعيَّن على كل طرف أن ينفذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الشفافية المطلوبة. بيد أن هذا كله لم يكن ينسحب على كل أنظمة التسلح، ولا على الأنظمة التي لاتزال قيد التخطيط أو في مرحلة التطوير. وغني عن البيان أن تسليط الضوء على أنظمة التسلح هذه لم يكن ينفع كثيرا للتعرف على الاستراتيجيات العسكرية التي يعتمدها السوفييت، وللإحاطة علما بالاستعدادات التعبوية التي ينوي الاتحاد السوفييتي إنجازها.

إن عدم وضوح الرؤية بشأن الحالة التي ستكون عليها المنظومات النووية السوفييتية مستقبلا دفع وكالة المخابرات المركزية أيام كان جورج بوش (الأب) هو رئيسها التنفيذي - أي خلال إدارة فورد - إلى اختبار البيانات المعتمدة والاستراتيجيات المُفتَرَضة. وكلف أصحاب الشأن مجموعة خبراء، جرى انتقاؤها من خارج الأجهزة الاستخباراتية، بإنجاز عملية الاختبار هذه. والأمر الجدير بالملاحظة أن هؤلاء الخبراء كانت لديهم تحفظات قوية عن السياسة الرامية إلى تخفيف حدة التوتر. بيد أن الرأي العام اطلع على بضع فقرات من التقرير الذي انتهى الخبراء من إعداده في وقت متأخر نسبيا، بعد فوز جيمي كارتر على الرئيس جيرالد فورد في المعركة الرئاسية ودخوله البيت الأبيض في العام 1976[34]. وهكذا استمر النزاع وأدى، في نهاية المطاف، إلى تعليق سياسة مراقبة عمليات التسلح. بيد أن هذه التطورات لا يجوز أن تحول أنظارنا عن حقيقة مفادها أن الاتحاد السوفييتي واصل تنفيذ سياسته التوسعية في العالم الثالث، وظل يتمسك بكل إصرار بسياسته الرامية إلى تعزيز ترسانته من الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا. وما من شك في أن اختبار خبراء «خارجيين» مناهج الأجهزة الاستخباراتية في تحليل

المعلومات الأمنية يشهد بجلاء على أن المعلومات الاستخباراتية المكتسبة بالطرق التكنولوجية لا تتسم دائما وأبدا بالموضوعية المنشودة.

بالإضافة إلى هذا كله هناك أيضا إشكاليات تتأتى من تفسير المعلومات، لاسيما حينما لا يتولى تقويم الموضوعات المعروضة على بساط البحث خبراء متخصصون، بل سياسيون لا خبرة لديهم بعمل أجهزة المخابرات. وللتدليل على ما نقول نود الاستعانة بفشل وكالة المخابرات المركزية (CIA) في إقناع إدارة بوش بأن العراق لا علاقة له بتنظيم القاعدة أو بالهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر في العام 2001. وكما هو معروف أدى هذا الاعتقاد - الزائف جملة وتفصيلا - إلى شن حرب على العراق في العام 2003، تلك الحرب التي انطلقت أيضا من فرضية زعمت وجود أدلة موثقة تثبت امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل. ولا مندوحة لنا عن الإشارة هنا إلى أن معلومات أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والألمانية والأجهزة الأخرى التابعة لدول صديقة فشلت في إثبات العكس أيضا.

وكما أثبتت التحقيقات البرلمانية لاحقا، وكما تبين من تقرير لجنة باتلر المستقلة عن توجيهات الحكومة البريطانية، حصلت أجهزة المخابرات على معلومات وافية وبيانات دقيقة كانت تجيز لها تقييم الوضع في العراق بالنحو الصحيح. بيد أن تفسير هذه المعلومات والبيانات(*) هو الأمر الذي لم يكن مقبولا سياسيا بأي حال من الأحوال[35]. فكثافة التضليل السياسي الذي اعتمدته الجهات الرسمية في مساعيها الرامية إلى تزوير المعلومات الاستخباراتية بالنحو الذي يناسب أهدافها، كان مثيرا للفزع فعلا[36]. بيد أن الأمر الذي لا يجوز تجاهله أن المجالس البرلمانية في الولايات المتحدة وبريطانيا، والرأي العام الأمريكي على أدنى تقدير، قد تبنت، هي الأخرى أيضا، في الأيام التي سبقت اندلاع الحرب الأخيرة على العراق المسوغات السياسية التي فرضتها عليها حكوماتها الموغلة في سوء استخدام ما يصلها من معلومات استخباراتية. وبان سوء الاستخدام هذا بكل بوضوح حينما سرب البعض إلى الصحافة، عن قصد، معلومات تشير إلى هزال التبريرات المستخدمة لتسويغ

(*) بنحو يُخالف وجهات نظر الحكومتين الأمريكية والبريطانية. [المترجم].

الحرب. وكيفما كانت الحال فإن تأييد الحرب لم يتراجع إلا بعدما تكبدت القوات الأمريكية المتورطة في الحرب على العراق خسائر فادحة في الأرواح، ولاح في الأفق أن ما هو آتٍ سيكون أشد خطرا.

وخلاصة الأمر أن جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية يتوقف، دائما وأبدا، على العنصر البشري، سواء تعلق الأمر بانتصارات أو بهزائم معينة. أضف إلى هذا أن هذه المعلومات لا يمكن تحريرها من ضغوط إطارها السياسي. فأجهزة المخابرات تخضع خضوعا تاما للأطر السياسية المحيطة بها. إن هذه الحقيقة المثيرة للمصائب نشرت ظلالها على الديموقراطيات الغربية خلال السنوات التي أعقبت نهاية عصر الأيديولوجيات بكل قوة ومرة تلو الأخرى.

9

أجهزة أمنية تنتهك حقوق الإنسان والحريات المدنية بلا رقابة سياسية

إلى أي مدى تشكل الأجهزة الأمنية خطرا على الديموقراطية؟ إن هذه المسألة أضحت مدار نقاشات كثيرة وموضوعا في الأغلب تجري مناقشته في ألمانيا، من وجهة نظر سياسية ضيقة الأفق، لا تسهم في تسليط الضوء على موضوع ليس معقدا فقط، بل مثير للقلق أيضا. فالسائل عن إمكانية التوفيق، وعن سبل التناغم بين المتطلبات الأمنية من ناحية، وضرورة احترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، لا يجوز أن يكتفي بالنتائج التي يمكن استخلاصها من الوقائع والتجارب التي مرت بها ألمانيا منذ العام 1949. فتاريخ ألمانيا الاتحادية، ألمانيا الحديثة، عكس، سواء من حيث السياسة

«منذ نهاية الحرب الباردة، أضحت أجهزة الاستخبارات أكثر شفافية، وأشد تمسكا بمبادئ الديموقراطية»

الداخلية أو الخارجية، مسيرة كانت سلمية إلى حد بعيد مقارنة بمسيرة تاريخ فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان الأمر على ما نقول، فما بالك لو تحدثنا في هذا السياق عن التاريخ الإسرائيلي(*). وللوقوف على ما نعنيه هنا يكفي المرء أن يمعن النظر في الحرب الفرنسية في الجزائر، وفي الحرب الأهلية في أيرلندا الشمالية، وأن يسلط الأضواء على الاضطرابات الشبيهة بالحرب الأهلية التي نشرت ظلالها على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الواقعة بين خمسينيات وسبعينيات القرن العشرين (لا بل والاضطرابات التي شهدتها مدينة لوس أنجلوس خلال تسعينيات القرن المنصرم)، وأن يأخذ في الاعتبار الحروب التي دارت رحاها بين الإسرائيليين من ناحية والفلسطينيين ومحيطهم العربي من ناحية أخرى. فجميع هذه الدول خاضت حروبا خارجية، لا يمكن مقارنة خطرها بالتدخلات الخارجية(**) التي تخوضها القوات الألمانية هنا وهناك. من هنا فإننا في حاجة إلى منظور أوسع من المنظور الألماني، فحيثما يَدُر الأمر حول دور القيم الأخلاقية في استخدام الوسائل الاستخباراتية والأمنية، تواجه جميع الديموقراطيات المتمسكة بمبادئ الحرية هَمّا مشتركا بكل تأكيد. فليس من حق أحد أن يعتزل الآخرين، مرددا القول الوارد في كتاب لوقا، الإصحاح 18، 9-14: «اللهم أنا أشكرك، أني لست مثل باقي الناس الخاطفين الظالمين الزناة، ولا مثل هذا العشار»(***).

ويواجه المؤرخ هنا مشكلات ذات طبيعة خاصة، حينما يسعى إلى العثور على معايير مناسبة. فهل علينا تَقْوِيم أخطاء الزمن الغابر انطلاقا من معايير العدل السائدة حاليا أم من معايير الزمن الذي شهد تلك الأخطاء؟ وهل علينا أن ننطلق من المعايير المعتمدة من قبل الحكومة الحالية، وأن نرفض القيم المتبناة من منظمات أهلية من قبيل منظمة العفو الدولية والمنظمات المدافعة عن حق اللجوء، باعتبار أنها قيمٌ غير شرعية(****) ومخالفةٌ للمعايير الأخلاقية؟ وهل «تطورت» المعايير الأخلاقية، على الرغم من أن حقوق الإنسان لم يحدث عليها تغير يذكر منذ خمسينيات القرن العشرين؟

(*) الذي كان ومازال سلسلة حروب عدوانية وتوسعية. [المترجم].
(**) الخفيفة التسليح نسبيا. [المترجم].
(***) لاحظ أن المقصود بعدم شرعية هذه القيم هو أنها بلا مرجعية قانونية. [المترجم].
(****) مجموعة تقارير تتناول أنشطة وكالة المخابرات المركزية. [المترجم].

دعنا نناقش هذه الأسئلة في ضوء القانون الدولي، الذي يكاد يفتقر كلية تقريبا إلى قواعد تنظم نشاطات أجهزة المخابرات في الدول الأخرى في العالم الخارجي. ففي بضع حالات فقط، في حالة مراقبة تنفيذ اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية على سبيل المثال، كان هناك تخويل دولي بالتجسس على الدول ذات العلاقة[1]. والحالة الاستثنائية الأخرى دارت حول قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1373، العائد إلى 28 سبتمبر من العام 2001، والقاضي بضرورة أن تحض الدول المختلفة أجهزتها الاستخباراتية على متابعة الإرهاب الدولي وصده. وخلافا لهذه الحالات الفردية فإن بقية النشاطات الاستخباراتية لاتزال تجري بلا قواعد تنظيمية تستحق الذكر. ففي أفضل الحالات لا يمكننا، في هذا السياق، سوى الإشارة إلى أن حق الدول في الدفاع عن نفسها، يمكن - بنحو ما - أن يُعتبر إطارا تنظيميا يُجيز لكل دولة أن تتجسس على دولة أخرى.

ولكن مَنْ هم المسؤولون المخولون بتنفيذ هذه الإجراءات؟ هل أجهزة المخابرات نفسها، أم الأطراف الحكومية، التي هي صاحبة الحق في تكليف أجهزتها الأمنية بإنجاز هذه المهمة أو تلك؟ إن الفكرة الرئيسة التي استخلصتُها من النتائج التي توصلتْ إليها البحوثُ والدراسات حتى الآن تقول لي إن تصرف أجهزة المخابرات بنحو مخالف لإرادة حكوماتها الوطنية، أو بلا علم هذه الحكومات، أمرٌ نادر الحدوث، إنه حالة استثنائية بكل تأكيد[2]. وبهذا المعنى فإن التصرف الذي يتراءى لنا في كثير من الأحيان وعند استحضار تجارب الماضي بنحو مخصوص، تصرف غير أخلاقي وانتهاك لحقوق الإنسان وكرامة المواطنين، لا مندوحة لنا، في الأحوال العادية، عن أن نعتبره تصرفا شرعيا، لاسيما حينما يعبر عن إرادة حكومات ديموقراطية ومادام برلمان أو قضاء الدولة المعنية لم ينزعا عنه الشرعية بصريح العبارة. وتتعزز وجهة النظر هذه حينما نأخذ في الاعتبار أن هذه التصرفات كثيرا ما تتماهى مع تصورات الرأي العام ورغبات أكثرية المواطنين.

وحتى إن التزم الجواسيس أو الشرطة في تصرفاتهم حيال دولتهم بمنطوق القوانين المعمول بها في البلاد، يظل قائما السؤال عن المسوغ الأخلاقي لهذا التصرف أو ذاك. وتشير المادة 2 من قانون وكالة المخابرات الخارجية الألمانية (BND)، العائد إلى العام 1990 إلى «أن وظيفة وكالة المخابرات الخارجية الألمانية تكمن في جمع وتنسيق المعلومات/ البيانات...الخاصة بالوقائع والأحداث الجارية في العالم

الخارجي، وذات الأهمية بالنسبة إلى سياسة ألمانيا الخارجية وأمنها الوطني، في حالة عدم توافر مصدر آخر يمكن من خلاله الحصول على هذه المعلومات والبيانات(...). وعلى الوكالة أن تختار، من بين الوسائل الكثيرة المناسبة، تلك الوسيلة بنحو مخصوص التي تُلحق أقل أذى أو ضرر ممكن بالأفراد المعنيين. كما لا يجوز للإجراءات المتبعة أن تلحق بالأفراد أضرارا تتعدى نتائجُها الموضوعَ المُستَهدف». وملخص القول أن جهاز الأمن الخارجي الألماني ملزم بمراعاة قواعد التصرف الأخلاقي، ولكن من غير أن يسفر التزامه بمراعاة هذه القواعد عن أضرار غير مناسبة، أي من غير أن يسفر التزامه هذا عن نتائج ضررها أكبر من نفعها.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت، في حقب التاريخ المختلفة، أعنف نقاشات بشأن السلوك غير الأخلاقي الذي وقعت في فخه الأجهزة الأمنية الأمريكية، علما أن الولايات المتحدة قد بزت بقية الدول الديموقراطية في تنفيذ العمليات الاستخباراتية. من ناحية أخرى يبدو، في الوقت ذاته، أن الكونغرس والقضاء الأمريكيين، والصحافة الأمريكية أيضا، تتمتع جميعها بحرية كبيرة في الحصول على معلومات تتعلق بهذه العمليات. وفي الواقع فإن حرية الحصول على المعلومات عامل أساس في إزاحة الستار عن الممارسات غير الأخلاقية وفي اندلاع نقاشات موسعة ومكثفة حول هذه القضايا. وهكذا فحينما تتوارى الحقائقُ عن الأنظار، لا لشيء إلا لأن السلطة التنفيذية قد حالت دون اطلاع المواطنين عليها، فإن هذا التواري لا يعني، بأي حال من الأحوال، عدم وجود الممارسات غير الأخلاقية.

تصرفات الأجهزة الأمنية الأمريكية باعتبارها مثالا على انتهاك الحريات المدنية وحقوق الإنسان

في ديسمبر من العام 1974 أماطت بعض وسائل الإعلام اللثام عن تورط الأجهزة الأمنية الأمريكية في واحدة من كبرى عملياتها المخالفة للقوانين المرعية والمنافية لأخلاق المهنة. ففي تلك الأيام تحدثت صحيفة «New York Times» عن إجراءات قمعية نفذتها الشرطة الاتحادية ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) ضد الناشطين في صفوف حركة الحقوق المدنية، والحركات المدافعة عن حقوق المواطنين السود، وضد المحتجين المطالبين بوقف الحرب الأمريكية على فيتنام. فقد تنصتت الأجهزة

الأمنية على كثير من المكالمات الهاتفية. وتعرضت شخصيات قيادية إلى مضايقات شديدة واتهامات باطلة واعتداءات صارخة أساءت إلى كرامتهم وأذاعت على الملأ أسرارا من حياتهم الشخصية[3]. وفضحت تحقيقات وتحريات الكونغرس عملية نفذها مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) من العام 1956 وحتى العام 1971 بعنوان COINTELPRO. وكان الهدف من هذه العملية السرية يكمن في «التسلل إلى الحركات المذكورة وكشف كل نشاطاتها وقادتها، وشل نشاطاتها السياسية وتضليلها وتشويه سمعتها وإلحاق الدمار بها بكل السبل المتاحة».

وثار الرأي العام الأمريكي وسخط على المسؤولين حينما وصلت إلى سمعه أسرار هذه العملية الواسعة، وراح يسأل عن ماهية الأسباب التي سوّلت لهؤلاء الأفراد أن يسيئوا استخدام القوانين بهذا المدى الواسع، وطوال هذه السنين الكثيرة؟ وطفت على السطح تفاصيل أخرى فرضت على الكونغرس الأمريكي تشكيل لجنتين برلمانيتين للتحقيق في الدوافع التي حرضت مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية على التورط في هذه الممارسات، ولتحري أسباب سلوكهما غير الأخلاقي، ونهجهما المخالف للقوانين الأمريكية. وكانت القائمة التي أعدتها وكالة المخابرات المركزية بعنوان family jewels(*) من أشهر هذه الاعتداءات على قوانين البلاد. فهذه القائمة اشتملت على عمليات مثيرة للريب وفي منظور الرأي العام غير أخلاقية، وعلى عمليات إجرامية لا تعد ولا تحصى، كانت من بينها المحاولات الكثيرة لاغتيال الرئيس الكوبي فيدل كاسترو[4].

ومع أن رئيس اللجنة التي كلفها مجلس الشيوخ بالتحقيق في هذه العمليات المشينة فرانك تشرش، قد وصف وكالة المخابرات المركزية، وقتذاك، بأنها «فيل هائج حطم كل الأغلال» (rogue elephant on a rampage)، فإن واقع الحال يشهد أيضا أن لجنة التحقيق لم تفلح قط في إقامة الدليل على أن موظفي وكالة المخابرات المركزية قد تصرفوا من دون تكليف من قبل صناع القرار السياسي أو من دون

(*) لاحظ أن استراتيجية الوقاية تعني أن المرء يحصن نفسه ضد خطر قد يكون له وجود فعلي، وربما لا يكون له أي وجود، ليس حاليا فقط، بل وفي المستقبل أيضا. أما استراتيجية الإحباط فإنها تعني أن المرء يتخذ الإجراء اللازم لإبطال عمل معين قائم بالفعل. بهذا المعنى فإن «الإحباط» يعني اتخاذ إجراء عسكري لإبطال عدوان صار على وشك الوقوع، أي صار أمرا واقعا لا محالة. [المترجم].

موافقتهم، أي من دون موافقة أو علم الرئيسين أيزنهاور وكينيدي. وبما أن الرئيسين كانا قد بلغا أجلهما قبل شروع المسؤولين في التحقيق في الموضوع، لذا لم يتعرضا لأي إجراءات جزائية أو تحقيقات سياسية تتناول مسؤوليتهما السياسية، ودورهما في هذه الفضيحة المخزية. وفي سياق متصل آثر الرأي العام التمسك باعتقاد يفيد بأن الأجهزة الأمنية، وليس أحد غيرها، هي من يتحمل المسؤولية عن الخطط والعمليات التي جرى التكتم عليها بنحو محكم إلى حد ما[5]. وعبر تقرير لجنة التحقيق عن حقيقة الأمر بعبارات تنم عن تحفظ شديد، فقد جاء فيه: «وبالمناسبة، أخفت أجهزة المخابرات برامجها عن أنظار كبار المسؤولين المشرفين على إدارتها بيد أن الملاحظ، أيضا، هو أن كبار المسؤولين، هم الذين كانوا، في أغلب الأحيان، يضغطون باتجاه تنفيذ عمليات غير أخلاقية»[6]. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الرأي العام الأمريكي، والكونغرس أيضا، قد تغافلا، عن طيب خاطر، عما جاء في تقرير لجنة التحقيق.

ومن مسلمات الأمور أن الواجب كان يفرض تكثيف حملات التحري وتوسيع دائرة الأفراد الواجبة محاسبتهم على الفضائح التي تورطوا فيها. فمما لا شك فيه أن كثيرا من لجان الكونغرس المسؤولة عن متابعة الموضوعات المتعلقة بالأمنين الداخلي والخارجي لم تحرك ساكنا، على الرغم من معرفتها بالفضائح المذكورة - أو، وعلى أدنى تقدير، على الرغم من وقوفها على شكوك، كان من واجبها أن تتحرى عنها وعن حقيقتها. وينسحب هذا الواجب على «المخالفات» التي ارتكبها مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) و«السّيئات التي اجترحتها وكالة المخابرات المركزية (CIA). وهكذا، لا مندوحة للمرء عن أن يؤكد، في هذا السياق، أن الرقابة السياسية، أي البرلمانية، أخفقت في أداء واجبها هنا بكل تأكيد. أو دعنا نتبنَ في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه رأيا هو أكثر انسجاما مع الظروف التاريخية، أعني رأيا مفاده أن الكونغرس الأمريكي أو - على أقل تقدير - أن أعضاء أصحاب العلاقة لم يلحظوا في هذه العمليات ما يشير إلى انتهاك حقوق الإنسان والقوانين المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية. وينسحب هذا الرأي على تلك العمليات، بنحو مخصوص، التي سبق أن أشرنا إليها في سياق حديثنا عن الممارسات والسّيئات التي اقترفها مكتب التحقيقات الفدرالي. من هنا لا عجب أن نلحظ أن الحركة التي أسسها مارتين لوثر كينغ لتكون الأداة المدافعة سلميا عن حقوق المواطنين السود المدنية ظلت بلا أهمية تذكر في الحياة السياسية الأمريكية، حتى بعد

مرور سنوات كثيرة على وفاته في العام 1968. فالعطلة الرسمية المخصصة لإحياء ذكراه تعود إلى نوفمبر من العام 1983، علما أن إحياء ذكراه من خلال هذه العطلة الرسمية لايزال مدار سجالات كثيرة ومقاومة علنية شديدة في عنفها.

وإذا كانت لجان التحقيق قد بذلت في الكونغرس جهودا معتبرة لإدانة «مخالفات» مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية، فإن واقع الحال، يشهد أيضا، أن أغلب العمليات قد جرى السكوت عليها قبل إدانتها بفترة قصيرة، لا بل كانت لاتزال تحظى بالموافقة والتأييد. كما علينا أن نسجل هنا أن تقارير الكونغرس التي انتهى المسؤولون من إعدادها في العام 1976، لم تسفر عن ملاحقات قضائية ضد موظفي مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية، أو ضد القادة الذين يتحملون مسؤوليات سياسية. إن الهدف من هذه التقارير كان يكمن، في الواقع، في تنقية الجو السياسي مما علق به من توتر. فهي، أي هذه التقارير، أراحت ضمير البعض وأعادت الثقة بهذه الأجهزة الأمنية. فعلى خلفية الهزيمة الماحقة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحرب على فيتنام، وبالنظر إلى إرغام الرئيس نيكسون على التنحي عن منصبه في العام 1974، كان تبني هذا الهدف أمرا ميسورا على الفهم.

وبناء على هذه الوقائع، يصبح يسيرا على المرء فهم الأسباب التي دفعت لجان التحقيق التابعة للكونغرس إلى أن تغض الطرف عن مطالبة الأجهزة الأمنية بإماطة اللثام عن كل برامجها وعملياتها، وأن تفضل إجراء مفاوضات معقدة ومضنية مع البيت الأبيض ومع الأجهزة المعنية أيضا، بشأن البرامج والعمليات التي يجوز الكشف عنها بنحو انتقائي وبصورة تعسفية. وكانت الوثائق المطروحة للنقاش، والسماح بالتحقيق مع الموظفين بمنزلة تسوية أولية، أي كانت حلا وسطا لا غير، ومن ثم فإنه لم يكن يجوز النظر إلى المعلومات المرفوعة عنها صفة السرية، على أنها كشف تام عن كل العمليات السرية، التي يمكن أن تندرج في قائمة الأفعال المستنكرة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا. أي، وبعبارة واحدة: إن الكونغرس لم يكن يسعى إلى الوقوف على حقيقة كل العمليات التي نفذتها الأجهزة الأمنية.

والأمر المستغرب أن الكونغرس اكتفى، وقتذاك، بالتحقيق في عدد محدود فقط من جملة النشاطات التي نفذتها الأجهزة الاستخباراتية في حرب فيتنام؛ فالكونغرس

استثنى، على سبيل المثال، «برنامج فينيكس» «Phoenix-Program»، على الرغم من أن هذا البرنامج الذي أطلقته وكالة المخابرات المركزية (CIA) في فيتنام، بالتعاون مع حكومة جنوب فيتنام وبمشاركة عناصر من الاستخبارات العسكرية، كان موضع خلافات عنيفة جدا ورفض شديد. وكان المطلوب من هذا البرنامج هو إماطة اللثام عن قيادة الحركة الشيوعية الفيتنامية وعن كوادرها الذين يتسللون من فيتنام الشمالية إلى فيتنام الجنوبية، بهدف مكافحة القوات الأمريكية وحلفائها المنتشرين هناك. وكان الأمل هو أن يتكفل برنامج فينيكس بتعطيل هذه الكوادر. وسبَّب هذا البرنامج قتل ما يزيد على 26 ألف شخص وإصابة وأسر آلاف الأشخاص[7]. كما تشير كثير من التقديرات إلى أن عدد القتلى كان أكبر من هذا العدد بكثير، إذا ما أخذ المرء في الاعتبار عدد الأبرياء من المدنيين والأطفال الذين لقوا حتفهم في سياق الهجمات على الكوادر المزعومة. وليس ثمة مجال للشك أبدا في أن هذه العمليات وما شابهها تنتهك قانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة.

ويقودنا الحديث عن هذا البرنامج إلى الحديث عن العمليات التي دبرتها أجهزة المخابرات الأمريكية ضد إرهاب المتطرفين الإسلامويين، لاسيما بعدما تعرضت الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر في العام 2001. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى اعتقال كثير من الأفراد في أفغانستان وباكستان في المقام الأول، وذلك بتهمة التحضير لشن عمليات إرهابية. فهؤلاء الأفراد احتُجِزوا في القاعدة الأمريكية غوانتانامو في كوبا وفي سجون سرية كثيرة منتشرة في خارج الولايات المتحدة، من دون أن تصدر هيئة قضائية حكما بحقهم، ومن غير منح المعتقلين الحقوق التي يستحقها أسرى الحرب وفقا لمنطوق القانون الدولي. والأمر الواضح أن حجب صفة أسرى حرب عن هؤلاء الأفراد ربما كانت له أسباب معقولة، بيد أن تركهم في وضع يجردهم من كل حقوقهم المعترف بها دوليا كان من جملة الأمور التي استنكرها أفراد كثيرون أمريكيون وغير أمريكيين. أضف إلى هذا أن نقل السجناء من معتقل إلى آخر (extraordinary renditions) باستمرار، ونقل الوصاية عليهم إلى دول لا تحترم القوانين أبدا، كان تصرفا أنكرته الولايات المتحدة في بادئ الأمر، بيد أنها اعترفت به لاحقا، أي بعدما أكدته تحقيقات قضائية وبرلمانية كثيرة[8].

في غضون ذلك سبّب حديث الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية تشارلز كوغان عن (استراتيجية المطاردة الهجومية، أو المهلكة والساحقة offensive hunt strategy) في اندلاع جدل واسع ونقاشات كثيرة[9]. ففي سياق حديثه هذا أعرب كوغان عن خشيته من أن تكمن الأولوية في استراتيجية الأجهزة الأمنية الأمريكية في اغتيال الأعداء المحتملين ومن يقف خلفهم، وليس في الكشف عن التنظيمات السرية والدول الداعمة لها خفية، بغية مكافحة هذه التنظيمات والدول وشل إمكاناتها بنحو نهائي. فتبني هذه الاستراتيجية يعني أن الأجهزة الأمنية الأمريكية باتت تنفذ استراتيجية وقائية (Präventivstrategie) تتناظر مع الاستراتيجية الأمنية العائدة إلى العشرين من سبتمبر في العام 2002، والتي تفرض على القوات المسلحة مهمة إحباط العمليات الإرهابية (Präemptive Sichheitsstrategie)[*]. ويمضي كوغان قائلا إن وظيفة رجال المخابرات لن تكمن، والحالة هذه، في جمع المعلومات، بل بالدرجة الأولى، في مطاردة أفراد معينين والقضاء عليهم، أي تنفيذ الإجراء الذي أطلق عليه كوغان مصطلح «المطاردة المهلكة أو الساحقة» (Offensive hunt). ويعتقد كوغان أن هذا الإجراء لن يسد القصور الذي تعانيه الولايات المتحدة في المجال الأمني، فالبلاد تفتقر إلى جهاز مخابرات داخلي فعال.

ولما كان - ولأسباب سيكولوجية وسياسية - محظورا على الأجهزة الأمنية الأمريكية، خلال الفترة الواقعة بين سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين، تنفيذ الاغتيالات السياسية، فقد أضحى المسؤولون الأمريكيون يشنون حروبهم بذريعة «الحرب على الإرهاب»، مشيرين إلى أنهم ينفذون صيغة حربية جديدة، لم يرد لها ذكر في القانون الدولي، حتى ذلك الحين. وإذا ما انطلق المرء من مبدأ الرد المناسب، فما من شك في أن من حقه أن يسأل هنا عما إذا كانت الولايات المتحدة تتعرض لمخاطر تشبه من حيث شدتها المخاطر التي تتعرض لها إسرائيل[**]، فهناك أجازت المحكمة العليا في قرارات متعددة ممارسة القتل العمد في إطار محدود، وبقدر

(*) لاحظ أن استراتيجية الوقاية تعني أن المرء يحصن نفسه ضد خطر قد يكون له وجود فعلي، وربما لا يكون له أي وجود، ليس حالياً فقط بل وفي المستقبل أيضاً. أما استراتيجية الإحباط، فإنها تعني أن المرء يتخذ الإجراء اللازم لإبطال عمل معين قائم بالفعل. بهذا المعنى فإن «الإحباط» يعني اتخاذ إجراء عسكري لإبطال عدوان صار على وشك الوقوع، أي صار أمراً واقعاً لا محالة. [المترجم].

(**) جراء استيلائها على الأراضي الفلسطينية. [المترجم].

تعلق الأمر بإرهابيين خطرين جدا.

وتنشأ هنا معضلة عصيّة على الحل بنحو كبير. فحينما يعزف البرلمان والقضاء معا، في دولة دستورية ديموقراطية، عن إنزال العقوبات بمن ينتهك حرمة القوانين المعمول بها، فهل يمكن في هذه الحالة القول إن الأجهزة الأمنية قد اقترفت ذنبا ومارست سلوكا منحرفا؟ وللتدليل على الإجراءات غير القانونية نكتفي بالإشارة إلى الممارسات التعسفية التي تعرض لها المعتقلون في جزيرة غوانتانامو وفي معتقلات أخرى كثيرة. فالحديث عن هذه الممارسات التعسفية والسكوت عنها والتساهل معها على مدار سنوات كثيرة قصة لا نهاية لها.

أمثلة أخرى مقتبسة من تصرفات الأجهزة الأمنية البريطانية والفرنسية والإسرائيلية والألمانية

في خمسينيات القرن العشرين خاضت بريطانيا حروبا استعمارية دامية، مارست خلالها السلطات الاستعمارية والجيوش والأجهزة الاستخباراتية البريطانية عنفا لم يكن يقل قط عن العنف الذي مارسه المتمردون الوطنيون. فعلى سبيل المثال تشير التقارير إلى أن ثورة الماو ماو الكينية (1952 - 1957) أسفرت عن مصرع نحو 50 ألف شخص، وأن نحو نصف هؤلاء الضحايا كانوا أطفالا[10]. من ناحية أخرى شنت القوات البريطانية في مالايا البريطانية(*) حربا دامية على المتمردين الشيوعيين من أبناء مالايا، فكافحتهم من الجو وحاربتهم بقوات خاصة برية. على صعيد آخر حاول البريطانيون التستر على المذبحة التي اقترفها في ديسمبر من العام 1948 جنود كتيبة الاستعراضات البريطانية الرقم 26، ضد رجال عزل من السلاح، وبذلوا جهدا كبيرا للتعتيم على إضرام الجنود البريطانيين النار في قرية السكان الفقراء، الجياع أصلا. وعلى خلفية فتح التحقيق في مجزرة ماي لاي التي ارتكبها جنود أمريكيون خلال حرب فيتنام، وفي شهر مارس من العام 1968، على وجه التحديد، تركزت الأضواء على الجريمة التي ارتكبها الجنود البريطانيون، ووجهت لهم تهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية. بيد أن الحكومة البريطانية علقت التحقيق في القضية في العام

(*) ماليزيا الحالية. [المترجم].

1970، بذريعة أنه لن يسفر عن نفع سياسي ذي بال[11].

وناقش الرأي العام البريطاني، بكثافة أكبر، وقائع «الحرب القذرة» في أيرلندا الشمالية، تلك الحرب التي خاضتها، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وحدات خاصة من الشرطة البريطانية وجهاز المخابرات البريطانية الداخلية (MI-5)، ووحدات خاصة تابعة للقوات البريطانية ووحدات شبه عسكرية تتحدر من أيرلندا الشمالية ضد الإرهابيين المتحدرين من أيرلندا وأيرلندا الشمالية. كما مارست هذه الوحدات العسكرية وشبه العسكرية مختلف ضروب التعذيب والقتل العمد خلال استجوابها العناصر المتهمة بتنفيذ عمليات إرهابية. بالإضافة إلى هذا وذاك كانت هناك عمليات تنصت لا تعد ولا تحصى على مكالمات المواطنين الهاتفية، وعمليات ابتزاز مختلفة، حاولت الأجهزة الأمنية من خلالها تجنيد عملاء يتجسسون على الجماعات الأخرى[12].

ويلحظ المرء، من كثب، المسائل الأخلاقية والقضايا القانونية المتعلقة بالأساليب التي انتهجتها الأجهزة الأمنية البريطانية، حينما يسلط الضوء على التاريخ المعقد الذي مرت به عمليات التحقيق البرلمانية والقضائية، والمرافعات القانونية أمام قضاة محكمة العدل الأوروبية. واهتمت وسائل الإعلام البريطانية بصورة مكثفة ومن دون اعتبار لتصورات السياسة الرسمية بهذه الوقائع والممارسات التي انتهجتها الوحدات العسكرية وشبه العسكرية في أيرلندا الشمالية. من ناحية أخرى بثت القنوات التلفزيونية المختلفة أفلاما وثائقية وسينمائية لا تعد ولا تحصى. من هنا لا غرو أن تكون المسائل الأخلاقية المتعلقة بالصراع في أيرلندا الشمالية والإجراءات المستنكرة، بنحو مخصوص، التي نفذتها - زعما أو حقيقة - السلطات الأمنية البريطانية، مدار جدل عنيف وسجال مكثف في أوساط الرأي العام.

وفرنسا أيضا نفذت بعد العام 1945 تدخلات قتالية تولت إنجازها عناصر من جهاز الشرطة ومن مختلف الأجهزة الاستخباراتية. ومن حقائق الأمور أن هذه التدخلات شهدت تصرفات مستهجنة وخطايا لا تُغتفر، تتحمل وزرها السلطات الأمنية وصُنّاع القرارات السياسية. وفيما خاضت القوات النظامية في الهند الصينية حربا تقليدية، خلال الفترة الواقعة بين العامين 1946 و 1954، خاضت أجهزة الاستخبارات، في الوقت ذاته، حربا سرية كانت تستهدف كوادر شيوعية ترعاها

الصين ويساندها الاتحاد السوفييتي[13]. وبقدر تعلق الأمر بهذا الشأن شهد الرأي العام الفرنسي أيضا، وباستمرار، جدلا واسعا ونقاشات صاخبة.

ومن الناحية السياسية فإن من مسلمات الأمور أيضا أن ذكريات الحرب الفرنسية في الجزائر (1954 - 1962) كثيرا ما أثارت حزنا عميقا ومزقت وحدة المجتمع الفرنسي. وغني عن البيان أن هذه الحرب تركت آثارا قوية في صفوف المهاجرين الجزائريين، وبنحو مخصوص في صفوف المستوطنين البيض الذين طُردوا من الجزائر، وفي صفوف سكان جزائريين واصلوا الإقامة في فرنسا ومكثوا يكنون الولاء لباريس ويعملون في خدمة الجيش الفرنسي [أي العناصر التي كان الفرنسيون يطلقون عليها لقب حركيين (Harkis)]. وفي هذه الحرب لم تقاتل فرنسا قط ضد قوات نظامية، بل واجهت حرب عصابات واغتيالات. وكان الأطفال يُكلفون، من حين إلى آخر، بإنجاز مختلف العمليات الإرهابية. ففي ذلك الوقت المبكر كانت الفتيات يتحزمن بالمتفجرات لينفذن عمليات انتحارية في المناطق الآهلة بجنود المستعمر الفرنسي وأعوانه. ومن جانبهم كان الفرنسيون يمارسون مختلف ضروب التعذيب، تنفيذا لأوامر فرانسوا ميتران، وزير داخلية فرنسا وقتذاك[14]. وهكذا، لا غرو أن يؤدي تزايد الريب والظنون في فرنسا في حقيقة شخصية ميتران إلى إعادة البحث في أساليب التعذيب والقهر التي نفذتها السلطات الاستعمارية إبان حرب الجزائر، وإلى مناقشة هذه الأساليب ثانية، ولكن بنحو أكثر صخبا وبسجال أشد عنفا.

وأدى الضابط المظلي الجنرال بول أوسارس دورا جوهريا في هذه النقاشات. فهذا الضابط الفرنسي المولود في العام 1918 نال شهرة واسعة إبان الحرب العالمية الثانية، بفضل مشاركته في مغامرات قتالية مختلفة، وعلى خلفية إنجازه عمليات استطلاع مفعمة بالمخاطر. وبناء على اعترافاته الشخصية فإنه مارس، ضد الثوار الجزائريين، إجراءات تعسفية وأساليب قمع وحشية - كان من ضمنها التعذيب الجسدي والنفسي والقتل العمد واغتيالات لا تعد ولا تحصى. وفي سياق حديثه مع صحيفة لوموند الفرنسية أكد أوسارس أن ميتران وسياسيين فرنسيين آخرين كانوا يحاطون علما بحقيقة هذه الإجراءات التعسفية، وكانوا يحثون الأجهزة الأمنية على تنفيذها بلا وجل أو تردد. وبرر أوسارس هذه الإجراءات بحجة أن الحرب كانت

متميزة في كثير من خصائصها، وأن الواجب كان يقتضي استخدام هذه الإجراءات لمنع الثوار من شن الهجمات وللتصدي للمنخرطين في تنفيذ الاغتيالات[15].

ولا نبالغ أبدا إذا قلنا إن الحرب الفرنسية على الجزائر كانت أول صراع كبير ينشب بين الغرب والإسلام السياسي المتطرف[كذا]. وأدى تصعيد الفعل ورد الفعل في هذه الحرب، أعني تصعيد العمليات الإرهابية وتنفيذ السلطات الفرنسية عمليات قمعية لصد هذه العمليات، دورا عظيما في تسعير أوار هذه الحرب. ولا مندوحة للمرء عن التفكير هنا في كلمات الجنرال والمؤرخ الحربي البروسي كارل فون كلاوزفيتز القائلة إن الحرب أداة يريد المرء من خلالها فرض إرادته على الطرف الآخر. والأمر الواضح هنا، أن إرادة الخصم، أي إرادة الرأي العام الفرنسي، قُوضت بالكامل من خلال العمليات الإرهابية؛ ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن الخسائر التي نتج عنها هذا الإرهاب كانت، في المقام الأول، من نصيب السكان المسلمين الموالين للغرب والبعيدين كل البعد عن التوجهات المتطرفة، أي إن خسائر هؤلاء كانت أكثر بكثير من الخسائر التي تكبدها الموظفون الغربيون. ومن وجهة النظر هذه يمكننا القول إن الإرهاب المفرط في مشاعره الوطنية، الذي شهدته الجزائر وقتذاك، على قدر كبير من الشبه بالإرهاب الإسلاموي السائد حاليا! بيد أن النقاشات الدائرة في صفوف الرأي العالم الغربي لا تولي أهمية كبيرة للخسائر الكبيرة في الأرواح التي تكبدها ولايزال يتكبدها العالم الإسلامي جراء عمليات الإرهاب.

على صعيد آخر يرى الرأي العام الفرنسي في تصرف القوى الأمنية تجاه المواطنين الفرنسيين، الذين يساندون – من داخل فرنسا - المتمردين الجزائريين، سوء استخدام للسلطة لا يجوز السكوت عنه أبدا. وتتميز هنا، «المذبحة» التي شهدتها باريس في السابع عشر من أكتوبر في العام 1961. وكانت نتيجة هذه المذبحة مصرع أكثر من 30 متظاهرا، وتشير تقديرات أخرى إلى أن عدد القتلى زاد على 300 متظاهر، أُلقي بهم في نهر السين. وخلال مظاهرة شاركت فيها جموع غفيرة من المحتجين على الحرب في الجزائر، في الثامن من فبراير في العام 1962، قتلت الأجهزة الأمنية، في باريس ثانية، ثمانية متظاهرين، وقُتلت في هذه المذبحة والدة عالم الاجتماع المرموق ألان ديورب (Alain Dewerpe) عن عمر ناهز 32 عاما. ووصف ديورب تفاصيل الغارة الوحشية التي شنتها الأجهزة الأمنية على المتظاهرين بعبارات

مؤثرة وبتفاصيل محزنة، لم تترك شاردة أو واردة من وقائع المذبحة إلا أسهبت في وصفها[16].

وانصب اهتمام الرأي العام على الغارات المشينة التي أمر بتنفيذها موريس بابون، مدير شرطة باريس وقتذاك. وبين العامين 1997 و1998 توجهت الأنظار صوبه ثانية، وذلك بسبب مثوله أمام القضاء على خلفية دوره في السياسة التي نفذها نظام فيشي ضد اليهود، ولأنه ساند بكل قوة السياسة العنصرية في فرنسا الفيشية. بيد أن الحظ حالف موريس بابون، فهو لم ينجُ من قبضة القضاء فقط، بل تقلد، بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، مناصب حكومية مرموقة. فبعد تخليه عن منصب مدير شرطة باريس، تبوأ بابون منصب وزير الخزانة من العام 1978 وحتى العام 1981. ومن حيث المضمون لا مجال طبعا للمقارنة بين سياسة نظام فيشي المناهضة لليهود والحرب، والحملات التي شنتها شرطة باريس على المتظاهرين بين العامين 1961 و1962. بيد أن هذه الحقيقة لا تمنعنا طبعا من الإشارة إلى أن تَقْوِيم سلوك الأجهزة الأمنية المشين صاغته ظلال وقائع أخرى شهدتها فرنسا وقتذاك - صاغته من ناحية عن حق، ومن ناحية أخرى من دون حق[17].

من ناحية أخرى لا مندوحة للمرء عن الإشارة إلى فضيحة التنصت على الهواتف، التي خيّمت على فرنسا في عهد الرئيس ميتران. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على أن الرأي العام الفرنسي لم يستنكر هذه الفضيحة بحد ذاتها، بل استنكر، بالدرجة الأولى، التصرفات غير الأخلاقية التي سلكتها الأجهزة الأمنية في تلك الأيام. وخلافا لفضيحة «رينبو واريور» (Rainbow-Warrior-Affaere) في العام 1985، التي ذاع صيتها بعد إغراق عملاء المخابرات الفرنسية سفينة تعود إلى منظمة السلام الأخضر، كانت فضيحة التنصت مسألة شخصية استهدفت فرانسوا ميتران نفسه. (علما أن فضيحة «رينبو واريور» كانت تتعلق بسياسة الدفاع الفرنسية، أي وبتعبير أكثر دقة كانت تتعلق بالتجارب النووية، التي كانت فرنسا تجريها في جنوب المحيط الهادي[18]. ففي هذه الفضيحة كلف الرئيس ميتران وحدة مكافحة الإرهاب، التابعة للقصر الجمهوري، بالتنصت على خصومه السياسيين وعلى أشخاص يسيئون إليه. إضافة إلى ذلك أراد الرئيس الفرنسي

من وحدة مكافحة الإرهاب أن تكون أداته الطيّعة لتخويف الصحافيين، الذين كانوا يهددونه بالكشف عن قصة ابنته غير الشرعية مازارين بينجو (Mazarine Pingeot)، علما أن ابنته هذه كانت تسكن مع والدتها في شقة فاخرة من الشقق المخصصة لكبار موظفي الدولة. وفي وقت متأخر جدا في العام 2000 نجحت إحدى المحاكم الفرنسية في الاطلاع على الملفات الخاصة بهذه الفضيحة. وفي العام 2005 دان القضاء كثيرا من الموظفين - بسبب تنصتهم على هواتف المواطنين والاعتداء على خصوصياتهم[19]. بيد أن ميتران كان، حينذاك، قد وافاه الأجل المحتوم قبل عقد من السنين تقريبا.

على صعيد آخر تُتهم إسرائيل باستمرار بأنها تنتهك شريعة حقوق الإنسان بنحو خطير. وفي المقام الأول تدور المسألة هنا حول الحروب التي تشنها إسرائيل على المتطرفين الفلسطينيين(*). وسبّب الفيلم المسمى ميونيخ، الذي أُنتج في العام 2005، اندلاع نقاشات مسهبة بشأن تنفيذ القتل العمد في المشاركين في الهجوم الذي تعرض له الفريق الإسرائيلي المشارك في دورة الألعاب الأولمبية المقامة في العام 1972، في ميونيخ بألمانيا. واستمد المخرج الأمريكي ستيفن سبيلبرغ أحداث الفيلم من اعترافات رئيس وحدة قيسارية (Caesarea) المكلفة في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد»، بتنفيذ اغتيالات مختلفة، من قبيل تنفيذ الاغتيال العمد بنحو عشرين فلسطينيا بين العامين 1972 و1981[20]. إن اغتيال الضالعين في هجوم ميونيخ، بلا إجراءات قضائية، خير شاهد على أن سيادة القانون قد خسرت كثيرا من مكانتها، في سياق محاربة الإرهاب، وحلت مكانها لوائح تنظيمية تتبناها الحكومة [الإسرائيلية]، بنحو انتقائي، أي وفقا لوجهة نظرها الخاصة.

وعلى ضوء هذه الوقائع، يحق للمرء تأكيد أن القتل العمد حل مكان الأسلوب الذي كان متبعا في سابق الزمن: خطف المتهم واقتياده إلى إسرائيل، ليمثل أمام محكمة نظامية. فمثول النازي الألماني أدولف أيشمان أمام القضاء في العام 1960 تحقق بفضل اختطافه من قبل الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد). لكن، وبقدر تعلق الأمر بصراعها مع الفلسطينيين، تخلت إسرائيل عن اختطاف المطلوبين،

(*) الذين يدافعون عن أرضهم وحقوقهم. [المترجم].

ولجأت إلى الاغتيالات العمد، بموافقة جزئية حصل عليها جهاز الاستخبارات من المحكمة الإسرائيلية العليا.

وانطوت فضيحة الباص 300، العائدة إلى أبريل 1984، على مغزى مختلف. فهذه الفضيحة دارت أحداثها حول اختطاف الباص الرقم 300، في جنوب تل أبيب. إذ أجبر أربعة مسلحين فلسطينيين الباص وركابه البالغ عددهم 35 على التوجه إلى غزة، وذلك بغية إجبار السلطات الإسرائيلية على إطلاق سراح 500 فلسطيني تعتقلهم إسرائيل. ولم يدم الأمر طويلا حتى حملت الشرطة ووحدات خاصة الباص على التوقف بحجة أنهم يرغبون في التفاوض مع الفلسطينيين. وفي جنح الظلام شنت قوى الأمن الإسرائيلية هجوما مباغتا أسفر عن مصرع شخصين من مختطفي الحافلة، والقبض على اثنين آخرين. لكن بعد برهة قصيرة، أعلنت قوى الأمن عن مصرع كل المسلحين الأربعة في سياق عملية تحرير المخطوفين الإسرائيليين.

وبما أن وسائل الإعلام تخضع في إسرائيل لرقابة عسكرية صارمة، فقد امتنعت هذه الوسائل عن نشر ما لاحظه الصحافيون وما رأوا بأم العين. وبعد فترة ليست بالطويلة نشرت وسائل الإعلام صورة فوتوغرافية يظهر منها بنحو واضح اقتياد قوى الأمن الإسرائيلية شابين من المكان الذي شنت فيه قوى الأمن الإسرائيلية هجومها على الخاطفين. وتبين بجلاء خلال التحقيق في وقائع الحادثة أن رئيس الاستخبارات الداخلية هو الذي أمر بقتل الشابين الفلسطينيين، وهو الذي فرض على موظفيه ضرورة إخفاء الحقائق وتزويرها والتستر على ما حل بالشابين الفلسطينيين بعد القبض عليهما. وبعد عامين من هذه الواقعة كشف صحافيون إسرائيليون تفاصيل عمليات التزوير هذه. وهكذا تعين على رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية أن يقدم استقالته، ولكن من دون أن تقام ضده دعوى قضائية. ولا بد أن نشير هنا إلى أن اللجنة التي كانت مكلفة بالتحقيق اختتمت تقريرها برأي مفاده أن «... كل الإجراءات الحكومية بما في ذلك تصرفات القوى الأمنية، كانت قانونية جملة وتفصيلا، لاسيما أنه لا يجوز لها مخالفة أحكام هذه القوانين أبدا»[21].

وهكذا كانت كل الظروف مهيأة في العام 2002 لتشريع قانون ينظم لأول مرة عمل جهاز الأمن الداخلي شاباك (والمعروف أيضا باسم شين بيت)، ويحدد قواعد الرقابة السياسية على هذا الجهاز. وبمقتضى هذا التشريع استُحدثت محكمة

تأديبية خاصة بالعاملين في الأجهزة الأمنية، ومكلفة بالنظر في إساءة استخدام هذه الأجهزة صلاحياتها وبانتهاك موظفيها القوانين المعمول بها. وفيما أجاز القانون إجراء المرافعات القضائية بعيدا عن أنظار الرأي العام، فإنه منح وزير العدل حق مراقبة هذه المرافعات القضائية. كما أضحى الادعاء العام حقا من الحقوق التي يمارسها عادة المدعي العام النظامي.

كما تتعين علينا الإشارة هنا إلى لجنة التحقيق التي جرى تكليفها للتحقيق في أسباب فشل جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) في اغتيال قائد حماس خالد مشعل في سبتمبر 1997. فمحاولة الاغتيال هذه نتجت عن فضيحة باتت حديث الرأي العام وقتذاك، وأجبرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو على الاعتراف بها والإقرار بأنه هو الذي أمر بتنفيذها.

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى الإجراءات التي تبنتها ألمانيا الاتحادية، في الزمن الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لرفع الظلم عن الغجر، فهذه الإجراءات كانت مثالا ساطعا على التحولات التي طرأت على مفهوم حقوق الإنسان. فبفضل البيان الذي توصل إليه رئيس وزراء بافاريا أدموند شتويبر والمتحدث الرسمي باسم غجر ولاية بافاريا أريش شنيبيرغر، جرى الحديث لأول مرة عن المسؤولية التاريخية حيال هذه الأقلية البالغ تعدادها في بافاريا نحو 12 ألف نسمة تقريبا - والتي بات المرء يطلق عليهم قبائل السنتي والرّوما[22]. وأراد المسؤولون من خلال هذا الاتفاق التأكيد على الدوائر الحكومية بأن عصر التمييز ضد هذه الأقلية قد ولى وانتهى، وأن الممارسات المخجلة ضد هذه القبائل أمست مرفوضة ومحرمة على كل الأجهزة الأمنية والسلطات الاتحادية والدوائر العاملة في الولايات الألمانية المختلفة.

ولكن ماذا حدث لهذه الأقوام أو القبائل يا ترى فيما مضى من الزمن؟ إن واقع الحال يشهد على حقيقة مفادها أنه على الرغم من تعرض السنتي والرّوما لإبادة جماعية إبان الحكم النازي، فإن الأفراد العاملين في الدوائر الحكومية عامة، وفي صفوف جهاز الشرطة بنحو مخصوص، استمروا - في الحالات العامة - في انتهاج الممارسات السابقة التي درجوا عليها في سياق تعاملهم مع هذه الأقلية العرقية. فهؤلاء الموظفون استمروا في النظر إلى هذه الأقلية على أنها «مشكلة» اجتماعية، لا مندوحة عن مراقبتها أمنيا ولا بد من التضييق على طرائق حياتها اليومية[23].

واستندت هذه التصرفات إلى لوائح قانونية وتعليمات إدارية مختلفة، كانت إما من مخلفات الحكم النازي وإما أنها كانت تسترشد بوجهات نظر ذلك العصر. لا بل دأبت الشرطة الجنائية في مدينة ميونخ على اعتماد الوثائق والملفات التي كانت مستخدمة في الحكم النازي. علما أن ما لا يقل عن أربعة موظفين مختصين بقضايا هذه الأقلية العرقية كانوا قد تولوا قبل العام 1945 ترحيل السنتي والرّوما إلى معسكرات الإبادة الجماعية[24]. وكان يوسف أيشنبيرغر واحدا من هؤلاء الأربعة. فبصفته مدير المكتب الرئيس لأمن الدولة، كان أيشنبيرغر المدير المسؤول عن جهاز الأمن الخاص بمراقبة الغجر (Landfahrerzentrale).

والملاحظ هو أن حكومة ألمانيا الاتحادية لم تستطع الاستغناء عن رجال الأمن الذين خدموا في العصر النازي، فهي أبقتهم يعملون في أماكنهم أو نقلتهم إلى دوائر مشابهة. فعلى سبيل المثال فإن باول فيرنر، النازي القيادي في «فافن أس أس» (Waffen SS) وفي جهاز أمن الدولة، وأحد المسؤولين الرئيسين عن ترحيل الأفراد غير المتحدرين من أصول ألمانية، نعم إن هذا القيادي النازي المتخصص في مكافحة الجرائم شغل منصبا متقدما في حكومة ولاية بادن فورتمبرغ خلال ستينيات القرن العشرين، وتقلد، من ثم، منصب رئيس مكتب الجنايات الاتحادي، أي رئيس الشرطة الجنائية. من ناحية أخرى فإن روبرت ريتير، الرجل الذي كان المدير المسؤول عن «مركز الأبحاث الخاص بالمحافظة على النقاء العرقي، وبخصائص السكان الباثولوجية»، التابع لوزارة الصحة (منذ العام 1935)، تولى، ابتداء من العام 1947، مكتب رعاية ذوي الأمراض العقلية في فرانكفورت. والملاحظ هو أن الاتهامات التي تعرض لها على خلفية الجرائم التي ارتكبها في العصر النازي أُسقطت كليا في العام 1950.

وهكذا أضحت أساليب جهاز الأمن الخاص بمراقبة الغجر (Landfahrerzentrale) والتنقيب في ملفات ووثائق العهد النازي لتسليط الضوء على هذه الأقلية العرقية، ظاهرة دارجة في جهاز الشرطة الألماني. وتمسك المسؤولون بالتصور الذي ساد في عموم ألمانيا إبان العهد النازي، أعني اعتقاد أن الغجر يشكلون مشكلة لا يستهان بها، يشكلون أقلية ديدنها الكسل وارتكاب الجرائم. وهكذا، وبعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، شُطبت أسماؤهم من قوائم الأفراد الذين تدفع

لهم السلطات مساعدات نقدية فورية، تعويضا لهم عن الظلم الذي تعرضوا له في معسكرات الاعتقال النازية. والملاحظ هو أن الشرطة تشددت، من ثم، أكثر في مراقبة الغجر، مستعينة بالملفات والوثائق التي كانت معتمدة في الحكم النازي. لا بل ذهب المرء مذهبا أبعد، إذ رجع يستعين بالوشام العائد إلى العهد النازي للتعرف على هوية هؤلاء الأفراد.

وبعدما ألغت سلطات الاحتلال القوانين النازية ذات الطابع العنصري، سن برلمان ولاية بافاريا في العام 1953 أمرا إداريا ينظم مراقبة الغجر. واستمر العمل بهذا الأمر الإداري إلى حين إبطال مفعوله في العام 1970. وكانت لدى الولايات الألمانية الأخرى قوانين شبيهة بالقوانين التي كانت سائدة في ولاية بافاريا. فهذه القوانين أيضا كانت تسترشد، جزئيا، بقوانين جرى تشريعها من قبل جمهورية فايمار، أي من قبل النظام الجمهوري الذي حكم ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. من ناحية أخرى، ظل الخطاب التي عرفته ألمانيا إبان الحكم النازي يتخلل المراجع التعليمية، التي كانت معتمدة من قبل مكتب الجنايات الاتحادي، أي الشرطة الجنائية، حتى العام 1967.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن محاكم ألمانيا الاتحادية تبنت، أيضا - في الزمن الذي أعقب اندحار النازية وانطلاقة النظام الجديد - الخطاب ذاته الذي كان سائدا في العصر النازي. فعلى سبيل المثال، رفضت المحكمة الاتحادية العليا، في العام 1956، ادعاء الغجر الناجين من ويلات المعسكرات النازية، بأن الواجب يفرض على الحكومة الألمانية أن تعوضهم - نقديا - عن الظلم الذي تعرضوا له، مبررة قرارها بأن ما تعرض له الغجر لم يكن ترحيلا، بل كان مجرد تغيير لمكان «الإقامة»، ومن ثم، فإنهم لا يستحقون تسلم تعويضات نقدية أبدا. وهكذا شرّع البرلمان الألماني، في وقت متأخر جدا، في العام 1965، قانونا جديدا يجيز صرف تعويضات نقدية لأولئك الأفراد الذين لم يحصلوا على هذه التعويضات النقدية على خلفية القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في العام 1956. واستحدثت السلطات المسؤولة، في العام 1981، قاعدة إضافية تختص بتلك الحالات بنحو مخصوص التي تتميز بشظف العيش. بيد أن السلطات والمحاكم كانت تزعم باستمرار أنها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات هذه القاعدة، وذلك بسبب اختفاء الملفات الضرورية. بيد أن السلطات

تمكنت في العام 1992 من العثور على نحو 1000 من هذه الملفات «المفقودة». وبالنظر إلى أهميتها التاريخية استودع المسؤولون هذه الملفات في أرشيف الدولة الكائن في مدينة دوسلدورف. ولا مندوحة عن الإشارة إلى الدراسات العلمية التي أنجزتها الدولة والكنائس المختلفة، وإلى وجهات نظر «الباحثين في القضايا العرقية»، التي وجدت طريقها إلى الرأي العام عبر الدراسات والاهتمامات الأكاديمية، خلال سبعينيات القرن العشرين. وبالنظر إلى هذا الواقع لا غرو أن تبعث وزارة الداخلية في ولاية بافاريا إلى رئيسة المكتب الفدرالي لحماية الدستور رسالة تحريرية، تبلغها فيها «بأن ولاية بافاريا تخلت كلية عن مراقبة هذه الأقلية العرقية»[25]. وكما نلمس من خلال هذا المثال، لم تنتهك الأجهزة الأمنية فقط حقوق الإنسان، بل شاركتها في ذلك البرلمانات والمحاكم والرأي العام أيضا.

على صعيد آخر، انطوت «فضيحة التنصت على كلاوس تراوبه» على مغزى آخر، يختلف عن تداعيات المصائب التي حلت بالغجر. فتراوبه، الخبير المرموق في المسائل النووية والذي كان مسؤولا في مدينة كالاكار الألمانية عن تطوير وتصنيع مفاعل الاستنسال السريع أي المفاعل الذي يقوم بتوليد مواد انشطارية (Fast Breeder Reactor)، تعرض، خلال العامين 1975 و1976، لعملية تنصت نفذها عملاء المكتب الفدرالي لحماية الدستور، بسبب الظن بأن له اتصالات قوية بخلايا يسارية تابعة لجماعة الجيش الأحمر الإرهابية. ولما كانت مجلة «دير شبيغل» قد توصلت إلى حقيقة مفادها أن تراوبه بريء من هذه التهمة، وأن الظنون التي انطلق منها عملاء المكتب الفدرالي لحماية الدستور زائفة جملة وتفصيلا، لذا شهدت ألمانيا فضيحة سياسية أسفرت عن تنحي وزير الداخلية الاتحادي فيرنر مايرهوفر عن منصبه. وبنحو أو بآخر كانت لهذه الفضيحة علاقة بتشريع البرلمان الألماني، في العام 1978، أول قاعدة قانونية تجيز له مراقبة أجهزة الاستخبارات المختلفة.

في الآونة الأخيرة أبدى الرأي العام الألماني غضبا شديدا على خلفية قضية مراد كورناز. والسؤال الجوهري في هذه القضية هو عما إذا كانت حكومة ألمانيا الاتحادية قد تقاعست، على مدار أربع سنوات ونصف السنة عن بذل الجهد المطلوب لحث السلطات الأمريكية على الإفراج عن المعتقل التركي المولود في ألمانيا، لاسيما أنه كان معتقلا في سجن غوانتانامو بلا وجه حق. بيد أن الغضب كان سياسيا في المقام الأول،

أو لنقل إنه كان وليد مناورات حزبية في الواقع. فبعد برهة قصيرة من الزمن تبين أن الغضب كان وسيلة للنيل من وزير خارجية ألمانيا (الأسبق، ورئيس الجمهورية في الوقت الراهن) فرانك شتاينماير، فهو كان وقتذاك رئيس مكتب المستشار الألماني، ومن ثم، وبصفته هذه، فإنه كان مسؤولا عن مراقبة أجهزة الاستخبارات المختلفة.

بضع إشكاليات أساسية تتعلق بمراقبة أجهزة المخابرات

وإذا ما استرشدنا هنا ببضعة أمثلة تاريخية تشهد أن أجهزة الاستخبارات والشرطة والدوائر الموجهة إلى هذه الأجهزة قد أساءت استخدام صلاحياتها في كثير من الأحيان، عندئذ، لا مندوحة لنا عن التعامل مع موضوع مراقبة أجهزة الاستخبارات بحذر شديد وبكثير من الريبة والشكوك. فإذا أخذنا في الاعتبار أنه حتى برلمانات وحكومات وقضاة الدول المتمسكة بمبادئ الديموقراطية والحرية كثيرا ما يتورطون، هم أنفسهم، باتخاذ قرارات لا تراعي مبادئ حقوق الإنسان، فأنّى، والحالة هذه، بمقدور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مراقبة مدى احترام الأجهزة الأمنية للحقوق المدنية ولحقوق الإنسان؟ وإذا كانت هذه البرلمانات والحكومات والقضاة هم أنفسهم لا يمكن تبرئة ساحتهم من اقتراف الذنوب ومن السهر على تحقيق مصالحهم الخاصة، فكيف لنا أن نفترض أن هذه الرقابة ستتسم بالكفاءة المطلوبة وبالحزم الضروري؟

وباعتبارها المسؤول الأول عن مراقبة الأجهزة الاستخباراتية، تواجه السلطة التنفيذية معضلة لا حل لها ومأزقا لا قدرة لديها على الخروج منه. فبناء على التدابير الأمنية الاحتياطية الصارمة، يحق لعدد ضئيل من الوزراء وكبار موظفي الدولة مراقبة العمليات الاستخباراتية بنحو شامل ومنظم، لاسيما تلك العمليات التي قد تنطوي على مخاطر جمة وقد تكون مثيرة للجدل. لكن، وبما أن هؤلاء السياسيين هم الذين يأمرون الأجهزة الأمنية بتنفيذ هذه العملية أو تلك، لذا ليس من المتوقع منهم أن يخوضوا، بأقصى درجات الحياد والموضوعية، في أسباب فشل هذه العملية أو تلك، أو في سوء استخدامها؛ ومعنى هذا أن الأداة الرقابية، الكبيرة الفاعلية والمتوافر لها أغزر المعلومات الاستخباراتية، لا تولي اهتماما مناسبا للوفاء بوظيفتها الرقابية بالنحو المطلوب. والملاحظ هو أن البرلمانات اتجهت بأنظارها

صوب هذه الوظيفة في وقت متأخر نسبيا، أي بعدما فرضت أجهزة حكومية أخرى آليات رقابية محكمة على أجهزة الأمن الداخلي والخارجي، على الشرطة والقوات المسلحة. ففي بريطانيا نُفذت الخطوات الأولى لفرض رقابة برلمانية على الأجهزة الأمنية، في سبعينيات القرن العشرين. وفي الولايات المتحدة الأمريكية خضعت الأجهزة الأمنية إلى رقابة برلمانية في تسعينيات القرن المذكور. أما فرنسا، الدولة الأوروبية الأعرق في انتهاج النظام الديموقراطي، فإنها سنّت قانونا مخصصا لفرض رقابة برلمانية شاملة ومحكمة على أجهزة الاستخبارات في وقت متأخر جدا، في العام 2007[26]. في سياق متصل، كانت هولندا (1952) وألمانيا الاتحادية (1956) في مقدمة الدول التي نفّذت الإجراءات المطلوبة لإخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة برلمانية.

وبقدر تعلق الأمر بالممارسات السياسية المختلفة، أثبتت الوقائع العملية مرارا وتكرارا أن السلطات التنفيذية والتشريعية المكلفة بمراقبة أجهزة المخابرات المختلفة، لا تنفذ المهمات المكلفة بها، أي لا تمارس وظيفتها الرقابية، إلا بعدما تنشر وسائل الإعلام أخبار هذه الفضيحة أو تلك. وغني عن البيان أن الصحافة نفسها أحوج ما تكون إلى المعلومات التي يسربها إليها المطّلعون على بواطن الأمور (المبلغون أو المخبرون عن الأعمال غير القانونية whistle blowers). ففي الحالات العامة تستطيع الصحافة فضح الممارسات غير الشرعية فقط حينما تحظى بمساعدة هذا الصنف من المخبرين[27]. من هنا فإن الزعم بأن صحيفة «الواشنطن بوست» أو أي صحيفة أخرى قد نشرت أخبار الفضيحة الاستخباراتية كذا أو كذا، إنما هو، وفي الحالات العامة، زعم عارٍ من الصحة، فهذه الصحيفة أذاعت خبرا سربه إليها هذا المخبر أو ذاك ليس إلا، سربه إليها، في أغلب الأحيان، فرد استعان بها وبإمكاناتها لإعلام الرأي العام بتفاصيل فضيحة معينة. وكيفما كانت الحال، فعند الضرورة، فإن لدى القضاء طبعا الآلية الضرورية لإكراه الجهاز الحكومي على الكشف عن معلومات وفضائح من هذا القبيل.

فمنذ 11 سبتمبر 2001، وجراء تشريع «قوانين أمنية جديدة» في ألمانيا، على خلفية الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة وقتذاك، تبلور اتفاق عام يرى أن الحد من مخاطر التوسع في ممارسة النشاطات الاستخباراتية يقتضي، في المقابل،

تصعيد الرقابة على هذه النشاطات. وعموما، يفترض كثير من المهتمين أن تطبيق الرقابة على الأجهزة الاستخباراتية وسيلة تضمن، بنحو أفضل، احترام الحريات المدنية ومسلمات حقوق الإنسان. بيد أن الأمر الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن وجهات النظر الخاصة بأهمية الرقابة على النشاطات الاستخباراتية طرأ عليها تغير ملحوظ منذ ذلك الوقت. فالواجب يفرض تقويم وجهات النظر هذه بكثير من الريب والشكوك. فكثير من التحقيقات التي جرى تنفيذها رسميا، ومن قبل لجان برلمانية في أغلب الأحيان، أكدت ضرورة التحفظ كثيرا عن فاعلية مراقبة النشاطات الاستخباراتية، لاسيما حينما ننظر إلى هذه الرقابة على خلفية التحقيقات البرلمانية الخاصة بدور الأجهزة الاستخباراتية وبالجهود المبذولة لتسييس النشاطات الاستخباراتية، منذ هجمات 11 سبتمبر واندلاع الحرب الثالثة على العراق (في العام 2003). فكيف كان في الإمكان أن تتعرض الولايات المتحدة لهجمات 11 سبتمبر؟ وكيف كان في الإمكان شن هذه الهجمات المدمرة على دولة بوزن الولايات المتحدة، على دولة لديها ما لدى الولايات المتحدة من نظام رقابة برلمانية واسع الأبعاد ومحكم التطبيق؟ وكيف كان في مستطاع الكونغرس أن يغض الطرف - طوال هذه المدة وعلى الرغم من التحقيقات الكثيرة التي سلطت الأضواء على الهجمات الإرهابية المشار إليها - عن المشاكل الهيكلية ومناحي القصور التقنية السائدة في أجهزة الاستخبارات الأمريكية؟ وفي بريطانيا أيضا احتلت أساليب القيادة السياسية في إدارة النشاطات الاستخباراتية مكان الصدارة في عديد من التحقيقات. ومع أن الرقابة البرلمانية كانت هنا أضيق بكثير مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها حظيت، على الرغم من ذلك، بتقييم شديد الإيجابية حتى ذاك الحين، نعم حظيت بتقييم شديد في إيجابيته حتى ذلك الحين، مع أنها لم تفلح في الحيلولة دون ارتكاب سلسلة أخطاء وهفوات ذات وزن كبير، ولم تنجح - وهذا هو الأمر الأكثر خطرا - في تبديد شكوك القيادة السياسية في صدقية المعلومات والبيانات التي حصلت عليها من أجهزة الاستخبارات المختلفة.

إن الدراسة المستفيضة للتقارير المشار إليها تبين أن من حق المرء أن يشك فيما إذا كانت آليات الرقابة قادرة أصلا على الحيلولة دون سوء استخدام المعلومات والبيانات المختلفة. كما أن من الصعوبة بمكان أن نحيط علما

بما يتعين تنفيذه لحل المعضلة المشار إليها آنفا، أعني معضلة مراقبة أجهزة الاستخبارات داخليا، أي من قبل السلطة التنفيذية ذاتها. كما علينا أن نأخذ في الاعتبار أن البرلمانات تعجز أيضا عن ممارسة الرقابة الاحترازية واتخاذ التدابير الوقائية الضرورية لمنع الأجهزة الأمنية من سوء استخدام صلاحياتها. وانطلاقا من وجهة النظر هذه ومقارنة بالأيام الخوالي، أيام كان أصحاب الشأن واثقين بنجاح الإجراءات الرقابية، أصبحنا أكثر قدرة على الإحاطة علما بالأسباب التي تستوجب إخضاع الرقابة الاحترازية، الرقابة الوقائية، لرقابة ذاتية محكمة الجودة. فحيثما تكن فرص نجاح إجراءٍ ما أمرا مشكوكا فيه، لا يجوز، والحالة هذه، المغامرة بسمعة مجالس البرلمانات ولا تبديد ثقة الجمهور بهذه المجالس. وما من شك في أن أصحاب الشأن أخذوا، شيئا فشيئا، يستوعبون الأسباب التي حرضت البرلمانات، حتى سبعينيات القرن العشرين، على الإحجام عن مراقبة الأجهزة الأمنية المختلفة من خلال تشريع أطر قانونية تنظم عملها وتفرض قيودا صارمة على موازناتها المالية. لقد واصلت هذه الأجهزة التمتع باستقلالية معتبرة، ونجحت، بنحو أو بآخر، في التخلص من القيود التي تأتي بها الرقابة البرلمانية المتشددة. من هنا فإن التحقيقات البرلمانية لم تكن إجراء معمولا به، إذا ما استثنينا حالات متفرقة تميزت فيها الأجهزة الأمنية باقتراف فشل فتاك، فشل ذريع، من قبيل الفشل في إحباط الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر.

وللأسف، لا تغطي آليات الرقابة الدارجة حاليا جانبا شديد الأهمية بالنسبة إلى النشاطات الاستخباراتية: أعني التعاون الدولي في المجال الاستخباراتي. علما أن هذا الصنف من التعاون اقتصر في سابق الزمن على التحالفات التي تعقدها الدول في زمن الحروب إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية على سبيل المثال. وكيفما كانت الحال، فمنذ 11 سبتمبر، رسخت الدول ذات الأنظمة الليبرالية، الديموقراطية، تعاونها مع أنظمة ديكتاتورية متسلطة على مختلف ربوع العالم، بما في ذلك الدول الإسلامية، وذلك لأهمية هذه الدول في مكافحة الإرهاب الإسلاموي الذي يشكل خطرا عظيما ليس على الدول الغربية فقط، بل على أغلبية الأنظمة أيضا المستبدة بالسلطة في كثير من الدول الإسلامية.

ولتبرير القصور الواضح في الرقابة البرلمانية على التعاون الدولي بين أجهزة

مخابرات دول العالم المختلفة، كثيرا ما يؤكد أصحاب الشأن أن الرقابة البرلمانية تعيق بشكل كبير فرص تطوير التعاون مع الأجهزة الأمنية الأجنبية، وتقلص بنحو كبير من فرص توظيف هذا التعاون لما يخدم الأمن القومي. بيد أن للميدالية وجها آخر طبعا، فالاستجابة لمتطلبات هذا التعاون تفرض على برلمان الدولة المعنية الزهد في ممارسة كثير من صلاحياته الرقابية. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى برنامج إيكيلون (Echelon)(*) أو إلى السجال الذي سيطر على أوساط الرأي العام، بشأن عمليات الترحيل الجوية (special rendition flights)، التي نفذتها وكالة المخابرات المركزية في أوروبا وحول مراكز التحقيق والمعتقلات السرية في دول أوروبا الشرقية المنضوية تحت راية الحلف الأطلسي (الناتو). فهذه الموضوعات تؤدي دورا أكيدا في السياسة المشتركة التي تتبناها أوروبا حيال القضايا الخارجية وحيال الأمن الأوروبي أيضا. وفي العام 2006 استضافت اللجنة البرلمانية الإيطالية، المكلفة بمراقبة السلطة التنفيذية، أعضاء نظيراتها في برلمانات الاتحاد الأوروبي وذلك على أمل استحداث حوار دائم وتبادل مستديم لما لدى هذه اللجان من معلومات ودروس. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن استحداث هذا المنتدى أمر مهم جدا، على خلفية العمل المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ليس لدحر الإرهاب الدولي وشبكات الجريمة المنظمة فقط، بل لمواجهة التزايد المستمر، أيضا، في العمليات الإنسانية والعسكرية في ربوع العالم المختلفة.

ومع أن من حق المرء أن يفزع من انتهاك الأجهزة الأمنية، وأجهزة المخابرات بنحو مخصوص، لحقوق الإنسان وللحريات المدنية، بيد أن الأمر الواضح أيضا هو أن الأجهزة الأمنية، في الدول الديموقراطية بنحو مخصوص، تبنت أخيرا خصائص جديدة ونفذت تحولات جذرية. فمنذ نهاية الحرب الباردة أضحت أجهزة الاستخبارات أكثر شفافية، وأشد تمسكا بمبادئ الديموقراطية. أضحت أكثر شفافية، وذلك لأن مكافحة المخاطر الأمنية الجديدة، المتأتية من عوامل مختلفة في مقدمتها الإرهاب الإسلاموي، حتمت، من دون أدنى شك، أن يسهم المواطنون في صد هذه المخاطر. وبهذا المعنى، فإن ثمة أوجه شبه كثيرة بين مساهمة المواطنين في مكافحة

(*) برنامج التنصت على الاتصالات الإلكترونية. [المترجم].

الإرهاب وجهودهم لدعم مساعي الشرطة لمتابعة مرتكبي الجرائم المختلفة. وعلى ما يبدو، أخذت تتلاشى، شيئا فشيئا، معالم الاختلافات بين النشاطات الاستخباراتية المبذولة في داخل الدولة المعنية، والجهود الاستخباراتية المركزة أنظارها على العالم الخارجي، كما أخذت تتلاشى معالم الاختلافات بين أجهزة المخابرات وجهاز الشرطة. لا بل أخذت تضعف الاختلافات بين الشرطة من ناحية والقوات المسلحة من ناحية أخرى، وللتدليل على هذه الحقيقة يمكننا الاستعانة بأوجه الشبه القائمة بين التدخلات الدولية لحفظ السلام، والتدخلات لفرض السلام بقوة السلاح، كما هو حاصل في أفغانستان وفي مناطق أخرى عديدة. وأضحت أجهزة الاستخبارات أكثر تمسكا بمبادئ الديموقراطية، وذلك لأنها باتت تجند عملاءها بنحو مكشوف، من خلال الإعلانات الترويجية في الإنترنت، علما أن الأفضلية أمست للنساء وللأقليات العرقية - وللجيل الثاني من المهاجرين، أي للجيل الذي يتحدر أبواه من أصول أجنبية. وبالإضافة إلى هذا وذاك وبفعل تزايد أهميتها بنحو سريع، تفرض وسائل الاتصالات الإلكترونية - أعني، على سبيل المثال وليس الحصر، الاتصالات عبر شبكات الهواتف النقالة وشبكات الإنترنت المختلفة - تطوير أساليب وصلاحيات جديدة، تتجاوز بكثير أنماط التفكير التقليدية المخيمة على الأجهزة الأمنية.

ويتحدث المرء هنا عن تحول جذري في الثقافة التي تتميز بها الأجهزة الأمنية، علما أن المرء بات يلحظ تجليات هذا التحول في الشرطة والقوات المسلحة في المقام الأول، وليس في الأجهزة الاستخباراتية، وذلك لأن هذه الأجهزة من طبيعتها أنها تظل محجوبة عن أنظار الرأي العام. بيد أن المرء لا يشط أبدا إذا افترض أن هذا التحول بدأ يشق طريقه في صفوف أجهزة المخابرات أيضا. كما أن تزايد الشفافية وتعاظم الانفتاح على التحولات الاجتماعية لا يجوز أن يكون سببا يعيقنا عن ملاحظة أن ما بلغته آليات الرقابة من تطور تقني متزايد، استولد، على سبيل المثال، المواطن الزجاجي، المواطن الشفاف. وهكذا، وفيما أضحت آليات الرقابة خطرا يتهدد بشكل متزايد المجتمعات الحرة، فإنها باتت، في الوقت ذاته، ضرورة حتمية على خلفية تعاظم المخاطر العالمية الأبعاد المتأتية من الإرهاب والجريمة المنظمة وعمليات القرصنة؛ فمن مسلمات الأمور أن تعاظم هذه المخاطر العالمية الأبعد ومكافحة هذه المخاطر يفرض امتلاك أجهزة أمنية تعمل بأكبر قدر ممكن

من الكفاءة. وهكذا، وإذا أخذنا في الاعتبار هذا التحدي المزدوج - الآتي من التطور التقني من ناحية، ومن تعاظم المخاطر العالمية الأبعاد من ناحية أخرى، فليس ثمة شك في أنه من الصعوبة بمكان البت فيما إذا كانت السياسة قادرة، في وقت واحد، على تكثيف الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات، وعلى إدخال التطورات المطلوبة على جدارة هذه الأجهزة، نعم إن تحقيق المطلبين في آن واحد ينطوي على معضلات لا يعرف الرأي العام في المجتمعات الليبرالية - الديموقراطية، عادة، مدى شدتها[28].

10

أجهزة المخابرات، الإنترنت والهجمات على الإنترنت - عرض موجز

«إن علاقة التعاون والتكافل اللامحدود، بين وكالة الأمن القومي والشركات الأمريكية العملاقة المهيمنة على شبكة الويب هي التي جعلت بمستطاع أجهزة المخابرات الأمريكية أن تجمع هذا الكم العظيم من معلومات تخص العالم أجمع»

في العشرين من مايو في العام 2013 غادر إدوارد سنودن (Edward Snowden) هونغ كونغ متوجها إلى هاواي حاملا معه أربعة أجهزة كمبيوتر من صنف النوت بوك سبق أن خزن فيها معلومات وبيانات سرية جدا. وائتمن سنودن - الشاب البالغ من العمر 29 عاما - الصحافي الأمريكي غلين غرينوالد (Glenn Greenwald) ومخرجة الأفلام الوثائقية لاورا بويتراس (Laura Poitras) على أسراره. وفي السادس من يونيو نشرت الصحيفة البريطانية الغارديان (Guardian) أول تقرير صحافي يتطرق إلى عمليات تجسس نفذتها وكالة

الأمـن القومـي الأمريكيـة (National Security Agency, NSA). ومنـذ ذلـك الحـين دأبـت جـل وسـائل الإعـلام تتحـدث عـن «فضيحـة وكالـة الأمـن القومـي الأمريكيـة»، في إشـارة منهـا إلى عمليـات التجسـس هـذه. ونـشرت وسـائل الإعـلام أخبـار هـذه الفضيحـة عـلى شـكل دفعـات، وذلـك لأن سـنودن تمهـل في فضـح أسرار وثائـق وكالـة الأمـن القومـي الأمريكيـة التـي اسـتولى عليهـا بنحـو غـير قانـوني. وحتـى الآن لايـزال المـرء يجهـل العـدد الحقيقـي لهـذه الوثائـق ومـا تحويـه مـن معلومـات وأسرار. وتشـير بعـض التكهنـات إلى أن وكالـة الأمـن القومـي نفسـها تجهـل عـدد هـذه الوثائـق.

ولكن مَنْ هو يا ترى هذا المخبر (Whistle Blower) الذي ساوره الاعتقاد بأن الواجب الأخلاقي يفرض عليه كشف السلوكيات المدانة والنشاطات غير القانونية؟ أهو عميل منشق؟ وكيف استطاع أن يسرق وثائق سرية فاق عددها، حتى الآن، عدد الوثائق التي استولى عليها جاسوس آخر؟ إنه في الواقع ليس سوى شاب ترك المدرسة قبل أن يتخرج فيها بنجاح وانتسب إلى الجيش برتبة جندي في وقت مبكر جدا وانتقل إلى اليابان ليعمل في إحدى القواعد الأمريكية. وإذا كان قد أعرب في يوم من الأيام عن رغبته في المشاركة في الحرب على العراق فإنه بسبب ضرر جسماني تعرض له وهو في الخدمة العسكرية آثر، في العام 2006، العمل في صفوف وكالة المخابرات المركزية (CIA). وفي هذه الوكالة، وبصفته خبيرا تقنيا، عُيِّن موظفا مسؤولا عن حفظ وتشغيل نظام الحاسوب (System administrator)، وبعد برهة قصيرة أرسلته الوكالة إلى المدينة السويسرية جنيف ليرعى شبكة البيانات والمعلومات الخاصة بوكالة المخابرات المركزية. ووفق ما هو شائع فقد لفت سنودن الأنظار في جنيف، إذ لاحت عليه أمارات الشك في نزاهة وظيفته وبدت عليه ملامح استنكاره امتهان الجاسوسية. لكن مع هذا ظل وفيا لمهنته. وعلى الرغم من تخليه في العام 2009 عن العمل لدى وكالة المخابرات المركزية فإنه عمل في الحال خبيرا مسؤولا عن صيانة أنظمة الحواسيب في شركات خاصة تعمل لمصلحة وكالة الأمن القومي. وبعدما اجتاز كل الاختبارات الضرورية للتأكد من ولائه وبعدما تخرج بنجاح في دورة تدريبية عُيِّن تقنيا مسؤولا عن صيانة أنظمة الحاسوب، براتب سنوي يبلغ 200 ألف دولار - واستمر يمارس عمله هذا إلى أن استولى على كم هائل من

معلومات سرية جدا، ليفر بها من ثم إلى هونغ كونغ، بذريعة أنه يريد من هناك مواصلة السفر إلى أمريكا اللاتينية. غير أنه علق في الصين، وذلك لأن السلطات الأمريكية ألغت صلاحية جواز سفره. وبعد مضي بضعة أسابيع تخللتها حالة عدم استقرار وحيرة وصل سنودن إلى موسكو طالبا لجوءا مؤقتا أمده عام واحد فقط. ومن غير المعروف ما إذا كانت أجهزة المخابرات الصينية والروسية قد حصلت على نفع يذكر من المعلومات التي سرقها سنودن من أجهزة المخابرات الأمريكية.

ولسنا بحاجة إلى التشكيك في صحة الوثائق والمعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام؛ فالرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن بنفسه وبعد يوم واحد من ظهور تقرير صحيفة الغارديان أن الكشف عن عمليات وكالة الأمن القومي خيانة بحق الوطن، مشيرا إلى أن هذه العمليات كانت ذات أهمية قصوى في مكافحة الإرهاب، ومؤكدا أن انتهاك خصوصيات المواطنين سيظل في أضيق حد ممكن.

وغني عن البيان أن بعض المنظمات المدافعة عن حريات وحقوق المواطنين ونفرا من البرلمانيين استنكروا بشدة جمع الأجهزة الأمنية هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات من خلال اختراقها هواتف المواطنين وشبكة الإنترنت. وأعرب قاضيان من قضاة المحكمة الاتحادية العليا عن شكهما في شرعية هذه العمليات. على صعيد آخر دافعت وسائل إعلام ليبرالية، أعني وسائل إعلام على غرار صحيفة نيويورك تايمز (New York Times)، عن سنودن مشيرة إلى أنه لم يفعل أكثر من كشف مدى انتهاك وكالة الأمن القومي للقوانين الأمريكية. غير أن هذا كله لم يحرك ساكنا. فإدارة أوباما كانت تعلم علم اليقين أن الجمهور والكونغرس بالدرجة الأولى يؤيدون أجهزة المخابرات الأمريكية ويناصرون العمليات التي نفذتها وكالة الأمن القومي، ليس فقط باعتبار أن هذه العمليات كانت صائبة، بل كانت أيضا ضرورية ومهمة جدا. وعلى رغم أن أجهزة المخابرات الأمريكية تجسست على دول صديقة، لا بل تنصتت أيضا على هواتف رؤساء حكومات هذه الدول الصديقة - من بينها هواتف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل - فإن الملاحظ هو أنه لم يكلف أحد من المسؤولين نفسه عناء تكذيب الخبر. إن كل ما في الأمر هو أن أوباما تعهد بأنه سيبذل قصارى جهده لحث الأجهزة الاستخباراتية على الكف عن ممارسة هذه العمليات أو على حصر تطبيقها على حالات استثنائية لا غنى عنها.

وفي الواقع فهذا هو المعنى الذي ينبغي لنا استخلاصه من الخطاب التاريخي الذي ألقاه أوباما في السابع عشر من يناير من العام 2014. فهذا الخطاب لم يفصح بنحو قاطع وأكيد عن وجود رغبة في إصلاح حال وكالة الأمن القومي، أو «لوقفها عند حدودها». فأوباما أشار بوضوح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل ترسيخ تفوقها التكنولوجي في مجال الاتصالات الإلكترونية، وستحتفظ لنفسها بحق التنصت على ما في العالم من اتصالات هاتفية وتداول للمعلومات والبيانات. وكانت الإدارة الأمريكية قد عممت سريعا تعليمات معدلة تاريخها وافق 17 يناير من العام 2014 وتخص عمليات التجسس على الاتصالات الإلكترونية (PPD-28). والملاحظ هو أن هذه التعليمات الجديدة اكتفت بإدخال تعديلات طفيفة على الأسلوب المعمول به. فهي أشارت بنحو مخصوص إلى الأسباب التي تجعل اختراق البيانات والمعلومات المخزنة والتنصت على الاتصالات الهاتفية أمورا لا يجوز الاستغناء عنها أبدا. وتطرقت من ثم إلى السبل والشروط الضرورية للمحافظة على حقوق وحريات المواطنين.

وبالنسبة إلى أوباما لم يكن بالإمكان حتى التفكير في الصفح عن الجريمة التي اقترفها سنودن أو التخلي عن ملاحقته قضائيا. وتماهى موقف أوباما هنا مع مواقف معظم نواب الأمة الأمريكية. فهؤلاء أيضا اعتقدوا أن الولايات المتحدة أمست تواجه خطرا محدقا بكل معنى الكلمة. فبالإضافة إلى المخاطر الأمنية تبلورت أيضا معضلة تمس مستقبل 208 آلاف موظف يعملون في صفوف أجهزة المخابرات في الولايات المتحدة فقط.

من ناحية أخرى نتجت عن الوثائق التي استولى عليها سنودن من وكالة الأمن القومي نقاشات لم تكن جديدة إطلاقا. فالخبراء، ومن حين إلى آخر وسائل الإعلام أيضا، دأبوا منذ سنين كثيرة على مناقشة المسائل التي كشفها سنودن. وحظيت هذه الموضوعات باهتمام جمهور المواطنين لاسيما حينما فضح موقع ويكيليكس على سبيل المثال بضع عمليات تنصت هاتفية، وبعدما جرى إخراج أفلام وثائقية تروي قصص الجرائم التي مارسها بعض الجواسيس. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى المسلسل التلفزيوني الأمريكي «أرض الوطن» (Homeland). ويدور جوهر الموضوع في هذا المسلسل من ناحية حول سبل مكافحة الإرهاب الدولي ومن ناحية ثانية حول شبكة

الإنترنت التي - بصفتها مجالا جديدا للاتصالات وللصفقات الاقتصادية - غيّرت كثيرا من إمكانات الحكومات لتنفيذ نشاطاتها الاستخباراتية. وغني عن البيان أن هذه الابتكارات التقنية خلفت نتائج مهمة جدا، نتائج لايزال مداها مجهولا، سواء بالنسبة إلى خصوصيات الفرد الواحد أو بالنسبة إلى مجمل الثقافة السياسية.

وفي سياق مكافحة الإرهاب كثّف أصحاب الشأن الأمريكيون من استخدام طائرات حربية من دون طيار لتنفيذ القتل العمد بعناصر فعالة أو بأفراد يُشتبه في أن لهم دورا في العمليات الإرهابية. وفي عهد أوباما تكثف بشكل غير مسبوق تنفيذ عمليات القتل العمد، علما أن الرئيس أوباما درج على أن يراجع بنفسه قائمة «المرشحين» للاغتيال[1]. وفي بادئ الأمر كانت وكالة المخابرات المركزية هي المسؤولة عن تنفيذ هذه العمليات. غير أن الوضع تغير ابتداء من مايو من العام 2013. فمنذ ذلك التاريخ باتت وزارة الدفاع الأمريكية هي الطرف المكلف بتنفيذ هذه العمليات. ووفق ما تذكره المصادر المختلفة، ففي العام 2012 فقط نُفِّذ القتل العمد في ما يزيد على 2600 إنسان. وإذا كانت الطائرات الأمريكية المحاربة من دون طيار قد استهدفت في بادئ الأمر مواطنين باكستانيين في المقام الأول فإنها غيرت نهجها بنحو ملموس في الآونة الأخيرة. فابتداء من العام 2011 تركزت هجماتها ضد مواطنين يمنيين أيضا؛ وذلك باعتبار أن كلا البلدين يشكلان ملاجئ آمنة للمقاتلين الإسلاميين. وعموما يمكن القول إن نحو 20 في المائة من عملاء الاستخبارات العسكرية الأمريكية ينفذون مهمات تتصل بالهجمات المنفذة بواسطة طائرات من دون طيار، فأغلبية هذه الطائرات مكلفة بتنفيذ عمليات استطلاع فقط.

ولكي نقف على حقيقة الدور الجديد المطلوب من أجهزة المخابرات تنفيذه في عالم الإنترنت لا مندوحة لنا عن أن نحيط علما بالحقائق الماثلة في شبكة الإنترنت، وما تخلفه هذه الشبكة من نتائج وآثار. فإذا كنا نعجز عن استخدام محطات البث الإذاعي والتلفزيوني في أن نبث من جانبنا ما لدينا من أصوات وصور - وذلك لأنها مهيأة للبث فقط - يجيز لنا الإنترنت أن نتسلم وننقل ما نشاء من أصوات وصور في كل الاتجاهات. فكل مشارك في الشبكة العنكبوتية يستطيع أن يكون مُرسِلا ومتسلما في آن واحد. من ناحية أخرى صار بوسع الكثير من بني البشر - سواء

تقنيا أو ماليا - استخدام الشبكة العنكبوتية. من هنا لا عجب أن نرى أن نحو نصف سكان العالم ونحو ثلاثة أرباع مواطني الدول المتقدمة والدول الناشئة باتوا يستخدمون شبكة الويب.

وهكذا لم تعد الإنترنت وسيلة اتصالات عالمية الأبعاد فقط، أي لم تعد وسيلة اتصالات تعمل عمل الهاتف (بنحو تقريبي طبعا، فهي أشمل من الهاتف في الواقع العملي)، بل أضحت أيضا سوقا اقتصادية وسوقا تجارية في كثير من الوجوه. ففي بادئ الأمر تطورت الشبكة (المكونة من جهاز كمبيوتر hardware ومن برامج كمبيوتر software) إلى قطاع صناعي واقتصادي يحقق أرباحا لا تعد ولا تحصى. بيد أن الأسواق شهدت ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين نموا عظيما في إنتاج أجهزة الكمبيوتر للأغراض الشخصية ولأغراض الشركات، وسجلت ارتفاعا متزايدا في الحاجة إلى وسائل لتخزين المعلومات وإلى مراكز التحكم في الأجهزة المختلفة، وطلبا كبيرا لم يكن له مثيل في سابق الزمن على أجهزة الاتصالات اللاسلكية والأقمار الاصطناعية والبرامج الضرورية للإنتاج الصناعي. كما شهدت الأسواق تزايدا كبيرا في عدد الشركات العاملة في مجال الإنترنت. وغني عن البيان أن هذا النمو السريع استوجب، أولا، استثمارات هائلة وحقق أرباحا خيالية. وخلق، ثانيا، فرصا جديدة لاستخدام شبكة الإنترنت لتسويق المنتجات والخدمات ولبث الدعاية للسلع الجديدة. ونشأت، ثالثا، فرص جديدة لتشغيل الأجهزة والآلات الإلكترونية والأنظمة التقنية عن بعد (radio control). فتكنولوجيا التشغيل عن بعد أضحت تُستخدم ابتداء من تدفئة وتهوية العمارات السكنية وانتهاء بتزويد أنظمة النقل المختلفة بما تحتاج إليه من طاقة، فهذه التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة للأجهزة المراد منها الاقتصاد في استخدام الطاقة. كما صار ممكنا استخدام تكنولوجيا التشغيل عن بعد في العمليات الأمنية والعسكرية أيضا.

غير أن ما بدا للوهلة الأولى تطورا ينبئ باندلاع ثورة في عالم الإلكترونيات، ويشير إلى فرص ثمينة تستولد مزايا نافعة فقط، ومكاسب كبيرة في مجال الحريات الفردية والاتصالات، وطفرة لا مثيل لها في معدلات نمو الأسواق المختلفة، أخذ عما قريب يلوح بظلاله المفزعة. فالجناة أخذوا في كل ربوع العالم يجنون مكاسب هائلة من فرص الاتصالات الجديدة والمتاحة في جل ربوع المعمورة. كما خرجت سبل الدعاية

وفرص التسويق عن طوق الضوابط الحكومية (حقوق الملكية الفكرية وحماية الأطفال والشبان مثلا)؛ على صعيد آخر تسببت المتاجرة عبر الشبكة العنكبوتية في تدهور فرص وسائل الإعلام المطبوعة وفي اختفاء الكثير من المتاجر والدكاكين. ومن أجل خفض تكاليف الإنتاج آثرت شركات كثيرة نقل مصانعها إلى دول تتميز بتدني مستويات الأجور والأعباء الضريبية. وكما هو شائع أسفر هذا الإجراء عن نتائج وخيمة بالنسبة إلى سوق العمل وبالنسبة إلى المعايير الاجتماعية، التي كان العمال يتمتعون بها فيما مضى من الزمن.

وبعد فترة قصيرة احتكرت بضع شركات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول شرق آسيا لنفسها إنتاج أجهزة الكمبيوتر وبرامج تشغيل هذه الأجهزة ومراكز تخزين المعلومات والبيانات. وبهذا النحو صارت فرص العمل والأرباح من حصة الدول المتقدمة في المقام الأول. غير أن الأمر الأكثر خطرا هو أن نفرا من الأفراد والشركات بات يفرض سيطرته الخفية على مجمل شبكة الإنترنت. فبلا مبالغة يمكننا القول إن شبكة الإنترنت أضحت حكرا على شركات أمريكية من قبيل مايكروسوف وغوغل وفيسبوك وأمازون وإنتل وأبل وسيسكو وهوليت باكارد، وشركات عملاقة من شرق آسيا من قبيل سامسونغ وهيتاشي وسوني وفوكسكون.

ولن نخوض هنا في الأسباب والسبل التي مكنت هذه الشركات من احتكار شبكة الإنترنت. بيد أن ما لا يمكننا تجاهله هنا هو أن احتكار شبكة الويب نتجت عنه نتائج جيوسياسية نكاد نلمسها لمس اليد، كما هو بيّن من فضائح وكالة الأمن القومي الأمريكية. وعلى رغم أن ميزانية هذه الوكالة قد بلغت كثيرا من مليارات الدولارات فإن هذه الميزانية الضخمة لم تكن هي الأمر الذي يسر على وكالة الأمن القومي جمع هذا الكم الهائل من معلومات تخص العالم أجمع. إن علاقة التعاون والتكافل اللامحدودة بين وكالة الأمن القومي والشركات الأمريكية العملاقة المهيمنة على شبكة الويب هي التي جعلت بمستطاع أجهزة المخابرات الأمريكية أن تجمع هذا الكم العظيم من معلومات تخص العالم أجمع. وتعكس هذه العلاقة أمورا لا يجوز الاستهانة بأهميتها: فأولا هناك عدد هائل من خبراء الكمبيوتر يتنقلون بين شركات القطاع الخاص والسلطات الأمنية الحكومية، أعني خبراء يتدربون تارة في الشركات الخاصة وتارة في الدوائر الأمنية الحكومية ويوظفون معارفهم المتنامية

(وعلاقاتهم المهنية) في خدمة أرباب عملهم المتغيرين بالتناوب. من هنا لا عجب أن تكون وكالة الأمن القومي الأمريكية أكبر رب عمل في العالم قاطبة، بقدر تعلق الأمر بالمتخصصين في علم الرياضيات أو بعلوم الحاسوب. ولعل إدوارد سنودن خير مثال على ما نقول. ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن الحاجة الكبيرة إلى المتخصصين في هذه العلوم تحفز الكثير من الخبراء الأجانب على العمل في صفوف وكالة الأمن القومي الأمريكية. بيد أن الأمر الذي لا مندوحة عن الإشارة إليه في هذا السياق هو أن أجواء السرية وشروط التكتم على أسرار الدولة كثيرا ما تغلق في وجه الخبراء الأجانب الفرصة المواتية للعمل في العوالم السرية الخاصة بأجهزة المخابرات. من هنا لا غرو ألا يكون لدى السلطات الأمنية خيارٌ آخر غير الاستعانة بشباب أمريكيين من أمثال إدوارد سنودن.

وثانيا، تفتح العلاقة بين شركات الإنترنت الأمريكية والأجهزة الأمنية الأمريكية المشار إليها آنفا نوافذ وثغرات سرية تيسر على شركات الإنترنت الأمريكية الاستيلاء على المعلومات بنحو سري جدا. من ناحية أخرى تتيح «الثغرات الأمنية» - الموجودة في برامج الكمبيوتر «سهوا» أو «عن طريق الخطأ» كما يُزعم دجلا - للشركات الأمريكية الفرصة المناسبة لنقل المعلومات والبيانات، التي استولت عليها من خلال هذه الثغرات السرية، إلى الدوائر الأمنية من غير أن يعلم أصحاب الشأن بحقيقة ما حل بمعلوماتهم. ومن المحتمل جدا أننا لن نستطيع إقامة الدليل القاطع على أن هذه الثغرات استُحدثت عن قصد وبمعرفة الشركة التي طورت برامج الكمبيوتر. وسواء صدق حدسنا هذا أو لا فالأمر الأكيد هنا هو أنه لا يجوز لنا بأي حال من الأحوال التعويل كثيرا على مزاعم قادة هذه الشركات بأن مخاوفنا لا سند ماديا يدعمها وأنها عارية من الصحة جملة وتفصيلا.

وثالثا، تجيز القوانين الأمريكية للدولة إكراه الشركات على تمكينها من التجسس على ما تقدم من خدمات وعلى ما تخزن من معلومات ذات أهمية بالنسبة إلى الأمن القومي. ولا يجوز النظر إلى هذا الحق على أنه ظاهرة تتميز بها الولايات المتحدة فقط؛ فالقوانين السائدة في الدول الأخرى المشهورة باحترامها للحريات المدنية تجيز للحكومة، أيضا، مطالبة الشركات الخاصة بتزويدها بمفتاح الاتصالات المشفرة وبنسخ مسجلة من الاتصالات الهاتفية. بالإضافة إلى هذا وذاك بوسع

السلطات الأمنية أن تتجسس خلسة على حواسيب الأفراد المشبوهين. لكن إذا أخذنا في الاعتبار أن أغلبية وسائل التخزين السحابي للمعلومات أمريكية الجنسية أصلا، وأن أكثرية الاتصالات - بما في ذلك الإيميلات المرسلة، على سبيل المثال، من هامبورغ إلى برلين(*) - تمر عبر الأراضي الأمريكية، عندئذ يظهر لنا بوضوح أن لدى وكالة الأمن القومي الأمريكية ميزة عظيمة الشأن فعلا مقارنة بما لدى الدول الأخرى من أجهزة تنصت. فهي تستطيع من الأراضي الأمريكية اختراق المعلومات المتبادلة عبر شبكة الويب بين دول العالم بلا عناء يذكر.

ورابعا، وباعتبارها وحشا مهولا لا يُشبَع نهمُه للمعلومات، تمتلك وكالة الأمن القومي قوة خارقة وخطرة جدا في تعاملها مع الشركاء الأجانب. فعندما يتطلع الشركاء الأجانب إلى الحصول على شيء مما لدى الوكالة الأمريكية من معلومات تتعلق بجرائم ينوي إرهابيون تنفيذها في أراضيهم فإنهم مجبرون على التوسل وتقبيل أيادي المسؤولين الأمريكيين القائمين على إدارة وكالة الأمن القومي، وعلى التعهد بأنهم سيردون الجميل مضاعفا وسيسمحون للوكالة بأن تغترف ما تشاء من معلومات جمعتها أجهزتهم الوطنية. من هنا فإن من الغباء أن يسأل المواطنون، والمواطنون الألمان أيضا، عن دوافع تعاون أجهزتهم الوطنية مع وكالة الأمن القومي الأمريكية. ففي الحقيقة لا يوجد في العالم أي جهاز أمني يستطيع الاستغناء عما لدى الوكالة الأمريكية من معلومات. بيد أن هذه الحقيقة لا تنفي طبعا أن هذا التعاون لا يتصف من حيث مستواه ولا من حيث كثافته بالثبات والديمومة، فَمَن ليس قادرا على تقديم شيء ما لن يحصل مجانا على ما هو بأمسّ الحاجة إليه. فالتعاون في المجالات الاستخباراتية هو بنحو أو آخر مقايضة لا تختلف كثيرا عن المقايضات المتعارف عليها في الحياة التجارية. فالدول التي تحالفت على فك شفرات البرقيات اللاسلكية (الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) تعامل بعضها مع بعض بنحو متميز في مجال تبادل المعلومات السرية، كما هو بيّن من التعاون الوثيق بين وكالة الأمن القومي ومكاتب الاتصالات الحكومية البريطانية. وبهذا فإن كل الدول الأخرى جرى التعامل معها باعتبارها دولا من درجة ثانية وثالثة (أو من درجة أدنى).

(*) أو من القاهرة إلى الإسكندرية. [المترجم].

وإذا ما سلط المرء الأضواء على الحقائق - التي سردناها هنا باختصار شديد وبعجالة كبيرة – ودرس العلاقة القائمة بين شبكة الويب والولايات المتحدة بتمعن، فليس ثمة شك والحالة هذه بأننا لسنا في حاجة إلى الحديث بإسهاب وبالتفصيل عن الأسرار التي كشفها إدوارد سنودن في سياق حديثه عن فضائح الولايات المتحدة وسلوكها التجسسي المنبوذ، وخرقها للقوانين والأعراف بغية الحصول على معلومات تخص دولا أخرى. فما كشفه سنودن هو نزر يسير ليس إلا. ومن حق المرء أن يفترض أن وكالة الأمن القومي الأمريكية تستعين بكل ما لديها من إمكانات تكنولوجية للتجسس على الدول الأخرى، لكنها تتحفظ بعض الشيء في سياق تجسسها على خصوصيات المواطنين الأمريكيين. فهي تحترم الحريات المدنية فقط في حال وجود تعارض بين ممارساتها الاستخباراتية والحقوق المدنية المتعارف عليها في المجتمع الأمريكي[2]. وعلى ما نرى فإن تصريح الرئيس أوباما وضح الأمر بنحو لا يدع مجالا للحيرة، إذ قال بصريح العبارة في سياق حديثه عن ممارسات وكالة الأمن القومي: «إننا لن نعتذر لأحد، لا لشيء إلا لأننا كنا أفضل من الآخرين».

ونستشف من هذا كله حقيقة مفادها: أن تغيير العلاقات السائدة لن يكون ممكنا ما لم تتقلص هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشبكة العنكبوتية، وما لم تطور دولٌ أخرى، كألمانيا على سبيل المثال، بنى تحتية أكثر كفاءة في ممارسة القرصنة المعلوماتية، وفي التجسس على الآخرين. وغني عن البيان أن أنظمة ديكتاتورية، على غرار النظام الحاكم في الصين أو في إيران، تمارس منذ أمد طويل رقابة محكمة وأساليب ماكرة في التلاعب بفرص الدخول على الويب - أي إن الدولتين تنفذان أساليب تأبى تنفيذها الدول الحرة الملتزمة بسيادة القانون. ففي الدول ذات النظام الديكتاتوري فإن القاعدة العامة هي أن الإنترنت لا يتمتع بحصانة وحقوق خاصة. ولكن ما السبيل للحيلولة دون اختراق شبكة الويب وما الإجراء الضروري لترسيخ حقوق مستخدم هذه الشبكة؟ إن تشريع نظام دولي ينظم الرقابة على الإنترنت ويضع حدا للتجسس على الشبكة العنكبوتية العالمية ويمنع القرصنة المعلوماتية إنما هو وهم بكل تأكيد. فالدول التي تنفق مليارات لا تعد ولا تحصى لتطوير قدرات استخباراتها التكنولوجية، أعني الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، لن تسمح لأحد بأن «ينزع»

منها هذا «السلاح» الجديد(*)، مادامت هذه الدول تتمتع بحق الفيتو (النقض) وتستطيع إحباط أي تشريع دولي يرمي إلى الحد من تجسسها على الويب العالمي.

وهكذا نكون قد وصلنا إلى الحديث عن «حرب الإنترنت»، حرب الفضاء السيبراني (cyber warfare)، فالويب لم يعد فقط تلك الشبكة التي يستخدمها المجرمون لتنفيذ أغراضهم المختلفة، بل أمسى أيضا بنحو متصاعد ميدانا حربيا بين هذه الدولة وتلك. من هنا لا غرو أن يتحدث الخبير في المسائل الاستراتيجية كولن س. غراي عن استحداث صنف جديد من صنوف الأسلحة، قاصدا بذلك أن الأسلحة التقليدية لم تعد تتكون من قوات برية وسلاح بحري وقوة جوية فقط، بل أمست تشتمل أيضا على سلاح مخصص للهجوم على الفضاء الإلكتروني، على الفضاء السيبراني[3]. وكما هو الحال بالنسبة إلى الأسلحة التقليدية يتوقف الأمر المهم هنا أيضا، أي في حرب الفضاء السيبراني، على نسبة استخدام القدرات الدفاعية والطاقات الهجومية، فإشاعة الفوضى و«استراتيجية عدم اليقين» في صفوف العدو هما فقط السبيل القويم لردع العدو من تهديد البلاد.

وحاليا تمتلك نحو 40 دولة قدرات عسكرية تؤهلها لخوض حرب بواسطة الإنترنت، علما أن لدى القليل من هذه الدول طاقات هجومية تؤخذ في الحسبان، أعني دولا من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا. ففي الولايات المتحدة يعمل في مجال حرب الفضاء نحو 11 ألفا ما بين عسكري ومدني؛ علما أن 900 من هؤلاء يأتمرون بإمرة القيادة السيبرانية (US Cyber Command) التي أُطلقت في العام 2010 باعتبارها قسما يديره رئيس وكالة الأمن القومي الأمريكية. ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى الصلة القوية بين هذا القسم وعمليات الاستطلاع، عمليات التجسس الإلكترونية. فالأمر واضح وضوح الشمس على ما نرى. على صعيد آخر نشرت بريطانيا في العام 2011 استراتيجية الأمن السيبراني[4] (cyber security strategy). وأطلقت فرنسا خططها في وقت مبكر، أطلقتها بالتزامن مع نشر وزارة الدفاع الفرنسية في العام 2008 كتابا أبيض كان مخصصا لبحث موضوع الأمن السيبراني. من ناحية أخرى أعلنت الحكومة الاشتراكية

(*) سلاح التجسس على الإنترنت. [المترجم].

الحالية(*) عزمها على مضاعفة القدرات السائدة حاليا، ورغبتها في زيادة استثماراتها السنوية بنحو 1.5 مليار يورو إضافية وابتداء من 2014[5]. وهكذا ففي ألمانيا فقط، وعلى الرغم من إطلاقه في وقت مبكر نسبيا في العام 2011، لايزال مركز مكافحة الحرب السيبرانية متواضعا جدا من حيث عدد العاملين في صفوفه. من هنا لا غرو أن تتركز إنجازاته في تقديم المشورة والمعلومات المدنية الطابع. وبهذا المعنى فإن هذا المركز لا يتمتع بأي قدرات هجومية[6]. وربما تعين علينا أن نضيف إلى هذا كله قيادة عمليات الاستطلاع الاستراتيجية التي استحدثها الجيش الألماني في العام 2002. غير أن إنجازات ألمانيا في مجال المحافظة على أمن شبكة الويب تظل متواضعة بنحو شديد مقارنة بالإنجازات التي حققتها بريطانيا وفرنسا في المجال المعني.

وكأمثلة على الهجمات شبه العسكرية التي تعرضت لها شبكة الويب في العام 2008 يمكننا الاستشهاد بنجاح روسيا في تعطيل دفاعات جورجيا الجوية، وبتدمير الولايات المتحدة وإسرائيل في العام 2010 قسما معتبرا من منشآت تخصيب اليورانيوم الإيرانية. إن الهجمات السيبرانية تستهدف ما لدى الخصم من «هياكل تحتية حساسة»، هياكل من قبيل مصانع توليد الطاقة الكهربائية، والأنظمة المتحكمة في وسائط النقل والمستشفيات، وما سوى ذلك من منشآت أخرى كثيرة. وبهذا المعنى باتت الهجمات السيبرانية من جملة الكوارث المتوقعة الحدوث والقادرة على أن تشل مفاصل الدولة المعنية بالكامل، من غير أن تتعرض هذه الدولة لهجوم مسلح تقليدي ينفذه جيش دولة أخرى. الأمر المميز لهذه الهجمات يكمن في الاستخدام المكثف للقدرات الاستخباراتية - سواء من حيث انتقاء الأهداف المراد تدميرها أو من حيث فاعلية هذه الهجمات. وغني عن البيان أن من الصعوبة بمكان التمييز بين مكافحة الهجمات السيبرانية وصد هجوم تنفذه أجهزة الاستخبارات. فإذا كان من عادة الدول في سابق الأيام أن ترى أن وظيفة أجهزة الاستخبارات تكمن في المقام الأول في جمع المعلومات، فإن الأدلة تشهد أن الوضع قد تغير بشكل كبير في الزمن الحاضر؛ فهذه الأجهزة أمست سلاحا حربيا يشارك في المعارك الحربية بنحو مباشر. وتسري هذه الحقيقة حتى على الحالات

(*) المقصود هي حكومة فرانسوا أولاند. [المترجم].

التي لا تظهر فيها بنحو واضح العلاقة التي نراها قائمة بين القيادة المشتركة لوكالة الأمن القومي الأمريكية والحرب الإلكترونية، حرب الإنترنت.

وملخص القول هو أن التوسع العظيم في شبكة الويب أسهم في أن تخضع الأجهزة الاستخباراتية، بشكل متزايد وبنحو أكثر فاعلية، لمتطلبات الاستراتيجيات العسكرية. كما ذهب مع الريح الحلم الذي تراءى للبشرية بعد انتهاء الحرب الباردة: تصفية أجهزة المخابرات، فشبكة الويب أنهت الحلم بهذا الأمل بالكامل.

الهوامش

الفصل الأول

(1) David Kahn, An Historical Theory of Intelligence, in|; Intelligence and National Security, 16, automn 2001; Alain Dewerpe, Espion. Une anthropologie historique du secret d'Etat contemporain, Pari 1994; Michael Herman, Intelligence Power in Peace and War, Cambridge 1996

(2) Stephen K. Iwicki, "Introducing the Concept of " <Actionable Intelligence>, in: Military Intelligence Professional Bulletin, January-March 2004; Jenifer E. Sims/ Burton Gerber (Hrsg.) Transforming U.S. Intelligence, Washington DC 2005.

(3) للمقارنة بين التصورات المتخيلة والواقع الفعلي لأجهزة المخابرات، ننصح القارئ بمراجعة:

Frederick P. Hitz, The Great Game: The Myths and Reality of Espionage, New York 2004; Eva Horn, Der geheime Krieg. Verrat, Spionage und moderne Fiktion, Frankfurt a.M. 2007.

الفصل الثاني

(1) Francis Dvornik, Origins of Intelligence Services, New Brunswick NJ 1974, S. 78-;

بالنسبة إلى تاريخ المخابرات في العصر القديم، لايزال هذا المؤَلف يشكل مرجعا أساسيا فعلا. وهكذا، فإننا سنستند إليه إلى حد بعيد.

(2) Dvornik, Origins, S. 9.

(3) إن المعاهدة المبرمة في العام 1270 هي - وفق معلوماتنا - أقدم معاهدة جرى إبرامها بقدر تعلق الأمر فيما نحن بصدد الحديث عنه هنا. راجع بهذا الشأن:

Katrin Schmidt, Friede durch Vertrag. Der Friedensvertrag von Kadesch von 1270 v.Chr.

Der Friedensvertrag von Antalkidas von 386 v.Chr. und der Friedensvertrag zwischen Byzanz und Persien von 562 n, Chr., Frankfurt a.M. 2002.

(4) Dvornik, Origins, S. 15.

(5) Dvornik, Origins, S. 1923-.

(6) Xen. Kyr. VIII, II, 10ff. Dt. Übers.: Xenophon: Kyrupädie. Die Erziehung des Kyros, hrsg. U. Übers. v. Rainer Nickel, München 1992.

(7) Xen. Kyr. VIII, VI, 18.

(8) Hdt. V, 53. Dt. Übers.: Herodot: Historien, hrsg. u. Übers. v. Josef Feix, Düsseldorf Zürich 2004.

لم يكن طول الملعب الرياضي قيمة ثابتة. فهو كان في اليونان القديمة يتراوح بين 173.3 و192.3 مترا. غير أننا انطلقنا، في حساباتنا من الملعب الرياضي في أتيكا، البالغ طوله 186 مترا، وبهذا فإن 13500 ملعب مضروبا بـ 186 يساوي 2511000 متر.

(9) Hdt. I,114,2.

(10) Jakob Seibert, ''Der Geheimdienst Alexander des Großen'', in: Wolfgang Krieger (Hrsg.), Geheimdienste in der Weltgeschichte. Spionage und verdeckte Aktionen von der Antike bis zur Gegenwart, München 2003, S. 21.

(11) Seibert, Geheimdienst Alexanders, S. 20.

(12) Dvornik, Origins, S. 37 ff.

(13) Pedro Barcelo, ''Hannibals Geheimdienst'', in: Krieger, Geheimdienste, S. 30.

(14) Liv. XXI, 19. f.

(15) Pol. III, 22 ff. Dt. Übers.: Polybios: Geschichte, Bd. I, eingel.u. übertr. v. Hans Drexler, Zürich 1961.

(16) App. Mithr. 22. Dt. Übers. : Appian von Alexandria, Römische Geschichte, Erster Teil. Die römische Reichsbildung, übers. v. Otto Veh, eingel. u. erl. v. Kai Brodersen, Stuttgart 1987.

(17) Cic. Manil . 32. Dt.Übers.: Marcus Tullius Cicero, Sämtliche Reden, eingel., übers. u. erl. v. Manfred Fuhrmann, Bd. I, Zürich/Stuttgart 1970

(18) Plut. Caes. 23,3. Dt. Übers.: Plutarch, Große Griechen und Römer, Bd. V eing. u. Übers. v. K. Ziegler. Zürich/Stuttgart 1980.

(19) Caes. Gall. IV,20. Dt. Übers.:Gaius Julius Caesar, Der Gallische Krieg, übers. v. Georg Dorminger, München 1966.

(20) Caes. Gall. VI, 20

(21) Dvornik, Origins, S. 86.

(22) Suet. Aug. 49,3. Dt. Übers.: Sueton, Die Römischen Kaiser, üb ers. u. hrsg. v. Hans Martinet, Stuttgart 2003

(23) Cass. Dio LXXIX, 14, Dt. Übers. : Cassio Dio, Römische Geschichte, Bd. V: Epitome der Bücher 6180-, übers. v. Otto Veh, München/Zürich 1987.

(24) Rose Mary Sheldon, Intelligence Activities in Ancient Rome: Trust the Gods but Verify, London 2005.

(25) Dvornik, Origins, S. 130.

(26) Dvornik, Origins, S. 147

(27) Prok.,Aed. VI, 7, 16. Dt. Übers.:, Prokop, Werke, Bd. V:Bauten, ed. Otto Veh, München 1977.

(28) Dvornik, Origins, S. 49

(29) Dvornik, Origins, S. 53

(30) William Bernstein, A. Splendid Exchange: How Trade Shaped the World, London, 2008, Kap. 5.

(31) Prok. Goth. IV (VIII), 17, 1ff

(32) Roger Blockley, The History of Menander the Guardsman, Liverpool 1985.

(33) Dvornik, Origins, S. 174

(34) Arnold Toynbee, Constantin Porphyrogenitus and His World, Oxford 1973.

(35) Moshe Gil, ''The Radhanite Merchants and the Land of Radhan'', in: Journal of the Economic and Social History of the Orient, 171976) 3-), S. 299328-.

(36) Bernstein, Splendid Exchange, Kap. 3.

(37) Dvornik, Origins, S. 216

(38) William Muir, The< Caliphate: Its Rise and Fall, Khayats 1963.

(39) Dvornik, Origins, S. 224

لا حظ أن الفقرة المذكورة مستقاة من كتاب نظام الملك الطوسي: سير الملوك، صفحة 101 - 102، ترجمه عن الفارسية د. يوسف بكار، عمان 2012. [المترجم].

(40) Eine Sammlung arabischer Quellen findet man in: Francesco Gabrieli (Hrsg.,), Die Kreuzzüge Aus arabischer Sicht, Augsburg 2000.

(41) Dvornik, Origins, S. 232233-.

(42) Jean-Paul Roux, Histoire de L'Empire Mongol, Paris 1993. Jack Weatherford, Genghis Khan and The Making of the Modern World, New York 2004

(43) Wassilios Klein, Das nestorianische Christentum an den Handelswegen durch Kyrgyzstan bis zum 14. Jahrhundert, Turnhout 2000.

(44) Dvornik, Origins, S. 278279-.

(45) Johannes von Plano Carpini, Kunde von Mongolen 12451247-, hrsg., eingel. u. erl. von Felicitas Schmieder, Sigmaringen 1997.

(46) Guillaume de Rubrouk, Voyage dans l'empire mongol, Trad. et commentaire de Claude Kappler, Paris 1985

(47) Die Reise des seligen Odorich von Pordenone nach Indien und China (13141330-18/), übers. eingel. u. Erl. Von
Folker Reichert, Heidelberg 1987

(48) Ibn Battuta, Reisen bis ans Ende der Welt 13251353-, hrsg. u. übers. von Horst Jürgen Grün, 2 Bde., München 2007.

الفقرة الواردة في المتن مستقاة من النص العربي: «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، المسمى «رحلة ابن بطوطة»، تأليف محمد بن عبد الله إبراهيم اللواتي الطنجي، تحقيق د. عبدالهادي التازي، طبعة أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 1997، الجزء الرابع، صفحة 134. [المترجم].

(49) Helwig Schmidt-Glintzer, ,'Spionage im Alten China", in Krieger, Geheimdienste.

(50) Schmidt-Glintzer, Spionage, S. 65, siehe auch Ralph D. Sawyer/Mei-Chu Lee Sawyer, The Tao of Deception: Unorthodox Warfare in Historic and Modern China, New York 2007.

(51) Friedrich Wilhelm, ''Königsindisch – eine Variante im großen Spiel

der Geheimdienste``, in: Krieger, Geheimdienste.

(52) Wilhelm, Königsindisch, S. 79.

(53) Maloy Krishna Dhar, Open Secrets: India's Intelligence Unveiled, New Delhi 2005; Christopher Alan Bayly/Rajnarayanl Chandavarkar (Hrsg.) Empire and Information: Intelligence Gathering and Social Communication in India, 17801870-, Cambridge 2000.

(54) كتاب العهد القديم، العدد، الإصحاح الثالث والثلاثون، طبعة العيد المئوي، دار الكتاب المقدس بمصر.

(55) كتاب العهد القديم، العدد، الإصحاح الثالث، مصدر سابق.

(56) كتاب العهد القديم، العدد، الإصحاح الثالث عشر، مصدر سابق.

(57) كتاب العهد القديم، الإصحاح الرابع عشر، مصدر سابق.

(58) كتاب العهد القديم، يشوع، الإصحاح الثاني، مصدر سابق.

(59) كتاب العهد القديم، يشوع، الإصحاح الثاني.

(60) كتاب العهد القديم، يشوع، الإصحاح السادس.

(61) Hebräer II; Jakobus 25.

راجع أيضا، كتاب العهد الجديد، رسالة القديس يعقوب، الإصحاح الثاني. وكذلك رسالة الرسول بولس إلى العبرانيين، الإصحاح الحادي عشر. [المترجم].

(62) Wolfgang Kuhoff, "Kryptographie und geheime Nachrichtenübermittlung in griechisch-römischer Zeit", in Krieger, Geheimdienste; Andrew Robinson, Die Geschichte der Schrift, Düsseldorf 2004.

(63) Kuhoff, Kryptographie, S. 45

(64) Plut. Lys. 19, 8 ff

(65) Kuhoff, Kryptographie, S. 50

(66) Den umfassendsten Püberblick gewinn man in : Friedrich L. Bauer, Decrypted Secrets, 4th rev. And extended es., Berlin 2007;: Simon Singh, Geheime Botschaften. Die Kunst der Verschlüsselung von der Antike bis in die Zeit des Internet, München. 2001

(67) Kuhoff, Kryptographie, S. 52.

الفصل الثالث

(1) Jean Deuve, Seigneurs de lómbre: Les services secrets normands au XII siècle, Paris 2000.

(2) Christopher Allmand, ,'Spionage und Geheimdienst im Hundertjährigen Krieg", in: Krieger, Geheimdienste, S. 102; Christopher Allmand (Hrsg.), War, Government and Power in late Medieval France, Liverpool 2001.

(3) Allmand, Spionage, S. 106.

(4) Allmand , Spionage, S. 107.

(5) Philippe de Mèzieres, Le Songe du vieil pélerin. Ed.. by G. W. Coopland, 2 Bde., Cambridge 1969.

(6) Stephen Budiansky, Her Mjesty`s Spymaster: Elizabeth I, Sir Francis Walsingham, and the Birth of modern Espionage, London 2005.

(7) Klaus Malettke, ``Richelieu und Père Joseph``, in: Krieger, Geheimdienste; Francoise Hildesheimer, Richelieu, Paris 2004.

(8) Malettke, Richelieu und Père Joseph, S. 122.

(9)http: www./defense./gouv./fr/dgse/layout/set/popup/layout/set/print/content/view/full/87909 (5.12.2007).

(10) Lucien Bèly, Espions et Embassadeurs aux tem.

(11) Bely, Espions, S. 19.

(12) Bely, Espions. S. 728.

(13) Bely, Espions , S. 52.

(14) Bely, Espions, S. 63.

(15) Bely, Espions, S. 67.

(16) Bely, Espions, S. 73

(17) Bely, Espions, S.97.

(18) Bely, Espions, S.98101-.

(19) Bely, Espions, S. 148.

(20) Bauer, Decrypted Secrets, S. 71.

(21) Bely, Espions, S. 157 ff.

(22) Dominique de Villepin (Hrsg), Histoire de la diplomatie francaise, Paris 2005, S. 370.

(23) Gilles Perrault, Le Secrete du Roi, 3 Bde. Paris 1992.

(24) لاحظ أن مساحة ولاية لويزينا كانت، وقتذاك، تعادل ما يزيد على خمس المساحة الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية.

(25) Geoffroy de Grandmaison (Hrsg), Mèmoirs du Comte de Morè 1758-1837, Paris 1898, S 187.

(26) Francis Wharton (Hrsg), The Revoluionary Diplomatic Correspondence of the United States, 6 Bde. Washington
DC1889, S. 6364-.

(27) Christopher Andrew, For the President`s Eyes Only: Sexcret Intelligence and the American Presidency From Washington to Bush, New York1996, S 910-.

(28) John. C. Fitzpatrick (Hrsg)., The Writings of George Washington from the Original Manuscript Sources 1744539 ,1799- Bde. 24, Washington DC 1944, S.98.

(29) Perrault, Le secrete du roi, Bd.3. S.429.

(30) Perrault, Le secrete du roi, Bd 3, S. 436438-.

(31) Alexis de Tocqueville, Làncien règime et la revolution, Paris 1856 (zahlreiche Nachdrucke und Ausgaben); Erich Pelzer, ``14. Juli 1789 – Geschichte und Mythos`` in: Wolfgang Krieger, Und keine Schlacht bei

Marathon. Große Ereignisse und Mythen der europäischen Geschichte, Stuttgart 2005

(32) Genovefa Etienne/Claude Moniquet, Histoire de l'espionnage mondial, 2 Bde., Bd. 1, Brüssel 2000, S. 163.

(33) Louis Madelin, Fouchè. Macht und Ehrgeiz, München 1978, S. 102.

(34) Michel Auboin et al., La police. Histoire et dictionnaire, Paris 2005; Paolo Napoli, Naissance de la Police modern: Pouvoir, norms, societè, Paris 2003.

(35) Madelin, Fouchè, S. 106.

(36) Joseph Fouchè, Rapports et proclamations du minister de la police gènèrale, Paris 1998; Joseph Fouchè, Ècrits rèvolutionnaires, Paris 1955, S. 200.

(37) Louis Madelin, Fouchè, 2 Bde. , Bd. 2, Paris 1955, S. 200.

(38) Jean Savant, Les Espions de Napolèon, Paris 1957, S. 135143-.

(39) Abel Douay/Gèrard Hertault, Schulmeister. Dans les coulisses de la Grande Armèe, Paris 2002.

(40) Oliver Blanc, Les espions de la Rèvolution et de l'Empire, Paris 1995, S. 144 ff.

(41) Blanc, Les espions, S. 147.

(42) Blanc, Les espions, S. 149.

(43) Blanc, Les espions, S. 165.

(44) Jean Landrieux, Mèmoires de l'adjudant-gènèral Jean Landrieux, 1795-1797/avec und introd. Biographique et
hinstorique par Lèonce Grasilier, Paris 1893.

علما أن المذكرات تشتمل على 340 صفحة غير متكاملة السرد.

(45) Savant, Les Espions, S. 18 ff..

(46) في مؤلفه الموسوم:

.Histoire critique e militaire des guerres de la Revolution von 1840

قدم المحلل العسكري السويسري أنطون هنري دي جومدني وصفا دقيقا لهذا الصنف من الحروب.

(47) Savant, Les Espions, S. 62.

(48) Landrieux, Memoires, S. 109.

(49) Landrieux, Memoires, S. 109. Charles Èdouard Jennings de Kilmaine (1751- 1799)

المواطن الأيرلندي الذي تبوأ (1751 - 1799)، حينا من الزمن، منصب وكيل نابليون في قيادة الوحدات الفرنسية المرابطة في إيطاليا.

(50) Landrieux, Memoires, S. 133136-.

(51) Landrieux, Memoires, S. 7278-; Savant, Les Espions, S. 3738-.

(52) Savant, Les Espions, S. 65.

(53) Savant, Les Espions, S. 77.

(54) Blanc, Les Espions, S. 37.

(55) Charles J. Esdaile, The Peninsular War: A New History, London 2003; David Gates, The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War, New York 2001.

(56) رُسمت هذه اللوحة في العام 1814، وهي معلقة في متحف برادو في مدريد.

(57) John Keegan, Intelligence in War: Knowledge of the Enemy from Napoleon to Al-Qaeda, New York 2003, S. 2665-.

الفصل الرابع

(1) David Alvarez, Spies in the Vatican: Espionage and Intrigue from Napoleon to the Holocaust, Lawrence KS 2002.

(2) Alvarez, Spies, Kapitel 1 und 2.

(3) Nicola Niceforo, Conspirazioni romane, 18171868-, Rom 1899, S.. 1624-.

(4) Friedrich Engel-Janosi, Österreich und der Vatikan, 18462 ,1918-Bde., Bd. I, Graz 1958, S. 25.

(5) Friedrich Engel-Janosi, Österreich und der Vatikan, 18462 ,1918-Bde., Bd. I, Graz 1958, S. 25.

(6) Sked, Poor Intelligence, S. 63.

(7) Sked, Poor Intelligence, S. 71.

(8) Francois Furet, Le passé d´une illusion. Essai sur l´idée communiste au Xxe siècle, Paris 1995.

(9) Jean-Paul Brunet, La police de l'ombre: Indicateurs et provocateurs dans la France contemporaine, Paris 1990; Fulgni (Hrsg.), Dans les Secrets de la Police, Paris 2008.

(10) Jacques Brenner (Hrsg.), Mémoires de Canler, ancien chef du service de Sureté, 1797ß1865; Paris 2006, S. 562689-.

(11) Brunet, La police, S. 151185-.

(12) Albert Pethö, Agenten für den Doppeladler: Österreich-Ungarns Geheimer Dienst im Weltkrieg, Wien 1998; Manfred Fuchs, Der österreichische Geheimdienst, Wien 1994; Verena Moritz/ Hannes Leidinger/Gerhard Jagschitz, Im Zentrum der Macht. Die vielen Gesichter des Geheimdienstchefs Maximikian Ronge, St. Pölten 2007.

(13) Pethö, Agenten, S. 930-.

(14) Keegan, Intelligence, S. 66.

(15) Pethö, Agenten, S. 25, 192.

(16) Heinrich Otto Meisner, Militärattachés und Militärbevollmächtigte in Preußen und im Deutchen Reich, Berlin 1957, S. 10; Maureen O´Connor Witter, „Sanctioned Spying: The Development

of the Military Attaché in the Nineteenth Century", in: Jackson/Siegel, Intelligence and Statecraft, S. 87SS107.

(17) Witter, Sanctioned Spying, S. 93.

(18) Witter, Sanctioned Spying, S. 93.

(19) Baron Colonel Stoffel, Rapports Militaires, Écrits de Berlin 18661870-, Paris 1871.

(20) Witter, Sanctioned Spying, S. 102.

(21) Meisner, Militärattachés, S. 36.

(22) Jennifer Siegel, „Training Thieves: The Instruction of <Efficient Intelligence Officers> in Pre1914 Britain", in Jackson/Siegel, Intelligence, S. 128129-.

(23) David H. Schimmelpenninck van der Oye, "Russian Intelligence and the Younghusband Expedition to Tibet", in: Jackson/Siegel, Intelligence, S. 115.

(24) Oye, Russian Intelligence, S. 122125/.

(25) Max Ronge, Kriegs-und Industriespionage: zwölf Jahre Kundschaftsdienst, Zürich 1930, S. 394403-.

(26) Pethö, Agenten, S. 234; Ronge, Kriegs-und Industriespionage, S. 1819-.

(27) Pethö, Agenten, S. 6466-; Ronge, Kriegs-und Indistriespionage, S. 23.

(28) كانت بينه وبين الكاتب موسيل علاقة قرابة متينة.

(29) Pethö, Agenten, S. 105111-.

(30) Pethö, Agenten; D. 142, 191204-.

(31) Albert Pethö, Oberst Redl, in: Krieger, Geheimdienste S. 144145-.

(32) Jean Doise, Un secret bien gardé: Hhistoire militaire de l'affaire Dreyfus, Paris 1999.

(33) حقا انصرف دريفوس إلى حياته الخاصة، بعدما أعيد إليه الاعتبار، لكنه سرعان ما تطوع في العام 1914 للمشاركة في الحرب بصفته جنديا فرنسيا. وتوفي دريفوس في العام 1935.

الفصل الخامس

(1) Paul Kennedy/Anthony Nicolls (Hrsg.), Nationalist and Racialist Movements in Britain and Germany before 1914, Oxford 1918.

(2) Christopher Andrew, Her Majesty's Secret Service: The Making of British Intelligence Community, New York 1987, S. 8 ff.

(3) Andrew, Her Majesty's S. 1215-.

(4) Thomas G. Fergusson, British Military Intelligence 18701914-, Frederick MD 1984, S. 85 et passim.

(5) Andrew, Her Majesty's S. 23.

(6) Robert Baden-Powell, My Adventures as a Spy, London 1915, S. 1112-.

(7) Baden-Powell, My Adventures, S. 159.

(8) Andrew, Her Majesty's, S. 27.

(9) Fergusson, British Military Intelligence, S. 113, S. 113 ff.

(10) Celia Sandys, Churchill: Wanted Dead or Alive, London 2000.

علما أن المؤلفة هي حفيدة تشرتشل.

(11) Peter Hopkirk, Quest for Kim: In Search of Kipling's Great Game, Ann Arbor MI 1999, rekonstrutiert die Vorbilder fuer die Romanfiguren und ihre Verbindung zur zeitgenoesischen indischen Geheimdienstszene.

(12) Andrew, Her Majesty's, S. 3637-.

(13) E. Philllips Oppenheim, A. Maker of History, New York 1905, S. 258.

(14) Andrew, Her Majesty's, S.43.

(15) Jürgen W. Schmide, Gegen Rußland und Frankreich. Der deutsche militerische Geheimdienst 18901914-, Ludwigsfelde 2006.

(16) Nigel West, At Her Majesty's Secret Service: The Chiefs of Britain's Intelligence Agency MI-6, London 2006K S. 21 ff.

(17) Andrew, Her Majesty's, S.. 61.

(18) Andrew, Her Majesty's, S. 6364-.

(19) Bertrand Warusfel, Contre-espionnage et protection du secret. Histoire, droit et organisation de la sécurité nationale en France, Paris 2000, S. 143157-.

(20) جرى تشريع قوانين مشابهة في النمسا (1852) وألمانيا (1893/1870) والأراضي المنخفضة، أي هولندا (1881) وفي بلدان أخرى كثيرة. ففي كل مكان في العالم فضل المسؤولون تزويد أجهزة مكافحة الجاسوسية بأدوات تناسب حاجة هذه الأجهزة.

(21) مستقى من بيانات وزارة الداخلية الفرنسية العائدة لـ 20 أغسطس 1899. راجع أيضا: .17-Warusfel, Contre-espionnage, S. 16

(22) Siehe die Habilitationsschrift von Oliver Forcade, la République secrète. Histoire des service spéciaux francais de 1918 à 1939, Paris 2008.

(23) Paul Kennedy, "Imperial Cable Communications and Strategy, 1820-1914", in: English Historical Review, October 1871, S. 728752-; Keegan, Intelligence, S. 99143-.

(24) لاحظ أن البحرية الألمانية استغنت عن محطات الفحم، وآثرت تزويد البواخر الألمانية بالوقود من خلال بواخر مخصصة لنقل الفحم. وغني عن البيان أن نقل الفحم من باخرة إلى أخرى في عرض البحار انطوى على مخاطر لا يستهان بها.

(25) Keegan, Intelligence, S. 106132-.

(26) Andreas Hofer, Kapitänleutnant Hellmuth von Mücke: Marieneoffizier – Politiker – Widerstandskämpfer; ein Leben zwischen den Fronten, Marburg 2003.

(27) Andrew, Her Majesty's, S. 86 ff.

(28) إن ما يؤكد صدقية الاحتمال الثاني هو أن الوثيقة - خلافا لما ذكره تشرتشل في مذكراته - لم تظهر عليها آثار مياه البحر قط. وتنطبق هذه الحقيقة، بصورة خاصة، على

النسخة التي سمحت السلطات بنشرها في العام 1980 أول مرة. وعلى ما يبدو حاول تشرتشل التستر على حقيقة الطرف الذي استولى عليها.

(29) Andrew, Her Majesty's, S. 90.

(30) Andrew, Her Majesty's , S. 96 ff.

(31) Andrew, Her Majesty's, S. 106.

(32) Christopher Andrew/Oleg Gordievsky, KGB: The Inside Story of Its Foreign Operations from Lenin to Gorbachev, New York 1990, S. 31.

(33) Douglas Porch, The French Secret Services. A History of Franch Intelligence from the Dreyfus Affair to the Gulf War, New York 1995, S. 68.

(34) Andrew, Her Majesty's, S. 132133-.

(35) Leon C. Messenger, "The White Lady Intelligence Network", in: Studies in Intelligence, Summer 1988.

(36) Gerhard Hirschfeld, "Mata Hari: die größte Spionin des 20. Jahrhunderts?", in: Krieger , Geheimdienste.

(37) Andrew, Her Majesty's, S. 169.

(38) توفي Painvin في العام 1980، عن عمر ناهز الرابعة والتسعين. وفي وقت متأخر نسبيا، في العام 1962، كشف الجيش الفرنسي لأول مرة في التاريخ حقيقة إنجازاته في مجال فك الشفرات. ووفق ما تقوله الرواية فإن مبتكر هذه الشفرة العقيد فرتس نيبل، عرف بفك شفرته قبل وفاته بعام واحد فقط، أي في العام 1967. راجع بهذا الشأن:

Singh, Geheime Botschaften, S. 132134-; Bauer, Decrypted Secrets, S 87 et passim.

(39) David Kahn, "Intelligence Studies on the Continent", in: Intelligence and National Security, 232/, April 2008, S. 265, Himar-Detlef Brückner, "Schluga von Rastenfeld", in: Newsletter der International Intelligence History Study Group 61998) 2/).

(40) Markus Pöhlmann, „German Intelligence" at War 19141918-, in: Journal of Intelligence History, 52005 ,2/.

(41) Brückner, Schluga, S. 4.

(42) Patrick Beesly, Room 40: Britsh Naval Intelligence 19141918-, New York 1982;Barbara W. Tuchman, The Zimmermann Telegram, New York; 1958; Andrew, Her Majesty's, S. 114126-.

(43) Reinhard R. Doerries, „Die Tätigkeit deutscher Agenten in den USA", in: ders. (Hrsg.), Diplomaten und Agenten. Geheimdienste in der Geschchte der deutsch-amerikanischen Beziehungen, Heidelberg 2001, S. 16.

(44) Richard Spence, "Englishmen in New York: The SIS American Station, 191521-", in: Intelligence and National Security, 192004 ,3/.

(45) Doerries, Tätigkeit deutscher Agenten, S. 19.

(46) إن المؤسسة المسماة Secret Service، أي مصلحة النشاطات السرية الأمريكية، أسّست في العام 1865، وذلك وبالدرجة الأولى لمكافحة تزوير العملة الأمريكية الورقية. ولهذا السبب جرى إلحاقها بوزارة المالية والخزانة الأمريكية. وبعد مضي برهة قصيرة حدث توسع ملحوظ في مهمات هذه المصلحة، إذ دخل في نطاق واجباتها مكافحة جرائم تدخل في حيز القوانين الاتحادية. وبعد اغتيال الرئيس الأمريكي وليم ماكينلي في العام 1901، أضاف المسؤولون إلى واجبات هذه المصلحة مهمات جديدة من قبيل حماية الرئيس الأمريكي والحيلولة دون تعرض موظفي الدولة والمؤسسات الحكومية إلى هجمات تسعى إلى تقويض أركان الاستقرار في البلاد، أي إنها باتت، في الواقع العملي، تمارس وظيفة جهاز مخابرات داخلية من ناحية، ومهمة مكافحة الجاسوسية من ناحية أخرى. وطرأ تغير ملحوظ في اختصاصات المصلحة عندما جرى استحداث مكتب التحقيقات الفدرالي في العام 1935. وحدثت تغييرات جوهرية في اختصاصاتها بعد عملية الإصلاح الكبيرة التي تعرض لها هيكل أجهزة المخابرات، إذ ألحقت المصلحة في العام 2003 بالوزارة المسؤولة عن المحافظة على أمن البلاد (Department of .(Homeland Security

(47) Burkhard Jähnicke, Washington und Berlin zwischen den Kriegen. Die Mixed Claims Commission in transatlantischen Beziehungen, Baden-Baden 2003.

(48) Doerries, Tätigkeit deutscher Agenten, S. 51.

(49) Schmidt, Gegen Rußland und Frankreich.

(50) Winfried Baumgart, Deutsche Ostpolitik 1918. Von Brest-Litowsk bis Ende des Ersten Weltkrieges, Wien 1966; Winfried B. Scharlau/Z.A.B. Zeman, Fribeuter der Revolution: Parvus-Helphand. Eine politische Biographie, Köln 1964.

(51) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 3234-.

(52) كرد فعل على الحلقات التي نشرتها مجلة دير شبيغل الألمانية بعنوان «الثورة المشتراة» في 10 ديسمبر 2007، ظهرت في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) تعليقات كثيرة تخالف ما ورد في المجلة. راجع، على سبيل المثال:

.World Socialist Website" am 13. 12. 2007 – www.wsws.org"

Mikhail Heller/Alexandr Nekrich, Utopia in Power: The History of (53) ;35-the soviet Union from 1917 to the Present, London 1987, S. 34 .412-Richard Pipes, The Russian Revolution, New York 1990, S. 410

(54) راجع العدد الصادر في 14 يناير 1921، علما أن هذه الصحيفة التي صدرت لأول مرة في العام 1876 كانت الصحيفة الرئيسية الناطقة باسم الحزب رسميا.

Winfried Baumgart, „Die Mission des Grafen Mirbach in Moskau (55) .1968 ,1/April-Juni 1918“, in: Vierteljahrshefte für Zeitgeschchte, 16

.50-Andrew/Gordievsky, KGB, S. 49 (56)

الفصل السادس

(1) نود الإشارة إلى أننا لن نتطرق بإسهاب إلى التحولات التنظيمية التي طرأت على المخابرات السوفييتية (منذ العام 1954). فالوقوف على تفاصيل هذه التحولات لا نفع كبيرا منه للقارئ غير المتخصص في تاريخ المخابرات السوفييتية.

(2) Joel Kotek/Pierre Rigoulot, Das Jahrhundert der Lager, Gefangenschaft, Zwangsarbeit, Vernichtung, Berlin 2001, S. 129.

(3) Jeffrey T. Richelson, A Century of Spies: Intelligence in the Twentieth Century, Oxford 1995, S. 49.

(4) لاحظ أن «الإبادة الطبقية» نُفِّذت في أوكرانيا بالدرجة الأولى وذلك في سياق عمليات التجويع التي نُفِّذت لاحقا لأسباب سياسية. راجع في هذا الشأن:

Robert Conquest, Ernte des Todes. Stalins Holocaust in der Ukraine .Muenchen 1997 ,1933/1929

(5) Richelson, Century of Spies, S. 51.

(6) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 21.

(7) Richelson, Century of Spies, S. 53.

(8) George Leggett, The Cheka: Lenin's Political Police, Oxford 1981.

(9) Andrew/Gordievsky, KGB, D. 2330-.

(10) في بادئ الأمر كانت بناية السجن الفاخرة مقرا لشركة تأمين عملت في موسكو منذ العام 1920.

(11) Andrew Cook, Ace of Spies: The True Story if Sidney Reilly, London 2004.

(12) Christopher Andrew/Vadili Mitrokhin, The Mitrokhin Archive: The KGB in Europe and West, London 1999, S. 46.

(13) Richelson, Century of Spies, S. 6063-.

(14) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 71.

(15) Peter Lübbe, Kommunismis und Sozialdemokratie, Berlin 1978, S. 52-53.

(16) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 68; Bernhard H. Bayerlein, "Das neue Babylin. Strukturen und Netzwerke der Kommunistischen Internationale und ihre Kalssifizierung", in: Jahrbuch für Historische Kommunismusforschung, 2004.

(17) Aino Kuusinen, Der Gott stürzt seine Engel, Wien 1972.

(18) نقلا عن:

Prozeßbericht über die Strafsache des trotzkistisch-sinowjewistischen .terroristischen Zentrums, http://www.stalinwerke.de/mp1936.html

(19) Paul Avrich, Kronstadt 1921, Princeton NJ 1971.

(20) Roger Faligot/Rémi Kauffer, L´Herminerouge de Shanghai, Paris 2005.

(21) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archiv, S. 49, 6972-.

(22) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archiv, S. 50.

(23) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archve, S. 80.

(24) Andrew/ Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 89

(25) Roy Medwedew, Das Urtei der Geschichte: Stalin und Stalinismus, Bde., 3, Berlin 1992, S. 149157-.

(26) Gary Kern, A Death in Washington: Walter G. Krivitsky and the Stalin Terror, New York 2004.

(27) Alexander Solschenizyn, Der Archipel GULAG, 1974; Anne Applebaum, Der GULAG, München 2005.

(28) Matthias Uhl, „Und deshalb besteht die Aufgabe darin, die Aufklärung wieder auf die Füße zu stellen, zu den Großen Säuberungen in der sowjetischen Militäraufklärung, in Jahrbuch für historische Kommunismusforschung, 2004.

(29) Medwedew, Urtei der Geschichte Bd. 3, S. 154155-.

(30) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 88.

(31) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 98 ff.

(32) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 112, S. 118.

(33) Hans Schafranke/Johannes Tuchel (Hrsg.), Krieg in Äther. Widerstand und Spionage im Zweiten Weltkrieg, Wien 2004; Hans Coppi jr./Jürgen Danyel/JohannesTuchl (Hrsg.), Die Rote Kapelle im Widerstand gegen Hitler, Berlin 1992.

(34) Heiner Timmermann/Sergeg A. Kondraschow/Hisaya Shiai (Hrsg.), Spionage, Ideologie, Mythos. Der Fall Richrd Sorge, Münster 2005.

(35) V. S. Antonov/V.N. Karpov (Hrsg.), Veterany Vneshnei razvedki Rossii: kraekii biograficheskii spravochnik, Moskau 1995, S. 154.

(36) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 122.

(37) Andrew/Mitrokhin, Mitrokhin Archive, S. 264.

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن تعليق ستالين على تصريح السفير الألماني جاء في تقرير نشرته صحيفة «البرافدا» في العام 1989 في سياق سجالات تناولت للمرة الأولى فشل ستالين باعتباره قائدا عسكريا «في الحرب الوطنية الكبرى».

(38) Arkady Vaksberg, The Prosecutor and the Prey: Vyshins;y and the 1930's Moscow Show Trials, London 1990, S. 220.

(39) بالنسبة إلى هذه التهمة ربما كانت الدراسة التالية واحدة من الدراسات القليلة الممكن أخذها مأخذ الجد في هذا السياق:

Robert Stinnett, Day of Deceit: The Truth About FDR and Pearl Harbor, .New York 2001

(40) Roberta Wohlstetter, Pearl Harbor: Warning and Decision, Stanford CA 1962.

(41) David Kahn, "The Intelligence Failure of Pearl Harbor", in: Foreign Affairs, 701992-1991 ,5/.

(42) Andrew, President's Eyes, S. 106108-.

(43) David Kahn, The Codebreakers: The Comprehensive History of Secret Communication from Ancient Times to the Internet, revised edition, New York 1996, S. 29.

(44) Department of Defense (Hrsg.), The Magic Background of Pearl Harbor, 5 Bde. Mit 3 Ergänzungsbänden und Index, Washington DC 1977, Bd. 4, Appendix, Dokument 162 (Telegramm 812 von Tokio an die japanische Botschaft in Washington vom 22.11.1941). Diese Sammlung von MAGIC-Dokumenten ist auch online verfügbar – http://www.ibiblio.org/pha/magic/.

(45) Frederick D. Parker, "The Unsolved Messages of Pearl Harbor", in: Cryptologica, 151991 ,4/.

(46) Thomas Powers, Intelligence Wars: American Secret History from Hitler to Al-Qaeda, revised and Expanded edition, New York 2004, S. 3.

(47) Thomas F. Troy, Donovan and the CIA: A History of the Establishment if the Central Intelligence Agency, Bethesda MD 1981.

(48) Nigel West (Hrsg.), British Security Coordination: The Secret History of British Intelligence in the Americas 194045-, London 1998.

(49) Robert J. Young, "Spokesmen for Economic Warfare: The Industrial Intelligence Centre in the 1930s", in: European History Quarterly, 6, 1976.

(50) Samuel I. Rosenman (Hrsg.), Public Papers and Addresses of Franklin Delano Roosevelt, 13 Bde., New York 19381950-, Bd. 4, S. 439440-.

(51) Rhodri Jeffreys-Jones, The FBI: A History, London 2007, S. 109.

(52) Andrew, President's Eyes, S. 97

(53) يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في مجلة:
.450-Intelligence and National Security, I, 1986, S. 445

(54) West, British Security Coordination.

(55) Petra Marquart-Bigman, Amerikanische Geheimdienstanalysen über Deutschland 19421949-, München 1998; Earl Ziemke, The US Army in the Occupation of Germany 19441946-, Washington DC1975; Wolfgang Krieger, General Lucius D. Clay und die amerikanische Deutschlandpolitik 19451949-, Stuttgart 1987.

(56) تم لأول مرة تطبيق هذه الحسابات عسكريا على أنظمة الدفاع الجوية البريطانية وعلى القوافل البحرية المسيَّرة بين أمريكا الشمالية والجزر البريطانية. وأدى دورا مشهودا في هذا المضمار كل من باتريك بلاكيت، الفيزيائي البريطاني الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء في العام 1948، وجورج برنارد دانتزغ أستاذ الرياضيات في جامعة ستانفورد.

(57) Sherman, Kent, Strategic Intelligence for American World Policy, Princeton NJ 1949.

(58) Barry M. Katz, Foreign Intelligence: Research and Analysis in the Office of Strategic Services, 19421945-, Cambridge MA 1989; Robin Winks,

Cloak and Gown: Scholars in the Secret War, 19391961-, Cambridge MA 1987.

(59) Tim B. Müller, „Die gelehrten Krieger und die Rockefeller-Revolution: Intellektuelle zwichen Geheimdienst, Neuer Linken und dem Entwurf einer neuen Ideengeschchte", in: Geschichte und Gesellschaft, 33, 2007.

(60) Robert Murphy, Diplomat among Warriors, New York 1964.

(61) Thomas Lippman, Arabian Knight: Colonel Bill Eddy USMC and the Rise of American Power in the Middle East, Vista CA 2008; Hal Vaughan, FDR's Apostles: The Spies Who Paved the Way for the Invasion Of North Africa, Guilford CT 2006.

(62) Lucas Delattre, Fritz Kolbe: Der wichtigste Spion des Zweiten Weltkrieges, München 2004.

فكما هو الحال مع غيزيفيوس لم يتمكن كولبه أيضا من العودة إلى الحياة العادية في ألمانيا في الحقبة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد رفضت وزارة الخارجية الألمانية إعادة تعيينه في صفوفها، لا بل رفضت أن تصرف له مستحقاته التقاعدية. وهكذا عاش في الولايات المتحدة من مردود بسيط يحصل عليه من بيع المناشير الكهربائية ومن راتب تقاعد متدنٍ جدا تدفعه له السلطات الأمريكية.

(63) Frederic E. Wakeman, Spymaster: Dai Li and the Chinese Secret Service, Berkeley CA 2003.

(64) Maochun Yu, OSS in China: Prelude to Cold War, New Haven CT 1996; Maochun Yu, The Dragon's War: Allied Operations and the Fate of China, 19371947-, Annapolis MD 2006; Forrest C. Pogue, George C. Marshall: Statesman, 19451959-, New York 1987.

(65) Jean Lacouture, Hô Chi Mink, Paris 1967; Pierre Brocheux Hô Chi Minh: Du révolutionnaire à l'icône, Paris 2003.

(66) Wesley Wark, The Ultimate Enemy, British Intelligence and Nazi Germany 19331939-, Ithaca NY 1985; John R. Ferris, "Now that the Milk is Split: Appeasement and the Archive on Intelligence", in: Diplomacy and Statecraft, 192008 ,3/.

(67) Andrew, Her Majesty's, S. 383.

(68) Andrew, Her Majesty's, S. 390.

(69) Andrew, Her Majesty's, S. 391.

(70) Andrew, Her Majesty's, S. 391.

(71) Militärgeschichtliches Forschungsamt (Hrsg.), Das Deutsche Reich und der Zweite Weltkrieg, 10 Bde., Stuttgart 19792008-.

غير أن Jürgen Rohwer، الباحث الألماني المرموق والمتخصص في التاريخ العسكري، وفي تاريخ البحرية والمخابرات الأمريكية والبريطانية، يشكل هنا حالة استثنائية. راجع في هذا الشأن:

Jürgen Rohwer, „Der Einfluß der alliierten Funkaufklärung auf den Verlauf des Zweiten Weltkrieg", in: Vierteljahrshefte, 27, 1979.

(72) Wilhelm Ritter von Schramm, Geheimdieste im Zweiten Weltkrieg, 6. überarb. U. erw. Aufl. von Hans Büchler, München 2002, S. 3435-.
(73) Siehe hierzu: Hans Büchler in Schramm, Geheimdienste, S. 405 ff.
(74) David Kahn, Hitler's Spies: German Military Intelligence in World War II, New York 2000, S. 176184-.
(75) Kahn, Hitler's Spies, S. 184187-.
(76) Heike Lattke, „Vergeben kann ich nicht", in: Frankfurter Allgemeine Zeitung vom 22. 6. 2007 (EinGespräch mit Bredows Sohn Carl-Hasso von Bredow).
(77) Irene Strenge, Kurt von Schleicher, Politik im Reichswehrministerium am Ende der Weimarer Repoblik, Berlin 2006.
(78) Juergen Heideking/ Christoph Mauch (Hrsg.), American Intelligence and the German resistance to Hitler:A Documentary History, Boulder CO 1996, S. 130142-.
(79) Bradley F. Smith, Sharing Secrets with Stalin: How the Allies Traded Intelligence, 19421945-, Lawrence KS 1996.
(80) Jürgen Heideking, „Das Office Of Strategic Services und der deitsche Widerstand", in: Doerries, Diplomaten und Agenten, S. 112148-.
(81) Heideking, Das Office, S. 130.
(82) Heideking, Das Office, S. 131:
(83) Lothar Kettenacker, Krieg zur Friedenssicherung: die Deutlandplanung der britischen Regierung während des Zweiten Weltkrieges, Göttingen 1989.
(84) Heideking/Mauch, American Intelligence, S. 373375-.
(85) Heike Bungert, Das Nationalkomittee und der Westen: Reaktion der Westallierten auf das NKFD und die Freien Deutschen Bewegungen 1943ß1948, Wiesbaden 1997.
(86) Heideking/Mauch, American Intelligence, S. 375377-.
(87) Heidking, Das Office, S.142 FN 66; Christof Mauch, Schattenkrieg gegen Hitler: Das Dritte Reich im Visier der amerikanischen Geheimdienste 1941ß1945, Stuttgart 1999.
(88) Caherine Schiemann Rittri, „Der Gehemdinst beendet den Krieg: Operation Sunrise und die deutsche Kapitulation in Italien", in: Jürgen Heideking/Christoph Mauch (Hrsg.), Geheimdienstkrieg gegen Deutschland. Subversion, Propaganda und politische Planung des amerikanischen Geheimdienstes im Zweiten Weltkrieg, Göttingen 1993, S. 142165-; autobiographisch: Allen W. Dulles/Gero von Schultze Gaevernitz, The Secret Surrender, New York 1966.
(89) Jügen Rohwer, „Die ENGIMA-Schlüsselmaschine", in: Krieger, Geheimdienste; Heinz Ulbricht, Die Chiffriermaschine

Engima: trügerische Sicherheit, Ein Beitrag zur Geschichte der Nachrichtendienste, Saarbrücken 2007; Michael Smith/Ralph Erskine (Hrsg.), Action This Day! Bletchley Park from the Breaking of the Enigma Code to the Modern Computer, New York 2002.

(90) Marian Rejewski, "How Polish Mathematicians Deciphered the Enigma", in: Annals of the History of Computing, 3, 1981; Zdzislaw J. Kapera, Before Ultra There Was Gale: Some Contributions of the Polish Enigma, 19321942-, Krakau 2002.

(91) David Kahn, Seizing the Enigma: The Race to Break the Germany U-Boats Codes 19301943-, New York 1991.

(92) Keegan, Intelligence in War, S. 144183-.

(93) Richelson, Century if Spies, S. 180184-; Keegan, Intelligence in War, S. 184220-; Donald A. Davis, Lightning strike: the Secret Mission to Kill Admiral Yamamoto and Avenge Pearl Harbor, New York; 2005.

الفصل السابع

(1) Krieger, Clay, S. 278.

(2) بيد أن من حقائق الأمور أيضا أن العسكريين السوفييت قد خططوا لشن حرب نووية محدودة في وسط أوروبا. راجع بهذا الشأن:

Vojtech Mastny/Sven G. oltsmark/Andreas Wenger (Hrsg.), War Plans and Alliances in the Cold War: Threat in the East and West, London .2006

(3) Andrew/Gordiewsky, S. 341.

(4) Robert W. Stephan, Stalin's Secret War: Soviet Counterintelligence against the Nazis 19411945-, Lawrence KS 2004.

(5) Nikolai Tolstoy, Die Verratenen von Jalta, Berlin 1987.

(6) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 351352-.

(7) Sergej Mironenko/Lutz Niethammer/Alexander von Plato (Hrsg.), Sowjetische Speziallager in Deutschland 19452 ,1950- Bde., Berlin 1998; Henry Leide, NS-Verbrecher und taatssicherheit, Göttingen 2005.

(8) Roger Engelmann, „Schild und chwert" als Exportartikel: die Sowjets und der Aufbau der DDR-Geheimdienste" in: Krieger, Geheimdienste.

(9) Milovan Djilas, Rise and Fall, London 1985, S. 106107-.

(10) الاسم الكامل بالفرنسية هو: Burea Central de Renseignements et d´Action.

(11) Claude Faure Services de la République: du BCRA à la DGSE, Paris 2004; Douglas Porch, The French Secret Services: From the Dreyfus Affair to the Gulf War, New York 1995.

(12) Faure, Aux Servces, S. 131147-.

(13) Faure, Aux Services, S. 189.

(14) Colonel Passy, Mémoires du Chef des Services de la France libre, Paris 19471951/, Nachdt. 2000; Guy Perrier, Le colonel Passy et les services secrets de la France libre, Paris 1999; Sébastien Laurent, "The Free French Secret Services: Intelligence and the Politics of Republican Legitimacy", in: Intelligence and National Security, 154/, Winter 2000.

ووفق ما تؤكده بعض المصادر فإن باسي كان قد استودع في مصارف أجنبية مبالغ كبيرة جداً، وذلك كمدخرات يمكن الرجوع إليها في حالة اندلاع حرب أهلية في فرنسا، واضطراره إلى العمل في المنفى ثانية.

(15) SDECE = Service de Decumentation Extérieure et de Contre-Espionnage.

علما أن الجهاز الذي بات يُسمى منذ العام 1982: Direction Générale de la Sécurité Extérieure (DGSE) (المديرية العامة للأمن الخارجي).

(16) Paul Aussaresses, Pour la France: Services spéciaux 19421954-, Paris 2001.

(17) Jacques Foccart, Journal de l'Élysée, 5 Bde., Paris 19972001-; Antoine Glaser/Stephen Smith, Ces messieurs d'Afrique, 2Bde., Paris 19941997/

(18) Faure,Aux Services, S. 215.

(19) Faure, Aux Services, S. 224241 ,225-.

(20) Wolfgand Buschfort, „Fritz Tejessy (18951964-). Verfassungsschützer aus demokratischer Überzeugung", in: Dieter Krüger/Armin Wagner (Hrsg.), Konspiration als Beruf: deutsche Geheimdienstchefs im Kalten Krieg, Berlin 2003.

(21) Bundesamt für Verfassungsschutz (Hrsg.), 50 Jahre im Dienst der inneren Sicherheit, Köln 2000; Wolfgang Buschfort, Geheime Hüter der Verfassung, Paderborn 2004.

(22) Kevin C. Ruffner (Hrsg.), Forging an Intelligence Partnership: CIA and the Origins of the BND 194549,2- vols., Washington DC 1999,

مصدر غير منشور من إعداد:

Center for the Study of Intelligence, deklassifiziert 2001

هذا وسنشير إلى هذا المصدر لاحقا بعنوان:

CIA col. 1/CIA vol. 2; James H. Critchfield, Partners at the Creation: The Men behind Postwar Germany's Defense and Intelligence Establishments, Annapolis MD 2003.

(23) CIA vol. 1, S. 1115-.

(24) CIA vol. 1, S. 1718-.

(25) Kevin Soutour, „To Stem The Tide: The Germany Report Series and Its Effect on American Defense Doctrine, 19481954-", in: Journal of Military History, 57, 1993.

(26) Z. Taratuta/A. Zdanovic, Tainstvennyi sef Mata Chari, Moskau 2001.

(27) Reiner Karlsch, Hitlers Bombe: Die Geheime Geschichte der

deutschen Kernwaffenversuche, Aktual. Ausg., München 2008.

(28) Richard J. Aldrich, The Hidden Hand: Britain, America and the Cold War Secret Intelligence, Woodstock NY 2002.

(29) CIA, vol. 1, S. 2526-.

(30) CIA, vol. 1, S. 160.

(31) CIA, vol. 1, S. 201, datiert 25. Februar 1974.

(32) CIA, vol. 1, S. 333, 341.

(33) CIA, vol. 1, S. 344.

(34) CIA, vol. 1, 353.

(35) CIA, vol. 1, S. 368.

(36) Richard Breitman u.a. (Hrsg.), Intelligence and the Nazis, New York 2005.

(37) CIA vol. 1, S. 355.

(38) Armin Wagner/Matthias Uhl, BND contra Sowjetarmee, Westdeutsche Militärspionage in der DDR, Berlin 2007.

(39) CIA vol. 2, S. 38109-105 ,39-.

(40) CIA vol. 2, S. 39, 7172-.

(41) CIA vol. 2, S. 40.

(42) CIA vol. 2, S. 126; Critchfield, Partners, S. 167171-.

(43) CIA vol. 2, S137 ff.

(44) CIA vol. 2, S. 231309-.

(45) Critchfield, Partners, S. 122 ff.; CIA vol. 2, S. 282286-.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن غيلين كان يُشار إليه في الملفات الأمريكية باسم مستعار مفاده UTILITY، على رغم أن اسمه المستعار المتداول في صفوف تنظيمه كان «الدكتور شنايدر». وظل يشار إليه بهذا الاسم المستعار حتى إحالته إلى المعاش وتخليه عن رئاسة جهاز المخابرات الألماني BND في العام 1968.

(46) Stefanie Waske, Mehr Lioason als Kontrolle: Die Kontrolle des BND durch Parlament und Regierung 19551978-, Wiesbaden 2008.

(47) Susanne Meinl, Nationalsozialisten gegen Hitler. Die Nationalrevolitionäre Opesition um Friedrich Wilhelm Heinz, Berlin 2000.

(48) Harry R. Borowsky, A Hollow Threat: Strategic Airpower and Containment before Korea, Westport CT 1982.

(49) James Bamford, Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency From the Cold War to the Dawn of A New Century, New York 2001.

(50) Aldrich, Hidden Hand, S. 521 ff.

(51) Aldrich, Hidden Hand, S. 213.

(52) Stephen Dorril, MI-6: Fifty Years of Special Operations, London 2000.

(53) Richard Aldrich, "British Intelligence and Anglo-American Special Relationship during the Cold War", in: Review of International Studies, 24, 1998, S. 339340-.

(54) David Stafford, Spies beneath Berlin, rev. ed., London 2002, S. 14 ff.

(55) Andrew/Gordievsky, KGB, S. 367 ff.

(56) David E. Murphy/ S. A. Kondrashev/George Bailey, Battleground Berlin: CIA vs KGB in the Gold War, New Haven CT 1997; zur britischen Seite siehe Nigel West, At Her Majesty's Secret Service: The Chiefs of Britain's Intelligence Agency, MI-6, London 2006, S. 7377-.

(57) Simon Duke/Wolfgang Krieger (Hrsg.), US Military Forces in Europe: the Early Years 19451970-, Boulder CO 1993; Chalmers Johnson, Nemesis: the Last Days of American Republic, New York 2008, S. 137 ff.

(58) Martin Rudner, "Canada's Communications Security Establishment: From the Cold War to Globalization", in: Intelligence and National Security, 162001 ,1/.

(59) Jerrold Schecter/ Leona Schecter, Sacred Secrets: How Soviet Intelligence Operations Changed America History, Washington DC 2003; Allen Weinstein/Alexander Vassiliev, The Hunted Wood: Soviet Espionge in America. The Stalin Era, New York 1999.

(60) John E. Haynes/Harvey Klehr, Early Cold War Spies: The Espionage Trials that Shaped American Politics, New York 2007; John E. Haynes/ Harvey Klehr, In Denial: Historians, Communism, and Espionage. New Yr; 2002.

(61) لاحظ أنه قضى تسعة أعوام في السجن، فبعد العام 1959 أُخلي سبيله ونُفي إلى برلين الشرقية.

(62) West, At Her Majesty's, S. 62.

(63) Aldrich, Hidden Hand, S. 421 ff.

(64) Andrew, For the President's, S. 156.

(65) لاحظ أن منصب DNI (مدير المخابرات الوطنية) قد استُحدث في سياق التعديلات التي تعرضت لها أجهزة الاستخبارات المختلفة في العام 2004، فحتى ذلك الحين، كانت هذه المهمة تدخل ضمن اختصاصات مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA)، باعتبار أنه مستشار الرئيس لقضايا المخابرات.

(66) Andrew, For the President's, S. 161163-; James Bamford, Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency, New York 2007.

علما أن وكالة أمن الجيش (Army Security Agency, ASA) ترقت في العام 1952 إلى وكالة الأمن الوطني (National Security Agency)، التي لاتزال حتى اليوم أكبر أجهزة مخابرات الولايات المتحدة في مسائل التجسس بالسبل التكنولوجية، وما انفكت تتبع البنتاغون [وزارة الدفاع الأمريكية].

(67) National Security Act of 1947, sec. 103.

(68) Michael Warner (Hrsg.), The CIA under Harry Truman, Washington DC 1994, S. 173 ff.

(69) United States Senate, Select Committee to Study Governmental

Operations with Respect to Intelligence (Church Committee), Final Report, book 4, S. 2829-.

(70) Jeffrey T. Richelson, Spying on the Bomb: American Nuclear Intelligence from Nazi Germany to Iran and North Korea, New York 2006. S. 67 ff.; Michael Goodman, Spying on the Nuclear Bear: Anglo-American Intelligence and the Soviet Bomb, Stanford 2007.

(71) Richelson, Spying, S. 76

(72) Richelson, Spying, S. 93.

الفصل الثامن

(1)Rolf Steininger, Der vergessene Krieg. Korea 19501953-, München 2006, S. 66 ff.

(2) Tim Weiner, Legacy of Ashes: The History of the CIA, New York 2007, S. 57.

(3) Weiner, Legacy, pp. 4958-; Andrew, For the President's, S. 184 ff.; Prados, Safe for Democracy, S. 7896-.

(4) Weiner, Legacy, S. 33.

(5) Sigur Hess, „Die Schnellbootgruppe Klose und der Britsh Baltic Fishery Protection Service (BBFPS)", in: Marineforum, H. 32001 ,4/.

(6) West, At Her Majesty's, S. 70 ff.; Prados, Safe for Democracy, S. 5257-.

(7) Ted Morgan, A Covert Life: Jay Lovestone. Communist, Anti-Communist & Spymaster, New York 1999.

(8) Michael Hochgeschwender, Friheit in der Offensive? Der Kongreß für kulturelle Friheit und die Deutschen, München 1998. Frances Stonor Saunder, Wer die Zeche zahlt. Der CIA und die Kultur im Kalten Kriegm Berlin 2002; Michel Winock, Le Siècle des intellictuel, Paris 1999; Giles Scott-Smith/Hans Krabbendam (Hrsg.), The Cultural Cold War in Western Europe 19451960-, London 2003.

(9) Gene Sosin, Sparks of Liberty: an Insider's Memoir if Radio Liberty, University Park PA 1999; Sig Mickelson, America's Other Voice: The Story of Radio Free Europe And Radio liberty, New York 1983.

(10) Csaba Bekes/Malcolm Byrne/Janos Rainer (Hrsg.), the 1956 Hungarian Revolution: A History in Documents, Prague 2003; Charles Gati, Failed Illusions: Moscow, Washington, Budapest, and the 1056 Hungarian Revolt, Stanford CA 2006; Paul Lendvai, Der Ungarnaufstand 1956 – eine Revolution und ihe Folgen, Muenchen 2006.

(11) James Wood, History of International Broadcasting, 2 Bde., Stevenage 19922000/.

(12) Christopher Andrew/Vasili Mitrokhin, The World; Was Going Our Way. The KGB and the Battle for The Third World, New York; 2005, S. 9.

(13) Andrew/Mitrokhin, The World, S. 1011-.

(14) Andrew/Mitrokhin, The World, S. 13.

(15) Andrew/Mitrokhin, The World, S. 169.

(16) http://web.payk.net/politics/cia-docs/published/one-main/main.html; Stephen Kinzer, Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq, New York 2007.

(17) Department of State (Hrsg.), Foreign Relations of the United States (Abk. FRUS) 19501955-, The Intelligence Community, Washington DC 2007, S. 542561-.

(18) FRUS Intelligence Community 19501955-, S. 475749-746 ,478-.

(19) Prados, Safe for Democracy, S.288.

(20) Andrew/Mitrokhin, The World, S. 403.

(21) Andrew/Mitrokhin, The World, S. 407.

(22) Robert Gates, From the Shadows. The Ultimate Insider's of Five Presidents and How They Won the Cold War, New York 1996, S. 131.

(23) Muhammad Yousaf, Afghanstan: The Bear Trap, London 1992.
والأمر الجدير بالملاحظة أن مؤلف هذا المصدر عمل سابقا في المخابرات الباكستانية، وكان يشرف على نقل المساعدات العسكرية إلى المجاهدين الأفغان.

(24) Jerod L. Schechter/Peter S. Deriabin, The Spy Who Saved the World, London 1992; Matthias Uhl/Dimitrij N. Filippovych, Vor dem Abgrund. Die Streitkräfte der USA sowie ihrer deutschen Bündnispartner in der Kubakrise, München 2004.

(25) Milt Bearden/James Risen, The Main Enemy: The Inside Story of the CIA's Final Showdown with the KGB, New York 2003, S. 193195-.

(26) Benjamin B. Fischer, A Cold War Conundrum: The 1983 Soviet War Scare, online-Veroeffentlichung der CIA, https://www.cia.gov/library/center-for-the-a-cold-war-conundrum/source.htm.

(27) West, Her Majesty's, S. 205 ff.

(28) West, Her Majesty's, S. 205 ff.

(29) عاش نوزينكو في الولايات المتحدة باسم مستعار حتى وفاته في أغسطس في العام 2008.

(30) Richelson, Centurty, S. 261262-.

(31) Richelson, Century, S. 261262-.

(32) Richelson. Century, S. 302.

(33) Stephen I. Schwartz, Atomic Audit: The Cost and Consequences of U.S. Nuclear Weapons since 1940, Washington DC 1996.

(34) Donald Steury (Hrsg.), Intentions and Capabilities: Estimates on Soviet Strategic Forces, 19501983-, Washington DC 1996.

(35) للاطلاع على بعض الوثائق الأصلية ننصح بمراجعة: Steury, Intentions and Capabilities.

(36) Review of Intelligence on Weapons Mass Destruction (Butler Committee Report), London 2004; The 911/ Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, Washington DC 2005.

الفصل التاسع

(1) يمكننا أن نستشهد هنا باتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT-2) العائدة إلى العام 1979، فهذه الاتفاقية أجازت بصريح العبارة حق كل طرف في أن يستخدم الأقمار الاصطناعية وما سوى ذلك من وسائل لمراقبة مدى التزام الطرف الآخر بالشروط التي اتُّفق عليها.

(2) Wolfgang Krieger, Fehlbare Staatsgewalt: Verstöße von Polizei ung Geheimdiensten gegen ethische Normen in der Geschichte demokratischer Staaten, Manuskript, erscheint in einem von Ulrike Poppe und Wolbert Smide herausfegebenen Sammelband im LIT-Verlag Münster. Weshab unterbleiben hier detaillierte Hinweise.

(3) Prados, Safe for Democracy, S. 431466-; Jeffreys-Jones, FBI, S. 160 ff.

(4) Frederick A. O. Schwarz Jr. "The Church Committee and a New Era of Intelligence Oversight", in: Intelligence and National Security, 22,2/ 2007; Harry Howe Ransom, "A Half-Century of Spy-Watching", in: Loch K. Johnson (Hrsg.), Strategic Intelligence, vol. 5: Intelligence and Accountability, Boulder CO 2007. Michael Warner/Kenneth MacDonald, US Intelligence Community Reform Studies since 1947, Washington, DC 2005. Den genannten CIA-Bericht findet man auf der Internetseite der CIA – https//ww.cia.gov/library/center/for-the-study-of-intelligence/index.html- unter dem Stichwort "family jewels".

(5) فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى الرأي العام الاستعداد لأن يأخذ في الاعتبار أن وزير العدل وقتذاك روبرت كينيدي قد أسهم بنفسه في إعداد خطة اغتيال كاسترو الفاشلة، وأنه هو نفسه الذي أمر بالتنصت على مكالمات مارتين لوثر كينغ، وأنه تنصل عن تورطه في هذه العمليات خلال التحقيقات التي أجرتها معه اللجان التابعة للكونغرس الأمريكي. وهكذا واصل كينيدي الظهور بمظهر ملاك طاهر أمام اليسار السياسي الأمريكي.

(6) Schwartz, Church Committee, S. 290.

(7) Douglas Valentine, The Phoenix Program, New York 1990; Ralph McGehee, Deadly Deceits: My 25 Years in the CIA, New York 1983.

(8) Jane Mayer, "Outsourcing Torture: The Secret History of America's `Extraordinary Rendition` Program", in: The New Yorker vom 14.2. 2005; Stephen Grey, Ghost Plane: The True Story of the CIA Rendition and Torture Program, London 200; zu den Auseinandersetzungen inn erhabder CIA siehe Mark Mazzertti/Scott Shane, "Watchdog of CIA Is

Subject of CIA Inquiry", New York Times vom 11.10. 2007.

(9) Chares Cogan, "Hunters not Gatherers: Intelligence in the Twenty-First Century", in: L. V. Scott/P. D. Jackson (Hrsg.), Unterstanding Intellige nce in the Twenty-First Century: Journey in Shadows, London 2004.

(10) David Anderson, Histories of the Hanged: Britain's Dirty War in Kenya and the End of Empire, London 2005.

(11) Leon Comber, "The Malayan Special Branch on the Malayan-Thai Frontier during the Malayan Emergency", in: Intelligence and National Security, 212006 ,1/; Aldrich, Hidden Hand, London, S. 494518-.

(12) David Ormand, "Ethical Guidelines for Using Secret Intelligence for Public Security", in: Cambridge Review of International Affairs, 19,4/ 2006; Greg Harking/Martin Ingram, Stakeknife: Britain's Secret Agents in Irland, London 2005.

(13) تركزت هذه الحروب على أقاليم كانت تضم لاوس وكمبوديا وفيتنام، راجع بشأن هذه الحروب:

Philippe Franchini, Les mensonges de la guerre d'Indochine, Paris 2005; .Alain Vincent, Indochine, La guerre oubliee, Paris 2007

(14) Alistair Horne, A Savage War of Pace: Algeria 19541962-, London 2006.

(15) Le Monde vom 3.5. 2001; Aussaresses, Services spéciaux.

(16) Alain Dewerpe, Charonne, 8 février 1962, Anthropologie d'un massacre d'État, Paris 2006.

(17) Gérard Boulanger, Papon, un interus dans la République, Paris 1997.

(18) Maurice Vaisse, „Die Rainbow Warrior-Affäre", in: Krieger, Geheimdienste.

(19) Jean-Marie Pontaut/Jérome Dupuis, Les oreilles du Président, Paris 1996.

(20) Michael Bar-Zohar/Eitean Haber, Rache für München. Terroristen im Visier des Mossad, Düsseldorf 2006.

(21) Ian Black/Benny Morris, Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services, London 1991, S. 409.

(22) Markus Metz, „Gegen Diskriminierung, Rassismus aund Fremdenhaß", in: Einsichten und Perispektiven – Bayerische Zeitschrift für Politik und Geschchte, Heft 2, 2007.

(23) Dazu insgesamt: Daniel Strauß, Zur Nachkriegsgeschichte der Sinti und Roma in Deutechland, in: Landeszentrale für politische Bildung Baden-Württemberg (Hrsg.), Zwischen Romantisierung und Rassismus: Sinti und Roma 600 Jahre in Deutschland (1998), S. 2639-; Herbert Uerlings/ Iulia Patrut (Hrsg.), Zigeuner und Nation (2008).

(24) Hans Eller, Georg Geyer, August Wutz und Joseph Eichenberger.

(25) Erich Schneeberger, Vortrag zur Geschichte der deutschen Sinti und

Roma, 18.11. 2006, Manuskriot im Internet – http://www.isfbb.de/downlod/HomepgeSchneeberger.pdf.

(26) لاحظ أن فرنسا انتهجت في العام 1991 أسلوبا خاصا لمراقبة الهواتف. وفي العام 2002 أرست قواعد وآليات جديدة لمراقبة التدفقات المالية السرية.

(27) Loch K. Johnson, "Lawmakers and Spies: Congressional Oversight of Intelligence in the United States", in: Wolbert Smidt u.a. (Hrsg.), Geheimhaltung und Transparenz: demokratische Kontrolle von Nachrichtendiensten im internationalen Vergleic, Münster 2007; in: Thomas Jäger Anna Daun (Hrsg.), Geheimdienste in Europa: Transformation, Kooperation, Kontrolle, Wiesbaden 2009 (mit ausführlichen Nachweisen der Spezialliteratur).

(28) David Ormand, "Can We Have the Pleasure of the Grin Without Seeing the Cat? Must the Effectiveness of Secret Agencies Inevitably Fade on Exposure to the Light?", In: Intelligence and National Security, 232008 ,5/.

الفصل العاشر

(1) Matthew M. Aid, Intel Wars: The Secret History of the Fight against Terror, New York 2012, S. 53.

(2) Gerhard Schmid, Abhören in Premiumklasse, in: Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik (72014/); weitere Literaturhinweise siehe oben S. 349 f.

(3) Colin S. Gray, Making Strategic Sense of Cyber Power: Why the Sky Is Not Falling, Carlisle PS 2013.

(4) https://www.gov/u;/government/uploads/system/uplods/attachment_data/file/60961/uk-cyber-security-strategy-final.pdf.

(5) "Cyberguerre: nos armes informatiques sont opérationelles", Le Point, 29.1. 2014; Mochel Baud, Cyberguerre – en quête d'une stratégie, Paris 2013.

(6) Bundesministerium des Inneren, Cyber-Sicherheitsstrategie für Deutschland, Berlin 2011.

ببليوغرافيا

قراءات ترشد إلى مراجع مهمة

دراسات نظرية:
Georg Simmel, Soziologie. Unterduchungen über die Formen der Vergesellschaftung, Kap. V, Berlin 1908.
Alain Dewerpe, Espion: Une anthropologie historique du secret d'État contemporain, Paris 1994.
Michael Hermann, Intelligence Power in Peace and War, Cambridge 1996.

مراجع شاملة:
Loch K. Johnson (ed.), The Oxford Handbook of National Security Intelligence, Oxford 2010.
Francis H. Hinsley (et al.), British Intelligence in the Second World War, 4 Bde, London 1979-1990.
Christopher Andrew/Vasili Mitrokhin, The Mitrokhin Archiv: The KGB in Europe and the West, London 1999.
Christopher Andrew/Vasili Mitrokhin, The World Was Going Our Way: The KGB and the Battle for the Third War, London 2005.

دراسات تطبيقية:
Ernest R. May (ed.), Knowing One's Enemies – Intelligence Assessment before the Two World Wars (1985)
Martin Alexander (ed.), Knowing for Your Friends: Intelligence inside Alliances and Coalitions from 1914 to the Cold War (1998).
Carlos Collado Seidel (Hrsg.), Geheimdienste, Diplomatie, Krieg: Das Räderwerk der internationalen Beziehungen, Berlin 2013.

دراسات رائدة في اختصاصاتها:
Ernest R. May, Strange Victory: Hitler's Conquest of France, New York 2000.
Cees Wiebes, Intelligence and the War in Bosnia 1992-1995 Muenster 2003.
Keith Jeffery, The Secret History of MI6, 1909-1995, New York 2010.
Christopher Andrew, Defend the Realm. An Authorized History of MI6, New York 2009.
Brian Latell, Castro's Secrets. The CIA and Cuba's Intelligence Machine, London 2012.

مصادر تروي قصصا شخصية:
Christophe Cornevin, Les Indics. Cette France de l'ombre qui informe l'État ,Paris 2011.

التجسس الاقتصادي:
Hediehe Nasheri, Economic Espionage and Industrial Spying, Cambridge 2005.
Charles Pellegrini, Histoires d'espions: Le renseignement `a l'heure de l'espionage economique, Paris 2012.

مكافحة الإرهاب:
Matthew M. Aid, Intel Wars: The Secret History of the Fight against Terror ,New York 2012.
Eric Denécé, Commandos et forces specials, Rennes 2011.

مؤلفات تستعرض نشاط المخابرات الألمانية:

Dieter Krüger Armin Wagner (Hrsg.), Konspiration als Beruf – deutsche Geheimdienstchefs im Kalten Krieg, Berlin 2003.
Michael Wildt (Hrsg), Nachrichtendienst, politische Elite und Mordeinheit. Der Sicherheitsdienst des Reichsführers SS, Hamburg 2003.
Reinhard R. Doerries, Hitler's Intelligence Chief Walter Schellenberg, <New York 2009.

تاريخ التنصت على الاتصالات الإلكترونية:

Maatthew M. Aid, The Secret Sentry. The Untold History of the National Security Agency, New York 2009.
Richard J. Aldrich, GCHQ, The Uncensored Story of the National Security Agency, New York 2009.
Luke Harding, The Snowden Files: the Inside Story of the World's Most Wanted Man, New York 2014.
Glenn Greenwald, No Place to Hide: Edward Snowden, the NSA, and the U.S. Surveillance State, New York 2014.
Michael Gurnow, The Edward Snowden Affair: Exposing the Politics and Media Behind the NSA Scandal, New York 2014.

الجواسيس من منظور أبنائهم:

Nicole Glocke Edina Stiller, Verratene Kinder: zwei Lebensgeschichten aus dem geteilten Deutschland, Berlin 2003.

مجلات متخصصة:

Intelligence and National Security
Journal of Intelligence History
International Journal of Intelligence and CounterIntelligence
Studies in Intelligence (Hauszeitschrift der CIA: teilweise auf der CIA-Webseite zu finden)
Journal for Intelligence, Propaganda and Security Studies Horch und Guck (vor allem zur Geschichte der Stasi)

صفحات في الويب:

www.intelligence-history.org /
www.gknd.de /
www.bstu.bund.de /
www.intelligence-ethics.org /
www.sistemadiinformazioneperlasicuezza.gov.it /.
www.assdn.org /
www.defense.gouv.fr/dgse /
www.cia.gov/library/index.html
www.nsa.gov /
www.sis.gov.uk .
www.bnd.bund.de
www.uhk.bnd.de

وولفغانغ كريكر

- مؤرِّخ ألماني متخصص في التاريخ الحديث، لاسيما تاريخ الأجهزة الأمنية.
- مارس التدريس في جامعات ميونيخ وكولونيا وبولونيا وباريس وبرنستون وتورنتو وحاضر في هارفارد وأكسفورد.
- تولى حتى العام 2013 تدريس مادة التاريخ المعاصر في جامعة ماربورغ.
- أسهم في تأسيس حلقة دراسية معنية بقضايا «التاريخ والأجهزة الأمنية».
- يتمتع منذ العام 2007 بعضوية المجلس الاستشاري التابع لوزارة الدفاع الفرنسية.
- عضو في لجنة علمية مستقلة مكلفة بدراسة «تاريخ المخابرات الخارجية الألمانية».
- نشر كثيرا من المؤلفات والدراسات بمختلف اللغات الأوروبية.

عدنان عباس علي

■ من مواليد العراق، 1942.

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد في العام 1975.

■ عمل بدرجة أستاذ في العديد من الجامعات العربية.

■ له مجموعة كتب ودراسات منشورة، منها: تاريخ الفكر الاقتصادي، السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين، وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي، المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي، دور المَحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية.

■ نشر في سلسلة عالم المعرفة الترجمات التالية: «غوته والعالم العربي» العدد 194 - فبراير 1995، «فخ العولمة» العدد 238 - أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد 307 - سبتمبر 2004، «اقتصاد يُغدق فقرا» العدد 335 - يناير 2007، «انهيار الرأسمالية» العدد 371 - يناير 2010، «صندوق النقد الدولي – قوة عظمى في الساحة العالمية» العدد 435 - أبريل 2016، «غوغل» العدد 450 - يوليو 2017.

■ نشر ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الترجمات التالية: «الإمبراطوريات – منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، «الرخاء المُفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية – حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي»، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»، «الدولار واليورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا – المحيط الهادي»، «النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».

هذا الكتاب...

إن تسليط الضوء على الصراعات بين الدول العظمى يؤكد، بنحو لا يقبل الشك، أن هذه الدول تريد المواجهة؛ أي تسعى إلى اختبار مدى صمود القوة المناوئة أمام تحديات الخصوم، لكنها لا ترغب في خوض حرب مباشرة مع دولة مناوئة عظمى. وهكذا فإن خيارها العملي يكمن في الدخول في حرب غير مباشرة، حرب تخوضها أطراف أخرى بالنيابة عنها، والاستعانة بترسانة العمليات التجسسية وأبواق الدعاية المختلفة وما سوى ذلك من أساليب أخرى كثيرة.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، لا غرو أن تكتسب عمليات التجسس أهميةً لم يكن لها نظير في التاريخ السياسي الحديث، فأجهزة المخابرات لم تعد مجرد وسيلة مكمِّلة لما لدى الدول من قوة سياسية، بل أمست بديلا من حرب باتت القوى العظمى لا تريد التورط فيها، أو الانزلاق إليها على خلفية تزايد الترسانة النووية. وكان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان قد أشار إلى هذه الحقيقة بصريح العبارة، حينما قال بعد مرور نحو ثلاثة عقود على الحرب الكورية: «إن الحرب النووية لا منتصرَ فيها، ومن ثم لا يجوز التورط فيها أبدا». ومعنى هذه التصورات هو أن القوى العظمى لم يعد لديها خيار آخر غير خوض حروب استخباراتية من مختلف الأصناف. تجدر الإشارة إلى أن هذا الخيار تطور بنحو تدريجي وكيّف نفسَه مع خصائص مسارح العمليات الحربية.

وحينما نمعن النظر في مراحل هذا التطور، فإننا نلاحظ في يُسرٍ أنه لا مجال للمقارنة بين دور العيون والجواسيس الذين عاصروا الإسكندر المقدوني وعمليات التجسس المستعينة بالكمبيوتر والأقمار الاصطناعية. وعلى الرغم من هذا البون الشاسع يبقى ثمة تشابه كبير بين المبادئ السياسية الأساسية، والأصول العسكرية التي تميزت بها الدول في عصور التاريخ القديم والعصور الحديثة. فالفزع من خطر داهم مصدره خصوم هم من أبناء الوطن، أو أعداء من رعايا دول أجنبية، يظل يشكل عاملا مستديما في سياسات الدول المختلفة، سواء كان هذا الفزع له ما يبرره، أو كان مصدره يكمن في هلوسة سياسية وجنون الاضطهاد (Paranoia). وتنشأ عن مشاعر الفزع هذه حاجة ماسة إلى التجسس على الخصم المحتمل، بغية التعرف على نياته واستعداداته وقدراته، وأخذا للحيطة واستباقا لنياته العدوانية. إن هذا الأساس السياسي والنفسي كان، على مر عصور التاريخ المختلفة، التربةَ المناسبة لتنامي الأجهزة الأمنية، عددا وعُدة، ولتكاثر العيون والجواسيس.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 582 - 2



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS